الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي

السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني : حالة الجزائر

من إعداد الطالب:

شيبي عبد الرحيم

تحت إشراف:

أ.د شريف شكيب أنور

المشرف المساعد:

د. بطاهر سمير

أعضاء اللجنة :

أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. بطاهر سمير	أستاذ مكلف بالدروس	جامعة تلمسان	مشرفا مساعدا
أ.د. باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. طاهر زياني	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2006-2007

تشكرات

قال تعالى:"**وَ لَإِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ، وَ لَإِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**".

نشكر الله تعالى و نحمده على التوفيق "**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ**"

و نحن على أهبة إنهاء المشوار الجامعي، لي الشرف الكبير أن أزفّ تحيات العرفان و التقدير لمن ساعدني في سقي هذه الثمرة و أشرف على نضجها.

و عرفانا بالجميل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذين الجليلين بـــطاهر سميـــر و شريف شكيب أنور المشرفان و الموجهان لنا في هذا البحث، و المشكورين على المعلومات و التوجيهات القيمة، وكذلك كرمهما و حسن معاملتهما لنا طوال فترة البحث، مع حرصهما الدائم على متابعة البحث في مختلف مراحله
- الأستاذين بن اعمر عبد الحق و شاكوري سيدي محمد على توفيرهما لنا بعض المعطيات القيمة. كما لا أنسى السيد آحد أحمد.
- عمال مكتبة العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد.

بفضل هؤلاء تم إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكـــــرا للجميـــــع

عبد الرحيم

الفهـــرس

- تشكرات
- الفهرس
- مقدمة عامة.....1

الفصل الأول:نظام السوق و دور الدولة

تمهيد.....4
- المبحث الأول: المقاربة النيوكلاسيكية لدور الدولة.....6
المطلب الأول: اقتصاد الرفاهية والحجم الأدنى للدولة.....7
الفرع الأول: النظريات الأساسية لاقتصاد الرفاهية.....8
الفرع الثاني: حدود نظرية اقتصاد الرفاهية.....12
المطلب الثاني: فشل نظام السوق والتدخل النسبي للدولة.....15
الفرع الأول: السلع الجماعية ونظام السوق.....16
الفرع الثاني: تصحيح المؤثرات الخارجية.....20
الفرع الثالث: توفير المحيط التنافسي.....22
- المبحث الثاني: المقاربة التدخلية للدولة.....24
المطلب الأول: تفسير توسع حجم الدولة.....25
الفرع الأول: قانون A.Wagner (1883).....25
الفرع الثاني : أطروحات الطلب العمومي.....26
الفرع الثالث: أطروحة الأثر الرافع.....27
الفرع الرابع: أطروحة ضعف إنتاجية القطاع العام (مرض التكاليف).....28
المطلب الثاني: توسع وظائف الدولة.....29
الفرع الأول: تدخل الدولة في توزيع المداخيل.....29
الفرع الثاني: تدخل الدولة في استقرار النشاط الاقتصادي.....34
الفرع الثالث: المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة.....45
- المبحث الثالث: الحجم المثالي للدولة في الاقتصاد.....46
المطلب الأول:حجم الدولة المثالي.....46
الفرع الأول: حجم الدولة وعلاقته بالنمو.....46
الفرع الثاني: تحديد الحجم المثالي للدولة.....47
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الحجم المثالي للدولة.....50
الفرع الأول: تأثير المؤثرات الخارجية و الجبائية.....50
الفرع الثاني: الحجم المثالي للدولة حسب أهدافها وطبيعتها.....52
خاتمة.....55

الفصل الثاني: تحليل السياسة المالية

تمهيد.....58

- المبحث الأول: ماهية و أهداف السياسة المالية.....59

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية و تطورها.....59

الفرع الأول:تعريف السياسة المالية.....60

الفرع الثاني:تطور السياسة المالية.....60

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية.....66

الفرع الأول: السياسة المالية و مستوى الأسعار.....66

الفرع الثاني: مراقبة الطلب الإجمالي.....69

الفرع الثالث: السياسة المالية و توزيع المداخيل.....71

المطلب الثالث: التنسيق ما بين السياسة المالية و الأهداف الاقتصادية الكلية.....74

الفرع الأول: عرض نموذج Anand،Van Wijnbergen(1989).....74

الفرع الثاني:حدود النموذج.....77

- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.....78

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية.....78

الفرع الاول: تعريف و تقسيم الإنفاق.....78

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام و محدداته 80

✓ الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق العام و الخيارات المالية للدولة.....83

المطلب الثاني: السياسة الضريبية.....85

الفرع الأول: آثار السياسة الضريبية.....85

✓ الفرع الثاني: مستوى الضغط الضريبي الأمثل.....93

الفرع الثالث: محددات تصميم نظام ضريبي فعال.....96

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية 98

✓ الفرع الاول: أهداف و آثار الدين العام.....98

✓ الفرع الثاني: الدين العام و النظام المالي.....102

الفرع الثالث: الإقتراض الخارجي و حدوده.....104

الفرع الرابع: الحجم المثالي للدين العام.....107

المطلب الرابع: التنسيق المثالي لأدوات السياسة المالية.....111

الفرع الأول: تحديد القيم المثلى في ظل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.....111

الفرع الثاني: تحديد القيم المثلى في ظل الإنفاق الحكومي الانتاجي.....118

- المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية.....120

المطلب الأول: النقاشات النظرية المتعلقة بفعالية السياسة المالية.....121

الفرع الأول: آثار المزاحمة و فعالية السياسة المالية.....121

• الفرع الثاني: دور المعلومة و التوقعات في تحديد فعالية السياسة المالية.....124
الفرع الثالث: دور الصدمات في تحديد فعالية السياسة المالية.....131
الفرع الرابع: إسهامات الكينزيون الجدد في تحديد فعالية السياسة المالية.....134
المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS-LM.....135
الفرع الأول: فرضيات النموذج.....135
الفرع الثاني: شروط التوازن.....137
الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي في ظل مرونة أسعار الصرف.....141
الفرع الرابع: التوازن الاقتصادي في ظل ثبات أسعار الصرف.....144
المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج DA-OA.....148
الفرع الأول: تحديد العرض الكلي في اقتصاد مفتوح.....148
الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف المرنة.....150
الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف الثابتة.....153
خاتمة.....154

الفصل الثالث: العجز العمومي و التعديلات الموازنية

تمهيد.....158
• المبحث الأول: عجز الموازنة و إستراتيجية تمويله.....159
المطلب الأول: ماهية عجز الموازنة.....159
الفرع الأول: أسباب العجز الموازني.....159
الفرع الثاني: أنواع العجز الموازني و أساليب تقديرها.....160
الفرع الثالث: علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي.....164
المطلب الثاني: النقاشات المتعلقة بتمويل عجز الموازنة.....165
الفرع الأول : محدودية التحليل التقليدي و ضرورة إدماج قيد موازنة عمومي.....165
الفرع الثاني: التحليل الأولي لآثار المزاحمة و التحريك.....166
الفرع الثالث: تطور النقاشات النظرية.....171
المطلب الثالث: المديونية و تمويل عجز الموازنة.....175
الفرع الأول: التكافؤ ما بين التمويل بالضريبة و التمويل بالاقتراض (حياد الدين العام).....176
الفرع الثاني: شروط التكافؤ ما بين التمويل بالضريبة و التمويل بالاقتراض (شروط حياد الدين).....178
الفرع الثالث: التحقق التجريبي من المكافئ الريكاردي 184
المطلب الرابع: الإصدار النقدي و تمويل عجز الموازنة.....186
الفرع الأول: من الحيادية إلى الحيادية العالية للنقود.....186
الفرع الثاني: شروط الحيادية العالية للنقود.....190

- المبحث الثاني: القدرة على تحمل العجز و التعديلات الموازنية.....194
المطلب الأول: القدرة على تحمل العجز الموازني و الدين العمومي.....194
الفرع الأول: تعريف القدرة على تحمل العجز الموازني.....194
الفرع الثاني: القدرة على التحمل و قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة.....195
الفرع الثالث: تحليل القدرة على تحمل العجز الموازني ضمن أفق لا نهائي.....197
الفرع الرابع: تحليل القدرة على تحمل العجز الموازني ضمن أفق محدود.....201
المطلب الثاني: استقرار الدين العمومي و ملاءة الدولة.....202
الفرع الأول: ديناميكية الدين العام.....202
الفرع الثاني: ملاءة الدولة.....205
الفرع الثالث: ملاءة الدولة و التمويل النقدي.....206
المطلب الثالث: التعديلات الموازنية.....209
الفرع الأول: الإطار النظري لسياسات تخفيض العجز الموازني.....209
الفرع الثاني: سرعة التخفيض من العجز الموازني.....212
الفرع الثالث: التغيير من طبيعة الدين العمومي.....216
الفرع الرابع: الامتناع عن دفع الديون.....220
خاتمة.....223

الفصل الرابع: التحليل النظري و القياسي للسياسة المالية في الجزائر

تمهيد.....227
- المبحث الأول:التحليل النظري للسياسة المالية بالجزائر.....228
المطلب الأول: السياسة الضريبية بالجزائر.....228
الفرع الأول: فترة ما بعد الاستقلال (1963-1969).....231
الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1970 إلى 1991.....231
الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 1992 وما بعدها.....231
الفرع الرابع :تقييم السياسة الضريبية بعد تطبيق الإصلاحات.....233
المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية بالجزائر.....236
الفرع الأول: فترة ما بعد الاستقلال (1963-1966).....237
الفرع الثاني: فترة التخطيط (1967-1987).....237
الفرع الثالث: الفترة الانتقالية (1988-1998).....238
الفرع الرابع: فترة الإنتعاش الاقتصادي (1999-2004).....241
المطلب الثالث: السياسة الائتمانية.....245
الفرع الأول: المديونية الخارجية.....245
الفرع الثاني: الدين الداخلي.....248

- المبحث الثاني: التحليل القياسي للسياسة المالية بالجزائر.....251

المطلب الأول: تحليل الطرق المستعملة في الدراسة القياسية.....251

الفرع الأول: اختبار التكامل المتـــزامن (Test de cointegration).....251

الفرع الثاني: اختبار العلاقات السببية (Test des relations causales) لـــGranger...254

الفرع الثالث:تحليل الاستجابة الدفعية (Réponse Impulsionnelle) 256

المطلب الثاني: الحجم المثالي للدولة و النمو الاقتصادي بالجزائر.....257

الفرع الأول: دراسة العلاقة ما بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي.....257

الفرع الثاني: دراسة اتجاه العلاقات السببية بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي.....259

الفرع الثالث: تحديد الحجم المثالي للدولة.....261

المطلب الثالث: دراسة أثر المزاحمة بالجزائر.....263

الفرع الأول: دراسة العلاقة مابين الإنفاق الحكومي و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.....263

الفرع الثاني: الكشف عن أثر المزاحمة.....266

المطلب الرابع : مدى القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني بالجزائر.....269

الفرع الأول: دراسة العلاقة ما بين نسب إيرادات الدولة و نفقاتها من الناتج المحلي الخام. 269

الفرع الثاني: دراسة اتجاه العلاقات السببية ما بين إيرادات الدولة و نفقاتها.....272

الفرع الثالث: تحليل نتائج الاختبارات القياسية.....273

خاتمـــة.....275

- الخاتمة العامة.....277
- المراجع.....281

مقدمـــة عامـــة

ما فتئ النقاش يزداد من يوم إلى آخر حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالرغم من تطور الفكر المالي و تغير الخلفيات الأيديولوجية للمنظرين و أصحاب القرار الاقتصادي . ويدور هذا الجدل عموما حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد. و أمام هذه الاعتبارات ، كان لابد من الإدراك أن مستوى معين لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير في النشاط الاقتصادي و التقليل من الفوارق الاجتماعية، و هو في النهاية موضوع السياسة المالية و كيفية استخدامها.

و لذلك، فقد ارتبط تطور السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث أن انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية كان له انعكاس واضح على مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة التي اكتفت بأداء الوظائف التقليدية للدولة (الأمن، الدفاع ، العدالة) إلى السياسة المالية المتدخلة و الموجهة أو ما يسمى بالتدخل المقاصي لتصحيح آليات السوق، وذلك بالاعتماد على عدة ركائز نظرية غذتها آراء و اجتهادات العديد من المفكرين الاقتصاديين.

و على إثر ذلك، ظهرت السياسة المالية بفعالية كبيرة خلال الثلاثينيات المجيدة معتمدة في ذلك على سياسة التوقف ثم الذهاب (stop and go) التي تميزت بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، وفق آلية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي. لكنها فقدت هذه الفعالية في منتصف السبعينات أمام عجزها عن تخفيض معدلات البطالة و التضخم أو ما يسمى بحالة الركود التضخمي التي عرفتها اقتصاديات الدول الغربية ، أين أدت الأزمة البترولية الأولى إلى تفاقم في عجز الموازنة، و اختلال تام ما بين الإيرادات العمومية و الإنفاق العام مع ارتفاع في نسب الدين العام لدى معظم هذه الدول. لتكشف فيما بعد عن ظهور أزمة للمديونية العالمية في منتصف الثمانينات و بداية التسعينات، الشيء الذي أدى بدوره إلى إعادة النظر في النماذج التحليلية للنشاطات المالية العمومية للدولة، و التي ترتكز أساسا على إستراتيجيات تمويل العجوز العمومية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى طرح إشكالية القدرة على تحل السياسات المالية و العجوز العمومية مع إمكانية اللجوء إلى التعديلات الموازنية التي تضمن التوازنات المالية لهذه الدول. أما في الوقت الحاضر، فقد أصبح للمنظمات الاقتصادية الفاعلة للأيديولوجية الليبرالية تأثير واسع على الحكومات في صياغة الأنظمة الاقتصادية، بحيث أصبح رسم السياسة المالية يتماشى و أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لبعض التكتلات الإقليمية و الدولية.

إن خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات النفط تتوافق مع مضمون الفقرات السابقة، هذا إذا ما علمنا أن الجباية البترولية تفوق لوحدها نسبة 50% من الإيرادات الكلية للدولة، مما يجعل رسم السياسة المالية و التوازنات المالية للدولة مرهونة بتقلبات أسعار النفط. إضافة إلى ذلك، فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و توقيعها لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ينطلقان من مبدأ تفكيك التعريفة الجمركية على عدة مراحل، ومثل هذا التفكيك سيؤدي إلى انخفاض حاصل الجمارك ضمن الإيرادات العامة للميزانية و التي تمثل أزيد من 2,5% من الناتج المحلي الخام، إذ يتوقع

أن تخسر الجزائر حوالي 5 مليار $ من جراء هذا التفكيك[1]، و هذا ما يطرح أمام السياسة المالية بالجزائر كيفية تعويض النقص في الإيرادات الذي يضمن التوازنات المالية في الاقتصاد و يحافظ على ملاءة الدولة.

الإشكاليـــة و الفرضيـــات

إن التقدم التاريخي السابق لموضوع بحثنا و ما هو عليه الآن في الساحة الدولية و الوطنية يجعل معالم الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها تتبلور في صياغة الطرح التالي:

كيف يمكن للدولة وضع سياسة مالية فعالة تتماشى و أهداف السياسة الاقتصادية بشكل يسمح بتقليص العجز الموازني و الدين العمومي، وهذا بمراعاة التوازنات المالية للدولة و الموارد المتاحة، في ظل التقلبات الاقتصادية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- إن التأثير الإيجابي للسياسة المالية يتطلب وجود حجم مثالي للدولة الذي تحقق به أعلى مستوى للنمو الاقتصادي.
- إن فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي و مدى تناسقها مع أهداف السياسة الاقتصادية هو مرهون باستجابة سلوك الأعوان الاقتصاديين، الظروف الاقتصادية (رواج أو كساد) و نظام سعر الصرف المطبق (ثابت أومرن).
- إن القدرة على التحمل الموازني و ضمان ملاءة الدولة هو مرهون بتعويض القيمة الحالية للفوائض الموازنية المستقبلية المتوقعة لقيمة الدين العمومي الأصلي، و للفارق ما بين معدل النمو الاقتصادي و معدل الفائدة الحقيقي.

أهمية البحث و أهدافـــه

تنبع أهمية الموضوع من الدور الذي أصبحت تضطلع به السياسة المالية باعتبارها كمحرك للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و كأداة لتحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لطائفة من العلاقات الاقتصادية الأساسية كقيم و أسعار السلع و الخدمات، مستوى الطلب الإجمالي و توزيع المداخيل.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث، فإنها تتمثل أساسا في تحليل الأسس الاقتصادية للسياسة المالية و النقاشات المتعلقة بتقييم آثارها على النشاط الاقتصادي، مع معرفة واقع هذا الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية اقتراح حلول و توصيات من شأنها أن تساعد في رسم السياسات المالية المستقبلية و الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

دوافـــع اختيـــار الموضـــوع

إن من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، هو محاولة معرفة الأسس النظرية و الخلفيات المعتمدة في رسم السياسة المالية و هذا من المنظور الاقتصادي الكلي و الجزئي، بالإضافة إلى فهم طبيعة العلاقة ما بين السياسة المالية و مختلف أهداف و أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية، فقد تمثلت في محاولتنا معالجة موضوع البحث بأسلوب و نسق جديدين يختلفان عن كل المعالجات السابقة لهذا الموضوع و التي طالما حصرت معالجته في إطار المالية العامة للدولة. إضافة إلى ذلك، نقص المراجع المكتوبة باللغة العربية و الخاصة بتحليل بعض جوانب هذا الموضوع، كالقدرة على التحمل الموازني مثلا. و أيضا انعدام

[1] جريدة الخبر الصادرة بتاريخ:2 سبتمبر 2006. العدد رقم:4797.ص:6.

الدراسات القياسية المهتمة بتحليل واقع هذا الموضوع بالجزائر، دفع بنا إلى هذه المعالجة الجديدة لموضوع الدراسة ، هدفها الأول هو تقديم مادة علمية في موضوعها تثري المكتبة الجامعية بمرجع لصيق بالاهتمامات الأكاديمية المعاصرة من جهة، و ذي صلة بانشغالات الاقتصاديين، السياسيين و حتى المواطنين من جهة أخرى.

منهجيـــة البحـــث

من أجل معالجة هذا الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري معتمدين في ذلك على التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي المبنيان بدورهما على كل من التحليل الرياضي و البياني .

في حين تم إدراج كل من المنهج التحليلي و الكمي في دراستنا للجانب التطبيقي.

محتويات الدراسة

للإجابة عن التساؤل السابق ارتأينا تقسيم بحثنا إلى قسمين: قسم نظري تناولنا فيه مختلف النقاشات و النظريات الاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة، و قسم تطبيقي حاولنا فيه تقييم أداء السياسة المالية بالجزائر.

احتوى القسم النظري على ثلاثة فصول: الفصل الأول المعنون بـــ: "نظام السوق و دور الدولة" هو عبارة عن فصل تمهيدي يدرس النقاش القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي معتمدين في ذلك على مختلف المقاربات النظرية التي اهتمت بهذا الجانب ، لنصل إلى دراسة الحجم المثالي للدولة في الاقتصاد و علاقته بالنمو.

أما الفصل الثاني المعنون بـــ:"تحليل السياسة المالية"، فهو عبارة عن تحليل للأسس النظرية السياسة المالية و ذلك من خلال التعرف أولا على ماهية هذه الأخيرة و التحليل العملي لأدواتها، لنقف في الأخير عند دراسة فعاليتها و العوامل المؤثرة في هذه الفعالية.

في حين احتوى الفصل الثالث المعنون بـــ:"العجز العمومي و التعديلات الموازنية" على دراسة مختلف النقاشات و الآراء النظرية المتعلقة بالعجز الموازني و التعديلات الموازنية اللازمة للمحافظة على التوازنات المالية للدولة.

أما الجانب التطبيقي المعنون بـــ:"التحليل النظري و القياسي للسياسة المالية بالجزائر" ، فهو عبارة عن تحليل نظري و قياسي للسياسة المالية بالجزائر، و ذلك من خلال عرض وصفي و تحليل رقمي لمختلف أدوات السياسة المالية، مستعينين في ذلك ببعض المؤشرات المالية في تقييم هذه الأخيرة. لننتقل بعد ذلك إلى المعالجة القياسية للسياسة المالية بالجزائر، وذلك بإسقاط بعض النماذج النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري و التي لها صلة مباشرة بموضوع السياسة المالية.

في ختام عرضنا أبدينا بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للسير الحسن للسياسة المالية بالجزائر و الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

"وما توفيقنا إلا بالله"

الفصل الأول

تمهيـــــد:

ما فتئ النقاش يزداد من يوم إلى آخر بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بالرغم من تغير القناعات وتقلب الخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي، وذلك أن هناك إدراكا في كل دول العالم بأن السوق القائمة حاليا غير مكتملة، مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية وغيرها بشكل سليم. كما أدى تشابك وتداخل مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز ما يعرف بالآثار الخارجية (externalités) بشكل أصبح معه تحديد تكاليف الإنتاج الفعلية أمرا غير ميسور. وأمام هذه الاعتبارات كان لابد من إدراك أن مستوى معينا لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، وهو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة للمكن للدولة استخدامها للتأثير في الواقع الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية. في الواقع أن هذا الجدال ليس حديثا، وإنما يعود إلى المساجلات بين مختلف أنصار المدارس الفكرية حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد، حيث **يقدم أنصار التدخل الحكومي مجموعة من الحجج أهمها:**

- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة عندما تكون هناك آثار خارجية للمشروعات، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقة التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد.
- عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لآخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، ولعدم قدرتهم أحيانا على استغلال هذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات لها علاقة بالتكاليف.
- عدم توفر بعض الأسواق بشكل كاف في الدول النامية مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق، ومحدودية طبقة رجال الأعمال.
- المرض الهولندي: ذلك أن الدولة المصدرة للمواد الأولية (مثلا الدول النفطية) تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني. وطالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود للدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين.

بينما يرد خصوم تدخل الدولة وأنصار السوق على الحجج السابقة بما يلي:

- يؤدي إلغاء أسعار السوق إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر، بما يجعله عاجزا عن عكس الندرة والتكلفة، وهذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع، ولا ظروف الندرة النسبية.
- يكون نشاط المؤسسات غير مراع لاحتياجات السوق، وإنما يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين ذات الأغراض الانتخابية.
- لا تتحدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق، بحيث أن بقاءها واستمرارها في السوق رهين القرارات الإدارية البعيدة عن الرشد الاقتصادي[1].

[1] د. عبد المجيد قدي(2003): " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص:14-15.

أما إذا اعتبرنا الدولة كعون اقتصادي ضمن باقي الأعوان الاقتصادية، تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام، منها ما هو تقليدي مثل إقامة العدالة، ضمان الأمن، إيفاد واستقبال السفراء، حماية الحدود الإقليمية، جباية الرسوم والضرائب وصك النقود، إلا أن ثمة مهام اعتبرت متغيرة من عصر إلى آخر بفعل الكثير من العوامل الفكرية والوقائع الاقتصادية، فمن بين العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الدولة نذكر ما يلي:

- تجربة الكساد العالمي (1929-1931) وأطروحات كينز المرافقة لها والداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي.
- الحرب العالمية الأولى والثانية وما أفرزتهما من دمار، دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة الإعمار بشكل جعل القوة الإنتاجية للدولة تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها.
- ظهور الفكر الماركسي والأطروحات الاشتراكية المعادية للملكية الخاصة، وهذا ما دفع بالدول المتبنية لهذا النهج إلى القيام بتأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات.
- هيمنة الفكر التجاري على الحكومات الأوروبية عند بزوغ الرأسمالية التجارية، والذي كان يجعل قوة الدولة رديفة لما تحوزه من ذهب ومعدن نفيس، وهو ما حفز الحكومات إلى البحث عن مناجم المعدن النفيس وقيادة حملات استعمارية كاسحة، جعلت الدولة في صميم العملية الإنتاجية.

أما العوامل الداعية إلى تقلص دور الدولة نذكر ما يلي:

- انهيار جدار برلين نتيجة لظهور فكر" البروسترويكا" و"الغلاسنوست" وكان ذلك بمثابة الإعلان عن تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية مما فتح المجال لسيادة إيديولوجية السوق للتمكن والتعميم.
- انفجار الثورة العلمية التكنولوجية وتأثيرها على نمو وتطور وسائل الاتصال بما أدى إلى تراجع أهمية المكان، والقضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية والاتصالية.
- زيادة نفوذ ووزن المنظمات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) في وضع السياسات الاقتصادية بشكل تجاوز منطق المشورة إلى درجة الإلزام من خلال برامج الدعم أو شروط الانضمام إلى هذه المنظمات، وهذا ما جعل الدولة تفقد الكثير من عناصر القدرة على اتخاذ القرارات[1].

وعلى ضوء ما سبق ذكره، سنعرض في هذا الفصل المعنون بـــ:**"نظام السوق ودور الدولة"** مختلف النقاشات والآراء المتعلقة بدور الدولة وحجمها في الاقتصاد، حيث سنعالج في المبحث الأول المقاربة النيوكلاسيكية لدور الدولة في الاقتصاد وهذا بالتطرق إلى مفهوم الدولة الحارسة من خلال دراسة نظرية اقتصاد الرفاهية ومثلوية باريتو ومختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه النظرية، هذا في المطلب الأول. أما في المطلب الثاني فسنتعرض إلى الأنشطة التي يفشل نظام السوق في تحقيقها وتتطلب تدخلا حكوميا، وهي الأنشطة التي ترتبط بتقديم السلع الاجتماعية من خلال دراسة السوق السياسي ودوره في تخصيص الموارد الاقتصادية، كذلك تصحيح آثار المؤشرات الخارجية، وتوفير المحيط التنافسي للقطاع الخاص.

[1] د. عبد المجيد قدي (2003): مرجع سبق ذكره، ص: 5-7.

للبحث الثاني هو دراسة للمقاربة التدخلية للدولة في الاقتصاد، وهذا بالتطرق إلى مختلف الأطروحات المفسرة لتوسع حجم الدولة في النشاط الاقتصادي في المطلب الأول. أما المطلب الثاني بينا فيه وظائف الدولة حسب Musgrave الذي حصرها في: تخصيص الموارد، توزيع المداخيل وتنظيم النشاط الاقتصادي، في حين يعالج المطلب الثالث المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة.

بين هذا وذاك، تطرح إشكالية الحجم المثالي للدولة في الاقتصاد وعلاقته بالنمو، وهو بالتالي موضوع المبحث الثالث الذي يحدد الحجم المثالي للدولة الممثل بنفقاتها عن طريق نموذج R.Barro (1990) وكذلك منحنى Armey (1995)، وهذا في المطلب الأول. أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مختلف العوامل المؤثرة في الحجم المثالي للدولة كتأثير المؤثرات الخارجية ونوع الضريبة، كما أن أهداف وطبيعة الدولة من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الحجم المثالي السابق.

المبحث الأول: المقاربة النيوكلاسيكية لدور الدولة:

تفترض النظرية النيوكلاسيكية أن المشكل الجوهري للاقتصاد هو تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجات مختلف الأفراد الذين يكونون المجتمع، وهذا باقتراحها آليات متفرقة لسوق مسيطر في الاقتصاديات الرأسمالية.كما تبين رفقة نظرية التوازن العام، أن هذه الآليات تقود إلى توافق اقتصادي كلي عام بوجود نظام أسعار يحدد نسبة التبادل مابين السلع. وكذلك في نظام يتبع فيه كل عون منفعته، فإنه من الممكن ملاحظة تخصيص التوازن نتيجة مرونة الأسعار التي تضمن التعادل العام ما بين الكميات المعروضة والمطلوبة، لكن أي مكانة تعتليها الدولة ضمن مفهوم المنافسة التامة ؟[1]

إلى غاية أواسط القرن 20 كانت هناك إجابتين:

- عمل آليات التبادل المطلوب يجب أن يوطد ويضمن حقوق الملكية القاصرة على أصحابها بشكل يسمح بتحويلها إلى سلع، وبالتالي فإن تدخل الدولة هو أكثر من ضروري بغية تسيير هذه الحقوق.
- في اقتصاد يكون فيه سلوك الأعوان الاقتصادية غير تعاوني، لابد من وجود حد أدنى للدولة يضمن إلزامية أمن المبادلات.

وعليه فإن المنظور الاقتصادي الكلي النيوكلاسيكي المستوحى من التفكير الفالراسي (Walrasienne) يركز على الدور المحدود للدولة في اقتصاد السوق الذي يجب أن يقتصر على أمن المبادلات وتقديم الخدمات الأساسية لحماية حقوق الملكية، وهو مفهوم الدولة الحارسة الذي يظهر جليا في مثالية باريتو ونظرية اقتصاد الرفاهية التي تصطدم بإشكالية الأسواق ذات التنافسية المتناقصة وانعكاس المؤثرات الخارجية، مما يبين محدودية هذه النظرية.(المطلب 1)

[1] Semedo, G., (2001): "*Economie Des Finances Publiques*", Ellipes, Paris, P: 9.

وبداية مع سنوات الخمسينات مع Samuelson, Lindhal, Bown. أدركت النظرية النيوكلاسيكية عدم قدرة نظام السوق على تغطية كل الحاجات انطلاقا من الآلية الوحيدة للتخصيص عن طريق الأسعار، وأمام عجز السوق أصبح من الضروري توسيع دور الدولة خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، وهذا ما يسمح للدولة بإنتاج السلع الاجتماعية الضرورية للفعالية الاقتصادية، تنظيم آثار المؤثرات الخارجية وضمان محيط تنافسي للقطاع الخاص. وبما أن الدولة سوف تتحمل إنتاج السلع الاجتماعية فإنه من المهم تحديد خصائص تتميز بها هذه الأخيرة على السلع الخاصة، وهذا ما يضع الدولة أمام إشكاليتين: كيف يمكن للدولة معرفة الرغبات و التفضيلات العامة للمجتمع، وما هو الحجم المثالي والتوازني الذي يجب على الدولة إنتاجه (المطلب2).

المطلب الأول: اقتصاد الرفاهية والحجم الأدنى للدولة.

تحاول النظرية النيوكلاسيكية تفسير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من تفضيلات الأفراد وذلك بالتركيز على الأمثليات الجماعية. إذن، على أي معيار يمكن الحكم على حالة اقتصادية أنها أفضل من أخرى ؟ و على أي مقياس يمكن أن نبين أن التوازن العام التنافسي هو بمثابة أحسن حالة يمكن أن يكون فيها الاقتصاد من أجل استنتاج الحجم الأدنى الضروري للدولة الذي يضمن العمل الجيد لاقتصاد السوق ؟ وهي بالتالي الأسئلة المحورية التي تدور حولها نظرية اقتصاد الرفاهية[1].

- يختار التحليل الاقتصادي الفعالية كمعيار لتقييم اقتصاديات السوق، وهذا يعني حالة الاقتصاد التي لا يتسبب فيها توزيع الثروات في تبذير الموارد والتي تأخذ بعين الاعتبار الأذواق، التكنولوجيا المتداولة والتخصيصات الأولية لاقتصاد يتضمن مجموعة من التفضيلات التي تتجاوب مع الفعالية. مرة أخرى يبرز سؤالين للتحليل:

– الأول يبحث الآليات التي تسمح ببلوغ هذه التخصيصات الفعالة وبالتالي الانشغال بمعرفة: هل يضمن التوازن العام التنافسي أفضل حالة ممكنة للاقتصاد في غياب أو عدم غياب مخطط مركزي ؟

– الثاني يتعلق باختيار مثالية باريتو، هذا المعيار الذي يبين أنه من المستحيل تحسين رفاهية أي فرد دون إفساد رفاهية الآخرين. إذن هل يوجد معيار مقنع يمثل الرفاهية الجماعية ؟

السؤال الأول يتبع المجال الاقتصادي، أما السؤال الثاني فيثير مشكلة العدالة الاجتماعية، لكن دور الدولة في هذه الحالة يقتصر على وظيفة بسيطة للتوزيع بشكل لا يخل بآليات السوق.

إذن مفهوم مثالية باريتو ونظرية اقتصاد الرفاهية يعتبر أن وجود الدولة في النظرية النيوكلاسيكية هو ضرورة مرغمة (Regrètable).

[1] Semedo, G., (2001): op.citè. P:23.

الفرع الأول: النظريات الأساسية لاقتصاد الرفاهية:

يضمن نموذج التوازن العام التنافسي نظريا تخصيصا مثاليا للموارد وذلك بافتراض تحديد الأسعار التي تسمح بتعظيم المنافع والأرباح. ويمكن أن نعرف التخصيص الكفء للموارد بأنه: **"الوضع الذي توزع به الموارد بحيث يستحيل تحسين أوضاع (منافع أو رفاهية) بعض الأفراد دون إلحاق الضرر بأوضاع الأفراد الآخرين"**[1].

إن اقتصاد الرفاهية هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي بواسطته يمكن لنا تحديد فيما إذا كان هناك تحسن في وضعية الأفراد نتيجة تغيرات محدثة أو متوقعة، وبما أن الاقتصاد يتكون من العديد من الأشخاص فإن التحسن في الوضع يظهر إذا زاد عرض شخص واحد أو أكثر من السلع دون تخفيض من عرض الأشخاص الآخرين. وبشكل عام، فإن التحسن يحدث إذا كانت التغيرات المحدثة بواسطة تبادل أو إنتاج السلع تؤدي إلى تحسن وضع شخص ما دون الضرر بآخر وهذا ما نسميه بالمثلوية الجماعية (Optimum Social) أو مثلوية باريتو (Optimum parétien)[2].

1. مثلوية باريتو:

لقد انطلقت نظرية الرفاهية الاقتصادية من الوضع الأمثل لباريتو، وللحصول على مثلوية باريتو لابد من توفر شروط معينة هي: شروط المنافسة التامة، عدم وجود فوارق خارجية أو مهدورات، توزيع الدخل ثابت، ثبات نسبة الأسعار.

أ- شروط الدرجة الأولى للوضع الأمثل لباريتو:

أ.1- التوزيع الأمثل للبضائع (الاستهلاك) :

سنبين أن مثلوية باريتو لن تتحقق إلا إذا كان المعدل الحدي للإحلال MRS لأي سلعتين هو نفسه بالنسبة لأي شخصين يمتلكان هاتين السلعتين. ويمكن إثبات ذلك باستعمال ما يسمى بصندوق إيدج ورث (Edgeworth):

لنفرض أن هناك شخصين X وY وسلعتين A و B. وكل من هذين الشخصين له مجموعة من منحنيات السواء كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 1-1: منحنيات السواء الخاصة باستهلاك شخصين X و Y لسلعتين A وB.

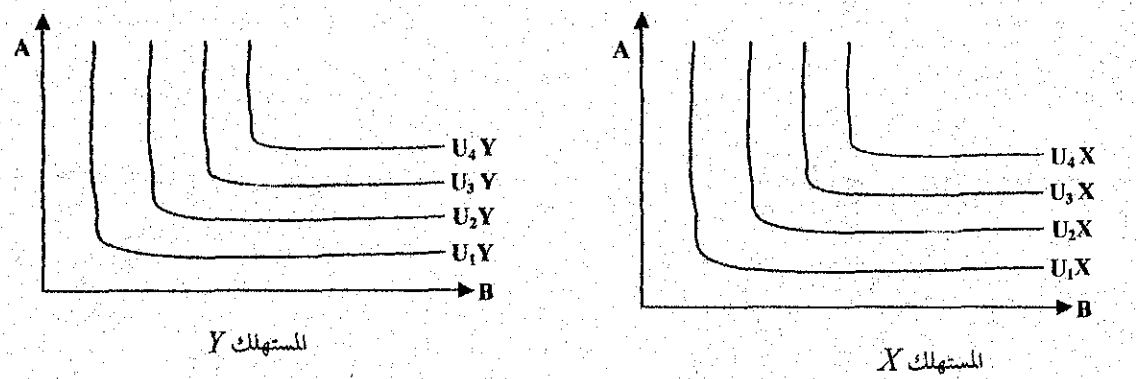

المصدر: عمر صخري (1998): مرجع سبق ذكره. ص 127.

[1] د. حمدي أحمد العناني(1992): " اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 1، ص:25.
[2] د. عمر صخري(1998) : " مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي "، ديوان المطبوعات الجامعية. ص:126 .

وللحصول على صندوق إيدج ورث نضع مجموعتي منحنيات السواء في وضعين عكسيين كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 1-2: صندوق Edgeworth الخاص باستهلاك سلعتين X وY.

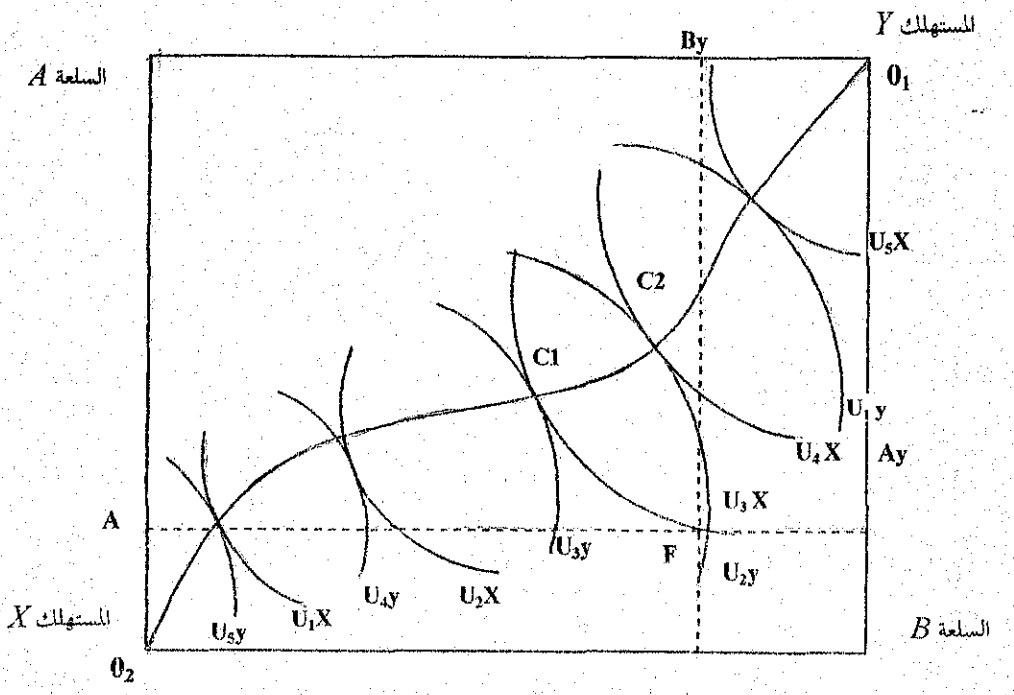

المصدر: عمر صخري (1998): مرجع سبق ذكره. ص 127.

إن أي نقطة داخل الصندوق تمثل توزيعا معينا للسلعتين بين المستهلكين الاثنين X وY، وأن الكميات المستهلكة من قبل المستهلك X تقاس عن طريق إحداثيات النقطة ابتداء من نقطة الأصل $\mathbf{0_1}$، وأن الكميات المستهلكة من قبل المستهلك Y تقاس عن طريق إحداثيات النقطة ابتداء من نقطة الأصل $\mathbf{0_2}$. يحدث تماس بين خريطتي سواء المستهلكين حيث يمثل $\mathbf{0_2\ 0_1}$ المحل الهندسي لنقطة التماس، وعند كل نقطة تماس يتساوى معدل الإحلال بين السلعتين بالنسبة للمستهلكين الاثنين.

فإذا أخذنا النقطة F مثلا نجد معدل الإحلال بين السلعتين مختلف بالنسبة للمستهلكين، ومن الممكن زيادة مستوى المنفعة لكلا المستهلكين بتغيير التوزيع الحالي. أما إذا أخذنا النقطة C_1 تزيد منفعة المستهلك Y لأنه انتقل إلى منحنى سواء أعلى لكن لا يضر بالمستهلك X لأن هذا الأخير لا يزال يحافظ على نفس مستوى المنفعة. إذا أخذنا النقطة C_2 أيضا نجد ارتفاع منفعة المستهلك X دون الضرر بالمستهلك Y[1]. إذا، النقطتين C_1 و C_2 وكل النقاط التي تقع على الخط الرابط بين هاتين النقطتين تحقق مثلوية باريتو. ويسمى هذا الخط بمنحنى التعاقد (Courbe du contrat)، وهو يبين تساوي معدل الإحلال الحدي وبالتالي نقاط التبادل المثلى. ويمكن اشتقاق مثلوية باريتو رياضيا كالتالي:

لنفرض أن المنفعة التي يحصل عليها كل من X وY تعتمد على الكميات المستهلكة من السلعتين A وB أي:

$U_X=f_x\ (A_x, B_x)$ دالة منفعة المستهلك X.

$U_Y=f_y\ (A_y, B_y)$ دالة منفعة المستهلك Y.

حيث: $A=A_X+A_y$ ، $B=B_X+B_y$

[1] د. كساب علي(2004): "النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي". ديوان المطبوعات الجامعية، ص:224-225.

للحصول على مثلوية باريتو نعظم منفعة المستهلك X تحت شرط أن لا نلحق ضرر بالمستهلك Y أي أن منفعة U_y تبقى ثابتة وتكون دالة الهدف:

$$V = F_X(A_X, B_X) + \lambda\left[F_y(A - A_X, B - B_X) - \overline{U_Y}\right]$$

حيث أن λ هي مضاعف لاغرانج. وبإيجاد شروط الدرجة الأولى و مساواتها بالصفر نحصل على: $MRS_{ABx} = MRS_{ABy}$ وهذا يعني تساوي المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين A وB بالنسبة للمستهلكين X وY.

أ.2 – التوزيع الأمثل للإنتاج:

لتحقيق مثلوية باريتو في الإنتاج فإنه يجب أن يكون المعدل الحدي للتحويل MRT لأي سلعتين هو نفسه بالنسبة لكل المنتجين. و يمثل المعدل الحدي للتحويل الكمية المنتجة من السلعة A والمستغنى عنها من أجل إنتاج وحدة إضافية من السلعة B، و رياضيا هو:

ميل منحنى التحويل = التكلفة الحدية للسلعة A $MRT =$ / التكلفة الحدية للسلعة B

يبين منحنى التحويل (منحنى إمكانات الإنتاج) التوافيق المختلفة التي يمكن إنتاجها من السلعتين A وB باستعمال كميات معينة من عوامل الإنتاج، والشكل البياني لهذا المنحنى يبيّن أنه لزيادة إنتاج سلعة ما فإنه يجب التخلي عن كميات أكبر من السلعة الأخرى مشيرا بذلك إلى تناقص الغلة:

الشكل 3–1: منحنى إمكانات الإنتاج للسلعتين X و y

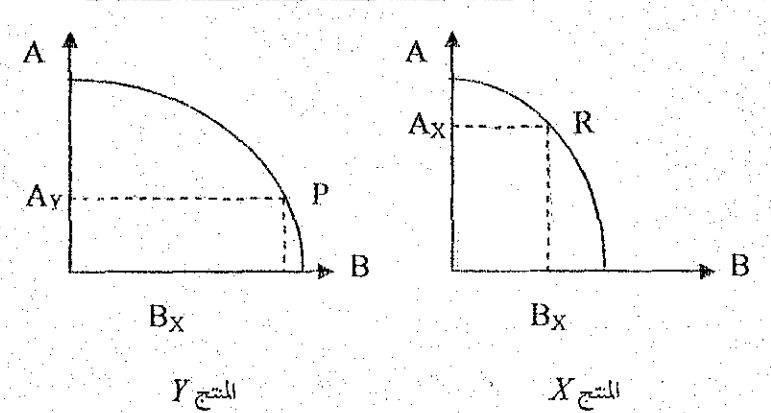

المصدر: عمر صخري (1998). مرجع سبق ذكره. ص:130.

لنفرض الآن أن المنتج X ينتج الكمية A_X من السلعة A والكمية B_X من السلعة B. بينما المنتج Y ينتج الكمية A_Y من السلعة A والكمية B_Y من السلعة B كما هو مبين في الشكل أعلاه. ولاستخراج صندوق إيدج ورث نضع منحنيات التحويل لكلا المنتجين في وضعين عكسيين وبشكل يكونا فيه متماسين في النقطة Q . وبالتالي يكون ميل منحنى التحويل للمنتج X في النقطة Q يساوي ميل منحنى التحويل للمنتج Y وهذا يعني تساوي المعدل الحدي للتحويل MRT لكلا المنتجين.

ونلاحظ من الشكل 4–1 أن هذا التنظيم الجديد للإنتاج أدى إلى الحصول على إنتاج أكبر من السلعتين:

الشكل 1-4: صندوق Edgeworth الخاص بإنتاج سلعتين *X* و*Y*.

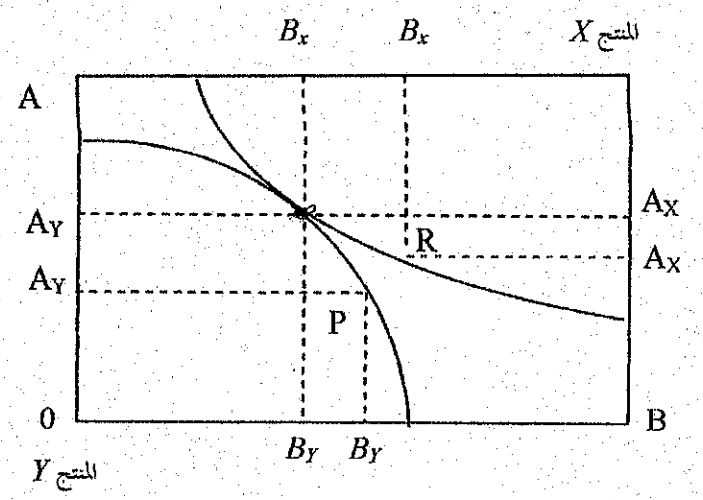

المصدر: عمر صخري (1998)، مرجع سبق ذكره. ص:131.

أ.3 -مثلوية باريتو في الاستهلاك والإنتاج :

لتحقيق مثلوية باريتو في الاستهلاك والإنتاج فإنه يجب أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال *MRS* بين أي سلعتين وبالنسبة لأي مستهلك مع المعدل الحدي للتحويل *MRT* لهاتين السلعتين وبالنسبة لأي منتج. ونلاحظ أن النقطة *M* في الشكل 1-5 (نقطة تماس منحنى السواء مع منحنى التحويل) تحقق مثلوية باريتو في الإنتاج و الاستهلاك حيث يكون ميل منحنى السواء مساويا لميل منحنى التحويل.

الشكل 1-5: تحقق مثلوية باريتو في الإنتاج والاستهلاك.

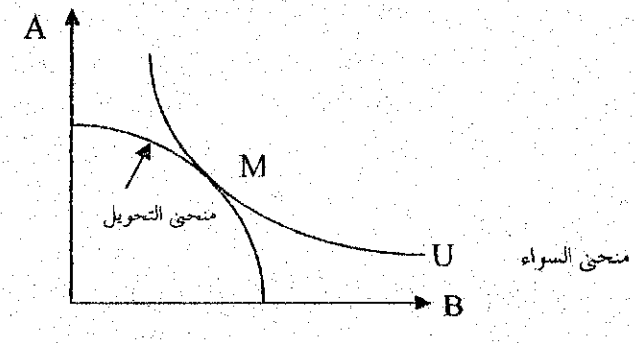

المصدر: عمر صخري (1998)، مرجع سبق ذكره. ص:133.

ويمكن اشتقاق مثلوية باريتو رياضيا كالتالي:

لنفرض أن دالة منفعة المستهلك هي: $U = F(A.B)$، ودالة منحنى التحويل كدالة غير صريحة (دالة ضمنية)هي: $T(A,B)=0$

باستعمال طريقة مضاعف لاغرانج نجد: $L = F(A,B) + \lambda[T(A,B)]$

الحل باستعمال الاشتقاق الجزئي يعطينا ما يلي: $MRS = MRT$

و هذا ما يعني تساوي المعدل الحدي للإحلال *MRS* بين أي سلعتين وبالنسبة لأي مستهلك مع المعدل الحدي للتحويل *MRT* لهاتين السلعتين وبالنسبة لأي منتج.

أ-4) يتطلب الشرط الثاني من شروط الدرجة الأولى للوضع الأمثل لباريتو أن يتساوى المعدل الحدي *MRS* لكل مستهلك مع المعدل الحدي للإحلال الفني *MRTS* لكل منتج ولكل زوج من العوامل الأولية ومع السعر الثنائي للسلعة المستهلكة[1]. ويساوي المعدل الحدي للإحلال الفني *MRTS* : الإنتاج الحدي لرأسمال على الإنتاج الحدي للعمل ويعبر عنه رياضيا كالآتي: $MRTS = \frac{MP_K}{MP_L} = \frac{C_K}{C_L}$

2) تحديد التوازن العام:

يحدد نموذج فالراس شروط التوازن العام المتزامن لكل الأسواق المستقلة، هذه الشروط تتضمن مطابقة تامة للعروض والطلبيات على مستوى كل سوق. وهذا ما يترجم رياضيا إلى تساوي الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي لكل سوق سلع أو عوامل إنتاج:[2]

$$\sum_i X_{iK}(P_i,.....P_K,P_n,R_i) = \sum_h Y_K^h(P_i,.....,P_K,.....P_n) + W_K$$

العرض الكلي للمنتجين h للسلعة k = الطلب الكلي للأفراد i على السلعة k

إذن نحصل على نموذج توازن به n من المعادلات لوجود n من السلعة k و$n+1$ من المجاهيل لوجود n من الأسعار P_k و1 من المداخيل. ويمكن اختزال هذا النموذج إلى $n-1$ من المعادلات و$n-1$ من المجاهيل نظرا للأسباب التالية :[3]

- الموارد الأولية للأعوان i هي عبارة عن متغيرات خارجية. والمتغيرة الوحيدة المحددة لتعريف دخل المستهلكين هي أسعار السلع k، حيث n من الأسعار تحدد إذن n من المجاهيل و ليس $n+i$.
- باعتبار السلعة n أنها بمجزاة (numéraire) ، فإن عدد المجاهيل سيتقلص إلى $n-1$ لأن السعر هو تعريفا مساوي إلى 1.
- من ناحية المعادلات، يمكن كذلك اختزال النموذج إذا تبنينا الرجوع إلى تماثل فالراس الذي، يبين أن التوازن في $n-1$ من الأسواق يضمن تلقائيا التوازن ما بين العرض الكلي و الطلب الكلي لجميع الأعوان و لكل السلع.

الفرع الثاني: حدود نظرية اقتصاد الرفاهية:

يتطلب تحقيق التوازن العام أو مثلوية باريتو توافر العديد من الشروط من بينها:

- خاصية شبه تقعر دوال الإنتاج و دوال المنفعة من أجل ضمان شروط الدرجة الأولى، و بالتالي تحقق فرضية ثبات أو تناقص المردود.
- غياب الاحتكار مع تحقق قيد التوازن التنافسي التام.
- استبعاد السلع الجماعية أو الآثار الخارجية (externalités) من أجل الحفاظ على قدرة توزّع مثلوية باريتو من قبل السوق. هذه الشروط الخاصة تضعف محتوى نظرية اقتصاد الرفاهية وتحد حتما من قوة التوافق المطلوب في مضمونها.

1) مشكلة المردوديات المتزايدة وتسيير الاحتكارات التامة:

إن التسيير بمنظور مثلوية باريتو يحدد السعر عن طريق قيمة التكلفة الحدية، لكن وجود المردوديات المتزايدة يكون سببا في ظهور تسعيرات أخرى، حيث تبين هذه الأخيرة الآثار الايجابية للاقتصاديات السلميّة والمعرفة بأن التكلفة الحدية (تكلفة آخر وحدة منتجة) هي أصغر من التكلفة المتوسطة (التكاليف المتناقصة). وبالتالي فإن التسعير بالتكلفة الحدية سيعرض المؤسسة حتما

[1] السعر الثنائي هو عبارة عن عامل الندرة النفعي المرفق بقيد الاستخدام-الموارد لسلعة مستهلكة.

[2] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) :" *Economie Contemporaine* ".19ème Edition, Tome 1, PUF, Paris, P: 483.

[3] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) : op.citè.P : 483.

إلى الخسارة، و في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة تحقيق شروط الأمثلية. إذن المردوديات المتزايدة تعيق بلوغ هذه المثلوية، ومنه عدم تحقق التوازن العام. كذلك، تتميز المردوديات المتزايدة بوضعيات للاحتكارات الطبيعية، وهذا ما يعني تسييرا خاصا يقصي الحالة التنافسية في التوازن العام[1].

التسعير المثالي بالتكلفة الحدية يختلف كثيرا عن التسعير الاحتكاري الذي يفضي إلى أرباح صافية قصوى. وبالتالي يجب تغريم (فرض الضريبة) المحتكر، وهذا ما يقتضي وجود تنظيم عمومي يسهر على مراقبة السوق، وتغطية عجز التسعير بالتكلفة الحدية عن طريق الإعانات العمومية. ففي هذه الحالة، أحسن تسعير للمستهلكين- دون تعريض المنتجين إلى خسارة - هو تسعير تحت قيد التوازن الميزاني، وهو تسعير مثالي من الرتبة الثانية يرتكز على تحديد الأسعار P عن طريق الازدواجية وتخصيصات الموارد التي تؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية آخذة بعين الاعتبار قيود الاحتكار التام أو التفاوتات الجبائية. ويجب أن تحقق الأسعار الشرط التالي[2]:

$$\xi = \left(\frac{\delta Q}{\delta P}\right)\left(\frac{P}{Q}\right) < 0 \quad \text{مع} \quad P = Cm\left(\frac{\xi}{\xi + \mu}\right)$$

حيث أن:

ξ: مرونة أسعار الطلب.

μ: التكلفة الاجتماعية لفرصة قيد الميزانية المفروض على المؤسسة.

Cm: التكلفة الحدية للسلعة المنتجة من طرف المحتكر تحت الوصاية العمومية.

P: السعر المثالي.

وهذا ما يبين أن الفرق النسبي المثالي ما بين السعر و التكلفة الحدية هو دالة عكسية للقيمة المطلقة لمرونة سعر الطلب، ودالة مباشرة للتكلفة الاجتماعية لفرصة قيد الميزانية.

2) مشكلة الأسواق ذات التنافسية المتناقصة:

من أجل التأثير على السعر، عادة ما تلجأ المؤسسات إلى السيطرة على السوق، إما عن طريق تبني إلى أقصى حد سلوك المنفعة الذاتية فقط (التسيير الاحتكاري)، وإما من خلال البحث عن التأثير في الأسعار عن طريق مختلف الاستراتيجيات كخلق ميزة تنافسية. و بالتالي فإن السعر ليس متغير خارجي و إنما يصبح دالة للكمية المنتجة من طرف المؤسسة.

في الاحتكار، السعر الذي يمكن أن نبيع به الإنتاج يتبع حجم هذا الإنتاج، فكلما زادت الكمية انخفض السعر، والفرق ما بين السعر والتكلفة الحدية يولد عدم التأثير. هذا الأخير يجعل من كميات التوازن العام غير تنافسية نظرا لكون هذه الأسعار غير مساوية للمعدلات الحدية للإحلال أو للتحويل بالنسبة لكل السلع ولكل الأعوان. كما أن بعض الأسباب تصعب من تبادل بعض التوافق وتحول دون تحقيق مثلوية باريتو لتوازن السوق العام[3].

[1] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) : op.citè. P:486.
[2] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) : idèm. P:486
[3] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) : ibidèm.P :488.

3) انعكاس المؤشرات الخارجية:

أحد المظاهر الأساسية لاقتصاد السوق، هو ظاهرة الاعتماد المتبادل لأطراف التعامل في المجتمع. وتوضح النماذج البسيطة للطلب وتحديد الثمن الأثر المتبادل لسلوك الأفراد والمشروعات، فإذا رغب أحد المشروعات في الحصول على بعض عوامل الإنتاج فلا بد له أن يتجه إلى السوق لشرائها، غير أنه في بعض الحالات نجد هذه المشروعات تحصل على جزء من عوامل الإنتاج دون أن تسدد ثمنا، نظرا لأن هذه العوامل تتولد خارج نطاق السوق ولا تتحدد بقوى العرض والطلب[1]. وتحدث هذه المتغيرات إذا أدى نشاط أحد الأطراف إلى التأثير على منافع أو إمكانيات الإنتاج للطرف الآخر دون أن يسدد الثمن. ويمكن تقسيم المؤثرات الخارجية إلى:

- **مؤثرات إيجابية:** وهي ما يعرف بالوفورات الخارجية التي يحصل عليها أحد الأطراف نتيجة نشاط الطرف الآخر دون أن يسدد مقابلا لها.
- **مؤثرات سلبية:** وهي ما يعرف بالنفقات الخارجية، أي الضرر الذي يصيب أحد الأطراف نتيجة نشاط الطرف الآخر دون أن يحصل على تعويض.

و لكي نوضح أثر المنافع الخارجية والنفقات الخارجية على الحجم الكفء للإنتاج فإننا سوف نعرض نموذج مبسط موضح في الشكل 6-1.

الشكل6-1: أثر المنافع الخارجية و النفقات الخارجية على الحجم الكفء للموارد

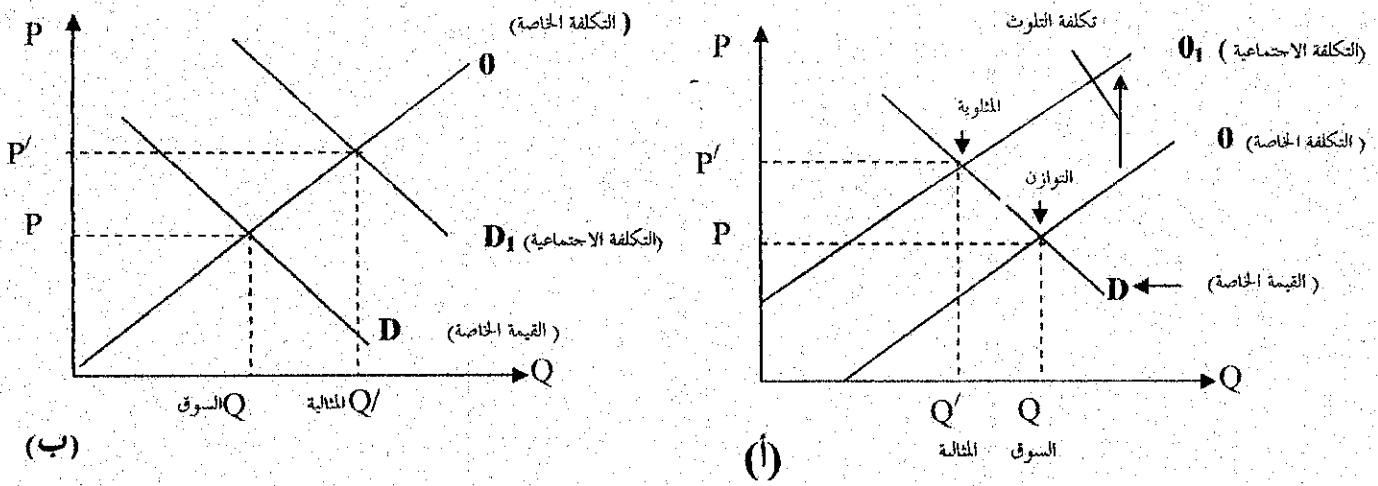

Source : Mankiw, N.G., (1998):" *Principes de l'Economie*". Economica. Paris. P : 265-269.

[1] د. حمدي أحمد العنالي(1992): مرجع سبق ذكره ص.65.

ففي الجزء (أ) نجد الكميات ممثلة على المحور الأفقي والثمن ممثل على المحور العمودي والمنحنيات O و D هما منحنيات الطلب والعرض على السلعة، وطبقا للفروض التي قام عليها هذا النموذج فإن الكمية التوازنية والثمن التوازني سيتحددان عند (Q) و (P) على التوالي.

فإذا افترضنا أن المشروعات المنتجة لهذه السلعة ولتكن مثلا الألمنيوم لها نفقات خارجية يتحملها بعض الأفراد نتيجة نشاط هذه المشروعات (التلوث مثلا)، وأنه تم تحديد وحساب قيمة هذه النفقات، وكذلك تم تحميل هذه المشروعات بقيمة هذه النفقات التي يتحملها المجتمع. في هذه الحالة سوق يتحرك منحنى العرض إلى اليسار (من o إلى o_1)، أو بعبارة أخرى إن إضافة النفقات التي يتحملها الطرف الثاني الذي لا يستهلك السلعة أو ينتجها، سيؤدي إلى تخفيض الكمية التوازنية من (Q) إلى (Q') بالنسبة للمشروعات، وارتفاع الثمن الذي يدفعه مستهلكو هذه السلعة من (P) إلى (P').

أما الجزء (ب) فيوضح منحنيات الطب والعرض على سلعة ذات منافع الخارجية ولتكن مثلا البرتقال، ويؤدي إغفال الوفورات والمنافع الناشئة عن مساهمة إنتاج هذه السلعة في توفير مستلزمات إنتاج سلعة أخرى كإنتاج العسل إلى تحديد الكمية التوازنية والثمن التوازني عند Q وP على التوالي.

أما في حالة حساب قيمة هذه الوفورات الخارجية فإنه يجب اعتبار منتجو العسل كطلاب للإنتاج البرتقال. وعلى هذا يجب إضافتهم إلى منحنى الطلب الأصلي مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب من D إلى D_1 والكمية التوازنية والثمن التوازني إلى Q' و P'.

نتساءل الآن عن ردّ فعل السوق على هذه المؤثرات وهل هو فعال ؟ تؤكد نظرية Coase.R.J (1960)[1] أن هذه الردود قد تكون فعالة إلى حد كبير. فحسب هذه النظرية إذا تمكن الأطراف من التفاوض وتدبير تكلفة معدومة عند تخصيص الموارد فإن السوق بإمكانه حل هذه المشكلة، ويخصص الموارد بصفة فعالة. لكن رغم منطقية نظرية Coase (1960) إلا أن السوق لا ينجح دائما في حل مشكلة المؤثرات الخارجية، ففي بعض الأحيان لا يقتصر المشكل على تكلفة المعاملات بقدر ما يتعلق بالقدرة على التوفيق ما بين الأطراف والحصول على اتفاق ينالى احترام و رضا الجميع، وخير دليل على ذلك وجود الحروب والإضرابات[2].

المطلب الثاني: فشل نظام السوق والتدخل النسبي للدولة:

إن التحليل الاقتصادي الجزئي السابق يسمح لنا باستنتاج أن قوى السوق لا تعبر عن الواقع الفعلي لحاجات المجتمع. وبداية مع سنوات الخمسينيات أصبحت النظرية النيوكلاسيكية مع Samuelson, Lindhal, Bown واعية بعدم قدرة نظام السوق على تغطية كل الحاجيات الإنسانية من خلال الآلية الوحيدة للتخصيص عن طريق الأسعار، وهذا ما أبرز ثلاث محاور للنقاش:

- الأخذ بعين الاعتبار السلع الجماعية.
- وجود الآثار الخارجية.
- التخلي عن فرضيات المردود السلمي الثابت في حالة الاحتكار أو الوضع غير التنافسي في السوق[3].

[1] Coase, R.J., (1960): "The Problem of Social Cost", *Journal of Law and Economics*, Vol.3, N1, (1-44).

[2] لمزيد من الفهم حول نظرية coase يرجى الاطلاع على: Semedo, G, (2001) ص 88 وما بعدها.

[3] Semedo, G., (2001):op.citè.P: 32.

سنحاول في هذا الطلب تحليل هذه المحاور من خلال تبيان دور الدولة في معالجة هذه الاختلالات سواء على مستوى إنتاج السلع الجماعية (فرع1) أو تصحيح المؤشرات الخارجية (فرع2) وتوفير محيط تنافسي للقطاع الخاص (فرع3).

الفرع الأول: السلع الجماعية ونظام السوق:

من المعلوم أن الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات المادية للمجتمع، وأن إنتاج السلع والخدمات هو السبيل لإشباع تلك الحاجات.و يمكن تقسيم حاجات المجتمع إلى حاجات خاصة وحاجات عامة، ومن هنا تظهر أهمية توزيع الموارد بين أوجه إنتاج السلع الخاصة لإشباع الحاجات الخاصة، وإنتاج السلع الجماعية لإشباع الحاجات العامة. فما هو الفرق بين السلع الخاصة والسلع الجماعية ؟ قد يقرّر البعض أن السلع الجماعية هي مجموع السلع التي تقوم الدولة بتوفيرها للأفراد، لكن هذه الإجابة بعيدة نوعا ما عن الصواب، وبالتالي فالسلع الجماعية هي مجموع السلع التي تتميز بعدم المنافسة في الاستهلاك أو الاستهلاك الجماعي، وعدم القدرة على الاستبعاد أو الحرمان.

1. خصائص السلع الجماعية:

قبل الحكم على سلعة بأنها سلعة جماعية لابد من توفير ثلاث شروط وضعها Lindhal.E (1958)[1]:

1.1 **عدم القدرة على الحرمان أو الاستبعاد:** و يقصد بهذا الشرط عدم قدرة النظام الاقتصادي على حرمان أو استبعاد أي فرد من التمتع بمنافع السلع الجماعية، أي يستحيل قصر الاستفادة منها على فرد معين. و على هذا يستطيع أي فرد الانتفاع منها سواء سدد ثمنها أو لم يسدد. وبالتالي لا يستطيع نظام السوق تقديم هذه السلعة نظرا لعدم وجود أي حافز للتعبير عن تفضيلاتهم من خلال إعلان الثمن الذي يرغبون في دفعه مقابل الحصول على السلع، وإذا لم يوجد ثمن للسلعة فإن الرابطة بين المنتج والمستهلك تنهار تماما. هذا على خلاف السلعة الخاصة التي يجب على كل فرد دفع الثمن من أجل الحصول عليها، ومن الأمثلة على ذلك: الدفاع، الأمن العمومي، الإنارة العمومية، النظافة العامة....

1.2 **عدم المنافسة في الاستهلاك:** تتميز السلع الجماعية بظاهرة عدم المنافسة في الاستهلاك، بمعنى استهلاك فرد معين لكمية معينة من هذه السلع لا يؤدي إلى حرمان فرد آخر من هذه الكمية، مما يسمح لمجموعة من الأفراد باستهلاك نفس السلعة في وقت واحد لأن منافع هذه السلعة غير قابلة للتجزئة. وعلى طرفي نقيض نجد السلع الخاصة التي يمكن تعريفها بأنها مجموعة السلع التي تخضع لمبدأ التنافس في الاستهلاك، أي عند قيام فرد معين باستهلاك وحدة من تلك السلعة، فإنه يحرم الآخرين من استهلاكها، وبالتالي تقتصر منافع السلعة الخاصة على مستهلكها وحده.

1.3 **إلزامية الاستعمال:** بمجرد توفر السلع الجماعية فإن هذا لا يغير من قرارات الأفراد نفسهم، فلكل فرد ميل أو نزعة لاستهلاكها كلما كانت متوفرة.

2. مشكلة التهرب من الدفع:

يتضح من خصائص السلع الجماعية أن استهلاك الأفراد من تلك السلع لن يكون مرتبطا بمساهمة هؤلاء الأفراد في تحمل نفقات إنتاجها. وبالتالي لن يستطيع نظام السوق توفير هذه السلع لأفراد المجتمع. فهل يمكن توفير تلك السلع من خلال التعاون الاختياري بين الأفراد ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعني مواجهة وضع جديد وهو مشكلة التهرب من الدفع (Clandestin Passager). وتتمثل هذه المشكلة في عدم رغبة الأفراد سداد نفقات السلع الجماعية نتيجة سيطرة فكرة إمكانية قيام الأفراد الآخرين بتحمل جميع نفقات المشروع، مع العلم أنه بإمكانه الحصول على منافعه سواء ساهم في نفقات

[1] Lindhal, E., (1958): "*Just Taxation. A Positive Solution*", cité par : Percebois, J., (1991):" *Economie des Finances Publiques* ", Armand colin. Paris.P:80.

إنشائه أو امتنع. وإذا كان التعاون الاختياري لا يوفر هذه السلعة نتيجة ظاهرة التهرب من الدفع، فإن الأمر يتطلب حلولا بديلة لا تربط استهلاك الفرد بمساهمته المالية، وجميع تلك الحلول ترتبط بتدخل الحكومة التي تقوم بتمويل إنتاج هذه السلع عن طريق فرض الضرائب، وهذا في حالة ما إذا كانت المنفعة الاجتماعية أكبر من تكلفة الانجاز وبشكل يسمح بتحسين الوضعية الفردية للأشخاص[1].

3. تحديد الحجم الأمثل للسلع:

من المعلوم أن اتخاذ قرار اقتصادي بشأن الحجم الأمثل لسلعة معينة تبعا لشروط باريتو يتطلب المقارنة بين النفقات الحدية و المنافع الحدية عند المستويات المختلفة للإنتاج.

نظرية Samuelson, Lindhal, Bown هي عبارة عن مقاربة مخصصة لدمج المالية العامة في النظرية العامة النيوكلاسيكية، وتقوم هذه الأخيرة على فرضيات مقيدة محصورة تجعل الدولة كمخطط رئيسي في نشاط السوق يقوم بتوزيع وتقسيم كميات السلع الجماعية و الخاصة، مع مراعاة تعظيم الخيارات الاجتماعية، وتظهر فرضيات هذا النموذج فيما يلي:[2]

1- يقوم الأفراد بطلب السلع الجماعية والخاصة وينعكس هذا الطلب جليا في دوال المنفعة الخاصة بالأفراد.

2- تكون الدولة مسؤولة عن تعظيم الرفاهية الجماعية بتصرفها في تخصيص الموارد الخاصة والخدمات الجماعية ما بين الأفراد وفقا للمصلحة العامة.

3- تمويل السلع الجماعية يزيد من الضرائب الشخصية وفقا لقاعدة القدرة التكليفية، لذا على الدولة وهي تسير نشاطها أن توازن ما بين الضرائب والنفقات وفقا للمبادئ النيوكلاسيكية.

4- عدد الأعوان الاقتصادية هو n. والفرد هو J حيث $J=1, 2....n$.. دالة المنفعة لكل فرد هي من الشكل U_j. ومن أجل تبسيط الدراسة نفترض وجود سلعة جماعية واحدة تستهلك بكمية X_g، أما السلع الخاصة فإنه بإمكان المستهلك امتلاك m سلعة معروضة من قبل المنتجين حيث نرمز لهذه السلع بـــ: i $(i=1,2,.....m)$ ، إذن القيمة الكلية لمشتريات السلع الخاصة من الكميات X_i^j لكل سلعة i من قبل المستهلك J وبالسعر p_i ستكون M_j حيث أن : $M_j = \sum piX_i^j$ مع $i=1,2,.....m$ ، وبالتالي يمكن كتابة دالة منفعة المستهلك على الشكل التالي: $U_j = U_j(X_g, M_j)$

5- الدولة أو المخطط المركزي يبحث عن تعظيم الرفاهية لمستعملي الخدمات الجماعية آخذا بعين الاعتبار حجم الجباية الفعلية الرشيد المتعلق بالحجم المرغوب فيه من الضرائب أو القابلية الحدية للدفع W_m^j حيث أن:

$$W_m^j = W_m^j(X_g) \quad \text{مع} \quad \frac{\partial W_m^j}{\partial X_g} \langle 0$$

وهذا يعني أن الدولة تبحث عن تعظيم دالة المنفعة الجماعية W التي تحصل عليها عن طريق الموازنة وفقا للقدرة التكليفية لكل فرد أو الحجم الجبائي المرموز له بـــ: αj. وبالتالي فإن W هي توفيق خطي لعدة دوال منفعة U_j، و يمكن كتابتها على الشكل التالي: $W = \sum \alpha_j U_j(X_g, M_j)$ مع $j=1,2,.....n$

6- كل مستهلك له دخل R_j يقوم بتقسيمه ما بين شراء السلع الخاصة والخدمات الجماعية و تكليفه بتمويل السلع الجماعية هو T_j (أي الضريبة الشخصية التي تراعى فيه قدرته التكليفية). ومنه فإن قيمة M_j هي معطاة بالفرق: $Rj-Tj$. فإذا كان الدخل ثابتا $dR_j = 0$ فإن: $dM_j = -dt_j$. ومنه يمكن أن نعرف دالة المنفعة للعون بالصيغة التالية:

$$U_j = U_j(X_g.M_j); \partial U_j / \partial t_j \langle 0$$

---

[1] د. حمدي أحمد العنائي(1992): مرجع سبق ذكره ص:57-59 .

[2] Semedo, G., (2001): op.citè. P: 52.

هذه الصيغة التي تعبر عن النفور من الضرائب الحدية المرتفعة، وبصيغة موازية، التفاضلية العامة هي:

$$dU_j = (\partial U_j/\partial X_g)dX_g + (\partial U_j/\partial t_j)dt_j$$

$$dU_j = (\partial U_j/\partial X_g)dX_g - (\partial U_j/\partial M_j)dM_j$$ كما يمكن كتابتها بالشكل التالي:

إذن يجب البحث عن الكمية المثالية للسلع الجماعية X_g^* المقترنة بمعامل الضريبة الحدية الذي يرضي كل أفراد المجتمع ويعظم دالة المنفعة الجماعية وبالتالي المنفعة العامة.

بالمقابل، على الدولة احترام قيد التوازن الموازني (مبدأ توازن الميزانية) المقترن بالتسيير المثالي.بمعنى أدق، المعيار النيوكلاسيكي لتقييم اقتصاديات السوق يظهر مجددا معيار الفعالية الاقتصادية الذي يرتكز على الإنتاج بدون تبذير الموارد وبأقل تكلفة.

إذن الدولة تعظم دالة المنفعة الجماعية W تحت شرط تغطية التكاليف الكلية الموجهة لتوفير الكميات المعطاة لـــ X_g، مع العلم أن دالة التكلفة هي: $CT=CT(X_g)$. وبالتالي يصبح النموذج كالتالي:

$$MaxW = \sum \alpha_j U_j(X_g, R_g - t_j) \quad \text{مع} \quad \sum t_j - CT(X_g) = 0$$

وبصيغة لاغرانج يمكن كتابته كما يلي:

$$L = W + \lambda(\sum t_j - CT(X_g)) = \sum \alpha_j U_j(X_g, R_j - t_j) + \lambda(\sum t_j - CT(X_g))$$

المشتقات الجزئية الأولى للصيغة السابقة نسبة إلى X_g و t_j تسمح بإعطاء النتيجة التالية:

$$\sum(\partial U_j/\partial X_g)\sum(\partial U_j/\partial M_j) = Cm(X_g) \quad \text{مع} \quad Cm(X_g) = \partial CT/\partial X_g$$

يظهر جليا بأن التكلفة الحدية للسلعة الجماعية تعكس التخلي عن شراء السلع الخاصة. وبالتالي فإن مجموع المعدلات الحدية للإحلال ما بين السلع الجماعية و السلع الخاصة يجب أن يعوض بالمعدل الحدي لتحويل السلع الخاصة إلى سلع عامة من أجل الحصول على مثلوية باريتو. من جهة أخرى يجب أن تكون الضريبة الحدية التي يرغب فيها المستهلك أو قابليته الحدية للدفع أصغر أو يساوي من المعدل الحدي للإحلال ما بين السلع الجماعية والخاصة حتى يرضى هذا المستهلك بالمساهمة في تمويل السلع الجماعية.

إن حدود نظرية BLS في الواقع تكمن في عدم القدرة على كشف تفضيلات الأفراد وبالتالي صعوبة تجميع التفضيلات الفردية بصفة متناسقة، وهذا هو مضمون نظرية الاستحالة لـــ Condorcet, K.Arrow التي تبين عدم وجود قاعدة عامة تسمح بوضع مقياس للخيارات الجماعية وتجيب عن بعض المقتضيات المنطقية وتضمن خاصة انتقالية الخيارات الجماعية انطلاقا من الخيارات الفردية[1]. إذن تطرح هنا إشكالية الكشف عن التفضيلات وكيفية تجميعها وهذا هو مضمون العنصر الموالي.

4. كشف التفضيلات العامة لإنتاج السلع الجماعة:

لقد افترضنا في تحليلنا السابق أن دالة المنفعة الجماعية هي عبارة عن تجميع لدوال المنفعة الفردية و تفضيلاتهم الخاصة، لكن هل من الممكن الوصول دائما إلى إشباع جماعي انطلاقا من تتبع المصالح الفردية ؟ إذن المشكل يكمن في تشكيل دالة التفضيلات الاجتماعية أو الرفاهية الجماعية التي تتوافق مع الخيارات الفردية وتحقق الإجماع عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار جماعي ينصب على سلع جماعية.

[1] Percebois, J., (1991) : op.citè .P:85

نظرية الاستحالة (théorème d'impossibilité) التي جاء بها K.Arrow (1951)[1] والمنبثقة من مفارقة Condorcet[2] تبين عدم وجود قاعدة عامة تسمح بوضع مقاييس للتفضيلات الجماعية وتضمن انتقاليتها انطلاقا من التفضيلات الفردية، وتتبنى في ذلك عدم عقلانية الأفراد في سلوكهم الاقتصادي. أما اقتصاديو المدرسة الايطالية أمثال D'Albergo وCosciani فقد اقترحوا عدم التركيز على المنحنيات الفردية و إنما على منحنيات الطلب التي تضعها الطبقة الحاكمة (وهذا كون الحكومة تعتمد في المجتمعات الديمقراطية على أصوات الأفراد للحصول على مقاعد الحكم، وأن البقاء في الحكم مرهون بإدارة الأفراد وتحقيق تفضيلاتهم). افترض D'Albergo بأن الطبقة الحاكمة تترجم الأحكام التقويمية لمختلف الجماعات بشكل يسمح لها بإعداد منحنى مركب. أما Cosciani فهو أكثر واقعية بإقراره أن الطبقة الحاكمة لا تبحث إلا عن تعظيم منفعتها الشخصية، إذ يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار معارضة أو مقاومة الجماعات الأخرى، حيث أن الأمثلية المختارة تحدد على مستوى من التراضي. بالنسبة لـ Pissiani فإن الحكومة تبحث عن تحقيق أهداف الطبقة الحاكمة و التقليل من مقاومة مجموع الطبقات الأخرى، لذلك عليها خلق وهم مالي، بمعنى أن تسعى إلى إظهار النفقات العامة بأنها مفيدة ونافعة أكثر مما هي عليه حقيقة، وبأن الضرائب مقبولة، كما يجب عليها أن تبحث عن بعض التعقيد الجبائي واحتكار المعلومات سواء على مستوى النفقات أو الإيرادات.

بالمقابل ، تعتبر نظرية التفضيلات العامة (Choix publics) التي طورها كل من Buchanan و Tullock أحد المساهمات الهامة في تحديد الآثار الواقعية والخصائص المعيارية لعملية الاتفاقيات السياسية، وهي تخلص إلى نفس النتائج السابقة، إذ لا يمكن للدولة أخذ رأي الجميع وهذا ما يؤدي إلى ظهور نوعين من التكاليف المتعلقة بالقرارات العامة:

- تكاليف الصفقات المرتبطة بالمساومات و الملازمة لكل القرارات الجماعية، كتكاليف المعلومات والإقناع الضروري للوصول إلى اتفاق. هذه الأخيرة ترتفع بوتيرة متسارعة مع عدد الأفراد المؤيدة للقرار، و تصبح غير محدودة عند إلزامية الإجماع .
- تكاليف خارجية يطالب بها المعارضون للقرار. هذه الأخيرة تنعدم في حالة الإجماع الكلي وتؤول إلى اللانهاية في حالة أخذ قرار فردي لا يتوافق مع تفضيلات الآخرين. إذن على الدولة إيجاد عدد الأصوات الذي يمثل الإجماع، و عادة ما يكون (50%+1) وبالتالي يجب المساواة ما بين التكلفة الحدية للمؤيدين والتكلفة الحدية للمعارضين[3].

إذن ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الجماعية مع غياب للمنافسة واحتكار للمعلومات والتحيز لفئة معينة، وهذا ما يطرح فكرة العودة إلى الإنتاج بطريقة نظام السوق، وهو بالتالي مضمون نظرية W.J.Niskanen (1975)[4]. ينطلق هذا النموذج من دمج مختلف الدوافع كالزيادة في الكميات Q، وجود ميزانية تقديرية توضع انطلاقا من الفرق ما بين الميزانية القصوى (B) والتكلفة الكلية (C) حيث أن : $B=aQ-bQ^2$ و $C=cQ+dQ^2$.

إذن الكمية المثلى بمنظور باريتو هي التي تعظم من الفرق B-C وهي كالتالي: $Q^* = \frac{a-c}{2(b+d)}$

---

[1] Arrow, K., (1974) : "*Choix Collectifs et Préférence Individuelle*"*s*, Calmann-Lévy, Paris.

[2] يتبين من خلال مفارقة Condorcet أن منطقية الأفراد لا تؤدي إلى العقلانية الجماعية.

[3] Percebois, J., (1991): op.citè. P:85-86.

[4] Niskanen, W.J., (1975): "*Bureaucraty and Representative Government*", Adline Atherton.Chicago. citè par: Semedo, G., (2001): op.citè. P: 78.

ولتكن U_b دالة منفعة المسيرين المعرفة بالصيغة: $U_b = \alpha_1 . Y^{\beta_1} . A^{\gamma_1}$ حيث أن Y تمثل القيمة الحالية لمداخيل المسير بينما A هي مجموع الامتيازات و الأولويات التي يمكنه الحصول عليها، في حين تعني البرمترات: $\alpha_i، \beta_i، \gamma_i$ المرونات.

يمكننا إذن تحديد Y وA كالتالي: $A = \alpha_3 Q^{\beta_3} (B - C)^{\gamma_3}$ و $Y = \alpha_2 Q^{\beta_2} (B - C)^{\gamma_2}$

أي أن الدخل و الامتيازات يتبع كل من مستوى الإنتاج و الفرق ما بين الميزانية و التكلفة الذي يحدد مسبقا في التفاوض ما بين المسير والحكومة. وبعد التعويض نحصل على دالة المنفعة: $U_b = \alpha Q^{\beta} (B - C)\gamma$ حيث أن:

$$\alpha = \alpha_1 \alpha_2^{\beta_1} \alpha_3^{\gamma_1} \quad ، \quad \beta = \beta_1 \beta_2 + \gamma_1 \beta_3 \quad ، \quad \gamma = \beta_1 \gamma_2 + \gamma_3 \gamma_1$$

نقوم الآن بتعويض C وB في دالة المنفعة U_b لنحصل على: $U_b = \alpha Q^{\beta} \left[(a + c)Q - (b - d)Q^2 \right]^{\gamma}$

ومن أجل معرفة مستوى الإنتاج الذي يختاره المسير، يكفي أن نقوم بتعظيم منفعته نسبة للكميات المنتجة لنحصل على:

$$Q^* = \frac{\beta + \gamma}{\beta + 2\gamma} * \frac{a - c}{b + d}$$

نفترض أن المنفعة لا تتغير بانحراف مستوى الإنتاج، هذا يعني أن β معدومة وبالتالي فإن: $Q^* = \frac{a-c}{2(b+d)}$ وهو وضع مثالي بما أننا ننتج بدلالة تكاليف مدركة. كما أن المسير يعظم أشياء أخرى غير الكمية وهذا يعني أنه لا يضيع الموارد ولكنه يعظم من الميزانية من أجل الحصول على الأرباح غير النقدية.

- أما إذا كانت γ معدومة فهذا يعني أن المنفعة γ تتبع الميزانية ولكن فقط الكميات المنتجة، في هذه الحالة: $Q = \frac{a-c}{b+c} Q^*$. إذن الكمية المنتجة هي أكبر من الكمية المثلى بمعنى وجود فائض في التكاليف وكذلك الإنتاج[1] .

الفرع الثاني: تصحيح المؤثرات الخارجية:

لقد رأينا سابقا بأنه بإمكان السوق حل مشكلة المؤثرات الخارجية حسب نظرية Coase (1960)، إلا أنه لا ينجح دائما. ففي بعض الأحيان لا يقتصر المشكل على تكلفة المعاملات بقدر ما يتعلق بالقدرة على التوفيق ما بين الأطراف والحصول على اتفاق ينال احترام و رضا الجميع، وخير دليل على ذلك وجود الإضرابات والحروب. يأتي هنا تدخل الدولة لمحاولة تصحيح انعكاس المؤثرات الخارجية على التخصيص الأمثل باستخدام أسلوبين: إما عن طريق فرض رسوم وضرائب على المؤثرات السلبية، ومنح إعانات للمؤثرات الايجابية. أو عن طريق تبني و إقرار موقف آمر مع فرض قواعد و أنظمة على كلا الطرفين و مراقبة تنفيذها.

1) استخدام الأدوات المالية ذات الاتجاهات التصحيحية:

أ) **الضرائب:** لإيضاح دور الضرائب في تصحيح قوى السوق فإننا سنعود مرة أخرى للنموذج المقدم عن النفقات الخارجية لإنتاج الألمنيوم، فالمشكلة التي تواجه المجتمع تتركز في أن قوى السوق لا تحمل المشروعات المنتجة للألمنيوم بالنفقات الخارجية.لكن الحكومة تستطيع تصحيح أوضاع السوق من خلال فرض ضريبة (Taxes Pigouviennes) على تلك المشروعات المنتجة للألمنيوم تعادل قيمة النفقات التي يتحملها الطرف الثالث، ويمكن أن يطلق عليها بضريبة التلوث مثلا. ولكن عندما تتخذ الحكومة قرار باستخدام الضرائب كأداة لتصحيح أوضاع السوق، فإن هذا القرار لا يعني إنتهاء المشكلة، ولكنه يعتبر نقطة بداية لإجراء مجموعة من الدراسات تتناول كيفية تحديد موضوع وأسعار تلك الضريبة.

[1] Semedo, G., (2001): op.citè. P: 75.

قد يقرر البعض أن موضوع الضريبة هو التلوث و وسيلة قياسه هي حجم الإنتاج باعتباره مؤشرا لحجم التلوث، وبالتالي يعتبر أساسا لتحديد قيمة الضريبة. لكن هل يودي فرض الضريبة وتحصيلها إلى تخفيض حجم التلوث ؟

إن الإجابة بنعم مشكوك في صحتها، لأنه إذا تحدد الهدف من فرض الضريبة بتقليل حجم التلوث، فإن أفضل الوسائل هو فرض الضريبة على حجم التلوث وليس حجم الإنتاج. ومثل هذا الأسلوب يمكن أن يخلق حافزا لهذه المشروعات للسعي والبحث عن طرق بديلة للإنتاج تقلل من حجم التلوث.

ب) **المساعدات الحكومية:** في حالة المشروعات ذات المنافع الخارجية كإنتاج البرتقال في مثالنا السابق، يمكن للحكومة خلق اتجاهات تصحيحية لقوى السوق بهدف زيادة تخصيص الموارد لهذه المشروعات من خلال تقديم الإعانات الحكومية. وقد تتجه الإعانات مباشرة إلى المشروعات حتى يتسنى لها تخفيض السعر و زيادة الطلب على منتجاتها، و من ثم زيادة حجم الإنتاج. أو تقوم الحكومة بتقديم إعاناتها مباشرة إلى المستفيد عند قيامه بالشراء، وبالتالي تخلق الحافز لزيادة الطلب. وفي كلتا الحالتين من الواضح أن هدف الإعانة الحكومية هو زيادة الطلب و زيادة الإنتاج.

2) الرقابة الحكومية:

يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات تصحيحية للنشاط ذو النفقات الخارجية من خلال قيام الحكومة بإصدار القوانين التي تضع حد أقصى لكمية التلوث الناتجة من هذا النشاط، ونتيجة لإصدار هذه القوانين يتوقع من المشروعات استخدام طرق إنتاج أكثر نفقة تقلل من حجم التلوث[1]. من جهة أخرى تلعب التراخيص التي تمنحها الدولة لإقامة منشآت جديدة دورا في الحد من المؤثرات السلبية، لكن وجود هذه التراخيص في حد ذاتها يعني وجود حد معين من المؤثرات السلبية كالتلوث، وهذا ما يسمى برخص التلوث المتفاوض عليها، أين يكون للمنشآت الحق في التلويث مقابل شراء هذه الرخص.

إذن استعمال الضرائب (Taxes Pigouviennes) أو رخص التلوث هما وجهتان لعملة واحدة، حيث في كلا الحالتين تقوم المنشآت بدفع مبلغ معين عن الأثر السلبي لنشاطها. و يظهر تماثل السياستين جليا إذا ما اعتبرنا وجود سوق التلوث الذي يوضحه الشكل 1-7:

الشكل 1-7: دور الأدوات المالية في تصحيح قوى السوق

أ) الضرائب

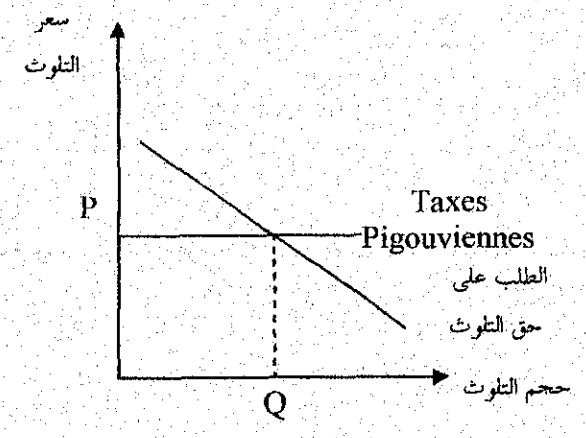

ب) رخص التلوث

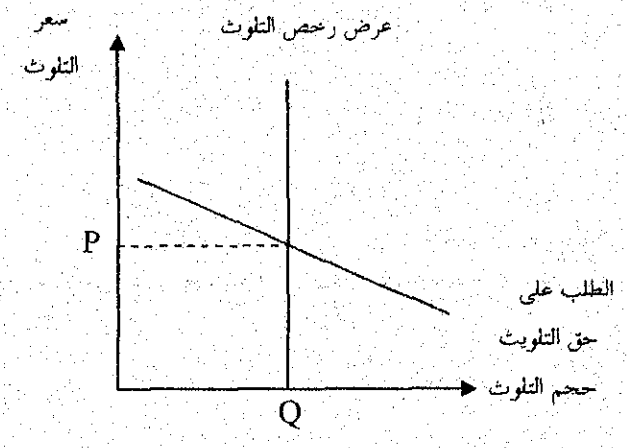

Source : Mankiw, N.G., (1998):op.citè. P:280

[1] د. حمدي لحمد العناني(1992): مرجع سبق ذكره، ص:75.

ففي الجزء (أ) تقوم الدولة (وكالة حماية البيئة مثلا) بتحديد سعر للتلوث بفرض الضرائب (Taxes Pigouviennes) ومنحنى الطلب يحدد حجم التلوث. أما الجزء (ب) فتقوم الدولة بتحديد حجم التلوث المسموح به بتوفير عدد محدود من رخص التلويث، ومنحنى الطلب هو الذي يحدد سعر التلوث. والنتيجة متماثلة في كلا الحالتين.

الفرع الثالث: توفير المحيط التنافسي

إن وجود بعض الظواهر الخارجة عن نطاق السوق تمنع من بلوغ مثلوية باريتو و تحقيق التوازن العام، و بالتالي فإن الأسعار تفقد وظيفتها في تخصيص أمثل للموارد و في تعظيم الفائض الجماعي حسب النيوكلاسيك، هذا العجز في آليات السوق يبرر تدخل الدولة. وعلى عكس الأسواق التنافسية، فإن حالة الاحتكار التام تحوز مجددا على امتيازات نتيجة تدخل الدولة بميزانيتها، حيث أن إدخال الجباية يؤدي إلى تناقص قوي لتدعيم المحتكر[1]. وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق تسعير بالتكلفة الحدية في ظل وجود احتكارات تعمل بالمردوديات المتزايدة (تناقص التكلفة المتوسطة في المدى الطويل)، وهذا ما يجعل السياسة التسعيرية التي تعظم من الفائض الجماعي تتبع توازن الميزانية الذي يظهر كقيد ثاني عند تعظيم الفائض الاجتماعي. ولكن رغم صغر هذا الفائض إلا أنه يتطابق مع مبدأ الموازنة وهذا ما أجبر النيوكلاسيك على قبوله. وتسمى هذه الحالة بالمثلوية من الرتبة الثانية التي تتناقض مع المثلوية من الرتبة الأولى بمنظور باريتو التي تعتمد التسعير بالتكلفة الحدية.

تظهر هنا قاعدة Boiteux.M (1956)[2] و F.Ramsey (1927)[3] كضرورة لإلزام المحتكر بالتوازن الميزاني.

ومن أجل فهم هذه القاعدة نعود إلى حالة وجود احتكار تام لإنتاج سلعة وحيدة بالكميات X_n، نفترض تناقص تكاليفه المتوسطة والحدية. التكلفة الحدية هي أصغر من التكلفة المتوسطة مما يترجم حالة الاحتكار التام. منحنى الإيرادات المتوسطة ينطلق من أعلى يسار محور العينات ليصل إلى أسفل منحنيات التكلفة وهو بالتالي يقطع منحنى التكلفة المتوسطة أولا ثم منحنى التكلفة الحدية عند الكمية X_n^* التي تمثل المثلوية الاجتماعية أو فائض المنافسة التامة. و الشكل 8-1 يبين ذلك:

الشكل 8-1: التسعير بالتكلفة الحدية

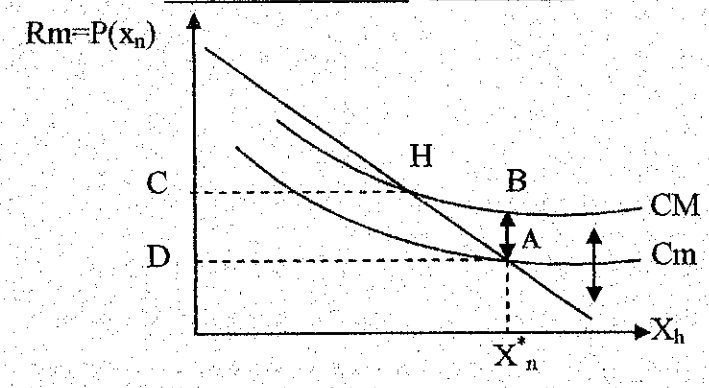

Source: Semedo, G., (2001):op.citè.P: 44.

في ظل هذه الشروط، يتبين أن المنتج يحقق خسائر عن يمين X_n^* لأن السعر أصغر من التكلفة الحدية و المتوسطة، كما أن جزء من التكلفة الموحدة المعبر عنه بالمسافة العمودية بين التكلفة المتوسطة والإيراد المتوسط هو غير مسترجع، حيث تتضاءل هذه

[1] من أجل إثبات ذلك رياضيا يمكنك الرجوع إلى: Semedo, G., (2001): ص 41.

[2] Boiteux, M., (1965) : "Sur la Gestion des Monopoles Astreints à l'Equilibre Budgétaire", *Econometrica*, vol.26, n.1, (1-14).

[3] Ramsay, F., (1927): "A Contribution to the Theory of Taxation", *Economic Journal*, vol.37, n.1, (47-61).

المسافة كلما اقتربنا من X_n^*. عن يسار X_n^* تتقلص هذه المسافة أكثر فأكثر مما يعني أن المنتج يقلل من خسائره إلى غاية النقطة H أين يتقاطع منحنى الإيراد المتوسط والتكلفة المتوسطة حيث يتحقق قيد توازن ميزانية المنتج.

هذا يسمح باستنتاج ما يلي:

1) في حالة الاحتكار التام، تعادل السعر بالتكلفة الحدية لا يستجيب لمعيار الفعالية الاقتصادية، إذ يتسبب في تبذير الموارد المعبر عنه في الشكل السابق بالمساحة ABCD.

2) توازن ميزانية المنتج هو أقل ضررا بما أنه يعظم الفائض و يقترب من وضعية السوق التنافسي.

3) عندما نتجاوز النقطة H تعود الأسعار لحقيقتها (verité des prix). وهذا ما يسمح بتعظيم أرباح المنتج.

و يمكن تعميم هذه النتائج على احتكار عدة منتجات. فإذا اعتبرنا أن W هي الفائض الجماعي و π هي الربح والمعبر عنهما بالصيغة التالية:

$$W = \sum_{h=1}^{m} \int_{0}^{X_h} P_h(X_h)dX_h - CT(X_1, X_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, X_m)$$

$$\pi = \sum_{h=1}^{m} P_h(X_h) - CT(X_1, X_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, X_m)$$

مثلوية الرتبة الثانية تقوم على أساس تعظيم الفائض الجماعي، و مع احترام قيد توازن الميزانية (π=0)، ويمكن كتابتها بصيغة لاغرانج كالتالي : $L=W+\lambda.\pi$، حيث يكون الحل النهائي هو[1]:

$$\frac{P_h(X_h) - Cm(X_h)}{P_h(X_h)} = \frac{-\lambda}{(1+\lambda)\xi}, \qquad \forall h = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots m$$

إذن عند مثلوية الرتبة الثانية بالنسبة لكل سلعة منتجة من قبل المحتكر، تكون الفوارق النسبية ما بين السعر و التكاليف الحدية متناسبة عكسيا مع مرونة أسعار الطلب بمعامل تناسب: $\frac{\lambda}{1+\lambda}$، مما يجعل الطلب قليل المرونة بالنسبة للأسعار.

ومن أجل الحصول على مثلوية قريبة من مثلوية الرتبة الثانية ينادي النيوكلاسيك بتفكيك كل حواجز الدخول إلى سوق معينة، أو بمساعدة الشركات المرشحة بقوة و إدراجها ضمن الفروع المعنية به. وهذا من خلال تدخل الدولة بخلق نصوص قانونية مضادة للاحتكارات (Anti-trust)، و بمحاربة كل الوضعيات التي يسودها نوع من السيطرة على الإنتاج حتى ولو تعلق الأمر بالدولة نفسها. و بالتالي فإن للدولة كل الصلاحيات من أجل جعل كل الأسواق الخاصة ذات تنافسية عالية كمراجعة قانون الأعمال مثلا، وهذا ما يتوافق مع الرغبة في بلوغ مثلوية باريتو[2]. من جهة أخرى يجب الرجوع إلى نظام المزايدة التنافسي من أجل الحصول على امتيازات الخدمة العمومية، حيث يؤكد Demsetz أنه يمكن حل مشكلة احتكار الخدمة العمومية (كالغاز، الماء، الكهرباء) باستخدام نظام المزايدة و التخلي عن طريقة التراضي أو عن طريق المناقصة النظامية بمنح الامتياز الذي يعطي أقل تكلفة لتوفير الخدمة، وبهذه الطريقة يمكن ضمان الدخول الحر للسوق. كما يمكن أيضا الرجوع إلى الاختلال (Déréglementation) بغية جعل كل الأسواق تنافسية. فحسب نظرية الأسواق التنافسية التي طورها كل من Boumol, Panzar, Willig، فإن المحتكر يتصرف بطريقة مثالية إذا ما استطاع التغلب على تهديد صريح بافتراض دخول منافس جديد، لكنه لا ينخدع بهذه الوضعية إذا ما علم بأنه يمكن أن يطرد من السوق من قبل مؤسسة أخرى أحسن أداء، وهذا ما تترجمه نظرية اليد الخفية الضعيفة التي تفترض أربع شروط متزامنة و هي:

---

[1] Semedo, G., (2001): op.citè. P: 44.
[2] Semedo, G., (2001): idèm. P: 45.

1. **حرية الدخول:** أي عدم وجود حواجز عند دخول السوق خاصة منها القانونية كانعدام القيود على ملكية رأس المال مثلا... .

2. **حرية الخروج:** بمعنى انعدام التكاليف غير المسترجعة أي التكاليف الثابتة اللامعكوسة (irréversibles) الخاصة بالتجهيزات أو بمهارات الأداء.

3. حساسية الطلب للسعر يجب أن تكون أقوى من سرعة رد الفعل المحتكر على دخول منافس يقترح أسعار أكثر أهمية.

4. عدم وجود الإعانات المتقاطعة (Subventions croisées) بمعنى تحويلات لصالح العملاء فيما يخص الأسعار المطبقة[1].

- إن هذا الدور المهم للدولة أدى إلى ظهور تيار فكري جديد ينادي بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسيع حجمها وتعديد وظائفها، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: المقاربة التدخلية للدولة

تسلم معظم الكتابات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوقت الحالي بضرورة تدخل الدولة و قيامها بدور رئيسي في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة مستخدمة في ذلك أساليبها المباشرة و غير المباشرة، سواء كان بسيطرتها على الاقتصاد القومي، أو بخلقها لقطاع عام يتعايش مع القطاع الخاص تعمل على توجيهه بسياستها الاقتصادية و المالية.

و يجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين بضمان ميزان تجاري موافق، وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس. أو في أطروحات المدرسة التاريخية، والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة. كما اعتمد أيضا على ركائز نظرية غذتها آراء و اجتهادات العديد من المفكرين أشهرهم الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز" الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتقليص و القضاء على البطالة و بعث التشغيل الكامل، والتي جاءت كنتيجة للأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، أين تم إعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية[2].

وحتى نصل إلى تحديد حجم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، فإن الأمر يقتضي منا أولا إيجاد معايير لقياس حجم الدولة في الاقتصاد ؟

يعتبر العديد من الاقتصاديين المعايير التالية كمؤشرات تعبر عن حجم الدولة في الاقتصاد و هي:

أ) **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام:** حيث يضم الإنفاق العام مجموع الإنفاق و التحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية. وتعبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق العام. و رغم أهمية هذا المؤشر، إلا أنه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بإنفاق الحكومات المحلية نظرا لحجمها الكبير من جهة، ولعدم توفرها على الموارد البشرية في دول العالم الثالث المؤهلة لإعداد البيانات.

ب) **نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام:** و يتعلق الاستهلاك العام بكل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري، وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.

---

[1] Percebois, J., (1991): op.citè. P: 89.

[2] د.محيي محمد مسعد(2004) :" دور الدولة في ظل العولمة"، مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة1. ص:17-18.

ج) **نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام:** ويغطي الاستثمار العام جميع الاستثمارات المالية، وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير نفقات الدفاع، وتعكس هذه النسبة سعي الدولة إلى زيادة النمو و استيعاب اليد العاملة، و تغطية الهياكل القاعدية[1].

هنا نعود لطرح سؤال مهم و هو: هل يمكن اعتبار توسع حجم الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع نفقاتها كمرادف دائم لتوسع القطاع العام أو الإنتاج العام ؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكننا العودة إلى تحليل اقتصاديات الدول الغربية أين نجد ارتفاعا مستمرا للنفقات العامة للدولة، لكن بالمقابل نجد سيطرة تامة للقطاع الخاص على معظم اقتصادياتها، وهذا على عكس الدول النامية. و بالتالي هناك فرق بين نمو النفقات العامة وبين نمو القطاع العام، رغم أن هذا النمو دليل على زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، حظي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالعديد من التبريرات النظرية و الأطروحات المفسرة لارتفاع الإنفاق العام، وهذا بالتركيز على تحليل عوامل الطلب أو العرض أو امتصاص فائض الرأسمالية الاحتكارية (المطلب1).من جهة أخرى، تدعم فكرة توسع وظائف الدولة التي جاء بها Musgrave (1959) هذا المنظور التدخلي، حيث أصبح للدولة أكثر من دور في الحياة الاقتصادية وذلك بتبنيها لمهام جديدة كتوزيع المداخيل، تنظيم النشاط الاقتصادي .إضافة إلى الوظائف السابقة، أفرزت ظاهرة العولمة مجالات جديدة لتدخل الدولة محاولة بذلك الحد من الفوارق التي قد تنتج عن هذه الأخيرة (المطلب2).

المطلب الأول: تفسير توسع حجم الدولة.

من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة، ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة و التنوع عاما بعد عام، مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي.

و يحظى هذا الارتفاع بالعديد من الأطروحات و التبريرات النظرية التي ترتكز على تحليل عوامل العرض أو الطلب، ونستعرض فيما يلي مضمون هذه الأطروحات:

الفرع الأول: قانون A.Wagner (1883)

درس الاقتصادي الألماني A.Wagner (1833) تطور النفقات العامة في البلدان الأوروبية وحاول تحديد مسبباته على المدى الطويل، وخرج فيها بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو. وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي حمل اسمه حيث تضمن هذا الأخير:"**أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام، بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني**"[2]. و يمكن صياغة هذا القانون رياضيا كما يلي : $\frac{G}{y} = f(y/N)$ ، حيث أن: $\frac{dG}{dy} > 0$.

[1] د عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره ص:18-21.
[2] محمد عباس محرزي(2003):"اقتصاديات المالية العامة". ديوان المطبوعات الجامعية. ص:104.

يرجع فاقنر ظاهرة نمو النفقات إلى ثلاثة عوامل متكاملة ومتداخلة و هي[1]:

- أعطى فاقنر للتصنيع أهمية كبيرة في المساهمة في نمو زيادة النفقات العامة، إذ تؤدي في رأيه عملية التصنيع إلى زيادة تعقد النشاط الاقتصادي بشكل يؤدي إلى زيادة تدخل الدولة لتنظيمه على المستويين المركزي والمحلي، ومعنى هذا توسع مهام الإدارة العامة. ويعتبر فاقنر هذا سببا مباشرا في اتساع وظيفة الدولة المتعلقة بالحفاظ على الأمن اللازم لسير نظام السوق.

- لاحظ فاقنر أن التصنيع تصاحبه زيادة كبيرة في الاستثمارات، الشيء الذي يؤدي إلى تزايد دور الدولة و لاسيما فيما يتعلق بالتمويل، وهكذا يرى أن تقوم الدولة بدور كبير في تمويل التراكم. كما يميل فاقنر إلى تشجيع القطاع العام الذي يجسد في رأيه وظائف الدولة الإنتاجية و هذا بالأخذ بنظام المؤسسات العامة بديلا عن شركات المساهمة الخاصة بما أن الأولى تتميز بتعاظم مواردها المالية.

- إن النمو الاقتصادي المتزايد و ازدهار النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي. وهذا الأخير لا يؤدي فقط إلى زيادة الطلب على السلع الضرورية، ولكن إلى الكماليات أيضا وفق ما يسمى بقانون Engel. وتدخل ضمن هذه الكماليات مجموعة كبيرة من الحاجات الاجتماعية التي يتعين على الدولة إشباعها. وهكذا تنمو النفقات العامة في مجال إشباع الحاجات الاجتماعية لتعبر عن تزايد الوظيفة الاجتماعية للدولة.

لا يمكن التسليم بقبول قانون فاقنر على إطلاقه، كما يصعب رفضه جملة وتفصيلا، وتكمن أهميته في كونه أعطى أهمية كبيرة للدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، بحيث تعمل على تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولكن ذلك لا يمنع من توجيه بعض الانتقادات[2]:

- نلاحظ أن فاقنر لم يؤسس قانونه على ضرورة تاريخية و إنما فقط على معطيات رقمية.

- إنشاؤه لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة الإنفاق العام، فالإنفاق العام لا يتحدد في بلد ما نتيجة للمسببات الاقتصادية وحدها، بل هناك العديد من العوامل التي لا تقل عنه في أهميتها كالفكر السياسي و العوامل السكانية والظروف الاجتماعية و التقدم الفني. كذلك ليس شرط أن تكون الزيادة في الدخل القومي سببا لزيادة الإنفاق بل قد يكون العكس صحيحا و يبدو ذلك واضحا في حالة الدول النامية.

- هذا القانون أيضا و إن كان واضحا بالنسبة لتقرير ظاهرة النمو المطلق للإنفاق الحكومي، إلا أنه لا يبين بوضوح ضرورة نمو الإنفاق بمعدل نسبي لا يقل أهمية عن معدل زيادة الناتج القومي. وقد أوضح البعض من تحليل الإحصائيات أن معدلات الزيادة تختلف حسب مراحل النمو، و أنها تزداد كلما ارتفع مستوى المعيشة و لكنها تبدأ بعد ذلك في الانخفاض.

- كذلك فإن قانون فاقنر يدخل توقيت الزيادة في النشاط الحكومي و النمط الزمني لاتجاهات الإنفاق العام.

الفرع الثاني : أطروحات الطلب العمومي.

هناك تفسيرات أكثر إقناعا قام بطرحها منظروا الطلب العمومي أمثال: Borcherding.T.E (1977)، A.P.Barten و G.D'Alcantara (1976).

نموذج Borcherding يقع ما بين الأطروحات المعيارية (Normative) والأطروحات الواقعية (Positive)، وهو يرتكز على سلوك الناخب الأوسط (électeur médian) الذي يمثل العامل الفاصل الذي يقسم مجموع الناخبين إلى مجموعتين متساويتين بالنسبة إليه. كما تبرر هذه الأطروحة العرض المتزايد للقطاع العام عن طريق الطلب على الخدمات العامة.

[1] عبد الكريم صادق بركات (1987) :"الاقتصاد المالي ".الدار الجامعية.ص:158.
[2] زينب حسين عوض الله (2003):" مبادئ المالية العامة". الفتح للطباعة والنشر.ص:55.

إذن يكفي أن يكون طلب الناخب الأوسط على الخدمات العامة كبيرا حتى تأخذه الدولة بعين الاعتبار وتلبي رغباته. وهذا ما يتطلب دراسة مرونة الطلب العام، أي حساسية المستهلك (وهو هنا الناخب الأوسط) لكل من تغيرات الدخل والسعر، ولذلك أقيمت دراسة قياسية على الاقتصاد الأمريكي للفترة 1902-1970 حيث نفت جزئيا مضمون قانون فاقنر أين كانت المرونة العامة للطلب الكلي على الخدمات العامة 1<3,75 (بالنسبة للأسعار) بينما كانت المرونة الجزئية للنفقات العامة نسبة إلى الدخل القومي 1>0,75 وهذا ما يتناقى مع قانون فاقنر الذي يفترض أن تكون مرونة النفقات العامة أكبر من الواحد. نفس الدراسة طبقت على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الأوروبية (CEF) من طرف Barten و D'alcantara للفترة 1953-1972 و أسفرت النتائج على وجود مرونات أصغر من الواحد في كل من فرنسا (0,489)، إيطاليا (0,828)، والمملكة المتحدة (0,371)، إذن هذه الدول الثلاث لا يتحقق فيها ارتفاع النفقات العامة بارتفاع الدخل الفردي كما يبين قانون فاقنر. بالمقابل كانت المرونة في ألمانيا الغربية أكبر من الواحد (1,275)، وهذا ما يتطابق مع قانون فاقنر[1].

هنا تجدر الإشارة أن التبريرات المقدمة من قبل هؤلاء الاقتصاديين هي مستوحاة من نظرية الناخب الأوسط التي قدمها كل من Downs (1957) وTullock(1959) من مدرسة التفضيلات العامة.

الفرع الثالث: أطروحة الأثر الرافع (Effet de déplacement)

قام كل من J.Wiseman و A.T.Peacock (1967) بدراسة تطور النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1890-1950، وتوصلا إلى أن النمو الاقتصادي لا يفسر ارتفاع تدخل الدولة، بل أن هناك عوامل أخرى كالأزمات الاجتماعية، الحروب التي ينتج عنها تزايد النفقات العامة في شكل قفزات إلى الأعلى. ولكن الشيء الهام هنا هو أنه بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العمومي يصبح من المتعذر التنازل عنه حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه، وهكذا يستنتجان أن ظاهرة الرفع هذه تصبح دائمة. ويفسر بيكوك و وايزمن حدوث أثر الرفع انطلاقا من وجود مستوى معين للأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية، بحيث أن هذا المستوى يتصف بثبات كبير في أوقات السلم، لكن في أوقات الأزمات الاجتماعية والحروب يقبل المكلفون بتحمل معدلات ضريبية تسمح للدولة بمواجهة هذه الوضعية. والمهم حسب المؤلفين أن هذا التغير في الأوضاع لا يزول بعد انتهاء الأزمة، ويفسران ذلك بظهور مشاكل جديدة وبروز رغبات جماعية جديدة ناتجة عن فترة الأزمة والحرب، إذ أن توافر الإيرادات وتقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي أدى إلى تزايد نشاط الدولة[2]، وهذا ما يسميه المؤلفان بأثر الكشف (effet de révélation) أي أن توافر موارد مالية للدولة والتي لم تكن لتتوفر لها بدون حدوث الأزمة تؤدي إلى الكشف عن الفروق المزمنة والموجودة بين حجم الطلب على السلع والخدمات الجماعية، وبين طاقة العرض المحدودة لهذه السلع والخدمات من طرف الدولة والناتج أساسا عن عدم كفاية الموارد المالية العامة. وبالتالي فإن أثر الكشف هذا سيؤدي إلى إحداث أثر لرفع النفقات العامة التي لا تعود إلى التراجع مرة أخرى إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، وهذا ما يسمى بأثر عدم التراجعية (Effet de cliquet) الذي جاء به Bird.R.M سنة (1972).

---

[1] Pondaven, C., (1994): "*Economie Des Décisions Publiques*". Viubert, Paris. P:188.
[2] Tenhon, F., (1998) :"*L'Etat et la Politique Economique*".PUF. Paris.P:32-33.

- يؤخذ على أطروحة الأثر الرافع استخدامها لمنطق نظرية المستهلك التي يشك في صحة تعميمها على القطاع العام، وهذا يدعو إلى الشك في مدى جدوى استعمال فكرة عدم تراجعية العادات الاستهلاكية لـــ Duesemberry في تفسير أثر الرفع، ومدى تطابقها مع أثر عدم التراجعية لـــ Bird (1972).

الفرع الرابع: أطروحة ضعف إنتاجية القطاع العام (مرض التكاليف)

يبرز الاقتصادي الأمريكي Baumol.W (1967)[1] ارتفاع النفقات العامة بضعف إنتاجية القطاع العام، أين تتميز دالة إنتاج الخدمات الجماعية بضخامة العمل (حسب قانون Parkinson)، كما أن الإدارة تتميز بضعف مستواها بالمقارنة مع القطاع الخاص. و حتى يمكن مواجهة تزايد الطلب فإنه لا يكون أمام القطاع العام سوى زيادة الإنتاجية، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وضرورة زيادة الموارد المالية الخاصة بتسيير المرافق العامة.

إضافة إلى ذلك، إن الزيادة البطيئة في إنتاجية القطاع العام تقترن عادة بزيادات أكبر من مرتبات العاملين بهذا القطاع، باعتبار أن هذه الزيادات تتبع عادة الارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا وضع يترتب عنه زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التي توديها الدولة، الأمر الذي يستلزم زيادة حجم النفقات العامة.

إن الأخذ بهذه الأطروحة في تفسير ظاهرة نمو النفقات العامة يقتضي أن نحدد مفهوم الإنتاجية في حد ذاتها، إذ يكتنف هذا المفهوم كثيرا من الغموض سواء تعلق الأمر بالمفهوم في حد ذاته أو بطريقة قياس هذه الإنتاجية. فمن غير المنطقي أن نطبق مفهوم الإنتاجية الذي يحكم الوحدات الصناعية والتجارية على الإدارات العامة، كما أن تعميم انخفاض الإنتاجية على جميع وحدات القطاع العام يبدو شيئا غير مستحسن إلا إذا دعم بشواهد تجريبية.

- نلاحظ أن بعض الأطروحات السابقة عالجت ظاهرة نمو النفقات من جانب الطلب مستندة في ذلك على فرضية حياد البيروقراطيين والسياسيين فيما يتعلق بحجم وتركيب الإنفاق العام، مع احترام تفضيلات الناخبين. أيضا أدى سلوك الناخب الأوسط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة إلى ارتفاع حجم الدولة، أما البعض الآخر فاكتفى بتجريب قانون فاقنر في تفسير هذه الظاهرة.

Legzenzi.G و Cositas.M (2002)[2] يبينان أن المعالجة من جانب الطلب أو الناتج المحلي الإجمالي ليست كافية في توضيح نمو الدولة، وأن النتائج تتغير إذا ما أخذنا بالحسبان جانب التجهيز والعوامل المؤسساتية، كما يمكن تعيين العلاقة على المدى البعيد والتي تتضمن كلا من النفقات الحكومية العامة، الطلب على متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، قوة تجهيز البيروقراطية ونسبة النفقات المحلية إلى مجموع النفقات كعامل مؤسسي. إن أهمية قوة البيروقراطية في تحديد حجم الحكومة تتأكد بتأثيرها الايجابي وضعف حالتها الخارجية المنشأ.

كما أعطى النقاش الحالي للاتحادات المالية أهمية معينة للتأثير الايجابي للإطار المؤسساتي لنمو الحكومة، إذ أن الجماعات المحلية تزيد من نمو الحكومة العامة، لذا يتطلب هذا إعادة النظر في التنازل عن السلطة للجماعات المحلية في الحالات غير المصحوبة بالتغير المطابق في المسؤولية المالية المحلية.

---

[1] Baumol, W., (1967): "Macroeconomics of Mubalanced Growth, the Anatomy of Urban Crisis", *American Economic Review*, vol.57, N.3, (415-426).

[2] Legzenzi, G., and Milas, C., (2002):" Beyond the Demand the Impotence of Supply Side and Institutions Factors in the Growth of Government", *Applied Economics Letters*, Vol.9, (523-527).

المطلب الثاني: توسع وظائف الدولة

لقد حدد R. Musgrave (1959) ميادين تدخل الدولة، حيث ميز ثلاثة مجالات للتدخل وهي:

- التدخل الإنتاجي التام الذي يحل محل الإنتاج الخاص.
- التدخل المحفز (incitative) الذي يبحث عن تحسين عمل السوق وينشط السلوكات، تصحيح عجز السوق وتنسيق النشاطات.
- التدخل التوزيعي الذي يصحح الاختلالات ويحرص على إعادة تخصيص الموارد بصفة عادلة.

هذه التدخلات الحكومية يمكن تحديدها من خلال النماذج الأساسية للفعالية والعدالة، والتي تسمح للدولة بممارسة ثلاث وظائف[1]:

✓ وظيفة تخصيص الموارد المستنبطة من معيار الفعالية الاقتصادية، والتي تعتمد على المفهوم التدخلي التام والتحفيزي في سياق اقتصادي جزئي، وهي لا تختلف عن المنظور النيوكلاسيكي.

✓ وظيفة إعادة التوزيع المستنبطة من معيار العدالة والتي تعتمد على عمليات التحويلات أو الإعانات بهدف تصحيح اللامساواة، وتستند أساسا على الجباية التي يمكن إتباعها بتوجيه (orientation) اقتصادي جزئي (تحديد وانتقاء معايير للعدالة) واقتصادي كلي (اختيار سياسة جبائية).

✓ وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي، إذ أن ميكانيزمات السوق لا تكفي وحدها لضمان نمو متوازن يؤدي إلى التشغيل الكامل، وهذا ما يسمح بتدخل الدولة عن طريق استعمال مختلف وسائل سياستها الاقتصادية، وهذا في سياق اقتصادي كلي محض.

- ففيما يخص وظيفة تخصيص الموارد فهي مبررة من خلال منظور التسيير المثالي لنشاطات الدولة، أو من خلال منظور الفعالية الاقتصادية التي تعتبر كمعيار لتقييم اقتصاديات السوق التي أخذ بها النيوكلاسيك. هنا تجدر بنا الإشارة إلى أن تدخل الدولة عند عجز السوق لا يعتبر كضرورة مرغمة، وإنما كضرورة تأثير شامل (efficience globale).
- أما وظيفتي التوزيع وتثبيت النشاط الاقتصادي، فسنتعرض إليها بشيء من التفصيل في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: تدخل الدولة في توزيع المداخيل.

يمكن تحليل توزيع المداخيل من خلال تحديد وجهتين : سواء من جانب التوزيع الوظيفي أو من جانب توزيع المداخيل ما بين الأفراد. وقد سمحت النظريات الاقتصادية العامة بإعطاء عدة محددات لتوزيع المداخيل، سواء تعلق الأمر بالأسس النظرية لأطروحات توزيع المداخيل، أو بتحديد مختلف أنواع الدخل في حد ذاته. وبالتالي فإن هذا التحليل النظري ساهم كثيرا في تحديد تدخل الدولة في التوزيع عن طريق سياسة المداخيل محاولة منها تصحيح الاختلالات وتقليص اللامساواة[2].

لكن هل يمكن اعتبار تعزيز سياسات التوزيع كضرورة لموازنة عجز السوق وما مدى تأثيرها على النمو؟

تبين نظرية التطور العريق (sucutaire) للامساواة التي قدمها Kuznets أن التقليل من اللامساواة قد يرافق بفترات نمو قوية، إذ تؤدي سياسات التوزيع إلى تنشيط الطلب الفعلي الذي يتناسب إيجابيا مع النمو، وإلى دوافع جيدة للأجور ملائمة للرفع من الإنتاجية[3].

---

[1] Muzellec, R., (1997): "*Finances Publiques*", Sirey, 10ème édition. P:35

[2] Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) : op.citè. P: 492.

[3] Prager, J.C., (2002):"*La Politique Economique d'Aujourd'hui*".Ellipses. Paris. P:230

كما قام Partridge.M.D (2005)[1] بدراسة مدى تأثير توزيع المداخيل على نمو الاقتصاد الأمريكي باستعماله للسلاسل الزمنية، وخلص إلى أن تهميش الطبقة المتوسطة وارتفاع اللامساواة له تأثير على مستوى النمو في المدى البعيد. Caroli, E ، Aghion, P و Cecilia, G.C (1999)[2] بدورهم يبينوا أنه في حالة ما تكون أسواق رؤوس الأموال غير مناسبة، أين يتباين سلوك الأعوان الاقتصادية مع وجود محددات للاستثمار، فإن التوزيع غير العادل للثروات قد يكون عائقا لنمو الاقتصاد.

نعود الآن لنتساءل عن مفهوم العدالة كي نحدد تدخل الدولة في التوزيع. فمن أجل تحديد مفهوم العدالة يمكن للدولة اللجوء إلى نوعين من المعايير: المعايير المنفعية أو إلى ضوابط فعالية العدالة الاجتماعية[3].

- Jeremy Bentham رائد الراديكالية الفلسفية حدد ضوابط للعدالة تعتمد على إعادة توزيع الثروات لحساب الفقراء. وقد اعتمدت ملاحظاته على المنفعة الاجتماعية المساوية إلى مجموع المنافع الفردية، وبالتالي يمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية (FUC) بالصيغة الجبرية التالية:

$$FUC_{BENTHAM} = W = \sum_i U^i$$

- John Rawls (1971) قام بتطوير معيار Bentham للعدالة الاجتماعية في نظريته للعدالة التي ارتكزت على البحث عن اتفاقية اجتماعية تحت ستار عفوي، تحث على اختيار مبادئ أخلاقية صائبة. هذه النظرية تدافع عن مصالح المحرومين حيث تعظم من المنفعة الدنيا (Maximin)، وتكتب دالة المنفعة الجماعية FUC بالشكل التالي:

$$FUC_{RAWLS} = W = Min_i U^i$$

يمكن أن نجمع كلا من معيار Rawsl وBenthan في دالة منفعة جماعية واحدة على الشكل التالي:

$$W = \frac{1}{1-\alpha} \sum_i \left[(U^i)^{1-\alpha} - 1 \right]$$

- إذا كانت: $\alpha = 1 \Rightarrow FUC_{Benthan} = \sum_i U^i = W$

- إذا كانت: $\alpha \to \infty \Rightarrow FUC_{RAWLS} = Min_i U^i = W$

- معيار J.F.Nash (1950) يعظم من نتاج منافع أو أرباح الأشخاص والدولة، في هذه الحالة لا نتحيز لأي شخص، أين تنتج العدالة فوائد لكل شخص لكنها لا تصحح الانحرافات الأولية للمداخيل. إذن الحل الذي ينبثق يحاول خلق تحسين باريتي للإشباع معرّف بـــ FUC التالية:

$$FUC_{Nash} = W = Max\ \pi^i(U^i)$$

إن حلول Nash وBentham يمكن مزجها إذا ما عوضنا دالة المنفعة الأصلية U بدالة منفعة نظامية (Ordinale) وحيدة التغير في الاتجاه نحو التزايد (monotone croissante). ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$Max\ \log\left[\pi^i(U^i)\right] = \sum_i \log U^i = \sum_i V^i$$

[1] Partridge, M.D., (2005): "Dose Income Distribution Affect U.S.State Economic Growth?", *Journal of Regional Science*, Vol.45, N.2.P:363.

[4] Aghion, P., Caroli, E., and Cecilia, G.C., (1999): " Inequality and Growth: a Panel Study of Swedish Countries 1960-2000", *CEPREMAP*.

[3] Pondaven, C., (1994):op.citè. P:208

- Vilferdo Pareto يبرز تدخل الدولة عن طريق معيار للفعالية، فمثلوية باريتو تتحقق عندما لا نستطيع تحسين أوضاع أو منافع بعض الأفراد بدون إلحاق الضرر بأوضاع أو منافع الآخرين. هذا المعيار هو محدّد لتوزيع أولي معلوم للثروات ويستبعد إمكانية إعادة توزيع المداخيل. ويمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية FUC بالشكل التالي:

$$FUC_{Paretienne} = W = \begin{Bmatrix} Max \sum_j U^j(X_K^j) \\ U^i(X_K^i) \geq U^i(W_K^i) \end{Bmatrix}$$

- هناك مقاربة تخفيفية (Minimaliste) لتدخل الدولة قدمها Nosick (1974) تعتمد على نظرية العدالة ليست محددة بدالة لتوزيع خاص للمداخيل، وإنما على أساس تدخل حكومي أدنى قابل لتوليد المداخيل، بشكل يضمن الحماية من التعسف أو التهرب أو السرقة. هذا الحد الأدنى للدولة يعظم من منفعة الأفراد المسيطرة بالدفاع عن حقوقهم ضد أي تعسف. وبالتالي يمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية على الشكل التالي:

$$FUC_{Nosick} = W = Max_i U^i$$

- سنحاول الآن القيام بمقارنة بيانية ما بين معايير المنفعية والفعالية من خلال الشكل التالي:

الشكل 9-1 مقارنة بيانية ما بين معايير المنفعية والفعالية للعدالة.

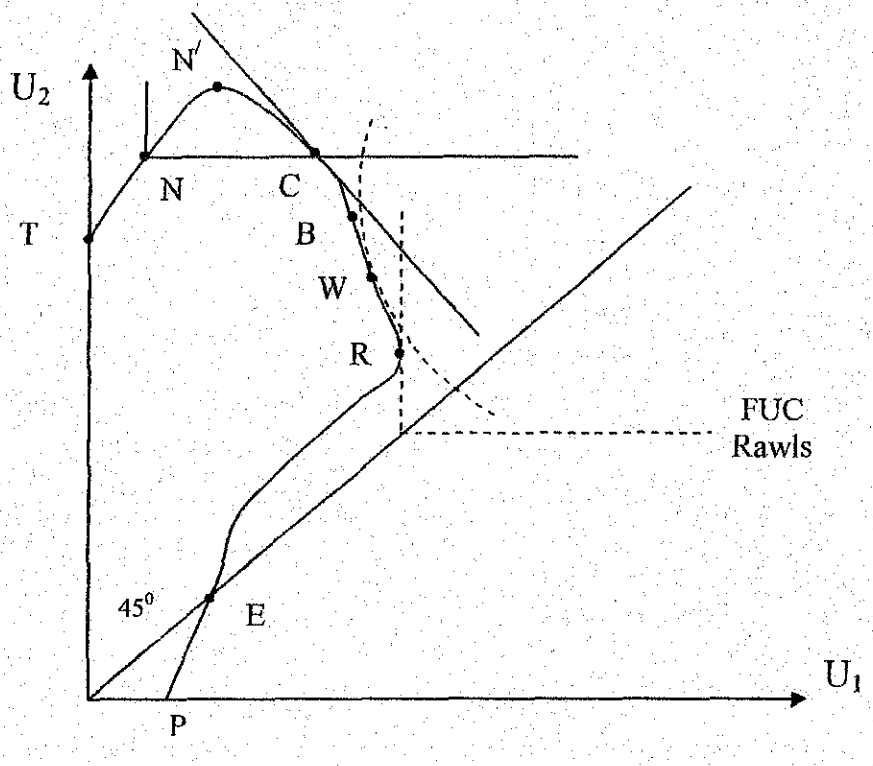

Source : Pondaven, C., (1994):op.cité. P:210.

N: Nosick الوضعية الأدنى لـ W: وضعية باريتو من الرتبة الأولى

N': Rawls مثلوية معاكسة لـ R: Rawls أعظمية

B: Bentham الوضعية المنفعية E: قسمة متعادلة

سنأخذ بعين الاعتبار تخصيصات أولية لثروة شخصين 1 و 2 وعلى أساسها نقوم بتحديد الوضعيات الممكنة حسب دالة المنفعة الجماعية المختارة والمحصورة في المنحنى TP. الشخص 2 يستفيد من تخصيصات تفضيلية وهذا ما يعني وجود حدود لا متماثلة لصالحه.

الوضعية الأدنى لـ Nosick (1974) هي معرفة عند النقطة N حيث تنتج توزيعا غير عادل للثروات يميل لفائدة الشخص 1. إذن كل النقاط التي تقع على يمين النقطة N تؤدي إلى إمكانية تحسن باريتي باستطاعته الرفع من منفعة الشخصين وهذا بالنسبة للنقط الواقعة على القوس NC. إذا كانت هذه الوضعية الدنيا بالمقابل معرفة بالنقطة N' فإنه لا يمكن ارتقاب أي تحسين باريتي.

النقطة E تمثل حل التقسيم المتساوي، لكن هذا الحل يمنح منفعة ضعيفة بالنسبة للشخصين بما أنه يقلل مختلف مستويات المنفعة ما بين الفردين.

النقطة B تمثل مستوى العدالة الاجتماعية حسب معيارBentham، وهي عبارة عن نقطة تقاطع المنحنى TP مع خط مستقيم ذو ميل سالب. أما إذا طبقنا سياسة التعظيم و التدنية معا (Maximin) فإن وضعية Rawls (1971) ترسخ المنفعية وتصل إلى المثلوية عند النقطة R نقطة تقاطع المنحنى TP مع منحنى من الشكل L يتمركز على المنصف الأول لأجل تعظيم منفعة الأكثر حرمانا.

وضعية باريتو التي تفضل معيار الفعالية محددة عند W التي تعبر عن تقاطع المنحنى TP مع أعلى منحنى للمنفعة الجماعية، عند هذه النقطة تكون رفاهية الشخصين في أقصى حد لها حيث لا يمكن تحسين وضع أحدها دون التأثير على منفعة الآخر.

إذن كل النقاط الواقعة على المنحنى TP تبقى متساوية و الفرق الوحيد بينها يكمن في الأحكام التقويمية حسب مختلف وجهات نظر إعادة التوزيع. فإذا افترضنا مثلا أن الفرد 2 أغنى من الفرد 1 فإنه يمكن وضع ترتيب تفاضلي للعدالة حسب معيار عادل على الشكل التالي: $R \rangle W \rangle B \rangle N' \rangle N$

إن هذه المقاربة البيانية لمختلف ضوابط العدالة الاجتماعية تمنح لنا منظرا شاملا وعريضا عن مختلف الأدوار الممكنة للدولة، بحيث نجد أن برامج الإنفاق الحكومي ذات الجوانب الاجتماعية تهتم بشكل واضح بإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات منخفضة الدخل، وهذا إما عن طريق منح مداخيل إضافية تأخذ صورة تحويلات حكومية، أو عن طريق خفض ضرائب الطبقة ذات الدخل الضعيف ورفع ضرائب الطبقة ذات الدخل المرتفع. يمكن هنا أيضا الإشارة إلى سياسة المداخيل التي تعبر عن مجموع الكيفيات التي من خلالها تسعى السلطات العامة بالتصرف في مداخيل العائلات، إذ تبرز أهميتها في السياسة الظرفية (السياسة النقدية أو المالية)، السياسة الهيكلية الموجهة لتطوير النمو، وفي السياسة الاجتماعية لتقليص اللامساواة، وهي تهدف إلى منح ارتفاع في المداخيل الموافق للاستقرار النقدي.

تظهر سياسة المداخيل ملائمة في مواجهة التضخم عن طريق التكاليف، لأن تأثيرها لا يتعلق بالتدخل على مستوى المداخيل عند إنفاقها، لكن في الوقت الذي يشكل فيه أجر العوامل المستعملة في الإنتاج، كما تظهر كنتيجة طبيعية لسياسة الأسعار بما أن نظام الأسعار يشكل قاعدة توزيع المداخيل المتعلق بنشاط الإنتاج[1].

[1] Heertje, A., Pieretti, P., et Borthelemy, P., (2003):" *Principes d'Economie Politique*", II ^eme Edi, De Boeck Université, Bruxelles.P:294.

نعود الآن لتحليل فعالية سياسة التوزيع وكيفية قياس الأثر التوزيعي ونطرح السؤال التالي: هل يجب استعمال تدخل مباشر عن طريق تصحيح توزيع المداخيل الابتدائية، أم يجب إلتماس تأثير غير مباشر عن طريق دفع تحويلات من أجل محاربة الفقر ؟ إن انعكاس التحويلات على الدخل سواء كانت هذه التحويلات إيجابية كالإعانات أو سلبية كالضرائب يتبع الحجم المخصص وكذا طبيعة وهيكل التحويل، أي مدى تصاعدية الضرائب أو التحويلات.

كما يمكن قياس الأثر التوزيعي انطلاقا من معامل Gini، الذي يساوي إلى النسبة ما بين المساحة الموجودة بين الخط القطري ومنحنى Lorenz، ونصف مساحة المربع. إن منحنى Lorenz يصف توزيع المداخيل حيث يتضمن في محوره الأفقي الأملاك المتراكمة بالنسبة المئوية للأكثر فقرا من الأكثر غنى، أما في محوره العمودي فيتضمن النسب المئوية المتراكمة للمداخيل الكلية. فعندما يحصل جميع الأفراد على نفس الدخل فإن منحنى Lorenz ينطبق مع الخط القطري (فارق سلبي في توزيع المداخيل)، بالمقابل ينطبق على المحورين عندما يتحصل فرد واحد على كل الدخل ولا يتحصل الآخرون على أية مداخيل. والشكل التالي يبين منحنى Lorenz :

الشكل10-1: منحنى Lorenz

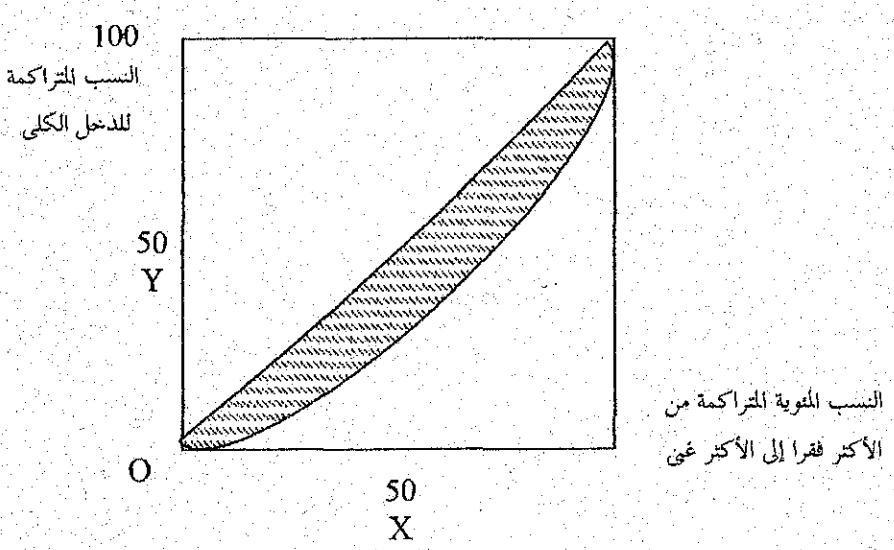

Source : Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) :op.citè. P:511.

معامل Gini مشتق من منحنى Lorenz يتغير ما بين الصفر والواحد، حيث ينعدم عندما يتطابق منحنى Lorenz مع الخط القطري، ويقترب من الواحد إذا تحصل معظم الأفراد على مداخيل قليلة بينما تحظى الأقلية بمعظم المداخيل. إذن كلما كان معامل Gini كبيرا كلما دل ذلك على عدم المساواة.

يمكن كتابة معامل Gini بالنسبة لـــ n من الأفراد على الشكل التالي:

$$G = \frac{1}{2n\bar{y}^2} \sum_i \sum_j |y_i - y_j|$$

حيث أن: $\bar{y}$: هي الدخل المتوسط للأفراد.

y_i, y_j : مداخيل الأفراد i و j.

إذن يظهر من خلال التحليل السابق أن التحويلات النقدية تضمن إعادة توزيع المداخيل وبشكل فعلي. وقد بينت بعض الدارسات الحديثة كأبحاث Lane kenworthy (1998)[1] أنه بإمكان سياسات التحويل النقدية ومستوى الحماية

[1] Kenworthy, L., (1998):"Does Social Welfare Reduce Poverty? ", *Luxemburg Income Studies*, Working Paper N.188.

الاجتماعية التخفيف من معدل الفقر، إذ أن الرفع من معدل التحويلات الاجتماعية بنسبة 1 % من *PIB* يؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بنسبة 0,75 %.

الفرع الثاني: تدخل الدولة في استقرار النشاط الاقتصادي.

لقد أخذت أفكار الاقتصاديين التقليديين تتلاشى تدريجيا بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير 1929 عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي آليا. و نتيجة لهذا، أخذ تدخل الدولة معنى أوسع من المعنى السابق، حيث ركزت الحكومات جهدها لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي. و يعتبر هذا التطور نتيجة أيضا للفكر الكينزي الذي ينبع من نظريته العامة في العمالة والفائدة والنقود، الذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم التدخل المقاصي أو ما يسمى بالمالية المعوضة. ففي فترة الانكماش الاقتصادي المصحوب بزيادة البطالة، تقوم الدولة بزيادة النفقات وتقليص حجم الضرائب أو بزيادة عرض الكتلة النقدية (مع افتراض عدم استقلالية البنك المركزي)، أما في فترة التضخم المرتفع تقوم الدولة بتقليص نفقاتها والزيادة في الضرائب أو التخفيض من الكتلة النقدية. هنا تطرح مشكلة اللحظة التي يجب التدخل فيها، والأدوات الأكثر نجاعة الواجب استعمالها. وفي هذا الإطار ظهرت معارضة بين طرحين اثنين: طرح نقدوي يعتبر أن الأثر المقاصي يجب أن يمارس عن طريق النقود وذلك باقتراح سياسة نقدية تقييدية لمحاربة التضخم أو توسعية في حالة انكماش اقتصادي، وطرح مالي يتبنى مبدأ اللجوء إلى الوسائل المالية كالضرائب والنفقات نظرا لفعاليتها الكبيرة. يأتي هنا نموذج IS-LM كمحاولة للتوفيق ما بين الطرحين السابقين، إذ يدرس التوازن المتزامن لكل من سوقي السلع والخدمات وسوق النقد. وانطلاقا من التوازن المحصل عليه في هذا النموذج يمكن الوصول إلى توازن الطلب الكلي بالعرض الكلي، هذا التوازن الذي لا يعبر دائما عن حالة التشغيل الكامل، مما يسمح للدولة بالتدخل عن طريق سياستها المالية و/ أو السياسة النقدية بغية الوصول إلى دخل العمالة الكاملة. وهذا ما سنتطرق إليه شيء من التفصيل النقاط التالية:

1- تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذج IS-LM:

نعتبر أولا أننا في اقتصاد مغلق (نفس التحليل صالح في الاقتصاد المفتوح) يحتوي على أربعة أنواع من السلع: السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسات، العمل المعروض من قبل العائلات، السندات المالية التي تصدرها المؤسسات و الدولة، والنقود التي تخلقها الدولة. نفترض أيضا ثبات الأسعار P و أن المؤسسات تنتج الكميات المطلوبة فقط، أي أن الطلب هو الذي يحدد حجم المعاملات في سوق السلع والخدمات. بنفس الطريقة، نفترض ثبات الأجور W في سوق العمل، وأن الطلب على العمل يتحدد تبعا لحجم الإنتاج. و على عكس ثبات الأسعار و الأجور فإن معدلات الفائدة هي مرنة تماما مما يدل على أن توازن الطلب على النقود بعرضها يتأثر بمنطق المنافسة التامة.

ومن أجل تحديد التوازن الكلي في هذا الاقتصاد يكفي إذن أن ندرس التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد أما مستوى التشغيل فسيتحدد مباشرة بحجم الإنتاج نظرا لوجود علاقة مشتركة ما بين حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا طبعا بعد تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل (أو الإنتاج) Y ومعدلات الفائدة. أما سوق السندات فيمكن أن نستبعده من الدراسة وهذا حسب قانون Walras (إذا تحقق التوازن في $n-1$ من الأسواق فإنه من الضروري أن يتحقق التوازن في كل الأسواق (n)[1].

[1] Hairault, J.O., (2000):"*Analyse Macroéconomique*". Tome: 1. La découvert. Paris. P: 26.

1-1 توازن سوق السلع والخدمات (منحنى IS):

من أجل أن يتوازن سوق السلع والخدمات يجب أن يتساوى كل من الطلب والعرض. يحتوي الطلب الكلي للسلع و الخدمات على كل من: طلب العائلات (الاستهلاكات)، طلب المؤسسات (الاستثمار) و طلب الدولة (الإنفاق G).

من جهة أخرى يفترض التحليل الكينزي أن المؤسسات تقوم بإنتاج و عرض الكميات المطلوبة منها أو ما يسمى بمبدأ الطلب الفعلي ، و بالتالي فإنه إذا افترضنا أن المؤسسات قادرة على تحقيق كل ما هو مطلوب منها فإن: $y=y_d$ و منه يمكن كتابة معادلة توازن سوق السلع و الخدمات وفق الشكل التالي:

$y=C+I+G$ حيث أن: $C=C_0+c(Y-T)$ ، $I=I_0+a_1r$ ، $G=G^1$.

C: الاستهلاك الكلي — I: الاستثمار الكلي — G:الإنفاق الحكومي

C_O:الاستهلاك المستقل عن الدخل — I_0:استثمار المستقل — T: مستوى الضرائب

c: الميل الحدي للاستهلاك — a_1: حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة

y:الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي — r:معدل الفائدة

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات بالصيغة الجبرية التالية:

$$y=\frac{C_0+I_0+\overline{G}-cT}{1-c}-\frac{a_1}{1-c}r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى IS وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (y,r) من الدخل و سعر الفائدة و التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات.

2-1 توازن سوق النقد (المنحنى LM):

إن التوازن في سوق النقد يعني تساوي الكتلة النقدية التي تخلقها الدولة $\frac{M}{p}$ ومخزون النقود المحتفظ به لدى العائلات التي تطلب النقود تحت ثلاثة دوافع :الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط الذي يرتبط طرديا مع مستوى الدخل، والطلب على النقود من أجل المضاربة الذي يرتبط عكسيا مع معدل الفائدة. وبالتالي يمكن كتابة دالة الطلب وفق الشكل التالي:

$M^d=l_1y-l_2r$

عند التوازن يتساوى عرض النقود بالطلب عليها:

$$Md = M^0$$

$$\ell_1 y - \ell_2 r = \frac{M}{P}$$

$$y = \frac{\frac{M}{P}}{\ell_1} + \frac{\ell_2}{\ell_1} r \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى LM وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y,r) من الدخل وسعر الفائدة والتي تحقق التوازن في سوق النقد .

3-1 التوازن المتزامن للسوقين معا:IS-LM:

من أجل تحديد التوازن المتزامن للسوقين يكفي أن نقوم بحل جملة المعادلتين (1) و (2) لنتحصل على كل من الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين واللذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد معا، وهما على الشكل التالي :

$$r^* = \frac{\frac{-(1-c)}{\ell_1}(\frac{M}{p}) + C_0 + I_0 + \overline{G} - cT}{a_1 + \frac{\ell_1(1-c)}{\ell_1}} \quad ، \quad y^* = \frac{\frac{a_1}{\ell_2}(\frac{M}{P}) + C_0 + I_0 + \overline{G} - cT}{1 - c + \frac{a_1\ell_1}{\ell_2}}$$

ويمكن تمثيل هذا الحل بيانيا عن طريق رسم منحنى IS ذو الميل السالب $\frac{-(1-c)}{a_1}$ ومنحنى LM ذو الميل الموجب $\frac{\ell_1}{\ell_2}$ وفقا للجزء (أ) من الشكل رقم 11-1.

إن اختبار الحل السابق لنموذج IS-LM يسمح بتوضيح الاقتراحات الأساسية لكينز التي تبين أن التوازن المحصل عليه لا يمثل التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل :11-1: استخراج البطالة الكينزية

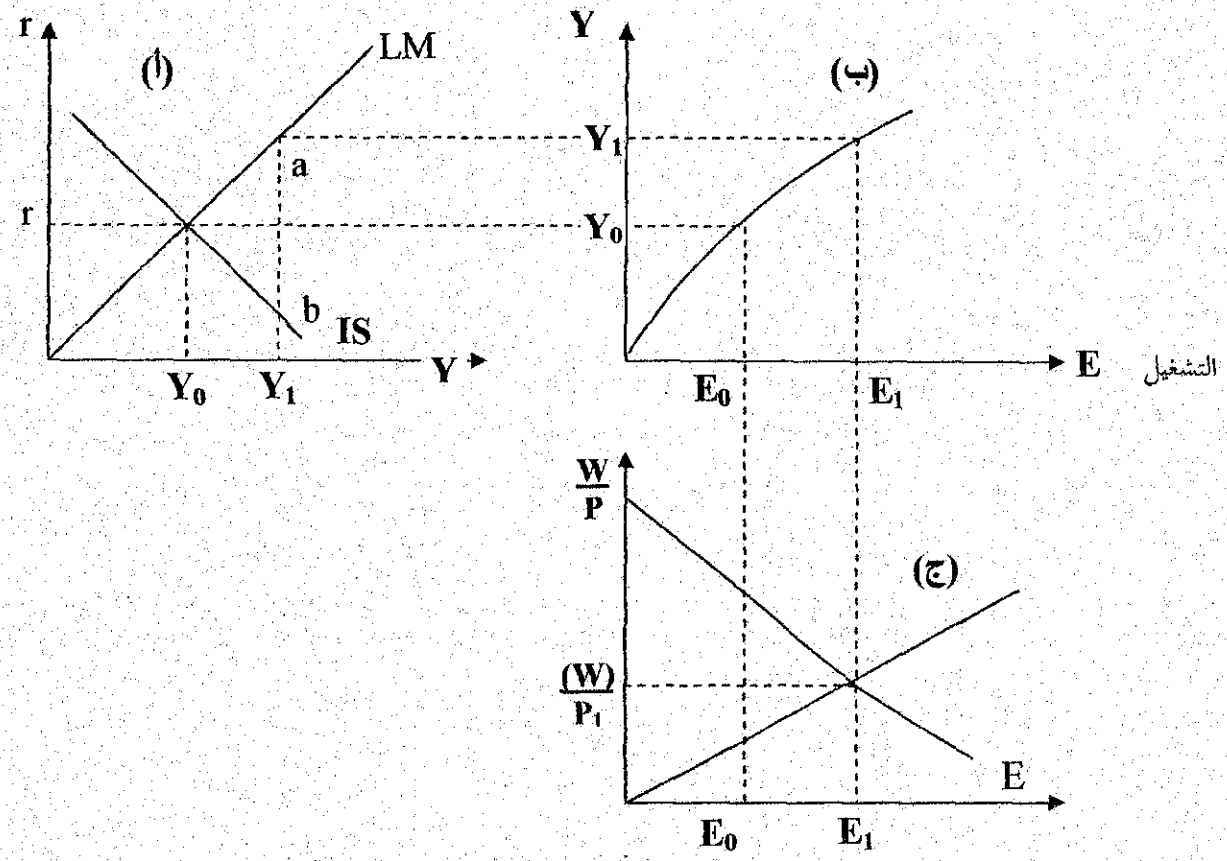

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:55.

إن الجزء (أ) يبين التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود في نفس الوقت ونقطة التوازن هي نقطة تقاطع منحنى IS مع منحنى LM التي تحدد كل من الدخل التوازني ومعدل الفائدة التوازني. أما الجزء (ب) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات التوظيف، والجزء (ج) يمثل توازن سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمالة مع منحنى عرضها. إن الدخل Y_0 يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود. إن مستوى التوظيف المقابل لدخل التوازن هو E_0، لكن هذا المستوى لا يحقق التوازن في سوق العمل في حين يتحقق التوازن في سوق العمل عند E_1. وبالتالي فإن البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الإنفاق تقدر بالفارق E_1-E_0. هنا يأتي تدخل الدولة بتطبيق عدة سياسات لتحفيز الطلب بغية الحصول على التوازن في سوق العمل وتحقيق التوظيف الكامل، ونهتم هنا بتطبيق كل من السياسة المالية و/ أو السياسة النقدية.

2) تدخل الدولة للوصول إلى دخل العمالة الكاملة:

2-1 تطبيق السياسة المالية: يضع التفاعل المتداخل بين سوقي الإنتاج والنقود قيدا على فعالية السياسة المالية في إحداث التأثير المرغوب على مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفسير التغير الذي يحدث في وضع التوازن للسوقين تدريجيا مع إتباع سياسة مالية معينة. فالتغير الذي يحدث في مستوى الدخل نتيجة لإتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية لا يحدث مرة واحدة لكنه يحدث على مراحل معينة. و يمكن توضيح العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع ميكانيكية التغير الذي يحدث في سوقي الإنتاج والنقود مع قيام الدولة بإتباع سياسة معينة بالاستعانة بالشكل رقم 12-1.

الشكل رقم 12-1: فعالية السياسة المالية

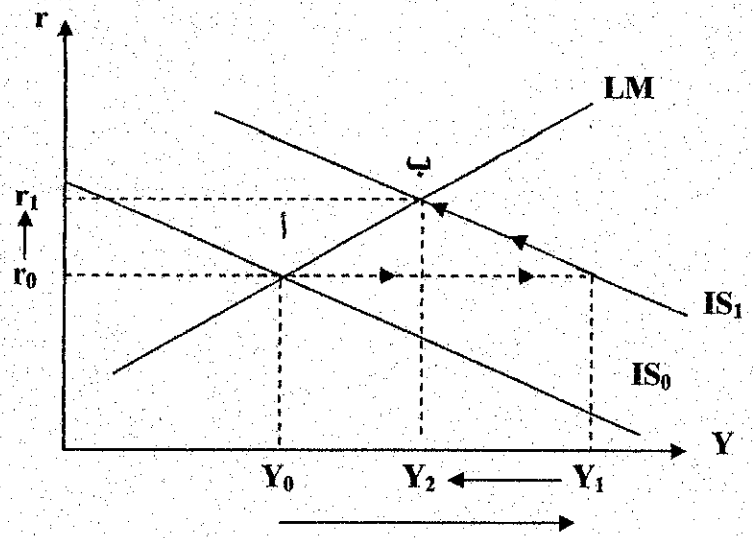

Source: J.O.Hairault (2000):op.citè.P:64.

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين ليصبح IS_1 حيث يترتب عن هذا الانتقال زيادة في مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 عند نفس معدل الفائدة r_0. ينتج عن ارتفاع الدخل اختلال في سوق النقود حيث يزيد الطلب على النقود بغرض المعاملات مع ثبات عرض النقود. إن هذا الارتفاع في طلب النقود يصاحبه ارتفاع في سعر الفائدة من r_0 إلى r_1، هذا الارتفاع في أسعار الفائدة يضمن العودة إلى توازن سوق النقد من خلال انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة. بالمقابل يترتب عن ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاع تكلفة الاستثمار، ومن ثم انخفاض في الاستثمار الخاص مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى التوازني للدخل من Y_1 إلى Y_2 (أثر المزاحمة) وبالتالي الحصول على مستوى توازني جديد عند النقطة ب.

فإذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها العامة بتمويل عن طريق الاقتراض: $\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P}$، فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل ومعدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\frac{\Delta B^g}{P}} = \frac{1}{(1-c)+\frac{a_1\ell_1}{\ell_2}} \quad ; \quad \frac{\Delta r}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\frac{\Delta M^g}{P}} = \frac{1}{a_1+\frac{(1-c)\ell_2}{\ell_1}}$$

- أما إذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طريق التمويل النقدي $\Delta G = \frac{\Delta M}{P}$ فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل ومعدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\frac{\Delta M}{P}} = \frac{1+\frac{a_1}{\ell_2}}{(1-c)+\frac{a_1\ell_1}{\ell_2}} \quad ; \quad \frac{\Delta r}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\frac{\Delta M}{P}} = \frac{1-\frac{1-c}{\ell_2}}{a_1+\frac{(1-c)\ell_2}{\ell_1}}$$

من خلال ملاحظة المضاعفات السابقة يبدو أن التمويل النقدي أكثر فعالية في التأثير على الدخل، كما أنه يحد من ارتفاع معدلات الفائدة نظرا لارتفاع الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض أثر المزاحمة.

- أما إذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طريق الضرائب $\Delta G = \Delta T$ فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل ومعدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\Delta T} = \frac{1-c}{(1-c)+\frac{a_1\ell_1}{\ell_2}} \quad ; \quad \frac{\Delta r}{\Delta G}\Big|_{\Delta G=\Delta T} = \frac{1-c}{a_1+\frac{(1-c)\ell_2}{\ell_1}}$$

2-2 تطبيق السياسة النقدية: تتوقف فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي على عدد من المحددات يمكن إيضاحها من خلال تفسير ميكانيكية التغير الذي يحدث في سوقي النقد والإنتاج تدريجيا حتى نصل إلى الأثر النهائي للسياسة النقدية على الدخل وسعر الفائدة. ففي حالة قيام الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي فإن الأثر النهائي للسياسة النقدية التوسعية يمكن إيضاحه باستخدام الشكل رقم 13-1:

الشكل 13-1: فعالية السياسة النقدية

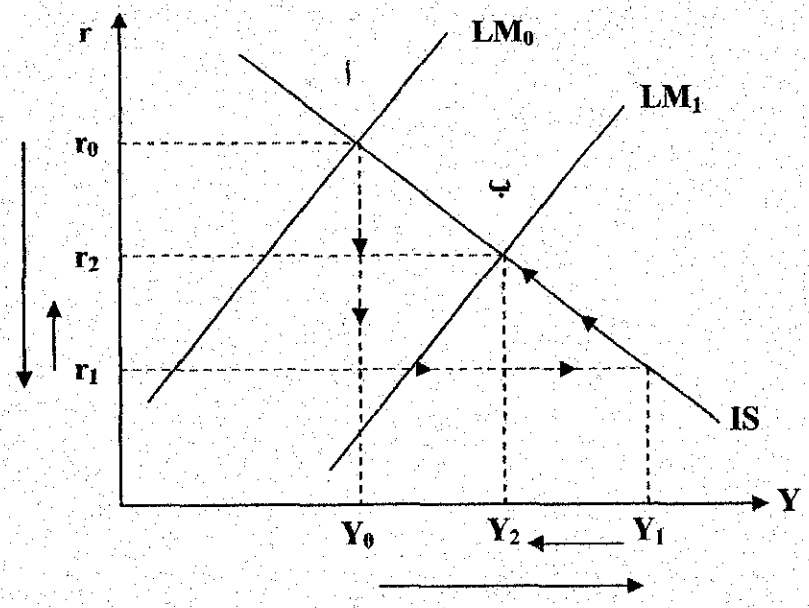

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:42.

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى خلق فائض في السوق النقدي سيؤدي إلى حدوث انخفاض في معدلات الفائدة من r_0 إلى r_1 عند مستوى الدخل Y_0. إن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة سيؤدي إلى الرفع من الاستثمار الخاص الذي يترتب عنه ارتفاع في الدخل من Y_0 إلى Y_1. إن ارتفاع الدخل إلى Y_1 سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود. هذه الأخيرة يترتب عنها ارتفاع في أسعار الفائدة من r_1 إلى r_2 والتي بدورها ستؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص. يؤدي انخفاض الاستثمار الخاص إلى انخفاض الدخل من Y_1 إلى Y_2 وبالتالي الحصول على مستوى توازني جديد عند النقطة ب.

- إن أثرا الارتفاع الكتلة النقدية على كل من الدخل ومعدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta y}{\Delta M}\Big|_{\Delta M=\frac{\Delta B^s}{P}} = \frac{\frac{a_1}{\ell_2}}{1-c+\frac{a_1\ell_1}{\ell_2}} \quad ; \quad \frac{\Delta r}{\Delta M}\Big|_{\Delta M=\frac{\Delta B^s}{P}} = \frac{\frac{-(1-c)}{\ell_1}}{a_1+\frac{\ell_2(1-c)}{\ell_1}}$$

3-2. تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية: (Le policy mix)

يمكن استخدام وسائل السلطات المالية والنقدية بصفة مشتركة من أجل تقوية فعالية تدخل الدولة. فإذا أرادت الدولة مثلا إنعاش الاقتصاد مع تحديد هدف عدم تغير أسعار الفائدة في السوق المالي، فإنه لن يتأتى لها ذلك بتطبيق إحدى السياستين المنفردة، لكنها إذا تبنت تزاوج السياستين بتطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية (Politique monétaire d'accommodation) فإنه يمكنها الوصول إلى هدفيها.

الشكل 14-1: تطعم السياسة المالية بالسياسة النقدية

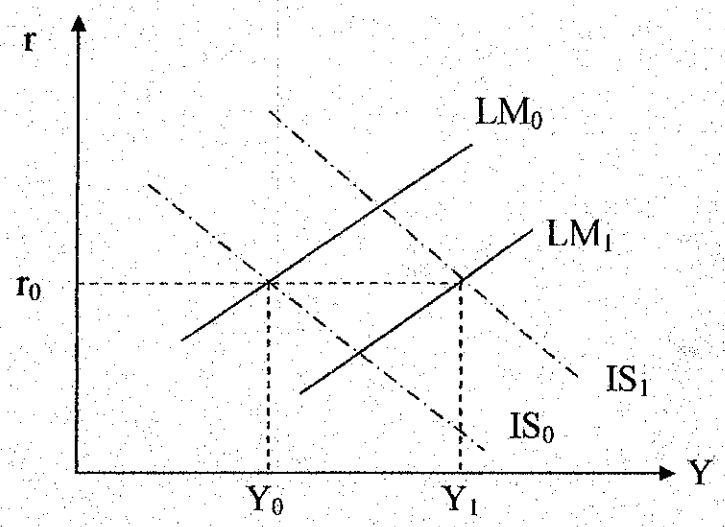

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:49.

في هذه الحالة نلاحظ أن مضاعف الإنفاق لعب دوره كلية في ظل غياب أي أثر للمزاحمة نتيجة تطبيق السياسة النقدية التي حافظت على نفس معدل الفائدة وذلك بخلق للنقود قيمته: $\Delta M = \frac{\ell_1}{1-c}\Delta G$. في هذه الحالة يكون ميل منحنى LM مطلق كبير باعتبار أن المتعاملين الاقتصاديين يحوزون على النقود لغرض المعاملات، أما ميل المنحنى IS فهو مطلق صغير كون أرباب العمل يتأثرون بشكل كبير بتغيرات معدلات الفائدة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- عدة تحسينات تم إضافتها إلى نموذج IS-LM، من بينها نموذج C.Chirst الذي قام بإضافة معادلة للقيد الموازني للدولة من الشكل : $G=T+dB+dM$ أين يتم تمويل الإنفاق العام بكل من الضرائب، تغير السندات العامة وتغير النقود. وبالتالي أصبح النموذج الجديد يمثل علاقة وصل ما بين التدفقات (النفقات G والإيرادات T) وتغيرات المخزون (الأصول المالية dB والأصول النقدية dM) وهو بالتالي يشرح سلوك الأعوان الاقتصادية وخياراتهم الاستثمارية في المحفظة المالية[1].

إن هذه العلاقة ما بين التدفقات والمخزون هي بمثابة هيكل ديناميكي في النظام رغم أن علاقات السلوك الأساسي هي ساكنة. أيضا من بين استنتاجات Chirst نجد أن قيمة المضاعف تكون كبيرة في حالة احترام القيد الموازني.

[1] Friedman, B.M., (1978): "Crowding Out or Crowding in? Economic consequences of fimining Government Deficits", *Brooking Papers on Economic Activity*, vol.1978, N.3, (593-641).

3) تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام النموذج OA-DA:

إلى غاية هذا المستوى من التحليل لازلنا نعتبر أن الأسعار والأجور ثابتة، لكن في حقيقة الأمر أن هاتين الفرضيتين غير واقعية على الإطلاق. فمن جهة لابد من الأخذ بعين الاعتبار سلوكات العرض، لأن أي سياسة تقوم بها الدولة لتنشيط الطلب لن يكون لها أي جدوى إلا إذا كان بإمكان العرض (الجهاز الإنتاجي) إشباع الطلب الإضافي الذي سوف ينتج عن هذه السياسة. من جهة أخرى، إذا كان صحيحا أن الأجور ثابتة نسبيا في المدى القصير والمتوسط إلا أن الأمر عكس ذلك تماما بالنسبة للأسعار التي ليست ثابتة إلا في المدى القصير جدا، حيث أنها تتغير وفقا لتقلبات العرض والطلب. سوف نتعرض فيما يلي إلى بعض الاعتبارات الخاصة بكل من الطلب الكلي و العرض الكلي وكيفية إحداث التوازن الاقتصادي الكلي.

1-3 منحنى الطلب الكلي: DA

في نموذج IS-LM الذي تم التعرض إليه سابقا تم تعريف كل المتغيرات بالقيم الحقيقية، وعليه فإن الأسعار لن تتغير إلا في سوق النقد، وبالضبط في عرض النقود الحقيقي (عرض الأرصدة الحقيقية) $\frac{M}{P}$. ويعتبر تأثير الأصول الحقيقية أساس منحنى الطلب الكلي للاقتصاد الذي يمثل العلاقة بين الطلب على السلع والخدمات ومستوى الأسعار.

الشكل 15-1: اشتقاق منحنى الطلب الكلي

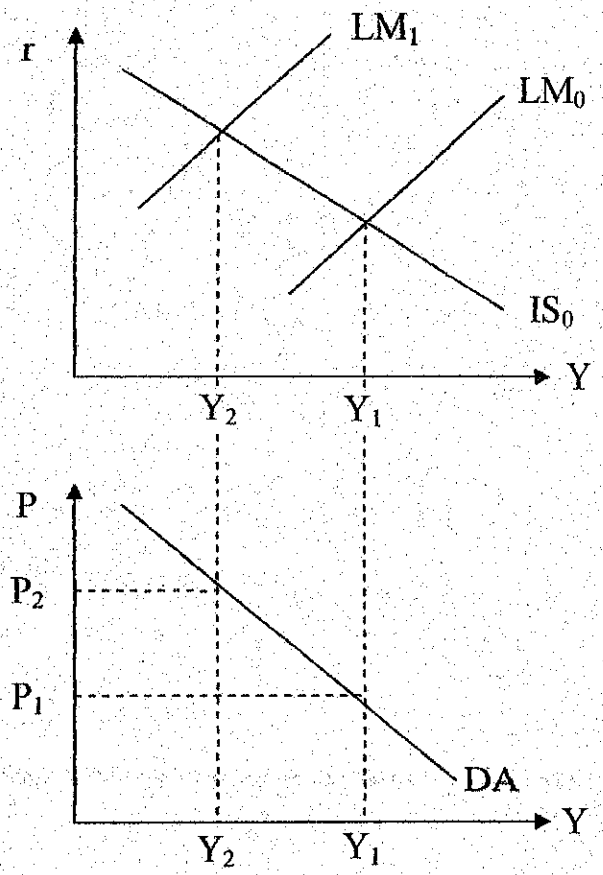

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:64.

فإذا افترضنا ارتفاعا في الأسعار من P_1 إلى P_2 فسيؤدي هذا إلى انخفاض في عرض الأصول الحقيقية وبالتالي انتقال منحنى LM_0 إلى LM_1. مستوى الدخل التوازني في نموذج IS-LM سينخفض من Y_1 إلى Y_2 وبالتالي نلاحظ أن ارتفاع

الأسعار أدى إلى انخفاض الدخل. إذن منحنى DA يلخص هذه العلاقة ما بين مستوى الأسعار والطلب على السلع. وانطلاقا من الدخل التوازني لنموذج IS-LM المحصل عليه سابقا يمكن الوصول إلى الصياغة الجبرية لمنحنى DA كالتالي[1]:

$$y^d = \varepsilon_i i + \varepsilon_g g + \varepsilon_m (m - P) \quad \text{.....(DA)}$$

حيث تمثل ε مرونات الطلب الكلي نسبة لعدة متغيرات تتعلق بالمضاعفات المتحصل عليها في نموذج IS-LM، أي إن الرفع من الضرائب يخفض من الطلب الكلي. بينما يؤدي الرفع من الإنفاق الحكومي أو الكتلة النقدية إلى الرفع من الطلب الكلي. أما الصيغة الجبرية للبرمترات ε فهي كالتالي :

$$\varepsilon_i = -cK \frac{T_O}{y_o^D} \langle 0, \varepsilon_g = K \frac{G_o}{y_o^D} \rangle 0, \varepsilon_m = \frac{a_1}{\ell_2} K \frac{M_O / P_O}{y_O^D} \rangle 0$$

حيث أن:
$$K = \frac{1}{(1-c) + \frac{a_1 + \ell_1}{\ell_2}}$$

3-2 منحنى العرض الكلي OA :

إن منحنى العرض الكلي يبين الطريقة التي يتغير من خلالها عرض المؤسسات من جراء تغير الأسعار. لقد افترضنا سابقا في نموذج IS-LM أن عرض المؤسسات هو مرهون بالطلب الفعلي أي أن المؤسسات تنتج فقط ما هو مطلوب، لكن في الواقع هذا غير صحيح إذ يمكن للمؤسسة أن تختار لنفسها حجما مثاليا يسمح لها بتعظيم أرباحها مثلا تحت قيد تقنيات الإنتاج، ولنفرض أن عنصر العمل هو المتغير الوحيد في دالة الإنتاج: $Y=F(N)$ ، حيث أن: $F'_N>0$ و $F''_N<0$. إذن تحت فرضية المنافسة التامة فإن تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بإنتاجيتها الحدية يضمن تعظيم أرباح المؤسسات:

$$Max_N \pi(N) \Leftrightarrow Max_N P.F(N) - W.N \Leftrightarrow F_N = \frac{W}{P}$$

لنفترض أن دالة العمل من الشكل التالي: $F(N) = AN^{\alpha}$ ،حيث أن: $A>0$ و $\alpha \in]0.1[$. إذن يمكن كتابة شرط تعظيم الأرباح بصيغة خطية وفق المعادلة التالية:

$$W - P = a - (1-\alpha)m \quad \text{.....(1)}$$

سوف ندخل الآن عنصر الأجور في التحليل باعتبارها قابلة للتسوية كما أثبتت الدراسات التجريبية التي قام بها C.Bean (1994)[2] على البلدان الأوروبية حيث كان الأجل المتوسط لتسوية الأجور الاسمية على الأسعار مقيم بثلاثة أشهر. ولنفرض أن الأجور الاسمية تتحدد وفق القاعدة التالية: $W = \gamma p - \lambda \mu + b$.....(2) حيث أن:

$b \in [0. \infty[$ و $\gamma \in [0,1]$

b عبارة عن برامتر ثابت بينما تقيس البرمترات γ و λ أهمية الثبات (rigidité) الاسمي والحقيقي، إذ تبين γ مدى تأثر الأجور الحقيقية بتغيرات الأسعار، في حين تبين λ تأثر الأجور بمعدلات البطالة.

نأتي الآن إلى صياغة معادلة منحنى العرض الكلي، فإذا اعتبرنا أن الأفراد النشيطة في الاقتصاد هي $\overline{N}$ والتي تتمثل عرض العمل، وأن عدد البطالين هو U والعمال هو N فإن: $\frac{U}{N} + \frac{N}{N} = 1$. إذا جعلنا الأفراد النشيطة وحدة واحدة ($\overline{N} = 1$) فإن : $N=1-U$

فإذا أخذنا U و N كنسب مئوية أي معدل البطالة (μ) ومعدل التشغيل (n) تصبح المعادلة السابقة: $\mu=1-n$.

---

[1] J.O.Hairault (2000): op.citè. P: 65.

[2] Bean C. (1994)"European Unemployment; A Surrey", *Journal of Economic Literature*, Vol.32, N.2, (573-619).

نعوض قيمة μ في المعادلة الثانية (2) ثم نعوض W في المعادلة (1) لنحصل على علاقة متزايدة ما بين الطلب على العمل والمستوى العام للأسعار:

$$N^d = \frac{a+\lambda+b}{1-\alpha+\lambda} + \frac{1-\gamma}{1-\alpha+\lambda}p$$

إذا استعملنا معادلة الطلب على العمل في دالة الإنتاج ولتكن من الشكل: $\gamma = a + \alpha N^d$، فإننا سنحصل على دالة العرض الكلي التالي[1]:

$$Y^s = a + \alpha\frac{a+\lambda-b}{1-\alpha+\lambda} + \alpha\frac{1-\sigma}{1-\alpha+\lambda}P$$

فإذا بسطنا الرموز تصبح المعادلة السابقة كالآتي: $Y^S = \varepsilon_0 + \varepsilon_a a + \varepsilon_p P$ .....(OA)، حيث أن:

$$\varepsilon_0 = \frac{\alpha(\gamma-b)}{1-\alpha+\lambda} \Big/ \quad \varepsilon_a = \frac{1+\lambda}{1-\alpha+\lambda} \Big/ \varepsilon_P = \frac{\alpha(1-\gamma)}{1-\alpha+\lambda}$$

3-3 التوازن الاقتصادي الكلي:

يتحدد التوازن الاقتصادي الكلي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي بمنحنى العرض الكلي في معلم يضم كل من الدخل ومستوى الأسعار، أما جبريا فيمكن كتابة شرط التوازن كالآتي: OA=DA

$$\varepsilon_0 + \varepsilon_a a + \varepsilon_p P = \varepsilon_t t + \varepsilon_g g + \varepsilon_m (m-p)$$

$$P_E = \frac{\varepsilon_t t + \varepsilon_g g + \varepsilon_m m - \varepsilon_0 - \varepsilon_a a}{\varepsilon_P + \varepsilon_m}$$

نعوض P بـ P_E في دالة العرض مثلا لنحصل على:

$$Y_E = \frac{\varepsilon_t t + \varepsilon_g g + \varepsilon_m m + \frac{\varepsilon_m}{\varepsilon_p}(\varepsilon_0 - \varepsilon_a a)}{1 + \frac{\varepsilon_m}{\varepsilon_p}}$$

الشكل 16-1: التوازن الكلي في نموذج OA -DA

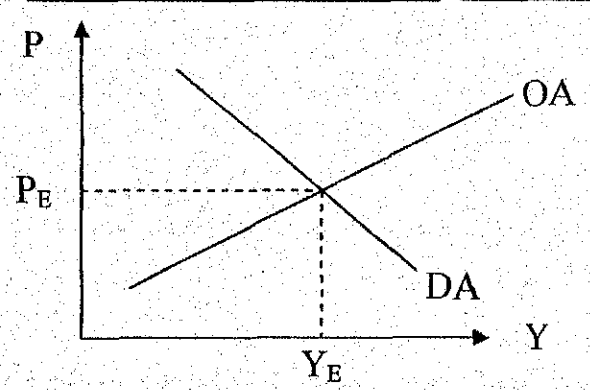

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:71.

[1] Hairault, J.O., (2000): op.citè. P: 67.

4- أثر تدخل الدولة على النموذج OA-DA:

في هذه الحالة يمكن للدولة بتفعيل النشاط الاقتصادي سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض.

أ- سياسات الطلب:

إن تطبيق السياسة المالية بالرفع من النفقات أو تخفيض من الضرائب أو تطبيق سياسة نقدية من خلال رفع عرض النقود يخلق ارتفاعا في الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى DA إلى اليمين نحو $DA^{\backslash}$.

الشكل 17-1: فعالية سياسات الطلب

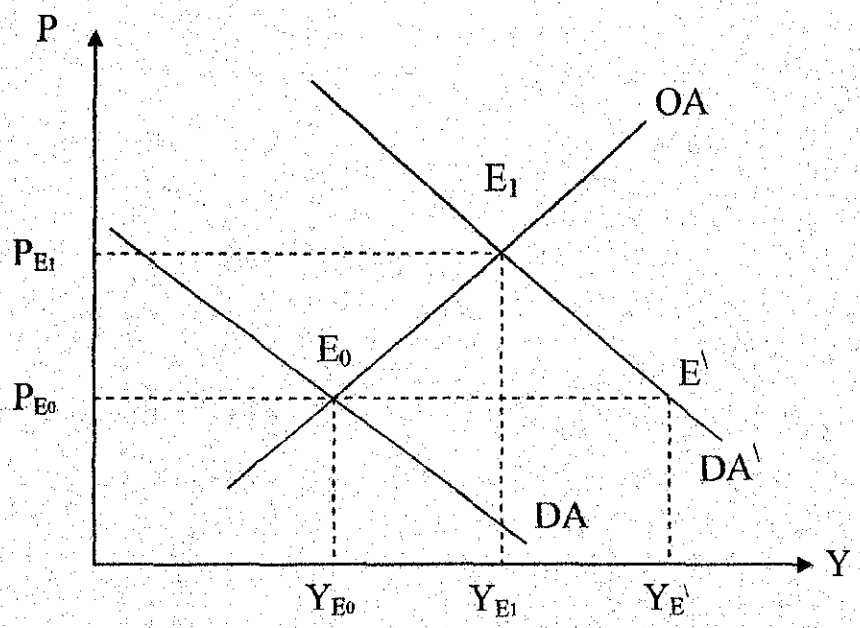

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:72.

نفترض مثلا تطبيق سياسة مالية ممولة عن طريق الاقتراض سوف تؤدي على ارتفاع في الطلب على السلع معبر عنه بالمسافة $E_0E^{\backslash}$ ، لكن النقطة $E^{/}$ لا تمثل وضعية توازن، وبالتالي يجب امتصاص فائض الطلب في سوق السلع والخدمات عن طريق رفع الأسعار ليتحدد التوازن عند النقطة E_1 أين يكون الدخل Y_{E1} أصغر من الدخل السابق $Y_{E\backslash}$.إن ارتفاع الأسعار سينعكس على العرض الكلي من ناحية الأجور الحقيقية إن وجدت هناك مرونة اسمية ($\propto<1$)، وعلى الطلب من ناحية الأصول الحقيقية. فمن جانب العرض سيؤدي تخفيض الأجور الحقيقية إلى رفع الإنتاج مما سيدفع المؤسسات إلى الطلب على المزيد من العمال، وهذا ما سيدفع بمنحنى OA من الانتقال من E_0 إلى E_1. أما من ناحية الطلب فإن انخفاض الأصول الحقيقية سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة التي تحد بدورها من استثمارات المؤسسات وبالتالي سينخفض الطلب مما يؤدي إلى انتقال المنحنى DA من $E^{\backslash}$ إلى E_1.

ما يمكن ملاحظته أن سياسة الطلب هذه لها عدة آثار، إذ أدت إلى الرفع من مستوى الأسعار وبالتالي توليد التضخم، لكنها بالمقابل قامت بتقليص البطالة، إذن تطبيق مثل هذه السياسات يرجع أولا إلى تحكيم الدولة تبعا لأهدافها سواء تخفيض البطالة أو تخفيض التضخم.

ب- سياسات العرض:

إن هذا النوع من السياسات يتعلق بكل أنواع المقاييس التي يمكن أن تؤثر مباشرة على عرض سلع المؤسسات كتخفيض تكاليف أرباب العمل مثلا، أو تغيير مردودية الإنتاج في المؤسسة. إذا رجعنا إلى النموذج السابق (منحنى العرض الكلي) لا يمكننا تطبيق مثل هذه المقاييس إلا إذا افترضنا تخفيض البراميتر b في معادلة تحديد الأجور (2) الذي يترجم تخفيضا خارجيا للأسعار (تخفيض الحد الأدنى للأجور) لكن هذا لن يتحقق في ظل وجود النقابات. يأتي هنا تدخل الدولة كضرورة حتمية بتخفيضها للضرائب، وسنهتم بالإقتطاعات الجبائية المقترنة بالأجور المدفوعة من طرف المؤسسة (VF مثلا).

فإذا افترضنا بأن مؤسسة تقوم بدفع τ للدولة لقاء كل أجر فإن التكلفة الموحدة الخاصة بعنصر العمل تصبح: $W(1+\tau)$.

هذه التكاليف التي يتحملها أرباب العمل تقوم بخلق فارق بين ما تدفعه المؤسسة للعمال وبين ما تحصل عليه، وبالتالي يجب تصحيح شرط تعظيم الأرباح في المعادلة (1) لتصبح: $W-p+\tau=a-(1-\alpha)n$

وهذا ما يغير من صيغة دالة العرض الكلي حيث تصبح:

$$Y^s=\frac{\alpha(\lambda-b-\tau)}{1-\alpha+\tau}+\frac{(1+\lambda)\alpha}{1-\alpha+\lambda}+\frac{\alpha(1-\gamma)}{1-\alpha+\lambda}p$$

إن هذه الصيغة الجديدة لدالة العرض الكلي تبين أن تخفيض τ سينتج نفس آثار تخفيض b.

الشكل 18-1: فعالية سياسات العرض

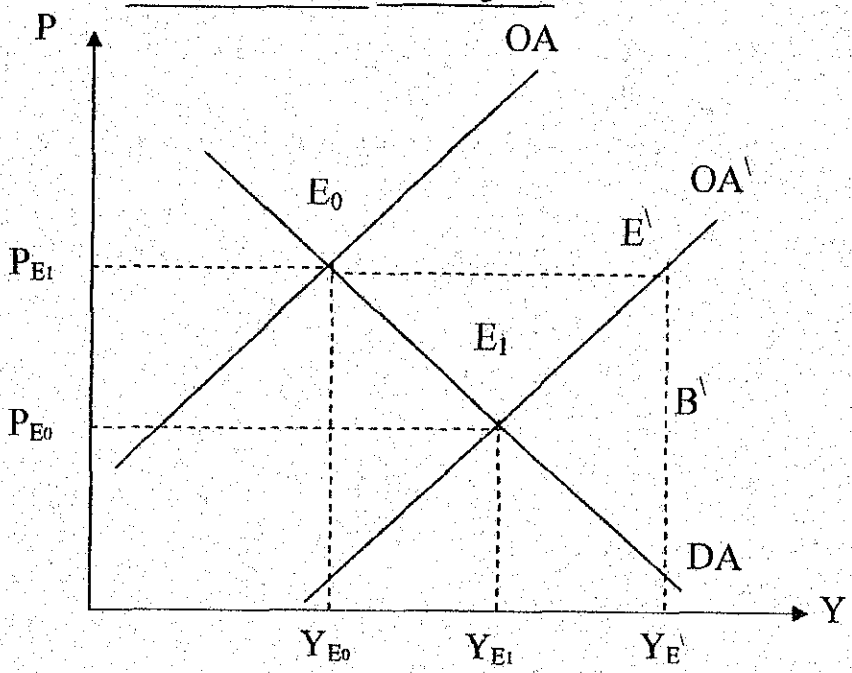

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:77.

إذن، أي سياسة تقوم من خلالها الدولة بتخفيض التكاليف على الأجور سيترجم بزيادة العرض الكلي، و بالتالي انتقال منحنى OA إلى OA'. إن تخفيض تكاليف الأجور سيؤدي إلى الرفع من مردودية المؤسسات، وبالتالي فإنها تود إنتاج المزيد عند نفس مستوى الأسعار، وهذا ما يخلق فائضا في عرض السلع الذي يجب أن يمتص عن طريق خفض الأسعار. هذا التغير في الأسعار له أثرين : ينشط الطلب بارتفاع الأصول الحقيقية ومنه انخفاض معدلات الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمار، ويحد من العرض نتيجة ارتفاع الأجور الحقيقية التي تأتي عند تخفيض التكاليف.

وبالتالي فإن توازن الاقتصادي الكلي المتحصل عليه يعبر عن مستوى جيد للنشاط الاقتصادي يسمح بتخفيض معدل البطالة مع خفض الأسعار أيضا، وهذا ما يتماشى مع النظرية الكلاسيكية التي تتبنى السياسة الانكماشية من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول، انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية، زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى...إلخ من المظاهر. وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة وظهور وظائف جديدة لعل من أبرزها[2]:

1. **محاربة الفقر والتخفيف من حدّته:** وذلك بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات، ورفع المعدلات الإنتاجية .وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام للهياكل القاعدية. وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل وزيادة المرونة فيه وتخلص الحكومة المركزية من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى ضمان الشفافية والفعالية في تسيير الأموال العمومية من جهة، وضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها من جهة ثانية، خاصة إذا تم إشراك المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى.

2. **محاربة الفساد الاقتصادي:** وهذا باعتباره اليوم أحد أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، ترصد قضايا الرشوة والفساد، وتعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم. ولقد ساعد على انتشار الفساد الاقتصادي تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي يجد بعض أسبابه في عدم إنصاف الأنظمة الضريبية، انتشار الإجراءات المقيدة للحرية الاقتصادية وحجم التعقيدات البيروقراطية.

مثل هذه الظواهر تجعل من محاربتها أمرا صعبا بالنسبة لكل دولة منفردة، وهذا ما يحتم الانخراط في جهد دولي مع الحرص على تفعيل أنظمة المعلومات وتبادلها بين الدول بخصوص هذه القضايا.

3. **حماية المستهلك:** من الممارسات التي تستخدمها المؤسسات لإكراهه على استهلاك بعض المنتجات، أو طرح بعض المنتجات غير المطابقة للمواصفات، ذلك أن التحرير المتزايد للأسواق وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات يدفع ببعضها إلى البحث عن مختلف الأساليب الموصلة إلى المستهلك بغض النظر عن مدى مشروعيتها من عدمه. وهذا ما يحتم على الحكومات حماية المستهلكين ليتمكنوا من الحصول على خدمات وسلع ذات جودة وحسب قدرهم الشرائية. وهذا لا يتأتى إلا بوضع معايير للسلامة الصحية و الأمنية و ضبط قواعد الصنع، مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

4. **الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي:** لما يمكن أن يسفر عنه من نتائج قابلة للتطبيق، خاصة وأن هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردوديته، والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز و/أو دعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المؤسسات و المنتجات. وضمن هذا الإطار يدخل وضع الآليات الممكنة من تثبيت الكفاءات الوطنية قبل التفكير في استيعاب المغتربين منهم، والعمل بالموازاة على وضع آليات

[1] Hairault, J.O., (2000): op.citè. P: 76-77.

[2] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره. ص:21.

للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مواقعها باستغلال وسائل الاتصال الحديثة، ذلك أن بقاءها حيثما هي قد يكون أنفع من عودتها نظرا لتواضع وتدهور هياكل البحث.

5. **حماية البيئة:** باعتبار البيئة اليوم أصبحت عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.

لكن بين المنظور الأدنى النيوكلاسيكي لحجم الدولة، والمنظور التدخلي الكينزي، أي حجم للدولة في الاقتصاد ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: الحجم المثالي للدولة في الاقتصاد:

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الأوربية خلال السنوات الأخيرة أعاد طرح إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبعد النمو المتزايد لتدخل الدولة خلال الثلاثينيات المجيدة (1945-1973)، أصبح حجم الدولة يشكل واحدا من بين اهتمامات الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بمدى تأثير حجم الدولة على النمو الاقتصادي. وهذا ما أدى إلى ظهور الحديث عن الحجم المثالي للدولة (للإنفاق) الذي يحقق أعلى مستوى للنمو. لكن قبل تحديد الحجم المثالي للدولة لابد من دراسة أثر الإنفاق العام (كمحدد لحجم الدولة) على الإنتاج الكلي أو النمو الاقتصادي، وذلك بتحديد مجالي الأثر الايجابي والأثر السلبي كي تتحدد بعد ذلك القيمة المثلى التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وهذا ما يتجسد في نموذج R.Barro (1990) ومنحنى Armey (1995). وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: حجم الدولة المثالي:

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.وبين هذا وذاك،قامت بعض الدراسات الأخرى بتحديد حجم مثالي للدولة يضمن أقصى حد للنمو.

الفرع الأول: حجم الدولة وعلاقته بالنمو

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة بحجم الدولة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين: فحسب نظرية الموازن الريكاردي (Equivalence ricardienne) التي أعاد طرحها R.Barro (1974)[1] فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص. من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل.وبعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية، قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج،

[1] Barro, R.J., (1974): "Are Government Bonds Net Wealth", *Journal of Political Economy*, Vol.82, N.6, (1095-1117).

حيث بين كل من D.A.Aschauer (1989)[1] و A.H.Mannelle (1992)[2] الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأسمال العام 0,39 و0,34 على التوالي، وبرر الكاتبان انخفاض الإنتاجية بالو.م.أ في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأسمال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب منظور E.D.holtz (1988)[3]. و مع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة (Croissance endogène)، ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأسمال خاص، حيث أدى ارتفاع الإنتاجية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة في سيرورة الأسواق وفي الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتطوير الهياكل القاعدية (les infrastructures). من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول إلى النمو المثالي، لكن من خلال استقراء للأدب الاقتصادي نجد رؤية أخرى تتعلق بجعل مستوى تدخل الدولة كمتغير داخلي النشأة (Endogénéiser)، أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام وهو بالتالي مضمون قانون فاقنر .

عدة دراسات قامت بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ Granger كأبحاث K.H.Ghali (1998)[4] و J.Loizides و G.Vamvoukas (2005)[5] التي بينت التفاعلات الديناميكية مابين حجم الدولة ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وخلصت إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية .هذه الأطروحة كانت محل دراسة قام بها D.R.Avila و R.strauch (2003)[6] حيث يبينا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخدما في تقدير التكامل المتزامن طريقة FM (Fully modified) فقط، وهذا ما يعيب هذه الدراسة، فبما أن نمو الإنتاج هو متغير مستقر (stationaire) ، وحجم الدولة هو متغير بجذور وحدية (racine Unitaire) فإنه يجب دراسة العلاقة ما بين الإنتاج الكلي وحجم الدولة باستخدام طرق قياسية غير مستقرة[7].

الفرع الثاني : تحديد الحجم المثالي للدولة :

إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد حاول P.Liau

---

[1] Aschauer, D.A., (1985): "Fiscal Policy and Aggregate Demand", *American Economic Review*, Vol.75, N.1, (117-127).
[2] Mannell, A.H., (1992):" Infrastructure Investment and Economic Growth", *Journal of Economic Perspective*, Vol.6, N.4, (189-198).
[3] Holtz, E.D., (1988):"Private Output, Government Capital, and the Infrastructure Crisis", Working paper N°: 394, *Colombia Department of Economics.*
[4] Ghali, K.H., (1998):"Government Size and Economic Growth: Evidence Frome Multivariate Cointegration Analysis", *Applied Economics*, Vol.31, (975-987).
[5] Loizides, J., and Vamvonkas, G., (2005):"Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Trivariate Causality Testing". *Journal of Applied Economics* .Vol.8, n.1, (125-152).
[6] Avila, D.R., and Strauch, R., (2003):" Public Finances and Long Term Growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis ", Working Paper N°: 246, *European central bank*, Frankfurt.
[7] Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C., (2005):" le Rôle de la Consommation Publique dans la Croissance : le Cas des Pays de Union Européenne ", Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal.P:15.

و F.Renversez (1988)[1] نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملياتية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع.

إن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من Barro (1990) و Armey (1995) في صياغة الحجم المثالي للدولة.

1. نموذج R.Barro (1990):

ضمن نموذج R.Barro (1990)[2]، يمكن للنفقات العامة أن تؤثر إيجابا ليس فقط على مستوى المتغيرات لكن أيضا على معدل النمو الاقتصادي. بالمقابل، يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو، وهذا ما يسمح بتحديد مستوى معين من النفقات التي تحقق أعلى مستوى للنمو. يفترض Barro (1990) في نموذجه عدم نمو السكان $n=0$، وعدم وجود تقدم تقني $X=0$، مع انعدام انخفاض رأس المال الخاص K.

- إن الأفراد يقومون بتعظيم منفعتهم الظرفية حسب الصيغة التالية: $$U = \int_0^{\infty} u(c_t).e^{-\rho.t}\,dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن ρ تمثل معدل التفضيل ما بين الأزمنة (Inter temporel)

- دالة منفعة الأفراد الآنية (instantanée) هي كالتالي: $$U_{(ct)} = \frac{Ct^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إن لهذه الدالة بعض الخصوصيات المهمة: فعندما تؤول $\sigma \leftarrow 1$ فإنها تقترب من دالة لوغرتمية.

-المنفعة الحدية معطاة بالصيغة: $u_C = C^{-\sigma}$. ومرونة المنفعة الحدية نسبة إلى الاستهلاك هي ثابتة ومساوية إلى $-\sigma$

في نموذجنا هذا سوف نقبل دالة إنتاج وفق الصيغة التالية: $$y_t = A_t.K_t^{1-\alpha}.g_t^{\alpha};0<\alpha<0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

- قيد توزيع الإنتاج معطى بالصيغة التالية: $$K^*_t = Y_t - C_t - g_t - \delta.K_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن g تمثل نفقات الدولة، δ تمثل معدل انخفاض رأس المال الخاص K و K^* تمثل تغيرات مخزون رأس المال.

-نفترض أيضا في نموذجنا أن الدولة تقوم بتمويل نفقاتها عن طريق الضرائب: $$g_t = \tau.Y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن τ تمثل المعدل الحدي للضريبة الذي تقترحه الدولة على الدخل. وبالتالي فإن مردودية رأسمال الخاص سوق تنخفض حيث تصبح: $(1-\tau).Y_t$. وانطلاقا من العلاقات (4) و (5) يمكن إعادة كتابة قيد تقسيم الإنتاج كالتالي:

$$K_t^* = (1-\tau)Y_t - c_t - \delta.K_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

القيمة الحالية حسب Hamilton معطاة بالصيغة التالية:

$$H = \mu(C_t).\overline{e^{P.t}} + \lambda.\left[(1-\tau).Y_t - C_t - \delta K\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث أن شروط الدرجة الأولى ممثلة بالعلاقات التالية:

$$H_C = 0 \Leftrightarrow \mu'(C_t).\overline{e}^{P.t} - \lambda_t = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$H_K + \lambda = 0 \Leftrightarrow \lambda_t\left[(1-\tau).f_K(K.g) - \delta\right] = -\lambda_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

---

[1] Liau, P., et Renversez, F., (1988):"*Stratégies de Financement des Solde Budgétaire*", Economica, Paris.P:303

[2] Barro, R.J., (1990):"Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth ", *Journal of Political Economy*, Vol.98, N.5, (103-125).

و باستعمال تقنية التحويل باللوغريتم في المعادلة (8)، ثم نشتق بالنسبة للزمن وهذا باستخدام المعادلة (9) سوف نحصل على:

$$\frac{C^{*}t}{Ct} = \frac{(1-\tau).f_K(K.g)-\delta-\rho}{-\frac{\mu''(Ct).Ct}{\mu\ (Ct)}} = \frac{(1-\tau).f_K(K.g)-\delta-\rho}{\sigma}$$

و بدمج المعادلتين (3) و (5) في المعادلة السابقة ثم القيام بالتبسيط سوف نحصل على صيغة الإنتاجية الحدية التالية:

$$f_k(K.g) = (1-\alpha).A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g_t}{Y_t}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

ومنه يمكننا أن نستنتج معادلة النمو في الحالة التنافسية كالتالي: (مع اعتبار انعدام σ):

$$\frac{C_t^{*}}{C_t} = Y_{prop} = \frac{1}{\sigma}.\left[(1-\tau).(1-\alpha).A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g_t}{Y_t}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

ومن أجل الحصول على الحجم المثالي للدولة سوف نشتق المعادلة (10) نسبة إلى $\left(\frac{g_t}{Y_t}\right)$ حيث سنحصل على:

$$\frac{\theta\sigma}{\theta\ \frac{g_t}{Y_t}} = \frac{A^{\frac{1}{1-\alpha}}.(\alpha - \frac{g_t}{Y_t}).\left(\frac{g_t}{Y_t}\right)^{\frac{1-2\alpha}{\alpha-1}}}{\sigma}$$

- و بالتالي فإن قيمة $\left(\frac{g_t}{Y_t}\right)$ التي تعظم من النمو الاقتصادي هي: $\left(\frac{g_t}{Y_t}\right) = \tau = \alpha$، أي أنه من أجل تعظيم النمو يجب أن يتساوى حجم الدولة $\frac{g}{Y}$ مع مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل. ومن أجل أن نلمس هذه النتيجة يجب أن تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية إلى الواحد الصحيح: $PM_g = \frac{dY}{dg} = 1$. وبالتالي إذا كان: $dY > dg$ فإنه يجب رفع حجم الدولة والعكس في حالة ما إذا كان: $dy < dg$ [1]. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل 19-1: النمو وحجم الدولة.

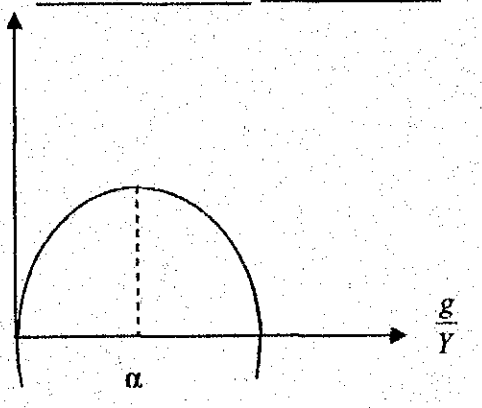

Source : Darreau, P., (2003) :op.citè.P:92.

2) منحنى Armey (1995):

لقد اقترح Armey (1995) منحنى شبيه بمنحنى Laffer أين بين فيه مختلف آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، فحسب هذا الكاتب، فإنه لا يمكن تطبيق القانون في ظل غياب الدولة مما سيؤدي إلى عدم احترام قوانين الملكية، وبالتالي سترتفع تكاليف المعاملات الاقتصادية، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الإنتاج .إذن، يجب

[1] Darreau, P., (2003) :"*Croissance et Politique Economique* ", De Boeck université, Bruxelles.P:91

تدخل الدولة عن طريق إنفاقها العام من أجل تخفيض هذه التكاليف وخلق محيط ملائم للاستثمار. لكن ابتداء من مستوى معين لحجم الدولة سيبدأ النمو بالانخفاض وبالتالي الانتقال من التأثير الايجابي إلى التأثير السلبي. وقد جمع Armey هذه التفاعلات في دالة من الدرجة الثانية أين يكون معدل النمو الاقتصادي دالة تابعة لحجم الدولة وفق الصيغة التالية :

$$O = \alpha_0 + \alpha_1 .(G/Y) + \alpha_2 .(G/Y)^2 + K(Autre\ variables) + \xi \quad .....(11)$$

حيث يمثل O نسبة نمو الناتج الإجمالي و $(\frac{G}{Y})$ نسبة الإنفاق العام الناتج الإجمالي، ξ حد الخطأ عند التقدير.

من أجل معرفة قيمة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ التي تعظم نسبة النمو نقوم بعدم المشتقة الأولى للمعادلة (11) بالنسبة لحجم الدولة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ حيث نجد: $\left(\frac{G}{Y}\right)^* = \frac{-\alpha_1}{2\alpha_2}$. فإذا كانت: $0>\alpha$ فإن قيمة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ ستكون قيمة عظمى، أما إذا كانت: $0<\alpha$ فإن قيمة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ ستكون قيمة دنيا.

Vedder.R و L.Gallaway (1998)[1] قاما بتقدير حجم الدولة في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1947-1997 باستخدام المعادلة التالية: $O = A + b\left(\frac{G}{Y}\right) - C\left(\frac{G}{Y}\right)^2 + dT + eU$ حيث تمثل T الزمن و U معدل البطالة، حيث كان الحجم المثالي للدولة 17,5%.

نفس الكاتبين قاما بتمديد فترة الدراسة (1796-1996) باختبار العلاقة التالية: $O = A + b\left(\frac{G}{Y}\right) - C\left(\frac{G}{Y}\right)^2 + dT + eW$ حيث أن T تمثل الزمن و W هو متغير يقيس عدد سنوات الحرب بالنسبة لكل 10 سنوات، حيث كان الحجم المثالي للدولة 11,1%.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه قبل القيام بتقدير علاقة الانحدار (11) لابد من اختبار البيانات لتحديد فترات تزايد أو تناقص العلاقة الخطية الموجودة بين $\left(\frac{G}{Y}\right)$ ونسبة نمو الناتج الإجمالي، لأن المتغيرة المفسرة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ مصحوبة بمتغيرات تفسيرية أخرى قد يكون لها هي الأخرى دور في تفسير نمو الناتج الإجمالي، وبالتالي سنتفادى مشكلة الانحدار الزائف.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الحجم المثالي للدولة:

إن وجود مؤثرات خارجية أو تغير النظام الضريبي قد يكون له تأثير مباشر على كيفية تحديد الحجم المثالي للدولة، أيضا يختلف هذا الأخير وفقا لطبيعة وأهداف الدولة في حد ذاتها.

الفرع الأول: تأثير المؤثرات الخارجية و الجبائية:

إن معادلة النمو التي توصلنا إليها سابقا (10) تمثل توازنا لا مركزيا إذا ما اعتبرنا أن الأفراد يقومون بدفع ضريبة حدية مع العلم بمستوى الإنفاق العام. لكن في التوازن المركزي تقوم الدولة بحساب الإنتاجية الحدية لرأس المال بالنسبة لمستوى ثابت من الإنفاق $\frac{g}{Y}$ وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار دالة الإنتاج (3) والقيد الميزاني (5) أين تصبح صيغة الإنتاجية الحدية لرأس المال

[1] Vedder, R., and Gallaway, L., (1998):"Government Size and Economic Growth", Discussion Paper, *Joint Economic Committee*, Washington D.C. (15P)

الخاص التي تتأثر بحجم الإنفاق كالتالي: $f_K(K.g) = A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$ ، وبالتالي تتغير معادلة النمو لتصبح:

$$\gamma_{OPt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

وهذا ما يعني أن التوازن اللامركزي غير مثالي لأن الأفراد الخواص لا تأخذ بعين الاعتبار عند حسابها للإنتاجية الحدية لرأس المال بأن الارتفاع في النمو سوف يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومنه ارتفاع النفقات العامة المنتجة (وهذا حسب المعادلة (5)). وبالتالي فهي لا تستثمر بما فيه الكفاية مما يؤدي إلى ضعف معدل النمو اللامركزي مقارنة مع معدل النمو المركزي، وهذا مهما كان حجم الدولة [1]. والشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل 20-1: مقارنة النمو المثالي مع النمو التنافسي

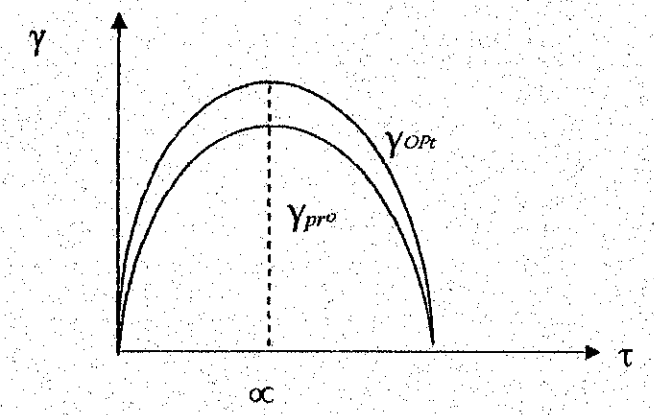

Source: Darreau, P., (2003) :op.citè.P:94.

- ومن أجل تصحيح أثر سلوكات الاستثمار، يمكن للدولة أن تسير الاستثمار بنفسها باستعمال سياسات لامركزية تعتمد على التحفيزات الجبائية كدعم الإنتاج أو استخدام ضرائب حزافية:

– ففي حالة استخدام دعم الإنتاج فإن الدولة سوف تقوم بدعم الإنتاج بمعدل $\frac{\alpha}{1-\alpha}$ أين تصبح دالة الإنتاج رقم (3) كالتالي: $Y = \left(1+\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)AK^{1-\alpha}.g^{\alpha}$ ، ومنه يمكن استنتاج صيغة الإنتاجية الحدية التي تصبح:

$$f_K(K.g)^{Sub} = (1+\frac{1}{1-\alpha})(1-\alpha)A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha} = A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha} = A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

– إذن معدل النمو في هذه الحالة هو: $\gamma_{Sub} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$

– إن الدعم يقوم برفع الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى مستواها الأمثل، مما يحفز الأفراد على الاستثمار إلى غاية أن يتساوى γ_{Sub} بـ γ_{Opt} وهذا مهما كان حجم الدولة .

– أما في حالة تطبيق ضرائب جزافية ($g=\tau^L$) فإن هذا لن يؤثر على الإنتاجية الحدية لرأس المال التي تبقى على الشكل: $f_K(K.g) = A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$. ويصبح معدل النمو في هذه الحالة : $\gamma^L = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g}{Y}\right)^{1-\alpha} - \rho\right]$.

[1] Darreau, P., (2003) :op.citè.P:94.

– لكن في حالة إذا كان حجم الدولة مثالي أي: $\tau=\alpha$، فإن: $\gamma_{Opt}=\gamma^L$ ، إذ أن الارتفاع في $\frac{g}{y}$ سيرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع النمو، لكن بما أن الضرائب هي جزافية فإنه لا يوجد أي أثر سلبي على الإنتاجية الحدية الصافية للضريبة. إذن في حالة تطبيق جباية جزافية لا يمكن الوصول إلى حجم مثالي للنمو إلا عند الحجم المثالي للدولة.

يمكن مقارنة الحالات الثلاث السابقة من خلال وضعها في شكل واحد كما يبين لنا الشكل التالي:

إذا كانت: $\tau<\alpha$ ، فإن : $\gamma_{Prop}<\gamma_{Opt}<\gamma^L$

إذا كانت: $\alpha>\tau$ ، فإن : $\gamma_{Prop}<\gamma^L<\gamma_{Opt}$

إذا كانت: $\alpha<\tau$ ، فإن : $\gamma_{Prop}<\gamma_{Opt}<\gamma^L$

الشكل 21-1: مقارنة الحالات الثلاث للنمو

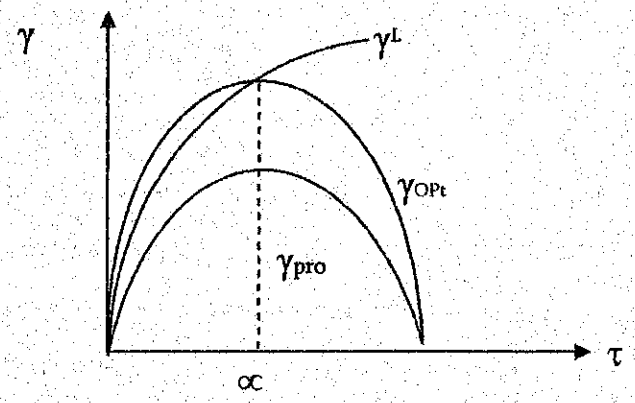

Source : Darreau, P., (2003):op.citè.P:96.

الفرع الثاني: الحجم المثالي للدولة حسب أهدافها وطبيعتها:

إلى غاية هذا المستوى من التحليل لازلنا نعتبر أن الأشخاص يقومون بتعظيم منفعتهم وفق المعادلة (1)، وأن الدولة تقوم بتوفير سلع جماعية منتجة (g) التي تدخل في دالة الإنتاج، سندرج الآن بعض الحالات الأخرى:

1-الدولة التي تدرج تحسين رفاهية الأفراد:

سنفترض الآن نوعين من النفقات العامة : نوع إنتاجي (g) يدخل في دالة الإنتاج، ونوع آخر غير إنتاجي h يدخل ضمن دالة منفعة الأشخاص، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق ضريبة نسبية للدولة الرفاهية أين تمثل $T_g=g/y$ حصة النفقات العمومية المنتجة، و $T_h=h/y$ هي حصة نفقات الاستهلاك العمومية .

إن نفقات الاستهلاك العمومية تقوم بتحسين منفعة الأشخاص التي تصبح: $$W_h=\int e^{-Pt}\frac{(C^{1-\beta}h^{1-\beta})^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}$$

أما معدل النمو فسوف يكون أقل من الحالات السابقة نظرا لوجود الثقل الجبائي، حيث يمكن أن نعتبر T_h كتسرب غير منتج. وكما فعلنا في المعادلة (10) يمكن أن نصل إلى معدل النمو بدلالة $T_g=\frac{g}{y}$، حيث نحصل على:

$$\sigma_h=\frac{1}{\sigma}\left[(1-Tg-Th)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}-\rho\right]$$

إذن حجم الدولة الذي يعظم النمو هو: $T_g=\frac{g}{y}=\alpha(1-T_h)$ ، أما الحجم الذي يعظم من المنفعة فهو : $\frac{g}{y}=\alpha$.

بالفعل، فإن حجم $\frac{g}{y}$ الذي يجب أن يخصصه المجتمع للنفقات العامة المنتجة من أجل تعظيم النمو سيكون صغيرا إذا كان المجتمع يقوم أيضا بتخصيص جزء آخر للنفقات العامة الاستهلاكية، وبالتالي جزء من الضرائب سوف لن يخصص لتمويل النفقات المنتجة. أما حجم $\frac{g}{y}$ الذي يعظم من منفعة الأشخاص فهو يختلف عن الحجم الذي يعظم النمو بما أن الضرائب المفصولة عن $\frac{g}{y}$ تؤول إلى تزويد $\frac{h}{y}$. بمعنى آخر، كي تعظم الدولة من المنفعة يجب عليها أولا أن تجعل من الإنتاج كافيا لتحقيق النفقات العامة المنتجة المثالية ($\frac{g}{y}=\propto$)، بعد ذلك من أجل تمويل النفقات العامة الاستهلاكية (h) سوف تقتطع مستوى أعلى من $\frac{g}{y}$، وهذا ما يخفض من النمو[1]، وبالتالي انتقال المنحنى إلى الأسفل كما يبين الشكل التالي :

الشكل 22-1: الحجم الإنتاجي الأمثل للدولة

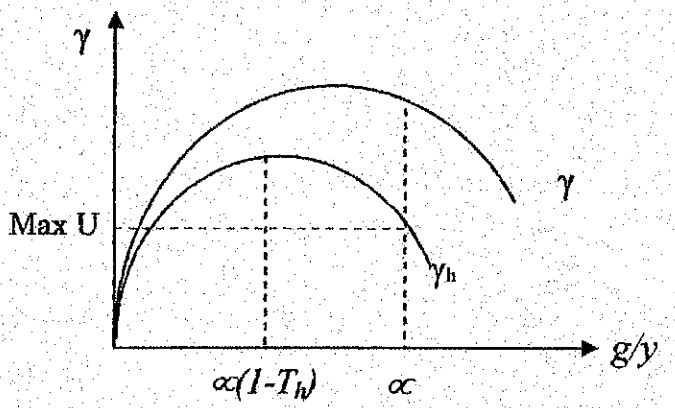

Source : Darreau, P., (2003) :op.citè.P:102.

2) الحكومة غير الديمقراطية (Prédateur):

في هذه الحالة سنفترض نظاما غير ديمقراطي (دكتاتوري) يأخذ بعين الاعتبار دوال أخرى. A.Varoudakis (1996)[2] قام بنمذجة هذه الحالة بالاستعانة بنموذج Barro (1990)، في هذه الحالة لا تكون الدولة ملزمة بقيود انتخابية بل تبحث فقط عن تعظيم منفعتها الخاصة المعبر عنها بالصيغة التالية: $Wp=\int e^{-pt}\frac{(cp)^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}$، حيث أن:

$$Cp=(Tp-\frac{g}{y})y \quad \text{و} \quad Y=AK^{1-\infty}g^{\infty}$$

إن الميزانية العامة غير متوازنة نظرا لوجود فائض سيخصص لتمويل استهلاك الفئة الحاكمة فقط.

إذن من أجل الحصول على معادلة النمو، سنقوم بمعالجة المشكلة كما في السابق، حيث سنأخذ بعين الاعتبار نوعين من الإنفاق العام: g تدخل ضمن دالة الإنتاج، و h تدخل ضمن دالة منفعة الفئة الحاكمة. سيتم تمويل هذه النفقات عن طريق ضرائب حدية: $T_p=T_g+T_h$

في هذه الحالة تبحث الدولة عن تعظيم النمو من أجل تعظيم القاعدة الجبائية، وبالتالي ستحدد $\propto=\frac{g}{y}$ على أساس هذه القاعدة بحيث تكون: $\propto=T_g/T_p$ ، أما T_p فيمكن تعريفه بالصيغة التالية :

[1] Darreau, P., (2003) :op.citè.P:103

[2] Varoudakis, A., (1996) :"Régimes Non Démocratiques et Croissance: Théorie et Estimation". *Revue Economique*, Vol.47, N.3, (831-840).

$$T_p = \frac{1}{\sigma}(\alpha + \sigma - 1 + \frac{p}{(1-\alpha)A^{1/1-\alpha}\ \alpha^{\alpha/1-\alpha}}$$

و بالتالي فإن النمو سيكون ضعيف جدا نظرا لوجود تسرب غير منتج للضرائب المقتطعة:

$$\gamma_p = \frac{1}{\sigma}\left[(1-T_p)(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

إذا كانت الحكومة غير نزيهة (prévaricateur) ستقوم بإدراج القيود الانتخابية، حيث ستقوم بتعظيم منفعتها المعبر عنها وفق الصيغة التالية: $Wp = \int e^{-p_d t}\frac{(cp)^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}$ حيث أن: $\rho_d = \frac{\rho}{P}$ و P هي إمكانية إعادة انتخاب هذه الحكومة.

و بالتالي ستخضع الحكومة للقيد الانتخابي لتفضيلها البقاء في الحكم، وهذا ما سيضعف النمو أكثر فأكثر إذ يصبح معدل النمو كالتالي:

$$\gamma_p = \frac{1}{\sigma}\left[(1-T_p)(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}.\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho_d\right]$$

- Ventelou (1995) بين أن الحكومة غير النزيهة تخضع لقيد الانتخاب بطريقتين: اقتطاع أقصى حجم ممكن من الضرائب ثم الانسحاب من الحكم، أو تخفيض حجم الضرائب إذا كان هذا سيرفع في حظوظ إعادة انتخابها[1].

الشكل 23-1: الحجم الأمثل للدولة غير ديمقراطية

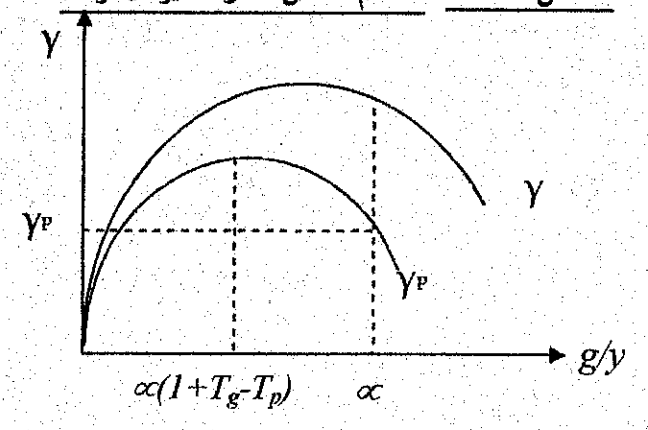

Source: Darreau, P., (2003) :op.citè.P:105.

3) الحكومة البيروقراطية:

تبحث هذه الحكومة عن تعظيم ميزانية الدولة فقط، وبالتالي هدفها هو: $MaxW_b = \int e^{-Pt}\frac{(T.y)^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}$ وهذا تحت القيود التالية:

- توازن الميزانية: $T = \frac{g}{y}$.
- سلوك تراكم الأفراد معطى بالصيغة التالية: $DK = \frac{1}{\sigma}[(1-T)P_{mk} - \rho]K$
- دالة الإنتاج هي كما يلي: $f(K) = A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{\alpha\ 1}}K$
- حل هذا النظام يسمح بإعطاء قيمة T_b : $T_b = \frac{g}{y} \rangle \alpha$

[1] Darreau, P., (2003) : op.citè.P:105

في هذه الحالة، الحكومة تقوم بتوفير النفقات المنتجة فقط ولكن بحجم يفوق عتبة الفعالية $\propto$، وبالتالي فإن معدل النمو سيكون ضعيفا:

$$\gamma_b = \frac{1}{\sigma}\left[(1-T_b)(1-\propto)A^{\frac{1}{1-\propto}}.\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\propto}{1-\propto}}.\rho\right]$$

وبما أن الحكومة لا تقوم إلا بتوفير النفقات المنتجة فهذا يعني عدم وجود تسربات جبائية. إذن سوف نبقى على نفس منحنى النمو الأصلي لكن بحجم يفوق العتبة $\propto$. والشكل التالي يوضح الحالات الثلاث السابقة:

الشكل 24-1: مقارنة معدلات النمو السابقة

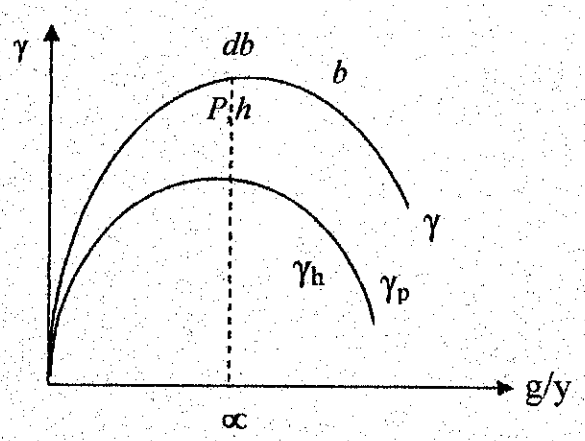

Source : Darreau, P., (2003) :op.citè.P:106.

- إذا ما يمكن استنتاجه، أن انخفاض معدلات النمو يرجع إلى سببين سياسيين مختلفين:

إما لوجود نفقات استهلاكية غير منتجة مخصصة لدولة الرفاهية أو لمصالح الفئة الحاكمة، أو الإفراط في توفير النفقات الإنتاجية، وهذا ما يؤثر على تحديد حجم الدولة المثالي.

خاتمـــــة:

يقصد بنظام السوق ذلك النظام الاجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم ورقابة معظم النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق، التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الأثمان، والتي يسترشد بها المنتجون في تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجات مختلف الأفراد الذين يكونون المجتمع، والذين يبحثون عن الرفاهية الجماعية. تحاول النظرية النيوكلاسيكية تفسير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من تفضيلات الأفراد وذلك بالتركيز على الأمثليات الجماعية أين يتم تحسين رفاهية أي فرد دون إلحاق الضرر بإفساد رفاهية الآخرين وهو بالتالي مضمون مثلوية باريتو التي تعتبر إحدى النظريات الأساسية لاقتصاد الرفاهية والتي تتطلب توافر شرطين أساسيين هما: تساوي المعدل الحدي للإحلال بين أي سلعتين وبالنسبة لأي مستهلك مع المعدل الحدي للتحويل لهذين السلعتين وبالنسبة لأي منتج، كذلك تساوي المعدل الحدي لكل مستهلك مع المعدل الحدي للإحلال الفني لكل منتج ولكل زوج من العوامل الأولية. كما يحدد نموذج فالراس شروط التوازن العام المتزامن لكل الأسواق، وبالتالي تكتمل نظرية اقتصاد الرفاهية أين يكون السوق قادرا على تخصيص أمثل لجميع الموارد.

- في الواقع يعتري تطبيق نظرية اقتصاد الرفاهية هذه بعض الصعوبات تتمثل خاصة في مشكلة المردوديات المتزايدة مع وجود الاحتكارات حيث لا يمكن التسعير بالتكلفة الحدية، وبالتالي عدم تحقيق شرط الأمثلية في ظل غياب المنافسة التامة. كذلك تظهر مشكلة المؤثرات الخارجية لمشروع على آخر سواء بالإيجاب أو بالسلب كمتغيرات تؤثر على منافع أو إمكانيات

الإنتاج دون دفع ثمن لذلك، وهذا ما يؤثر على الحجم الكفء للإنتاج وبالتالي اختلال التوازن. من جهة أخرى يظهر السوق في بعض الأحيان غير قادر على إنتاج بعض السلع خاصة منها الجماعية الموجهة للإشباع العام، وبالتالي يمكن القول أن قوى السوق لا تعبر عن الواقع الفعلي لحاجات المجتمع ومنه يمكن الحكم على نظام السوق بالفشل.

يأتي هنا تدخل الدولة كمحاولة لتدليل هذه الصعوبات وإن كان هذا التدخل من المنظور النيوكلاسيكي هو تدخل مرغم (Regrètable). فأما مشكلة السلع الجماعية وكيفية إنتاجها تسمح بدمج المالية العامة للدولة بجعلها كمخطط رئيسي في نظام السوق بتوزيع وتقسيم كميات هذه السلع، مع مراعاة الخيارات الجماعية وهو بالتالي مضمون نظرية BLS. لكن بالمقابل تطرح إشكالية الكشف عن الخيارات الجماعية وتحديد دالة منفعة جماعية. هنا يجيب Arrow (1951) باستحالة تجميع الخيارات الفردية، أما اقتصاديو المدرسة الايطالية فقد اقترحوا عدم التركيز على دوال المنفعة الفردية وإنما على منحنيات الطلب التي تضعها الطبقة الحاكمة، في حين يجيب كل من Buchanan وTullok بعدم إمكان الدولة أخذ رأي الجميع وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الناتجة عن إرضاء كل من المؤيدين والمعارضين وبالتالي ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الجماعية. أما Niskanen (1975) فيطرح فكرة العودة إلى الإنتاج بنظام السوق مع احترام لقيد الميزانية والتكلفة الكلية.

من جهة أخرى تقوم الدولة بمحاولة لتصحيح انعكاس المؤثرات الخارجية على التخصيص الأمثل للموارد باستخدامها لأسلوبين: إما عن طريق استخدام الأدوات المالية بفرض رسوم وضرائب (Taxes pigouviennes) على المؤثرات السلبية كالتلوث ومنح إعانات للمؤثرات الايجابية، أو عن طريق تبني وإقرار موقف آمر مع فرض قواعد وأنظمة ومراقبة تنفيذها. أما فيما يخص مشكلة الأسواق ذات التنافسية المتناقصة، فتظهر قاعدة Ramsey (1927) و Boiteux (1965) كضرورة لإلزام المحتكر بالتوازن الميزاني، ضف إلى ذلك تدخل الدول في تفكيك وإلغاء كل حواجز الدخول إلى سوق معينة وخلق نصوص قانونية مضادة للاحتكارات.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية 1929 إلى تحول جذري في الفكر الاقتصادي نتج عنه ظهور تسيير اقتصادي جديد يعرف بالفكر الكينزي، الذي يعتبر تدخل الدولة كضرورة حتمية في النشاط الاقتصادي، لها القدرة على التأثير في سلوكات الأعوان الاقتصادية. وقد صاحب هذا التطور التدخلي للدولة ارتفاع كبير لنفقاتها العامة التي تعتبر عادة كوسيلة لقياس حجم الدولة، أين حضي هذا الارتفاع بالعديد من الأطروحات والتبريرات المفسرة التي ارتكزت على تحليل عوامل الطلب أو العرض: فنجد أن فاغنر ربط ارتفاع نمو حجم الدولة بالنمو الاقتصادي، في حين ربطت أطروحات الطلب العمومي ارتفاع حجم الدولة بارتفاع طلب الناخب الأوسط على الخدمات العامة معتمدا في ذلك على أطروحات اقتصاديي مدرسة التفضيلات العامة. بيكوك و وايزمن بدورهما أرجعا هذا الارتفاع إلى الأزمات الاجتماعية والحروب بشكل لا يمكن فيه التنازل عن هذا الارتفاع حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه، وهذا ما يجمع بين أثر الرفع وأثر عدم التراجعية. الاقتصادي الأمريكي Baumol أرجع ارتفاع حجم الدولة إلى ضعف إنتاجية القطاع العام الذي يستلزم زيادة الإنفاق العام. أما الدراسات الحديثة لـ Elegerenzy وCostas فقد أدرجت في التحليل عاملي التجهيز والعوامل المؤسساتية في تبرير ارتفاع حجم الدولة.

إن هذا الارتفاع في حجم الدولة عن طريق نفقاتها سمح لها باعتلاء وظائف جديدة. فبالإضافة إلى وظيفة تخصيص الموارد المسموح بها في المنظور النيوكلاسيكي، قام Musgrave بإدراج وظيفتي إعادة توزيع المداخيل واستقرار النشاط الاقتصادي. فأما الأولى فقد اعتمدت على معياري الفعالية والعدالة الاجتماعية التي ينبثق مفهومها من أطروحات العديد من

الاقتصاديين تصب معظمها في محاولة لصياغة دالة منفعة جماعية *FUC* تقوم على إثرها الدولة بالتدخل في إعادة توزيع المداخيل إما عن طريق منح تحويلات نقدية أو استخدام التعديل الضريبي بشكل يتوافق مع هدف إعادة التوزيع، ويمكن قياس الأثر التوزيعي للدولة باستخدام معامل Gini المشتق من منحنى Lorenz.

في حين يصب هدف الدولة من خلال وظيفة استقرار النشاط الاقتصادي في الوصول إلى تشغيل العمالة الكاملة عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي المتحصل عليه بنموذج IS-LM بأسعار وأجور ثابتة، وكذلك بنموذج OA-DA الذي يعبر عن حقيقة التوازن الاقتصادي. و يمكن للدولة بلوغ هذا الهدف من خلال استعمالها لسياسات الطلب (السياسات المالية والنقدية) أو سياسة العرض، وهذا وفقا لما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية من جهة، وأهداف الدولة في حد ذاتها من جهة أخرى.

لقد أدى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة إلى إعادة طرح إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذا ما اقتضى دراسة أثر الإنفاق العام الذي يعبر عن تأثير حجم الدولة على مستويات النمو والإنتاج. فبين الدراسات المؤيدة للدور الايجابي للإنفاق العام عل النمو كأبحاث Ashauer (1989) و Mannell (1992) وأيضا Ghali (1998)، Loizids و Vamvoukas (2005) المعتمدة على اختبار السببية لـ Granger، وبين الدراسات المؤيدة للتأثير السلبي للإنفاق العام على النمو والمعتمدة على دراسات قياسية لأثر المزاحمة، ظهرت فكرة وجود حجم مثالي للدولة في الاقتصاد والذي من شأنه أن يحقق أعلى مستوى للنمو. هنا يظهر النموذج الظرفي لـ Barro (1990) الذي أدمج كلا من التأثيرين، و منحنى Armey (1995) الذي يشرح هذه التفاعلات في دالة من الدرجة الثانية أين يكون فيها معدل النمو دالة تابعة لحجم الدولة. وبالعودة إلى نموذج Barro (1990) نجد أن الصيغة التي يتحدد بها الحجم المثالي للدولة قد تتأثر ببعض المؤثرات الخارجية أو بتغير النظام الضريبي من جهة، أو بطبيعة وأهداف الدولة نفسها من جهة أخرى، وهذا بشكل قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو المثالية نتيجة سببين سياسيين: إما لوجود نفقات استهلاكية غير منتجة أو إفراط في توفير النفقات الإنتاجية.

و بعد أن وقفنا على مختلف المقاربات المبينة لدور و حجم الدولة في الاقتصاد، أمكن لنا كل هذا من الإحاطة بالنطاق الذي تمارس فيه الدولة نشاطها المالي وهي تتولى مسؤولية تحقيق الإشباع العام والرفاه الاقتصادي، هذا النشاط في صورته المنظمة يمثل الظاهرة المالية موضوع السياسة المالية. وحتى تزداد هذه الأخيرة وضوحا، فإنه يجدر بنا أن نحللها ونقف على طبيعتها وفقا للمعايير الاقتصادية، وهذا ما سيكون موضوع الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تمهيـــــد:

بعد أن تطرقنا إلى موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والجدل القائم حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد، خلصنا إلى أن مستوى معين (مثالي) لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة، التي يمكن للدولة استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية، وهو في النهاية موضوع السياسة الاقتصادية، التي يمكن تعريفها بأنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بغية توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه. وهي تهدف في غالب الأحيان إلى: البحث عن النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، وعادة ما تلخص هذه الأهداف في المربع السحري لـــKaldor، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تتخذ السياسة الاقتصادية في سبيل ذلك عدة وسائل وأدوات.

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية، حيث تمثل دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، وهي تتضمن تكييفا كميا ونوعيا لأدواتها بصورة تسمح للدولة القيام بوظائفها الثلاثة السالفة الذكر.غير أن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية كان له انعكاس واضح على مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة والموجهة أو ما يسمى بالتدخل المقاصي (Compensateur) لتصحيح آليات السوق المترتبة عن اختلال النشاط الاقتصادي، حيث أن الطرح المالي عادة ما يتبنى مبدأ اللجوء إلى أدوات السياسة المالية كأداة لبلوغ أهدافها، وهذا نظرا لفعالياتها الكبيرة من خلال ما يسمى بنظرية المعدلات الآلية (Auto régulateur).وهذا على عكس الطرح النقدي الذي يتبنى النقود في ممارسة هذا الأثر المقاصي، وهذا ما يطرح مجددا إشكالية فعالية استخدام السياسة المالية في تصحيح النشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن إيضاح ما سبق من نقاط، وما يتفرع عنها من موضوعات سيتوزع بيانه على المباحث الثلاثة التالية :

- سنتناول في المبحث الأول ماهية وأهداف السياسة المالية وذلك من خلال إعطاء تعاريف لهذه الأخيرة ودراسة أهم أهدافها، والتي عادة ما تصب في سياق وظائف الدولة الثلاث إذا ما اعتبرنا السياسة المالية في حد ذاتها كتعبير عن النشاط المالي للدولة. غير أن رسم هذه الأهداف لابد أن يكون مرتبطا بالأهداف الاقتصادية الكلية، وهذا باعتبار السياسة المالية كواحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية الكلية.
- المبحث الثاني هو عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية، حيث تناولنا في مطلبه الأول تحليل السياسة الانفاقية وذلك من خلال إعطاء تعريف وتقسيمات للإنفاق العام، مع ذكر الضوابط والمحددات التي تحكمه، وصولا إلى ترشيد إنفاق الدولة وخياراتها المالية. أما المطلب الثاني فقد خصصناه للسياسة الضريبية، حيث قمنا بتبيان مختلف آثار هذه الأخيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع تحديدنا لمستوى الضغط الضريبي الأمثل، ومحاولة وضع محددات لتصميم نظام ضريبي فعال. في حين انصب اهتمامنا في المطلب الثالث على السياسة الائتمانية وذلك من خلال توضيح أهداف وأثار الدين العام، وعلاقته بالنظام المالي مع إعطاء حدود للاقتراض الخارجي ومحاولة تحديد الحجم المثالي للدين العام. أما المطلب الرابع فهو عبارة عن تنسيق مثالي للسياسات الثلاث السابقة المكونة لأدوات السياسة المالية.

- أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة فعالية السياسة المالية، وذلك بالتطرق إلى مختلف النقاشات النظرية المتعلقة بفعالية السياسة المالية في المطلب الأول، أين تلعب عدة ظواهر دورا هاما في تحديد هذه الفعالية والتي تم تبنيها من قبل عدة مدارس اقتصادية، وكل حسب توجهه. لننتقل بعد ذلك إلى شرح فعالية السياسة المالية عن طريق الاقتصاد الكلي النموذجي، إذ تناولنا في المطلب الثاني هذه الفعالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS-LM أو ما يسمى بنموذج Mundell-Fleming، ثم تحديد هذه الفعالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج الطلب الكلي، العرض الكلي.

المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة المالية:

للظاهرة المالية في مختلف المجتمعات وعلى تتابع العصور ارتباط وثيق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، وفي إطار هذه العلاقات تتضح معالم هذه الظاهرة في صورة سياسات مالية تتحدد من خلالها الحاجات العامة، كما تتحدد وسائل إشباعها. ومع هذا الوضع يمكن أن نخلص إلى أن النظام الاقتصادي (وهو يشمل النظام المالي في نفس الوقت) تتأثر جميع عناصره بكل ما يشهده النظام من تغيرات أو تطورات، وهو ما يتضح بجلاء من تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية (L'état providence)، وهو تطور لم يقتصر أثره فقط على المالية العامة، بل انعكس على مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة والموجهة. وحتى يمكننا تفهم ما سلف من أمور، فإن تتبع السياسة المالية من خلال تطور المفاهيم المعطاة بشأنها في الفكر المالي، قديمه وحديثه، يساعد كثيرا على تفهم الأدوار والأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المختلفة. وهنا يثار التساؤل عن إمكانية الاستعانة بالسياسة المالية في حل مشكلات الاقتصاديات المتخلفة، وتجاهلت الإجابة في كثير من الأحيان اختلاف التركيب الهيكلي للاقتصاد المتخلف وبالتالي اختلاف طبيعة المشكلات، ومن ثم أهداف السياسة الاقتصادية وما يتبعها من سياسة مالية، وهو اختلاف كيفي تصل درجته إلى حدّ يدفعنا إلى إثارة التساؤل حتى عن إمكانية قيام السياسة المالية بدور فعال في هذه الاقتصاديات في ظل التنظيم الذي يسودها، الأمر الذي يلزم معه التعرف على حدود هذه الإمكانية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها.

لقد كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يردّ كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة Fix وتعني حافظ النقود أو الخزانة. ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدولة في المجالات الاقتصادية[1]. إضافة إلى ذلك، لقد مكنت التطورات الجوهرية التي حظي بها الاقتصاد العام في السنوات الأخيرة من إعطاء مفهوم جديد للسياسة المالية وأساليبها ومجالاتها.

[1] د. عادل أحمد حشيش(1992) :"أساسيات المالية العامة". دار النهضة العربية. بيروت.ص:44.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية:

لقد ارتبط مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور الفكر المالي والمراحل التي مر بها هذا الأخير، كما ارتبط أيضا بتطور دور الدولة وتنوع وظائفها، خاصة إذا ما اعتبرنا السياسة المالية كصورة تعبر عن النشاط المالي للدولة والمتعلق بسياسات الإيرادات والنفقات العامة، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف المعطاة للسياسة المالية في النقاط التالية:

- يعرف Bernard landais (1998) السياسة المالية على أنها مجموع الإجراءات التي تندرج ضمن إطار الوظيفة المالية للدولة، والتي تعنى بالقيام بالإنفاق واقتطاع الإيرادات والاقتراض وتسيير الدين العام بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية[1].
- كما يعرفها كل من: M.L.Herschtel و A.Euzely (1998) على أنها تعبير عن الخيارات الخاصة بمركز قرار عام (مركزي، محلي أو عالمي) ، والتي تبغي الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية بشكل يقتضي القيام بإنفاق عام وتحصيل إيرادات عامة[2].
- أما الدكتور حامد عبد المجيد دراز (2004) فقد عرفها على أنها برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع[3].
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج بأن السياسة المالية هي عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي. وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، وهذا بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإتاحة الفرص المتكافئة بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع المداخيل.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

لقد تطورت السياسة المالية تطورا شاملا منذ أوائل القرن الحالي، متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي الحديث، كما تأثرت أيضا بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم المعاصرة.

1. السياسة المالية حتى نهاية العشرينات:

إن من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون Say للمنافذ ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة:" العرض يخلق طلبه" يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحتفظون بالنقود لذاتها، ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة

---

[1] Landais, B., (1998) :"*Leçons de Politique Budgétaire*", De Boeck Université.P:9 .

[2] Herschtel, M.L., and Euzely, A., (1998): "*Finances Publiques*", Dunod, Paris. P:139

[3] د. حامد عبد المجيد دراز (2004) :"السياسات المالية". الدار الجامعية. ص:15-16.

معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات. فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية، فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا. ولما كانت مصلحة المجتمع وفقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع، فإن كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع. وهكذا فإن ترك أفراد المجتمع أحرار في تصرفاتهم الاقتصادية وانطباق قانون ساي، سوف يضمن تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع وسوف يضمن الاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة.

و لكي نضمن هذا، لابد من توفير كافة الإمكانيات اللازمة لازدهار القطاع الخاص، وأولها الحيلولة دون أي تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي. فتدخل الدولة سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، ويخل بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص[1].

ولكن الفكر الكلاسيكي سرعان ما أدرك وجود بعض الحاجات العامة التي قد يعجز الأفراد والقطاع الخاص عن إشباعها، ومن هنا تبدو أهمية حصر وتحديد أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية. ولكي لا يترك الحبل على الغارب فإن الكلاسيك أقروا تطويق نطاق التدخل الحكومي، وهذا هو الأساس الأول للسياسة المالية في هذه الفترة، ومن ثمّ يقصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على ما سمي فيما بعد بالأرامل الأربعة : الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة. و لكن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن في حدّ ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص، وبالتالي لا يضمن وفقا للفكر الكلاسيكي تحقيق أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع. ولهذا يضيف الكلاسيك قيدا آخر على النشاط الاقتصادي للدولة، ومن قاعدة أخرى للسياسة المالية تنص على تدخل الدولة الحيادي، بمعنى ألا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص. ولكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي نراهم يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية وهو مبدأ توازن الميزانية، أي تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنويا، مع رفض الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات في حالة عجز الميزانية، وذلك لأن هذا العجز المخصص لنفقات استهلاكية ضار بالاستثمارات الخاصة وله آثار تضخمية، وأيضا رفض تكوين احتياط مالي لأنه يعني أن الدولة تحصل من الأفراد على مبالغ كان بإمكانهم استثمارها في مجال الإنتاج[2].

ولا جدال في أن التمسك الحرفي بأسس السياسة المالية وفقا للفكر الكلاسيكي لابد وأن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدّتها وامتداد آجالها، بل أن التمسك بالفكر الكلاسيكي في هذا المجال لابد وأن يلحق بالاقتصاد القومي أكبر ضرر، وأن يعوق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها. ففي أوقات الرواج والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية، فترتفع حصيلة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب). ولكن زيادة الإنفاق العام في مثل هذه الفترات يزيد من حدّة التضخم ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخول النقدية، فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية...وهكذا. أما في أوقات الكساد تنخفض الدخول النقدية فتنخفض حصيلة الإيرادات العامة، فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق (أو زيادة الضرائب) حرصا منها على تحقيق مبدأ توازن الميزانية،

[1] د. حامد عبد المجيد دراز (2004) : مرجع سبق ذكره ص:21-23.
[2] د. عادل أحمد حشيش(1992): مرجع سبق ذكره. ص: 45.

ولكن تخفيض الإنفاق العام في اقتصاد يعاني من الكساد يؤدي إلى ازدياد التدهور في النشاط الاقتصادي فتنخفض الدخول النقدية وتزداد البطالة وتنخفض حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتنخفض الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية ...وهكذا.

2. السياسة المالية في الأربعينات:

أخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك تتلاشى تدريجيا بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير (الممثل في الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أرجاء العالم ابتداء من عام 1929) عدم إمكانية تحقيق التوازن آليا، وقصور أسلحة السياسة النقدية في معالجة الأزمة، الشيء الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي ومالي جديد ممثل في الفكر الكينزي، الذي ينبع من نظرية كينز العامة في العمالة والفائدة والنقود سنة 1936. لقد كان هجوم الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، حيث انتقد كينز قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف. وأثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل. كما انتقد كينز فكرة اليد الخفية وأكد وجود كثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن للدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع. وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسسا جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد. وهذا ما تكفلت به مدرسة Alvin Hasen في الأربعينات، حيث أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل القومي ومستعينا بالشكل البياني رقم 1-2 ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي، وليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسة المالية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

الشكل رقم 1-2: التوازن المستقر للاقتصاد القومي

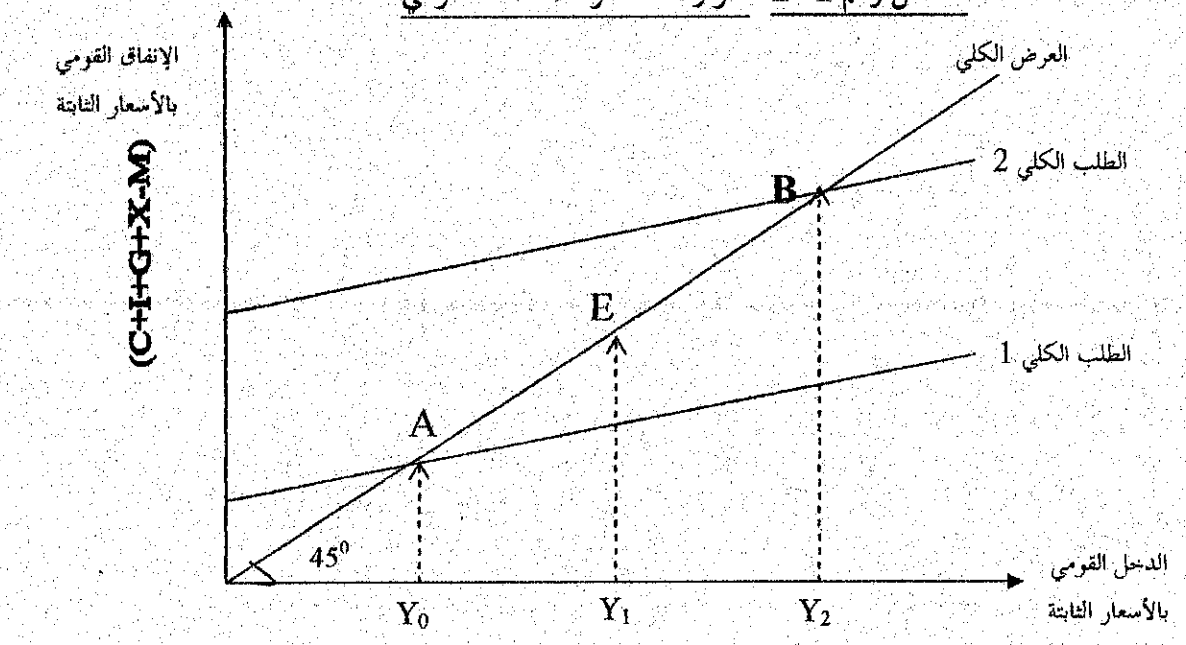

المصدر: د.حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره.ص32.

ففي الشكل رقم 1-2 يعبر المحور الأفقي عن الدخل القومي (أو الإنتاج القومي) بالأسعار الثابتة، ويمثل المحور العمودي وحدات الإنفاق القومي (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات) بالأسعار الثابتة. وباستخدام نفس مقياس الرسم على المحورين فإن أي نقطة على خط العرض الكلي 45° الذي ينصف زاوية الأصل تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث تتحقق عندها صحة معادلة الدخل القومي: $Y=C+I+G+X-M$. ومن ثم فإن الذي يحدّد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هو منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيمن من معادلة الدخل القومي. فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند مستوى الدخل Y_1 فهذا يعني أن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة A هو توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل، معبرا بذلك عن ظهور فجوة انكماشية مع وجود بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة A غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل. أما إذا تقاطع منحنى الطلب الكلي 2 مع منحنى العرض الكلي 45° عند النقطة B، أي عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل فإن معنى هذا ظهور فجوة تضخمية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة B أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. ولما كان من المتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي بعد مستوى التوظيف الكامل، فإن مستوى الأسعار لابد وأن يرتفع هنا، وتبدأ الضغوط التضخمية بالظهور. ويمثل هذا التحليل لنظرية كينز، هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي باهتمامه الشديد بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث رفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات العامة واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي. فعندما تلوح بوادر الكساد فإن على الدولة أن تتخذ من الأساليب والسياسات المالية وما يمكنها من التأثير مباشرة على أحد أو كل مكونات الطلب الفعال لترفع منحنى الطلب الكلي إلى النقطة E. وعندما تظهر بوادر التضخم فإن على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال، بحيث ينخفض منحنى الطلب الكلي إلى النقطة E .

لقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها، محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية (Finance compensatrice) والمالية الوظيفية (finance Fonctionnel) وغيرها، إلا أنه من اليسير أن نلاحظ أن كافة المبادئ التي صيغت كأسس للسياسة المالية في هذه الفترة قد اتخذت من نموذج هانسن أساسا لها، ومن ثم فقد ركزت على استخدام كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط ليتخذ الاتجاه الملائم (صعودا وهبوطا). و يكفي للتدليل على ذلك أن نأخذ كمثال كتاب: (The theory of public Finance) لـ R.Musgrave سنة 1959 الذي يعتبر في عصرنا هذا من أمهات كتب المالية العامة.

لقد بدى منطقيا نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في انتشال اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير، ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبالتالي دفع هذا النجاح الظاهري لأسس السياسة المالية بعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي اتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة. ولكن سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج هانسن أساسا لصياغتها، كما بدى واضحا منذ اللحظات الأولى لتطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية فشلها في تحقيق ما هدفت إليه، أين لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات حتى اليوم، مع ازدياد مستمر في

مستويات الأسعار. فإذا ما حاولنا الوقوف على السياسة المالية التي يمكن صياغتها في مثل هذا الموقف وفقا لنموذج هانسن لوجدناها تنص على ضرورة تخفيض حجم الطلب الفعال ليقضي على موجات الضغوط التضخمية، ولكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية لابد وأن يؤدي إلى ازدياد حجم البطالة الإجبارية. وهكذا يقودنا هذا النوع من التحليل إلى سياسات تصاغ باسم كينز وتتعارض تماما مع أفكار كينز[1].ومع ذلك فإن استمرار الزيادة في نسب البطالة الإجبارية طوال السنوات الأخيرة في الدول الغربية المتقدمة لم يؤدي إلى وقف موجات التضخم، وعجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي (منحنى فيليبس) على أن يقدم تشخيصا سليما لأسباب التضخم[2]، وبالتالي فقد تعذر على هذا النوع من التحليل أن يخلص إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى. ذلك أن نموذج هانسن يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى نصل إلى مستوى العمالة الكاملة، ومن ثم فلا مجال لظهور التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة. كذلك نموذج هانسن بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما قد عجز أن يتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية أو في تغيير الفن الإنتاجي أو درجات المنافسة. ومن اليسير أن نلاحظ هنا أن نموذج هانسن بإغفاله لجانب العرض الكلي يكون قد حول نظرية كينز إلى مقلوب قانون ساي للأسواق حيث يخلق الطلب عرضه.

3. أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر:

إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر هو فهم صادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وهذا ما تكفل به نموذج S.Weintraub (1960) الذي انصرف اهتمامه إلى النظرية الاقتصادية وبصفة خاصة إلى إدماج الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي[3]. ويبدأ واينتروب أولا باشتقاق منحنى العرض الكلي OA وذلك بتجميع العرض بكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة وتعديلها كي يصبح منحنى العرض الكلي معبرا عن العلاقة بين عدد العمال (مستوى التوظيف) التي ترغب القطاعات الإنتاجية في استخدامها عند كل مستوى الإيرادات المتوقعة. أي أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة بين الإيرادات المتوقعة وحجم العمالة المستخدمة. فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة. وطالما كانت هذه القرارات تتم على مستوى المنشأة في مجتمع يطبق آليات السوق، فإن منحى العرض الكلي لابد وأن يشتق منطقيا إبتداء من هذا المستوى. فإذا ما انتهينا من ذلك، انتقلنا إلى رسم منحنى الطلب الكلي DA والذي يعبر في هذا النموذج عن العلاقة بين الإنفاق من كافة طوائف المشترين على المنتجات المحلية عند كل مستوى من مستويات التوظيف. وبمعنى آخر فإن منحنى الطلب الكلي سوف يعبر هنا عن مجموع الاستهلاك، الاستثمار، القطاع العام والعالم الخارجي بالأسعار الجارية، وبتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي تتحدد نقطة التوازن الفعلي أو المتوقع للاقتصاد القومي عند المستوى توظيف N كما في الشكل رقم 2-2:

---

[1] د.حامد عبد المجيد دراز(2004): مرجع سبق ذكره،ص 36-37.

[2] Weintraub, S., (1960):" the Keynesian Theory of Inflation: the Tow Faces of Janus", *International Economic Review*, Vo.II, N.2, (143-155).

[3] Kregel, J.A., (1985):"Sidney Weintraub's Macro Foundations of Microeconomics and Theory of Distribution", *Journal of Post Keynesian Economics*, Vol.7, N. 4, (540-558).

الشكل رقم 2-2: التوازن الفعلي للاقتصاد القومي.

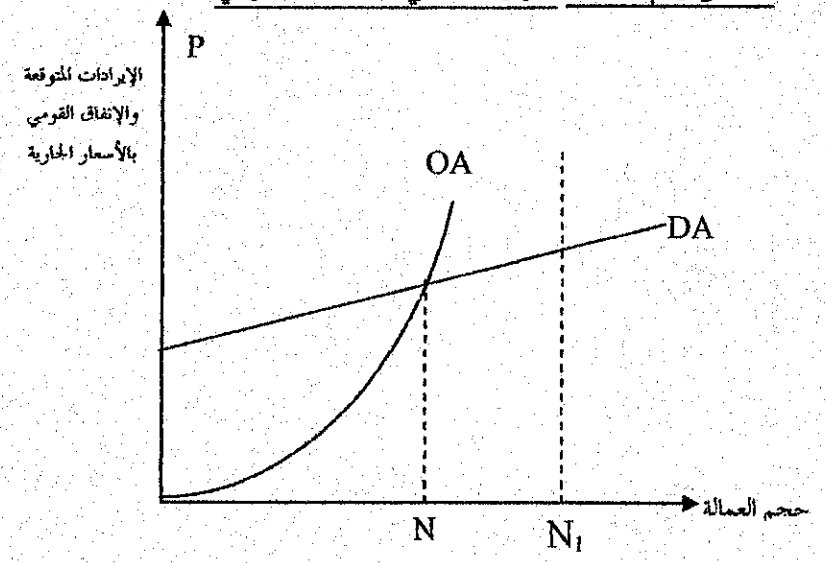

المصدر: د.حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره.ص43 .

فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل عند النقطة N_1 فهذا يعني أن توازن الاقتصاد عند النقطة N هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل معبرا بذلك عن وجود بطالة إجبارية. ولكن التوازن عند هذا المستوى لا يعني بالضرورة عدم ظهور التضخم (كما في نموذج هانسن)، وهذه إحدى المزايا الهامة في نموذج واينتروب، إذ يكشف هذا الأخير عن احتمال حدوث التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة، بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار ارتفاع حجم البطالة الإجبارية جنبا إلى جنب. وبالتالي فإن استخدام سياسة مالية خاطئة على هدى من قواعد المالية التعويضية مثلا قد يؤدي إلى أضرار جسيمة بالاقتصاد القومي. وستوضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-2: حالة الركود التضخمي.

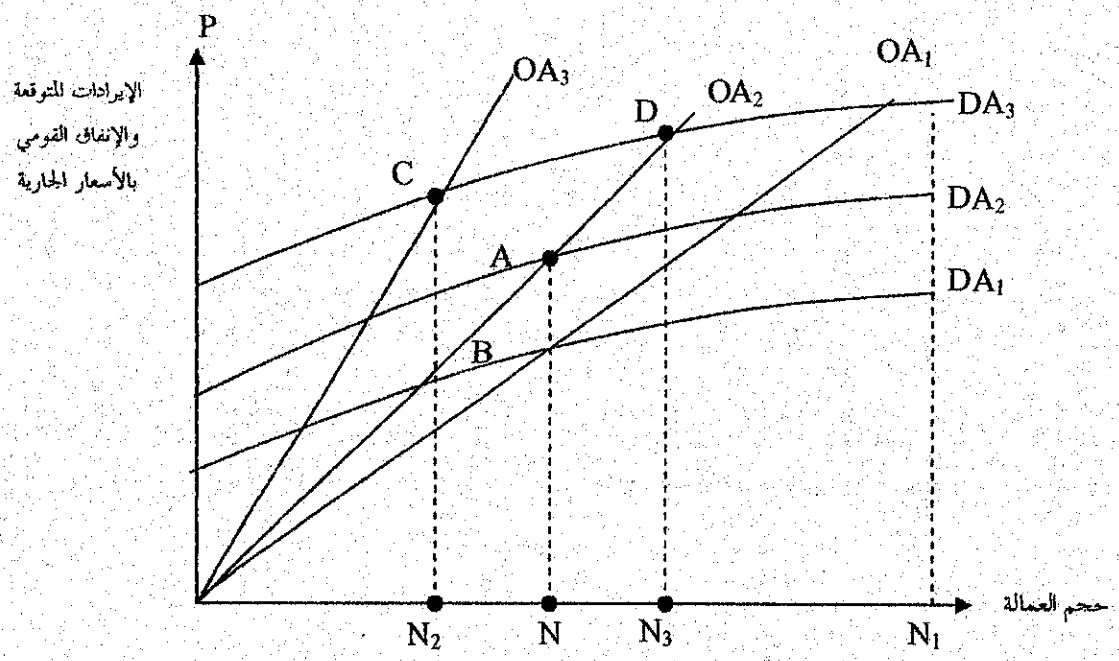

المصدر: د.حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره.ص50.

في الشكل أعلاه يتقاطع منحنى الطلب الكلي DA_1 مع منحنى العرض الكلي OA_1 عند النقطة B حيث يتوازن الاقتصاد القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. فإذا ما افترضنا أن أحد عناصر الإنتاج قد ارتفعت أسعاره بفعل

قوى السوق العالمي مثلا، أو أن معدل الأجر النقدي قد ارتفع بأزيد من الارتفاع في معدلات الإنتاجية الحدية (إما نتيجة لضغط نقابات العمال في الدول المتقدمة، أو بقرار حكومي لتحقيق هدف اجتماعي أو سياسي في الدول النامية) فإن منحنى العرض الكلي سوف يرتفع إلى الأعلى متخذا الوضع OA_2. ولكن هذا الارتفاع في دخول العمال سوف يؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي متخذا الوضع DA_2. وهنا نلاحظ أن نقطة التوازن الجديدة A قد وقعت عند نفس مستوى التوظيف السابق N ولكن مع ارتفاع مستويات الأسعار. بل أن نقطة التوازن الجديدة C قد تقع عند مستوى أقل من مستوى التوظيف السابق ($N>N_2$) وهذا عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي DA_3 مع منحنى العرض الكلي OA_3، وهذه حالة من حالات الكساد التضخمي.

وكمثال آخر، لنفترض أن الاقتصاد القومي قد توازن عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي DA_2 مع منحنى العرض الكلي OA_2 في النقطة A. ولما كان هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فقد اتخذت الحكومة قرارا بزيادة الطلب الفعال (وفقا لأسس المالية التعويضية) عن طريق زيادة المنح والإعانات والمعاشات النقدية لأفراد المجتمع، وتمويل ذلك عن طريق الإصدار النقدي، فإننا نجد أن منحنى العرض الكلي OA_2 لن يتأثر، وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى DA_3 متقاطعا مع OA_2 عند النقطة C ذات مستوى التوظيفN_3. ومن الواضح أن الفائدة التي عادت على الاقتصاد القومي من خلال زيادة مستوى التوظيف نتيجة لهذه السياسة المالية من N إلى N_3 أقل بكثير من الضرر الذي نتج من ارتفاع مستويات الأسعار. وهكذا يمكننا أن نتفهم ما حدث من تطورات اقتصادية في الدول الغربية في بداية السبعينات أين ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا، وما كان هذا إلا نتيجة لاستخدام النماذج العلمية غير السليمة كأساس لرسم السياسات المالية. ولقد بدى واضحا منذ منتصف السبعينات تحول اهتمامات العديد من الاقتصاديين إلى جانب العرض الكلي (supply side tax policy)، إلا أنه قد لوحظ أن العديد من كتاب هذه الفترة قد بالغ بالاهتمام بجانب العرض الكلي في الاقتصاد القومي لدرجة جعلته أقرب إلى اعتناق قانون ساي للمنافذ مرة أخرى.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

ترتبط السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي في الدولة في مختلف جوانبه الأساسية من إنتاج وتوزيع واستبدال واستهلاك وتراكم، وبالتالي هي تسعى لتحقيق أهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وذلك بتكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع. وهنا نبرز أهمية السياسة المالية في تحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لطائفة من العلاقات الاقتصادية الأساسية وهي: قيم وأسعار السلع والخدمات، مستوى الطلب الإجمالي، وتوزيع المداخيل.

الفرع الأول: السياسة المالية ومستوى الأسعار العام.

تلعب الأسعار في الاقتصاد التنافسي دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد، وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، ومن الواضح أن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره على مستوى الأسعار العام. كما يستطيع النشاط المالي أيضا أن يغير من الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات، مما يؤثر في كمية ما ينتج منها والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة. هذا ويتسنى للنشاط المالي التأثير في مستويات الأسعار عن طريق تكييف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة، وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية للمنتجين أو المستهلكين، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات، مما له أثره كله على نمط الاستهلاك وحجم المنتج من السلع والخدمات ودرجة استغلال الموارد في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة، فضلا عما له من

أثر بين على إعادة توزيع الدخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي[1]. سنحاول الآن توضيح هذا التأثير من خلال تحليل اقتصادي جزئي لأثر ضرائب الإنتاج والإعانات على كل من الأسعار والكميات المنتجة في الوحدة الإنتاجية.

1- **أثر الضريبة:** عندما تستهدف السياسة المالية التأثير على مستوى الأسعار فإنها تقوم بفرض ضريبة على السلع المنتجة أو ترفع من مستواها، وبالتالي فإن تكاليف الإنتاج سترتفع، مما يؤدي إلى تغيير منحنى العرض فيزاح إلى اليسار معلنا عن نقصان العرض عند أي مستوى من السعر. وهنا نميز بين نوعين من الضرائب على الإنتاج: ضرائب الإنتاج النوعية وضرائب الإنتاج القيمية[2].

1-1 **ضريبة الإنتاج النوعية:** هي عبارة عن فرض مبلغ معين على كل وحدة من وحدات الإنتاج. مثلا: دينار على كل وحدة منتجة. وليكن لدينا نموذج سوق سلعة ما معبر عنه بالمعادلات التالية:

$Q_d = a - bp$ ..... معادلة الطلب. مع $b>0$

$Q_s = c - dp$ ..... معادلة العرض. مع $d>0$

$Q_s = Q_d$ ..... معادلة التوازن. مع $a>c$

عند فرض ضريبة نوعية مقدارها t تبقى دالة الطلب على حالها في حين تصبح دالة العرض كالتالي: $Q_s = c + d(p-t)$.

نستطيع إيجاد سعر التوازن من معادلة التوازن: $Q_s = Q_d$

$$c + d(p-t) = a - bp$$

$$P^* = \frac{a-c}{d+b} + \frac{d}{d+b}.t$$

نلاحظ أن الفرق بين سعري التوازن قبل وبعد فرض الضريبة هو الحد: $\frac{d}{d+b}.t$ ، حيث يساوي هذا الأخير الصفر عند انعدام الضريبة. ولمعرفة أثر الضريبة النوعية على سعر التوازن نحسب المشتقة $\frac{\partial P^*}{\partial t}$ حيث يساوي هذا الأخير : $\frac{\partial P^*}{\partial t} = \frac{d}{d+b} \rangle 0$

وبما أن: $d+b \rangle 0$ ، فإن: $\frac{d}{d+b} \langle 1 \rangle 0$. وبالتالي يمكن أن نستنتج أن للضريبة النوعية أثرا في سعر التوازن حيث تؤدي إلى رفع السعر P^* ولكن بمقدار أقل من معدل الضريبة.

- ولإيجاد كمية التوازن نعوض سعر التوازن في دالة الطلب لنحصل على: $Q^* = \frac{ad+bc}{d+b} - \frac{bd}{d+b}.t$

نلاحظ أن الفرق بين كميتي التوازن قبل وبعد فرض الضريبة هو الحد: $\frac{db}{d+b}.t$ حيث يساوي هذا الأخير الصفر عندما لا تفرض ضريبة.

2-1 **ضريبة الإنتاج القيمية:** وهي عبارة عن فرض نسبة معينة على سعر كل وحدة من وحدات الإنتاج، فإذا كانت النسبة المئوية الضريبية إلى سعر الوحدة المنتجة هي r حيث: $P^* = P(1-r)$ ، فإن دالة العرض تصبح بعد فرض الضريبة القيمية كالتالي: $Q_s = c - dp - dpr$. إذن نستطيع إيجاد سعر و كمية التوازن المعبر عنهما بالصيغتين التاليتين:

$$P^* = \frac{a-c}{d+b-dr} \quad \text{و} \quad Q^* = \frac{ad+bc-adr}{d+b-dr}.$$

ولمعرفة أثر الضريبة القيمية في سعر التوازن نشتق هذا الأخير بالنسبة للضريبة: $\frac{\partial P^*}{\partial r} = \frac{d(a-c)}{(d+b-dr)} \rangle 0$

[1] د. عبد المنعم فوزي (1972):" المالية العامة والسياسة المالية". دار النهضة العربية، بيروت.ص: 29-30.

[2] د.كساب علي(2004) : مرجع سبق ذكره . ص: 148-150.

وبما أن: $a>c>0$ ، فإن الضريبة القيمية ترفع من سعر التوازن عادة.

أما أثر الضريبة القيمية على كمية الإنتاج فنتعرف عليه باشتقاق كمية التوازن بالنسبة لمعدل الضريبة: $\frac{\partial Q}{\partial r}=\frac{dbc-adb}{(d+b-dr)^2}\rangle 0$

وبما أن: $a>c \Leftarrow dba>dbc \Leftarrow dbc-dba<0$، فإن الضريبة القيمية تخفض من كمية التوازن عادة.

2- **أثر الإعانات:** عندما تستهدف السياسة المالية التأثير على مستوى الأسعار فإنها تقوم أيضا بمنح إعانات أو قروض بتسهيلات لإنتاج سلعة معينة. و يمكن اعتبار إعانات الإنتاج بمثابة ضريبة سالبة تضاف إلى السعر بدلا من أن تطرح منه: $P_t = P + t$ كي تصبح معادلة عرض السلعة كالتالي: $Q_s=c-d(p+t)$. ويمكن إيجاد سعر التوازن من خلال معادلة التوازن: $P^*=\frac{a-c}{d+b}-\frac{d}{d+b}t$. ولمعرفة أثر الإعانة في سعر الإنتاج نحسب المشتقة $\frac{\partial P^*}{\partial t}$ وتساوي إلى: $\frac{\partial P^*}{\partial t}=-\frac{d}{d+b}\langle 0$

وهذا يعني أن سعر التوازن ينخفض بتقديم الدولة إعانة إنتاج للمنتجين. و لكي نحصل على كمية التوازن بعد تقديم الإعانة نعوض سعر التوازن في دالة الطلب لكي نحصل على: $Q^*=\frac{ad+bc}{d+b}-\frac{bd}{d+b}t$

ولمعرفة أثر الإعانة على كمية التوازن نحسب المشتقة $\frac{\partial Q^*}{\partial t}$ والتي تساوي: $\frac{\partial Q^*}{\partial t}=\frac{db}{d+b}\rangle 0$ وهذا يعني أن كمية التوازن ترتفع بتقديم الإعانة للمنتجين.

3- **التسعير الجبري:** يتخذ تدخل الدولة في مجال تحديد الأسعار أو التسعير الجبري أحد الشكلين: إما عن طريق وضع حد أقصى للسعر أو العكس تحديد حد أدنى للسعر. فقد تلجأ الدولة في بعض الحالات إلى تحديد أسعار بعض السلع وخاصة منها الاستهلاكية وتضع لها حد أقصى بقوة القانون وتلزم المنتجين بعدم البيع بأعلى منها، حيث تفرض السعر الذي يمكن المنتج من الاستمرار في الإنتاج ولا يعرضه للخسارة وذلك بعد تقديرها للمستوى الملائم لنفقات الإنتاج. كما تتدخل الدولة في بعض الأحيان فتحدد حدا أدنى للسعر الذي يمكن التعامل به في بعض السلع والخدمات. وأهم حالات تحديد حد أدنى للسعر هي حالة الأجور أي خدمة العمل باعتبارها خدمة إنتاجية. والشكل رقم 4-2 يبين الحالتين معا:

الشكل رقم 4-2: التسعير الجبري

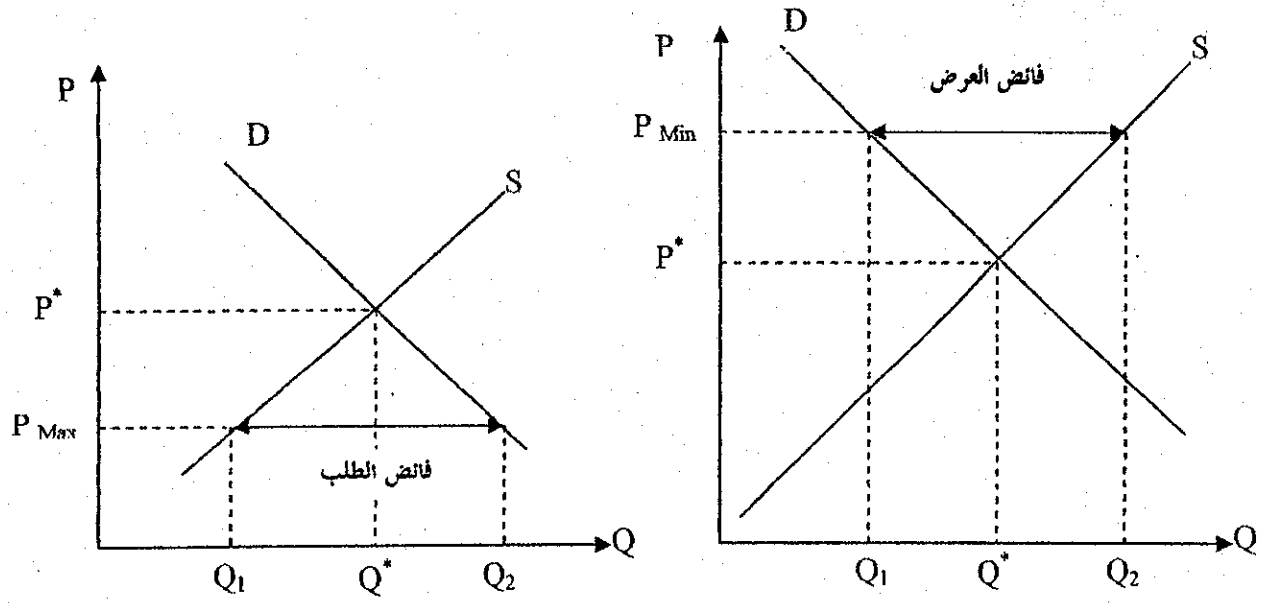

أ- تحديد حد أقصى للسعر ب- تحديد حد أدنى للسعر

المصدر: كساب علي (2004) : مرجع سبق ذكره . ص: 175-178.

قبل تدخل الدولة كان سعر التوازن هو P^* و كمية التوازن هي Q^*. و لكن بعد تدخل الدولة وتحديدها لحد أقصى للسعر P_{Max} فإن المنتجين سينتجون الكمية Q_1، أما المستهلكين فسيطلبون الكمية Q_2. ويمثل الفرق (Q_2-Q_1) فائض الطلب. و عند تدخل الدولة وتحديدها لحد أدنى للسعر P_{Min} فإن المنتجين سينتجون الكمية Q_2 والمستهلكين سيطلبون الكمية Q_1 ويمثل الفرق (Q_2-Q_1) فائض العرض.

الفرع الثاني: مراقبة الطلب الإجمالي:

اهتمت معظم الانشغالات التقليدية المتعلقة بالسياسة المالية بمدى قدرتها على مراقبة الطلب الإجمالي، وهذا بشكل يؤدي فيه استعمال أدوات السياسة المالية إلى تحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، وكذلك أثر السياسة المالية على سير الاقتصاد الكلي ومدى تجاوب سلوك المستهلك مع التغيرات الجبائية، السوق المالي، أسعار السلع وكذلك القطاع الدولي[1]. ومن أجل تحديد هذا الأثر، حري بنا أن نعالج مراقبة السياسة المالية للطلب الإجمالي ومدى تأثيرها انطلاقا من مختلف المقاربات النظرية للسياسة المالية في حد ذاتها، والتي سيتضح لنا من خلالها كيفية عمل هذه الأخيرة لتحقيق هذا الهدف.

1) **المقاربة الكينزية:** إن محور اهتمامات السياسة المالية من هذا المنظور هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة. ففي حالة الكساد مثلا يكون الطلب الإجمالي أقل مما هو ضروري لبلوغ مستوى العمالة الكاملة، مما يلزم على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وإيرادها وأن تلجأ إلى التمويل بالعجز كي تملأ الثغرة بين الدخل القومي عند مستوى التوظيف التام ومستوى الطلب الكلي الحالي. ولهذا سنفترض نموذج IS-LM البسيط وفق الصيغ التالية[2]:

$$\begin{cases} (IS): & Y=C(Y_d.W)+I(i)+G \\ (LM): & L(i.Y.W)=M/P \end{cases}$$

حيث أن:

$Y_d=Y+i.B/P-T$ (معادلة الدخل التصرفي المتاح)

$T=t_0+t_1.Y$ (معادلة الضرائب)

$W=M/P+B/P$ (معادلة الثروة الصافية الحقيقية)

يتحدد الاستهلاك من خلال مستوى الدخل التصرفي المتاح Y_d والثروة الصافية الحقيقية للأعوان الخاصة W، حيث يتضمن الدخل المتاح الفوائد المستحقة على الدين العام، هذا الأخير الذي يشكل جزء من ثروات الأفراد الصافية بإضافة الأصول الحقيقية M/P. إذن يمكن للدولة التأثير على مستوى الاستهلاك وبالتالي تحفيز الطلب الكلي وفق الطرق التالية:

- عن طريق الضرائب من خلال المعدلات الضريبة المستقلة t_0 أو المعدل الحدي للضريبة t_1.
- عن طريق حجم الفوائد المستحقة على خدمة الدين العام.
- عن طريق حجم السندات العمومية المشكلة للدين العام.
- بطريقة غير مباشرة من خلال أثر مضاعف الإنفاق العام على الدخل الكلي.

يبين كل من F.Modigliani و A.Ando (1976)[3] مختلف الآثار المترتبة عن سياسة مالية توسعية والذي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- أثر مباشر على الطلب الكلي والناتج عن النفقات العامة الجديدة التي تم ضخها في الاقتصاد.

---

[1] Gramlich, E.M., (1990):"Fiscal Indicators", *Department of Economics and Statistics*, OCDE, Working Papers N°:80.P:5.

[2] Landais, B., (1998):op.citè. P:23.

[3] Modigliani, F., and Ando, A., (1976): "Effect of Monetary and Fiscal Policy on Aggregate Income and the Monetarist Controversy: Theory and Evidence", in: Stein, J., (1976):" Monetarism, Studies in Monetary Economics", Amsterdam, North-Holland. citè par: Landais, B., (1998): op.citè. P: 18.

- أثر غير مباشر على الاستهلاك والذي ينتج عن ارتفاع الدخل المتاح للأفراد الذي سيزداد بموجات متتالية حسب ميكانزمات مضاعف الإنفاق السابق.
- أثر الإنفاق على الدفع من الاستثمار أو ما يسمى بأثر المعجل وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي باعتبار الاستثمار كأحد مكوناته.
- أثر ارتفاع الأسعار الذي سيرافق التوسع في الإنفاق، والذي سيأتي كمحاولة لامتصاص ارتفاع الطلب في سوق السلع والخدمات.
- أثر ارتفاع الثروة المرتبط بالارتفاع المحسوس للذمم المالية للأفراد، والناتج عن استعمال الأفراد فائض مدخراتهم في شراء السندات العمومية لتمويل عجز الموازنة. ويرجع مدى التأثير إلى طبيعة دالة الاستهلاك وخاصة الميل الحدي للاستهلاك.
- الأثر الأخير هو نتاج التوفيق ما بين الأثرين الآخرين، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القيمة الحقيقية لسندات الدين العام وبالتالي انخفاض الثروة الصافية الحقيقة.

2) **المقاربة النيوكلاسيكية:** لقد اهتم الكتاب النيوكلاسيك بأثر عجز الموازنة وأثر المزاحمة المرافق له، ومدى تأثيرهما على متغيرات الطلب الكلي مع انتقاد بعض الأفكار الكينيزية. فمن شأن ارتفاع الثروة أن يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك وخفض الإدخار مما له أثر على الطلب على النقود، مما سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار، وهذا بشكل قد يؤدي إلى الخفض من الأثر التوسعي للسياسة المالية وربما إلغاؤه تماما. وهنا يعاد النظر في أثر الثروة السابق ومكانة الدين العام والنقود في الذمم المالية للأفراد، وهذا بالانتقال من الوضع الإحلالي إلى الوضع التكاملي حسب فريدمان[1]. وفي نفس هذا السياق فإن طريقة تمويل النفقات العامة التي تنتهجها الدولة لها تأثير على مستويات الاستهلاك، الاستثمار وحتى الصادرات. فإذا تم هذا التمويل بالسندات العامة عوض الضرائب، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الكلي على حساب الادخار الكلي (الخاص والعمومي) مع استبعاد الاستثمارات والصادرات أيضا.فإذا اعتبرنا نموذج سوق السلع والخدمات البسيط المعبر عنه كالتالي: $Y=(C+I+G)+(X-M)$ مع افتراض دالة الاستهلاك التالية: $C= Y-S-T$ سنحصل على الموازنة التالية :

$(X-M)=(T-G)+(S-I)$. تعني المعادلة الأخيرة تساوي كلا من فائض المدفوعات الجارية مع فائض الإدخار الوطني المعبر عنه بمجموع فائض الموازنة وفائض الإدخار الخاص نسبة إلى احتياجات الإستثمار الوطني. إذن كل إنخفاض في الإدخار الوطني الناتج عن عجز في الموازنة سيؤدي إما إلى انخفاض في الاستثمار أو إلى عجز في الميزان التجاري أو الاثنين معا. ومن هنا يتبين أن الرّفع من الإدخار الخاص يمكن له أن يعوض العجز العمومي من أجل تفادي مزاحمة الاستثمار أو ارتفاع المديونية الخارجية، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما انطبق على اقتصاديات دول شرق آسيا (كوريا، سنغافورة، طايوان) التي بلغت معدلات الإدخارفيها من 30% إلى 40% من الناتج الوطني الخام PNB في منتصف التسعينات.

من الظواهر التي اهتم بها النيوكلاسيك أيضا هي مدى تأثير عجز الموازنة في معدلات الفائدة والاستثمار. ففي دراسة قياسية قام بها كل من A.Orr ، E.Eday و M.Kennedy (1995)[2]، بينت المعاملات المقدرة أن ارتفاع عجز للموازنة بنقطة واحدة من PNB يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة الحقيقية بحوالي 1/6% وهذا إذا ما تم تمويل هذا العجز عن طريق القطاع الخاص الداخلي (سندات عامة)، ويمكن لهذه النسبة أن تتضاعف مع الزمن إذا ما تم تمويل هذا العجز عن طريق الدين الخارجي. في حين ينعدم هذا التأثير في أعمال P.Evans (1987)[3] التي قام فيها بتقدير دوال معدل الفائدة.

---

[1] Landais, B., (1998): op.cité. P:27.

[2] Orr, A., Edey, M., and Kennedey, M., (1995):"The Determinants of Real Long-Term Interest Rates: 17 Countries Pooled Time Series Evidence", *OCDE, working* paper N°:42

[3] Evans, P., (1985): "Do Large Deficits Procure High Interest Rates", *American Economic Review*, Vol.75, N .01, (68-87).

أما J.Creel و H.Sterdyniak (1995)[1] فقد أعادا طرح هذاالأشكال بصيغة السببية العكسية، أي أن الدين العام أو العجز لا يتسبب في الرفع من المعدلات الفائدة، بل إن ارتفاع معدلات الفائدة من شأنه أن يثقل من الدين العام، وبالتالي ارتفاع في عجز الموازنة نتيجة ارتفاع حجم تكلفة الدين العام. وقد نسب الكاتبان ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقة إلى: استعمال السياسة النقدية في مكافحة التضخم أو الإنكماش، الاختلال المالي وتحرير أسواق رؤوس الأموال.

3) **المقاربة النيوريكاردية:** يطرح R.Barro (1974)[2] مسألة أثر الدين العام للنقاش مجددا، وهذا إنطلاقا من مبدأ التكافؤ الريكاردي بين كل من الدين العام والضرائب. فحسب هذا المبدأ، فإن تخفيض الضرائب وتعويضه باقتراض عمومي جديد ليس له أي أثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد رغم ارتفاع دخلهم المتاح، كونهم يعتبرون الدين العام الحالي كضريبة مستقبلية، ومنه لا يمكن اعتبار الدين العام كثروة صافية، كما أنه لايؤدي إلى إحداث آثار توزيعية بين الأزمنة، ولا إلى آثار تفاضلية إلى ثروة القطاع الخاص، إذ أنه لا يؤثر لا في مستويات الأسعار ولا في معدلات الفائدة، وبالتالي غياب تام لأثر الإزاحة المالية، أي العلاقة بين العجز الموازني ومعدل الفائدة. ويفترض Barro (1974) لذلك عدة فرضيات :

- أن الدين العمومي المعني هو الدين الداخلي.
- للأفراد مدة حياة محدودة، حيث يعيشون مرحلتين متتاليتين (نشاط ثم عدم نشاط)، ولكنهما مرتبطتان بسلسلة من التحويلات مابين الأجيال.
- غياب الوهم الضريبي وعقلانية توقعات الأفراد ضمن أفق غير محدودة.
- وجود سوق مالي كامل يسمح برسملة الضرائب بمعدل فائدة مختلف عن سعر السوق .
- عدم القدرة على تنقيذ (Monètisation) الدين العمومي.
- حياد الاقتطاعات الجبائية باقتراض وجود إخضاع جزافي يؤدي إلى إحداث آثار دخلية ولكن ليس آثار إحلالية.

J.J.Seater (1993)[3] بين أثر إحلال الدين العام مكان الضرائب على كل من إيرادات وإنفاق الأفراد، حيث أن كل إنفاق يقوم به الفرد سيعوض بتحصيلات مكافئة له في الحجم وفي نفس السنة، مما يعني أن الإحلال بالدين العام لم يغير من قيد الأفراد ولا من ثروتهم مع الحفاظ على أعلى مستوياتهم الاستهلاكية السابقة.

* من خلال عرض المقاربات النظرية للسياسة المالية ومدى تأثيرها على متغيرات الطلب الكلي يتضح أن المقاربة النيوكلاسيكية أقرب إلى الواقع من حيث التقويم التجريبي لفرضيات كل مقاربة، ونلمس هذا في كتابات B.D.Bernheim (1989)[4] الذي قام بتحليل نظري لهذا الأثر من خلال عرض المقاربات الثلاث السابقة.

الفرع الثالث: السياسة المالية وتوزيع الدخل .

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية لما له من أثر بالغ في تحقيق الهدفين السابقين، وذلك نتيجة تشابك العلاقات ما بين أهداف السياسة المالية. ولهذا، فقد عمدت السياسة المالية التقليدية على تصميم وسائلها واستخدام أدواتها في مجال إعادة توزيع المداخيل على المستوى التجميعي، فاستخدمت ضرائب الدخل التصاعدية إسما دون تفرقة بين دخول الملكية ودخول العمل، أو دون تفرقة بين قطاعات النشاط الاقتصادي. ولجأت إلى إعفاء العديد من السلع والخدمات الضرورية من

[1] Creel, J., et Sterdyniak, H., (1995):"Les Déficits Publics en Europe:Causes, Conséquences ou Revendes à la Crise", *Revue de l'OFCE*, N.54. (57-100).
[2] Barro, R., (1974): art. citè.
[3] Seater, J.J., (1993):"Ricardian Equivalence", *Journal of Economic Literature*, Vol.31, N.1, (142-190).
[4] Bernheim, B.D., (1989):" A Neoclassical Perspective on Budget Deficits", *Journal of Economic Perspectives*, vol.3, N.2 (55-72).

الضرائب غير المباشرة حتى تصل بأسعار منخفضة في متناول الطبقة الفقيرة، فاستفادت من ذلك الطبقات الغنية قبل الفقيرة. كما حاولت رفع مستوى الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة، بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية مجانا للجميع، وهذا ما أدى إلى إنعدام فاعلية السياسة المالية التقليدية في تحقيق عدالة التوزيع. أما الفكر الحديث في السياسات المالية فقد اهتم بضرورة رسمها وتصميم محتوياتها على المستوى الجزئي، إذ يتطلب رسم مثل هذه السياسات الإحاطة التامة والمتعمقة بالمستويات والمراحل المختلفة التي يمكن فيها استعمال أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع المداخيل، وبإمكانيات هذه الأدوات وفعاليتها في كل مرحلة من المراحل. ويمكننا أن نقسم تلك المستويات التي يمكن للسياسة المالية أن تؤثر فيها على هيكل توبع المداخيل إلى أربع مستويات[1]:

1) **التأثير على المداخيل الإجمالية:** بما أن الدخل الإجمالي للفرد يتوقف على عاملين: سعر الوحدة من عناصر الإنتاج وعلى مقدارما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من وحدات هذه العناصر الإنتاجية، فإن تغير أي عامل من هذين العاملين بناء على تدخل الدولة بسياستها المالية سوف يؤدي إلى تغير حجم المداخيل الإجمالية للأفراد، ومن ثم إعادة توزيع الدخل القومي وفقا للهيكل المستهدف.

- فأما تحديد سعر الوحدة من عناصر الإنتاج فيتوقف على العوامل المؤثرة على قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية، ولاشك أن التدخل الحكومي يعد واحدا من بين هذه العوامل. فلو افترضنا أن الهيكل المستهدف لتوزيع المداخيل يتطلب تخفيضا نسبيا لمداخيل الأرض ورأس المال، فقد تلجأ السياسة المالية إلى التأثير على جانب العرض لهذه العناصر الإنتاجية عن طريق عرض مساحات شاسعة من أراضي الدولة للبيع أو التأجير (تغيير في إيرادات الدومين العام) فتؤدي إلى تخفيض سعر الوحدة من هذا العنصر الإنتاجي وبالتالي الدخل الإجمالي لمالكه. كما تستطيع أن تقرر إعفاء الآلات والمعدات والأصول الرأسمالية المستوردة من الضرائب الجمركية (تغيير في السياسة الضريبية) فتؤدي إلى تدفق هذه العناصر الإنتاجية للسوق وبالتالي انخفاض سعر الوحدة منها.

ولو افترضنا أن الهيكل المستهدف لتوزيع المداخيل يتطلب تخفيض دخول بعض الحرف أو المهن، فقد تلجأ الدولة إلى زيادة العرض من هذه العناصر الإنتاجية عن طريق توفير فرص التعليم والتدريب لهذه المهن بالذات (تغيير السياسة اللانفاقية). وقد تلجأ الدولة إلى تخفيض الطلب الحكومي نسبيا على هذه العناصر الانتاجية (تغيير أيضا في السياسة الانفاقية)، فتؤدي بذلك إلى تخفيض سعر الوحدة من هذه العناصر، وبالتالي تخفيض حجم المداخيل الاجمالية. أما إذا كان الهدف هو زيادة دخول بعض العمال غير المهرة في الأجل القصير على الأقل، فقد تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الحكومي نسبيا على هذا العنصر الإنتاجي (تغييرفي السياسة الانفاقية) واستخدامه في الأعمال التي تتناسب مع درجة مهارتهم، كما تلجأ الدولة في نفس الوقت إلى إعداد برامج التدريب والتأهيل لاكسابهم درجات من المهارة والاتقان.

- وأما فيما يتعلق بامكانية تدخل الدولة للتأثير على مقدار ما يمتلكه الفرد من وحدات هذه العناصر الإنتاجية (بالنقص أو الزيادة) فلا شك أن لضرائب الثروة بأنواعها المختلفة وفي مقدمتها ضرائب التركات اليد الطولى في المساهمة في تحقيق الهيكل المستهدف.

2) **التأثير على المداخيل الصافية:** في هذا المستوى تحاول السياسة المالية أن تعيد توزيع المداخيل بعد أن تم توزيعها وفقا لقوى السوق وبعد أن تم لعناصر الإنتاج تحقيق دخول إجمالية معينة. أي أن تدخل السياسة المالية في هذا المستوى يتم ما بين استحقاق الدخل الاجمالي للفرد، وبين ما يقبضه فعلا كدخل متاح. ويعتبر هذا المستوى هو المجال التقليدي لاستخدام

[1] د. حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره،ص: 346-368.

السياسات المالية في إعادة توزيع المداخيل. وتسيطر سياسات الضرائب المباشرة أو بمعنى أدق ضرائب الدخل على هذا المستوى. ولقد ركزت السياسات المالية التقليدية – كما رأينا سابقا- على ضرائب الدخل التصاعدية مع إعفاء الحد الأدنى لمستوى المعيشة كسلاح أساسي لتحقيق عدالة التوزيع. أما السياسات المالية الحديثة فقد اعتمدت إمكانية استخدام ضرائب الدخل التمييزية لتحقق تأثيرها على المستوى الجزئي. فقد تكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقا لمصدر الدخل أو المهنة أو النشاط الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية للمكلف بهذه الضريبة، وهذا ما يخلق نوعا من العدالة الاجتماعية.

3) **التأثير على استعمالات المداخيل:** من المعروف أن الفرد متى حصل على دخل صافي فإنه يسعى إلى استعمال هذا الدخل المتاح في الانفاق منه على نواحي الاستهلاك والإدخار المختلفة. وعلى هذا المستوى تحاول السياسات المالية أن تعيد توزيع المداخيل الحقيقية عن طريق التغيير في حجم السلع والخدمات الاستهلاكية التي يحصل عليها الفرد من الطبقات المختلفة، ويتم لها ذلك من خلال استخدام الأسعار التمييزية لمنتجات القطاع العام، وفرض الضرائب غير المباشرة على بعض أنواع السلع والخدمات.

فإذا ما كانت هذه السلع والخدمات الاستهلاكية من منتجات القطاع العام، وكان من الممكن تطبيق نظام الأسعار التمييزية على هذه المنتجات بنجاح، فإن توفيرها للطبقات التي نرغب في الرفع من دخلولها بأسعار أقل من تلك الأسعار التي تتقضاه من الطبقات التي نرغب في تخفيض دخولها الحقيقية، سيساهم كثيرا في تحقيق ما نهدف إليه. ومن الممكن أن تمتد هذه السياسات المالية لتشمل الرسوم التمييزية لبعض الخدمات العامة وفقا لحجم الدخل، الحالة الاجتماعية، المنطقة الجغرافية. أما بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية التي ينتجها القطاع الخاص، فإن السياسات المالية تستطيع أن تصل إلى نفس النتائج التي وصلت إليها بالتمييز السعري لمنتجات القطاع العام، وذلك بفرض الضرائب المرتفعة على السلع الكمالية وإعفاء أو خفض الضرائب على السلع الضرورية، لكن هذا يتطلب أولا دراسة الأنماط الاستهلاكية لمختلف الطبقات من اجل التوصل إلى بعض المتغيرات التي يمكن أن ترتبط بها الضريبة التمييزية.

4) **التأثير على المنافع المتاحة من الإنفاق الحكومي:** إن توزيع المداخيل الحقيقية بين أفراد المجتمع لا يتوقف على حجم الدخل النقدي الصافي الذي يحصل عليه كل فرد فحسب، وإنما يتوقف أيضا على ما يعود على الفرد من منافع نظير قيام الدولة بالإنفاق العام. ومن هنا كان من الممكن للسياسة المالية أن تعيد توزيع المداخيل عن طريق تغيير نصيب الفرد أو الطبقة من منافع الإنفاق العام بشكل يعود فيه النصيب الأعظم من منافع الإنفاق الحكومي على تلك الطبقات التي نرغب في الرفع من دخلها الحقيقي. وتتم سياسة إعادة توزيع الدخل القومي بنوعين أساسيين من أنواع الإنفاق العام: المنح والاعانات النقدية والعينية لأفلاد المجتمع، وإنشاء المشروعات الاستثمارية.ويمكن ذكر بعض المنح والاعانات النقدية التي يقدمها الدولة، كالاعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين والتأمينات الاجتماعية...كما تقوم الدولة بتقديم المنح والاعانات العينية بتوفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة، ومن الأمثلة على ذلك تقديم الوجبات الغذائية للطلبة، توفير الخدمات الطبية والتعليمية، توفير مساكن صحية بإيجارات رمزية. ولاشك أن منح هذه الاعانات لابد وأن يؤدي إلى زيادة مباشرة في مداخيل تلك الطبقات المستفيدة، وبالتالي تقليل الفروق بين مداخيل الطبقات والمساهمة في تعديل هيكل توزيع الدخل إلى الوضع المرغوب.أما الفكر المالي الحديث فقد فتح المجال أمام السياسة المالية لادماج اعتبارات عدالة التوزيع في دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الإنفاق العام، وبالتالي الدمج ما بين وظيفتين: التخصيص الأمثل للموارد وعدالة توزيع المداخيل، لذلك بات من الضروري إدخال بعض التطويرات على اختيار المشروعات الاستثمارية لعل من أهمها مايلي:

التفضيل على أساس جغرافي، استبعاد المنافع التي تعود على الأغنياء إضافة المنافع التي تعود على المنتفع الثانوي، استخدام أسعار الظل لبعض عوامل الإنتاج، ترجيح للمنافع الناتجة بالأوزان. إلا أن هذه المعايير لازالت تعاني من بعض المشاكل، كمشكلة تحديد المنافع الناتجة من وجهة نظر المنتفعين وليس الحكومة مع الاختلاف في كيفية قياس وتقييم هذه المنافع، مشكلة تعديل الأوزان المرجحة على مدى حياة المشروع نظرا لتغير هيكل الدخل القومي في كل فترة . وما هذه المشاكل التي يثيرها إلا مؤشرات لمجالات التنقيح والتحسين في طريقة توزيع المداخيل التي أصبحت تحتم أساس بكيفية تحديد أو معرفة الطبقة الفقيرة، وذلك بالانتقال من المقياس النقدي إلى مقاييس متعددة الأبعاد للفقر، وهذا ما كان موضوع عدة دراسات حديثة في هذا المجال.

المطلب الثالث: التنسيق ما بين السياسة المالية والأهداف الاقتصادية الكلية.

إن اعتبار السياسة المالية كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية يعني أن رسم السياسة المالية لا يتم بصفة مستقلة عن هذه الأهداف، حيث يتحدد الرصيد الموازني ومستوى الدين العام بشكل متزامن مع أهداف الإنتاج الكلي، التضخم ومعادلات الفائدة.

يسمح نموذج R. Anand و Van Wijnbergen (1989)[1] بتحليل السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية بشكل تتناسق فيه هذه الأخيرة مع الأهداف الاقتصادية الكلية وذلك باستعمال طريقتين:

طريقة العجز التي تسمح بحساب عجز الموازنة الذي يمكن تمويله والمتناسق مع الأهداف المعطاة لمعدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أو طريقة التضخم التي تسمح بحساب معدل التضخم المتناسق مع الأهداف المعطاة لعجز الموازنة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: عرض النموذج

يعتمد نموذج R. Anand و Van Wijnbergen (1989) بالدرجة الأولى على القيد الموازني للدولة والذي يمكن تشكيله كالتالي:

$$G-(T_l+T_N)+iB_{-1}+i^*EB^*_{g-1}=\Delta L^g+\Delta B+E\Delta B^*_g \quad \text{..... ①}$$

حيث تمثل : G :النفقات العامة. T_l: الايرادات الجبائية. T_n: الايرادات غير الجبائية. E : سعر الصرف الاسمي

B : مخزون الدين العام الداخلي في نهاية الفترة الذي يقضى بمعدل فائدة داخلي i.

B^*_g: مخزون الدين العام للقوم بالنقود الأجنبية في نهاية الفترة الذي يقضى بمعدل فائدة خارجي i^*.

L^g: للمخزون الاسمي للقروض الممنوحة من البنك المركزي .

إذا اعتبرنا T هي الايرادات الكلية ($T_T+T_n=T$) فإنه يمكن حساب الرصيد الموازني الأساسي كما يلي: $D=G-T$ وبالتعويض في (1) نجد:

$$D+iB_{-1}+i^*EB^*_{g-1}=\Delta L^g+\Delta B+E\Delta B^*_g \quad \text{..... ②}$$

في هذه المرحلة من التحليل، سندرج ميزانية الدولة والبنك المركزي من أجل الحصول على تعريف شامل للقطاع العام ومقياس أكثر دقة للنفقات العامة وإيرادات القطاع العام، إذ سنقوم بإدراج الكمية $E\Delta R^*$ التي تمثل تغير الاحتياطات الرسمية المحتفظ بها من قبل البنك المركزي المعبر عنها بالعملة الوطنية في الشق الأيمن للمعادلة ② لكي تصبح:

$$D+iB_{-1}+i^*EB^*_{g-1}=\Delta B+E(\Delta B^*_g-\Delta R^*)+(\Delta L^g+E\Delta R^*) \quad \text{..... ③}$$

وإذا افترضنا أن البنك المركزي لا يقوم بمنح قروض إلا للدولة فإن ميزانيته ستكون معرفة بالشكل التالي:

[1] Anand, R., and Van Wijnbergen, S., (1989):"Inflation External Debt and Financial Sector Reform: A Quantitative Approach to Consistent Fiscal Policy with an Application to Turkey", NBER, Working Paper, N°: 2731.

خصوم	أصول
Cu } M	L^g
RR	
NW^{Cb}	ER^*

حيث أن: C_U: حجم النقود المتداولة. RR: الاحتياطات الاجبارية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي .

NW^{Cb}: الأرباح المتراكمة أو الثروة الصافية للبنك المركزي .

من خلال الميزانية السابقة يمكننا أن نستنتج أن القاعدة النقدية M معبر عنها بمجموع النقود المتداولة والاحتياطات الإجبارية: $M= C_U+RR$.

إن ميزانية البنك المركزي والمعادلة أعلاه تسمح بتعريف التغير في القاعدة النقدية كالتالي:

$$\Delta M=\Delta L^g+\Delta ER^*-\Delta NW^{Cb} \quad \text{.....④}$$

من جهة أخرى نحن نعلم أن الأرباح الصافية للبنك المركزي تتعلق بعوائد الفائدة على الاحتياطات الإجبارية أي أن :

$$i*ER^*_{-1}=\Delta NW^{Cb}.$$

- إذا قمنا باستعمال الصيغة أعلاه في المعادلة ③ فإنها ستصبح على الشكل التالي:

$$D+iB_{-1}+i^*EB^*_{-1}=\Delta B+E\Delta B^*+\Delta M \quad \text{.....⑤} \qquad \text{حيث أن:} \quad B^*=\Delta B^*_g-\Delta R^*$$

- ومن أجل توضيح العلاقة ما بين العجز الموازني، التضخم، وخلق النقود، يمكننا قسمة المعادلة ⑤ على مستوى الأسعار الداخلي لتصبح كالآتي:

$$d+rb_{-1}+r^*zb^*_{-1}=\Delta b+Z\Delta b^*+\Delta M/P \quad \text{.....⑥}$$

حيث أن: $d=\dfrac{D}{P}$: عجز الموازنة الأساسي.

$b=\dfrac{B}{P}$: القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي.

$b^*=\dfrac{B^*}{P^*}$:القيمة الحقيقية للدين الخارجي مع P^* مستوى الأسعار الخارجي .

$Z=\dfrac{EP^*}{p}$: سعر الصرف الحقيقي

$r,r*$:معدل الفائدة (الداخلي والخارجي)، حيث أن: $r^*=\dfrac{1+i^*}{1+\pi^*}$ ، $r=\dfrac{1+i}{1+\pi}$ و $\pi=\dfrac{\Delta P}{P+1}$

إن المعادلة ⑥ تسمح بإظهار أثر تغير سعر الصرفي الحقيقي على تكلفة خدمة الدين العام وفق الصيغة التالية:

$$\Delta(Zb^*)=Zb^*-Z_{-1}b^*_{-1}=Zb^*+Z_{-1}(\Delta b^*-b^*)=Zb^*+Z_{-1}\Delta b^*-Z_{-1}b^*$$

أيضا: $$\Delta(Zb^*)=\Delta Zb^*+Z_{-1}\Delta b^*=\Delta Z(\Delta b^*+b^*_{-1})+Z_{-1}\Delta b^*=\Delta Zb^*_{-1}+Z_{-1}\Delta b^*+\Delta Z\Delta b^*$$

وإذا عتبرنا أن التغير ΔZ و Δb^* هو صغير فإن:

$$\Delta(Zb^*)\approx\Delta Zb^*_{-1}+Z_{-1}\Delta b^*=\hat{Z}\left(\frac{Z_{-1}}{Z}\right)Zb^*_{-1}+\left(\frac{Z_{-1}}{Z}\right)Z\Delta b^*$$

حيث أن: $\hat{Z}=\dfrac{Z_{-1}}{Z}$ هي معدل انخفاض سعر الصرف الحقيقي. وإذا قمنا بتعويض $Z\Delta b^*$ في المعادلة ⑥ نحصل على ما يلي:

$$d+rb_{-1}+(r^*+\hat{Z})Zb^*_{-1}=\Delta b+\left(\frac{Z}{Z-1}\right)\Delta(Zb^*)+\Delta M/P \quad \text{.....⑦}$$

المعادلة أعلاه تعني أنه يجب أن يتساوى عجز موازنة القطاع العام (الحكومة والبنك المركزي) مع التغيرات الحقيقية للدين الخارجي والداخلي مضاف إليها مداخيل حق صك العملة (Seigneuriage). فإذا عرفنا مداخيل صك العملة $\Delta M/P$ بالصيغة التالية: $\Delta M/P = \Delta m + \frac{\pi}{1+\pi} m_{-1}$، حيث أن: $(\pi/1+\pi)$ هي عبارة عن الضريبة التضخمية (la taxe inflationniste). يمكن كتابة القيد الموازني الحقيقي بالصيغة التالية:

$$\underbrace{d + rb_{-1} + (r^* + \hat{z})Zb^*_{-1}}_{\text{عجز الموازنة الحقيقي للقطاع العام}} = \underbrace{\Delta b}_{\text{التغير الحقيقي للدين الداخلي}} + \underbrace{\left(\frac{Z}{Z_{-1}}\right)\Delta(Zb^*)}_{\text{التغير الحقيقي للدين الخارجي}} + \underbrace{\Delta m + \frac{\pi}{1+\pi} m - 1}_{\text{مداخيل حق صك العملة (Les revenus du seigneuriage)}} \quad \ldots ⑧$$

يمكن استعمال المعادلة رقم ⑧ بعدة طرق تضمن التنسيق ما بين السياسة المالية والأهداف الاقتصادية الكلية. حيث يمكن أن نستخرج عددا عن القيم من أجل دالة طلب على النقود معطاة:

1. قيمة عجز الموازنة الأساسي الذي يتوافق مع نسبة الدين العام على الإنتاج (داخلي وخارجي) وهدف معطى للتضخم.
2. قيمة معدل التضخم (وبالتالي مداخيل حق صك العملة) الذي يتوافق مع نسبة الدين العام على الإنتاج وهدف معطى لعجز الموازنة الأساسي.
3. تطور نسبة الدين العام على الإنتاج من أجل مستويات أهداف معطاة لكل من عجز الموازنة الأساسي والتضخم.

ففي الحالة الأولى، نفترض أن نسب الدين الداخلي والخارجي تنمو بنسبة ثابتة مساوية لنمو الإنتاج الكلي g أي أن:

$$\Delta b/b_{-1} = g \quad \text{و} \quad \Delta(Zb^*)/Z_{-1}b^*_{-1} = g$$

فإذا قسمنا المتغيرات نسبة إلى الإنتاج، تصبح المعادلتين أعلاه كالآتي:

$$\Delta b/y = g(b_{-1}/y) \quad \text{و} \quad \frac{\Delta(Zb^*)}{y} = g\left(\frac{Z_{-1}b^*_{-1}}{y}\right) = g\left(\frac{Zb^*_{-1}}{y}\right)\left(\frac{Z_{-1}}{Z}\right)$$

مرة أخرى سنقوم بقسمة المعادلة ⑧ على الإنتاج ونعوض قيمة $\Delta(Zb^*)/y$ بما يساويها، فنحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{d}{y} + \frac{rb_{-1}}{y} + (r^* + \hat{Z})\left(\frac{Zb^*_{-1}}{y}\right) = g\left(\frac{b-1}{y}\right) + g\left(\frac{Zb^*_{-1}}{y}\right) + \frac{\Delta m}{y} + \left(\frac{\tilde{\pi}}{1+\tilde{\pi}}\right)\frac{m_{-1}}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots ⑨$$

وبالتالي من أجل قيم معطاء لكل من: معدل الفائدة الحقيقي الداخلي والخارجي (r^* وr)، معدل تخفيض سعر الصرف الحقيقي $\hat{Z}$، هدف معين لمعدل نمو الإنتاج g، هدف معين للتضخم $\tilde{\pi}$، ودالة طلب على النقود محددة تماما والتي تسمح بحساب المداخيل المتأتية من الضريبة التضخمية بهدف معين للتضخم .إذن المعادلة (9) تسمح للمحلل بتحديد العجز الأساسي الممكن تمويله (نسبة للإنتاج).هذه القيمة معطاة كالآتي:

$$\left.\frac{d}{y}\right|_f = -(r-g)\frac{b-1}{y} - \left(r^* + \hat{Z} - g\left(\frac{Zb_{-1}}{y}\right) + \frac{\Delta m}{y} + \left(\frac{\tilde{\pi}}{1+\tilde{\pi}}\right)\frac{m_{-1}}{y}\right.$$

ومن أجل قيمة معطاة لعجز الموازنة الأساسي الممكن تمويله، فإن التخفيض في العجز الأساسي الضروري والذي يضمن التنسيق ما بين الأهداف الاقتصادية الكلية هو معرف بالصيغة التالية: $\left.\frac{d}{y}\right|_\Delta = \left.\frac{d}{y}\right|_a - \left.\frac{d}{y}\right|_f$

إذا كانت هذه القيمة إيجابية فهذا يعني أن عجز الموازنة الأساسي مرتفع جدا، حيث لا يسمح بتحقيق ثبات نسبة الدين العام إلى الإنتاج الكلي، وهذا ما يتطلب إما التخفيض من الإنفاق العام و/ أو الرفع من الضرائب.

أما في الحالة الثانية، وبالنسبة إلى قيمة مستهدفة معطاة لعجز الموازنة الأساسي الممكن تمويله، فإن المعادلة⑨ تسمح بحساب معدل التضخم الملائم أو المتحمل. كما يمكن أن نقع في مشكلة الحلول المتعددة لمعدل التضخم في حالة ما إذا ارتبطت دالة الطلب على النقود بصيغة غير خطية مع التضخم و/ أو معدل الفائدة الحقيقي. فإذا افترضنا مثلا عدم وجود بنوك تجارية وبالتالي عدم وجود احتياطيات إجبارية ($RR=0$)، وبالتالي فإن القاعدة النقدية تحتوي فقط على النقود المتداولة: $M=C_U$ ، وأن دالة الطلب على النقود معطاة بالشكل التالي: $In(C_u/y)=0,1-1,5In(1+\pi)-2,1In(1-i)$

وإذا افترضنا عدم وجود ديون خارجية في البداية ($b^*=0$) مع إهمال سعر الصرف، وأن: $g=0,02$، $\tilde{\pi}=0,63$، $r=r^*=0,04$، وكذلك $\frac{d}{y}=0,04$ في البداية، وأن النسبة المستهدفة للدين الداخلي نسبة للإنتاج هي 0,1، مع إمكانية حساب العجز الأساسي الممكن تمويله وفق المعادلة⑨،فإن النتائج سوف تكون كالآتي:

$t=1 \longleftarrow \frac{d}{y}=0,027$ ، $t=2 \longleftarrow \frac{d}{y}=0,028$ ، ..... ، $t=10 \longleftarrow \frac{d}{y}=0,030$.

ففي حالة ما كان هدف مقرر السياسة الاقتصادية هو إيجاد معدل التضخم الذي يتناسب مع نسبة ثابتة للعجز الأساسي والمساوية إلى 0,03، فإن الحسابات المماثلة تبين أن معدل التضخم المحتمل هو: $t=1 \longleftarrow \pi=73\%$ ، $t=2 \longleftarrow \pi=71\%$، $t=10 \longleftarrow \pi=58\%$

الفرع الثاني: حدود النموذج:

إن إطار التحليل الذي اقترحه نموذج R. Anand و Van Wijnbergen (1989) لا يسمح بتحقيق كل أهداف السياسة الاقتصادية، بل يضمن فقط تناسق الوضعية الموازنية مع هذه الأهداف إذ تكمن حدوده في النقطتين التاليتين:

- التحديد المتزامن لكل من العجز الأساسي، معدلات النمو ومعدل الفائدة الحقيقي.
- القدرة على ضمان نسبة ثابتة من الدين العام خاصة مع إهمال تصرفات المقرضين.

يأتي نموذج K.Parker و S.Kastner (1993)[1] كمحاولة لتوسيع نموذج Anand و Van Wijnbergen (1989)، وذلك بالاهتمام بالعلاقات ما بين القدرة على تحمل الموازنة الداخلية والخارجية، من خلال إدخال الادخار الخاص في تقدير معادلتي الاستثمار والاستهلاك، وإضافته إلى الإدخار العام عند رصيد الميزان الجاري.

أما معدلات الفائدة فقد تم تحديدها بصفة داخلية تابعة لجزء من نسبة الدين العام إلى الإنتاج الكلي، هذا التحديد أو التخصيص يستأثر وجود منحة خطر عدم القدرة على سداد الدين، مما يرفع من معدلات الفائدة. في حين أخذت الضرائب كمتغير مستقل، لكنه مرتبط بمعدل نمو الإنتاج الوطني .وعليه، فإذا ما أعطيت أهداف معينة لمعدل نمو الإنتاج (وبالتالي الضرائب)، التضخم والاقتراض الداخلي والخارجي، فإن هذا النموذج سيعطي تقديرات متناسقة للنفقات العامة، حيث يشكل الفرق ما بين النفقات التي يمكن تمويلها والنفقات الجارية التعديل أو التسوية الموازنية التي تسمح بتحقيق أهداف الموازنة الداخلية والخارجية. وبالتالي سيتحدد لنا الاستثمار حسب أهداف كل من نسبة نمو الإنتاج، الاقتراض الداخلي والخارجي وحجم النفقات العامة، ومنه التحديد المتزامن لكل من معدلات الفائدة ونسب التضخم. وبإدخاله لمنحة الخطر في تحديد معدلات الفائدة فإنه يكون قد أخذ بعين الاعتبار تصرفات المقرضين، هذا من جهة. من جهة أخرى، إهتمامه بتفاعلات التوازن العام ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية يجعله قريبا إلى نموذج اقتصادي كلي تام.

[1] Parker, K., and Kaster, S., (1993):"A Framework for Assessing Fiscal Sustainability and External Viability, With an Application to India", *IMF* Working paper N°: 93/78.

ولتحقيق السياسة المالية لأهدافها السابقة لابد من توفر مجموعة من الوسائل والأدوات التي تؤثر بها هذه الأخيرة على متغيرات النشاط الاقتصادي والمالي وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

لقد عرفنا فيما سبق السياسة المالية على أنها برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية، وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا لأهداف معينة. ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن السياسة المالية تستخدم الإيرادات العامة والإنفاق العام كأداة لبلوغ أهدافها، وعليه يمكن حصر أدوات السياسة المالية في: السياسة الانفاقية، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية، حيث أن لكل من هذه السياسات الثلاث أدواتها وأسلحتها الخاصة بها والمميزة لها. فالضرائب بأنواعها وأشكالها هي أدوات السياسة الضريبية، ومجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية. أما السياسة الائتمانية فلها جانبان: تهتم في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، وتهتم في الجانب الآخر بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها. وما يمكن ملاحظته أن السياسة الائتمانية تحتفظ بهويتها فقط في مراحل تصميم السياسة المالية، وعندما تتحول إلى مراحل التنفيذ فإن السياسة الائتمانية تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام أو الإنفاق العام. فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة، وسداد أصل القرض وفوائده هو نوع من أنواع الإنفاق العام. في حين أن منح الدولة للقروض والسلفيات هو نوع من أنواع الإنفاق العام، واسترداد هذه القروض والسلفيات وفوائدها هو مصدر من مصادر إيراد العام[1]. هذا المبحث في مطالبه الثلاث يضم دراسة تحليلية لكل سياسة من السياسات الثلاث من خلال التعرف على آثارها والتنظيم الفني الخاص لكل واحدة منها.

المطلب الأول : السياسة الإنفاقية:

ما من شك في أن تطور دور النفقة العامة قد ارتبط ارتباط وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أين تحولت النظرة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي الخاص ولا تتأثر به (الفكر الكلاسيكي)، إلى فكرة النفقة الايجابية التي تتدخل لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية تتحقق بها أهداف المجتمع. ولكي تقوم النفقات العامة بهذا الدور الايجابي الفعال، فلابد من أن ترسم السياسة الانفاقية العامة وفقا لما يترتب عليها من آثار. وقد اقتضى التنوع في دور الدولة واتساع نطاق إنفاقها دراسة النفقات العامة في مجالين أساسين: يبحث الأول منهما فيما تنفقه الدولة لإشباع الحاجات العامة وهو ما يرتبط بالمالية العامة، بينما يهتم المجال الثاني بما تنفقه الدولة لإنشاء و إدارة المشروعات العامة وهو ما يرتبط باقتصاديات المشروعات العامة[2].

الفرع الأول: تعريف وتقسيم الإنفاق العام:

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار النفقة العامة بمثابة: كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[3].

ويتضح من هذا التعريف أن للنفقة ثلاثة أركان:

---

[1] د.حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره،ص:61-62.

[2] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبودوح(2003):" مبادئ المالية العامة". الدار الجامعية. ص:250.

[3] حامد عبد المجيد دراز، وآخرون(2003): نفس المرجع، ص: 251.

- كم قابل للتقويم النقدي: إن حصول الدولة على كافة ما يلزمها من موارد اقتصادية يقتضي عادة شراء هذه العوامل الإنتاجية أو تأجيرها، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يتم الإنفاق العام في العصور الحديثة في صورة نقدية. أما إذا تم الإنفاق عينا، فإنه من اليسير تقويمه نقدا وإضافة قيمته إلى مجموع النفقات النقدية.
- أن يكون الآمر بالنفقة من أشخاص القانون العام: إن الطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد نوع النفقة، لذا كي تكون النفقة عامة لابد أن تصدر من شخص معنوي عام، وهو ذلك الشخص الذي تنضم قواعد القانون العام علاقاته مع غيره من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- أن تهدف إلى إشباع حاجة عامة: إن هذا الركن يقتضي منا أولا تحديد مفهوم الحاجة العامة التي يمكن تعريفها بأنها حاجات جماعية ينتج عن إشباعها بواسطة الدولة منفعة عامة. إلا أن هذا التعريف تجنب جوهر المشكلة ولهذا لازالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع خلاف بين علماء الاقتصاد إلى يومنا هذا. و بالتالي فإن المعيار المعمول به يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية في التقدير، فتقرر النفقة اللازمة لتحقيق المنفعة العامة وفقا لقواعد وضوابط الإنفاق العام.

وقد أسهب كتاب الاقتصاد والمالية العامة في وضع تقسيمات متعددة للنفقات العامة، يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون آخر. ففي نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة، يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة، ومن أهم تلك المعايير: معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة، معيار الغرض من النفقة. أما عن تقسيم النفقات العامة بهدف دراسة آثارها الاقتصادية فيمكننا ذكر تقسيم جديد[1]، يمتاز عن غيره من التقسيمات التقليدية بحصر الإنفاق العام في مجموعات متميزة، بحيث تختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن كل مجموعة وتتشابه الآثار الاقتصادية الناتجة عن مفردات المجموعة الواحدة. وهكذا يمكن تقسيم النفقات العامة إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

1. **المنح والإعانات النقدية:** وهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا، دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة (لكن في بعض الحالات قد تحصل الدولة على مقابل معنوي من المستفيدين بالنفقة كأن تضمن تأييدهم للسياسات العامة أو كسب أصوات انتخابية) وينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى عدة أقسام هي:

- المنح و الإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص، مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية: وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانية الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي: وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

2. **مشتريات الدولة من سلع وخدمات:** وهي تلك النفقات العامة التي يترتب عليها حيازة الدولة لبعض الموارد الاقتصادية، ويتميز الإنفاق العام هنا عن النوع الأول من الإنفاق باحتوائه على مقابل مادي يتمثل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- شراء سلع وخدمات استهلاكية، مثل نفقات الدولة لشراء الأدوات المكتبية والوقود ونفقات المياه والإنارة في المصالح الحكومية، ونفقات الصيانة والتشغيل ونفقات الانتقالات العامة وحفلات الاستقبال.
- شراء سلع وخدمات إنتاجية مثل نفقات تشييد الطرق والسدود والمدارس والمستشفيات والمصانع وشراء الآلات الإنتاجية ونفقات الأبحاث والتجارب.

[1] د.حامد عبد المجيد دراز (2004): مرجع سبق ذكره،ص:373 -376.

3. **المنح والإعانات العينية**: هي تلك النفقات التي تتكبدها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب، كتوفير خدمات الصحة والتعليم مجانا أو توفير كميات محدّدة من السلع التموينية مجانا أو بأسعار منخفضة لبعض الفئات. ويدخل ضمن هذا النوع من المنح والإعانات العينية للعالم الخارجي، ونعني بهذا تلك الهبات التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى في صورة سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية.

4. **سداد الدولة للأصل وفوائد القروض العامة**: وينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي: سداد أصل وفوائد القروض العامة الخارجية، أصل وفوائد القروض العامة الداخلية وأصل وفوائد القروض العامة الداخلية الزائفة.

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام ومحدّداته.

تلقى دراسة حجم النفقات العامة اهتماما كبيرا بالنظر إلى أن الوقوف على هذا الحجم يفيدنا كثيرا في معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لمباشرة النشاط المالي للاقتصاد العام. لهذا فإن العناية ببيان الضوابط التي تحكم سلوك الدولة بمختلف هياكلها، قد يحقق الآثار المرجوة من إشباع الحاجات العامة. هذه الضوابط يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1. **ضابط المنفعة**: يعتبر اشتراط تحقق المنفعة القصوى في النفقة العامة شرطا منطقيا، إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها بالنسبة للمجتمع. لهذا فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني أولا ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع دون البعض الآخر. ولقد اقتضى تحقيق النفقة العامة لأكبر قدر من المنفعة الجماعية البحث عن المعايير التي يمكن ابتداء منها قياس تلك المنفعة، وهو ما أدى إلى ظهور اتجاهين رئيسيين:

- **الاتجاه الشخصي**: ويعتبر De Marco و A.C.Pigou من أشهر ممثلي هذا الاتجاه الذي يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الأفراد. ففي رأي De Marco أننا نصل إلى تحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة إذا تساوت المنافع الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العامة. أما Pigou فإنه يستند في قياس أكبر منفعة متولدة عن الإنفاق العام إلى فكرتين متكاملتين، تحكم إحداهما الحجم الكلي للنفقات العامة، وتتمثل في ضرورة أن تتساوى المنفعة الجماعية المترتبة على النفقات العامة الحدية مع التضحية المترتبة على الاقتطاع الضريبي الحدي. وتحكم ثانيتهما كيفية توزيع النفقات العامة ما بين مختلف أنواعها وذلك باشتراط تساوي المنفعة الحدية للإنفاق العام في مختلف الاستخدامات.

- **الاتجاه الموضوعي**: ويعتد هذا الاتجاه بالزيادة التي تحدث في الدخل القومي، إذ تتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام بناء على الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة القيام به، وذلك على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بارتفاع الدخل القومي. ويتطلب هذا الاتجاه أن نعتمد على الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تطرأ على الدخل، وهو ما يعني الاعتماد على ما يسمى بالمضاعف المزدوج والذي ينصرف إلى تداخل المضاعف والمعجل في هذا المجال.

وبوجه عام، يمكن القول أن تحقيق أقصى منفعة لأفراد المجتمع يتوقف على عاملين أساسيين، يتمثل الأول منهما في مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي، أما الثاني فهو توزيع الدخل القومي على الأفراد. كما أن الحكم على مدى توافر النفع العام في النفقة العامة يمكن إجراؤه بالاحتكام إلى مجموعة من الاعتبارات ذات طبيعة عملية وواقعية أكثر منها نظرية، والتي ترعى أساسا درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يشهدها كل مجتمع من حيث التنمية أو التقدم، والأسس الرئيسية التي تصدر عنها السياسة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

2. **ضابط الاقتصاد**: بمعنى تخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث يعد الاقتصاد في النفقة شرطا ضروريا من شرط ضبط الإنفاق العام. فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تتصور إلا

[1] عادل أحمد حشيش(1992): مرجع سبق ذكره، ص: 77.

إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة. لهذا يتعين على السلطات القائمة تجنب تبذير الأموال العامة وألا تنفق مبلغا دون مبرّر، وأن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، ولاشك أن تبذير الأموال يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرّر التهرب من دفع الضرائب. كما يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام فضلا عن التوفير في كمه، العمل على زيادة إنتاجيته، حيث تقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها،والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الإنتاج. ومنه يمكن التفرقة بين مجمل الإنتاجية (القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات المنتجة) والإنتاجية الصافية أو الحقيقية (القيمة الاجتماعية المتبقية بعد خصم قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج). ولعل من أهم الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها مصممو السياسة المالية في الدولة في الاهتداء إلى قياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها، هو وضع معدلات أداء خاصة بكل فرع من فروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة بميزانية الدولة، وهذا حتى يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يجري على النمط السليم المتفق مع الرشد الاقتصادي من عدمه .ويمكن أن نذكر بعض المعايير المتداولة فيما يلي:

- معدل ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والطاقة الإنتاجية والتشغيل- معدل ما يحققه المشروع من ربح- مدى استخدام المشروع لعوامل الإنتاج المحلية، وما يتطلبه من عملة أجنبية وما يوفره منها، والمدة اللازمة لتنفيذه ولبدء الإنتاج فيه.

أما النفقات التحويلية فإنما تتحدد في ضوء الأهداف العامة للسياسة المالية، حيث يمكن ذكر المعايير التالية:

إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إحداث التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، إعادة توزيع الدخول.

3. **ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام:** حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرهما بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنين (Codification) كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال. فقيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، نجد أن هذا يستوجب أن تكون النفقات العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية. أما عن الرقابة على الإنفاق العام فإنها تأخذ في العادة ثلاثة أشكال:

رقابة إدارية تتولاها عادة وزارة المالية، وهي رقابة سابقة للإنفاق (à Priori)، الرقابة البرلمانية والرقابة المستقلة.

- وبما أننا اعتبرنا الإنفاق العام كمبالغ نقدية من الناتج المحلي الخام، تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، فإن التساؤل المطروح هو عمّا إذا كان هناك نسبة معيّنة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد الإنفاق العام، لذا فإن هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب ألا تخرج من المجال 5%-25% .إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، وذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل والمحدّدات لعل من أهمها ما يلي:

1- **طبيعة النظام الاقتصادي القائم:** تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، ذلك أن هناك نظما تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة. وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس بينهم هو الذي سيؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي، ويتوقف دور الدولة على أداءها لمهام الدولة الحارسة، وفي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة في أقل مستوى له، وهذا بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط. أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية، لأن الدولة في هذه

الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية، كاستغلالها لبعض المشاريع، تقديم الخدمات المجانية أو شبه المجانية للفئات ذات الدخل المحدود ..... .

وبالإضافة إلى العوامل المذهبية السالفة، فإن حجم النفقات العامة يتأثر أيضا بطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعا لدرجة التقدم والتخلف الاقتصادي، حيث يزداد نطاق تدخل الدولة كلما كان مستوى التقدم الاقتصادي ضعيفا[1].

2- **مستوى النشاط الاقتصادي:** تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها، ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد إلى حالة العمالة الكاملة. أما في الاقتصاديات النامية، حيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين. ومن ناحية أخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي في حالتي الانتعاش والانكماش، ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية، وهي أن النفقات العامة، وهي تؤثر في النشاط الاقتصادي يجب أن تحدد في ضوء مستوى هذا النشاط[2].

3- **القدرة التمويلية للاقتصاد:** من بين محددات الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها، إلا أنها تبقى محدودة. وتنقسم المقدرة التمويلية إلى جزأين[3]:

أ- القدرة التكليفية: تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل تيار الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية، وهنا نصطدم بمنطق قانون لافر وفكرة العبء الضريبي الأمثل التي تتأثر بدورها بالعوامل التالية: نوعية النشاط السائد في هيكل الاقتصاد،نمط توزيع الدخل القومي،طبيعة الظاهرة النقدية السائدة، درجة إنتاجية الإنفاق العام ودرجة الوعي الضريبي لدى المكلفين. لقد كان هذا بيان القدرة التكليفية على المستوى الكلي، أما القدرة التكليفية على المستوى الوحدي فهي تتمثل في مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال مداخيلها في تحمل الأعباء المالية للدولة. وتتوقف المقدرة التكليفية الفردية على عاملين أساسيين، أولهما طبيعة الدخل حيث تزيد المقدرة التكليفية للأفراد كلما كانت دخولهم أكثر استقرارا، أما العامل الثاني فيتمثل في كيفية استخدام الدخل، وذلك بضمان ألا يكون الجزء المقتطع من الدخل الفردي لتمويل الإيرادات العامة بواسطة الضرائب كبيرا، بحيث لا يترك للأفراد ما يضمن لهم حدا معينا من الاستهلاك.

ب- المقدرة الاقراضية:وتعني مقدرة الدخل القومي على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدورة الائتمانية. وتتوقف هذه المقدرة على ثلاث عوامل رئيسية هي : حجم الادخار المستخلص من الدخل القومي، توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام، القدرة التسديدة وسمعة الدولة في الأسواق المالية الدولية.

[1] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره،ص: 183.
[2] زينب حسين عوض الله(2003): مرجع سبق ذكره،ص:50-51.
[3] عادل أحمد حشيش(1992): مرجع سبق ذكره،ص:91-97.

الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق والخيارات المالية للدولة.

يقصد بترشيد الإنفاق العام- في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها- العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات[1].

كما يعرف J.Percebois (1991) ترشيد الخيارات المالية للدولة RCB (Rationalisation des choix budgétaires) كمسعى تعتمد فيه الدولة على تقنيات الحسابات الاقتصادية، والذي يحقق لها عرض خياراتها قبل تحققها وأهدافها التي ترجو بلوغها بأقل تكلفة[2]. وقبل الخوض في شرح هذه التعاريف، لابد من التمييز بين مفهوم العقلانية الاقتصادية (Rationalité) وترشيد الخيارات الاقتصادية (Rationalisation). إذ يقصد بالأولى البحث عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتفادي التبذير، في حين تهتم الثانية بانتقاء مجالات التدخل، التناقض أو التعارض، التنافس والتناوب، مع إدراج عامل الزمن وتحديد وتقليل التبذير الاقتصادي للموارد أيضا. ومنه يمكن أن نستنتج أن العقلانية الاقتصادية وترشيد الخيارات هما مفهومين متكاملين إذ تفترض العقلانية الترشيد، لكن بالمقابل لا يقتضي الترشيد بالضرورة العقلانية[3].

إذن، إن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد وهو ما يتوافق مع مفهوم الترشيد الاقتصادي والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وهذا ما يتوافق مع مفهوم العقلانية الاقتصادية، ونقصد هنا بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع. أما الكفاءة، فنقصد بها تقنين العقلانية بين المدخلات و المخرجات. و من أجل تخصيص للموارد بين الاستخدامات العامة البديلة بما يضمن تشريد الإنفاق والخيارات المالية للدولة يقتضي الأمر التعرف على المعايير المعتمة في الاختيار، سواء تعلق الأمر بمنهج أو أسلوب التخصيص، أو بالمؤشرات العملياتية لتقييم المشروعات العامة، ويمكن شرح هذه المعايير في النقاط التالية:

1. أساليب تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة:

أ. المنهج الحدي: طالما تم تحديد حجم الإنفاق العام، إذن فنحن بصدد توزيع قدر معين من الموارد على استخدامات عامة بديلة، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق على أحد المشروعات هو بمثابة نقص مساوي في الإنفاق على المشروعات الأخرى. ولما كانت هذه المشروعات قبلة للتجزئة، فإن معيار تشيد الإنفاق العام في هذه الحالة يقتضي توزيع المواد بين المشروعات حتى تتساوى المنافع الحدية للإنفاق على أي منها.

وللملاحظ أن إمكانية الاعتماد على هذا المعيار تتوقف على قابلية قياس ليس فقط المنافع والتكاليف الكلية، وإنما أيضا المنافع والتكاليف الحدية، وكذا قابلية تجزئة الإنفاق على المشروعات العامة. فإذا ما أسقط هذان الفرضان، وأبقي على افتراض قابلية قياس للمنافع والتكاليف الكلية اقتربنا أكثر من الواقع باعتبار أن المشروعات العامة غالبا ما تكون ذات اعتماد مجمل.

ب. أسلوب تحليل التكاليف والمنافع (analyse coût- avantage): ويعرف هذا المنهج على أنه وسيلة لترشيد النفقات العامة تهدف إلى توزيع للموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة توزيعا يحقق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد من وجه نظر المجتمع ككل. ويمكن شرح هذا الأسلوب في الخطوات التالية:

- يتم حصر المنافع والتكاليف التي تنشأ عن الإنفاق العام، وهنا يجب تحديد أي منها يدخل في نطاق التحليل وأيها يتم استبعاده. فإذا تم تقييم المشروعات من وجهة نظر اقتصادية مع إدخال الاعتبارات التوزيعية ومفهوم العدالة الاجتماعية فإنه يتم

[1] عبد المجيد حامد دراز وآخرون(2003): مرجع سبق ذكره،ص: 340.

[2] Percebois, J., (1991): op.citè.P:161.

[3] Ziani, T. et Touil, A., (2005) :"Economie Politique des Réformes: les Dépenses Publiques Entre Rationalité Economique et Rationalisation des Choix ", Cahier du MECAS, N°:1.P:99-111.

إدراج المنافع والتكاليف الاسمية في نطاق التحليل، أما إذا تم الفصل بين اعتبارات تخصيص الموارد واعتبارات عدالة توزيع المداخيل، فإنه يتم إدراج المنافع والتكاليف الحقيقية فقط.

- يتم إيجاد قيمة لهذه المنافع والتكاليف، وهنا نواجه باحتمالات ثلاث: بعض المنافع والتكاليف تتناسب قيمتها السوقية مع وجهة النظر الاجتماعية بحيث يمكن إدخالها في التحليل اعتمادا على قيمتها السوقية، بعض المنافع والتكاليف لها قيمة سوقية إلا أنها لا تعبر عن وجهة النظر القومية، ومن ثم يتم تعديلها اعتمادا على أسعار الظل. ونوع أخير ليس له قيمة سوقية وهنا يتم إيجاد القيمة السوقية لا تعديلها.

- بعد إيجاد قيمة المنافع والتكاليف التي تتفق مع وجهة النظر الاجتماعية، يتم إيجاد القيمة الحالية اعتمادا على معدل الخصم الملائم. أخيرا، يتم اختيار طريقة التقييم الملائمة بالاستعانة بالمؤشرات العملياتية لتقييم المشروعات .

ج. **أسلوب تحليل فعالية التكاليف *(analyse coût- efficacité)*:** إن برامج الإنفاق العام التي تتضمن قدرا كبيرا من المنافع والتكاليف غير القابلة للقياس الكمي فإنه يعتمد في تقييمها والاختيار بينها على معيار فعالية التكاليف. ويلاحظ أن هذا المعيار يتضمن الاختيار بين تكاليف برامج بديلة تحقق نفس القدر من المخرجات، حيث يتم اختيار البرامج التي تحقق لنا مخرجات بأقل تكلفة (كفاءة المدخلات) أو الاختيار بين عدد من البدائل ذات التكاليف المتساوية أي اختيار البدائل التي تحقق مخرجات أكبر (كفاءة المخرجات)[1].

د. **أسلوب التحديد المتعدد المعايير : *(analyse multicritères)*:** يعتمد هذا الأسلوب على تخصيص ترجيح متعدد الأهداف، ثم ترجيح المنافع الصافية حسب المقتضى. وبالمقارنة مع الأسلوب الثاني نجد أن الاختلاف الأساسي يكمن في أن هذا الأسلوب يرى أن الفعالية الاقتصادية هي نادرا ما تكون الهدف الوحيد للمقرّر، ويعترض هذا الأسلوب مشكل اختيار معاملات الترجيح الذي يظهر كامتياز يتمتع به المقرّر.

ه. **أسلوب التحليل القراراتي : *(analyse decisionnelle)*:** الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب هي أن نتائج أي فعل ستكون غير معروفة بإيقان، ففي أفضل الحالات يمكن لنا فقط تحديد احتمال اتفاق مختلف التكاليف والمنافع، أما في أسوء الحالات فستقتصر على تشكيل قائمة للمنافع والتكاليف ولكن بدون القدرة على تعيينها مهما كانت الاحتمالات. وبالتالي يمكن تحليل نتائج مختلف الخيارات الممكنة باستعمال " شجرة القرار" التي تسمح بمراجعة آثار كل قرار بصفة تسلسلية[2].

نأتي الآن إلى دراسة المؤشرات العملياتية التي تعتمد عليها الأساليب السابقة في تقييمها للمشاريع وتركيب النتائج والخيارات.

2. المؤشرات العملياتية لتقييم المشاريع: هناك عدة مؤشرات تستخدم في تقسيم وترتيب اقتراحات الإنفاق الرأسمالي المتاحة، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة بين المؤشرات أو المعايير التي تعتمد على التقدير الشخصي، والمعايير الموضوعية التي تقوم على أساس اقتصادي كمي. ويمكن ذكر أهم هذه المؤشرات فيما يلي[3]: فترة الاسترداد، المعدل المتوسط العائد، مؤشر المردودية، صافي القيمة الحالية و معدل العائد الداخلي.

إضافة إلى المعايير والمؤشرات سالفة الذكر، يمكن الاعتماد في اختيار الاستخدامات العامة البديلة بما يضمن ترشيد الإنفاق على بعض المعايير الأخرى التي تستخدم في حالة عدم اليقين، كمعيار تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل الخسائر، أو القيام بأقل مخاطرة وأقل التكاليف للحصول على أقصى ربح ممكن. ويستخدم في أحد هذه القرارات نظرية الألعاب (la thèorie des jeux) لـ Arrow.

---

[1] عبد المجيد دراز وآخرون(2003) : مرجع سبق ذكره .ص:367-398.

[2] Percebois, J., (1991): op.citè.P:162.

[3] جميل أحمد توفيق وعلي شريف(1988):"الإدارة المالية " الدار الجامعية. بيروت.ص: 186 وما بعدها.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التقنية والضريبية يتم التأثير من خلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وهذا في إطار ما يسمى بالنظام الضريبي الذي يعني في مفهومه الواسع مجموعة عناصر إيديولوجية، اقتصادية وفنية تتفاعل مع بعضها البعض لتعطي كيانا ضريبيا معينا تختلف صورته من مجتمع إلى آخر.

✓ كما تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى. وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين، باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة و أهداف السلطات، وبالتالي هو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما[1]. إذن، إذا ما تبنينا مسؤولية النظام الضريبي في تحقيق الأهداف الاقتصادية، المالية والاجتماعية لأي دولة، فإنه يجب التركيز على مجموعة من المحددات والقواعد عند رسم أي سياسة ضريبية.

الفرع الأول: آثار السياسة الضريبية.

يلاحظ في وقتنا الحاضر أن الفكر المالي قد أولى الضرائب أهمية خاصة في مجال دراسة علم المالية العامة بفروعه المتنوعة. ولما كان النظام المالي يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع (الوظيفة التخصيصية)، وإلى القضاء على التفاوت في دخول الأفراد (الوظيفة التوزيعية)، وإلى مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي (الوظيفة الاستقرارية)، فإن الضرائب تعتبر من أهم أدوات النظام المالي فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإن معرفة الآثار الاقتصادية التي تترتب على فرض الضرائب في هذا الصدد تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة لواضعي السياسة المالية.

و لقد أدرج كتاب المالية العامة عند دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب منهجين: المنهج الأول يوسع من نطاق الدراسة بحيث يجعلها تشمل آثار الاقتطاع من ثروة الأفراد، وواقعة إنفاق حصيلة هذا الاقتطاع. ويمثل هذا الاتجاه الكاتب الايطالي أنطونيو دي ماركو وتبعه في ذلك عدد من كتاب المالية العامة الايطاليين. بينما يضيق المنهج الثاني من هذا النطاق بحيث يقصرها على آثار الضريبة وحدها (أو العبء الضريبي) ويمثل هذا الاتجاه:Musgrave، Edgeworth ، Pegou، ويتبعهم معظم الكتاب الحديثين[2]. وعلى ضوء هذا يمكن التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية التي تحدثها السياسة الضريبية:

- الآثار التي يمكن أن تحققها الضريبة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي آثار يمكن أن تحقق باستخدام وسائل مالية أو اقتصادية أخرى.
- الآثار الاقتصادية التي تنفرد الضريبة بإحداثها، وهذه الآثار تنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي الذي يؤثر على ظروف التوازن الفردي الخاص بالممول (توزيع الوقت بين العمل والراحة، توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، توزيع المدخرات بين الاكتناز والاستثمار، توزيع الاستثمار بين الصور المختلفة المتاحة،...)

[1] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره ص: 139.
[2] زينب حسين عوض الله(2003): مرجع سبق ذكره ص: 191.

1- الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة الضريبية:

تأثر الضرائب في كل من الإنتاج والدخل القومي من خلال تأثيرها في كل من الحافز على العمل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، ونفقة الإنتاج.

أ- أثر الضريبة على العمل: يوازن الفرد عادة بين عائد وتكاليف العمل، وبين عائد وتكاليف وقت الفراغ، ليوزع بناء على تلك الموازنة ساعات يومه المحدودة بين العمل والراحة. ومن أجل تحديد طبيعة أثر الضريبة على هذا الخيار سندرس أثر الضريبة على عرض العمل من خلال أثرها على الدخل، فالفرد إما أن يقوم بمضاعفة جهوده من أجل تعويض الخسارة في دخله نتيجة فرض الضريبة وهذا ما يعرف بأثر الدخل، أو يقوم بإحلال بعض ساعات الراحة محل عدد من ساعات العمل وهو ما يعرف بأثر الإحلال[1]. ويمكن توضيح أثر هاتين القوتين بيانيا باستخدام الشكل 5-2[2].

الشكل 5-2: أثر الدخل على عرض العمل

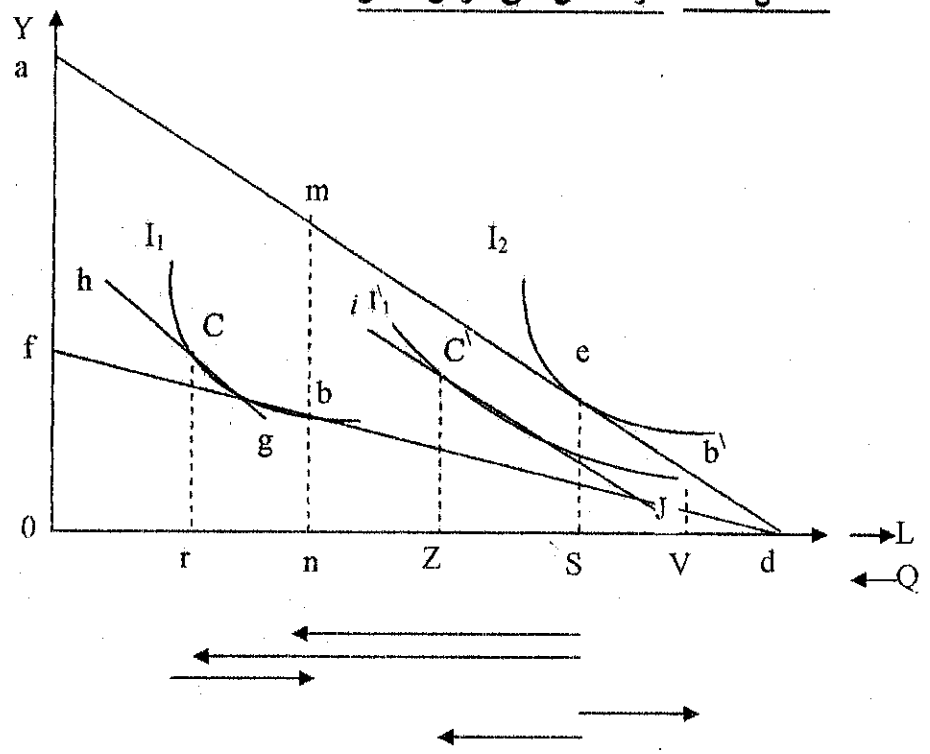

Source: Weber, L., (1997):op.citè.P:239.

يعبر المحور الرئيسي عن وحدات الدخل Y، في حين يعبر المحور الأفقي عن كل من: كمية أوقات الراحة عندما نبتعد عن الأصل (0)، وكمية أوقات العمل (Q)عندما نقترب من الأصل (0). ويقوم الفرد باختيار كمية العمل (Q) التي يرغب في عملها كدالة في التعويض الذي يتلقاه مقابل الساعة، ويعمل الفرد على تعظيم دالة المنفعة الترتيبية ذات الدخل (Y) والراحة (L):

$U=U(L, Y)$.

يعبر عن هذه الدالة بمجموع منحيات السواء الحدية بين الدخل والفراغ I_1 وI_2، وميول هذه المنحيات في نقطة معينة تطابق المعدل الحدي للإحلال، والذي يساوي النسبة بين المنفعة الحدية للفراغ والدخل حسب العلاقة التالية: $TMS_{YL}=UM_L/UM_Y$، ويتوقف الشرط المالي الذي يخضع له الشخص في نموذجنا على أجر الساعة W.

---

[1] Beltrame, P., (1997) :" *la Fiscalité En France* ", Hachette, 5eme édition, France.P:174.

[2] Weber, L., (1997):" *l'Etat Acteur Economique : Analyse Economique du Rôle le l'Etat*",3eme édition, Economica, Paris.P:238-240.

يمثل المستقيم ad في الحالة الأولى قبل فرض الضريبة الدخل الذي يمكن كسبه كدالة لحجم العمل المبذول. عندما يكون الشخص المعني لا يعمل على الإطلاق (24 ساعة راحة) يكون دخله معدوما، أما في الحالة العكسية فإن دخله يصل إلى النقطة a، حيث يمكن التعبير عنه بالمسافة: (ao) أو القيمة: $Q.W$ ،ويكون في هذه الحالة ميل المستقيم (ad) يساوي W أو (oa/od). يقوم الشخص- قبل إدخال الضريبة- بتعظيم منفعته عند النقطة e المحددة بتماس منحنى السواء I_2 والمستقيم ad. إذن فهو يختار تقييم يومه بين OS ساعة راحة و Sd ساعة عمل، مما يكسبه دخل عمل يساوي: $Sd \times \frac{oa}{od} = Sd \times \frac{Se}{Sd} = Se$.

إن إدخال ضريبة نسبية على الدخل بمعدل $(t=fa/oa)$ يحول الخط (ad) إلى المستقيم (fd) ذو الميل $W(1-t)$ الذي يمثل الدخل الصافي. إذا كانت خريطة منحنى السواء ممثلة بالمنحنى I_1 ، فإن نقطة التوازن الجديدة ستكون عند النقطة b، مما يؤدي إلى زيادة في بذل المجهود العملي مساوية لـــ (Sn). أما الدخل الخام فيعبر عنه في هذه الحالة بالمسافة (nm)، الدخل الصافي بالمسافة (nb) والإيراد الضريبي بالمسافة (bm). بالمقابل، إذا كانت خريطة السواء معبر عنها بالمنحنى I'_1، فإن التوازن يكون عند النقطة b' التي توجد على يمين النقطة e (الحالة الأولى قبل فرض ضريبة). وفي هذه الحالة يقود الاقتطاع الضريبي إلى زيادة في الوقت المخصص للراحة مساوية لـــ(SV)، وبتخفيض في المجهود العملي يعادل الزيادة السابقة في الراحة. ونلاحظ مما سبق أن أثر ضريبة الدخل على عرض العمل يتوقف على حالة منحنيات السواء من جهة، وعلى تفضيلات الأفراد من جهة أخرى. ومن أجل تحديد هذا الأثر، يكفي استبدال الضريبة النسبية على الدخل بضريبة جزافية تضع الفرد في نفس مستوى الرخاء. ويصبح الشرط المالي الجديد الخاص بالضريبة الجزائية معبرا عنه بـــ (hg) و(iJ) على التوالي وموازي للشرط الأول (ad) ومماس لمنحيات السواء I_1 وI'_1 في النقاط C وC' على التوالي. إذن عندما نقارن كلتا الحالتين مع الحالة الابتدائية نجد أن أثر الدخل قد أدى إلى زيادة في عرض العمل أكبل في الحالة الأولى، وهذا ما يقتضي أن الطلب على الراحة يزداد بزيادة الدخل وينقص بنقصانه، وانطلاقا من هنا يكون من السهل تحديد أثر الإحلال. فمثلما يكون انحدار الشرط المالي بضريبة نسبية (fd) ضعيفا مقارنة بالضريبة الجزافية (hg) أو(iJ) فإن نقطة التماس ستنـــزاح لا محالة إلى اليمين عند النقاط b وb' على التوالي. ففي الحالة الأولى يعتبر الأثر الكلي مواتيا للزيادة في العمل، ذلك أن نقطة التوازن b تقع على يسار النقطة e، مما يعني أن تأثير الدخل المواتي للعمل أكبر من تأثير الإحلال المواتي للراحة، أما الحالة الثانية فيعتبر الأثر الكلي غير موات للزيادة في العمل لأن نقطة التوازن b' تقع على يمين النقطة e، مما يعني أن أثر الإحلال المواتي للراحة أكبر من أثر الدخل المواتي للعمل. ويمكن توضيح هذين التأثيرين المتضادين ومدى تأثيرهما على عرض العمل من خلال الشكل 6-2 التالي:

الشكل 6-2: تأثير أثر الدخل والإحلال على عرض العمل

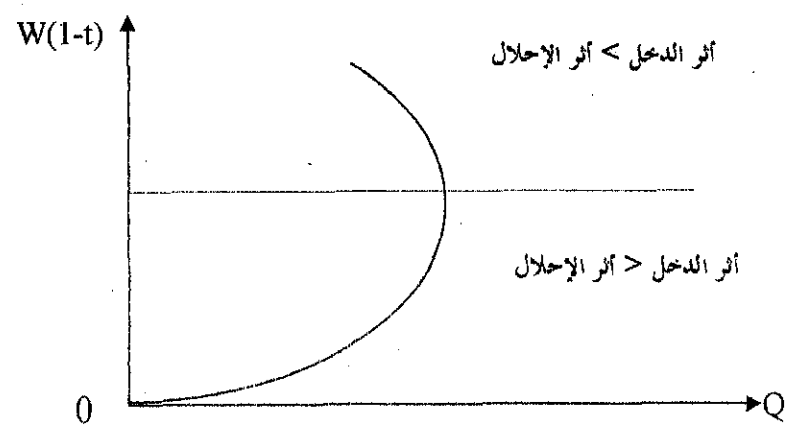

Source: Weber, L., (1997):op.citè.P:242.

يصور هذا الشكل عرض العمل كدالة للأجر الصافي في منحنى يلتف إلى وراء، فالدخل مرتفع بما فيه الكفاية وبالتالي أي زيادة فيه يستفيد منها الأفراد في زيادة أوقات فراغهم. وهذه الحالة معاكسة تماما للحالة العادية التي تفرض فيها الضريبة حيث يكون هناك إحساس بالخسارة في الدخل مما يحث الأفراد على العمل أكثر من أجل تعويضها.

وكخلاصة لما سبق ذكره، يتبين أن أثر ضريبة الدخل على عرض العمل يتوقف على حالة منحنيات السواء، تفضيلات الأفراد، نوع الضريبة المطبقة والمستوى العام للأجور.

و قد أجريت بعض الدراسات الميدانية للتعرف على أثر الضرائب على من العمل، حيث قام G.F.Break (1957)[1] بدراسة على المحامين والمحاسبين في المملكة المتحدة باعتبارهم من الطبقات ذات الدخل المرتفع، أين وجد أن ضريبة الدخل قد أدت إلى زيادة عدد ساعات العمل بالنسبة لـــ 40% من عدد الإجابات التي تلقاها. وأن عددا قليلا من أفراد العينة قد قرروا نقص عدد ساعات عملهم. وأن الارتباطات المحددة بالشركات والأفراد وما يتمتع به المحامون والمحاسبون من مكانة اجتماعية ممتازة كان له أثر كبير في إضعاف الأثر الإحلالي لضريبة الدخل، كما أجريت نفس الدراسة على مجموعة قادرة على تغيير ساعات العمل فاتضحت قوة الأثر الإحلالي لضريبة الدخل لدى 65% من عدد الإجابات التي تلقاها.

ب-أثر الضرائب على الاستهلاك: يعتبر انخفاض معدل تكوين رأس المال من أهم العقبات التي تعيق عملية التنمية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ويرتبط ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار الاختياري، ومن هنا تأتي أهمية الضرائب كأداة للادخار الإجباري، حيث يمكن أن تلعب دور الادخار الاختياري في الحد من الإنفاق الاستهلاكي لتوفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم، ولا يعني ذلك أن يحل الادخار الإجباري محل الادخار الاختياري بل أن يكون الأول مكملا للثاني حتى يرتفع معدل الادخار القومي. وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد أو على أثمان السلع والخدمات، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض الدخول النقدية، في الوقت الذي تؤدي فيه الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع والخدمات. ويتوقف هذا التأثير على كل من حجم الدخل، درجة مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية وتصرف الدولة بحصيلة الضرائب[2].

ج-أثر الضريبة على الاستثمار: لما كان الميل الاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فإن الضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته، وينخفض بانخفاضها.إن التحفيز على الاستثمار يكون عن طريق تخفيض الضرائب التي تفرض على أرباح المؤسسات أو إعفاء البعض منها. كما يمكن للضريبة التأثير على هيكل الاستثمارات من خلال تخفيف المعاملة الضريبية للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها، وإرهاق الأنشطة غير المرغوب فيها.

د-أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار: تختلف آثار الضرائب على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخول والثروات، مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار. أما الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها. فإذا أدت الزيادة في الحصيلة الضريبية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فإن

[1] Break, G.F., (1957):"Income Taxes and Incentives to Work", *American Economic Review*, Vol.47, N.05, (529-549).

[2] د.ناصر مراد(2003): "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق " دار هومة.ص:60-62.

القدرة الشرائية تتحسن، أي زيادة الطلب على السلع مما يؤدي زيادة الأسعار. كما قد تؤدي زيادة الضرائب على المشروعات الإنتاجية في اقتصاد السوق إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومنه رفع الأسعار[1].

2-التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي: إلى جانب الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الضريبة على الكميات الاقتصادية الكلية، تنفرد الضريبة بإحداث آثار تنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي. و يقصد بنقل عبء الضريبة تلك العملية التي يتم بها نقل العبء النقدي المباشر للضريبة خلال تغيرات الأثمان، من الوعاء الذي فرضت عليه إلى الوعاء النهائي.[2] ولما كان لنقل العبء الضريبي أثر هام على الدخول الحقيقية الصافية، لابد من أن نتعرف على الظروف والشروط والعوامل المهيأة لنقل العبء، وأن نقف على اتجاهاته وميوله.

أ-نظريات نقل العبء الضريبي:

أ-1-نظرية الفزيوكرات: حسب هذه النظرية، فإن فرض الضرائب على أي طبقة من الطبقات لابد وأن ينتقل عبؤها حتى يستقر في النهاية على الناتج الصافي للأرض، فلو فرضت الضرائب على إيرادات أصحاب رؤوس الأموال، فإنهم لابد وأن يسعوا لزيادة إيراداتهم، ولابد لطبقة المزارعين من ناحية أخرى أن يرضوا بتحمل العبء حتى لا يتوقف الإنتاج ويلحق الضرر بالأرض. وإذا فرضت الضرائب على طبقة الصناع والتجار، فإنهم لابد وأن يرفعوا من أسعار منتجاتهم.

وهكذا فإن كافة أنواع الضرائب سوف يتم نقل عبئها إلى ناتج الأرض الصافي، ومنه فإن المنطق يقتضي بفرض الضرائب مباشرة على الناتج الصافي للأرض، ومن هنا جاءت فكرة الضريبة الوحيدة على الناتج الصافي الأرض بحكم كونه المصدر الوحيد الذي يمكن أن نستقي منه إيرادات الدولة.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن آدم سميث، وريكاردو، وهنري جورج يؤيدون وجهة نظر الفيزيوكرات في فرض ضريبة على ريع الأرض، لا باعتبار الأرض هي العامل الإنتاجي الوحيد الذي يدر فائضا، بل لأسباب أخرى يقررها كل منهم[3]

أ-2-نظرية الانتشار: خلافا للنظرية التي نادى بها الفزيوكرات بتركيز كافة الأعباء الضريبية على طائفة واحدة، فإن نظرية الانتشار تذهب إلى أن آثار الضريبة لا تتوقف عند الممول القانوني، بل تنتقل إلى أشخاص آخرين، و هؤلاء بدورهم إلى مجموعة ثالثة، فرابعة حتى ينتهي الأمر بانتشار عبئها بين جميع أفراد المجتمع. و ترجع اللبنات الأولى لأفكار هذه النظرية إلى كتابات اللورد Mansfield سنة 1766، إلا أنها عادة ما تنسب في الكتابات الحديثة إلى الفرنسي N.F.Canard. ففي حالة فرض ضريبة جديدة قد ينتج عنها اختلال في مراكز الأفراد الذين فرضت عليهم الضريبة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن القائم بين مراكز الممولين، حيث يقتضي الأمر انقضاء فترة حتى يتحمل كل فرد نصيبا من هذه الضريبة الجديدة، ويتم انتشار عبئها عن طريق ما أسماه كانار: بالاحتكاك الضريبي ليعود التوازن من جديد[4]. ولاشك أن هذه النظرية تبسط وتعمم كثيرا وتغفل الآثار المتغايرة التي يمكن أن تثيرها الضرائب المتعددة على العناصر الاقتصادية. فهناك عدد من الضرائب لا ينتقل عبؤها بسهولة، كما أن انتقال العبء يحكمه العديد من العوامل المؤثرة التي تعرضت لها النظرية الحديثة.

أ-3-النظرية الحديثة: تعالج النظرية الحديثة ظاهرة نقل العبء الضريبي باعتبارها مشكلة من المشاكل الخاصة بتحديد السعر وامتداد لنظرية القيمة. فالضرائب لا ينتقل عبؤها إلا من خلال معاملات تبادلية تتم بين الممول القانوني وغيره من أفراد المجتمع وتؤثر على أثمان السلع والخدمات موضوع التبادل. ولما كان تحديد الأسعار وفقا لنظرية القيمة يتقرر نتيجة لتفاعل قوى العرض

[1] د.ناصر مراد(2003): مرجع سبق ذكره. ص: 63-64.
[2] زينب حسن عوض الله(2003): مرجع سبق ذكره: ص:199.
[3] عبد المنعم فوزي(1972): مرجع سبق ذكره.ص:160-161.
[4] حامد عبد المجيد دراز وآخرون(2003): مرجع سبق ذكره .ص:174-175.

والطلب، فإن مدى نجاح عملية نقل العبء الضريبي ستقرر هي الأخرى وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب بعد فرض الضريبة، التي تتوقف بدورها على مرونة كل من منحنيات العرض والطلب وطبيعة الإنتاج ودرجة المنافسة السائدة في السوق.

سوف نشرح الآن كيفية نقل العبء الضريبي من خلال أثر الضريبة على الأسعار وذلك بالإستعانة بالتحليل الجزئي، فإذا ما تتبعنا هذا التحليل استطعنا أن نستخلص أثر كل من مرونة العرض والطلب، طبيعة تكاليف الإنتاج ودرجة المنافسة على عملية نقل العبء.

إن المبدأ العام الذي تنص عليه النظرية الحديثة هو أن راجعية الضريبة على السلع والخدمات تنقسم بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب، وبعبارة أخرى أن عبء الضرائب هو دالة للعلاقة بين قوى العرض والطلب على المادة الخاضعة للضريبة. وسنوضح توزيع عبء الضريبة من خلال الشكل 7-2 التالي:

الشكل 7-2: توزيع عبء الضريبة

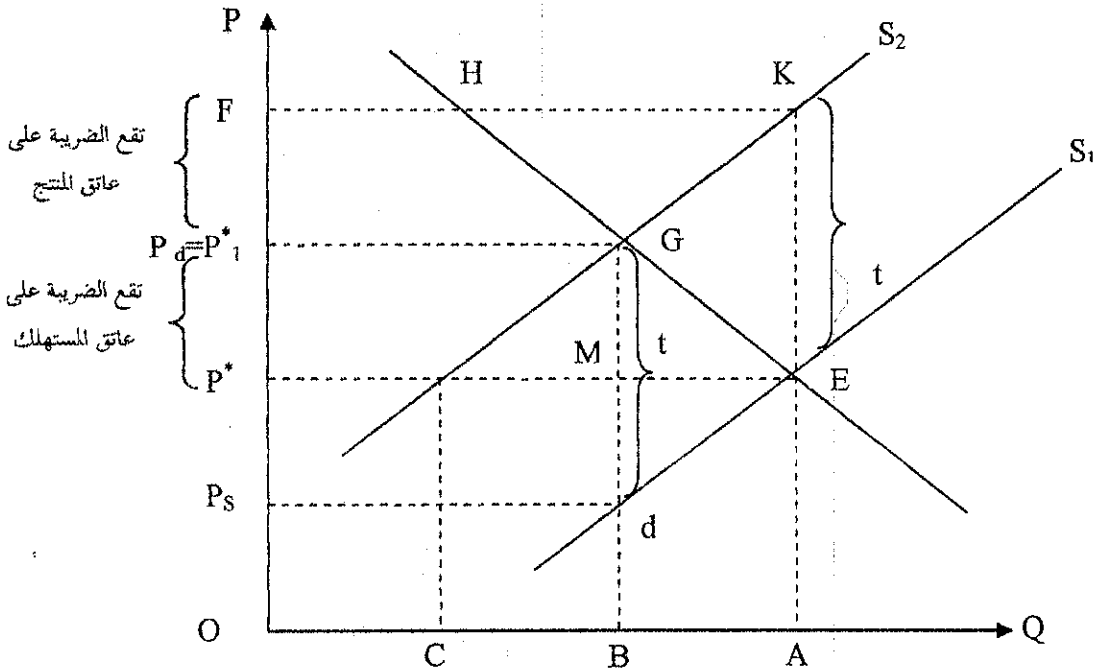

المصدر: كساب علي (2004). مرجع سبق ذكره.ص: 151-152

يتضح من خلال الشكل أن نقطة التوازن الأصلية ما بين العرض والطلب هي النقطة E. لكن بعد فرض ضريبة نوعية مقدارها: $t=P_d-P_s$ وهو الفرق بين سعر البائع والشاري، انزاح منحنى العرض من S_1 إلى S_2. فإذا نظرنا من وجهة نظر المستهلك فإن من مصلحته عدم تغيير السعر أي يبقى سعر التوازن مساويا إلى: $AE=P^*$. ولكن عند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة هي OA والكمية المعروضة هي OC أي هناك فائض في الطلب مما يؤدي إلى رفع السعر إلى: $BG=P_d=P^*_1$.

أما إذا نظرنا من وجهة نظر المنتج أو البائع فإنه سيحاول رفع السعر بمقدار الضريبة t ويحملها كلية للمستهلك، أي يريد بيعها بالسعر AK، لكن عند هذا السعر نجد الكمية المطلوبة هي OC أو FH في حين أن الكمية المعروضة هي OA أو FK، أي أن هناك فائض في العرض حيث يدفع هذا الفائض بالسعر إلى الانخفاض حتى السعر P^*_1.

نلاحظ إذن أننا في تحليلنا للمشكل من وجهة نظر المنتج والمستهلك حصلنا على نقطة توازن جديدة G عند سعر توازن جديد P^*_1 وكمية توازنية جديدة هي OB. إذن يتحمل المستهلك جزء من الضريبة يساوي $(P^*_1-P^*)$ بينما يتحمل المنتج الجزء الآخر (P^*-P_S) وبالتالي يمكننا صياغة القانون التالي:

عبء الضريبة على المستهلك = $\frac{GM}{Md} = \frac{P_1-P^*}{P^*-P_S}$ = مرونة العرض / مرونة الطلب

عبء الضريبة على المنتج

وفيما يلي تحليل لأهم العوامل والاعتبارات التي تحدد نقل عبء الضرائب:

أولا: مرونة العرض والطلب: (قانون H.Daltan (1954)):

- يتزايد مقدار ما يتحمله المستهلك من عبء الضريبة كلما زادت مرونة العرض السعرية حتى تصل إلى أقصاها (ما لانهاية) أين يتحمل المستهلك كل عبء الضريبة، ومن ثم لا يتحمل المنتج أي عبء. والعكس الصحيح، فعندما تصل مرونة العرض إلى الصفر سوف يصل ما يتحمله المستهلك من عبء الضريبة إلى الصفر، أي أن المستهلك يكون قد نجح في نقل عبء الضريبة بالكامل إلى المنتج، أو أن المنتج لم ينجح في نقل جزء من عبء الضريبة إلى المستهلك .
- يتزايد مقدار ما يتحمله المنتج من الضريبة كلما زادت مرونة الطلب السعرية حتى تصل إلى أقصاها (طلب تام المرونة) أين يتحمل المنتج كل عبء الضريبة، والعكس صحيح، فعندما تصل مرونة الطلب إلى الصفر سوف يصل ما يتحمله المنتج من عبء الضريبة إلى الصفر، أي أن المنتج يكون قد نجح في نقل عبء الضريبة بالكامل إلى المستهلك. ويمكن توضيح هذه الحالات في الشكل 8-2 :

الشكل 8-2: أثر مرونة العرض والطلب في توزيع العبء الضريبي

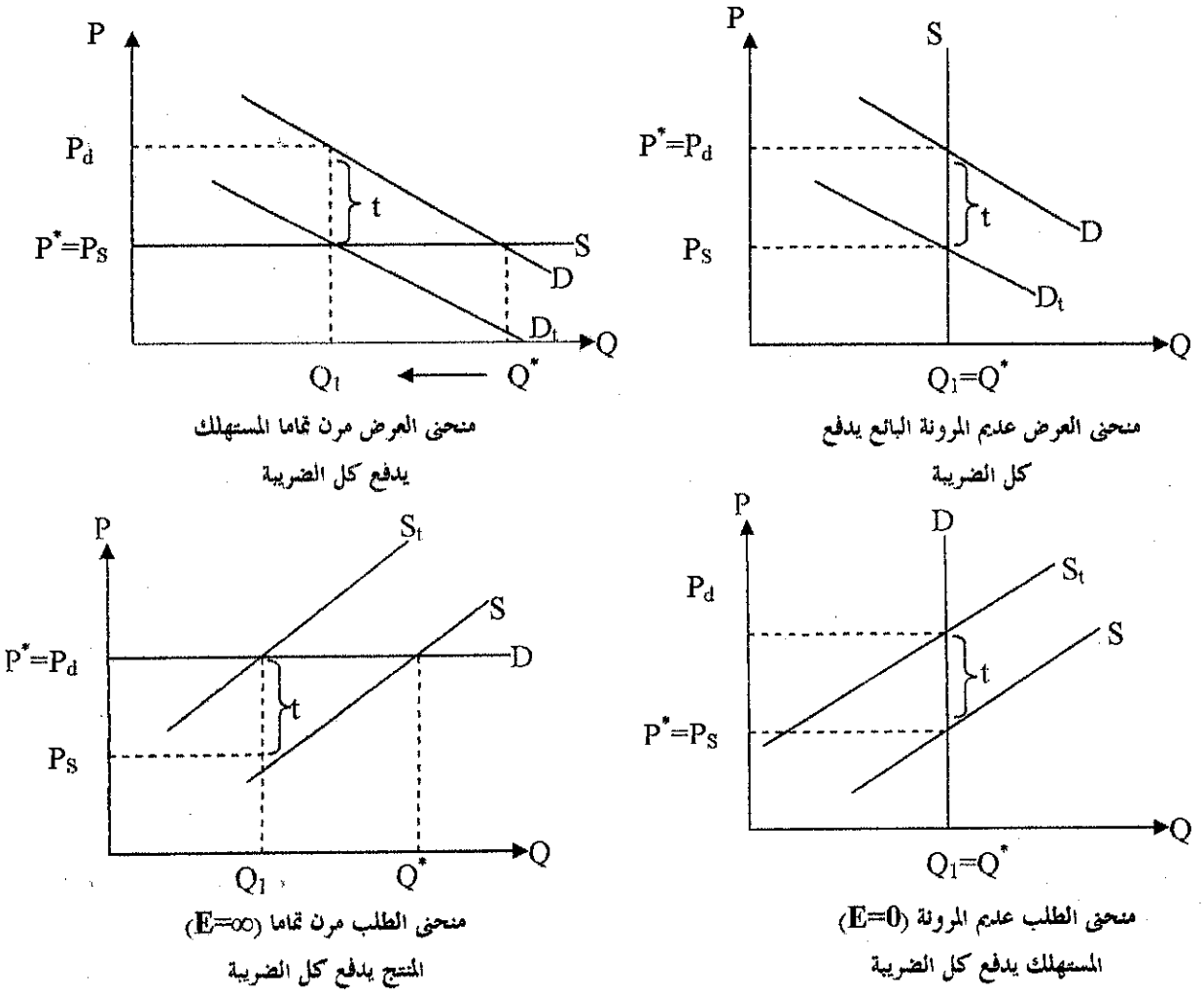

منحنى العرض مرن تماما المستهلك يدفع كل الضريبة

منحنى العرض عديم المرونة البائع يدفع كل الضريبة

منحنى الطلب مرن تماما (E=∞) المنتج يدفع كل الضريبة

منحنى الطلب عديم المرونة (E=0) المستهلك يدفع كل الضريبة

المصدر: كساب علي (2004). نفس المرجع.ص: 153-156.

ثانيا: طبيعة تكاليف الإنتاج: يمكن أن تؤثر طبيعة تكاليف الإنتاج على مقدرة المنتج أو المستهلك على نقل عبء الضريبة وتتوقف تكاليف الإنتاج على ظروف الإنتاج وما إذا كان يحكم الإنتاج قانون تزايد أو ثبات أو تناقص غلة الحجم.

فإذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة تخضع في إنتاجها إلى النفقة الثابتة أي ثبات الغلة، فإن ثمنها يتجه إلى الارتفاع، ويميل إنتاجها واستهلاكها إلى النقصان ويتجه الثمن الجديد إلى الاستقرار عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليه الضريبة. ولكن لما كانت النفقة الجديدة هي نفس النفقة الإنتاج القديمة، فإن الثمن الجديد يتجه إلى أن يكون أعلى من الثمن القديم بمقدار الضريبة، ولذلك فإن الضريبة تنتقل بأكملها إلى المستهلك سواء كان منحنى الطلب مرنا أو غير مرن. أما في حالة السلع التي يخضع إنتاجها إلى النفقة المتناقصة أي تزايد الغلة، فإن ثمنها الجديد يستقر عند نفقة الإنتاج الحدية الجديدة مضافا إليه الضريبة، وبالتالي يتجه الثمن الجديد إلى أن يكون أعلى من الثمن القديم مضافا إليه الضريبة، أي أن فرض الضريبة في هذه الحالة يجعل الثمن يتجه إلى الزيادة بأكثر من مقدار الضريبة وبالتالي فإن الجزء الكبير من الضريبة ينتقل إلى المستهلك، وهذا على عكس السلع التي يخضع إنتاجها إلى النفقة المتزايدة حيث أن فرض الضريبة يجعل الثمن الجديد يتجه إلى الزيادة بأقل من مقدار الضريبة، وبالتالي فإن جزءا صغيرا من الضريبة ينتقل إلى المستهلك[1].

ثالثا: درجة المنافسة: تتوقف أيضا مقدرة المنتج أو المستهلك على نقل عبء الضريبة على درجة المنافسة التي تسود الأسواق التي تباع فيها المنتجات التي فرضت عليها، وتتراوح درجة المنافسة بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام. ولقد افترضنا في التحليل السابق توفر حالة المنافسة الكاملة وبالتالي إذا أردنا أن نقف على اتجاهات عملية نقل العبء وفقا لدرجة المنافسة ينبغي علينا أن نستعرض الأمر في ظل الاحتكار. ففي سوق الاحتكار يؤدي فرض ضريبة على سلعة ما إلى زيادة نفقة إنتاجها، بحيث يرتفع منحنى النفقة الحدية ليقطع منحنى الإيراد الحدي في نقطة أعلى من النقطة السابقة، مما يعني انخفاض كمية الإنتاج التي تحقق التوازن، وارتفاع ثمن البيع الذي يحقق التوازن. أي أنه سيحدث انتقال لعبء الضريبة في هذه الحالة، ولكن يلاحظ أن المحتكر قد يتردد في رفع الثمن بمقدار الضريبة كلها خشية انخفاض الطلب، خاصة إذا كانت درجة مرونته مرتفعة مما يؤثر على صافي ربحه. وبالتالي يمكن القول أن مدى ارتفاع الثمن في هذه الحالة ومدى انتقال عبء الضريبة إلى المستهلك يتوقف على درجة مرونة الطلب، كما أن المحتكر لا يحدد الثمن الذي يحقق له أكبر ربح في الوحدة المباعة، وإنما يبحث عن تحقيق أقصى ربح كلي ممكن عن طريق تعادل الإيراد الحدي مع النفقة الحدية، وهذا ما يمكنه من نقل عبء الضريبة بأكمله أو جزء منه إلى المستهلك، أو قد يجبر على أن يتحمل هو مقدار الضريبة بأكمله من أجل تحقيق أقصى ربح كلي ممكن.

رابعا: الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية، وبالتحديد فترات الانتعاش والانكماش في القدرة على نقل عبء الضريبة، وذلك من خلال التأثير في مدى مرونة العرض والطلب. ففي فترات الانتعاش الاقتصادي ترتفع المداخيل وتقل تبعا لذلك درجة حساسية الطلب بالنسبة لارتفاع الأثمان، وهو ما يعني قلة مرونة الطلب، ويشجع هذا الوضع المنتجين على رفع الأسعار بمقدار الضريبة وبالتالي من نقل عبئها إلى المستهلكين. أما في فترات الانكماش فيحدث العكس أين ترتفع مرونة الطلب، مما يدفع المنتجين إلى عدم رفع الأسعار وبالتالي عدم نقل عبء الضريبة.

لاشك أن النظرية الحديثة وإن كانت أكثر اكتمالا مما سبقتها من نظريات إلا أنها تقتصر عن مراعاتها لعدد من العوامل المؤثرة في نقل العبء كالعوامل النفسية أو وجود اتحادات عمالية تحد من نقل العبء إلى الخلف وأثر الإنفاق الحكومي على نقل العبء[2].

---

[1] عادل أحمد حشيش(1992): مرجع سبق ذكره،ص:193-196.

[2] عبد الكريم صادق بركات(1987): مرجع سبق ذكره ، ص: 141.

ب-صور نقل عبء الضريبة: يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لنقل العبء الضريبي وهي:

ب-1: النقل الكلي والنقل الجزئي: إذا انتقلت الضرائب بكاملها إلى عاتق شخص آخر غير المكلف بها قانونيا نكون بصدد نقل كلي لعبئها، وإذا لم يتمكن الشخص المكلف قانونيا بها إلا بنقل جزء من الضريبة نكون أمام نقل جزئي للعبء الضريبي، ومن هذه الناحية يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الضرائب:

- ضرائب لا يمكن نقل عبئها نهائيا حيث لا تكون هناك معاملات بين الأفراد تمكنهم من نقل العبء، ويتعلق الأمر بالضرائب على الأشخاص، وألضرائب على التركات، والضرائب على المداخيل الناجمة عن العمل.
- ضرائب يمكن نقل عبئها جزئيا، ويتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يدخلون في معاملات مع آخرين، يتمكنون من خلالها تحميل أثمان هذه المنتجات جزءا من الضريبة، ويتوقف مقدار الانتقال على العوامل التي ذكرناها سابقا.
- ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل، وهي تلك الضرائب التي يمكن تضمينها كلية في الأسعار، إلا أنه من الصعب نقل كامل العبء لأن ذلك يرجع إلى عوامل اقتصادية عديدة.

ب-2:**النقل الأمامي والنقل الخلفي:** يقصد بنقل العبء الضريبي إلى الأمام أن يسلك هذا النقل الاتجاه نفسه الذي تسلكه العمليات الإنتاجية، أين يكون الممول قادرا على نقل الضريبة إلى مرحلة تالية برفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة أو بمقدار جزء منها. كأن يقوم المستورد أو المنتج أو البائع بنقل الضريبة التي دفعها إلى المشتري عن طريق إدماجها في سعر البيع. ويقصد بنقل العبء إلى الخلف أن يسلك هذا النقل عكس الاتجاه الذي تسلكه العملية الإنتاجية، أي أن يكون هذا النقل إلى مرحلة من مراحل السلعة سابقة على تلك التي فرضت عليها، الضريبة، ويكون ذلك بخفض أثمان عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة (أجور العمال، أثمان مواد أولية...) بمقدار الضريبة أو جزء منها.

ب-3:**النقل المقصود وغير المقصود:** يكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصا بدفع ضرائب معينة معتقدا قدرتهم على نقلها إلى غيرهم، أما إذا كلف المشروع أشخاصا بالضريبة معتقدا عدم إمكان انتقالها إلى الغير، فإن النقل يعتبر غير مقصود إذا استطاعوا نقلها.

ب-4: **النقل المنحرف أو المائل:** ويقصد به الحالة التي يتم فيها نقل الضريبة بمناسبة عملية اقتصادية أخرى غير التي كانت أساسا لها أولا،و من قبيل ذلك فرض ضريبة على سلعة معينة، ولكن منتجها يتمكن من نقلها إلى مستهلكي سلعة أخرى يقوم هو بإنتاجها[1].

الفرع الثاني: مستوى الضغط الضريبي الأمثل:

يرتبط المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام. فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها. ولقد أدرك بعض المفكرين منذ القدم مثل ابن خلدون أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية[2]، كما نادى الطبيعيون بأن لا يتجاوز الاقتطاع الضريبي 20% من دخل المكلف، أما الاقتصاديون التقليديون فلقد حددوا تلك النسبة بـــ 10%، بينما الاقتصاديين المحدثين أمثال C.Clark فقد حدده بـــ25% من الدخل الوطني. في الواقع لا توجد حدود معينة للاقتطاع الضريبي، بحيث يتوقف ذلك على مدى إنتاجية الإنفاق العام التي تموله هذه الاقتطاعات بالإضافة إلى بعض الظروف الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية السائدة في كل دولة.

[1] زينب حسين عوض الله(2003): مرجع سبق ذكره: ص:202.
[2] د.عبد المجيد قدي(2003):مرجع سبق ذكره،ص:161

لذا يرى الاقتصادي Barrère أنه يمكن زيادة الاقتطاع الضريبي طالما أن ذلك لم يؤد إلى تقلص حجم الإنتاج، وفي نفس السياق يؤكد Barrère أنه لا يمكن استخدام الضرائب كأداة فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد أدنى معين. ونشير أنه لزيادة مستوى الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل هي:زيادة معدلات الضرائب،فرض ضرائب جديدة،تحسين طرق التحصيل و مكافحة التهرب الضريبي [1].

ومن أجل تحديد مستوى الضغط الضريبي الأمثل، حاول Arthur Laffer إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها وهذا ضمن نموذج CJL (Canto,Joines,Laffer)، و قد أبرز لافر هذه العلاقة من خلال المنحنى المسمى باسمه والذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة. و الشكل 9-2 يبين ذلك:

الشكل 9-2: منحنى Laffer

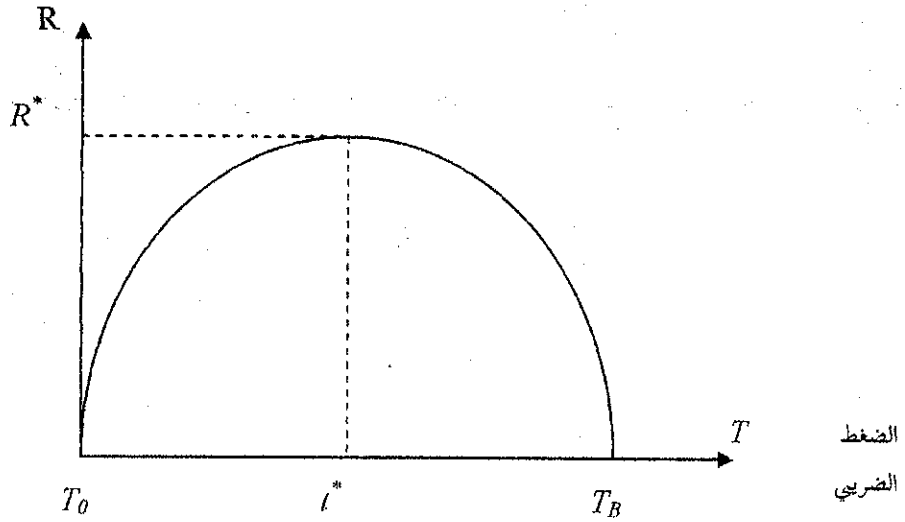

المصدر: ناصر مراد (2003). نفس المرجع.ص: 142.

يمكن تقسيم منحنى لافر إلى مرحلتين : المرحلة الأولى (T_0t^*) أين تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي وذلك إلى غاية الوصول إلى المستوى الأمثل من الضغط t^* ، أين تكون الإيرادات الضريبية عند أقصاها، أما المرحلة الثانية (t^*T_B) فتصبح فيها العلاقة عكسية، بحيث أن أي زيادة في معدل الضغط الضريبي ستؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يقلل من الأوعية الضريبية فتنخفض بذلك حصيلة الإيرادات الضريبية.نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل .

سنحاول الآن إيجاد القيمة الجبرية لمعدل الضغط الضريبي الأمثل من خلال عرض نموذج CJL التالي:[2]

- يتضمن هذا النموذج سلع سوقية، عوامل إنتاج (رأس مال K والعملN) ذات كميات ثابتة، بينما إنتاج هذه السلع Y هو معطى بدالة ذات الشكل Cobb-Douglas مع الفرضية الاعتيادية لمكافأة عوامل الإنتاج حسب الإنتاجية الحدية لكل عنصر. الأجر الحقيقي قبل فرض الضريبة هو W_P وهو خاص بمكافأة عنصر العمل. أيضا، معدل الفائدة المتعلق بمكافأة رأس المال قبل فرض الضريبة هو r_P. ويمكن توضيح هذه المتغيرات في المعادلات التالية:

[1] د. ناصر مراد(2003): مرجع سبق ذكره،ص:141

[2] Semodo, G., (2001):op.citè.P: 271-273.

$$Y = K^{\alpha} N^{1-\alpha} : 0\langle \alpha \langle 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$W_P = \frac{\partial Y}{\partial N} = (1-\alpha)\frac{Y}{N} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$r_P = \frac{\partial Y}{\partial K} = \alpha \quad \frac{Y}{K} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

سنفترض أن الضرائب المطبقة في هذا النموذج هي ضرائب نسبية، حيث أن t_n هي الضرائب المفروضة على العمل، و t_K هي الضرائب المفروضة على رأس المال بعد اقتطاع الضرائب من الأجور الحقيقية W_P و المداخيل التي تدفعها المؤسسات r_p .

سوف نحصل على المداخيل الصافية لكل من عنصر العمل W ورأس المال r والتي يمكن تعريفهما بالمعادلتين التاليتين:

$$W = (1-t_n)W_p : 0\langle t_N \langle 1 \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

$$r = (1-t_K)r_p : 0\langle t_K \langle 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

- سنفترض أيضا أن عرض عوامل الإنتاج يتبع فقط المكافأة النسبية الصافية وفق المعادلتين التاليتين:

عرض رأس المال: $K^S=(r/w)^a * r^e$ ..... (6) مع $a>0$ و $a+e>0$

عرض العمل: $N^S=(W/r)^b * W^e$ ..... (7) مع $b>0$ و $b+e>0$

سنضع: $a+b+c=U>0$

- سنفترض أن الإيرادات الضريبية هي مساوية للنفقات العامة، ويمكن الحصول على هذه الإيرادات من خلال فرض معدلات ضريبية على مداخيل عوامل الإنتاج وهذا حسب المعادلة التالية:

$$\begin{cases} G = T = t_K \dfrac{\partial Y}{\partial K} * K + t_N \dfrac{\partial Y}{\partial N} * N \\ G = T = t_K r_P * K + t_N W_P * N \quad \ldots\ldots\ldots(8) \end{cases}$$

- إذا قمنا بقسمة المعادلة (6) على المعادلة (7) سنحصل على:

$$\frac{K^S}{N^S} = \frac{\left[\frac{r}{w}\right]^a * r^t}{\left[\frac{w}{r}\right]^b * w^t} = \frac{\left[\frac{r}{w}\right]^a * r^t}{\left[\frac{r}{w}\right]^{-b} * w^t} = \left[\frac{r}{w}\right]^{a+b+e} = \left[\frac{r}{w}\right]^U$$

أما إذا قمنا بتركيب ما بين العلاقات(2)،(3)،(4) و(5) فسنحصل على ما يلي:

$$\frac{K}{N} = \frac{\alpha \ W \ (1 - t_K)}{(1-\alpha)\, r\, (1 - t_N)}$$

- إن العلاقتين الأخيرتين المحددتين لنسبة رأس المال للفرد (capital par tête) تعتمد على العلاقة ما بين الأجر الحقيقي الصافي W ومعدل الفائدة الحقيقي الصافي r ومعدل الضريبة المفروض على المعروض من عوامل الإنتاج t_K و t_N، ومنه يمكن إعادة كتابة كل من W و r وفق الصيغة التالية:

$$W = r\left[\frac{1-t_N}{1-K_N}\left(\frac{1-\alpha}{\alpha}\right)\right]^{\frac{1}{U+1}}$$

$$r = \left[\alpha(1-t_K)\right]\left[(1-\alpha)(1-t_N)\right]^{\frac{U}{U+1}}$$

سنعوض هاتين القيمتين لـ W و r في دالة الإنتاج Y كي نحصل على:

$$Y = \left[\alpha\,(1-t_K)^{\frac{(a+e)U-b}{1+U}}\right]\left[(1-\alpha)(1-t_N)^{\frac{[1-\alpha)+e](U-a)}{1+U}}\right]$$

إذن Y هي دالة متناقصة لكل من t_K و t_N أي أن الضرائب تـــثبط الإنتاج والعمل حيث ينعدم الإنتاج إذا كانت t_K و t_N مساوية للواحد الصحيح، ويبلغ الإنتاج ذروته في حالة انعدامها. وبالتالي فإن الإيرادات الضريبية هي حساسة لهذين المعدلين باعتبار أن المداخيل هي أيضا تخضع لهذين المعدلين، ويمكن استنتاج قيمة الإيرادات الضريبية T بدلالة كل من t_K و t_N كما يلي:

نحن نعلم أن: $r_P = \propto \frac{y}{K} \Leftarrow K = \frac{\propto y}{r_P}$ و $w_P = (1-\propto)\frac{y}{N} \Leftarrow N = \frac{(1-\propto)y}{w_P}$

و أن: $T = t_k.r_p k + t_N.w_p N$. و بتعويض قيمتي K و N في معادلة T سنحصل على المعادلة التالية: $T = (\propto t_K + (1-\propto)t_N)y$ وبتعويض Y بقيمتها سنحصل على الصيغة النهائية لـــ T وفق الصيغة التالية:

$$T = \left[\propto t_k + (1-\propto)t_N\right]\left[\propto (1-t_k)^A\right]\left[(1-\propto)(1-t_N)^B\right]$$

حيث أن: $A = \frac{(a+e)u-b}{1+u}$ و $B = \frac{[(1-\propto)+e](u-a)}{1+u}$

إن دالة الإيرادات الضريبية T هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق حيث تأخذ أقصى قيمة لها عند النقطتين t^*_K و t^*_N أين تكون: $\frac{\partial T}{\partial t^*_N}=0$ و $\frac{\partial T}{\partial t^*_k}=0$، وهاتين القيمتين معرفتان كالتالي: $t^*_N = 1-\frac{B}{(1-\propto)(1+e)}$ و $t^*_k = 1-\frac{B}{\propto(1+e)}$

عند تخطي هاتين القيمتين فإن حصيلة الإيرادات الضريبية ستؤول إلى انخفاض مما يؤدي إلى تـــثبيط الإنتاج والعمل.

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج أو إلى منحنى لافر هو الاهتمام المفرط بجانب العرض خاصة عرض عوامل الإنتاج، مع الإهمال الكلي لجانب الطلب عند تحديد الإنتاج، العمل، والإيرادات الضريبية.

الفرع الثالث: محددات تصميم نظام ضريبي فعال

إن النظام الضريبي في أي قطر ليس من صنع أو تصميم فرد معين، ولكنه محصلة لمجموعة متداخلة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في وقت معين، وهذا ما كان اهتمام العديد من الاقتصاديين القدماء منهم والمحدثون، الذين ساهموا في وضع بعض المعايير التي يجب أن تتوفر في أي هيكل ضريبي، ومن بين الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد نذكر ما يلي :

أ- مؤشرات V.Tanzi للنظام الضريبي الجيد:

يحدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال هي[1]:

1- **مؤشرات التركيز**: ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تذر إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

2- **مؤشرات التشتت**: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.

3- **مؤشر التآكل**: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

[1] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره،ص: 165-167.

4- **مؤشر تأخرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية بفعل التضخم .ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

5- **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى. فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

6- **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دونما غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول أو أي شخص آخر. وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.

7- **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ. فضلا على مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

8- **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا ما يجعل من تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

ب- مؤشرات أخرى لتصميم الأنظمة الضريبية الجيدة:

بمتابعة النقاش حول مقومات النظام الضريبي الأمثل نجد هناك أسلوبين شائعين:[1] الأسلوب الأول يحاول وضع معايير محددة يجب توافرها في أي نظام ضريبي، إذ يقتضي توافر المعايير التالية: العدالة، الوضوح، الملائمة في الدفع، الاقتصاد في نفقة التحصيل، المحافظة على كفاءة جهاز السوق وعدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالي. أما الأسلوب الثاني فيحاول الربط بين النظام الضريبي والرفاهة العامة للمجتمع، وهو أسلوب لم يلق إلا القليل من الاهتمام من جانب الباحثين. وبالتالي هو غير قادر بما فيه الكفاية على وضع معايير عامة وشاملة يمكن استخدامها في توجيه وتشكيل النظام الضريبي في أي مجتمع، و طبقا لهذا الأسلوب فإن النظام الضريبي الأمثل هو ذلك النظام الذي يعمل ويساعد في تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تتحقق بالأهداف التالية: توفير الحد الأقصى من حرية الاختيار، تحقيق أعلى مستوى معيشة، توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل، تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع المداخيل.

ما يمكن ملاحظته أن بعض هذه المبادئ لا يتفق مع البعض الآخر، بل قد تتعارض كلية، فمثلا تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية قد يتطلب تعقيدا في الجهاز الإداري، أي زيادة في نفقة التحصيل، أوقد يتعارض مع مبدأ الحياد. كذلك استخدام النظام الضريبي لمكافحة الاتجاهات غير الاستقرارية في المجتمع قد يتعارض مع تحقيق مبدأ العدالة. و من هنا تظهر أهمية اختيار الضرائب التي تحقق أقصى قدر من الأهداف بأقل قدر من النفقات الاجتماعية.

[1] حمدي أحمد العناني(1992): مرجع سبق ذكره،ص:260-265.

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية:

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في أوجه مختلفة من وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة السابق بيانها وعلى الأخص الضرائب بتغطيتها. لذا تلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى الاقتراض من الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد برد مبلغ القرض ودفع الفوائد عن مدته وفقا لشروطه، وتعرف هذه العملية بالقرض أوالدين العام. وتسلك الدولة هذا السبيل عادة في حالتين أساسيتين:

– حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأمثل، الأمر الذي يعني أن المقدرة التكليفية القومية قد استنفذت وبالتالي لا يصح للدولة أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب، وإلا أدى ذلك إلى تدهور النشاط الاقتصادي.

–حينما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين، حتى وقبل تحقق الحالة السابقة، و هو ما يعني أن للضرائب بالإضافة إلى حدودها الاقتصادية حدودا أخرى من طبيعة نفسية تضع قيدا على قدرة الدولة في الاستعانة بها.

إذن، في مثل هذه الحالات يشكل الدين العام وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضرائب الحصول عليها، وبالتالي فإن عبء تمويل النشاط العام في أبعاده المتعددة يصبح موزعا بين جانبين من الأفراد المقرضين والممولين بدلا من كونه قاصرا على فئة ممولي الضرائب وحدهم. وفي الحالتين المتقدمتين، لا تقتصر أهمية الدين العام على كونه موردا غير منتظم يستخدم في تمويل الإنفاق العام، بل إنما يمثل من الناحيتين النظرية والتطبيقية أداة من أدوات السياسة المالية (والسياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع) ووسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي. وبعيدا عن التقسيمات والجوانب الأساسية في التنظيم الفني للدين العام الذي أسهبت كتب المالية العامة السابقة الذكر في تبيانها، سنهتم في دراستنا بتبيان الجانب الاقتصادي للدين العام من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف وآثار الدين العام:

إن الدين العام سواء كان في صيغة تدفقات ديون جديدة أو مخزون ديون سابقة هو في طبيعته وسيلة تأثير تتبناها السياسات الاقتصادية العامة في إطار الثلاثية الوظيفية لتحليل تدخل الدولة المقدمة من قبل R.A.Musgrave (1959) والتي سبق بيانها في الفصل الأول، وعليه فإن أهداف وآثار الدين العام يجب أن تتماشى مع هذه الوظائف.

1. الأهداف الاقتصادية للدين العام: يمكن أن نحصر الأهداف الاقتصادية للدين العام في أربعة محاور رئيسية هي:

أ– الأهداف المرتبطة بالنقاشات الأصلية للدين العام باعتباره كوسيلة إقفال للقيد الموازني العام، و وسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني أو فائض الإنفاق العام. إذ تعتمد المالية العامة الكلاسيكية الدين العام في تمويل نفقات الاستثمار العام، بينما توجه الضرائب لتمويل نفقات الاستهلاك والتحويلات العمومية. أما المالية الوظيفية أو الكينزية، فقد وضحت عدم القدرة على تحديد النفقات العامة الزائدة التي تنشأ العجز، وركزت بذلك على وظيفة استقرار الدين. هذه الأخيرة، ارتقت إلى درجة وسيلة لتنظيم الطلب الإجمالي، يمكنها الإسهام بفعالية عن طريق دافع المضاعف أو المعجل في تمويل مختلف أنواع الإنفاق العام، التأثير المباشر على الاستهلاك أو الاستثمار العام و/ أو التأثير في تقسيم استهلاك وادخار العائلات وبالتالي الاستثمار الخاص. يمكنها أيضا أن تكون وسيلة فعالة في مكافحة التضخم. من جهة أخرى، كان لتطوير نماذج النمو المتوازن سواء النيوكلاسيكية أو النيوكينزية دور في تحديد هذا الهدف الأصلي للدين العام، وذلك بالاهتمام بوظيفة تخصيص موارد هذا الأخير، وبما أنه لا يمكن اعتبار حياد الدين العام، فإنه في الواقع بإمكانه السماح ببلوغ المظهر الظرفي الذاتي للنمو الذي يحقق القاعدة الذهبية للنمو المثالي أي النمو

الذي يؤدي إلى تعظيم الاستهلاك بالنسبة لكل فرد خلال الزمن، وهي نفسها العناصر التي تتضمنها النقاشات المتعلقة بالديناميكية الكلية (Macro dynamique) للدين العام[1].

ب- الهدف الثاني للدين العام يتبناه عناصر الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (NEC) خاصة الاقتصادي R.J.Barro (1979-1980)[2]. ورغم أن هؤلاء لا يأخذون بتأثير الدين العام في تقسيم الاستهلاك والادخار، إلا أنهم يعتبرونه كعنصر مهم تلجأ إليه الدولة في تغيرات حجم الضرائب، إذ ينتج عن هذه الأخيرة تكلفة إضافية مضاعفة إذا ما رجعنا إلى التخصيص الأمثل للموارد: تكلفة مباشرة تتمثل في نفقات الإدارة الضريبية بالنسبة لمصلحة الضرائب والمكلف، وتكلفة غير مباشرة تتمثل في التوتر الناتج عن ضريبة عرض العمل، الادخار،.. .هذه التكاليف الاجتماعية هي دالة متزايدة لحجم الضرائب المقتطعة. ورغم أن القيد الموازني ما بين الأزمنة للدولة يقتضي تعادل الإيرادات والنفقات، إلا أنه يتغير بالضرورة عبر الزمن حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة (انكماش، تضخم، حرب،..). ومنه فإن الدين العام سيسمح بتكييف حجم الضرائب عبر الزمن بشكل يسمح بتغطية التدفقات الضرورية للنفقات العامة.

ج- الهدف الثالث للدين العام يندرج ضمن وظيفة إعادة توزيع الموارد والذمم المالية، وهذا باعتباره وسيلة لتحويل التكاليف ما بين الأجيال، إذ يرى الكلاسيك أن الجيل المستقبلي هو الذي سيتحمل عبء الدين، بينما يرى الكينزيون أن الجيل الذي يقترض هو من يتحمل كليا عبء الدين.

د- الهدف الأخير للدين العام يظهر ضمن بحث البعد المالي للدين العام، حيث يركز تسيير الدين العام الكلاسيكي على الاتصال الضروري ما بين الدين العام والسياسة النقدية. وقد بينت معظم التحاليل الخاصة بالنظام المصرفي المقارن حسب أنواع المراقبة النقدية المتعلقة بمختلف أنماط العلاقات ما بين البنك المركزي والبنوك الفرعية، الأدوار المختلفة التي تؤول للدين العام في سيرورة عمل النظام المصرفي. هذا الأخير له في الواقع دور مهم باعتباره كعامل وسيطي يعمل على تنظيم الجهاز المصرفي خاصة في ما يسمى باقتصاديات الأسواق المالية.

2. الديناميكية الكلية للدين العام: نعني بالديناميكية الكلية للدين العام توضيح أثر الدين على السير العام للاقتصاد، وقد أدت حاليا ازدواجية الآثار المتاحة إلى حصرها في موضوعي آثار الجذب أو التحريك (effets d'entrainement) وآثار المزاحمة أو الإقصاء (effets d'éviction).

- اهتمت آثار الجذب أو التحريك بدراسة ديناميكية الظروف الاقتصادية وكذا ديناميكية النمو، ففي إطار دراسة الديناميكية الظرفية انصب الاهتمام على آثار الدين العام على كل من الاستهلاك والاستثمار، وهذا ما كان مجالا لعدة دراسات حتى نهاية الخمسينات كأعمال F.Gehrels (1957)[3] و E.D.Domar (1944)[4]، حيث بينت هذه الدراسات الآثار الايجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، وهذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن دالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضروريا لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية. أما في إطار دراسة ديناميكية النمو، فقد انصب الاهتمام على آثار الدين العام على التراكم المثالي لرأس المال في نماذج النمو

[1] Liau, P., et Herschtel, M.L., (1990): dette publique et économie. Dans : Hertzog, R., (1990): "*La Dette Publique En France*", Economica, Paris.P:416.

[2] Barro, R.J., (1979):"On the Determination of the Public Debt", *Journal of Political Economy*, Vol.87, N.5, Part.1, (940-971)

Barro, R.J., (1980):"Federal Deficit Policy and the Effects of Public Debt Shocks", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol.12, N.4, (747-762)

[3] Gehrels, F., (1957):"Government Debt as a Generator of Economic Growth ", *Reviews of Economics and Statistics*, Vol.39, N.2, (183-192).

[4] Domar, E.D., (1944):" The Burden Debt and the National Income", *American Economic Review*, Vol.34, N.4, (798-827).

المتوازن، حيث قام P.A.Diamond (1965)[1] باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، ويتم تمويل تكاليف الدين عن طريق إصدار قروض جديدة وعن طريق فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها. في هذه الحالة يتسبب الدين العام في نتيجتين: انخفاض عرض رأسمال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحلالا للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد. وبالتالي فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة، وهذا ما ينتج عنه تغير استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة ومعدل النمو. ففي حالة ما يكون معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي، يمكن للدين العام أن ينتج أثر تحريك يسمح بالعودة إلى التوازن مع تحسن وضعية الأعوان الاقتصادية. من جهته أيضا، قام J.Tobin (1965)[2] بعرض تحليل للعلاقة ما بين الدين العام والنمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية والنقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي واقتصاد كينزي، إذ أنه من الصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من أجل معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي، وهذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر ولا المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد، أين نجد أخطار عدم استقرار النمو، يكون الادخار والاستثمار متباعدين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة. وبالتالي فإن إدخال الدين العام في التحليل بإمكانه معالجة المساوئ السابقة من خلال سلوك خيارات المحفظة المالية للأفراد، في نطاق يمنح فيه الدين العام خيارات جذابة للتوظيف بالنسبة للمدخر. وبالتالي فإن أي اختلال متعلق بارتفاع الادخار عن الاستثمار يمكن امتصاصه عن طريق إصدار ملائم للدين العام و العكس في الحالة العكسية .

– أما آثار المزاحمة أو الإقصاء فيمكن إدراكها من منظور حقيقي متعلق أيضا بديناميكية الظروف الاقتصادية وكذا ديناميكية النمو، وقد ظهرت الدراسات المهتمة بموضوع أثر الإزاحة إبتداءا من السبعينات، خاصة المقاربات التوسعية لمفهوم الإزاحة التي سمحت حاليا بإعادة تجميع هذا الأثر في نوعين :إزاحة حقيقية مطلقة وإزاحة حقيقية تفاضلية. تقترن الإزاحة الحقيقية المطلقة من المنظور الأول بوضعية التشغيل الكامل، فعند بلوغ هذه الوضعية، كل النفقات العامة الممولة عن طريق الدين العام سوف تتعادل مع عرض السلع والخدمات الذي لا يمكنه أن يتسع على الأقل في المدى القصير، وهذا ما سيؤدي إلى إقصاء النفقات الخاصة، أي ظهور أثر معاكس لما نبحث عنه من تغيير لسلوك الأفراد الخواص. وبما أن عرض السلع والخدمات لا يمكنه أن يرتفع فإن هذا سيولد حركة في الأسعار من شأنها أن تعيد التوازن عن طريق التطور التدريجي، وهذا حسب T.Wilson (1979)[3]. أما المنظور الثاني للإزاحة الحقيقية المطلقة فيربطه كل من P.A.David و J.L.Scadding (1974)[4] بسلوك العقلانية الفائقة (Ultra-rationalité) الذي تنتهجه العائلات، ففي هذه الحالة تعتبر العائلات أن النفقات العامة الممولة بالدين العام والنفقات الخاصة قابلة للإحلال التام فيما بينها، لأنها تعتبرهما كشقّين متناوبين يسمحان لها بالرفع من رفاهيتها. وبالتالي فإن الرفع من النفقات العامة سيؤدي إلى تخفيض آلي للنفقات الخاصة، وبنفس حجم ارتفاع الإنفاق العام.

– من جهة أخرى، ارتبط مفهوم الإزاحة الحقيقية التفاضلية بإعادة طرح النقاشات المتعلقة بتحديد عبء الدين العام ما بين الأجيال، والتي تمثلت في الآراء المحتدمة للتيارين الكلاسيكي والكينزي، حيث يتبنى الكلاسيك الأوائل فكرة وقوع عبء الدين

[1] Diamond, P.A., (1965):"National Debt in a Neoclassical Growth", *American Economic Review*, Vol.55, N.5, Part.1, (1126-1150).
[2] Tobin, J., (1965):"Money and Economic Growth", *Econometrica*.Vol.33, N.4, (671-684).
[3] Wilson, T., (1979):"Crowding-out: the Real Issues", *Banca nazional de lavoro, Quaterly review*, P 227. Cité par: Liau, P., et Herschtel, M.L., (1990): op.citè.P:436
[4] David, P.A., and Scadding, J.L., (1974):" Private Savings, Ultra-Rationality, Aggregation and Denison's law", *Journal of Political Economy*, vol.82, N.2, (225-249).

العام على الأجيال المقبلة، إذ يتمثل العبء في دفع خدمات الدين وتعويض الأصل التي يدفعها (من خلال الضرائب) الجيل المقبل. أما التيار الثاني أو الآرثودكسية الكلاسيكية والذي يمثله كل من: K.Wichsell, J.Bastable, D.Ricardo, J.B.Say و J.F.Melon فيعرف عبء الدين بالانخفاض الذي يحدث في رأس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا ما يحدث آثارا مزاحمة، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه حفز الإنتاج. وضمن منظور هذا التيار فإن العبء يقع في آن واحد على الجيل الحالي والجيل المستقبلي، ذلك لأن الجيل المستقبلي لا يصله إلى جزء قليل من رأس المال، وكذلك الجيل الحالي لا يتمتع إلا بحيازة رأس مال أقل. أما الكينزيون فيرفضون فكرة تحميل الأعباء ما بين الأجيال، فالعبء يحدد من هذا المنظور على أنه النقص الحاصل في الاستهلاك الناتج عن الاقتراض العام، وبالتالي فإن الجيل الذي يقترض هو الذي سيتحمل كليا انخفاض الاستهلاك. صحيح أن الأجيال القادمة ستتحمل الفوائد والأقساط، إلا أنها في النهاية لا تتحمل إلا عبئا ضئيلا يغطي عمليات التحويل ما بين الوحدات الاقتصادية، إذ أن الدين الداخلي لأمة من الأمم يجب أن يكون لصالحها[1].

– إلا أن هذه الأطروحات لقيت معارضة ورفضا منذ الستينات، فالرفض الأول الذي تبناه J.M.Buchanan (1958)[2] مبني على مقاربة ذاتية أو نفسية، فحسب هذه المقاربة لا يمكننا الحديث عن العبء إلا في الحدود التي يكون فيها تقييد لحرية الأشخاص المكونين للجيل، فبما أن الضريبة تأخذ صفة الإلزامية فهي تقلص من حرية الاختيار لدى الجيل الحاضر، أما القرض ولكونه اختياريا فهو لا يقلص من حرية الاختيار لدى الجيل الحاضر، إلا أنه يجبر الأجيال المستقبلية على تمويل خدمة الدين، فهو إذن يثقل ويقلص من حرية الاختيار لدى أفراد الجيل التي تتحمل (بمفهوم الحريات الفردية) تدهور وضعيتها نتيجة هذا العبء. أما الرفض الذي يتبناه كل من H.W.Bowen، R.G.Davis وD.M.Kopf (1962)[3] فهو مبني على مقاربة موضوعية تركز على الطابع التضليلي لتقدير أعباء الجيل باستخدام عدم الاستهلاك في لحظة ما، وترفض التمييز المبسط جدا بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة. فعبء الدين ضمن هذا المنظور لابد أن تتم دراسته طيلة مدة حياة جيل بكامله، لأن العبء الحقيقي متعلق بالحجم الكلي للاستهلاك الخاص.

– وعليه يمكن القول بأن قرار الاكتتاب لاشك أنه سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، ولكنه يسمح في ذات الوقت بالحصول على سندات عمومية. إذن في هذه الحالة هناك ترحيل للعبء وليس عبئا حقيقيا، لأنه ببيع هذه السندات يمكن استعادة المستوى الأصلي للاستهلاك. وطالما ليس هناك تسديد للقرض فهناك ترحيل بسيط للعبء عن طريق لعبة التفاوض الممكنة على هذه السندات. فعبء الدين لا يتجسد إلا مع تسديد القرض الذي يرغم على رفع الضريبة لإعادة شراء السندات العامة. أما تحليلات F.Modigliani (1961)[4] و E.J.Mishan (1964)[5] فهي مستوحاة من نفس تحليل الكلاسيك خاصة D.Ricardo، حيث يتحمل الجيلين عبء الدين، مع إدراج اعتبارات العدالة ما بين الأجيال التي تتضمن التحكيم ما بين مبدأ توازن الميزانية ومبدأ المالية الوظيفية.

---

[1] Liau, P., (1996) :"*Economie Financière Publique* ", PUF, France, P:366

[2] Buchanan, J.M., (1958):"*Public Principles of Debt* ". Home wood, Trwin. Cité par: Liau, P., (1996): op.citè.P:367.

[3] Bowen, H.W., Davis, R.G., and Kopf, D.M., (1962):" The Distribution of the Debt Burden", *Review of Economies and Statistics*, Vol.44, N.1, (98-99).

[4] Modigliani, F., (1961):"Long Run Implications of Alternative Fiscal Policies and the Burden of the National Debt", *Economic Journal*, Vol.71, N.284, (730-755).

[5] Mishan, E.J., (1964):" The Burden of the Debt", *Journal of Political Economy*, Vol.72, N.5, (491-495).

– ويطرح J.R.Barro (1974)[1] الأمر للنقاش مجددا وذلك لأخذه لمبدأ التكافؤ الريكاردي كمنطلق، حيث يرى أن الدين العام محايد، ولا يعتبر كثروة صافية تؤدي إلى إحداث آثار توزيعية بين الأزمنة. ولهذا لا يمكن أن يكون له آثار مزاحمة حقيقية تفاضلية.

الفرع الثاني: الدين العام والنظام المالي:

يمارس الدين العام مجموعة من الآثار على السير العام للنشاط الاقتصادي وهذا حسب الهياكل التفاضلية للتمويل، التي لها تأثير خاص على الأنظمة المالية وبالتالي على السياسات النقدية والمالية. ومن أجل إبراز هذا الأثر، يجب علينا تبيان الأسس المالية لتسيير الدين العام قبل التطرق إلى الاقتصاد الكلي المالي لهذا الأخير.

1. **الأسس المالية لتسيير الدين العام:** ترتكز المناهج التقليدية في تسيير الدين العام على مسألتي الاهتلاك (Amortissement) والتحميد (Consolidation) إذ يمكن حصر الأهداف المالية لتسيير الدين العام في ثلاث نقاط: تدنية تكاليف الفوائد مع وضع حدود ظرفية لها، التحكم في السيولة الكلية للاقتصاد وهيكل معدلات الفائدة المرتبطة بهيكل استحقاقات الدين.

– يشكل هدف تدنية تكاليف الفوائد موضوع الدراسات الخاصة بالهيكل المثالي للمحفظة المالية العمومية، التي نذكر منها أعمال E.R.Rolph (1957)[2] إذ تبين التحاليل القاعدية عموما أن تدنية التكلفة الحدية للدين تتحقق بتعادل الفوائد المدفوعة على كل واحد من الاستحقاقات مع مراعاة منح الأخطار. وبالتالي لابد من وضع سياسات للاهتلاك أو التحميد من أجل بلوغ الحدود الظرفية التي تحافظ على عدم تغير تكلفة الفوائد.

– أما الهدف الخاص بهيكل معدلات الفائدة المتعلقة بهيكل استحقاقات الدين فيتم في سياقين: تغيير معدلات العائد على السندات العامة ذات الاستحقاقات المختلفة المرتبطة بالتغيرات في محتوى الدين الذي يمكن أن يكون له تأثير على هيكل مجموع معدلات الفائدة لأجل عن طريق الاختلافات في منحة الخطر والاحلالات الممكنة ما بين مختلف السندات العامة. كما يمكن أيضا للتغيرات في الهيكل الزمني للدين العام أن تؤثر في عوائد السندات الخاصة في حالة إدماج الأفراد السندات العامة ضمن أصولهم المالية الصافية، وهنا تلعب الاحلالية النسبية ما بين السندات قصيرة الأجل والسندات طويلة الأجل التي تشكل الدين العام، وما بين الأصول المالية الأخرى دورا هاما في مدى التأثير .

– في حين يعتمد الهدف الخاص بالسيولة الكلية للاقتصاد على العلاقة الايجابية الموجودة ما بين هذه الأخيرة والإنفاق الخاص. إذ أن معامل سيولة الدين العام نفسه وكذلك قنوات تأثيره على القطاع الحقيقي للاقتصاد، يعتبران من هذا المنظور كوسيلة ضرورية للتحليل. فبالنسبة لـJ.Tobin (1965)، سعر عرض رأس المال هو عامل تأثير سياسة تسيير الدين العام أي أنه من خلال سعر العرض يمكن تحديد هذه السياسة[3].

– إن تحليل الأهداف المالية الأساسية لتسيير الدين العام السالفة الذكر يشكل حاليا موضوع نزاع وآفاق للتجديد. فالتحليلات ذات الطابع النقدي فضلا عن عدد من الاختبارات التجريبية لسياسة تسيير الدين ذات النتائج المتغيرة، ركزت على حدين تحليليين: دور معدل الفائدة في تخصيص الموارد لم يوضح بما فيه الكفاية، الإعلام التام في الأسواق المالية يمكن أن يجعل من سياسة الدين عديمة التأثير وذلك باختفاء نقائص الاحلالية ما بين مختلف الأصول المكونة للثروة. أما آفاق التجديد الحالية تظهر على المستويين الاقتصادي الجزئي والكلي، فعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، فقد بينت دراسات المختصين في المالية إمكانية

---

[1] Barro, J.R., (1974): art.citè.
[2] Rolph, E.R., (1957): "Principles of Debt Management ", *American Economic Review*, Vol.47, N.3, (302-332).
[3] Liau, P., et Herschtel, M.L., (1990): op.citè.P:421.

تسيير الدين العام من خلال نماذج انتقاء المحفظة المالية للأفراد: كنموذج H.Markovitz (1970)[1] ونموذج التحكيم لـ F.Black وM.Sholes (1973)[2] ونموذج S.Ross (1976)[3].

-أما على المستوى الاقتصادي الكلي، التحليلات الخاصة بالأنظمة المالية المقارنة تبين أهمية دور التفعيل والتنشيط الذي تستأثر به السندات العامة، خاصة في اقتصاديات الأسواق المالية، وهو ما يشكل موضوع الاقتصاد الكلي المالي للدين العام.

2. الاقتصاد الكلي المالي للدين العام: نعني بالاقتصاد الكلي المالي للدين العام تأثير هذا الأخير على سيرورة عمل الأنظمة المالية، ويمكن حصر هذه الآثار أيضا في آثار الجذب أو التحريك المالي وآثار المزاحمة المالية.

- ترجع آثار التحريك المالي للدين العام إلى مقدار أهميته في نوعية الوساطة المالية العامة، وكذلك إلى دوره حسب أنواع الأنظمة المالية. ويمكن تحديد أهمية الدين العام في نوعية الوساطة المالية من خلال الخصائص العضوية والآلية لهذه النوعية. فخزينة الدولة وسيط مالي يعبر عن القوة العمومية، تمتلك قدرة كبيرة على التسديد والتعويض مقارنة مع الوسطاء الآخرين، باعتباره المنفذ المحدد للموارد الجبائية وقدرته القانونية على اقتطاع الضرائب، ما يضمن توفر السيولة النقدية،كذلك علاقاتها المميزة مع مؤسسات الإصدار النقدي خاصة البنك المركزي،كل هذا يشكل الخصائص العضوية لهذه النوعية. من جهة أخرى تقوم خزينة الدولة بإصدار سندات من الدرجة العالية خاصة نوعية الإمضاء، جودة الإعلام السائد في سوق السندات، كذا سيولة سوق السندات، كل هذا يشكل النوعية الآلية. D.C.Webb (1981)[4] قام بدراسة تحليلية بين فيها هذه الخصائص النوعية للوساطة المالية العامة وركز على ضرورة سندات الدين في النشاط المالي. أما عن العنصر الثاني الذي يلعب دورا في إحداث أثر التحريك فهو نوع النظام المالي، إذ يميز J.R.Hicks (1974)[5] بين نوعين من الاقتصاديات: اقتصاديات المديونية واقتصاديات الأسواق المالية.

- تتميز اقتصاديات المديونية بنظام مالي يسوده التمويل غير المباشر عن طريق القروض نظرا لضعف معدلات التمويل الذاتي مع دين عام ضعيف، في حين تتميز اقتصاديات الأسواق المالية بنظام مالي يسوده التمويل المباشر وذلك بتلاقي عرض وطلب رؤوس الأموال من دون اللجوء إلى وساطة مالية وهذا عن طريق توظيف الأفراد لمواردهم المالية بإصدار سندات مالية في الأسواق النقدية والمالية، مما يعبر عن الحجم المعتبر للدين العام.وبالتالي فإن وجود سوق للسندات العامة هو أكثر من ضروري للتنظيم النقدي والمالي، أين يلعب الدين العام في هذا النوع من الاقتصاديات دور محرك ومنشط للأسواق المالية أكثر مما هو عليه كعامل آلي لضبط النظام المالي.

- أما عن آثار المزاحمة المالية فترجع إلى النقاشات القائمة مابين النقديين والكينزيين حول ممارسة الدولة لوظيفة الاستقرار. إذ يمكن أن يظهر أثر إزاحة مالي في اقتصاد مغلق وفق المراحل التالي: إذا انعدمت مرونة الطلب على النقود مع ثبات كمية النقود فإن كل إنفاق عام إضافي ممول عن طريق الاقتراض العمومي سيؤدي إلى الرفع من معدل الفائدة. هذا الارتفاع في معدلات الفائدة من شأنه أن يخفض من النفقات الخاصة للراغبين في الاقتراضات العمومية، أو إعراض المقترضين الذين يرون أن الأموال الموجهة للإقراض محتكرة لتمويل الإنفاق العام.

---

[1] Markovitz, H., (1970):" Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investment ".J.Willey and sons. New-York. Cité par: Liau, P., et Herschtel, M.L., (1990) :op.citè: P: 437.

[2] Black, F., and Sholes, M., (1973):" The Princing of Options and Corporate Liabilities", *Journal of Political Economy*, Vol.81, N.3, (637-654).

[3] Ross, S., (1976):"The Arbitrage Theory of Capital Asset Pricing", *Journal of Economic Theory*, N.13, (341-360).

[4] Webb, D.C., (1981): "The Net Wealth of Government Bonds When Credit Markets are Imperfect", *Economic Journal*, Vol.91, N.362, (405-404).

[5] Hicks, J.R., (1974): "The Crisis in Keynesian Economics" Basil Backwell. Cité par: Liau, P., et Renversez, F., (1988): op.citè.P:248.

- ويمكن تعميم هذا التحليل على اقتصاد مفتوح، إذ يمكن للقروض الدولية أن تسمح بانحلال شروط التمويل الداخلي، فارتفاع معدلات الفائدة في بلدان تتحكم جيدا في اقتصادها من شأنه أن يولد ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان التي تعاني من عجز خارجي عن طريق تأثير معدل سعر الصرف.
- أما إذا لم تجمع شروط تحقق الإزاحة المالية الكلية، فإنه قد تظهر آثار إزاحة جزئية، يمكن تعويضها بآثار التحريك المالي على الإنتاج الكلي في الاقتصاد.

الفرع الثالث: الاقتراض الخارجي وحدوده:

يستلزم عقد القرض الداخلي توفر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض، إلا انه بعض الحالات لا تكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية. ومن ثم ترى الدولة الاستعانة بالمدخرات الأجنبية في دول أخرى أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها في حالة عدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، وهي المقاربة الخاصة بالعجز المزدوج لـ H.B.Chenery و A.S.Strout (1966)[1] والتي تتضمن عجز الادخار الذي يتمثل في الفارق ما بين الادخار والاستثمار، والعجز التجاري الذي يتمثل في الفارق ما بين الصادرات والواردات. في حين تتضمن المقاربة الخاصة بالعجز الثلاثي لكل من E.L.Bacha (1990)[2] و L.Taylor (1994)[3] إضافة العجز الموازني إلى عجز الادخار والعجز التجاري.

إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لا يتم بصفة عشوائية، بل يخضع إلى مجموعة من المحددات المرتبطة أساسا بالقدرة على السداد، هذه الأخيرة يربطها كينز بالفائض القابل للتصدير، فبما أن معظم المبادلات تتم بالعملات الأجنبية القوية، وأن معظم عملات الدولة النامية غير قابلة للتحويل فإنه يتعين على هذه الدول تحقيق فائض يتم تحويله إلى بلدان أخرى بغية الحصول على العملات الأجنبية. في حين يضيف F.Poulan (1988)[4] إلى الفائض القابل للتصدير ، الفائض الداخلي المتمثل في الفارق ما بين الادخار والاستثمار الوطني، وبالتالي فإن توجيه الإسهامات الخارجية يجب أن يخصص إما لحفز الادخار الذي يشكل المورد الذي يسمح بالاستجابة لاحتياجات المستثمرين، أو لزيادة التصدير الذي يسمح بتشكيل الاحتياطات الضرورية من العملة الأجنبية التي تعتبر كضمان للدولة تجاه دائنيها. وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن تحديد أي حجم مثالي للدين الخارجي سيستند على النموذج المعياري الذي يحدد تغيرات الدين الخارجي انطلاقا من معدل النمو الداخلي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ليكن النموذج التالي[5]:

$$Y = Q - rD \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Q = ak + b \quad a \text{ et } b>2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$I = S + F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$S = sY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$Q + M = C + I + X = C + S + F + X \quad \ldots\ldots(5)$$

---

[1] Chenery, H.B., and strout, A.S., (1966):"Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, vol.56, N.1, Part.1, (680-733).

[2] Bacha, E.L., (1990):"A Three-Gap Model of Foreign Transfers and the GDP Growth Rate in Developing Countries", *Journal of Development Economics*, Vol.32, N.2, (279-296).

[3] Taylor, L., (1994): "Gap Models", *Journal of Development Economics*, Vol.45, N.1, (17-34).

[4] Poulan, F., (1988):"Le Circuit en Economie Ouvert et la Capacité d'Endettement International.", *Economie et société*, Vol.22, N.6.

[5] Raffino, M., et Moisseron, J.Y., (1999) :" *Dette et Pauvreté*". Economica. Paris.P:84-85.

$$X - M - rD + F = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$F = \frac{dD}{dt} = D' \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

$$\bar{g} = \frac{Q'}{Q} = \frac{dQ}{Qdt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$Q = Q_0 e g' \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث أن:

Y : الدخل الوطني	r : معدل الفائدة على الدين الخارجي	C : الاستهلاك
Q : الإنتاج الوطني	M : الواردات.	F : التمويل الخارجي
K : مخزون رأس المال	X : الصادرات	I : الاستثمار
D : الدين الخارجي	S : الادخار الوطني	s : الميل الحدي للادخار

– سوف نقوم بتحديد قيمة D من أجل قيمة معطاة لـــg:

إذا قمنا بتعويض المعادلة (4) و(7) في المعادلة (3) نحصل على المعادلة التالية:

$$I = sy + \frac{dD}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

ثم نعوض y بقيمتها في المعادلة (1) لتصبح المعادلة (10) كالتالي:

$$I = s(Q - rD) + \frac{dD}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

ثم نقوم بقسمة المعادلة السابقة على Q ثم نستخدم معادلات النموذج مع تعويض قيمة X بـــQ لنحصل على المعادلة التالية:

$d(sr - g)a - ad' = as - g$ ..... (12). هذه المعادلة التفاضلية تربط d بمشتقتها للزمن d'.

إن تحليل هذه المعادلة يمنح دالة نمو d بالنسبة للزمن وفق المعادلة التالية:

$$d = \frac{g - as}{a} e^{(sr-g)t} + \frac{as - g}{a(sr - g)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

هذه الدالة تتزايد بلانهاية إذا كانت قوة الأس e موجبة، وبالتالي فإن شرط مآل معدل الدين إلى حدود منتهية هو سلبية قوة الأس e، أي: $Sr<g$. وفي هذه الحالة تؤول قيمة d إلى القيمة التالية:

$$d^* = \frac{as - g}{a(sr - g)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

ومن أجل قيمة ذات مدلول اقتصادي للمعادلة (14) يجب أن يكون البسط سالبا بما أن المقام سالب أيضا أي أن تكون: $g>as$.

من جهته أيضا، قام D.Cohen (1986)[1] باقتراح ميزان المدفوعات غير العامل كمعيار لتقييم القدرة على السداد وذلك بالاهتمام بمعدل نمو الثروات الداخلية للبلد الذي على أساسه يمكن تحديد ملاءة الدولة ومدى قدرتها على سداد الديون الخارجية.ويعتمد نموذج Cohen (1986) على فرضيتين: معدل الفائدة على الديون هو أكبر من معدل نمو الثروة، وأن أي ثروة بلد ما هي منتهية عبر الزمن.

فإذا اعتبرنا مثلا اقتصاد تكون فيه الموارد Q_t تنمو بمعدل n_t حيث أن: $Q_t = (1 + n_t)Q_{t-1}$.

[1] Cohen, D., (1986) :"*Monnaie, richesse et dettes des nations*", Edition du CRNS.Cité par :
Elouar, N., (2004):" La Seuil d'Endettement Extérieur Optimal : Cas de la Tunisie", C.E.R.F.F & M.I.F, P : 6.

مديونية هذا الاقتصاد الخارجية هي غير معدومة في الفترة $t=0$، ومعدل الفائدة في السوق المالي هو r_t. وبالتالي فإن هذه المديونية ستتطور وفق القانون المعطى بالصيغة التالية: $D_t = (1+r_t)D_{t-1} + C_t - Q_t$ ، حيث أن C_t هو استهلاك الفترة t.

اقترح Cohen (1986) المعامل b الذي يقيس نسبة الموارد (خاصة الصادرات) التي تسمح بسداد الدين الخارجي، ويعتبر هذا المعامل كمؤشر ملاءة للمدين، حيث يمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي:

$$b_t = \left[\frac{\prod_{t=1}^{t}(1+h_t)}{\prod_{t-1}^{t}(1+r_t)}\right]^{-1} * \frac{D_o}{X_o}$$

$$b_t = \left[\frac{1}{\sum_{t=1}^{t}\lambda_t \frac{\lambda_t}{\theta}}\right] * \frac{D_O}{X_O}$$

$$b_t = \left[\frac{1}{\delta + \frac{\lambda_t}{\theta}}\right] * \frac{D_O}{X_O}$$

حيث أن: $\theta = \sum_{t=1}^{T}\lambda_t$ ، $\lambda_t = \frac{\prod_{t=0}^{t}(1+n_t)}{\prod_{t=1}^{t}(1+r_t)}$ ، الثابت θ=5% و $\frac{D_O}{X_O}$ هي نسبة الدين على الصادرات في الفترة t_0.

ومن خلال هذا المعامل استطاع Cohen تقسيم البلدان المدينة إلى ثلاث فئات:

- الفئة A التي يكون فيها المعامل b<6% تعتبر كبلدان ذات ملاءة تامة.
- الفئة B التي يكون فيها المعامل 6%<b<13% تعتبر ذات ملاءة متوسطة.
- الفئة C التي يكون فيها المعامل b>13% تعتبر كبلدان عاجزة عن دفع ديونها.

كما بين Cohen (1993-1995)[1] أيضا أن ارتفاع معدلات المديونية الخارجية من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار الخاص ومن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة أثر غياب الدافع (effet de desincitation)، ويفسر P.Krugman (1988)[2] هذا الأثر بأن تراكم المديونية يدفع بالأعوان الخاصة إلى توقع ارتفاع الضغط الجبائي مما يقودهم إلى خفض إنفاقهم الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ككل. وقد أثبتت الدراسات القياسية لكل من O.Ojo و T.Oshikoya (1995)[3]. أن خفض معدلات المديونية بالنسبة لـPNB بـ10% من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بـ 0,3% وارتفاع في معدل الاستثمار بنسبة 0,4%.

[1] Cohen, D., (1993):"Low Investment and Large LDC Debt in the 1980's", *American Economic Review*, Vol.83, N.3, (437-449).

Cohen, D., (1995):"Large External Debt and Show Domestic Growth: a Theorical Analysis", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.19, N.57, (1141-1163).

[2] Krugman, P., (1988):"Financing Verus Forgiving a Debt Overhage ", *Journal of Development Economics*, Vol.28, N.3, (253-268).

[3] Ojo, O., and Oshikoya, T., (1995):" Determinant of Long-Term Growth: Some African Results", *Journal of African Economics*, Vol.4, N.2, (163-191).

الفرع الرابع: الحجم المثالي للدين العام:

سنحاول تحديد الحجم المثالي للدين العام انطلاقا من نتائج سياسة الإقراض على النمو الاقتصادي ورفاهية الأعوان الاقتصادية الداخلية والخارجية باعتبارها تحوز جزء من الدين العام. ولهذا سنستخدم نموذج بسيط بأجيال متراكبة (Générations imbriquées) في اقتصاد حقيقي، تحول فيه الدولة جزء من نفقاتها عن طريق الدين العام المتمثل في سندات تحوزها الأعوان الاقتصادية الداخلية والخارجية. وعليه، يتوجب علينا دراسة سلوك هذه الأعوان كي تتضح لنا حدود الحجم المثالي للدين العام.

1. سلوك المستهلكين:

لقد تم تحديد دالة منفعة المستهلك في النموذج الأصلي لـ Diamand (1965)[1] و P.Arthus (2000)[2] كدالة لمستويات الاستهلاك الحالية خلال الفترتين التي يعيشهما المستهلك. في حين أدرج S.J.Turnovsky (1996)[3] النفقات العامة للدولة كمصدر آخر لمنفعة المستهلكين. وعليه يمكن صياغة دالة المنفعة كالتالي:

$$U_t = \log C_t^j + \frac{1}{1+\delta}\log C_{t+1}^v + \mu \log G_t + \frac{\mu}{1+6}\log G_{t+1} \quad .....(1)$$

حيث أن: $0<\delta$ معدل خصم ذاتي يمثل تفضيل الحاضر. $0<\mu$: الحجم النسبي الخاص بالمستهلك من النفقات العامة نسبة إلى الاستهلاك الموحد للفرد. C_t^j: استهلاك الفرد الفتي في الفترة t. C_t^v: استهلاك الفرد المسن في الفترة t، G_t: النفقات العامة في الفترة t.

- سنفترض أن المستهلك سيعيش مرحلتين خلال فترة حياته:

* الفترة الأولى t عندما يكون فتيا ويقوم بنشاط يحصل من خلاله على دخل صافي W_t خال من الضرائب ذات المعدل τ، حيث يقسم هذا الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار، أي شراء سندات حكومية وطنية التي تمثل الدين العام الوطني b_t، وأيضا يمكنه شراء أصول مالية تمثل دين بلد أجنبي f_t، أو القيام بأشكال أخرى للادخار المالي S_t. ويمكن تخليص هذا في المعادلة التالية: $C_t^j + S_t + f_t + b_t = (1+\tau)W_t$ .....(2).

* الفترة الثانية $t+1$ عندما يكون مسنا سيستهلك الدخل المالي الناتج عن الإيرادات الحقيقية لادخاره في الفترة السابقة والذي يمكن كتابته كالتالي:

$C_{t+1}^v = (1+r_{t+1})(S_t + f_t + b_t)$.....(3) حيث أن: $0<r_t$ هو معدل الفائدة الحقيقي.

- إذن المستهلك سيقوم بتعظيم منفعته في الفترة t: $MaxU_t$ تحت القيد التالي: $C_t^j + \frac{1}{(1+r_{t+1})}C_{t+1}^v = (1+\tau)W_t$.

- حل هذا النظام سيعطينا القيم التالية:

$$C_t^j = \frac{(1+\delta)(1-\tau)W_t}{2+\delta}, C_{t+1}^v = \frac{(1-\tau)(1+r_{t+1})W_t}{2+\delta}, S_t + b_t + f_t = \frac{(1-\tau)W_t}{2+\delta} \quad .....(4)$$

في الحالات التي يكون فيها إيراد الادخار العام مساوي إلى الادخار الخاص، فإنه من الصعب تحديد توزيع المحتويات المختلفة لادخار المستهلكين. وعليه سنفترض أن الادخار المستثمر في النشاط الاقتصادي المنتج S_t هو ما تبقى من الادخار الموجه لتمويل ميزانية الدولة.

---

[1] Diamond, P.A., (1965): art.citè.

[2] Arthus, P., (2000):"Est-il Optimal de Faire Disparaître la Dette Publique?", Document de Travaille 2000/MA, *Caisse des Dépôts et Consignations*

[3] Turnovsky, S.J., (1996):"Optimal Tax, Debt and Expenditures Policies in a Growing Economy", *Journal of Public Economies*, Vol. 60, N.1, (21-44).

سنعتبر أيضا أن عدد السكان يتزايد بمعدل n، وهو يتكون من الناشئين الجدد، الفتيان والمسنين، ومنه يمكن صياغة ذلك في المعادلتين التاليتين:

$$N_t = N_t^j + N_t^v = (1+n)N_{t-1} \quad .....(5)$$ ، حيث أن: $$N_t^v = N_{t-1}^j \quad .....(6)$$

N_t:عدد السكان الكلي في الفترة t، N_t^j : عدد العمال الناشطين الفتيان، N_t^v : عدد المسنين غير الناشطين.

2. سلوك الحكومة:

سنفترض عدم إمكانية الدولة اللجوء إلى التمويل النقدي أو إلى حق سك العملة مع إمكانية الاقتراض من العائلات الوطنية والأجنبية، وعليه يمكن كتابة القيد الموازني للحكومة في الفترة t كالتالي:

$$\tau W_t N_t^j = G_t - B_t + (1+r_t)B_{t-1} + F_t - (1+r_t)F_{t-1} \quad .....(7)$$

حيث أن: $B_t = N_t^j b_t$ تمثل الدين العام للحكومة الوطنية الذي تحوزه العائلات الوطنية في الفترة t.

$F_t = N_t^j f_t = -F_t^*$ الدين العام للحكومة الأجنبية الذي تحوزه العائلات الوطنية في الفترة t.

من جهة أخرى تقوم الدولة باقتطاع إيرادات جبائية تستعملها في تمويل نفقاتها G_t وتسديد ديون الفترات السابقة الخاصة بالعائلات الوطنية B_{t-1} أو الأجنبية F_{t-1}^*. و سنفترض هنا أن خدمة الدين تكون بنفس معدل الفائدة الحقيقي r_t المجزي لادخار المستهلكين. أما فائض النفقات وخدمة الدين فيمكن تغطيته باللجوء إلى ديون جديدة تحوزها عائلات وطنية B_t أو أجنبية F_t^*.

إذن يمكن تحديد الادخار العام الكلي الضروري من خلال المعادلتين (6) و (7) والذي يمثل احتياج الادخار $B_t+B^*_t$ من قبل الأعوان الخاصة في سندات الدين العام لبلدهم. ويمكن ترجمة هذا في المعادلتين التاليتين:

$$N_t^j(f_t - b_t) = \tau w_t N_t^j - G_t - (1+r_t)N_{t-1}^j(b_{t-1} - f_{t-1}) \quad .....(8)$$

$$N_t^j b_t + N_t^{j*} b_t^* = \tau w_t N_t^j - \tau^* w_t^* N_t^{j*} + G_t + G_t^* + (1+r_t)(N_{t-1}^j b_{t-1} + N_{t-1}^{j*} b_{t-1}^*) \quad .....(9)$$

3. سلوك المؤسسات الإنتاجية:

لنفترض أن المؤسسات تقوم بإنتاج منتوج واحد متجانس باستخدام دالة إنتاج من الشكل Cobb-Douglas:

$$Y_t = AK_t^{\alpha} N_t^{j(1-\alpha)} \quad .....(10)$$

إن التوازن في سوق العمل يعني أن اليد العاملة المستعملة تتضمن الأفراد الناشطين N_t^j في الفترة t.

- ليكن معدل انخفاض قيمة رأس المال من فترة إلى أخرى هو β. ولنفرض أن الاستثمارات المحققة في الفترة $t-1$ هي منتجة في الفترة t، وبالتالي يمكن كتابة رأس المال المنتج وفق الصيغة التالية:

$$k_t = I_{t-1} + (1-\beta)K_{t-1} \quad .....(11)$$

- عند التوازن، يجب أن يتساوى الاستثمار مع الادخار المالي الكلي في النشاط الاقتصادي المنتج للعاملين، ويمكن كتابة ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$K_{t+1} - (1-\beta)K_t = I_t = S_t N_t^j \quad .....(12)$$

-كذلك إن المؤسسات تعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن نعرف بالصيغة التالية: $\prod_t = Y_t - w_t N_t^j - (B+r_t)K_t$ حيث أن:

$$w_t = dy_t / dN_t^j = (1-\alpha)AK_t^{\alpha} N_t^{j(-\alpha)} = (1-\alpha)AK_t^{\alpha} \quad .....(13)$$

$$(B+r_0) = dy_t / dk_t = \alpha\, AK_t^{(\alpha-1)} N_t^{j(1-\alpha)} = \alpha\, AK_t^{(\alpha-1)} \quad .....(14)$$

4. تحديد التوازن:

بالنسبة لاقتصاد معين عند كل فترة t لدينا المعادلات التالية:

- الطلب الكلي: $Y = C_t + I_t + G_t + X_t$ .....(15)
- الإنتاج الكلي معطى بالمعادلة (10).
- الاستثمار والإنفاق العام ممثلان في المعادلتين (12) و (7) على التوالي.
- الاستهلاك الخاص: $C_t = N_t^j C_t^j + N_t^v C_t^v = N_t^j C_t^j + N_{t-1}^j C_j^v$ .....(16)

و عليه يمكن كتابة معادلة الطلب الكلي وفق الصيغة الجديدة التالية:

$$AK_t^{\alpha} N_t^{j(1-\alpha)} = N_t^j C_t^j + N_{t-1}^j C_j^v + S_t N_t^j + G_t + X_t \quad .....(17)$$

إذا قمنا بتنسيق المعادلات (4)،(7)، (12)،(13)، (14) و(17) سنحصل على القيم التوازنية الجديدة التالية:

$$C_t^j = \frac{(1-\delta)(1-\tau)Ak_t^{\alpha}}{(2+\delta)} \rangle 0 \quad ، \quad C_{t+1}^v = \frac{(1-\tau)(1-\alpha)Ak_t^{\alpha}\left[1+\alpha Ak_{t+1}^{(\alpha-1)} - \beta\right]}{(2+\delta)} \rangle 0$$

$$S_t = \frac{(1-\tau)(1-\alpha)Ak_t^{\alpha}}{(2+\delta)} - \frac{B_t}{N_t^j} - \frac{F_t}{N_y^j} \rangle 0 \quad .....(4)$$

$$G_t = \tau N_t^j (1-\alpha)Ak_t^{\alpha} + B_t - F_t - (1+\alpha Ak_t^{(\alpha-1)} - \beta)(B_{t-1} - F_{t-1}) \rangle 0 \quad .....(7)$$

$$X_t = \alpha Ak_t^{\alpha} N_t^j + 2F_t + (1+\alpha Ak_t^{(\alpha-1)} - \beta)\left[(B_{t-1} - F_{t-1}) - \frac{(1-\tau)(1-\alpha)AK_t^{\alpha} N_t^j}{(2+\delta)(1+n)}\right] \quad .....(17)$$

$$K_{t+1} = \frac{(1-\tau)(1-\alpha)Ak_t^{\alpha}}{(2+\delta)(1+n)} + \frac{(1-B)K_t}{(1+n)} - \frac{(B_t + F_t)}{(1+n)N_t^j} \rangle 0 \quad .....(12)$$

5. حدود الدين العام:

إن القيم التوازنية السابقة تسمح بتأكيد وجود حدود لقيمة الدين العام الذي يمكن تحمله في فترة زمنية t معطاة، إذ أنه من أجل قيم موجبة لكل من الادخار المستثمر من قبل المستهلكين في النشاط الاقتصادي المنتج S_t وكذلك الإنفاق العام يجب أن تتحقق المعادلتين التاليتين:

$$B_t \left(\frac{(1-\tau)(1-\alpha)Ak_t^{\alpha} N_t^j}{(2+\delta)} - F_t \right. \quad .....(18)$$

$$-\sigma N_t^j (1-\alpha)AK_t^{\alpha} \langle [B_t + F_t - (1+r_t)(B_{t-1} - F_{t-1})] \rangle G_t \quad .....(19)$$

إذن لا يجب على الدين العام أن يكون مرتفعا، إذ أنه يوجد حدود قصوى ممثلة في الحالة التي يكرس فيها العاملين الشباب كل قدراتهم الادخارية في حيازة سندات الدين العام والتخلي عن أشكال الادخار الأخرى. بصفة أدق، كلما حازت العائلات الوطنية على سندات دين أجنبي F_t كلما قلت إمكانية الادخار في سندات دين وطنية، وبالتالي انخفاض قيمة الدين العام. و بالعكس، سترتفع قيمة الدين العام الداخلي في حالة استثمار العائلات الأجنبية مدخراتها في شراء سندات الدين العام الوطني ($F^* = -F_t$). إضافة إلى ذلك، إذا كان معدل الاقتطاع الجبائي على المداخيل الوطنية τ مرتفعا، فهذا يعني ارتفاع الضغط الجبائي على العائلات مما سيؤدي إلى انخفاض الادخار الموجه للاستثمار في النشاط الاقتصادي للمنتج وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي ومنه الإيرادات الجبائية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الدين العام مجددا. كما يمكن للدين العام أن يكون مرتفعا في حالة انخفاض معدل تفضيل العائلات الوطنية للحاضر δ، أين تفضل هذه الأخيرة العوائد المستقبلية فتدخر أكثر مما يسمح للدولة

بالاقتراض أكثر. كما أن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ($AK_t^{\alpha}N_t^{1}$) الذي يعتبر مصدر الإيرادات الجبائية التي يوجه جزء منها لتسديد الديون، من شأنه أيضا أن يرفع من معدلات الدين العام.

من جهة أخرى إن ارتفاع الدين العام تجاه العائلات الوطنية والأجنبية يجب أن يكون محدودا عند حجم معين، من أجل أن لا يكون هناك تقييد مفرط للإنفاق العام، وهذا إذا ما اعتبرنا تمويل النفقات العامة الأساسية المنتجة التي اعتبرناها كمصدر لمنفعة العائلات الوطنية. كما أن ارتفاع الدين العام من شأنه أن يقيد من القدرة الادخارية للمستهلكين الشباب في النشاط الاقتصادي المنتج، ومنه فإن خفض مستويات الدين العام سيبقى مرهونا بمستوى النشاط الاقتصادي ومداخيل المستهلكين الشباب في الفترة t [$N_t^{1}(1-\alpha)Ak_t^{\alpha}$] فكلما انخفض النشاط الاقتصادي ومداخيل المستهلكين، كلما انخفضت الإيرادات الجبائية، ومنه انخفاض إمكانية سداد الدين العام أو تخفيضه.

6. الحجم المثالي للدين العام:

إن المعادلات والدوال السابقة(1)،(4)،(7) و(12) تعطينا عند المثلوية قيم منفعة المستهلكين الوطنيين في الفترة t، والتي من خلالها يمكن لنا مناقشة تحديد الحجم المثالي للدين العام الذي يعظم من منفعة المستهلكين. فإذا حللنا أثر ارتفاع قيمة الدين العام الذي تحوزه العائلات الوطنية والأجنبية في ظل وجود عجز موازنة وطني في الفترة t، نجد تباينا في منفعة الأجيال بحيث تكون:

$$\frac{dU_t}{d\left[B_t + F_t^{*} - (1+r_t)(B_{t-1} + F_{t-1})\right]} = \frac{\mu}{G_t} \rangle 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

$$\frac{dU_{t-1}}{d\left[B_t + F_t^{*} - (1+r_t)(B_{t-1} + F_{t-1})\right]} = \frac{\mu}{(1+\delta)G_t} \rangle 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$

- إذن، يظهر جليا من خلال المعادلتين السابقتين أن ارتفاع الإنفاق العام للدولة عن إيراداتها له أثر ايجابي على منفعة الجيلين (الشباب الذين ولدوا في الفترة t والمسنين الذين ولدوا في الفترة $t-1$)، إذ أن هذا الارتفاع في G_t سيرفع منفعة الأعوان الاقتصادية كلما كانت μ كبيرة. وبالتالي فإن تمويل هذا الإنفاق بالدين العام سيسمح بالرفع من السلع والخدمات من قبل الدولة. أما في الفترة المستقبلية $t+1$، فإن الشباب سيستفيدون من نفس الفائدة إذا ما اعتبرنا أن ارتفاع الإنفاق الحالي سيزيد من منفعتهم الظرفية التي تسمح له بالادخار الإنتاجي، ومنه زيادة منفعتهم المستقبلية.
- من جهة أخرى، نجد أيضا ارتفاعا في رفاهية المسنين من جراء ارتفاع الدين العام الناتج عن ارتفاع الإنفاق العام في الفترة t، مع العلم أن حجم تعويض هذا الدين سيقع خاصة على الأجيال الحالية الشابة أو الأجيال المستقبلية. إلا أننا نلاحظ أن عجز الموازنة في الفترة t سيرفع من منفعة الأجيال الشابة أكثر مما هي عليه عند الأجيال المسنة نظرا لوجود معامل تفضيل حاضر.
- أما في حالة الارتفاع المستمر لعجز الموازنة وبالتالي الدين العام على فترات متتالية، فإن ذلك سيرفع من منفعة الأجيال المسنة باعتبار أن ارتفاع الدين الحالي سيسمح لهم بالاستفادة مجددا من الإنفاق العام المرتفع، مع عدم تحمل نتائج حجم تعويض هذا الدين، وتكون صيغة المنفعة كالتالي:

$$\frac{dU_{t-1}}{d(B_t + F_t^{*})} = \frac{\mu}{(1+\delta)G_t} \cdot \frac{dG_t}{d(B_t + F_t^{*})} = \frac{\mu}{(1+\delta)G_t} \rangle 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

- في حين أن تراكم الدين العام والعجوز الموازنية سوف لن يخدم الأجيال المستقبلية أين تكون منفعتهم سالبة:

$$\frac{dU_{t+1}}{d(B_t + F_t^{*})} = \frac{\mu}{G_{t+1}} \cdot \frac{dG_{t+1}}{d(B_t + F_t^{*})} = \frac{-\mu(1+\alpha AK_{t+1}^{(\alpha-1)} - B)}{G_{t+1}} \langle 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

يظهر جليا أن مخزون الدين العام الحالي سيعيق الأجيال المستقبلية، أين يكون للدولة قدرات مالية ضعيفة لتحقيق إنفاقها العام G_{t+1} وبالتالي انخفاض منفعتهم. كذلك سيكون للدين العام وزن ثقيل على الأجيال القادمة في حالة ما إذا كانت الفوائد على الدين العام r_{t+1} أكبر من معدل تراكم رأس المال للفرد K_{t+1}، وكذلك في حالة انخفاض النشاط الاقتصادي في المستقبل.

أما الجيل الشاب في الفترة t فإن نتائج الدين العام تبدو غامضة نوعا ما، ففي الحالة السابقة يمكن كتابة المنفعة على الشكل التالي:

$$\frac{dU_t}{d(B_t + F_t^*)} = \frac{\mu}{G_t} \frac{\mu(1+ \propto AK_{t+1}^{(\propto-1)} - \beta}{(1+\delta)G_{t+1}}$$

أما في الحالة المستقرة للتوازن على المدى الطويل، أين تبقى النفقات العامة ثابتة من فترة إلى أخرى ($G=G_t=G_{t+1}$) فتكون المنفعة كالتالي:

$$\frac{dU_t}{d(B_t + F_t^*)} = \frac{\mu(1+ \propto AK_{t+1}^{(\propto-1)})}{(1+\delta)G} = \frac{\mu(\delta - r_{t+1})}{(1+\delta)G}$$

إذا كان معدل تفضيل الحاضر ومعدل الفائدة المستقبلي متساويين، فلن يكون هناك أي أثر للدين العام على رفاهية المستهلكين الشباب، بينما سيكون الدين العام مفيدا لهذا الجيل في حالة ما إذا كان $r_{t+1}<\delta$، والعكس في حالة ارتفاع معدلات الفائدة $r_{t+1}>\delta$.

إذن، سيظهر الدين العام مفيدا لرفاهية المستهلكين الشباب في حالة وجود فائض تراكم رأس المال K_{t+1}، لأن هذا سيسمح لهم بتخفيض الاستثمار في مخزون رأس المال المنتج ويفتح لهم منفذا آخر للادخار. وبالمقابل إذا كان تراكم رأس المال منخفض مع ارتفاع في معدلات وتكاليف تعويض الدين، فإن هذا سيضغط على ميزانية الدولة ويقيد من إنفاقها العام، وهذا ما يؤثر سلبا على رفاهية المستهلكين.

و بالتالي فإن تحديد حجم مثالي للدين العام الذي يعظم من رفاهية المستهلكين، يظهر صعبا للغاية نظرا لتباين المنافع ما بين أجيال المستهلكين، لكن يوجد هناك مستوى أقصى للدين العام يضمن الاستثمار في النشاط الاقتصادي المنتج مع وجود حدود عند مستوى عجز الموازنة، كما أن الحجم المثالي للدين العام يتبع بصفة أساسية لتراكم رأس المال في الاقتصاد.

المطلب الرابع: التنسيق المثالي لأدوات السياسة المالية:

سنعتبر اقتصاد ما تقوم فيه الدولة باقتطاع ضرائب على الدخل وضرائب على الاستهلاك من أجل تمويل إنفاقها العام، الذي ينقسم بدوره إلى إنفاق حكومي استهلاكي وإنفاق آخر إنتاجي. حيث يقوم الأول بتحسين رفاهية الأعوان الاقتصادية، بينما يقوم الثاني بتحسين إنتاجيتهم. ومنه سنقوم بتحديد الهيكل الضريبي الأمثل ومعدل الدين على أساس هذين النوعين من الإنفاق، وهذا انطلاقا من أول وضع توازن مثالي يناسب المخطط المركزي وفقا للأهمية التي يمكن أن يحدثها كل من الدين العام والسياسة الضريبية في اقتصاد لامركزي.

الفرع الأول: تحديد القيم المثلى في ظل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي:

سنفرض وجود أعوان اقتصادية تقوم باستهلاك سلع خاصة C وخدمات عمومية G_s التي توفرها السلع الاستهلاكية الحكومية. ويمكن التعبير عن منفعة الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بالمعادلة التالية[1]:

$$G_s = G^{\delta}(G/Y)^{1-\delta} = GY^{\delta} \quad ، \quad 0 \le \delta \le 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1a)$$

حيث تمثل G الإنفاق الحكومي الكلي ، Y تعبر عن الإنتاج الكلي.

[1] Turnovsky, S.J., (1996): art.citè .P:24.

حسب المعادلة السابقة، عند مستوى معين من الخدمات العامة G_S المتاحة للفرد يجب أن يرتبط معدل نمو الإنفاق العام مع نمو الإنتاج الكلي بالعلاقة التالية: $\frac{G^*}{G}=(1-\delta)\frac{Y^*}{Y}$ من أجل الحفاظ على نفس المستوى من الخدمات عبر الزمن، وهذا مع العلم δ تقيس درجة الازدحام المرافقة للسلعة الجماعية. فعندما تكون: $\delta=1$ نكون في حالة الاستهلاك الجماعي للسلعة العمومية مع عدم القدرة على استبعادها، مما يجعلها في متناول أي فرد ، و هذا يدل على عدم وجود أي ازدحام. أما في حالة: $\delta=0$ فوحده ارتفاع G بنسبة مباشرة مع Y الذي يضمن بقاء الخدمات العمومية ثابتا مما يوحي بوجود ازدحام نسبي. أما قيم δ المحصورة ما بين الصفر والواحد : $0 \le \delta \le 1$ فهي تدل على وجود ازدحام جزئي أين ترتفع G بنسبة أكبر من Y وتبقى على مستوى ثابت من الخدمات العامة.

ومن أجل التبسيط، سنفترض أن عدد الأعوان مساوي للواحد، حيث يمكن التعبير عن منفعة ما بين الأزمنة (utilité inter temporel) التي يحصل عليها الفرد بدالة منفعة متساوية المرونة من الشكل:

$$W=\int_0^{\infty}\frac{1}{\sigma}(CG_S^{\beta})^{\sigma}e^{-\rho t}dt \quad , \quad \beta>0;-\infty<\sigma<1;1<\sigma(1+\beta\delta)) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1b)$$

حيث أن: β تقيس أثر الاستهلاك العمومي على رفاهية الفرد. و لنفرض أن كلا من الاستهلاك الحكومي والخاص ينتج منفعة حدية أي أن: $\beta>0$. أما الشروط الإضافية الأخرى على معاملات المعادلة (1a) فقد فرضت لأجل أن تكون دالة المنفعة تناسب الانخفاض المميز لانخفاض C وK.

في وقت محدد سنحدد الهيكل المثالي للضرائب والدين الذي يعظم من (1b) وهذا حسب قيم β و δ، وذلك بتحديد المدى الذي يمكن من خلاله بلوغ أفضل مثلوية من قبل المخطط المركزي الذي يشرف مباشرة على موارد الاقتصاد .

أيضا يمكن تحديد الإنتاج الإجمالي Y انطلاقا من مخزون رأس المال K الذي يستخدم التقنية الخطية البسيطة: $Y=\alpha.K$ ؛$\alpha>0$

أما في اقتصاد كبير فإن شرط الموارد السابق يكون على الشكل:

$$K^*(t)=\alpha k(t)-C(t)-G(t) \quad \ldots\ldots\ldots(1c)$$

حيث تشكل المتغيرات السابقة المشتقة عبر الزمن، وتبين هذه المعادلة أن معدل تراكم رأس المال في الاقتصاد هو فائض تدفق الإنتاج الزائد عن الاستهلاك الخاص والعام. وفي حالتنا هذه سنعتبر أن الدولة هي التي تمثل المخطط المركزي حيث تختار كل من C،G وK مباشرة لتعظيم (1b) المتوقف على (1a) وشرط الموارد (1c)، كما أنها تضع نسبة إنفاقها إلى الإنتاج وفق الشكل التالي: $g=G/\alpha K \quad \ldots\ldots(1d) \quad ; \quad 0<g<1$.

وعلى نهج كل من R.Barro (1990)[1] و Robelo.S (1991)[2] وآخرين، في وضعية كالتي هي موصوفة في المعادلة (1c)، أين تكون دالة الإنتاج خطية مع وجود عامل التراكم وارتفاع الإنفاق العام مع مخزون رأس المال، فإن التوازن سيعبر عن حالة من حالات النمو المستمر والمتزايد. فعند تحليل الاقتصاد الموجه مركزيا، سنجد أن معالمه تنبثق من مرحلتين:

سنفترض في الأولى أنه يتم وضع g على نحو اعتباطي أو كيفي (arbitrairement) في المعادلة (1d) بينما في المرحلة الثانية ستكون قيمة g على نحو مثالي مع كل من C وK. هذه الحالة الأخيرة هي مماثلة لتعظيم مباشر لقيمة G مع C وK، والنتيجة ستكون مستقلة عن الشرط المحدد (1d). والميزة الوحيدة التي تلفت الانتباه هو أنها تحافظ على قابلية المقارنة لهذا التحليل مع كثير من الدراسات الموجودة والتي إن أخذت بإنفاق ممول بضريبة الدخل عند معدل ضريبي معطى، فإنها تفترض لذلك أن توضع

[1] Barro, J.R., (1990): art.citè.
[2] Robelo, S., (1991)." Long-Run Policy Analysis and Long Run Growth", *Journal of Political Economy*, Vol.99, N.5, (500-521).

g على نحو اعتباطي. لكن أهم من ذلك، هو أن هذه المقاربة تعزز مفهومنا لمعدل ضريبة الدخل الأمثل، الذي كما سنرى لاحقا على أنه يتبع كلا من المستوى الاجتماعي الأمثل للإنفاق الحكومي، ولانحراف الإنفاق الحقيقي عن الأمثلية الاجتماعية.

1. التوازن المركزي:

1-1 : وضع قيمة g على نحو اعتباطي:

في هذه الحالة تكمن مشكلة المخطط المركزي في اختيار كل من C وK التي تعظم من المعادلة (1a) المتوقفة على المعادلة (1b) مع وجود مخزون رأس المال الأولي K_0 و g هي معطاة. وبالتالي سنكون أمام مشكلة تعظيم ظرفية مألوفة التي تتبع حلا توضيحيا لمسار النمو المثالي المعطى بالقيم التالية:

$$\frac{C}{K} = \hat{\mu} = \frac{p - \sigma \propto (1-g)(1+\beta\delta)}{(1-\beta\delta)(1-\sigma)} \quad \ldots\ldots\ldots (2a)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \hat{\phi} = \frac{\propto (1-g)(1+\beta\delta)}{(1+\beta\delta)(1-\sigma)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2b)$$

إن هاتين القيمتين تحدد كلا من نسبة الاستهلاك من رأسمال ونسبة نمو رأس المال (ومنه نسبة نمو الاستهلاك) على مدى المسار المثالي، فمعظم البرمترات الخارجية تتضمن نسبة الإنفاق الحكومي الاعتباطية g، وكما نرى في المعادلة (2b) أن ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ستؤدي إلى نمو متناقص، حيث أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى خفض الاستهلاك الخاص إذا كانت : $\sigma \rangle 0$ وهو ما يترجم بإزاحة الاستثمار الذي سينتج عنه انخفاض في الإنتاج الكلي وبالتالي نسبة النمو الحقيقي. أيضا إن ارتفاع في درجة الازدحام (انخفاض قيمة δ) من شأنه أن يخفض من نسبة النمو.

يمكن تحديد التوازن بتحقق الشرط العرضي التالي:

$$\lim_{t\to\infty} \lambda K e^{-pt} = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2c)$$

حيث تمثل λ القيمة المرئية للثروة والتي تنمو مع رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\lambda^*}{\lambda} = [\sigma(1+\beta\delta) - 1]\frac{K^*}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots (2d)$$

فإذا استعملنا كلا من المعادلات (2b) و (2d) من أجل تقييم المعادلة (2c) فإن الشرط العرضي يستلزم القيد التالي في نسبة النمو التوازن للاقتصاد:

$$P\rangle\sigma(1+\beta\delta)\hat{\Phi} \Leftrightarrow P\rangle\sigma \propto (1+\beta\delta)(1-G)\rangle 0 \quad \ldots\ldots\ldots (2e)$$

حيث أن هذا الشرط يتحقق آليا في حالة: $\sigma \leq 0$ (أين يتضمن دالة المنفعة اللوغرتمية) وبذلك سيضع قيدا على الجزء المسموح به من الإنفاق الحكومي.

2-1 :وضع قيمة g على نحو مثالي:

سنفترض الآن أن الحكومة ستختار قيمة g بطريقة مثالية مرتبطة مع C وK. وبالتالي فإنه من السهل توضيح الخيار الأمثل لـــ g الذي يؤدي إلى الشرط الإضافي الأمثل، $\partial U/\partial G = \partial U/\partial C$ والذي من أجله سنفترض أن دالة المنفعة المتساوية المرونة تصبح تتوقف على الصيغة الجديدة التالية :

$$G = \beta C \Leftrightarrow g = \frac{\beta}{\propto}.\frac{C}{K} \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

إذن يجب أن تكون نسبة الإنفاق الحكومي من الإنفاق الاستهلاك الخاص مساوية لـــβ أي لمرونتها النسبية في دالة المنفعة.

أما إذا عوضنا الشرط الإضافي الأمثل (3) في المعادلتين (2a) و (2b) ستحصل على القيم الأولية المثلى التالي:

$$\frac{C}{K} = \tilde{\mu} = \frac{p - \sigma \propto (1 - \beta\delta)}{(1 + \beta\delta)[1 - \sigma(1 + \beta)]} \quad \text{.....(4a)}$$

$$\propto \tilde{g} = \frac{G}{K} = \beta \frac{C}{K} = \beta\tilde{\mu} \quad \text{.....(4b)}$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \tilde{\phi} = \frac{\propto (1+\beta\delta) - p(1+\beta)}{(1+\beta\delta)[1-\sigma(1+\beta)]} \quad \text{.....(4c)}$$

في هذه الحالة يصبح الشرط العرضي المطابق كالتالي:

$$P\rangle\sigma \propto (1+\beta\delta) \quad \text{.....(4d)}$$

إن النقطة المهمة في الشرط المثالي (2) و (4) هو ملائمته للمقارنة مع توازن الاقتصاد اللامركزي، ومن أجل القيام بهذه المقارنة فإن تركيزنا سيكون على الرفاهية الاقتصادية التي تم قياسها بدالة المنفعة الظرفية (1b) وذلك بتقييم مدى مسار النمو المثالي لكل من (4a) و (4c)، ويمكن أن نبيّن ذلك عندما تصبح الرفاهية في أعظم مستواها وذلك عندما تكون $g = \tilde{g}$.

أيضا، إن الرفع من معدل النمو عن طريق تخفيض الإنفاق العام هو ليس ضروريا لتحسين الرفاهية، بل سيكون هذا إلا في حالة ما إذا بلغت g قيمتها المثلى.

2. التوازن في اقتصاد لامركزي:

سنهتم الآن بالأعوان الموجودين في اقتصاد السوق والذين يستهلكون من خارج الدخل المتولد عن رأس المال المادي أو السندات الحكومية . ومن أجل الملائمة، فإن قيمة سندات الحكومة B ستكون مجزاة ويمكن التعبير عنها بـــ : $B=Pb$ حيث أن: b هي عدد السندات و P هو سعر السند المجزي. ولقد تم اختيار هذا النوع من السندات من أجل السماح للتوازن بأن يتضمن حصة ثابتة من المحفظة المالية، والتي من خلالها يمكن البلوغ الفوري للتوازن من خلال تغيير الأسعار. أما إذا كانت السندات ذات أسعار ثابتة فإن التوازن سيستلزم التحول الديناميكي عندما يتم تعديل حصة المحفظة المالية تدريجيا مع ما تم تحديده من المخزون الأولي من الأصول K_0 و B_0[1].

في هذه الحالة يكون هدف الأفراد هو تعظيم منفعتهم ذات المرونة الثابتة المعبر عنها في المعادلة (1a) والمتوقفة على دالة تراكم الثروة المعبر عنها كالتالي:

$$\dot{K} + \dot{B} = \propto (1-\tau)K + r(1-\tau)B - (1+w)C \quad \text{.....(5)}$$

حيث أن r المعدل الحقيقي الصافي لعائد السندات الحكومية والمعرف بالمعادلة: $r = (1+\dot{P})/P$. أيضا يقوم الفرد بدفع نوعين من الضرائب: كل من مصدري الدخل (B وK) تفرض عليه ضريبة ثابتة τ، بينما تفرض ضريبة ثابتة على الاستهلاك قدرها w.

سنفترض الآن أن الحكومة تحدد إنفاقها نسبة إلى الإنتاج الإجمالي، أي أن: $g=G/\alpha K$، وبالتالي فإن أي ارتفاع في مخزون رأس المال سيؤدي إلى ارتفاع توفير السلع الاستهلاكية العامة. فالفرد عندما يقوم بأخذ قراره الاستثماري يفترض بأن له تأثيرا غير مهم على الإنتاج الكلي (أي مخزون رأس مال)، ومنه فهو يلغي تماما العلاقة الكلية ما بين رأس المال والإنفاق العام.

هذا الاختلاف في الإدراك ما بين المخطط المركزي والفرد سيكون مصدرا لآثار خارجية نسبية (externalité potentielle) ناتجة عن الإنفاق الحكومي، تقوم بلعب دور مهم في معدلات الضريبة المثلى.

ومن أجل اشتقاق التوازن سنفترض أن نسبة الاستهلاك من رأس المال: $\mu = \frac{C}{K}$ وهي ثابتة، وأن حصة المحفظة المالية من رأس المال هي ثابتة أيضا $n = \frac{K}{W}$.

[1] Turnovsky, S.J., (1996): art.citè.P:29

- في اقتصاد لامركزي سنقوم بتعظيم (1b) المتوقف على المعادلة (5)، وفي هذه الحالة تصبح الشروط المثلى كالتالي:

$$C^{\sigma-1}G_S^{\beta\sigma} = \lambda(1+w) \quad \text{.....(6a)}$$

$$\lambda \propto (1-\tau) = -\lambda^* + \lambda p \quad \text{.....(6b)}$$

$$\lambda \propto (1-\tau) = -\lambda^* + \lambda p \quad \text{.....(6c)}$$

بالتوفيق ما بين المعادلات الثلاث السابقة نحصل على المعادلة التالية: $r=\alpha$ .....(6)

سنعوض الآن قيد الموارد الخاصة المعرف في المعادلة (5) في قيد الموارد الاقتصادية الكلية المعرف في المعادلة (1c) لنحصل على قيد ميزانية الحكومة وفق المعادلة التالية:

$$\dot{B} = g \propto k + r(1-\tau)B - \tau \propto k - wC \quad \text{.....(7)}$$

ففي حالة معرفة نسب الضريبة τ و w وكذلك نسبة الإنفاق الحكومي g، فإن المعادلة أعلاه تحدد السندات.

أما إذا قمنا بالتوفيق ما بين معادلات التراكم الثلاث (1C)، (5) و (7) مع استعمال الشرط المثالي في المعادلة (6) وانتظام كل من μ و n. يمكن تلخيص التوازن اللامركزي بالعلاقات التالية:

$$\frac{C}{K} = \overline{\mu} = \frac{\propto(1-g)[1-\sigma(1+\beta\delta)] + p - \propto(1-\tau)}{1-\sigma(1+\beta\delta)} \quad \text{.....(8a)}$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{B}}{B} = \frac{\dot{W}}{W} = \overline{\Phi} = \frac{\propto(1-\tau) - p}{1-\sigma(1+\beta\delta)} \quad \text{.....(8b)}$$

$$\overline{n} = \frac{\propto(g-\tau) + \overline{\mu}}{\overline{\mu}(1+w)} \quad \text{..... (8c)}$$

كذلك يجب تحقق الشرط التالي:

$$\lim_{t\to\infty} \lambda k e^{-pt} = \lim_{t\to\infty} \lambda B e^{-pt} = 0 \quad \text{.....(8d)}$$ ، وهذا مع اعتبار نفس قيمة λ في (2d).

- سنستعمل الآن المعادلة (2d) و (8b) من أجل تقييم (8d) بحيث يستلزم الشرط العرضي القيد التالي في نسبة النمو المتوازن للاقتصاد :

$$p \rangle \sigma(1+\beta\delta)\overline{\Phi} \Leftrightarrow p \rangle \sigma \propto (1+\beta\delta)(1-\tau) \quad \text{..... (8e)}$$

- إن المعادلات السابقة تسمح بتحديد قيم التوازن اللامركزي لكل من نسبة الاستهلاك على رأس المال $\overline{\mu}$، نسبة النمو المتوازن الحقيقي $\overline{\Phi}$ وحصة المحفظة المالية من رأس المال نسبة إلى الثروة $\overline{n}$ وهذا بدلالة قيم معطاة لمعدل الضريبة τ و w، حصة الإنفاق الحكومي g مع معاملات الميول والتكنولوجيا.

- سنرمز لسياسة الدين الحكومي بـ η حيث أن: $\eta = B/K$. إذن يمكن اعتبار المعادلة (8c) كمحدد للتعديلات الداخلية في مديونية الحكومة، كما أنه يمكن للدولة أن تعتبر سياسة الدين η كمتغير خارجي ولكن هذا يتطلب الربط الملائم مع معدلات الضريبة τ و w. ومن الضروري إذن تحليل أثر الصدمات الخارجية على التوازن، حيث يمكن تعيين الحالات التالية والتي تؤثر في نسبة النمو المتوازن:

- تمويل الدين الذي يرفع من نسبة الإنفاق الحكومي ليس له أي تأثير في نسبة النمو المتوازن وهذا حسب J.Eaton (1981) ويصح هذا إلا في حالة تمويل الإنفاق بضرائب الاستهلاك.

- إن الرفع من الضرائب على رأس المال مع عدم خفض الدين أو ضرائب الاستهلاك سيؤدي إلى خفض نسبة النمو المتوازن.

- إن الرفع من الضرائب على الاستهلاك مع تخفيض في الدين ليس له أي اثر على نسبة النمو المتوازن، أما إذا كان مصحوبا بتخفيض في الضرائب على رأس المال فإن هذا سيعزز من النمو[1].

3. حجم الدين المثالي وهيكل الضريبة:

إن السؤال المهم في الاقتصاد اللامركزي يهتم بالمدى الذي يمكن من خلاله للسياسة الضريبة الملائمة أن تسمح للاقتصاد ببلوغ أحسن مثلوية و الموصوفة في المعادلة (2B) و (2b).

- سنقوم بمعادلة الطرف الأيمن لكل من المعادلتين (2b) و (8b) لنحصل على العلاقة التالية:

$$\frac{\propto (1-g)}{1-\sigma} - \frac{p}{(1+\beta\delta)(1-\sigma)} = \frac{\propto (1-\tau)-p}{1-\sigma(1+\beta\delta)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

- إن المعادلة أعلاه تحدد قيمة الضريبة على عائد رأس المال τ، التي تمنح القيمة الثابتة للإنفاق الحكومي g والتي ستسمح للاقتصاد اللامركزي بمضاعفة كلا من نسبة الاستهلاك على رأس المال ونسبة النمو الحقيقي للاقتصاد الموجه مركزيا.
- تحليل هذه المعادلة يبين تعريفا للأمثلية الاجتماعية لجزء من الإنفاق الحكومي $\tilde{g}$ والمعرف في المعادلة (4b) يسمح بإعطاء الحل الخاص بالضريبة المثلى المطبقة على عائد رأس المال التي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\tilde{\tau} = \left[\frac{1-\sigma(1+\beta\delta)}{1-\sigma}\right](g-\tilde{g}) + (1-\delta)\tilde{g} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(10a)$$

- من خلال المعادلة أعلاه ومن أجل قيمة اعتباطية لـ g فإن أفضل ضريبة رأس المال تعتمد على ما إذا كانت g أكبر أو أقل من مستواها الاجتماعي الأمثل $\tilde{g}$، كذلك على درجة الازدحام المعبر عنها بـ: $1-\delta$.
- عموما، إذا لم تكن g عند مستواها الأمثل وكانت تخضع للازدحام فإن هذا الشكل من الإنفاق العام قد يولد آثار خارجية في السوق المالي مما يتطلب وضع ضريبة على عائد رأس المال من أجل تصحيحه.
- المعادلة (8c) تستلزم توفيقا ما بين ضريبة الاستهلاك وهيكل الدين، فكلما ارتفع دخل الحكومة عن طريق ضريبة الاستهلاك كلما انخفض حجم الدين الواجب تعويمه. وفي الواقع، تلعب ضريبة الاستهلاك دورا مهما في تسهيل بلوغ أحسن توازن، فعندما تنعدم ضرائب الاستهلاك ($w=0$) فإن تماثل حصة المحفظة المالية المتوازنة من رأس المال $\tilde{n}>1$ يعني انعدام أي مخزون للدين العام، أي أن الدولة هي بمثابة دائن صافي للقطاع الخاص، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعويض المعادلة (10a) في المعادلة (9) مع إدراج تعريف $\tilde{\mu}$ و $\tilde{g}$ المعطى في المعادلات (4) كي نحصل على :

$$\bar{n} = 1+\beta\delta \geq 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

- وبالتالي إذا كانت $0(\delta \leq 1$ فإن المخزون التوازني لدين الدولة سيكون معدوما، ويمكن تلخيص هذه النتيجة فيما يلي :
- في ظل غياب الضريبة على الاستهلاك، يمكن للاقتصاد اللامركزي أن يحدث أحسن مثلوية خاصة بالاقتصاد المركزي الموجه إذا وفقط إذا كانت الدولة دائنا صافيا للقطاع الخاص. ويمكن للدولة أن تجعل من مخزون الدين العام غير معدوم عند مستوى معين من التوازن يفرض ضريبة إيجابية على الاستهلاك[2].
- سنبدي الآن بعض الملاحظات الخاصة بالنتيجة السابقة، ونبدأ أولا بمناقشة وضعية الازدحام النسبي على السلع الجماعية $\delta=0$، في هذه الحالة لا يؤدي الإنفاق العام إلى ظهور أي آثار خارجية بحيث يتعادل المستوى الأمثل للضريبة على رأس المال مع نسبة الإنفاق العام حسب المعادلة (10a) أي أن: $\tau = g$. إن التمويل الكلي للإنفاق العام بالضريبة على رأس المال له تأثير على مستعمل النفقات، بحيث يقوم الأفراد بدفع مقابل على الخدمات التي يستقبلونها. أيضا في هذه

[1] Turnovsky, S.J., (1996):art.citè. P: 31.
[2] Turnovsky, S.J., (1996): idèm.P:32.

الحالة لا يكون للدين العام أي دور إذا ما توازنت ميزانية الحكومة، فمن خلال المعادلة (8C) وانعدام ضريبة الاستهلاك $w=0$ فإن: $\bar{n}=1$.

- ننتقل الآن إلى وضعية الازدحام الجزئي على السلع الجماعية أي: $\delta<0$، في هذه الحالة إن بقاء الضريبة على عائد رأس المال على حالها السابق $\tau=g$ سيؤدي إلى الرفع من نسبة الاستهلاك على رأس المال مما سيرفع من نسبتها كما كانت عليه في وضعية أحسن مثلوية للمخطط المركزي. ومن أجل إرجاع نسبة الاستهلاك على رأس المال ونسبة النمو إلى مستواهما الأمثل السابق، فإن ذلك يحتاج إلى تخفيض في الضريبة على عائد رأس المال τ بحيث تصبح $g>\tau$، وبالتالي استمرار في عجز الموازنة الجاري. وبإدراج هذا العجز في قيد الموازنة الظرفي للحكومة (7) مع اعتبار $w=0$، فإن هذا الأخير سيصبح على الشكل التالي:

$$B_0+\propto\int_0^{\infty}(g-\tau)K(t)e^{-r(1-\tau)}dt=0 \quad \ldots\ldots(7')$$

حيث أن B_0 تمثل المخزون الأولي من سندات الحكومة. ومع بقاء $g<\tau$ فإن القيد الظرفي سيتحقق إلا إذا كانت $B_0<0$ ومع نمو قيمة B بنسبة ثابتة ϕ ، مما يستلزم أن تكون : $B<0$ في كل الأوقات.

4. الحجم المثالي لضريبة الاستهلاك والضريبة على عائد رأس المال:

لقد تم بناء التحليل السابق باعتبار عدم وجود دور مهم للدين في الرفع من الرفاهية. وعليه سنتخلى عن سندات الحكومة ونعتمد خاصة على نوعي الضريبة. وبتطبيق ما سبق على المعادلة (8C) فإنها ستتحول إلى الصيغة التالية:

$$\propto\tau+w\mu=\propto g \quad \ldots\ldots(8c')$$

حسب المعادلة أعلاه، يتبين أنه في ظل غياب الدين العام للحكومة يجب وضع ميزانية متوازنة وبشكل مستمر حيث توجه المداخيل الناتجة عن ضرائب رأس المال وضرائب الاستهلاك إلى تمويل نفقات الحكومة الاستهلاكية.

سنستمر في اعتبار نسبة النمو ونسبة الاستهلاك على رأس المال الخاصة بالاقتصاد اللامركزي والمعطاة بالمعادلتين (8a) و(8b)، وباعتبار قيمة معطاة لـ g سنقوم باختيار نسب الضريبة τ أو w التي تحقق قيد الموازنة (8C').

وبالتوفيق ما بين المعادلتين (10a) و (8C') يمكن تحديد الحلول الخاصة بمعدلي الضريبة اللذان يمكنان من بلوغ أحسن مثلوية ويحافظان على قيد الحكومة الموازني.

من أجل قيمة اعتباطية معطاة للإنفاق الحكومي g، يكون معدل الضريبة على رأس المال الأمثل هو نفسه المعرف في المعادلة (10a)، وبتعويض المعدل السابق في قيد الحكومة الموازني فإن القيمة الموافقة لضريبة الاستهلاك هي :

$$\bar{w}=\left(\frac{\propto\delta}{\mu}\right)\left[\frac{\sigma\beta}{1-\sigma}(g-\tilde{g})+\tilde{g}\right] \quad \ldots\ldots(10b)$$

إن أي ارتفاع اعتباطي في الإنفاق العام g سيؤدي إلى تعديلات في معدلي الضريبة، حيث أن الجزء $\frac{[1-\sigma(1+\beta\delta)]}{(1-\sigma)}$ سيتم تمويله عن طريق الضريبة على عائد رأس المال، أما الجزء $\frac{B\delta\sigma}{(1-\sigma)}$ فسيتم تمويله عن طريق الضريبة على الاستهلاك.

أما في حالة دالة لوغرتمية للمنفعة ($\sigma=0$)، فإن الكمية الكلية للإيرادات سترتفع عن طريق ضريبة الاستهلاك وذلك بالقيمة $\overline{w\mu}=[\beta\delta p/(1+\beta\delta)]$ ، وبصفة مستقلة عن الإنفاق الحكومي. وبالتالي فإن أي ارتفاع في الإنفاق العام يجب تمويله كليا عن طريق الرفع من الضرائب على عائد رأس المال. في حين إذا كانت: $\sigma<0$ فإن ارتفاع الإيرادات من خلال ضرائب عائد رأس المال سيفوق ارتفاع الإنفاق العام، وهذا لأن الارتفاع في $d\tau$ سيكون له أثر دخل سلبي مقدر بـــ: $-\alpha d\tau$- وهو يقيس مقدار

الخسارة في موارد القطاع الخاص، وأثر إحلال إيجابي على الاستهلاك مقدر بـــ: $\alpha d\tau/(1-\sigma)$ ، وهو يعكس الوضعية التي يؤدي فيها ارتفاع الضرائب إلى انخفاض عوائد الأصول، وذلك ما يسبب تحولا في رفع الاستهلاك، بينما الأثر الصافي على النسبة التوازنية للاستهلاك على الثروة هو معطى بالعلاقة التالية: $\alpha\sigma d\tau/(1-\sigma)$.

إذا ما قارنا الآن ما بين المعادلتين (10a) و (10b) سنجد اختلافا ما بين شكلي الضرائب يرجع أساسا إلى درجة الازدحام. ففي الحالة التي تكون فيها $\delta=1$ أي انعدام وجود أي ازدحام، يجب فرض ضرائب عائد رأس المال فقط في حالة انحراف جزء الإنفاق الحكومي عن المثلوية الاجتماعية، ويلاحظ هذا الاختلاف في معدلي الضرائب بصفة مباشرة إذا تم وضع قيمة g على نحو مثالي متناسق مع المعادلة (4b) بحيث تصبح عبارة كل من $\bar{\tau}$ و $\bar{w}$ كالتالي:

$$\bar{\tau} = (1-\delta)\tilde{g} \quad \text{.....(12a)}$$

$$\bar{w} = (\propto \tilde{g}/\tilde{\mu})\delta = \beta\delta \quad \text{.....(12b)}$$

ففي حالة عدم وجود ازدحام، فإنه يجب تمويل الإنفاق العام كليا عن طريق ضرائب الاستهلاك وحدها، إذ يصبح عائد رأس المال غير قابل للاقتطاع الضريبي. أما في حالة ارتفاع الازدحام (انخفاضδ) فإنه يجب تخفيض الحجم المثالي لضرائب الاستهلاك ورفع ضرائب العائد على رأس المال[1].

الفرع الثاني: تحديد القيم المثلى في ظل الإنفاق الحكومي الإنتاجي:

سننتقل الآن إلى الحالة التي يعزز فيها الإنفاق الحكومي من الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق الرفع من الإنتاج الحدي المادي لرأس المال. ولذلك سنفترض أن دالة الإنتاج الخاصة بالمؤسسات معرفة كالآتي:

$$Y = \propto \left[\left(\frac{H}{K}\right)^{\sigma}\left(\frac{H}{\bar{K}}\right)^{1-\sigma}\right]K = \propto \left[\left(\frac{H}{\bar{K}}\right)\left(\frac{K}{\bar{K}}\right)^{-\sigma}\right]K \quad \text{.....(13)}$$

حيث تمثل H المستوى الكلي للإنفاق الحكومي الإنتاجي، K رأس المال المستعمل من قبل المؤسسة و $\bar{K}$ مخزون رأس المال في الاقتصاد، بينما تعتبر σ عن درجة الازدحام المرافقة للسلعة العمومية الإنتاجية، فإذا كانت إنتاجية رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة تعتمد على H/K و ترتفع مع ارتفاع الإنفاق العام الإنتاجي، فإن دالة إنتاج المؤسسة هي خطية متجانسة للمتغيرات H و K مع عدم وجود أي زحام على السلع الجماعية.

من جهة أخرى، إذا كانت $\sigma=0$ فإن إنتاجية رأس المال المؤسسة تعتمد على النسبة : $H/\bar{K}$ وتنخفض مع الزمن إذا توقفت H عن النمو مع نسبة نمو الاقتصاد، وفي هذه الحالة تكون السلع العمومية الإنتاجية مصحوبة بالازدحام.

سنعتمد في تحليلنا على نفس التقسيم السابق للحالة الأولى مع المحافظة على فكرة عدم تحسين الدين العام من رفاهية الأفراد وبالتالي سنركز فقط على السياسة الضريبية.[2]

1) أحسن مثلوية في الاقتصاد المركزي:

بصرف النظر عن الاستهلاك الحكومي، تكون مشكلة المخطط المركزي هي تعظيم المعادلة التالية:

$$\int_0^{\infty} \frac{1}{\sigma} C^{\sigma} e^{-\rho t}\, dt \quad \text{.....(14a)}$$

، المتوقفة على القيد التالي:

$$\dot{K}(t) = \propto \left(\frac{H(t)}{K(t)}\right)K(t) - C(t) - H(t) \quad \text{.....(14b)}$$

فمن وجهة نظر المخطط المركزي، إن هذا القيد سيكون متطابقا عند جميع الأعوان مما يجعل: $K = \bar{K}$.

[1] Turnovsky, S.J., (1996): art.citè. P: 34.
[2] Turnovsky, S.J., (1996): idèm. P: 37.

الخسارة في موارد القطاع الخاص، وأثر إحلال إيجابي على الاستهلاك مقدر بـــ: $\alpha d\tau/(1-\sigma)$ ، وهو يعكس الوضعية التي يؤدي فيها ارتفاع الضرائب إلى انخفاض عوائد الأصول، وذلك ما يسبب تحولا في رفع الاستهلاك، بينما الأثر الصافي على النسبة التوازنية للاستهلاك على الثروة هو معطى بالعلاقة التالية: $\alpha\sigma d\tau/(1-\sigma)$.

إذا ما قارنا الآن ما بين المعادلتين (10a) و (10b) سنجد اختلافا ما بين شكلي الضرائب يرجع أساسا إلى درجة الازدحام. ففي الحالة التي تكون فيها $\delta=1$ أي انعدام وجود أي ازدحام، يجب فرض ضرائب عائد رأس المال فقط في حالة انحراف جزء الإنفاق الحكومي عن المثلوية الاجتماعية، ويلاحظ هذا الاختلاف في معدلي الضرائب بصفة مباشرة إذا تم وضع قيمة g على نحو مثالي متناسق مع المعادلة (4b) بحيث تصبح عبارة كل من $\bar{\tau}$ و $\bar{w}$ كالتالي:

$$\bar{\tau} = (1-\delta)\tilde{g} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12a)$$

$$\bar{w} = (\alpha\, \tilde{g} / \tilde{\mu})\delta = \beta\delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12b)$$

ففي حالة عدم وجود ازدحام، فإنه يجب تمويل الإنفاق العام كليا عن طريق ضرائب الاستهلاك وحدها، إذ يصبح عائد رأس المال غير قابل للاقتطاع الضريبي. أما في حالة ارتفاع الازدحام (انخفاضδ) فإنه يجب تخفيض الحجم المثالي لضرائب الاستهلاك ورفع ضرائب العائد على رأس المال[1].

الفرع الثاني: تحديد القيم المثلى في ظل الإنفاق الحكومي الإنتاجي:

سننتقل الآن إلى الحالة التي يعزز فيها الإنفاق الحكومي من الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق الرفع من الإنتاج الحدي المادي لرأس المال. ولذلك سنفترض أن دالة الإنتاج الخاصة بالمؤسسات معرفة كالآتي:

$$Y = \alpha\left[\left(\frac{H}{K}\right)^{\sigma}\left(\frac{H}{\bar{K}}\right)^{1-\sigma}\right]K = \alpha\left[\left(\frac{H}{K}\right)\left(\frac{K}{\bar{K}}\right)^{-\sigma}\right]K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

حيث تمثل H المستوى الكلي للإنفاق الحكومي الإنتاجي، K رأس المال المستعمل من قبل المؤسسة و $\bar{K}$ مخزون رأس المال في الاقتصاد، بينما تعتبر σ عن درجة الازدحام المرافقة للسلعة العمومية الإنتاجية، فإذا كانت إنتاجية رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة تعتمد على H/K و ترتفع مع ارتفاع الإنفاق العام الإنتاجي، فإن دالة إنتاج المؤسسة هي خطية متجانسة للمتغيرات H و K مع عدم وجود أي زحام على السلع الجماعية.

من جهة أخرى، إذا كانت $\sigma=0$ فإن إنتاجية رأس المال المؤسسة تعتمد على النسبة : $H/\bar{K}$ وتنخفض مع الزمن إذا توقفت H عن النمو مع نسبة نمو الاقتصاد، وفي هذه الحالة تكون السلع العمومية الإنتاجية مصحوبة بالازدحام.

سنعتمد في تحليلنا على نفس التقسيم السابق للحالة الأولى مع المحافظة على فكرة عدم تحسين الدين العام من رفاهية الأفراد وبالتالي سنركز فقط على السياسة الضريبية.[2]

1) أحسن مثلوية في الاقتصاد المركزي:

بصرف النظر عن الاستهلاك الحكومي، تكون مشكلة المخطط المركزي هي تعظيم المعادلة التالية:

$$\int_0^{\infty} \frac{1}{\sigma} C^{\sigma} e^{-\rho t}\, dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14a)$$

المتوقفة على القيد التالي:

$$\dot{K}(t) = \alpha\left(\frac{H(t)}{K(t)}\right)K(t) - C(t) - H(t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14b)$$

فمن وجهة نظر المخطط المركزي، إن هذا القيد سيكون متطابقا عند جميع الأعوان مما يجعل: $K = \bar{K}$.

---

[1] Turnovsky, S.J., (1996): art.citè. P: 34.
[2] Turnovsky, S.J., (1996): idèm. P: 37.

وكما في السابق سنفترض أن الحكومة تربط إنفاقها بمخزون رأس المال الإجمالي أي أن: $\alpha(h):0 \; h=H/K$.

ونميز هنا أيضا حالتين: أين توضع h على نحو اعتباطي أو يتم وضعها على نحو مثالي مع كل من C و K.

1-1 وضع قيمة h على نحو اعتباطي:

في هذه الحالة تكون مشكلة المخطط المركزي هي اختيار C و K التي تعظم من قيمة المعادلة (14a) المتوقفة على المعادلة (14b) مع اعتبار h كمعطاة. وبالتالي ستكون القيم التوازنية لكل من C و K هي كالتالي:

$$\frac{C}{K}=\hat{\mu}=\frac{p-\sigma(\alpha(h)-h)}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(15a)$$

$$\frac{\dot{K}}{K}=\hat{\Phi}=\frac{\alpha(h)-h-p}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(15b)$$

2-1 وضع قيمة h على نحو مثالي:

في حالة إذا تم وضع قيمة h على نحو مثالي وبتوافق مع C و K سيكون الشرط الإضافي المثالي المحصل عليه كالتالي:

$$\alpha'(h)=1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(15C)$$

وهو يمثل النسبة المثالية للهياكل القاعدية (باعتبارها نفقات إنتاجية) الخاصة برأس المال والمعبر عنها بـ $\tilde{h}$، ويمكن بلوغ هذه النسبة عند تماثل إيرادات الإنتاجية الحدية مع وحدة تكاليف الإنفاق الحكومي الإضافي. في هذه الحالة سنستمر في اعتبار مسار التوازن الخاص بالاستهلاك وتراكم رأس المال المعطى بالمعادلتين (15a) و (15b).

إن تميز المعادلة (15b) بمراعاة قيمة h يسمح لنا باستنتاج أثر ارتفاع في الإنفاق العام من خلال الهياكل القاعدية على معدل النمو المتوازن والذي يمكن أن نعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\frac{\partial\hat{\Phi}}{\partial h}=\frac{\alpha'(h)-1}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

تعني المعادلة أعلاه أن معدل النمو المتوازن يكون عند أقصى قيمة له عند القيمة المثلى لمعدل الإنفاق العام الإنتاجي على رأس المال. وهي تختلف عن العلاقة بين النمو والرفاهية التي تم التوصل إليها في حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

2) التوازن في الاقتصاد اللامركزي:

عند أخذها للقرارات الإنتاجية، تعتبر المؤسسات في الاقتصاد اللامركزي المخزون الكلي لرأس المال على أنه معلوم.

ففي غياب الدين العام للدولة سنعبر عن مشكلة التعظيم كما تم اعتبارها في المعادلة (14a) والمتوقفة على معادلة التراكم التالية:

$$\dot{K}=\alpha\left(h\left(\frac{K}{K}\right)^{-\sigma}\right)(1-\tau)K+(1+w)C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14\,b)$$

وعليه سيصبح التوازن التوفيقي عبر الزمن لكل من C و K على النحو التالي :

$$\frac{C}{K}=\overline{\mu}=\frac{(\alpha-h)(1-\sigma)-(1-\tau)[\alpha-\sigma\,\alpha' h]+p}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(17a)$$

$$\frac{\dot{K}}{K}=\overline{\Phi}=\frac{(1-\tau)[\alpha-\sigma\,\alpha' h]-p}{1-\sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(17\,b)$$

كذلك يجب أن تحقق معدلات الضريبة قيد توازن ميزانية الحكومة التالي:

$$\alpha\tau+w\mu=h \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(17C)$$

إذن، سيسمح التوفيق ما بين المعادلات الثلاث السابقة (a17)، (b17)، (C17) بتحديد نسبة النمو المتوازن لكل من معدل الاستهلاك على رأس المال،و واحد من بين معدلي الضريبة. ومن خلال العلاقات التوازنية السابقة يمكن استنتاج الحالات التالية الخاصة بمعدل النمو التوازني:

- إن ارتفاع الإنفاق الحكومي في إنشاء الهياكل القاعدية والذي يتم تمويل نصفه بضريبة الاستهلاك سيؤدي إلى الرفع من النمو، ونفس التأثير سيكون في حالة التمويل بالدين العام.
- إن ارتفاع الإنفاق الحكومي في إنشاء الهياكل القاعدية والذي يتم تمويل نصفه بضريبة على رأس المال يمكن له أن يرفع أو يخفض نسبة النمو. حيث أن الآثار الايجابية المتمثلة في ارتفاع الإنتاجية سيتم مقابلتها بآثار سلبية تتمثل في انخفاض عائد رأس المال نتيجة فرض الضرائب.
- إن التغيير في تمويل مستوى الإنفاق الخاص بالهياكل القاعدية من الضريبة على رأس المال إلى الضريبة على الاستهلاك سيؤدي إلى الرفع من النمو.

3) الهيكل الضريبي الأمثل:

يمكننا الحصول على الحل الأمثل لمعدل الضريبة على عائد رأس المال $\hat{\tau}$ بمساواة الأطراف اليمنى للمعادلتين (15a) و(17a) أين تكون قيمة $\hat{\tau}$ معبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\hat{\tau} = \frac{h[1-\sigma \propto']}{\propto -\sigma \propto' h} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18a)$$

وتمثل هذه العبارة قيمة الضريبة على عائد رأس المال التي سوف تعيد نسبة الاستهلاك على رأس المال ونسب النمو المتوازن إلى الوضعية التوازنية المثالية. من جهة أخرى ومن أجل تمويل إنفاقها، يجب على الحكومة أن ترافق $\hat{\tau}$ بضريبة على الاستهلاك تكون موافقة لها ويمكن التعبير عن القيمة المثلى لضريبة الاستهلاك $\hat{w}$ الموافقة لـــ $\hat{\tau}$ بالمعادلة التالية:

$$\hat{w} = \frac{(1-\sigma)\sigma \propto' h(\propto -h)}{[p-\sigma(\propto -h)][\propto -\sigma \propto' h]} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18b)$$

لكن في حالة وضع قيمة h على نحو مثالي فإن المعادلتين السابقتين تتحولان إلى الصيغتين التاليتين:

$$\hat{\tau} = \frac{\tilde{h}(1-\sigma)}{\propto -\sigma\tilde{h}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18a')$$

$$\hat{w} = \frac{(1-\sigma)\sigma\tilde{h}(\propto -\tilde{h})}{[p-\sigma(\propto -\tilde{h})][\propto -\sigma\tilde{h}]} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18b')$$

هذه النتائج تتطابق مع حالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، أين يخضع المزج ما بين ضرائب الاستهلاك والضرائب على عائد رأس المال إلى درجة الازدحام σ.

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية:

لقد عرف موضوع فعالية السياسة المالية اهتماما بالغا لدى الاقتصاديين خاصة منهم اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC) الذين اهتموا بالوظيفة الاستقرارية للسياسة المالية ومدى تحقيقها للتوازن الاقتصادي الكلي، وذلك بإدراجهم في التحليل مجموعة من الظواهر والآثار التي تمثلت في: أثر الدخل الدائم، أثر الإزاحة والتوقعات العقلانية للأفراد، وامتد هذا التحليل إلى تحديد فعالية السياسة الاقتصادية الظرفية. وقد تبنى هؤلاء في تحليلهم مبدأ الاستقرار الملازم للقطاع الخاص.

أما اقتصاديو المدرسة الكينزية الجديدة (NEK) فقد أعادوا النظر في الدور المخول للسوق لإعادة التوازن. سنقوم بعرض هذه النقاشات من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المتعلقة بفعالية أو عدم فعالية السياسة المالية، ثم توضيح ذلك من خلال الاقتصاد الكلي النموذجي المتمثل في نموذج Mundel-Fleming ونموذج العرض الكلي في اقتصاد مفتوح.

المطلب الأول: النقاشات النظرية المتعلقة بفعالية السياسة المالية:

لقد ظهرت السياسة المالية بفعالية كبيرة خلال الثلاثينات المجيدة معتمدة في ذلك على سياسة التوقف ثم الذهاب (stop and go) التي تميزت بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش وفق كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، لكنها فقدت هذه الفعالية في منتصف السبعينات أمام عجزها عن تخفيض معدلات البطالة والتضخم المرتفعة التي ميزت تلك الفترة. ويبرز بعض الكتاب عدم فعالية السياسة المالية بوجود آثار انحرافية (effets pervers) تفوق الآثار الايجابية لمضاعف الميزانية. أما البعض الآخر فيرى أن عدم الفعالية النسبية يأتي عن ما تنتجه السياسة المالية من ردود أفعال القطاع الخاص التي تبطل تأثير التدخل الحكومي.

الفرع الأول: آثار الإزاحة وفعالية السياسة المالية:

يمكن تعريف أثر الإزاحة بصفة عامة على أنه الانخفاض الذي يحدث في الدخل الوطني نتيجة انخفاض الاستثمار الناشئ عن ارتفاع معدلات الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومي. ويمكن أن نميز بين نوعين، يتعلق الأول منهما بآثار الإزاحة المالية التي تتخذ منفذين: إما عن طريق المعاملات أو عن طريق آثار الثروة، أما النوع الثاني فيتعلق بآثار الإزاحة الناتجة عن سعر الصرف.

1) الإزاحة عن طريق المعاملات:

إن ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن تطبيق سياسة مالية توسعية سواء بالرفع من الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات (ارتفاع ℓ_1) وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الفائدة (في ظل ثبات الكتلة النقدية المعروضة) من أجل ضمان عودة التوازن إلى سوق النقد من خلال انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة. يترتب عن ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع في تكلفة حيازة النقود بالنسبة للأعوان الاقتصادية وانخفاض في الاستثمار الخاص، الذي يؤدي في الأخير إلى انخفاض الطلب الكلي. ونميز هنا بين ثلاث حالات:

أ) **الحالة الكلاسيكية:** وهي الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة لا يؤثر في الطلب على النقود ($\ell_2 = 0$) وبالتالي سيكون منحنى LM عبارة عن خط عمودي والشكل البياني رقم : 10-2 يبين ذلك:

الشكل 10-2: الحالة الكلاسيكية وأثر المزاحمة الكلي.

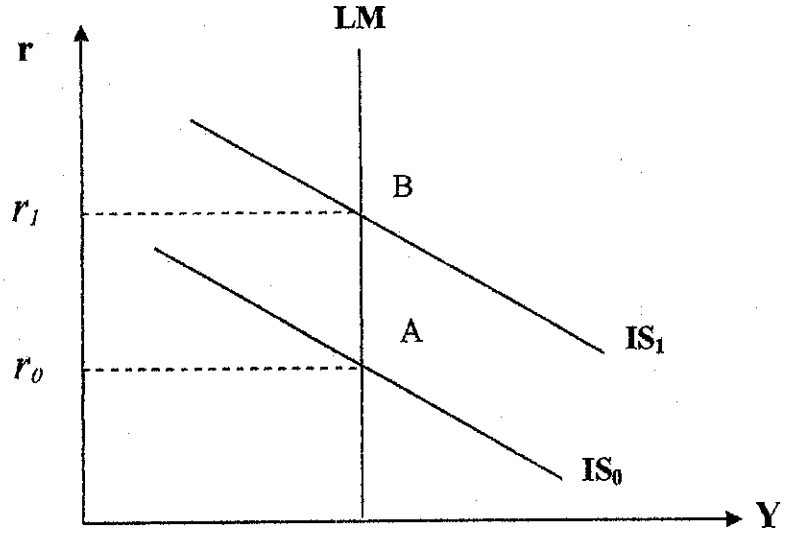

$Y_0 = Y_1$

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:48.

إن إتباع سياسة مالية توسعية في هذه الحالة سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS_0 إلى IS_1 وبالتالي انتقال نقطة التوازن من A إلى B حيث أدى الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط من r_0 إلى r_1، في حين ظل مستوى الدخل ثابت عند Y_0 ($Y_0=Y_1$) وهذا ما يعني عدم فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي أين يكون أثر الإزاحة كاملا بحيث أن الزيادة في الإنفاق العام تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص. ويعني ذلك أن السياسة المالية عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص. وتحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد أين يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG ستؤدي إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص بمقدار مماثل $\Delta G=-\Delta I$.

ب) **الحالة الكينزية**: في هذه الحالة يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة لا نهائي المرونة ($\ell_2 = \infty$) ويكون هذا في فترات الكساد حيث يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته (مصيدة السيولة). وبالتالي فإن إتباع سياسة مالية توسعية وحدوث زيادة في مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 لا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة كما يوضح الشكل 11-2 . وبالتالي لن يظهر أي أثر للإزاحة ويظل الاستثمار الخاص على حاله. ويعني ذلك أن السياسة المالية في هذه الحالة هي سياسة كاملة الفعالية حيث يزيد الدخل بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف ΔG.

الشكل 2-11: الحالة الكينزية و انعدام أثر المزاحمة.

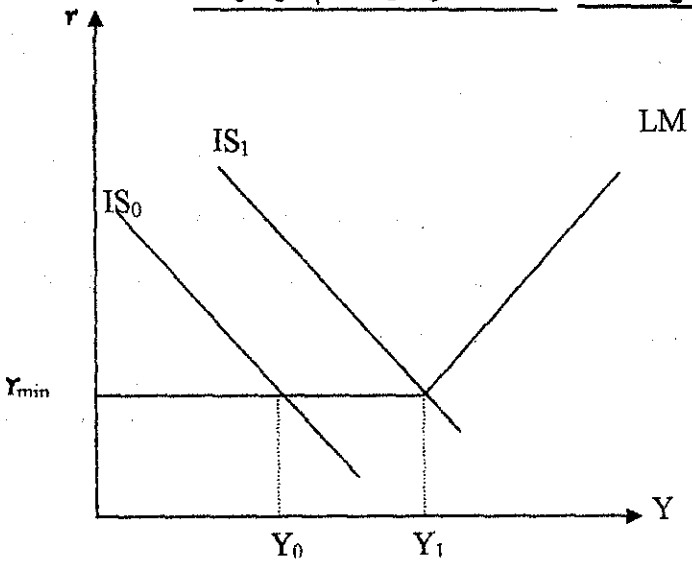

Source: J.O.Hairault (2000):op.citè.P:48.

ج) **الحالة الوسيطية**: أو الحالة الكلاسيكية الكينزية أين يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة يختلف عن الصفر $\ell_2 \neq 0$. وقد سبق لنا شرح هذه الحالة في الفصل الأول.

2) الإزاحة عن طريق أثر الثروة:

إن الرجوع إلى سلوك المحفظة المالية وإدخال أثر الثروة في التحليل، سيسمح لنا بتحديد الشروط التي من خلالها يمكن للظواهر المالية إحداث أثر للإزاحة (أو بالعكس أثر للجذب). سنفترض أن ثروة الأعوان الاقتصادية W تنقسم على ثلاثة أجزاء: النقود M، السندات B ورأس المال الحقيقي K، حيث إن حيازة النقود غير مجزاة، بينما تقابل السندات بارتفاع بمعدل الفائدة i ورأس المال بالمردود r. إن ارتفاع كل من i وr سيؤدي إلى خفض الطلب على النقود بينما يرتفع الطلب على السندات بارتفاع i وينخفض بارتفاع r والعكس بالنسبة للطلب على رأس المال الحقيقي.

ضمن هذا السياق، إذا ارتفع عرض النقود، فإن عودة التوازن تفترض ارتفاعا في الطلب على النقود أي خفض قيمة كل من i و r ،وهذا لن يتأتى إلا بالرّفع من الثروة المتعلق بالرفع من كمية النقود الذي يخلق طلبا إضافيا على كل من السندات ورأس المال الذي يقتضي خفض قيمة r. نعتبر الآن ارتفاعا متتاليا في عرض السندات الناتج عن تفاقم عجز الموازنة، وبالتالي من أجل عودة التوازن لابد من امتصاص فائض عرض السندات عن طريق رفع معدلات الفائدة ($\Delta i>0$)، الشيء الذي سيؤدي إلى خفض الطلب على المكونات الأخرى للثروة. إذا ، إذا كان هناك إحلال تام مابين النقود والسندات، وإحلال ضعيف ما بين السندات ورأس المال، فإن الرفع من معدلات الفائدة i سيؤدي إلى انخفاض محسوس في الطلب على النقود، مع انخفاض قليل في عرض رأس المال. وبالتالي فإن خفض قيمة r هو ضروري من أجل عودة التوازن ما بين العرض والطلب على رأس المال ومن أجل دعم الطلب على النقود. ومنه نرى غياب تام لأثر الإزاحة مع وجود أثر للجذب ناتج عن ارتفاع في الإنفاق العام، بينما سيظهر أثر الإزاحة في حالة وجود إحلال تام ما بين السندات ورأس المال وإحلال ضعيف ما بين السندات والنقود[1].

3) الإزاحة عن طريق سعر الصرف:

يظهر أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف في حالة اقتصاد مفتوح ومرونة أسعار الصرف، فإذا افترضنا ارتفاعا في الإنفاق العام بدون إصدار للنقود، وأن سعر الصرف يتقلب وفق جدول سعر الصرف في سوق المبادلات الذي ينبغي أن يكون معادلا لتقلبات ميزان المدفوعات.

ففي ظل حركة قوية لرؤوس الأموال، يمكن لارتفاع الإنفاق العام أن يؤدي إلى ارتفاع في دخول رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل احتياجات الدولة، مع ثبات في معدلات الفائدة الداخلية. إن ارتفاع دخول رؤوس الأموال سيخلق طلبا إضافيا على العملة الوطنية مما سيؤدي إلى الرفع من قيمتها (appréciation) الذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية وبالتالي انخفاض في الصادرات (إزاحة خارجية).

من جهة أخرى، تثبت فرضية المكافئ الريكاردي التي طورها Barro (1974) غياب الإزاحة الداخلية، حيث أن كل عجز موازني يمثل ارتفاعا في الضرائب في المستقبل لأجل تمويل خدمات الدين وبالتالي فإن الأفراد سيرفعون من ادخارهم بحجم يعادل عجز الموازنة وهذا من أجل تفادي ظهور قيد للتمويل مستقبلا وعدم ارتفاع معدلات الفائدة [2]. إلا أن عدة دراسات قياسية كأعمال: M.Monodjemi و C.Kearney (1991)[3] و S.Becks (1993)[4] والتي اهتمت بدراسة غياب أثر الإزاحة الداخلي المرتبط بحركة قوية لرؤوس الأموال، رفضت فرضية المكافئ الريكاردي وأثبتت وجود أثر الإزاحة الخارجي.

من جهة أخرى، اقترح R.Dornbush و S.Fisher (1980)[5] بعض الأدوات التي تعتبر كمصححات آلية لمواجهة الإزاحة عن طريق سعر الصرف، ففي حالة عجز الميزان الجاري سيكون هناك خروج كبير للعملات الأجنبية،وبالتالي فإن الأعوان الاقتصادية الوطنية ستميل إلى حيازة الأصول الأجنبية بشكل سيؤدي إلى انخفاض خروج العملة الأجنبية على المدى الطويل، ومنه عودة التوازن إلى الميزان الجاري. لكن عودة التوازن ستكون مسبوقة بظاهرتين: انخفاض في الواردات (أي انخفاض في الطلب على العملات الأجنبية) وعودة متزايدة لمشتريات الأصول الأجنبية التي تعبر عن ارتفاع في الطلب على العملات

---

[1] D'Avisenet, P., (1999):"*La Politique Economique Conjoncturelle* ", Dunod, Paris.P:86-87.
[2] Duthil, G., et Marois, W., (1997):"*Politique Economique* ".Ellipses. Paris.P:53-54.
[3] Monadjemi, M., and Kearney, C., (1991):"The Interest Rate Neutrality of Fiscal Deficits: Testing for Ricardian Equivalence and Capital Inflow", *Journal of International Money and Finance*, Vol.10, N.4, (541-551).
[4] Becks, S., (1993):" The Ricardian Equivalence Proposition: Evidence from Foreign Markets", *Journal of International Money and Finance*, Vol.12, N.2, (154-169).
[5] Dornbush, R., and Fisher, S., (1980):"Exchange Rate and Current Account", *American Economic Review*, Vol.70, N.5, (960-971).

الأجنبية في سوق المبادلات. أما في حالة غياب إحلال تام للسندات و السلع الوطنية نسبة إلى الأصول الأجنبية، فإن الأثر الصافي يستوجب تحسين الميزان الجاري عن طريق خفض قيمة العملة الوطنية (dépréciation).

الفرع الثاني: دور المعلومة و التوقعات في تحديد فعالية السياسة المالية:

ينطلق هذا المنظور من المعارضات والانتقادات الموجهة للكيزيين التي أسسها في البداية F.Hayek وطورها M.Friedman (1948). فحسب هذا الأخير، تكون فعالية السياسات الاقتصادية في المدى القصير نسبية، بينما تظهر عديمة التأثير في المدى الطويل خاصة السياسة المالية الممولة بالإصدار النقدي أو الاقتراض، معتمدا في ذلك على دور التوقعات التكيفية. من جهة أخرى، انتقد الاقتصاديون الكلاسيك الجدد السياسات العاملة (actives) بالاعتماد على دور الإعلام والتوقعات العقلانية وهذا انطلاقا من إسهامات J.Muth وE.S.phelps.

1) المدرسة النقدية والتوقعات التكيفية: (les anticipations adaptatives).

لقد التزمت النظرية النقدية منذ بدايتها في الخمسينات بفكرة التوقعات التكيفية منطلقة من العلاقة بين البطالة والتضخم والمعرفة بمنحنى phillips (1958)[1] الذي أسس بدراسة قياسية على الاقتصاد البريطاني (1861-1957) تم من خلالها كشف العلاقة المباشرة ما بين الأجور الاسمية خلال الزمن ($\frac{dw}{dt} = \hat{w}_t$) وارتفاع الطلب على العمل. ليصبح هذا الاختبار القياسي بعد ذلك بمثابة تجسيد للعلاقة السلبية (الطردية) ما بين ارتفاع الأجور الاسمية ومعدل البطالة U_t والتي يوضحها الشكل التالي:

الشكل 13-2: منحنى فيليبس

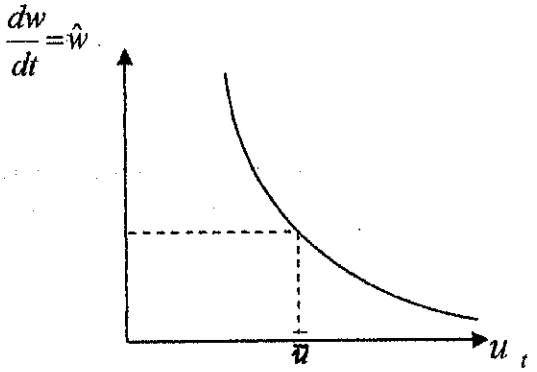

Source: Semodo, G., (2001):op.citè.P: 256.

ففي حالة انخفاض عرض العمل، فإن المؤسسات ستقوم برفع الأجور من أجل استقطاب اليد العاملة، وهذا طالما أنها لم تصل إلى التشغيل الكامل وهي فترة من فترات الرواج. أما في فترات الكساد أين ينخفض الطلب على العمل فإن الأجور ستنخفض. وإلى غاية هذا المستوى من التحليل، فإن الانتقال من الارتفاع الاسمي للأجور إلى التضخم عند حدود التشغيل الكامل لا يزال يخضع لشروط النموذج الكيزي، أين تخضع الأسعار لتطورات تكاليف الأجور، وتتبع الأجور بدورها للإنتاجية المتوسطة للعمل.

عرف منحنى فيليبس تطورا ثالثا، حيث أصبح يعبر عن العلاقة ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، ويمكن كتابة هذه العلاقة وفق الصيغة التالية: $w_{t+1} - w_t = \lambda(U_t - \bar{u})$. حيث أن $\bar{u}$ تمثل معدل البطالة الطبيعي والمقدر بحوالي 2 إلى 5%

[1] Phillips, A.W., (1958):" The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the Limited Kingdom.1861-1957", *Economica*, Vol.25, n.100, (283-299).

حسب هيكل الاقتصاد، تنظيم سوق العمل وحركة العمال في البحث عن العمل. أما U_t فتمثل المعدل الرسمي (officiel) للبطالة، في حين يعبر الفارق $U_t - \bar{u}$ عن معدل البطالة الفعلي.فإذا كان الفارق موجبا وبالنسبة لمعدل أجر معطى W_E، وكان تغير مؤشر الأسعار $\hat{P}_E$ هو معدوم وبالتالي فإن البطالة تتلاءم مع الأسعار الثابتة. والشكل البياني 14-2 يوضح ذلك:

الشكل 14-2:العلاقة مابين معدلات التضخم والبطالة

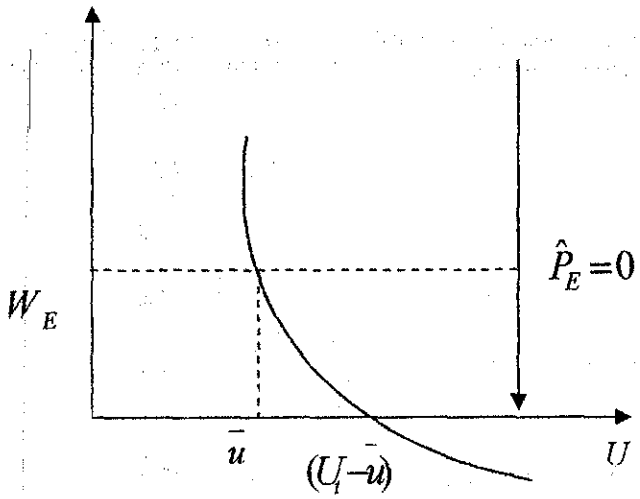

الشكل15-2:العلاقة ما بين مستوى الأسعار و معدل البطالة

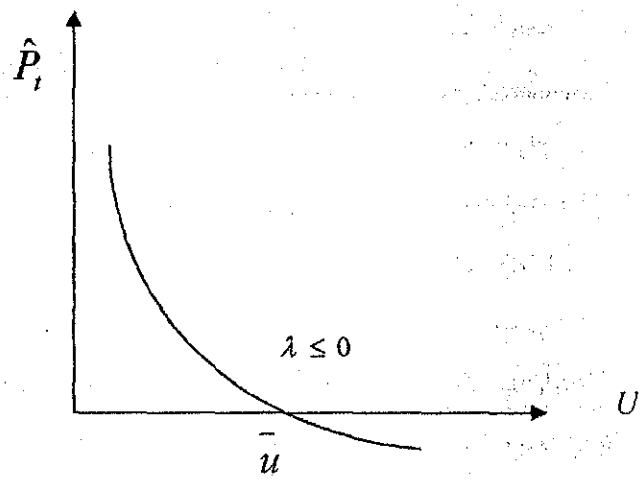

Source: Semodo, G., (2001):op.citè.P: 256-257.

إذن من أجل تحقق العلاقة ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة لابد أن يتبع مستوى الأسعار العام لمستويات البطالة التي تتبع بدورها للطلب المتوقع من قبل المنتجين، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل 15-2 الذي يمكننا أن نستنتج منه ما يلي:

- من أجل القضاء على البطالة لابد على السلطات من قبول مستوى معين من التضخم، وبالمقابل إذا أرادت الحفاظ على استقرار الأسعار فلابد لها من تحمل ذلك بمستوى معين من البطالة.
- إن السلطات هي خاضعة للتحكيم ما بين البطالة والتضخم وبإمكانها الاستعمال المشترك للسياسة المالية و/أو النقدية من أجل تعديل الأوضاع.

إن مبادئ السياسة الاقتصادية التي احتوتها أطروحة فيليبس لاقت اعتراضا كبيرا من قبل M.Freidman (1968)[1] و E.Phelps (1967)[2] حيث أن التحكيم ما بين البطالة والتضخم في المدى القصير لا يقتضي بالضرورة المنظور الكينزي لتوازن سوق العمل المتميز بالثبات الاسمي، إذ أنه يمكن تسوية فوارق البطالة نسبة لمعدلها الطبيعي عن طريق الاختيارات الإرادية للأجراء المبنية على أساس الأجر الحقيقي المتوقع، الذي قد يجهله العديد من عارضي العمل نظرا لعدم توفر معلومات كافية من المستوى العام للأسعار. ومنه تم إدراج توقعات التضخم π^a في التحليل حيث أصبحت الصيغة الرياضية لمنحنى فيليبس (augmentée) كالتالي: $\pi_t = \pi_t^a - \lambda(U_t - \bar{u})$.

فحسب M.Freidman (1968) ، إذا طبقت السلطات سياسة مالية توسعية بإصدار نقدي بغية تخفيض البطالة فإن فائض النقود المتداولة سيؤدي إلى : ارتفاع حجم نفقات الأفراد (أثر إعادة تخفيض تخصيص الذمم المالية) وارتفاع المستوى العام للأسعار (أثر تضخمي).

[1] Freidman, M., (1968):"The Role of Monetary Policy", *American Economic Review*, Vol.58, N.1, (1-17).
[2] Phelps, E.S., (1967):"Phillip's Curves, Expectation of Inflation and Optimal Unemployment over Time", *Economica*, Vol.43, N.135, (289-297).

إن ارتفاع الأسعار غير كافي دائما لأجل أن يقوم المنتجون برفع إنتاجهم وإضافة عمال جدد، إذ أنه يجب أن يفوق هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تحتوي على الأجور الاسمية، وأيضا بشرط أن يتأكد الأجراء من تأخر ارتفاع الأسعار.

إذن، في المدى القصير، تكون هذه الفرضيات مقبولة عند M.Friedman (1968) نظرا لوجود اختلال في إدراك أو تمييز الأجراء (décalage de perception) الذي سيسمح بتخفيض مؤقت في التكاليف الحقيقية للمؤسسة و بالتالي عودة النشاط الاقتصادي ، وهذا ما يجعلنا نقول أن M.Friedman (1968) يتفق مع الكينزيين (في المدى القصير) على الفعالية النسبية لسياسات الطلب مع مراعاة ظاهرة الخداع النقدي.

أما في المدى الطويل فسنجد اختلافا في معطيات المشكل، وهذا ما إذا اعتبرنا أن تأثير الخداع النقدي هو تأثير قصير المدى، وأن تناظر المعلومات هو غير دائم. وهذا ما سيدفع بالأجراء إلى إجراء تعديلات في حساباتهم الاقتصادية انطلاقا من π^a، وهذا بعدما تأكدوا من الخطأ في توقعاتهم و هم يبتغون في ذلك العودة إلى قدرتهم الشرائية السابقة.

إن الظواهر السابقة ستسمح بعودة التشغيل إلى مستواه السابق الطبيعي وبالتالي عودة الإنتاج أيضا إلى المستوى السابق، وهذا ما يترجم فكرة ترجيح توازن سوق العمل في التحليلي الليبرالي وكذلك هنا في تحليل M.Friedman (1968) ، أين لا نجد أي فعالية لسياسات الطلب. ويمكن أيضا ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل 16-2: منحنى فيليبس في المدى الطويل

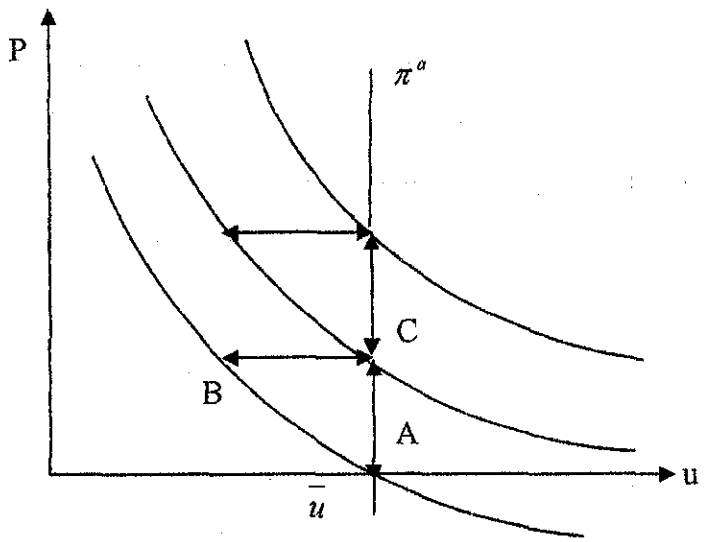

Source: Semodo, G., (2001):op.citè.P: 258.

كلما استمرت سياسات الإنعاش كلما أدى ذلك إلى تراكب (superposition) منحنيات فيليبس مع انخفاض مؤقت لمعدل البطالة عند B ثم العودة على مستوى الأصلي عند النقطة C لكن هذا سيكون مصحوبا بتفاقم التضخم المقدر بالمسافة AC، وهكذا... ، إذن، في المدى الطويل سوف لن يتغير الإنتاج والتشغيل بينما ستزداد نسب التضخم، وهذا ما سيجعل من التحكيم المستمر ما بين التضخم والبطالة غير ممكن بسبب التوقعات التكيفية للأفراد، فالتجاوز المؤقت لمعدل البطالة الطبيعي سيؤدي حتما إلى تضخم حاد، وهذا ما يسمى بفرضية التسارع التضخمي لـ M.Friedman (1968)، التي ترفض كل أنواع السياسات الاقتصادية العاملة، وذلك للأسباب التالية:

- إن وضع أي سياسة اقتصادية يتطلب آجالا معينة، ويمكن لحلقة الأعمال أن تنعكس بشكل قد يؤدي إلى إلغاء أي تدخل.

- إن التشخيص الاقتصادي الذي يدرج عدم التأكد لا يكون ضعيفا دائما. إذا إنه لا يمكن لأي نموذج مهما كانت درجة تعقيده أن يتناول كلية الواقع.
- بناء التوقعات تم بصفة تكيفية إذ أن إدماج التضخم في حسابات الأعوان سيكون آجلا أو عاجلا وبصفة متزايدة وصحيحة.

• وقد اتبع M.Friedman (1968) تحليله بالتأكيد على أن التضخم هو ظاهرة نقدية، وعليه فإن أي محاولة للحد منه تقتضي تقصيرا متزايدا في إصدار النقود من أجل أن لا تؤدي توقعات الأفراد إلى انكماش كلي (فرضية رد الفعل الزائد للأفراد التي تزيد من البطالة)، كما أوصى بإتباع سياسة النمو الثابت لمخزون النقود أو ما يسمى بسياسة المجتمعات النقدية، حيث أن أي تغيير في هذا النمو لابد أن يعلن عليه مسبقا (قاعدة الشفافية في إعلام الأفراد)، مع اعتبار التطور الحقيقي للدخل الوطني ولمختلف الأصول، وهذا لأن إدماج هذه القاعدة من شأنه أن يؤدي إلى احتمال تغيرات في توقعات الأفراد التي قد تؤدي بدورها إلى تخفيض الضغوط التضخمية، كما يمكن لها أن تؤثر في القرارات الخاصة بتقوية استقرار وتوسيع القطاع الخاص.

من جهة أخرى، انتقد M.Friedman (1968) منطق المضاعف الكينزي الذي يحدد استهلاك الأفراد على أساس مداخليهم المتاحة الجارية، حيث حدد السلوك الاستهلاكي للأفراد بدلالة الدخل الدائم، وفي مثل هذه الحالة لا تكون السياسة المالية التوسعية قادرة على دفع استهلاك العائلات إلا إذا اعتبر هؤلاء أن التحسن اللاحق في دخلهم الجاري هو تحسن أيضا في دخلهم الدائم، أي إلا إذا أخطأوا. ذلك أنهم سوف يتوقعون زيادة مستقبلية في الضرائب المفروضة عل الدخل، من هنا فإن الإنعاش الموازني لا يمكنه الاعتماد إلا على الخطأ في توقعات الأعوان[1].

2) الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ونظرية التوقعات العقلانية: (les anticipations rationnelles):

لقد استعمل كتاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة مفهوم التوقعات العقلانية الذي جاء به j.Muth (1961)[2] لتحديد توقعات الأفراد الاقتصادية ، وهذا على عكس ما جاء به M.Friedman (1968) الذي أحالها إلى سياق تكيفي يعتمد على الماضي الوحيد للمتغير المعني بالدراسة. إن انطلاقة هؤلاء الكتاب تعتمد على الفرضيات التالية:

- احتكاك الفرد تمثيلي، توازن الأسواق يكون عن طريق مرونة الأسعار، آثار الإحلال أكبر من آثار الدخل، أكبر قدر ممكن من سيولة المعلومة على مستوى كل الأسواق ما عدا سوق العمل، حياد النقود.

أما Muth (1961) فقد أضاف فرضيتين حول سلوك الأفراد و توقعاتهم تتمثل فيما يلي:

- إن الأعوان الاقتصادية يفهمون من خلال الخبرة سيروة عمل الأسواق التي يتواجدون بها، أي أنهم يعون وظائف العرض و الطلب في حدود تسمح باستعمال عرض هذه الوظائف لتوقع أسعار التوازن.
- نسبة إلى الفرضية السابقة و عند احتمال قريب E، فإن سعر السوق هو سعر التوازن و التنبؤ الشخصي للأفراد سينتهي إلى أن يكون هو التنبؤ الموضوعي، و بالتالي فإن الأعوان الاقتصادية لها دراية تامة بالنظرية الاقتصادية الملائمة.

إذن، ستقوم الأعوان الاقتصادية ببناء توقعاتهم حول المتغيرات الاقتصادية الكلية المستقبلية بالاستعمال الجيد للمعلومات التي تحوزها في فترة معينة. ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلة التالية: $_{t-1}X_t^a = E(\frac{X_t}{I_{t-1}})$

أي أن القيمة المتوقعة للمتغير X_t خلال الفترة $t-1$ هي عبارة عن التوقع الرياضي لـــ X_t الذي يمكن حسابه انطلاقا من المعلومة المتوفرة عن X_t في الفترة $t-1$ و المعبر عنها بـــ I_{t-1}.

أيضا X_t^* هي قيمة التوازن و ε هو متغير عشوائي ذو توقع معدوم، و هذا إذا ما اعتبرنا المعادلة التالية:

---

[1] Semodo, G., (2001): op.citè .P:259

[2] Muth, j., (1961):Rational Expectation and the Theory of Price Movement, *Econmetrica*, vol .29, N.3, (315-335).

$$_{t-1}X_t^a = X_t^* + \varepsilon_t$$

$$_{t-1}P_t^a = P_t^* + \varepsilon_t \ , \ E(\varepsilon)=0$$

إذا كانت: $\varepsilon=0$ فإن المعلومة المتلقاة ستكون ملائمة بما أن الحسابات قامت على أساس بسعر التوازن .

إذا كانت : $\varepsilon \neq 0$ فإنه يمكن للأعوان إجراء حسابات خاطئة وعليها أن تسارع في تصحيحها.

لكن الفرضية الأولى: $\varepsilon=0$ ستخلق لنا مشكلا، لأنها تفترض بأن كل مؤسسة وكل فرد له القدرة العالية للحصول على المعلومات والمعالجة الكلية لها وهذا بتكلفة معدومة، غير أن هذا لن يأتي إلا في حالة السوق التنافسي.

- من جهة أخرى، اهتم E.Phelps (1967) بالمبادئ الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي من أجل شرح الركود التضخمي، حيث أن نقص المعلومات لا يؤدي بالضرورة إلى اختلال التوازن في مجموع الأسواق. لكن كيف يمكن شرح فرضية عدم التوازن الكلي في ظل توازن الأسواق ؟

حسب E.Phelps (1967) دائما، فإن هذا التعارض ظاهري فقط، ويمكن إزالته إذا ما قبلنا فكرة نقص للمعلومات، أي أنها مكلفة. فالأسواق منفصلة عن بعضها البعض عن طريق فوارق اجتماعية وجغرافية، ويعتمد هذا الشرح على ما يسميه هو بمثل الجزر (parabole des îles). لنفرض أن العمال منتشرون عبر عدة جزر، أين يكون كل عامل على غير دراية بحالة سوق العمل في الجزر الأخرى، ومن أجل معرفة الأجر المدفوع في الجزر الأخرى عليه التنقل إلى الجزيرة التي يرغب العمل بها، وهذا ما يعني أن المعلومة مكلفة (تكلفة الانتقال).

فإذا افترضنا انخفاضا في الطلب على مستوى جميع الجزر في الفترة t_1 نسبة إلى ما كان عليه في الفترة t_0 أين كان سوق العمل متوازنا كغيره من الأسواق الجزئية.

إن انخفاض الطلب الكلي سينتج عنه انخفاض في الطلب على اليد العاملة، أي انتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليسار من N_0^D إلى N_1^D حسب الشكل التالي:

الشكل 17-2: تفسير Phelps (1967) لظاهرة الركود التضخمي

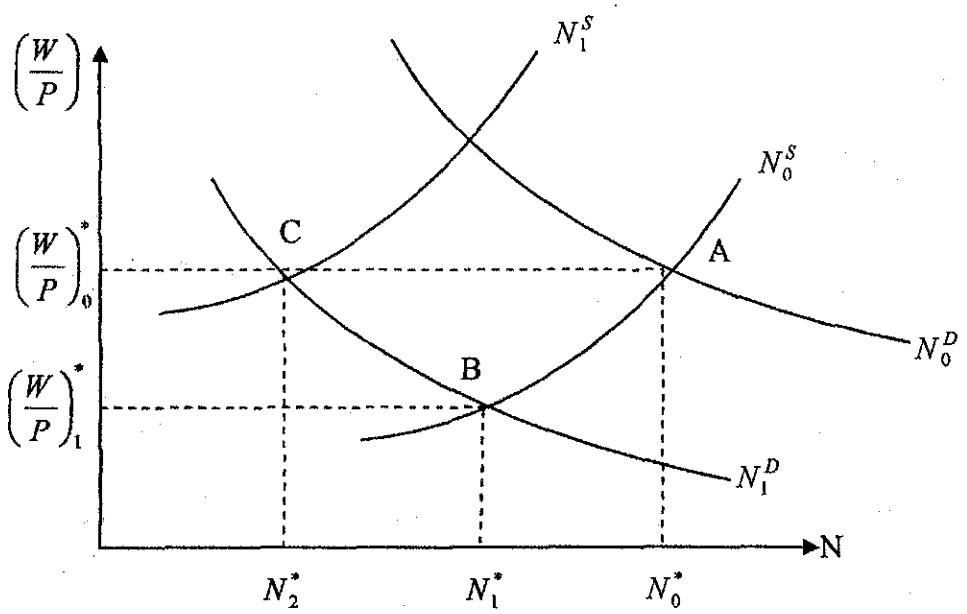

Source: Semodo, G., (2001):op.cité.P: 261.

لينتقل توازن سوق العمل من النقطة A إلى النقطة B، أين نجد انخفاضا في الأجور الحقيقية وفي مستوى العمالة.

لكن الأجراء عل كل جزيرة سوف لن يتقبلوا انخفاض الأجور الحقيقية لأنهم يجهلون ما إذا كان انخفاض الطلب محلي (بجزيرتهم) أو شامل (كل الجزر) مما سيدفعهم إلى البحث عن أحسن أجر في مواضع أخرى، وهذا ما يعني انخفاض عرض العمل وبالتالي انتقل منحنى عرض العمل إلى اليسار من N_0^S إلى N_0^S ليتوازن سوق العمل من جديد عند النقطة C رغم ارتفاع البطالة، وهذا ما يعني وجود توازن في سوق العمل مع انخفاض في الطلب الكلي وعدم التوازن الكلي، مما يدل على أن مشكلة المعلومات والتوقعات هي أساسية في التحليل، وهذا ما أخذت به نظرية الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. فبالنسبة لأنصار هذا الاتجاه، فقد اعتبروا أن الأفراد لا يمكنهم أن يخدعوا من قبل سياسة معتمدة من الدولة للحفاظ على معدل تضخم مرتفع بوجود أو عدم وجود عجز في الموازنة، ووحدها التغيرات المفاجئة (أثر المفاجئة) لسياسة الدولة التي يمكن أن تحدث آثار ايجابية مؤقتة. وبالتالي لا يمكن للأعوان الاقتصادية أن تقع في الخطأ عند توقعها لأي سياسة، إذ نجد أن معدل التضخم المتوقع لا يختلف كثيرا عن معدل التضخم الفعلي، ومنه إذا كانت التوقعات عقلانية فإن هذا سيشكل حاجزا للسياسات الظرفية، وبالتالي سيبقى منحنى فيليبس عموديا سواء في المدى القصير أو الطويل، مع استمرار بقاء معدل البطالة الطبيعي، مما يقودنا إلى وضعية M.Friedman (1968) في المدى الطويل. غير أن NEC يتبنون عدم الفعالية للسياسة المالية و/أو النقدية حتى في المدى القصير، ويمكن توضيح هذه النتيجة انطلاقا من نموذج T.J.Sargent و N.Wallace (1976)[1] الذي يعبر عن علاقات خطية ما بين لوغريتم المتغيرات والذي يحتوي على ثلاثة مكونات: معادلة الطلب الكلي، معادلة العرض الكلي وقاعدة لإصدار النقود مكمّلة بفرضية التوقعات العقلانية للأسعار.

معادلة الطلب الكلي هي ذات شكل بسيط إذا ما افترضنا عدم وجود تغيرات في السياسة المالية وأن السياسة النقدية وحدها يمكن لها التأثير في الطلب الكلي، وهذا ما يندرج ضمن المنظور الليبرالي لأن:

- النظرية الليبرالية تستبعد العلاقة الايجابية في المدى الطويل ما بين عجز الموازنة، التشغيل والإنتاج.
- النظرية الليبرالية التي جددها Patinkin المعتمدة على فكرة آثار الأصول الحقيقية لـ Pigou، تبين أن السياسة النقدية تؤثر مباشرة في الطلب الكلي لأنها تؤثر بصفة آلية على الأسعار.
- تفترض النظرية الليبرالية ثبات سرعة دوران النقود $\overline{V}$، أي أن دالة الطلب على النقود هي الأكثر استقرارا وقابلية للتقدير، على عكس الكينزيين الذين يرون ذلك في دالة الاستهلاك.

إذن يمكن استخراج دالة الطلب الكلي انطلاقا من معادلة Fisher: $M_t + \overline{V}_t = P_t + Q_t^D$ ..... ①

حيث تمثل هنا Q_t^D الطلب الكلي.

- أثر الأصول الحقيقية سيكون واضحا في حالة ما إذا كان ارتفاع الكتلة النقدية M أسرع من ارتفاع الأسعار P_t:

$$\frac{\partial Q_t^\sigma}{\partial (M_t - P_t)} > 0$$

- دالة العرض الكلي ترتكز على أعمال R.E.Lucas (1972)[2]، حيث لا يختلف العرض الحقيقي (Q^S) عن عرض التشغيل الكامل (Q^{S*})، إلا إذا اختلفت الأسعار الحقيقية (P_t) عن الأسعار المتوقعة $t_{-1}P_t^a$ من قبل الجمهور. ويمكن ترجمة ذلك رياضيا وفق المعادلة التالي: $Q_t^S = Q_t^{S^*} + \beta(P_t - t-1P_t^a)$ ..... ②

[1] Sargent, T.J., and Wallace, N., (1976):"Rational Expectations and the Theory of Economic Policy", *Journal of Monetary Economics*, Vol.2, N.2, (169-189).

[2] Lucas, R.E., (1972):"Expectation and the Neutrality of Money", *Journal of Economic Theory*, Vol.4, N.2, (103-124).

حسب هذه المعادلة فإن الأعوان الاقتصادية قد توقعوا في الفترة *t-1* أسعار الفترة *t*. فإذا كان مستوى الأسعار الفعلي في الفترة *t* أكبر من المستوى الذي تم توقعه، فإن المنتجين سيخصصون جزءا من هذا الارتفاع في الرفع من أسعارهم النسبية. لكنهم يدركون أن الأفراد سيخفضون الطلب على منتجاتهم، وبالتالي سيكون إنتاجهم أكبر من القيمة المستهدفة، أما في حالة انخفاض المستوى الفعلي للأسعار عن التوقعات فسنجد تناظرا في تدرج الظواهر السابقة.

- قاعدة إصدار النقود هي من الشكل التالي: $M_t = \propto Q_{t-1} + \varepsilon_t \; ; \; E\left(\frac{\varepsilon_t}{I_{t-1}}\right) = 0$ ..... ③
- عرض النقود في الفترة *t* هو دالة لمستوى الإنتاج في الفترة *t-1* ولمتغير عشوائي ε_t لا يستطيع أي من السلطات النقدية أو العامة، ولا أفراد القطاع الخاص التنبؤ به. وبالتالي لا يمكن للأفراد إلا التوقع بجزء من الإصدار النقدي التابع لمستوى الإنتاج السابق.
- من جهة أخرى سنفترض عقلانية التوقعات الخاصة بالأسعار أي: $_{t-1}P_t^a = E(P_t / I_{t-1})$ ..... ④

انطلاقا من المعدلات السابقة يمكن استنتاج مبدأ ثبات السياسات الاقتصادية الخاص بـ NEC وهذا كالتالي:

إن شرط توازن سوق السلع والخدمات معبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Q^D = Q^S \Rightarrow M_t + \overline{V}_t - P_t = Q^{S*} + \beta(P_t - t - P_t^a) \; \ldots\ldots\ldots\ldots \; ⑤$$

بعد تطبيق التوقع الرياضي على معادلة الإصدار النقدي③ فإنها ستصبح على الشكل التالي :

$$E(M_t) = E(\alpha Q_{t-1}) + E(\varepsilon_t) = \propto Q_{t-1} \quad \text{مع} \quad E(\varepsilon_t) = 0$$

كذلك لدينا: $E(V_t) = \overline{V}_t$ و $_{t-1}P_t^a = E(P_t)$

ومنه إذا طبقنا التوقع الرياضي على طرفي معادلة التوازن⑤ فإنها ستصبح على الشكل التالي:

$$\propto Q_{t-1} + V_t - t - 1P_t^a = Q^{S*} \Rightarrow t - 1P_t^a = \propto Q_{t-1} + V_t - Q^{S*} \; \ldots\ldots\ldots\ldots ⑥$$

إلى غاية هذا المستوى من التحليل يمكن إبداء ثلاث ملاحظات:

- إن عرض النقود المتوقع $\propto Q_{t-1}$ تم تحديده انطلاقا من قاعدة الإصدار النقدي، والأفراد يتوقعون بأن يكون عرض النقود يختلف عن الخطأ ε_t في توقعاتهم، لكن في الفترة *t-1* يكون التوقع الرياضي لـ ε_t معدوما.
- إن فرضية التوقعات العقلانية تسمح بتساوي التوقع الرياضي لمستوى الأسعار $E(P_t / I_{t-1})$ مع الأسعار المتوقعة في الفترة *t-1* من قبل الأفراد .
- إن الخطأ في توقع الأسعار $(P_t - P_t^a / I_{t-1})$ معدوم، هذا يعني أن الأفراد إذا توقعوا فارقا بين ما هو متنبأ وما هو متحقق، فإنهم سوف يعدلون من توقعاتهم بشكل يسمح بتحقيق المساواة ما بين الأسعار المتوقعة والأسعار النسبية.

إذا قمنا بتعويض: $_{t-1}P_t^a$ في المعادلة ⑤ بقيمتها في المعادلة⑥ نحصل على ما يلي:

$$M_t + \overline{V}_t - P_t = Q^{S*} + \beta(P_t - \propto Q_{t-1} - V_t + Q^{S*}) \; \ldots\ldots\ldots\ldots ⑦$$

ثم نعوض M_t في المعادلة السابقة بقيمتها في المعادلة ③ لنحصل على ما يلي:

$$\propto Q_{t-1} + \varepsilon_t + \overline{V}_t - P_t = Q^{S*} + \beta(P_t - \propto Q_{t-1} - V_t + Q^{S*}) \; \ldots\ldots\ldots\ldots ⑧$$

بعد التبسيط سنحصل على قيمة P_t كالتالي: $P_t = \propto Q_{t-1} + \overline{V}_t - Q^{S*} + \frac{\varepsilon_t}{1+\beta}$ ..... ⑨

و بالتنسيق مابين المعادلتين ⑥و⑨ نحصل على ما يلي:

$$P_t - {}_{t-1}P_t^a = \frac{\varepsilon_t}{1+\beta} \; \ldots\ldots\ldots\ldots ⑩$$

إذا قمنا بأدراج المعادلة⑩ في معادلة العرض الكلي② سنحصل على ما يلي:

$$Q_t^S = Q^{S*} + \beta(P_t - t_{-1}P_t^a) \Rightarrow Q_t^S = Q^{S*} + \beta\frac{\varepsilon_t}{1+\beta}$$

- إن هذه المعادلة الأخيرة تترجم وضعية الثبات : فوحده الجزء الغير المتوقع في عرض النقود ε_t الذي سيؤثر على الإنتاج في المدى القصير، بينما سيؤثر النمو المتوقع في عرض النقود على الأسعار وفق المعادلة ⑨ ولن يكون له أي تأثير على مستوى الإنتاج. من جهة أخرى سيتدفق مستوى الإنتاج Q_t^S بصفة عشوائية حول إنتاج التشغيل الكامل Q_t^{S*}، هذه التدفقات يجب أن تكون ناتجة عن التغييرات غير المتوقعة في عرض النقود. إذن كل سياسة معتمدة في إصدار النقود يمكن توقعها من قبل الأعوان الاقتصادية، لا يمكن لها التأثير على الإنتاج، في حين ستؤثر مباشرة في مستوى الأسعار، وهو مفاد الأطروحة الكمية لحيادة النقود، أين لا يكون للإصدار النقود أي أثر نظامي على المستوى الحقيقي للإنتاج ومنه البطالة[1].

- من جهة أخرى، نجد الأعمال الأولى لنظرية الدورات الحقيقية الخاصة J.R.Long و C.Plosser (1983)[2] تتفق مع آراء NEC وذلك باعتبار أن موارد هذه الدورات تكمن خاصة في الابتكارات التكنولوجية، أي في العوامل الحقيقية للعرض، مع ترك مجال صغير لعوامل الطلب. ومنه فإن توقع صدمات اسمية أو عدم توقعها لن يكون له أي تأثير على الدخل والتشغيل وبالتالي نجد رفضا لكل سياسات الطلب بما فيها السياسة المالية.

الفرع الثالث: دور الصدمات في تحديد الفعالية السياسة المالية:

إن تعرض الاقتصاد إلى صدمات نقدية أو موازنية، سيسمح بظهور حالات خاصة في فعالية السياسات الاقتصادية، وهذا بالفعل ما تطرق إليه J.R.Barro (1981)[3] وأيضا L.J.Christiano و M.Eischenbaum (1992)[4] في طرح جديد مستوحى من طرح Barro (1981) السابق.

ففيما يتعلق بتحليل هذا الأخير بنسبة إلى كتاب NEC (Sargant, Wallace, Lucas) فسنجد انشقاقا كبيرا ما بين الطرحين فيما يخص فعالية السياسات الاقتصادية، إذ يرى Barro (1981) وجود فعالية للسياسة المالية خاصة منها السياسة المالية الاستقرارية وذلك بالتركيز نتائج صدمة موازنية (Choc Budgétaire) التي يمكن أن يكون لها نتائج إيجابية على النشاط الاقتصادي، لكنه بالمقابل لم يعتمد على مضاعف الطلب ذو الشكل الكينزي بتأثير موجب أكبر من الواحد الصحيح بل بمضاعف للطلب والعرض بتأثير موجب أصغر من الواحد.

❖ إن المميزات الاقتصادية الكلية غير الحيادية للسياسة المالية المصحوبة بصدمة التي حللها Barro (1981) تعتمد على فرضيات هي:

- التوازن في الميزانية ما بين الإيرادات T_t والنفقات G_t (T_t=G_t) وبالتالي عدم وجود مشكلة التمويل. أيضا، تتألف الإيرادات العامة من الضرائب الجزافية فقط مع وجود أثر للدخل وغياب تام لأثر الإحلال، واستبعاد تام للتمويل بالاقتراض (بموجب للمكافئ الريكاردي) أو الإصدار النقدي (لإستبعاد آثار التضخمية)، وذلك بغية تحليل نتائج صدمة موازنية حقيقية.

[1] Semedo, G., (2001):op.citè.P:264.
[2] Long, J., and Plosser, R.C., (1983): "Real Business Cycles", *Journal of Political Economy*, Vol.91, N.1, (39-69).
[3] Barro, R.J., (1981):" Output Effect of Government Purchase", *Journal of Political Economy*, Vol.89, N.6, (1086-1121).
[4] Christiano, L.J., and Eischenbaum, M., (1992):" Current Recent Business Cycles Theories and Aggregate Labor Market Fluctuation", *American Economic Review*, Vol.82, N.3, (430-450).

- يتم تقسيم النفقات العامة إلى فئتين: النفقات المتعلقة بخدمات الاستهلاك النهائي، والخدمات المتعلقة بخدمات الاستهلاك الوسيطي.تتميز الفئة الأولى بإمكانية الإحلال الكلي أو الجزئي بنفقات الاستهلاك الخاص، أما الثانية فتتميز بإنتاجها لخدمات قد ترفع من فعالية القطاعات الخاصة.
- التمييز ما بين التغيرات النهائية للإنفاق العام والتغيرات المؤقتة، وهذا ما يتطلب حسب Barro (1981) وجود مستوى دائم للإنفاق العام (وهذا قياسا على مفهوم الدخل الدائم) والذي عرفه على أنه المستوى الثابت للإنفاق الذي سيكون له نفس القيمة الحالية لما يظهر عليه الإنفاق، وهو معطى بالصيغة التالية: $G^* = r.\sum_{t=1}^{t=\infty}\left[G_t/(1+r)^t\right]$

حيث أن: r هو معدل التحيين والذي نفترض أنه ثابت ومعلوم ومساوي لمعدل الفائدة.

❖ لقد ميز Barro (1981) بين الصدمات الموازنية في حالة التغيرات المؤقتة والتغيرات النهائية:

- تتعلق حالة التغيرات المؤقتة بارتفاع في وحدات الإنفاق العام خلال الفترة الأولى G_1 وهذا يعني وجود صدمة وحيدة غير متكررة ستؤدي إلى انتقال عبر الزمن لكل من الإنفاق العام والضرائب المتعلقة به باعتبار ثبات توازن الميزانية، أي أن G^* ستبقى ثابتة. أما نتائج هذه الصدمة على النشاط الاقتصادي فهي كالتالي:

- انخفاض في الطلب الكلي الخاص على السلع بحجم قدره α من الوحدات حيث أن: $\alpha<1$ نظرا لوجود الإحلال الجزئي ما بين الطلب الكلي العام والطلب الكلي الخاص، أما الطلب الكلي الصافي على السلع Y_1^d فسيرتفع بـــ $(1-\alpha)$ من الوحدات.
- ارتفاع في العرض الكلي للسلع Y_1^S بـــ β من الوحدات والمتعلقة بالميزة الإنتاجية (كلية أو جزئية) للإنفاق العام.

يضيف Barro (1981) القاعدة العامة التالية: $0 \le \alpha+\beta \le 1$، وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن الصدمة الموازنية المتعلقة بالتغيرات المؤقتة في الإنفاق العام ليس لها أي تأثير في حالة انعدام المعلمات β و α ($\alpha=\beta=0$).

إذن ستكون آثار التغيرات المؤقتة في الإنفاق العام G_1 كالتالي:

$Y_1^d = (1-\alpha).G_1$ وهو الأثر على الطلب الكلي للسلع.

$Y_1^S = \beta.G_1$ وهو الأثر على العرض الكلي للسلع.

$Y_1^d.Y_1^S = (1-\alpha-\beta).G_1$ وهو الأثر على فائض الطلب الكلي للسلع.

إذن يوجد هناك أثر توسعي على الإنتاج لأن نسبة التغير في الإنتاج على التغير (المؤقت) في الإنفاق العام هي موجبة، و لأن $1-\alpha-\beta$ هو موجب أيضا.

ولكن بما أن هذا الأثر هو أصغر من الواحد، فهذا يعني ظهور أثر تخفيف للصدمة وليس أثر للتضخيم. ويمكن مقارنة هذه النتائج مع المضاعف الكينزي التقليدي، حيث أن Barro (1981) اعتمد في تحليله على أثر الإنفاق العام في الطلب والعرض معا، وهذا على عكس المضاعف الكينزي الذي يهتم بجانب الطلب فقط. أيضا بالنسبة لـــBarro (1981) هناك إحلال جزئي ما بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص وهو α، في حين تنعدم هذه النسبة في التحليل الكينزي. بصفة عامة، يمكننا ذكر بعض الاستنتاجات المتعلقة بتحليل المضاعفات:

- بالنسبة للنيوكلاسيك (توازن في الميزانية أو عجز) فإن أثر المضاعف هو معدوم.
- بالنسبة للكينزيين (عجز في الموازنة) فإن أثر المضاعف أكبر من الواحد الصحيح.
- بالنسبة لـــ Barro (1981) (توازن في الميزانية) فإن أثر المضاعف أصغر من الواحد الصحيح.
- بالنسبة لـــHaavelmo (توازن في الميزانية) فإن أثر المضاعف هو مساوي للواحد الصحيح.

ويمكن الانتقال من وضعية Barro إلى وضعية Haavelmo كالتالي:

إذا اعتبرنا المعادلة التالية في نموذج Barro : $Y_1^d.Y_1^S = (1-\alpha-\beta).G_1$ ففي حالة ما تكون: $\alpha=\beta=0$ و $G_1=1$ فهذا يعني أن: $Y_1^d - Y_1^S = 1$.

- تتعلق حالة التغيرات النهائية بارتفاع متزامن ومتساوي لكل من G وG^*. وهذا ما يمكن دراسته بتمديد الحالة السابقة بتحليل ارتفاع في G_1 يتماشى مع ارتفاع متعلق بـــG^* سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع المستمر لـــ G معG^* .
- إن ارتفاعG^* سيكون له أثر على العرض الكلي للسلع، حيث أن ارتفاع G^* سيصاحبه ارتفاع في T^* مما يؤدي إلى ارتفاع في عرض العمل (لأن الضريبة الجزافية لها أثر دخل وليس أثر إحلال)، وبالتالي فإن: $Y_1^S = aG^*$ حيث أن a هي الأثر الناتج عن ارتفاع عرض العمل.

من جهة أخرى ، سيكون لارتفاع G^* أثر على الطلب الكلي، حيث أن الدخل الحقيقي للأفراد سينخفض نتيجة ارتفاع T^* مما سيؤدي إلى انخفاض استهلاكهم أيضا، لكن الارتفاع المستمر في وحدات الإنفاق العام الدائم G^* سيخفف من حدة انخفاض دخلهم الحقيقي. بالمقابل، إذا ارتفعت G^* بوحدة واحدة فإن الأفراد سيستقبلون α من وحدات الخدمات الجماعية خلال الفترة، والتي ستعوض مباشرة الانخفاض في استهلاكهم، كما أن نفس الارتفاع فيG^* سيمنح للأفراد β من وحدات الإنتاج الإضافية التي ستمدهم بها النفقة العامة.

وبالتالي سينخفض الدخل الحقيقي للأفراد بـــ $(1-\alpha-\beta)$، لكن بما أنهم ساهموا في ارتفاع الإنتاج بـــ a فإن أثر ارتفاع G^* على الطلب الكلي هو: $Y_1^d = \left[-(1-\alpha-\beta)+a\right]G^*$.

سنجد في الأخير فائضا في الطلب الكلي الصافي على السلع معبر عنه كما يلي:

$$Y_1^d - Y_1^S = \left[-(1-\alpha-\beta)+a\right]G^* - aG^* \Rightarrow Y_1^d - Y_1^s = -(1-\alpha-\beta)G^*$$

- أما عن ارتفاع G_1 فإنه سيمارس نفس أثر ارتفاع الإنفاق في حالة التغيرات المؤقتة والمعبر عنه كما رأينا سابقا بالمعادلة التالية: $Y_1^d - Y_1^S = (1-\alpha-\beta).G_1$
- تأثير الارتفاع المتزامن لكل من G^*و G_1 يمكن الحصول عليه عن طريق جمع النتائج السابقة:

$$\begin{cases} Y_1^d - Y_1^S = -(1-\alpha-\beta).G^* = (-1+\alpha+\beta).G^* \\ Y_1^d - Y_1^S = (1-\alpha-\beta).G_1 \end{cases} \Rightarrow 2(Y_1^d - Y_1^S) = (-1-\alpha-\beta).G^* + (1-\alpha-\beta).G_1$$

- إذا اعتبرنا أن G^* و G_1 هي ارتفاعات وحدية $(G_1=G^*=1)$ فإن ذلك يعني أن : $Y_1^d - Y_1^S = 0$، مما يدل على عدم تغير الطلب الإضافي ، أي أن الطلب والعرض الكليان يتغيران بنفس النسبة ، ويمكن توضيح ذلك ببساطة في الجدول التالي: (مع العلم أن: $G_1=G^*=1$)

G_1	$Y_1^d = (1-\alpha).G_1$	$Y_1^S = \beta G_1$
G^*	$Y_1^d = \left[-(1-\alpha-\beta)+a\right]G^*$	$Y_1^S = a.G^*$
G_1+G^*	$Y_1^d = (\beta + a)$	$Y_1^S = (\beta+a)$

ما يمكن أن نستخلصه، هو أن وجود صدمة موازنية معبر عنها بارتفاع دائم في الإنفاق العام في سوق السلع، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع متساوي النسب لكل من العرض الكلي والطلب الكلي والمقدر بـــ$(\beta+a)$، وبدون تغير في معدلات الفائدة، أي أن أثر الصدمة الموازنية الدائمة في النشاط الاقتصادي هو إيجابي، وبالتالي ستكون في منأى عن مبدأ عدم فعالية السياسات الاقتصادية والسياسة المالية، لأن توازن الميزانية لوحده قد يؤدي إلى آثار استقرارية إيجابية، مما يعني عدم حياد السياسة المالية.

*في الأخير يمكن إعطاء بعض النتائج الخاصة بتحليل Barro (1981) والتي يمكن حصرها في نقطتين مهمتين[1]:

- حسب Barro (1981) إن توازن الميزانية سيكون له أثر استقراري إيجابي على النشاط الاقتصادي، لكن هذا لا يعني إعادة نتائج مفارقة Haavelmo لأن هذا الأخير تناول تأثير الميزانية على الطلب الكلي في حين أن Barro (1981) بين الأثر المتساوي للميزانية على كل من العرض والطلب الكليين.

- إن معدل الفائدة يلعب دورا أساسيا في تحليل Barro (1981) خاصة فيما يتعلق بعرض العمل، فيما أن الإنتاج هو مرن لمعدلات الفائدة فإن احتمال ارتفاع الإنتاج سيؤدي بدوره إلى احتمال ارتفاع عرض العمل، وبالتالي إذا أعدنا النظر في أثر معدل الفائدة على العرض والطلب الكليين، فإنه يمكننا الحصول على نموذج من الشكل النيوكلاسيكي (سوق متوازن مع حالة خاصة تتمثل في مرونة لانهائية للعرض على معدل الفائدة الحقيقي) أو من الشكل النيوكينزي لعدم التوازن (سوق غير متوازن مع منحنى عمودي للعرض ، ومنتجين مقيدين بالطلب) وهذا مع افتراض وجود مرونة لا نهائية ما بين العرض الكلي و معدل الفائدة الحقيقي. ويمكن أيضا تبيان الفعل الايجابي للسياسة المالية الاستقرارية في ظل تأثير معدل الفائدة وفق شقين: فإذا ركزنا على جانب الإنفاق العام فإن كل وحدة إضافية منفقة ستخلق منفذا مساويا سيؤدي إلى ارتفاع في عرض السلع وذلك بافتراض مرونة لانهائية لمعدل الفائدة، وهنا نجد أنفسنا في وضع كينزي تام، أي أن الطلب يخلق عرضه الخاص (عكس قانون المنافذ). أما إذا ركزنا على جانب الاقتطاع الضريبي، فإن كل وحدة إضافية مقتطعة ستؤدي إلى الرفع من عرض العمل نظرا لوجود أثر الدخل الخاص بالضريبة الجزافية وذلك دائما باقتراض مرونة لانهائية ما بين العرض ومعدل الفائدة الحقيقي، وهنا نجد أنفسنا في وضع كلاسيكي، أي أن العرض سيخلق طلبه الخاص.

الفرع الرابع : إسهامات الكينزيون الجدد في تحديد فعالية السياسة المالية:

لقد تبنى الكينزيون الجدد (NEK) الفعالية التامة للسياسات الاقتصادية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف، سواء كان ذلك من خلال تسهيل تعديلات الأسواق في اقتصاد ذو أسعار مرنة، أومن خلال معالجة عجز التنسيق بالإسهام في ظهور المؤثرات الخارجية الايجابية الناتجة عن التدخل العمومي، وهذا ما سيسمح للاقتصاد بالاقتراب من وضعية التوازن.

كذلك في إطار تحليل النمو الداخلي النشأة يظهر الدور الايجابي للسياسة المالية الاستقرارية جليا في إعادة تخصيص الموارد أو في إعادة توزيع المداخيل. من جهته أيضا قام N.G.Mankiw (1992)[2] بتوضيح الوسائل التي تسمح بتأسيس التجسيد الجديد للاقتصاد الكينزي، وذلك بتقديمه لقائمة تضم ستة اقتراحات سنذكر منها ثلاثة فقط كونها تعالج مسألة الفعالية.

ينص الاقتراح الأول على أنه يجب على المقرر السياسي أن يحاسب على ارتفاع التضخم لأنه نتاج لتخفيض مستوى البطالة، وهذا ما يعني عدم وجود تحكيم ما بين البطالة والتضخم عند Mankiw (1992) ومعظم الكينزيين الجدد لأن منحنى فيليبس عمودي. وبالتالي لن تكون السياسة المالية الاستقرارية فعالة الآن إلا إذا قبلنا بأن البطالة هي أكثر مما سوف تكون عليه مستقبلا.

أما الاقتراح الثاني فينص على أن المقرر السياسي سيكون حرا في التصرف التقديري لمواجهة تغيرات الشروط الاقتصادية ولاستبعاد إلتحام السياسات بقاعدة ثابتة. فبالنسبة لـ Mankiw (1992) كان لزاما على الاقتصاديين أن ينتظروا سنوات الثمانينات من أجل أن يفهموا محتوى مشكلة عدم التنسيق الظرفي للسياسات المثالية والتي سبقه في طرحها F.Kydland

[1] Liau, P., (1996): op.cité, P: 433-434.
[2] Mankiw, N.G., (1992):"The Reincarnation of Keynesian Economics", *European Economic Review*, Vol.36, N.2-3, (559-566).

وE.Prescott (1977)[1]، فإذا قام السياسي بوضع سياسة مالية تقديرية تبقي على ارتفاع التضخم من أجل تخفيض البطالة، فإن الأعوان الاقتصادية ستأخذ بعين الاعتبار المستوى الجديد للتضخم لمراجعة توقعاتهم، وهذا ما قد يؤدي إلى إلغاء الآثار الممكنة للسياسة المالية التقديرية.

في حين ينص الاقتراح الثالث على أن السياسة المالية هي وسيلة قوية للاستقرار الاقتصاد، بينما تبدو السياسة النقدية أقل أهمية. ويرجع Mankiw (1992) في هذا الاقتراح إلى تبريرات يمكن اعتبارها بسيطة نسبيا كغياب المبادئ الاقتصادية الجزئية للنماذج الكينزية، غياب الآليات المصححة الذاتية التي تعيد الاقتصاد إلى مستواه الطبيعي وغياب دور البنك المركزي.

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS-LM:

يعتبر الاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذي يقوم بمبادلات مع العالم الخارجي، وعادة ما تكون هذه المبادلات في شكل استيراد وتصدير للسلع والخدمات، تحويلات دولية للمداخيل وانتقال لرؤوس الأموال من بلد لآخر، ونجد أن ميزان المدفوعات (باعتباره كوثيقة محاسبية) يحتوي على جميع هذه العمليات. من جهة أخرى، قد تلعب درجة انفتاح اقتصاد ما دورا هاما في فعالية السياسات الاقتصادية الداخلية، ويمكن التعبير عن هذه الأخيرة بحاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام. سنهتم في دراستنا باقتصاد مفتوح صغير لا يؤثر في شركائه الاقتصاديين، وذلك من أجل تبسيط التحليل باستبعاد آثار المفعول الرجعي (retroation) لاقتصاد على آخر.

يمكن تحليل سيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على المدى القصير عن طريق نموذج Mundell-Fleming. وهو عبارة عن نموذج من الشكل IS-LM لكنه يقوم بدمج الصادرات والواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع والخدمات، وأيضا إدراج العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: فرضيات النموذج:

يتضمن نموذج Mundell-Fleming نوعين من الفرضيات، منها ما هو عام، ومنها ما يتعلق بسلوك الأعوان الاقتصادية[2].

1- الفرضيات العامة:

يعتمد هذا النموذج أولا على نفس الفرضيات السابقة لنموذج IS-LM والتي تتمثل في:

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار P والمستوى العام للأجور الاسمية W، حيث يتم تعديل أسواق السلع والخدمات والعمل عن طريق الكميات.
- عرض السلع والخدمات يتبع الطلب على المنتوجات الوطنية.
- قدرات الإنتاج هي محدودة.

إضافة إلى الفرضيات السابقة، تم اعتماد أربع فرضيات أخرى مرتبطة بانفتاح الاقتصاد للمبادلات الدولية وهي:

- إن تغير الكميات الاقتصادية الكلية الداخلية له أثر غير مهم على الاقتصاديات الخارجية الأخرى وهذا ما يجسد مفهوم الاقتصاد المفتوح الصغير. بالمقابل، يمكن للاقتصاديات الأخرى التأثير في الاقتصاد الداخلي.
- كل عوامل الإنتاج هي بحوزة الأعوان الداخلية التي لا تملك بدورها عوامل إنتاج في الخارج. هذه الفرضية التبسيطية تسمح بتحديد مفهوم كل من الإنتاج الوطني والدخل الوطني.

[1] Kydland, F., and Prescott, E., (1977):"Rules Rather then Discretion; the Inconsistency of Optimal Plans", *Journal of Political Economy*, Vol.85, N.3, (473-492).
[2] Hairault, J.O., (2000): op. cité: P: 151-153.

- إن الإحلال ما بين السندات الداخلية والسندات الخارجية هو إحلال تام. وهذا ما يعني أن حيازة الأولى أو الثانية يخضع للفرق مابين معدل الفائدة الداخلي والخارجي، والذي تمثله علاقة تعادل معدلات الفائدة غير المحصلة عند التبادل.
- عدم تحقق تعادل القدرة الشرائية: فإذا كان E هو سعر الصرف (السعر الذي يحدد قيمة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية) وP^* هي المستوى العام للأسعار الأجنبية فإن: $EP^* \neq P$.

2- الفرضيات المتعلقة بالسلوكات:

سنحتفظ بنفس الفرضيات المتعلقة بسلوك: المستهلكين، الاستثمار، الطلب على النقود، الإنفاق العام والضرائب، التي بيناها في نموذج IS-LM. لكن من أجل التبسيط، سنفترض غياب فرض الضرائب ($T=0$) وإهمال المتغيرات المستقلة للطلب ($I_0=C_0=0$). لكنه من الضروري تغيير سلوك عرض النقود،وتحديد دوال الصادرات والواردات،وحركة رؤوس الأموال.

2-1 عرض النقود: يمكن اعتبار احتياطات العملة الصعبة البنك المركزي التي تظهر في أصول ميزانية المحاسبية كواحدة من مكونات الكتلة النقدية المحددة في خصوم ميزانية الجهاز المصرفي الكلي. ففي اقتصاد مفتوح يجب الأخذ بعين الاعتبار حركة العملات الأجنبية الناتجة عن المبادلات الخارجية والتي يمكن لها أن تؤثر في عرض الكتلة النقدية، إذ يمكن نمذجة سلوك عرض النقود بصفة بسيطة وفق المعادلة التالية : $M^S = \overline{M} + M^R$ حيث تمثل $\overline{M}$ مخزون النقود الذي تم إصداره مقابل القروض الموجهة الاقتصاد وM^R هي مخزون النقود الذي تم إصداره مقابل شراء العملة الأجنبية، فإذا رمزنا بـــ: M_0^R لمخزون النقود المتعلق بشراء العملة الأجنبية المحتفظ به في بداية الفترة، وΔR لتغيرات المخزون خلال الفترة فإن: $M^R = M_0^R + \Delta R$ ومن أجل التبسيط سنفترض أن: $M_0^R = 0$.

في نظام سعر الصرف المرن، البنك المركزي لا يتدخل في سوق النقد مما يؤدي إلى عدم تغير مخزون النقد من العملة الأجنبية، وبالتالي فإن توازن المدفوعات الخارجية سيتم عن طريق التعديلات في سعر الصرف. إذن في ظل نظام سعر الصرف المرن ستكون: $M^R=0$ ومنه فإن: $M^S = \overline{M}$. أما في نظام سعر الصرف الثابت، فإن تغيرات المخزون غير معدومة وتؤثر بذلك على عرض النقود .

2-2:الميزان الجاري: يتكون الميزان الجاري (balance courante) من صادرات وواردات السلع والخدمات، هذه الكميات تتبع إيجابا لحجم السوق الموجهة إليه، وسلبا للأسعار النسبية للسلع الداخلية والخارجية على التوالي، ومنه يمكننا كتابة رصيد الميزان التجاري وفق المعادلة الخطية التالية: $BC = xY^* - zY + pQ$ حيث تمثل كل من Y^* وY المداخيل الداخلية والخارجية على التوالي، و$Q = \frac{EP^*}{P}$ هو سعر الصرف الحقيقي، في حين أن: x ، z وp هي عبارة عن معلمات موجبة تمثل على التوالي: مرونة الصادرات للدخل الأجنبي، الميل الحدي للاستيراد للأعوان الداخلية ومرونة رصيد الميزان التجاري لسعر الصرف الحقيقي.

2-3:حركة رؤوس الأموال: إن قرار نقل رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يخضع للفارق في معدلات الفائدة الاسمية وإلى توقعات خفض سعر الصرف. وبما أننا افترضنا ثبات الأسعار، فهذا يعني انعدام توقع وجود التضخم، وبالتالي تساوي معدل الفائدة الاسمي والحقيقي.

يمكن إذن اعتبار رصيد ميزان رؤوس الأموال K الذي يعبر عن تدفق الصافي لرؤوس الأموال بأنه دالة متزايدة للفارق $(r - r^* - \dot{E}^a)$ حيث أن $\dot{E}^a$ تمثل التغير المتوقع لسعر الصرف، وبالتالي سيكتب K وفق المعادلة التالية: $K = k(r - r^* - \dot{E}^a)$ حيث أن: $k \geq 0$.

إذن كلما كان: $r \neq r^* + \dot{E}^a$ فإن رؤوس الأموال ستنتقل من بلد إلى آخر لأننا افترضنا الإحلال التام ما بين السندات، وبالتالي لا يوجد أي مانع لحركة رؤوس الأموال، في حين ستتوقف هذه الأخيرة عندما تكون: $r = r^* + \dot{E}^a$.

من جهة أخرى، يؤدي مثلا نظام مراقبة النقد إلى إعاقة حركة رؤوس الأموال، وبالتالي لن يتبقى للأعوان إلا التعديل التدريجي لهيكل محفظتهم المالية مع الفارق في المعدل، وبما أن الأسواق المالية الدولية تتمتع باندماج كبير في الوقت الحالي، فإن هذا يرجح فرضية الانتقال الكامل لرؤوس الأموال أين تؤول k إلى ∞ (تعبر k عن حساسية تدفقات رؤوس الأموال بالنسبة لسعر الفائدة).

الفرع الثاني: شروط التوازن:

إن التعرف على الفرضيات السابقة سيسمح لنا بتحديد التوازن في سوقي السلع والنقد، كما سيساعدنا في تحديد توازن الميزان الكلي والميزان الجاري.

1- توازن سوق السلع:

إن التوازن في سوق السلع الوطنية هو مرهون بتعادل الطلب عليها والكمية المنتجة منها، ويمكن كتابة شرط توازن الاستخدامات مع الموارد بالمعادلة التالية: $Y = C + I + G + X - QZ \Rightarrow Y = C + I + G + BC$

و بالاحتفاظ بنفس الرموز التي عالجنا بها نموذج IS-LM في الفصل الأول، مع دمج الفرضيات السابقة، فإنه يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي: $Y = cy - a_1 r + G + xY^* - zY + pQ$

$$Y = \frac{G + xY^* + pQ - a_1 r}{(1 - c - z)}$$

تمثل هذه المعادلة معادلة منحى IS في اقتصاد مفتوح.

إن ارتفاع سعر الصرف الاسمي E سوف يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي Q وهذا ما سيشجع على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة الوطنية ($\Delta E > 0$) سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج المحلي من خلال زيادة الطلب على الصادات، ولذلك سوف ينتقل منحى IS إلى اليمين (IS_1)، ويمثل الشكل التالي تأثير التخفيض في قيمة العملة على وضع منحىIS.

الشكل 16-2: انتقال منحنى IS في ظل اقتصاد مفتوح

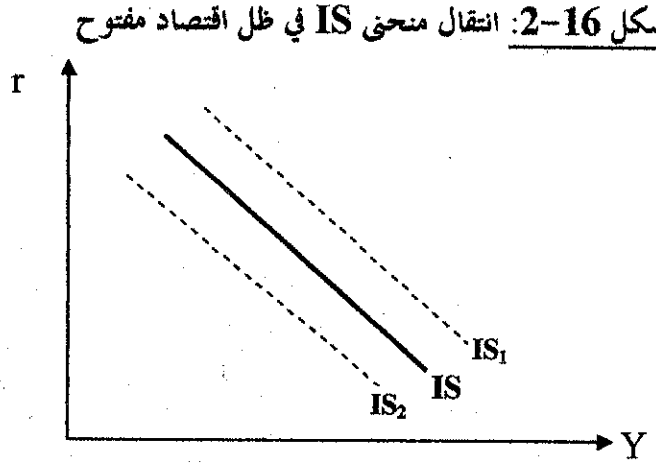

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله و آخرون (2003) :"النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية.ص:249.

أما إذا افترضنا الآن ثبات كل من السعر الصرف الاسمي E ومستوى الأسعار الأجنبية P^*، فإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية P سيؤدي بالطبع إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وتقليل المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن ثم فإنه من المتوقع

انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي سينخفض الطلب على الإنتاج الوطني وينتقل بذلك منحنى IS لجهة اليسار إلى IS_2.

2-توازن سوق النقد:

يمكن التعبير عن توازن سوق النقد بالمعادلة التالية: $\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P} \Rightarrow m^d = m^S$

حيث تعبر m^s وm^d عن القيم الحقيقة.

فإذا اعتبرنا نفس دالة الطلب على النقود التي تم اعتمادها في نموذج IS-ML في الفصل الأول ($m^d = \ell_1 y - \ell_2 r$) فإن شرط التوازن سيصبح: $\overline{m} + m^r = \ell_1 y - \ell_2 y \Rightarrow Y = \frac{1}{\ell_1}(\overline{m} + m^r + \ell_2 r)$

تمثل هذه المعادلة منحنى LM في اقتصاد مفتوح.

إن إدخال ميزان المدفوعات في التحليل سيؤثر على عرض النقود مباشرة، فالعجز في ميزان المدفوعات يمثل فائضا في الطلب على العملة الأجنبية ويصاحبه انخفاض في العرض النقدي، بينما الفائض في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى زيادته.

معنى ذلك أن ظهور العجز في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار نحو LM_2، بينما ظهور الفائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين نحو LM_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 17-2 : انتقال منحنى LM في ظل اقتصاد مفتوح

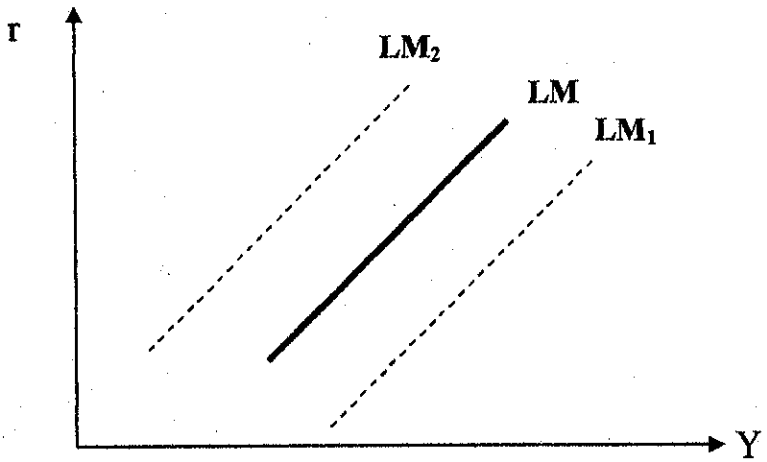

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله وآخرون (2003): مرجع سبق ذكره.ص:253.

لكن كيف يحدث ذلك ؟ نحن نعلم أن العرض النقدي المحلي يساوي حاصل ضرب القاعدة النقدية في مضاعف العرض النقدي، بينما تتمثل القاعدة النقدية عادة في أصول البنك المركزي التي تتكون من السندات الحكومية والذهب ويضاف إليها الأرصدة النقدية الدولية في ظل اقتصاد مفتوح، التي تتكون بدورها من أرصدة العملات الأجنبية، الحسابات الدائنة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى صندوق النقد الدولي. إذن، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعني ارتفاعا في الأرصدة النقدية الدولية الناتج عن فائض العملة الأجنبية، ومن أجل موازنة أصول البنك المركزي مع خصومه فإن هذا يقتضي رفع القاعدة النقدية وبالتالي ارتفاع عرض النقود.

ويقوم البنك المركزي بالتأثير في عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة، فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يمكن أن يتدخل ببيع السندات الحكومية وبذلك يمتص الزيادة في القاعدة النقدية حتى يظل العرض

النقدي ثابتا، وبالعكس إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك يستطيع التدخل مرة أخرى من خلال إعادة شراء السندات الحكومية من الأفراد بحيث يظل العرض النقدي ثابتا.

3- توازن سوق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات:

من أجل أن يكون سوق الصرف الأجنبي متوازنا، يجب أن يكون ميزان المدفوعات معدوما، ويتحقق ذلك إما عن طريق تغيرات سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة أو تغيير احتياطات العملة الأجنبية في ظل أسعار سعر الصرف الثابتة، والتي نميز فيها حالتين:

وضعية المدى القصير أين يكون الميزان الكلي غير متوازن بحيث يتم تعويض هذا الرصيد بالتغيير في احتياطات الصرف لموازنة ميزان المدفوعات ووضعية المدى الطويل أين يتوازن فيها الميزان الكلي عن طريق التغيرات السابقة في احتياطات العملة الصعبة. ولكي نحلل الوضعيات السابقة لابد من توضيح رصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزان الكلي، ففي نظام أسعار الصرف المرن نجد اختلافا فيما بينهما، بينما في نظام أسعار الصرف الثابت فإنها يتعادلان في حالة التعديل الكلي لعرض النقود من أجل إعادة التوازن للميزان الكلي.

إن تحويلات المداخيل لا تؤدي إلى التفريق ما بين حركة رؤوس الأموال في المدى القصير وحركتها في المدى الطويل، وبالتالي يمكن اعتبار الميزان الكلي الذي نرمز له بـــ:BG على أنه مجموع الميزان التجاري والتدفقات الصافية لرؤوس الأموال: $BG=BC+k$.

ونعني بالميزان الكلي (BG) المنحنى الذي يضم التوفيقات (y,r) والذي يضمن توازن سوق الصرف الأجنبي عند سعر صرف حقيقي معلوم. أي أن التوازن يحدث عنه انعدام رصيد الميزان الكلي. ومنه يمكن اشتقاق معادلة منحنى BG كالتالي:

$$BG = BC + K = 0 \Rightarrow xy^* - zy + pQ + k(r - r^* - \dot{E}^a) = 0$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{z}\left[xy^* + pQ + k(r - r^* - \dot{E}^a) + kr\right]$$

تمثل هذه المعادلة معادلة منحنى BG

من جهة أخرى يمكن إعطاء معادلة رصيد ميزان المدفوعات بالشكل التالي: $BP = BG - \Delta R = BC + K - \frac{\Delta R}{P}$

نلاحظ إذن أن منحنى BG المتعلق بتوازن سوق الصرف الأجنبي تم حسابه تحت فرضية انعدام تغيرات احتياطات الصرف $(\Delta R=0)$ وهو ما يمثل التوازن الخارجي في المدى الطويل، وبالتالي، فمن أجل تحديد توازن سوق الصرف الأجنبي في المدى القصير، يكفي أن نستعمل رصيد ميزان المدفوعات السابق مع استبعاد فرضية انعدام تغيرات احتياط الصرف $(\Delta R\neq 0)$. وبالتالي ستكون معادلة منحنى BP كالتالي: $BP = BG - \Delta R \Rightarrow xy^* - zy + pQ + k(r - r^* - \dot{E}^a) = \frac{\Delta R}{P}$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{z}(xy^* + pQ - k(r - r^* - \dot{E}^a) + kr - \frac{\Delta R}{P})$$

تمثل هذه المعادلة منحنى BP.

وبما أن كلا من المنحنيين BP وBG لهما نفس الميل: $\frac{z}{k}$ فهذا يعني أنهما متوازيان، حيث سيقع منحنى BP فوق منحنى BG في حالة: $\Delta R>0$ ، وتحت منحنى BG في حالة: $\Delta R<0$، في حين سيطابق المنحنيان في حالة انعدام ΔR.

- يتوقف ميل منحنى BG وBP على كل من مرونة الواردات بالنسبة للدخل الوطني z وكذلك على مدى حساسية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة لسعر الفائدة.

الشكل18-2: ميل منحنى BG في اقتصاد مفتوح

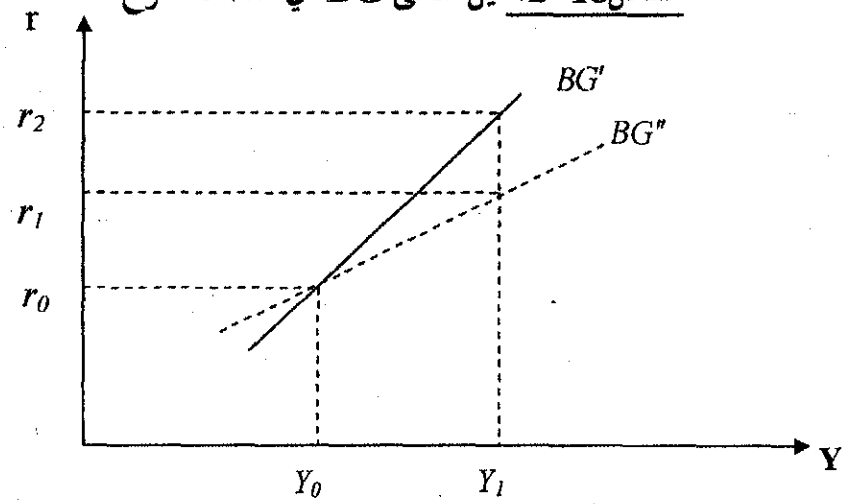

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله وآخرون (2003): مرجع سبق ذكره.ص:255.

فحسب الشكل أعلاه، كلما زادت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن أي زيادة معينة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة معنية في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الواردات وبالتالي فإن ذلك سوف يحتاج إلى زيادة أكبر في معدل الفائدة. في هذه الحالة فإن منحنى BG يصبح أشد انحدارا ويأخذ وضع منحنى BG^{I}. و بالعكس إذا انخفضت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن منحنى BG يصبح أقل انحدارا ويأخذ وضع منحنى BG^{II} في الرسم. من ناحية أخرى فإن زيادة حساسية رؤوس الأموال الأجنبية للتغيرات في معدل الفائدة المحلي تؤدي إلى زيادة مرونة منحنى BG وبالتالي يصبح أقل انحدار كما هو الحال في المنحنى BG^{II}، في هذه الحالة يكفي زيادة معدل الفائدة بقدر ضئيل من r_0 إلى r_1 حتى يتم استعادة التوازن في الميزان الكلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والعكس صحيح. فكلما انخفضت حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي كلما زاد انحدار منحنى BG كما هو الحال في المنحنى BG^{I} حيث سيحتاج استعادة التوازن في الميزان الكلي زيادة كبيرة في سعر الفائدة من r_0 إلى r_2. تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات المتطرفة التي تكون فيها حساسية رأس المال الأجنبي لتغيرات معدلات الفائدة المحلية تامة ($k\to\infty$) فإن الأصول المالية المحلية تصبح بدائل تامة لمثيلاتها في الخارج، وبالتالي فإن أي عجز في الميزان الكلي سيتم تعويضه مباشرة من خلال تدفق رأس المال الأجنبي دون الحاجة إلى الخفض من معدلات الفائدة. في هذه الحالة فإن منحنى BG يصبح خطا أفقيا مما يعكس مرونة لانهائية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 19-2: الحالات المتطرفة لمنحنى BG

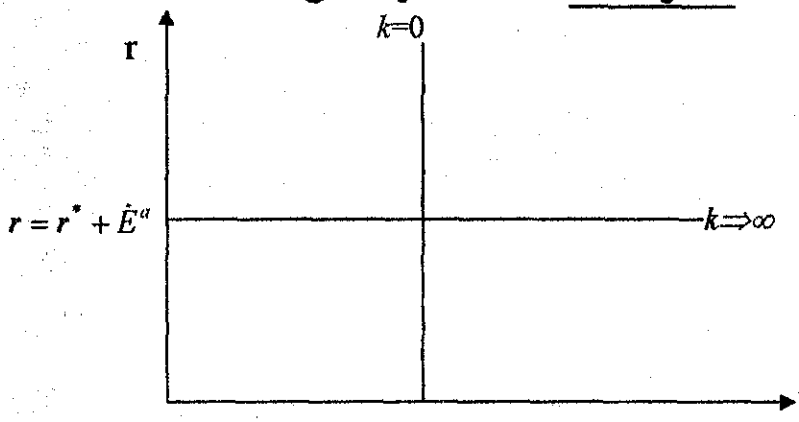

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله وآخرون (2003): مرجع سبق ذكره.ص:257.

وعلى النقيض تماما عندما تنعدم حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي فإن الأصول المحلية لا تصلح لأن تكون بدائل كاملة للأصول المالية الأجنبية حيث تصبح الأسواق المالية المحلية منعزلة تماما عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي فإن

العجز في الميزان الكلي الناتج عن زيادة الدخل لا يمكن معالجته من خلال زيادة معدل الفائدة وبالتالي فإن منحنى BG يأخذ وضع الخط الرأسي. نشير هنا أن الوضع الأفقي الأول يتناسب مع اقتصاديات الدول المتقدمة التي تتكامل أسواقها المالية بصورة تامة مع الأسواق الدولية، أما الوضع العمودي الثاني فهو يتناسب مع اقتصاديات الدول النامية التي تعيش أسواقها المالية عزلة تامة عن الأسواق الدولية.

وكما ذكرنا سابقا فإن أي نقطة على منحنى BG إنما تعكس مستويات الدخل ومعدل الفائدة التي تحقق التوازن في الميزان الكلي، ولكن ماذا عن النقاط التي تقع إلى يمين أو يسار منحنى BG ؟ إن أي نقطة تقع إلى يمين منحنى BG إنما تعكس وجود عجز في الميزان الكلي والسبب في ذلك هو أن ارتفاع الدخل سوف يؤدي على زيادة الواردات وهذا ما سيخلق عجزا في الميزان الكلي، ولنفس السبب فإن أي نقطة تقع على يسار منحنى BG تعكس وجود فائض، والشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل 20-2: انتقال منحنى BG

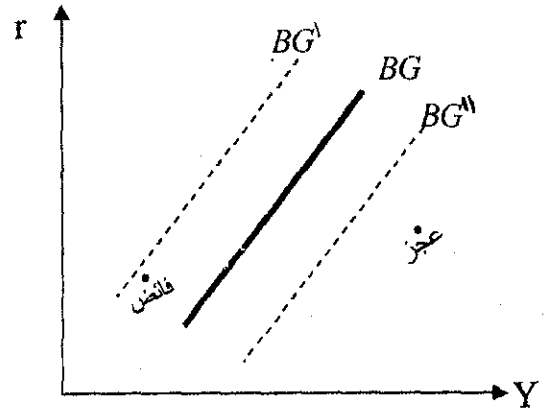

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله وآخرون (2003): مرجع سبق ذكره.ص:258.

كذلك، فإن أي تغير في العوامل الأخرى غير الدخل ومعدل الفائدة سيؤثر في الميزان الكلي بانتقال منحنى BG إلى جهة اليمين أو جهة اليسار، فمثلا، إن تخفيض العملة الوطنية سيؤدي على زيادة قيمة سعر الصرف الاسمي ($\Delta E>0$) وهذا ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وهذا ما سيحقق فائضا في الميزان الكلي الأمر الذي يعني انتقال من BG إلى اليمين نحو $BG^{\backslash}$. نفس الأثر قد يحدثه انخفاض الأسعار المحلية ($\Delta P<0$) أو ارتفاع الأسعار الأجنبية ($\Delta P^{*}>0$) أو ارتفاع الدخل الأجنبي ($\Delta y^{*}>0$) التي ستؤدي إلى تحسين رصيد الميزان التجاري، الذي بدوره سيحسن من رصيد الميزان الكلي، أيضا من شأن انخفاض معدلات الفائدة الأجنبية ($\Delta r^{*}<0$) أن يؤدي إلى نفس الآثار السابقة من خلال تحسن تدفقات رؤوس الأموال التي بدورها ستحسن من رصيد الميزان الكلي. أما في حالة عكس الاعتبارات السابقة فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى BG إلى اليسار نحو $BG^{\backslash\backslash}$.

الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل مرونة أسعار الصرف:

في ظل نظام سعر الصرف المرن البنك المركزي لا يمكنه التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى وبالتالي لا توجد تغييرات في احتياطاته من العملة الأجنبية ($\Delta R=0$). ومن أجل التبسيط أيضا سنضع : $M^{s}=0$.

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعني تحقق شروط التوازن الثلاث لكل من LM، IS وBG في آن واحد (شكل متزامن)، وهو يحتوي بذلك على ثلاث متغيرات داخلية تتمثل في الدخل، معدل الفائدة الداخلي وسعر الصرف. فعند توازن رصيد BG فهذا يعني أن رصيد الميزان التجاري سيتعامل مع عكس التدفقات الصافية لرأس المال ($BC=-K$)، ومنه يمكن كتابة شرط توازن سوق السلع كالتالي: $y=C+I+G-K$.

فإذا افترضنا أن الأفراد لا يتوقعون انخفاضا في قيمة العملة الوطنية ($\dot{E}^a = 0$) فإنه يمكننا إعادة كتابة معادلة منحنى IS كالتالي:

$$r = \frac{G + kr^* - y(1-c)}{a_1 + k}$$

شرط التوازن النقدي يسمح لنا باستنتاج معادلة منحنى LM كالتالي: $r = \frac{\ell_1 y - \overline{m}}{\ell_2}$.

* إن معادلتي IS وLM لا تتبع لسعر الصرف وهذا ما يكفي لتحديد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين. فأما الدخل التوازني Y_E فيمكن كتابة على التالي:

$$Y_E = \frac{G + kr^* - \frac{(a_1 + k)}{\ell_2}.\overline{m}}{(1-c) + (a_1 + k)\frac{\ell_1}{\ell_2}}$$

– نلاحظ أن الدخل الأجنبي Y^* لا يدخل في معادلة الدخل الوطني التوازني Y_E، أي أن هذا الأخير يتحدد بصفة مستقلة عن الظروف والأوضاع الخارجية. فمثلا في حالة انكماش الاقتصاد الخارجي فهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الوطنية وبالتالي العجز في الميزان التجار الوطني، لكن في ظل نظام أسعار الصرف المرنة يمكن لتخفيض العملة الوطنية أن يعيد التوازن من خلال التحسن في الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع الطلب على الصادرات الوطنية مرة أخرى.

– من جهة أخرى يمكن تحديد قيمة معدل الفائدة التوازني r_E عن طريق تعويض قيمة Y_E في معادلة منحنى IS أو معادلة منحنى LM، حيث سنحصل على:

$$r_E = \frac{G - kr^* - \frac{(1-c)}{\ell_2}.\overline{m}}{(1-c)\frac{\ell_2}{\ell_1} + (k + a_1)}$$

– بعد أن حددنا قيم Y_E و r_E ، يبقى لنا تحديد سعر الصرف الذي يجعل من رصيد الميزان الكلي معدوما، فبافتراض ثبات الأسعار الوطنية والأجنبية، يكون تحديد سعر الصرف الحقيقي هو نفسه تحديد سعر الصرف الاسمي بما أنهما يتعادلان في حالة ثبات نسبة الأسعار. إذن سنبحث عن سعر الصرف الحقيقي التوازني Q_E الذي يحقق المعادلة التالية:

$xY^* - zY_E + pQ_E + k(r_E - r^*) = 0$ وهذا ما يعني أن: $Q_E = \frac{-xY^* + zY_E - k(r_E - r^*)}{p}$

نلاحظ أن سعر الصرف التوازني يتبع إيجابا لمستوى الدخل التوازني وسلبا لمستوى معدل الفائدة التوازني. ففي حالة ارتفاع الدخل الوطني سترتفع معه الواردات الوطنية وهذا ما سيخفض من رصيد ميزان المدفوعات الذي يترجم بخفض لقيمة العملة الوطنية أي ارتفاع في سعر الصرف التوازني Q_E بالمقابل إذا ارتفعت معادلة الفائدة فإن هذا سيحسن من رصيد المدفوعات الناتج عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، أي انخفاض أسعار الصرف.

بعد أن تعرفنا على القيم التوازنية لنموذج Mundell-Fleming، باستطاعتنا الآن تحليل فعالية سياسات الطلب ، وسنهتم بتحليل فعالية السياسة المالية فقط.

إن التحليل السابق لفعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM في اقتصاد مغلق والذي يتبع أساسا لدرجة حساسية للاستثمار الداخلي لمعدل الفائدة ℓ_2 يبدو غير معتمد في إطار اقتصاد صغير مفتوح، إذ أن فعالية السياسة المالية ضمن هذا الأخير تتبع بصفة أساسية لدرجة انتقال رؤوس الأموال. ويمكن توضيح ذلك من خلال اشتقاق مضاعف الإنفاق الحكومي بالتمويل بالاقتراض من معادلة الدخل التوازني كالتالي: $\frac{\Delta Y_E}{\Delta G} = \frac{1}{(1-c) + (a_1 + k)\frac{\ell_1}{\ell_2}} \geq 0$.

بما أن k يندرج ضمن مقام المضاعف فهذا يعني أنه كلما كانت رؤوس الأموال قوية الانتقال كلما ارتفع K ومنه انخفاض قيمة المضاعف أي فعالية ضعيفة للسياسة المالية. وبالعكس، كلما كانت رؤوس الأموال ضعيفة الانتقال كلما انخفضت قيمة k ومنه ارتفاع قيمة المضاعف أي فعالية جيدة للسياسة المالية. ويمكن توضيح هاتين الحالتين من خلال الشكل التالي 21-2:

الشكل 21-2: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ومرونة في أسعار الصرف

أ)انتقال ضعيف لرؤوس الأموال

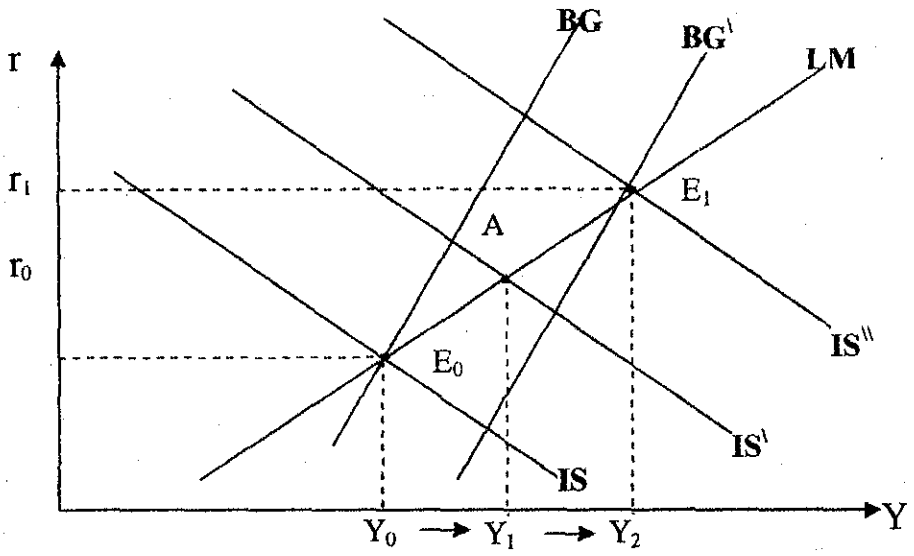

ب) انتقال قوي لرؤوس الأموال

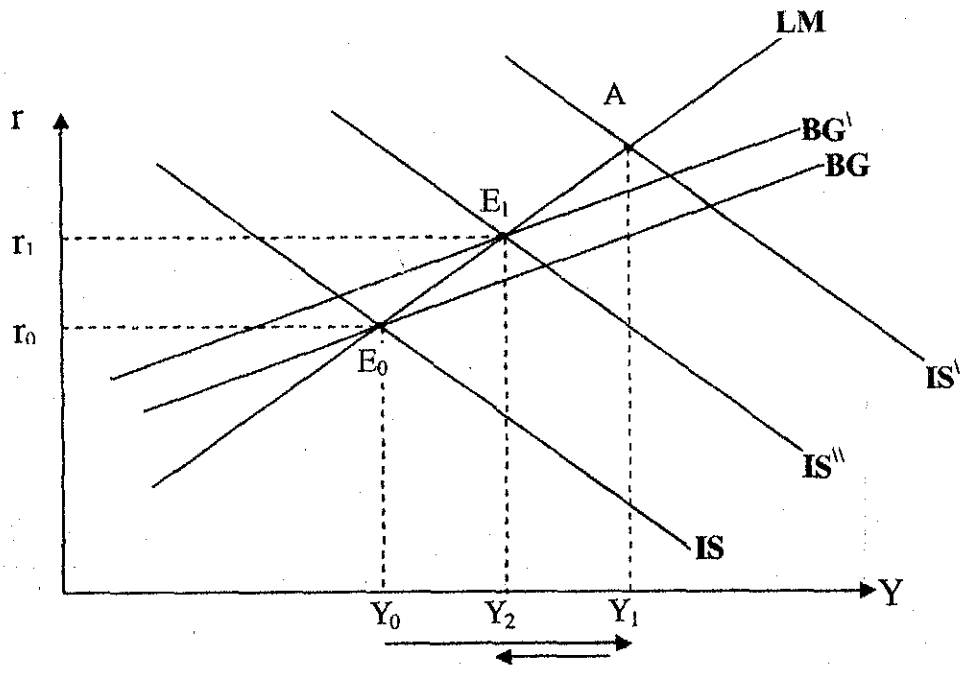

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:162.

من خلال الجزء (أ) من الشكل السابق يتبين أن تطبيق سياسة مالية توسعية أدى إلى ارتفاع في مستويات الدخل ومعدلات الفائدة الناتجة عن انتقال منحنى IS إلى اليمين نحو IS' بحيث ينتقل التوازن من النقطة E_0 (التي تعبر عن التوازن الأولي) إلى النقطة A، غير أن هذا التوازن يعبر فقط عن توازن الإنتاج وسوق النقد (تقاطع IS' وLM)، بينما سيظهر عجز في ميزان

المدفوعات ناتج عن ارتفاع الواردات الناتجة أيضا عن ارتفاع الدخل، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الوطنية في سوق الصرف وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، وبما أن البنك المركزي ليس باستطاعته التدخل فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومنه انتقال منحنى BG إلى اليمين نحو $BG^{\prime}$. إن انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الصادرات الوطنية الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الدخل ومنه انتقال منحنى $IS^{\prime}$ إلى اليمين نحو $IS^{\prime\prime}$ لنحصل في الأخير على نقطة التوازن النهائية E_1 أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة. تجدر بنا الإشارة أننا أهملنا تأثير ارتفاع معدل الفائدة نظرا للانتقال الضعيف لرؤوس الأموال، الشيء الذي يختلف تماما عن حالة الانتقال القوي لرؤوس الأموال والذي يمثله الجزء (ب) من الشكل السابق، فانطلاقا من وضعية التوازن عند النقطة A، إن ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية سيؤدي إلى دخول قوي لرؤوس الأموال أي فائض في ميزان المدفوعات، و الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة ارتفاع الطلب على العملة المحلية ومنه ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (انخفاض سعر الصرف) وهذا ما يترجم انتقال منحنى BG إلى اليسار نحو $BG^{\prime}$. لكن ارتفاع قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى الخفض من الصادرات الوطنية (الأثر المالي لسعر الصرف) وبالتالي انخفاض الدخل الوطني أي انتقال منحنى $IS^{\prime}$ إلى اليسار نحو $IS^{\prime\prime}$.

إذن، في نظام أسعار الصرف المرن، تكون السياسة المالية فعالة في حالة الانتقال الضعيف لرؤوس الأموال، بينما تكون قليلة الفعالية في حالة الانتقال القوي لرؤوس الأموال.

الفرع الرابع: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل ثبات أسعار الصرف:

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يمكن للبنك المركزي التدخل بنظام للحفاظ على قيمة النقد المحلي عند المستوى الذي تم تحديده عن طريق الاتفاقيات الدولية حول نظام الصرف، وبالتالي فإن تحديد سعر الصرف سيتم عن طريق هذه الاتفاقيات وليس على أساس التعديل ما بين العرض والطلب على النقود الوطنية في أسواق الصرف، أي أنه سيعتبر متغيرا خارجيا. ففي حالة اللاتوازن الخارجي أو العجز في ميزان المدفوعات فإن هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية مما يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل في أسواق سعر الصرف من أجل إرجاع التوازن الذي يتلاءم مع حجم النقود، وذلك بشرائه لفائض النقود الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية من أجل تفادي خفض قيمة العملة الوطنية، ومنه فإن احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية ستنخفض، أي أن هذه الأخيرة هي التي ستسمح بالتعديل، ومنه يمكن اعتبار M^R كمتغير داخلي يتبع وضعية المبادلات الخارجية التي تتحد برصيد الميزان الكلي وميزان رؤوس الأموال.

إذن، سيتكون النموذج الذي يحدد التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار صرف ثابتة من ثلاث معادلات خاصة بمنحنى IS،LM وBG وثلاث متغيرات داخلية هي الدخل الوطني Y، معدل الفائدة r وكمية النقود التي يتم إصدارها لمقابلة تغيرات احتياطات العملة الأجنبية M^R . تجدر بنا الإشارة هنا أن تحديد التوازن الاقتصادي الكلي في هذه الحالة يمر بمرحلتين: توازن للمدى القصير، والتوازن النهائي في المدى الطويل.

1. تحديد التوازن الاقتصادي الكلي في المدى القصير:

يمكن أن نعرف توازن المدى القصير بأنه الوضعية التي يتدخل فيها البنك المركزي في سوق سعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، أي أن الميزان الكلي في هذه الحالة هو غير متوازن. فحسب معادلة منحنى BP يمكن الحصول على صيغة تغيرات احتياطات العملة الأجنبية m^r كالتالي: $m^r = xY^* - zY + pQ + k(r - r^*)$.

يمكن لنا استعمال الصيغة السابقة في معادلة منحنى LM كي نحصل على قيمة r بدلالة Y وبعض المتغيرات الخارجية الأخرى كالتالي:

$$r = \frac{(\ell_1 + z)Y - \overline{m} - (xY^* + pQ - kr^*)}{k + \ell_1}$$

أما إذا استعملنا معادلة منحنى IS فسنحصل على قيمة أخرى لـr بدلالة نفس المتغيرات السابقة ، وعليه يمكن لنا كتابة جملة معادلتين ذات مجهولين ستسمح لنا بتحديد القيم التوازنية لكل من Y_E و r_E كالتالي:

$$\begin{cases} r = \dfrac{G + xY^* + pQ - Y(1 - c + z)}{a_1} \\ r = \dfrac{(\ell_1 + z)Y - \overline{m} - (xY^* + pQ - kr^*)}{k + \ell_2} \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} Y_E = \dfrac{G + \dfrac{a_1}{k + \ell_2}(\overline{m} - kr^*) + (1 + \dfrac{a_1}{k + \ell_2})(xY^* + pQ)}{1 - c + z + \dfrac{a_1(\ell_1 + z)}{k + \ell_2}} \\ r_E = \dfrac{G + \dfrac{(1 - c + z)}{\ell_1 + z}(\overline{m} - kr^*) + (\dfrac{\ell_1 - (1 - c)}{\ell_1 + z})(xY^* + pQ)}{(1 - c + z) + \dfrac{(k + \ell_2)}{\ell_1 + z} + a_1} \end{cases}$$

من خلال معادلة الدخل التوازني يبدو أن نظام أسعار الصرف الثابتة لا تعزل الأوضاع الاقتصادية في العالم الخارجي، حيث أن انكماش هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني الوطني بالمقدار:

$$\frac{\Delta Y_E}{\Delta Y^*} = \frac{x(1 + \dfrac{a_1}{k + \ell_2})}{1 - c + z + \dfrac{a_1(\ell_1 + z)}{k + \ell_2}} \rangle 0$$

إذن، إن تغيرات احتياطات العملة الأجنبية ستسمح بضمان بقاء سعر الصرف الذي يحقق القيم التوازنية السابقة Y_E وr_E، أما في حالة عدم كفاية الاحتياطات فإن البنك المركزي قد يلجأ إلى احتياطاته من الذهب أو يلجأ إلى الاقتراض من أجل تفادي أي تخفيض من قيمة العملة الوطنية. كما أن هذه الحالة قد تخلق نوعا من الثقة في البنك المركزي، حيث أن توقعهم لانخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى نقل أموالهم إلى بلد أكثر ملائمة وهذا ما سيزيد من تفاقم العجز الخارجي الذي سيعجل من تخفيض قيمة العملة. غير أننا في دراستنا سنستبعد الحالات السابقة ونفترض أن تغيرات احتياطات الصرف كافية تماما لضمان المحافظة على قيمة العملة الوطنية.

2. تحديد التوازن الاقتصادي الكلي في المدى الطويل:

يمكن أن نعرف توازن المدى الطويل بأنه الوضعية التي ينعدم فيها رصيد الميزان الكلي، وبالتالي لا نجد أي تغير في احتياطات الصرف بما أن تعديل عرض النقود المقابل للعملة الأجنبية M^R هو تام ويسمح ببلوغ وضعية التوازن في المدى الطويل.

يتكون النظام المحدد للتوازن كالعادة من المعادلات الخاصة بالمنحنيات IS، LM وBG والمعرفة كالتالي:

$$\begin{cases} r = \dfrac{G + xY^* + pQ - Y(1 - c + z)}{a_1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (IS) \\ r = \dfrac{\ell_1 Y - \overline{m} - m^r}{\ell_2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (LM) \\ O = xY^* - zY + pQ + K(r + r^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (BG) \end{cases}$$

من خلال معادلتي (IS) و (BG) يمكننا استنتاج قيمة Y_E و r_E ثم نقوم بتعويض قيمتيهما في معادلة منحنى (LM) من أجل استنتاج قيمة m^r.

سنكتفي باستنتاج قيمة الدخل التوازني Y_E من أجل استخراج قيمة مضاعف الإنفاق، حيث يمكن كتابة معادلة الدخل التوازني كالآتي:

$$Y_E = \frac{G + \frac{k + a_1}{k}(xY^* + pQ) - a_1 r}{1 - c + z + \frac{a_1 z}{k}}$$

3. تحليل فعالية السياسة المالية:

إن فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة تتبع أيضا بدرجة كبير إلى حركة وانتقال رؤوس الأموال كما في حالة أسعار الصرف المرنة. وحسب صيغتي مضاعف الإنفاق الحكومي المحصل عليهما من معادلتي الدخل التوازني في الأجلين القصير والطويل، يظهر أن للسياسة المالية أثر موجب على الدخل، إلا أن هذا الأثر يختلف حسب قوة أو ضعف انتقال رؤوس الأموال. ويمكن صياغة المضاعف بالمعادلتين التاليتين:

$$\frac{\Delta Y_E}{\Delta G} = \frac{1}{1 - c + z + \frac{a_1(\ell_1 + z)}{k + \ell_2}} \geq 0 \quad ، \quad \frac{\Delta Y_E}{\Delta G} = \frac{1}{1 - c + z + \frac{a_1 z}{k}} \geq 0$$

من خلال صيغة المضاعف في الأجلين القصير والطويل، يتضح أن تأثير المدى القصير هو أكبر من تأثير المدى الطويل في حالة ما إذا كان: $(k)z\ell_2 / \ell_1$، أي إذا كان انتقال رؤوس الأموال ضعيف نسبيا. ويمكننا توضيح فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة من خلال الشكل التالي:

الشكل 22-2: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح وثبات أسعار الصرف.

أ) **انتقال ضعيف لرؤوس الأموال**

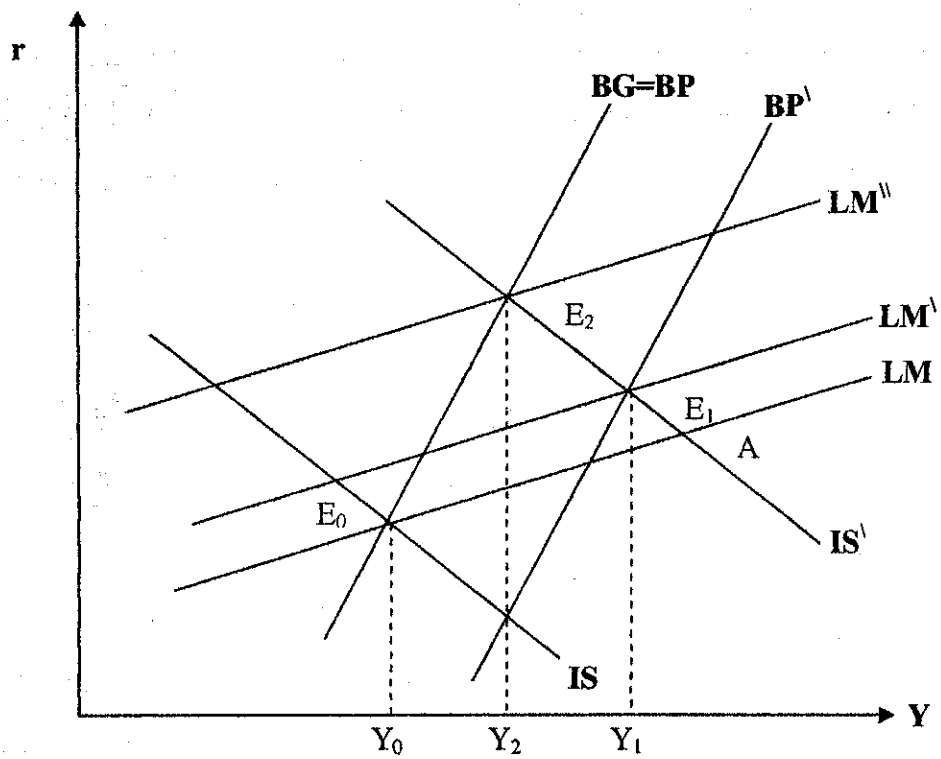

ب) انتقال قوي لرؤوس الأموال

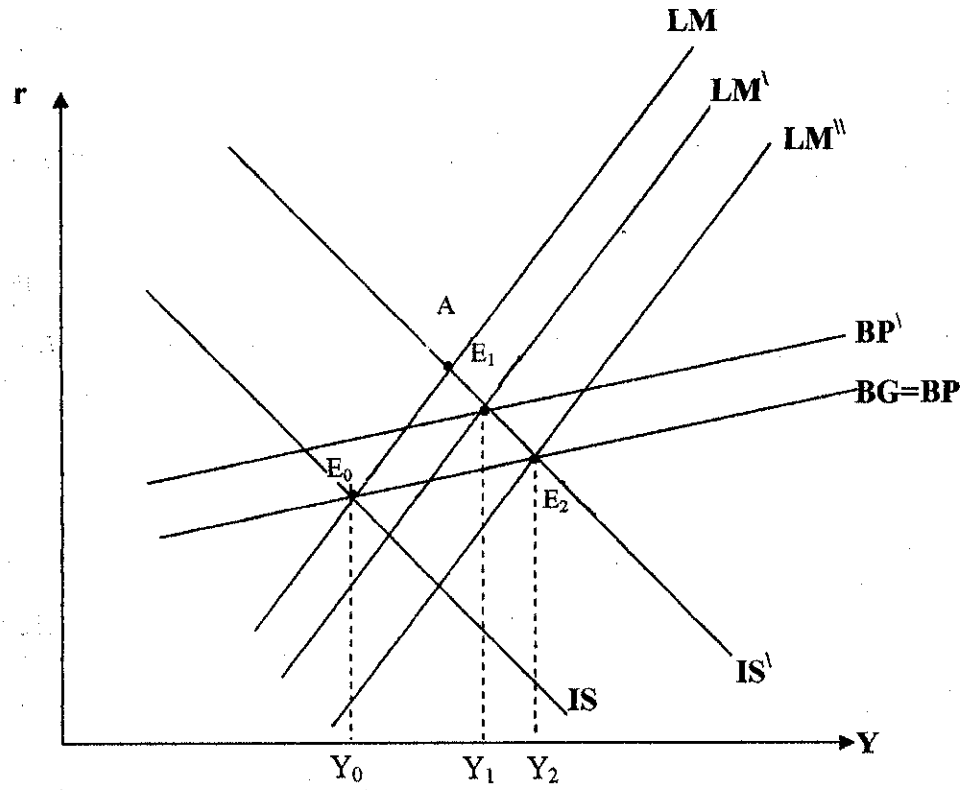

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:166.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن تطبيق سياسة مالية توسعية أدى إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين نحو $IS^{\prime}$ حيث ارتفع كل من الدخل التوازني ومعدل الفائدة التوازني وينتقل التوازن من نقطة التوازن الأولي E_0 إلى نقطة التوازن الداخلي A التي يمكن أن تتعلق بعجز في الميزان الكلي كما هو الحال في الجزء (أ) أو بفائض في الميزان الكلي كما في الجزء (ب). فارتفاع مستوى الدخل التوازني سيشجع على زيادة الواردات مما سيعمق من انخفاض رصيد الميزان التجاري ومنه الميزان الكلي.

بالمقابل، ارتفاع معدلات الفائدة سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية مما سيحسن من وضعية رصيد الميزان الكلي، وبالتالي نرى وجود حالتين متعارضتين كما هو الحال في أسعار الصرف المرنة.

في الجزء (ب) أين تكون رؤوس الأموال ذات انتقال قوي، نرى أن التوازن الداخلي عند النقطة A يتعلق بفائض في الميزان الكلي الذي يوحي بارتفاع في الطلب على العملة الوطنية، ومن أجل تفادي أي ارتفاع في قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق زيادة طلبه على العملة الصعبة، وبالتالي ارتفاع احتياطاته من هذه الأخيرة التي سيقابلها بزيادة عرض النقود الوطنية مما سيؤدي على انتقال منحنى LM إلى اليمين نحو $LM^{\prime}$، وبالتالي تقوية الأثر الأولي للسياسة المالية بالانتقال من النقطة A إلى النقطة E_1 التي تمثل التوازن في المدى القصير، لكن إلى غاية هذا المستوى لا نزال نشاهد فائضا في الميزان الكلي، وهذا يتطلب تعديلا في عرض النقد لإعادة التوازن في الميزان الكلي وهو ما يترجم انتقال منحنى $LM^{\prime}$ إلى اليمين نحوى $LM^{\prime\prime}$ أين يتحقق توازن الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2 .

أما في الجزء (أ) أين تكون رؤوس الأموال ذات انتقال ضعيف، نرى أن التوازن الداخلي عند النقطة A يتعلق بعجز في الميزان الكلي يوحى بانخفاض في الطلب على العملة الوطنية، ومن أجل تفادي أي تخفيض في قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق شراء فائض العملة الوطنية بتخليه عن العملة الصعبة، وبالتالي انخفاض احتياطاته من هذه الأخيرة التي سيقابلها انخفاض في عرض النقود الوطنية مما سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار نحو $LM^{\prime}$، الذي

سينتج عنه ارتفاع في معدل الفائدة الذي سيقوي من أثر الإزاحة وبالتالي الانتقال من النقطة A إلى النقطة E_1 التي تمثل التوازن في المدى القصير، لكن إلى غاية هذا المستوى لا نزال نشاهد عجزا في الميزان الكلي، وهذا ما يعني أن التعديل النقدي غير كامل مما يتطلب زيادة تخفيض عرض النقود الوطنية لإعادة التوازن إلى الميزان الكلي وهو ما يترجم بانتقال منحنى $LM^{\prime}$ إلى اليسار نحو $LM^{\prime\prime}$ أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2.

إذن، في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، تكون السياسة المالية فعالة في حالة الانتقال القوي لرؤوس الأموال، بينما تكون قليلة الفعالية في حالة انتقال الضعيف لرؤوس الأموال.

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج DA-OA:

لقد رأينا في المطلب السابق أن المبادلات الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال لها تأثير بالغ في سلوكات الأعوان الاقتصادية وهذا ما كان له دور مهم في تحديد فعالية السياسة المالية وفق نظام الصرف المتبع، غير أننا توصلنا إلى النتائج السابقة تحت فرضية ثبات الأجور والأسعار، الأمر الذي سنستغني عنه في هذا المطلب. فتقييم الوسائل المستخدمة للحد من البطالة سيختلف إذا ما أخذنا بعين الاعتبار رد فعل الأسعار والأجور، وكذلك أثر الإزاحة عن طريق معدل الفائدة وسعر الصرف، وأثر الإزاحة المتنقل عبر الأسعار. بينما ستحدد فعالية السياسة المالية وفق نظام أسعار الصرف المطبق ودرجة تقييس (Indexation) الأجور مع التغيرات في الأسعار.

الفرع الأول: تحديد العرض الكلي في اقتصاد مفتوح:

إن العرض الكلي للسلع يتبع أساسا لمردودية العمل إذا ما اعتبرناه العامل الوحيد للإنتاج، وبالتالي فإن أي ارتفاع سواء كان صغيرا أو كبيرا في تكلفة العمل ناتج عن التغيرات في أسعار السلع الوطنية والأجنبية سيسمح بظهور عدة أشكال للعرض الكلي.

1. تحديد الأسعار:

إن التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج كل سلعة وطنية هي ذات مردود ثابت يمكن التعبير عنها بـــ: $Y=AN$، أما إذا أدخلنا اللوغريتم على العبارة التالية فإنها تصبح كالآتي: $y=a+n \Leftrightarrow y=a+(1-u)$ ..... ①

حيث أن y، n وa هي على التوالي: لوغريتم الإنتاج، التشغيل ومستوى التكنولوجيا، u هي معدل البطالة وn هي معدل التشغيل ($1=n+u$).

إن المؤسسات تحدد الأسعار P من أجل تغطية تكاليفها الوحدوية الخاصة بالإنتاج ويمكن التعبير عن الأسعار بالصيغة اللوغرتمية التالية: $P=w-a$ ..... ② . حيث أن: w تمثل لوغريتم الأجور الاسمية.

2. تحديد الأجور:

في أسواق العمل يتم تحديد الأجور من طرف نقابات العمال التي تدافع عن مصالح الطبقة الشغيلة وتحاول التقليص من معدلات البطالة. ويمكن إعطاء معادلة الأجور بالصيغة التالية: $w-\sigma P^C=b-\lambda u$ ..... ③ مع $\lambda>0$.

تمثل b لوغريتم إعانات البطالة، بينما يقيس البرماتر $\frac{1}{\lambda}$ المرونة الحقيقية في سوق العمل، فعندما تكون الأجور الحقيقية أقل حساسية لمعدل البطالة فإن هذه المرونة تكون مهمة بحيث يصبح تحديد الأجور مستقل عن اللاتوازن في سوق العمل.

إن مؤشر الأسعار الذي يرغب الأجراء تقييس أجورهم عليه P^C سيحدد مميزات دالة العرض الكلي، كما أن الإتفاقيات الجماعية ستحدد معيارا للتقييس الذي يتضمن تغيرات الأسعار الاستهلاكية، ويمكن أن نعرف مؤشر الأسعار بالمعادلة التالية:

$$P^C=\vartheta P+(1-\vartheta)(e+P^*) \quad \text{(IPC)} \quad \text{..... ④}$$

حيث يمثل e وP^* كلا من سعر الصرف وسعر السلع الأجنبية على التوالي، أما ϑ و$(1-\vartheta)$ فتمثل حصة السلع الوطنية المستهلكة من طرف المقيمين وحصة السلع المستوردة في سلة سلع المقيمين.

من جهة أخرى، يخضع تحديد الأجور إلى معامل التقييس σ الذي نميز فيه حالتين: إذا كان $0<\sigma<1$ فهذا يعني تقييسا جزئيا أو معدوم، أما إذا كان: $\sigma=1$ فهذا يعني تقييسا تام. ويمكن تفسير معامل التقييس σ كمقياس للمرونة الاسمية للأجور:

- إذا كانت σ تقترب من الصفر فإن تغيرات الأسعار الاستهلاكية (التضخم) لا تنعكس مباشرة على الأجور الاسمية، إذا هناك مرونة في تقلبات الأسعار.
- إذا كانت $\sigma=1$ فإن الأجور الاسمية تدمج بالكامل تغيرات الأسعار الاستهلاكية، وبالتالي فإن المرونة الاسمية غير موجودة.

3. دالة العرض الكلي:

بما أن الطلب على العمل (المعادلة ②) وعرض العمل (المعادلة ③) لا يخضعان لنفس مستوى الأسعار، فإن الأجر الاسمي الذي يحقق التوازن لسوق العمل سيكون دالة للفارق ما بين السعرين، وهذا ما يعني تماثل كل من مستوى البطالة أو التشغيل مع مستوى العرض الكلي للسلع.هنا يمكننا التمييز بين حالتين حسب تحقق تعادل القدرة الشرائية أو عدمه.

3-1 تعادل القدرة الشرائية والعرض الكلي:

سنعتبر اقتصادا يتماثل فيه هيكل الإنتاج الداخلي مع غيره في باقي العالم، أين يؤدي غياب اختلاف المنتوجات الوطنية عن غيرها الأجنبية إلى تحديد نفس السعر المطبق في الخارج أو ما يسمى بقانون السعر الموحد. فإذا كان مؤشر الأسعار يتكون من نفس التوازنات في البلدين (التفضيل الموحد) فهذا يعني وجود تعادل في القدرة الشرائية (PPA).

ومنه فإن المعادلة ④ ستصبح : $P^C = e + P^*$ لأن: $P = e + P^*$

- إذا كان التقييس تاما ($\sigma=1$) فإن توازن سوق العمل المعرف بالمعادلتين ② و ⑤ هو مستقل عن سعر الصرف الحقيقي ومنه فإن العرض سيكون مستقلا عن الأسعار وفق المعادلة التالية : ⑤ ..... $y = 1 + \frac{(1+\lambda)a - b}{\lambda}$

عندما يكون هناك تعادل في القدرة الشرائية فإن دالة العرض الكلي ستكون عبارة عن خط عمودي وهذا ما يعني أن العرض الكلي مستقل عن تحركات سعر الصرف الحقيقي، و وحدها التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التي يمكنها أن تغير في العرض (التكنولوجيا a ،وإعانات البطالة b) ومنه يمكننا أن نستنتج أن كل السياسات الظرفية (سياسة مالية، نقدية، تخفيض في قيمة العملة) سوف لن يكون لها أي فعالية في إنعاش الاقتصاد مهما كان نظام أسعار الصرف المطبق.

- أما إذا كان التقييس غير كامل ($\sigma<1$) فإن فرضية تعادل القدرة الشرائية غير كافية لعزل مستوى الإنتاج Y عن تغيرات سعر الصرف،وبالتالي تصبح دالة العرض الكلي كالتالي: ⑥ ..... $Y = 1 + \frac{(1-\sigma)(e+P^*) + (1+\lambda)a - b}{\lambda}$

في هذه الحالة يمكن للتخفيض من قيمة العملة الوطنية أن يرفع من مستوى العرض الكلي لأن المستخدمين قاموا بتقيس منخفض لأجورهم، وهذا ما يخفض من تكاليف العمل بالنسبة لأرباب العمل.

3-2 غياب تعادل القدرة الشرائية والعرض الكلي:

في ظل غياب تعادل القدرة الشرائية تكون الأسعار الاستهلاكية مختلفة عن أسعار المنتجين المحليين، وانطلاقا من المعادلات ②، ③و④ يمكن لنا تحديد معادلة منحنى العرض الكلي كالتالي:

$$Y = \frac{1}{\eta} p - \frac{\mu}{\eta}(e + P^*) - \frac{\chi}{\eta} \Rightarrow P = \mu(e + P^*) + \eta y + \chi \quad \text{.....} \quad ⑦$$

حيث أن:

$$\chi = \frac{b-a-\lambda(1-a)}{1-\sigma\vartheta} \quad ، \quad \eta = \frac{\lambda}{1-\sigma\theta} \quad ، \quad \mu = \frac{\sigma(1-\vartheta)}{1-\sigma\vartheta} \quad \text{إذا} \quad \begin{cases} \sigma = 1 \Rightarrow \mu = 1 \\ \sigma = 0 \Rightarrow \mu = 0 \end{cases}$$

إن ميل منحنى العرض الكلي هو دالة لـــ η الذي يقيس بشدة تفاعل الأسعار مع تغيرات الإنتاج، هذا العامل يكون ضعيفا كلما كانت المرونة الحقيقية (المعبر عنها بـــ $1/\lambda$) كبيرة. أي أنه كلما كانت الأجور ذات حساسية قليلة للأوضاع الاقتصادية، كلما انخفضت تكاليف الإنتاج ومنه فإن المؤسسات ستحدد أسعارا منخفضة. أيضا من شأن معامل التقييس σ أن يغير من منحنى العرض الكلي.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف المرونة:

سنقوم بدراسة التوازن تحت فرضية الانتقال التام لرؤوس الأموال وذلك للأسباب التالية: تبسيط التحليلي الجبري للنموذج، لا تغير هذه الفرضية النتائج بصفة كلية، ولأنها أقرب للشروط الحالية للمبادلات في أسواق رؤوس الأموال.

تحت هذه الفرضية دائما فإن شرط توازن ميزان المدفوعات سيتقلص إلى شرط تعادل معادلات الفائدة الحقيقية $r=r^*$، كما أننا سنفترض انعدام توقعات للتضخم وتغيرات في سعر الصرف الاسمي ($\Delta P^a = 0$ و $\Delta e^a = 0$). وبالتالي سيبقى لنا تحديد المتغيرات الداخلية الثلاث: الإنتاج y، الأسعار P وسعر الصرف الاسمي e.

المعادلات التي تسمح بتحديد هذه المتغيرات هي كالتالي:

$$(IS) \quad y = cy - a_1 r + g + P(e + P^* - P) - zy + xy^* \quad \text{.....⑧}$$

$$(LM) \quad m = p + y - \ell_2 r \quad \text{..... ⑨}$$

$$(BP) \quad r = r^* \quad \text{..... ⑩}$$

$$(S) \quad P = \mu(e + P^*) + \eta y + \chi \quad \text{..... ⑪}$$

بالتنسيق ما بين المعاملات السابقة يمكن لنا الحصول على معادلة الدخل التوازني كالتالي:

$$y = \varepsilon_g g + \varepsilon_m m + \varepsilon_{y^*} y^* + \varepsilon_{r^*} r^* + \varepsilon\chi \quad \text{.....⑫}$$

حيث أن:

$$\varepsilon_g = \left[1 - C + z + P\eta + P(1+\eta)\frac{1-\mu}{\mu}\right]^{-1} \quad ، \quad \varepsilon_m = p\frac{1-\mu}{\mu}\varepsilon_g \quad ، \quad \varepsilon y^* = \chi\varepsilon_g .$$

$$\varepsilon = \frac{-P}{\mu}\varepsilon g \quad ، \quad \varepsilon r^* = -\left(a_{1-} p\ell_2 \frac{1-\mu}{\mu}\right)\varepsilon g$$

إذ حساب المعاملات ε_i السابقة يسمح لنا باستنتاج التأثير الكلي للسياسة المالية عندما يكون التقييس كاملا ($u=1$) ومنه سينعدم تأثير السياسة النقدية. وبالتالي فإن دور تقييس الأجور سيلعب دورا مهما في تحديد فعالية السياسات الاقتصادية.

1) تحديد فعالية السياسة المالية مع التقييس الكامل: (μ=1):

الشكل 23-2 : فعالية السياسة المالية ضمن نموذج OD-DA وأسعار الصرف المرنة مع التقييس الكامل للأجور

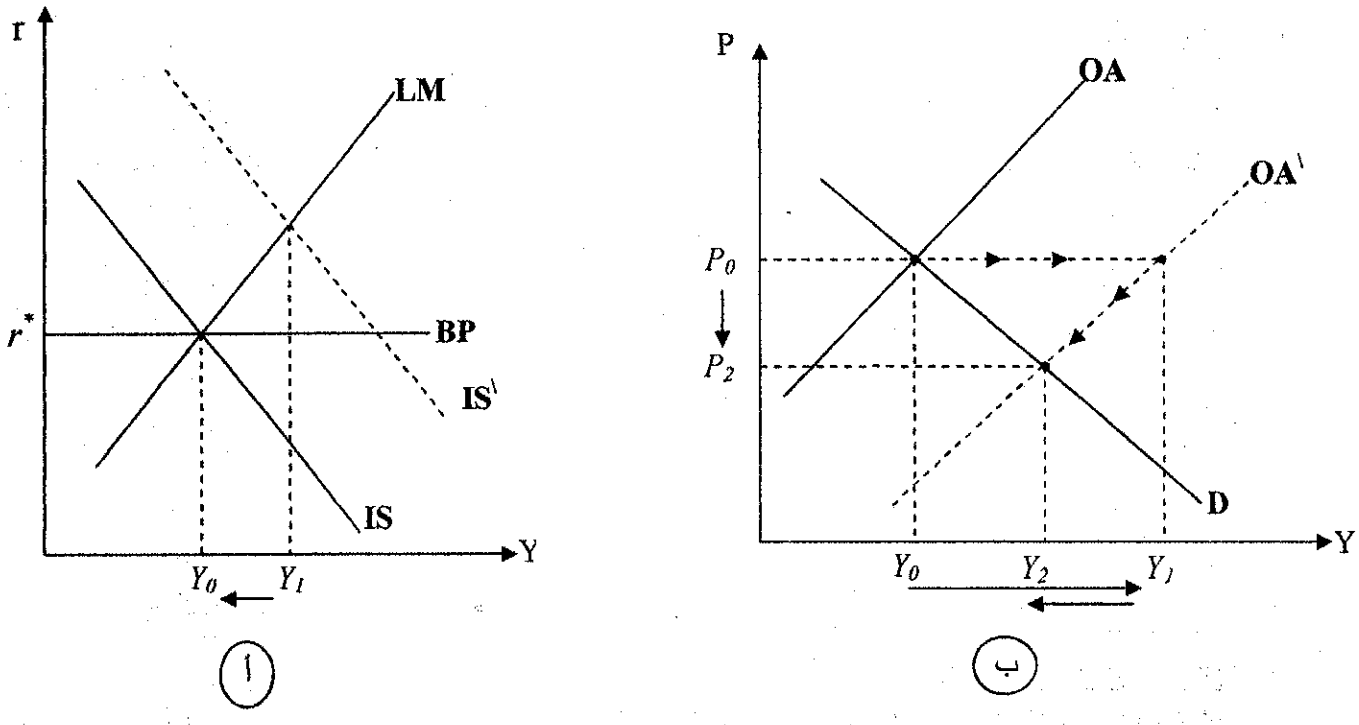

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:199.

حسب الشكل أعلاه ، إن تطبيق سياسة مالية توسعية سيؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين $IS^{\backslash}$ مما سيؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني ومعدل الفائدة. إن ارتفاع هذا الأخير سيؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الذي سينجر عنه ارتفاع في الطلب على العملة الوطنية الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من قيمتها في سوق الصرف ($\Delta e\langle 0$). إن هذا الارتفاع في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يخفض من تنافسية المنتجات الوطنية، وبما أننا بصدد انتقال تام لرؤوس الأموال، فهذا يعني أن أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف سيكون كليا مما سيؤدي إلى عودة الدخل من Y_1 إلى مستواه الأصلي Y_0 (حسب الجزء أ)، وهذا ما يدل على عدم تأثير السياسة المالية في الطلب الكلي حيث يبقى المنحنى DA ثابتا في الجزء (ب) من الشكل.

أما عن ارتفاع الدخل فهو يرجع بالدرجة الأولى إلى التعديلات في العرض الكلي للسلع، حيث سيرى الأجراء في ارتفاع قيمة العملة الوطنية على أنه ارتفاع في قدرتهم الشرائية بما أن السلع المستوردة ستكون أقل ثمنا من نظيرتها المحلية، وبالتالي فإن التقييس سيؤدي بهم إلى قبول أجور اسمية منخفضة. إن هذا التعديل في الأجور من شأنه أن يجعل العمل أكثر مردودا وبالتالي سيرتفع إنتاج أو عرض السلع، وهذا ما يترجمه انتقال منحنى العرض الكلي OA إلى اليمين نحو $OA^{\backslash}$، وانتقال الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 حيث أن : $\Delta Y = -\Delta e/\eta$ مع عدم التغير في الأسعار ($\Delta P = 0$)، غير أن هذه الوضعية تعبر عن فائض في العرض الكلي.

إن انخفاض الأجور الاسمية و وجود فائض في العرض الكلي من شأنه أن يؤدي بالمؤسسات إلى خفض أسعار البيع، أي أن المؤسسة أدرجت ارتفاع الأجور كليا في تحديد أسعارها، مع الحفاظ على المستوى الأصلي لمردود العمل، كما أن الأجور الحقيقية لم تتغير. إن انخفاض الأسعار سيرفع من قيمة الأصول الحقيقية، وبالتالي ستنخفض معدلات الفائدة في سوق النقد وهذا سيخفض من الارتفاع الأول في معدل الفائدة ومنه التقليل من ارتفاع قيمة العملة الوطنية المعتمدة لإعادة التوازن في سوق الصرف، أي أن أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف لن يكون كليا في نموذج OA-DA كما هو عليه في نموذج

Mundell-Fleming، وبالتالي فإن انخفاض تنافسية المنتجات الوطنية غير كاف لإلغاء الأثر الايجابي للسياسة المالية على الطلب. وبما أن تكاليف العمل ستبقى ثابتة فإنه يمكن للمؤسسات أن تواجه ارتفاع الطلب، لأن التكاليف الحدية للعمل ستبقى أيضا ثابتة. في الأخير سينتقل مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 الذي يعبر عن الدخل التوازني الجديد .

أما الصيغة الجبرية لمضاعف الإنفاق الحكومي فيمكن كتابتها كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta g} = \frac{1}{1 - c + z + p\eta + p(1+\eta)\dfrac{1-\mu}{\mu}}$$

نلاحظ أن القيم z و $p\eta$ تؤدي أيضا إلى التقليل من قيمة المضاعف، حيث يعبر الأول عن تسرب نحو الخارج، في حين يعبر الثاني عن فقدان للتنافسية. إذن، إن نتائج فعالية السياسة المالية في اقتصاد مفتوح ونظام أسعار صرف مرن مع انتقال كامل لرؤوس الأموال وغياب المرونة الاسمية هي متعارضة مع نتائج نموذج Mundell-Fleming .

2) تحديد فعالية السياسة المالية مع غياب التقييس. ($\mu=0$)

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، وعندما يكون التقييس معدوما ($\mu=0$) فإن الأجور الاسمية تكون مرنة أمام تغيرات الكميات الاسمية لكل من الأسعار وسعر الصرف. وكما هو موضح في الشكل 24-2، فإن مستوى الطلب لم يتأثر بالرفع في الإنفاق العام وهو ما يترجمه عودة مستوى الدخل من Y_1 إلى المستوى الأصلي Y_0 في الجزء (أ).

الشكل 24-2: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج DA-OA وأسعار الصرف المرنة مع غياب تقييس الأجور

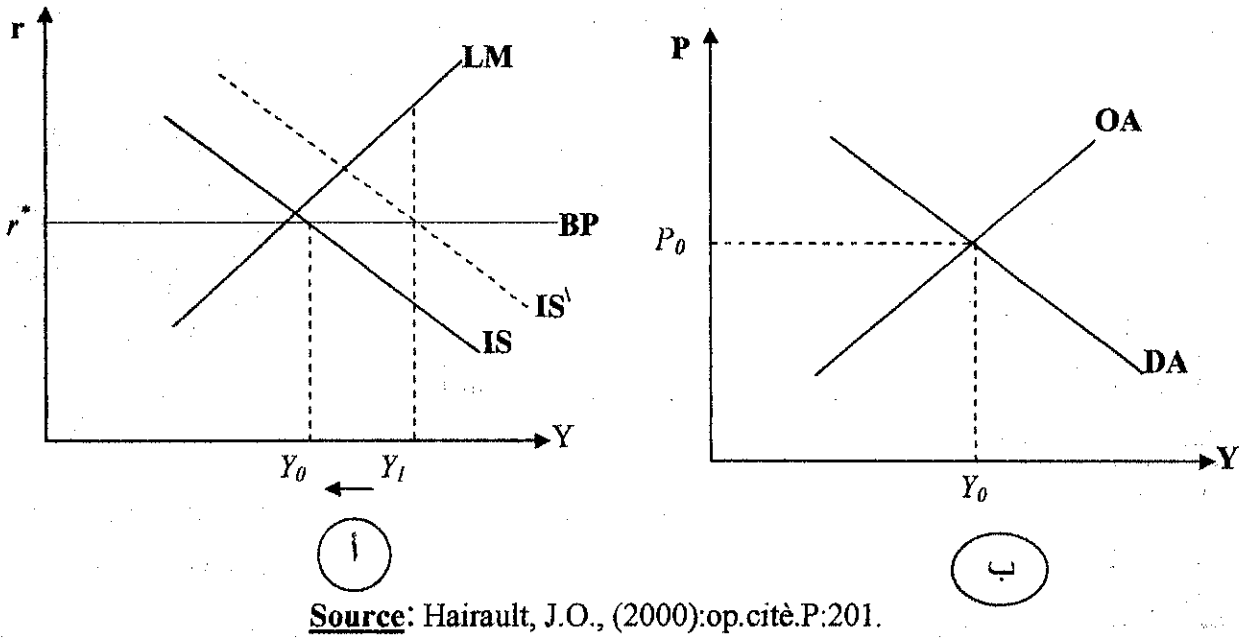

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:201.

ففي ظل غياب التقييس، ارتفاع قيمة العملة الوطنية الناتج عن سياسة مالية توسعية سيؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية، غير أن الأجراء سوف لن يدرجوا هذا التحسن في تحديد أجورهم مما يعني أن الأجور سوف تبقى على حالها ($\Delta W=0$)، ومنه فإن المؤسسات ستبقي على نفس مستوى الأسعار نظرا لعدم تغير تكاليف الإنتاج، أي أن الإنتاج سيبقى على حاله، وهذا ما يترجمه عدم تنقل منحنى OA في الجزء (ب) من الشكل. إن غياب أي تعديل في الأسعار يعني ثبات قيمة الأصول الحقيقية ومنه فإنه لا يمكن للطلب أن يرتفع كما في التقييس الكامل، وهذا يبين أن فعالية السياسة المالية ترتبط أساسا بإمكانية إدراج الأجور الاسمية لتغيرات سعر الصرف والأسعار.في هذه الحالة نجد نتائج عدم فعالية السياسة المالية في نموذج Mundell-Fleming.

الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف الثابتة:

دائما تحت فرضية الانتقال التام لرؤوس الأموال، فإن توازن ميزان المدفوعات سيلخص في شرط تعادل معدلات الفائدة $r=r^*$ (BP). المعادلات التي ستسمح لنا بإيجاد القيم التوازنية لكل من y، m وp التي تعتبر كمتغيرات داخلية، هي كالتالي:

$$(IS): \quad y = cy - a_1 r^* + g + p(e + p^* + p) - zy + xy^* \quad \text{.....(13)}$$

$$(LM): \quad m = p + y - \ell_2 r^* \text{.....(14)}$$

$$(S): \quad P = \mu(e + P^*) + \eta y + \chi \text{.....(15)}$$

بالتنسيق ما بين المعادلات الثلاث السابقة يمكننا استنتاج قيمة الدخل التوازني كالتالي:

$$y = b_1 g + b_2(e + p^*) - b_3 Y^* + b_4 r^* + b_5 \chi \text{.....(16)}$$

حيث أن: $b_1 = [1 - c + z + p\eta]^{-1}$ ، $b_2 = P(1-\mu)b_1$ ، $b_3 = xb_1$ ، $b_4 = a_1 b_1$ ، $b_5 = -\rho b_1$

إن المعادلة أعلاه تبين أن فعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة هي مرتبطة بدرجة تقييس الأجور، أيضا في ظل هذا الأخير لا تمارس السياسة المالية أي تأثير في ارتفاع وانخفاض قيمة العملة نظرا لتدخل البنك المركزي. أما عن أثر الإزاحة عن طريق الأسعار فلن يكون مرتبطا بتغيرات سعر الصرف.

تحديد فعالية السياسة المالية:

عندما تكون رؤوس الأموال كاملة الانتقال فإن تطبيق سياسة مالية توسعية مع ثبات كل من الأسعار والأجور سيؤدي إلى ظهور فائض في الميزان الكلي، ففي سوق سعر الصرف سيتدخل البنك المركزي من أجل إعادة التوازن وذلك بشرائه للعملة الصعبة مقابل طرح العملة الوطنية، مما سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين نحو $LM^{\backslash}$ حسب الشكل 25-2 والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع في الطلب عند نفس مستوى الأسعار، وذلك بانتقال منحنى الطلب DA إلى اليمين نحو $DA^{\backslash}$ وبالتالي سينتقل الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1. عند مستوى أسعار معلوم P_0 فإن الأجور لا تتغير لأن سعر الصرف ثابت. كذلك اللاتوازن الخارجي لا يتم معالجته بتعديل في الأسعار وعليه فإن العرض الكلي سيبقى ثابت كما هو موضح في الجزء (ب)، مما سيؤدي إلى ظهور فائض في الطلب الكلي عند مستوى الدخل Y_1. إن ارتفاع الطلب على المنتجات من شأنه أي يؤدي بالمؤسسات إلى الرفع من أسعارها عند المستوى P_1 كي يتحقق التوازن ما بين الطلب والعرض الكليين، وبالتالي ستنخفض البطالة، لكن الانخفاض في عرض العمل سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجور الذي سينعكس على الأسعار، مما يعني وجود أثر الإزاحة عن طريق الأسعار الذي سوف يقلل من أثر الإنعاش بانخفاض الدخل من Y_1 إلى Y_2.

أما عن الصيغة الرياضية للمضاعف الإنفاق الحكومي فيمكن كتابتها كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta g} = \frac{1}{1 - c + z + \rho\eta}$$

إذن، تظهر السياسة المالية فعالة وذلك رغم وجود إزاحة عن طريق الأسعار تقلل نوعا ما من تأثيرها على الإنتاج الكلي.

الشكل 25-2: فعالية السياسة المالية في ظل نموذج DA-OA وثبات أسعار الصرف

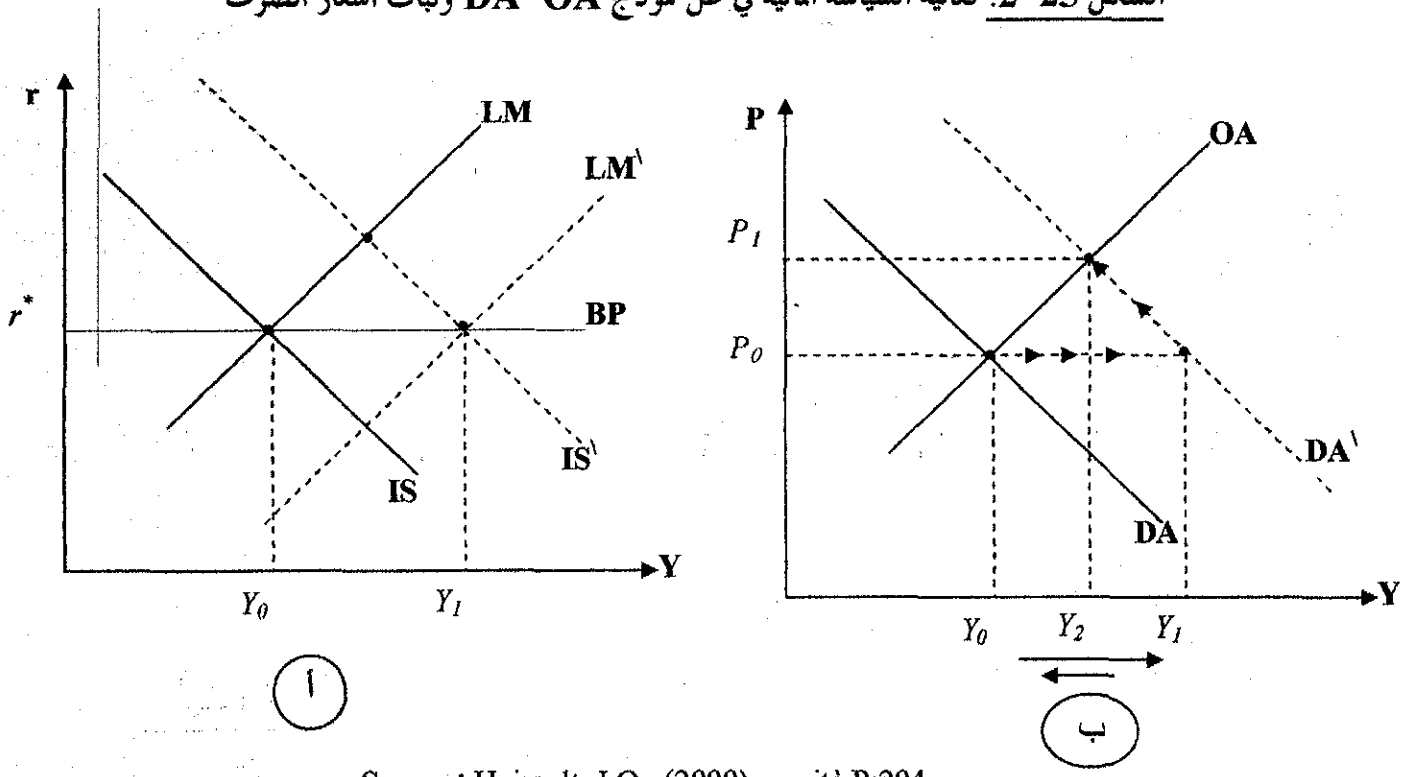

Source: Hairault, J.O., (2000):op.citè.P:204.

خاتمـــــة:

تعتبر السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة تتضمن التكييف الكمي والنوعي لكل من الايرادات والنفقات العامة، وتسيير الدين العام بغية التأثير على الحياة الاقتصادية. ولقد عرفت هذه الأخيرة عدة تطورات متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي الحديث ومجريات الوقائع والأحداث الاقتصادية العالمية. فمن الفكر الكلاسيكي المتبني لتقييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي حصر أسس السياسة المالية المحايدة في ثلاثة نقاط: تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر، ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي والالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية، إلى الفكر الكينزي المتبني لتدخل الدولة في تنشيط الطلب الكلي بغية الوصول إلى التشغيل الكامل، والذي أرسى قواعد السياسة المالية التدخلية تحت أسماء المالية التعويضية أو المالية الوظيفية، ووصولا إلى الفكر المالي المعاصر الذي استخدم أدوات السياسة المالية في التأثير على وحدات الاقتصاد الجزئي بغية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي. وتهدف السياسة المالية في كل هذا إلى التأثير على مستوى الأسعار العام من خلال تكييف الضرائب والإعانات مع الأهداف المسطرة، مراقبة الطلب الكلي وهذا إنطلاقا من مختلف المقاربات النظرية للسياسة المالية ومدى تأثيرها (الكلي أو النسبي) على متغيرات هذا الطلب، ومحاولة توزيع المداخيل من خلال التأثير على: المداخيل الاجمالية،المداخيل الصافية، استعمالات المداخيل و المنافع المتاحة من الإنفاق الحكومي .وإذا ما اعتبرنا السياسة المالية كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية، فإن رسم هذه الأخيرة لابد و أن يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث يتحدّد الرصيد الموازني ومستوى الدين العام وفقا لأهداف الإنتاج الكلي، التضخم ومعدلات الفائدة، وهذا ما احتواه نموذج R.Anand و Van Wijnbergen (1989) لكنه افتقد إلى تحديد الأهداف السابقة بشكل متزامن، كما عجز عن ضمان نسبة ثابتة من الدين العام بإهماله

لتصرفات المقرضين، الشيء الذي أخذ به كل من K.Parker و S.Kastner (1993) في نموذجهما الذي اعتبر كمحاولة لتوسيع النموذج الأول، مع الاهتمام بتفاعلات التوازن العام مابين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات كوسيلة لبلوغ أهدافها، والتي يمكن حصرها في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية.

– ارتبط دور السياسة الانفاقية بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أين أصبحت هذه الأخيرة ترسم وفقا لما يترتب على الإنفاق العام من آثار يتم على أساسها تقسيم هذا الإنفاق إلى عدة أوجه ووفقا لعدة معايير، كمعيار طبيعة النفقة، الدورية، الغرض، والعلاقة باقتصاد السوق. وتخضع السياسة الانفاقية إلى مجموعة من الضوابط تتمثل في: تحقيق المنفعة القصوى من الإنفاق، الاقتصاد في الإنفاق وتخليصه من مظاهر التسيب المالي واستمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق من خلال تقنين النشاط المالي. كما أن حجم الإنفاق بدوره يتوقف على مجموعة من العوامل تتمثل في: طبيعة النظام الاقتصادي القائم والخلفية المذهبية، مستوى النشاط الاقتصادي والقدرة التمويلية للاقتصاد التي تتكون بدورها من القدرة التكليفية والقدرة الاقراضية. وفي ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة والمحددات السالفة الذكر، لابد من تخصيص أمثل لموارد الدولة يعمل على تحقيق الفعالية والكفاءة في الاستخدام وهذا ما يعنيه ترشيد الإنفاق والخيارات المالية للدولة الذي يقتضي التعرف على المعايير المعتمدة في الاختيار سواء تعلق الأمر بأساليب أو مناهج التخصيص الممثلة في: المنهج الحدي، أسلوب تحليل التكاليف والمنافع، أسلوب تحليل فعالية التكاليف، أسلوب التحليل المتعدد المعايير وأسلوب التحليل القراراتي، أو بالمؤشرات العملياتية المعتمدة في تقييم المشروعات العامة والتي نذكر منها: مؤشر فترة الاسترداد، المعدل المتوسط العائد، مؤشر المردودية، معدل العائد الداخلي ومؤشر صافي القيمة الحالية، وهذا ما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع.

– تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم تحصيل الضرائب قصد تغطية الإنفاق العام والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. و نظرا للأهمية الكبيرة للضرائب في تحقيق أهداف السياسة المالية فإنه من الضروري معرفة الآثار المترتبة على فرض الضرائب سواء تعلق الأمر بالآثار المحققة على بعض المتغيرات الاقتصادية أو تلك التي تنفرد الضريبة بإحداثها والتي يمكن حصرها في توزيع العبء الضريبي. فأما الآثار الاقتصادية الكلية نجد أن الضريبة تؤثر على عرض العمل وفقا للتفضيل ما بين أثر الإحلال وأثر الدخل، نوع الضريبة المطبقة ومستوى الأجور، كما أنها تؤثر في الادخار والاستهلاك من خلال دخل الأفراد أو أثمان السلع والخدمات. أما تأثيرها على الاستثمار فيكون من خلال التأثير على معدل الأرباح ،في حين تؤثر الضرائب على المستوى العام للأسعار بالارتفاع في حالة تطبيق ضرائب غير مباشرة وبالانخفاض في حالة تطبيق الضرائب المباشرة، ويتحمل هذا الارتفاع في السعر الناتج عن تطبيق الضرائب كل من المنتج والمستهلك وهذا حسب مرونة أسعار العرض والطلب، حيث يتزايد مقدار ما يتحمله المستهلك من عبء الضريبة كلما زادت مرونة العرض السعرية، أما المنتج فيتزايد مقدار ما يتحمله من عبء الضريبة كلما زادت مرونة الطلب السعرية.

كما يمكن لطبيعة تكاليف الإنتاج، درجة المنافسة، والظروف الاقتصادية أن تؤثر على مقدرة المنتج أو المستهلك على نقل عبء الضريبة. وتختلف صور نقل العبء الضريبي إذ نميز بين: النقل الكلي والنقل الجزئي، النقل المقصود وغير المقصود، النقل الأمامي والنقل الخلفي والنقل المنحرف أو المائل.

ونظرا للآثار التي يتركها الاقتطاع الضريبي على الناتج الداخلي الخام، فإن هذا يقتضي وجود معدل ضغط ضريبي أمثل يجعل من الناتج الداخلي الخام أو الإيرادات الضريبية في أعلى مستوياتها، وقد بين لافر العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها

وهذا ضمن نموذج CJL أين تؤدي كثرة الضريبة إلى قتل الضريبة نفسها، مع وضع قيم مثلى لكل من الضريبة على العمل ورأس المال، حيث يؤدي تخطي هتين القيمتين إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية مما يؤدي إلى تثبيط الإنتاج والعمل.

وعليه فإن تصميم أي نظام ضريبي فعال لابد وأن يخضع إلى مجموعة من المحددات لعل من أبرزها مؤشرات تانزي للنظام الضريبي الجيد إضافة إلى بعض المعايير المتعلقة بالجانب الاقتصادي، تحقيق العدالة وتحسين رفاهية المجتمع.

- تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى الاقتراض من الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية لتغطية النفقات العامة في حالة عجز الإيرادات الدورية المنتظمة، وتلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في حالتين: بلوغ الضرائب حدها الأقصى عند بلوغ المعدل الضريبي الأمثل، وحينما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين حتى وقبل بلوغ الحالة السابقة. ويعتبر الدين العام وسيلة تأثير تتبناها السياسة المالية في إطار الثلاثية الوظيفية لتحليل تدخل الدولة، سواء كان ذلك بالتأثير على مستويات الطلب الكلي كالاستهلاك والاستثمار عن طريق آثار التحريك وآثار الإزاحة التي يمكن إدراكها من منظور حقيقي متعلق بديناميكية النمو والظروف الاقتصادية، أو من خلال توزيع عبء الدين العام ما بين الأجيال. هذا الموضوع الذي عرف آراء كثيرة: إذ تبنى الكلاسيك الأوائل فكرة وقوع عبء الدين العام على الأجيال القادمة، بينما يرى الثاني ذو الأرثدوكسية الكلاسيكية أن عب الدين العام يقع في آن واحد على الجيل الحالي والجيل المستقبلي، أما الكينزيون فيرون أن الجيل الذي يقترض هو من سيتحمل هذا العبء بانخفاض استهلاكه. وقد لقيت هذه الأطروحات بعض الانتقادات، منها ما هو مبني على مقاربة ذاتية أو نفسية ومنها ما هو مبني على مقاربة موضوعية. ليعيد Barro (1974) طرح فكرة حياد الدين العام بحيث لا يمكن اعتباره كثروة صافية تؤدي إلى إحداث آثار توزيعية ما بين الأجيال.

كما يمارس الدين العام تأثيرا واسعا على سيرورة عمل النظام المالي، ويمكن حصر هذا التأثير مرة أخرى في آثار التحريك المالي وآثار الإزاحة المالية. ويرجح مقدار التأثير إلى أهمية الدين العام في الوساطة المالية العامة، وإلى اختلاف نوع النظام المالي ما بين اقتصاديات المديونية واقتصاديات الأسواق المالية التي تستلزم توفر المدخرات الوطنية، إذ أن انخفاض مستويات هذه الأخيرة قد يدفع بالدولة إلى الاستعانة بالمدخرات الأجنبية وذلك باللجوء إلى مؤسسات التمويل الدولي، وهذا ما يعرف بالاقتراض الخارجي الذي يخضع إلى مجموعة من المحددات المتعلقة أساسا بالقدرة على السداد التي ترتبط بدورها بالفائض القابل للتصدير والفائض الداخلي الممثل في الفارق ما بين الادخار والاستثمار الوطني، ويظهر هذا جليا في النموذج المعياري و نموذج Cohen (1986).

كما أن ارتفاع مستويات الدين العام من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار الخاص و من معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يجب تحديد حجم أمثل للدين العام الذي يعظم من النمو الاقتصادي ورفاهية الأعوان الاقتصادية، إلا أن هذا يظهر صعبا للغاية نظرا لتباين المنافع ما بين أجيال المستهلكين، لكن هذا لا يمنعنا من تعيين محددات للحجم المثالي للدين العام التي تتبع بصفة أساسية لتراكم رأس المال مع وجود مستوى أقصى يضمن الاستثمار في النشاط الاقتصادي وحدود عند مستوى عجز الموازنة، ولقد تم توضيح ذلك من خلال التنسيق ما بين أدوات السياسة المالية مع مراعاة نوع الإنفاق الحكومي استهلاكي كان أم إنتاجي ودرجة الازدحام المرافقة له، هذه الأخيرة التي تلعب دورا مهما في تحديد القيم المثلى لسياسة الدين العام والسياسة الضريبية.

- إن تحديد فعالية السياسة المالية من عدمه هو موضوع لاقى اهتماما بالغا من قبل الاقتصاديين، تعبر عنه مختلف النقاشات النظرية التي أسفرت عن ظهور تيارين، أحدهما ينفي وجود أي فعالية للسياسة المالية والآخر يثبت وجودها. فأما التيار الأول المتبني لعدم الفعالية فتمثله كل من المدرسة النقدية التي اعتمدت في تفسيرها على التوقيعات التكيفية باستخدام منحنى فيليبس أين

تكون السياسة المالية نسبية الفعالية في المدى القصير بينما تنعدم هذه الفعالية في المدى الطويل أين يصبح منحنى فيليبس عموديا. من جهتها أيضا، تبنت المدرسة الكلاسيكية الجديدة نفس للموقف السابق بإلغائها لفعالية أي سياسة اقتصادية معتمدة في تفسيرها على التوقعات العقلانية. نفس الرأي يتخذه أيضا اقتصاديوا نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية الذين اتخذوا العوامل الحقيقية للعرض كعامل للتأثير على الدخل والتشغيل. بينما يمثل التيار الثاني الذي يثبت فعالية السياسة المالية خاصة منها الاستقرارية كل من Barro (1981) الذي اعتمد في تحليله على تأثير الصدمات الموازنية وتبنيه لمضاعف موجب أصغر من الواحد يشمل كلا من العرض والطلب. وأيضا الكينزيون الجدد الذين تبنوا الفعالية التامة للسياسة المالية الخاصة في أداء الوظائف الاستقرارية، التخصصية والتوزيعية.

أما إذا أردنا توضيح فعالية السياسة المالية من خلال الاقتصاد الكلي النموذجي فإنه يمكننا ذكر الحالات التالية:

– في اقتصاد مغلق تخضع فعالية السياسة المالية لدرجة حساسية الاستثمار لمعدلات الفائدة حيث تكون السياسة المالية كاملة الفعالية في الحالة الكينزية بينما تنعدم الفعالية تماما في الحالة الكلاسيكية.

– في اقتصاد مفتوح مع ثبات الأجور والأسعار، تخضع فعالية السياسة المالية إلى نظام الصرف المطبق ولدرجة انتقال رؤوس الأموال، ففي نظام أسعار الصرف المرنة، تكون السياسة المالية فعالة في حالة الانتقال الضعيف لرؤوس الأموال، بينما تكون قليلة الفعالية في الانتقال القوي لرؤوس الأموال. أما في نظام أسعار الصرف الثابتة تكون السياسة المالية فعالة في حالة الانتقال القوي لرؤوس الأموال، بينما تكون قليلة الفعالية في حالة الانتقال الضعيف لرؤوس الأموال.

– في اقتصاد مفتوح مع عدم ثبات الأجور والأسعار، تخضع فعالية السياسة المالية إلى نظام الصرف المطبق وإلى درجة تقييس الأجور، ففي نظام أسعار الصرف المرنة تكون السياسة المالية فعالة في حالة التقييس التام وغير فعالة في حالة انعدام التقييس. أما في نظام أسعار الصرف الثابتة تكون السياسة المالية فعالة مهما كانت درجة التقييس.

نشير في الأخير أن الحالات التي تتميز بنسبية الفعالية أو انعدامها ترجع أساسا إلى آثار الإزاحة، سواء تعلق الأمر بالإزاحة عن طريق معدل الفائدة أو سعر الصرف أو الأسعار.

- لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية والحربين العالميتين وقع كبير على الفروض والمعطيات التي بنى التقليديون عليها نظريتهم في توازن ميزانية الدولة، مما سمح بظهور نظرية العجز المنظم في الميزانية المستوحاة من آراء lindal،Myrdal وKeynes فيما يتعلق بمعالجة حالة الركود الاقتصادي، ولقد أخذت السياسة المالية بهذه النظرية في معالجة الحالة السابقة أين بدت بفعالية كبيرة إلى غاية منتصف السبعينات حيث أدت الأزمة البترولية إلى تفاقم في عجز الموازنة وارتفاع في نسب الدين العام لدى معظم الدول الغربية، لتكشف فيما بعد عن ظهور أزمة المديونية العالمية في الثمانينات مما طرح للوجود إشكالية قدرة السياسة المالية على تحمل العجز ومدى قدرتها على تغطية الدين العام. وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تمهيـــــد:

يعتبر تأثير التغيرات للموازنية من بين المبادئ الأولى التي تم اعتمادها في الاقتصاد الكلي، خاصة مع المضاعف الكينزي، في حين لم تكن التطورات المتعلقة بديناميكية الدين العمومي، البعد الزمني لقيد موازنة الدولة وتوقعات الأعوان الاقتصادية حاضرة بشكل دائم ضمن التنظير الاقتصادي الكلي. فلو ألقينا نظرة بسيطة على المعطيات الرقمية الخاصة بالمتغيرات السابقة لوجدنا أن واقعها لا يعبر فقط عن انشغالات ظرفية، وإنما يتعداه إلى وجود اختلالات موازنية تتمثل خاصة في ارتفاع مفرط لنسب الدين العمومي من الناتج المحلي الخام، وكذلك اختلال تام ما بين الإيرادات والنفقات العمومية، وهذا ما ظهر فعلا في معظم اقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة في بعض الأحيان خلال منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، الشيء الذي أدى بدوره إلى إعادة النظر في النماذج التحليلية للنشاطات المالية العمومية للدولة والتي ترتكز أساسا على استراتيجيات تمويل العجوز العمومية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى طرح إشكالية القدرة على تحمل هذه العجوز وإمكانية اللجوء إلى التعديلات الموازنية التي تسمح بتسديد الديون العمومية وتضمن ملاءة هذه الدول.

وعلى ضوء ما سبق ذكره سنعرض في هذا الفصل المعنون بـــ "العجز العمومي والتعديلات الموازنية" مختلف النقاشات والآراء المتعلقة بالعجز الموازني والتعديلات اللازمة للمحافظة على موازنة مالية الدولة، حيث سنعالج في المبحث الأول ماهية العجز الموازني ومختلف الاستراتيجيات المتبعة في تمويله، وهذا بالتطرق إلى أسباب هذا العجز ومختلف أنواعه وكذا علاقته بالعجز الخارجي، هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتعرض إلى مختلف النقاشات النظرية المتعلقة بتمويل عجز الموازنة، لننتقل بعد ذلك في المطلبين الثالث والرابع إلى تحليل كل من التمويل الاقتراضي والنقدي لعجز الموازنة، مع تبيان أثر كل نوع من التمويل.

المبحث الثاني هو عبارة عن دراسة تحليلية لمدى القدرة على تحمل هذه العجوز مع تبيان مختلف التعديلات الموازنية التي تسمح بالتخفيض منها. بحيث سنتناول في المطلب الأول إشكالية القدرة على تحمل العجز الموازني والدين العمومي من خلال تحليل قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة ضمن أفقين: لانهائي ومحدود، لننتقل بعد ذلك إلى تحليل استقرار الدين العمومي وملاءة الدولة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه الإطار النظري لسياسات التعديل الموازني مع التطرق إلى مختلف الطرق الممكنة لتخفيض العجوز العمومية.

المبحث الأول: عجز الموازنة واستراتيجية تمويله

يعبر العجز الموازني (Le déficit budgétaire) عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. و لقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب الحصول و لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي. من جهة أخرى، لم يستوعب المفكرون الكينزيون فكرة ضرورة توازن الميزانية على الأقل في إطار السنة الواحدة، وحاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية، ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل (فكرة الميزانية الدورية)، وذلك بإعطاء الميزانية بعدا ودورا اقتصاديا ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي لإختلالات الاقتصادية. فيمكن أن تتطلب توازنا صارما في حالة التضخم، ويمكن أن تتطلب عجزا من أجل إنعاش الاقتصاد في حالات الركود، وبالتالي أصبحت النظرة الحالية للتوازن الموازني تعمل على التمييز ما بين العمليات النهائية التي يجب أن تكون متوازنة أو تحقق فائضا إذا أمكن، والعمليات الوقتية التي تتعلق أساسا بالاقتراض العام في حالة العجز و الذي يتم تمويله إما عن طريق فائض العمليات النهائية، زيادة الضرائب، اللجوء إلى الاقتراض العمومي أو الإصدار النقدي.

إن هذه الخيارات الأخيرة تشكل في ذاتها النماذج التحليلية للنشاطات المالية العمومية للدولة والتي ترتكز أساسا على استراتيجيات تمويل عجز الموازنة والآثار الخاصة بكل نوع منها، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية عجز الموازنة

عادة ما ينتج عجز الموازنة عن إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، أو بشكل غير مقصود نتيجة قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات. ومن خلال تحليل القيد الموازني (Contrainte budgétaire) للدولة وتقييم وضعية السياسة المالية في المدى المتوسط يمكن لنا استخراج أنواع العجز الموازني وأساليب تقديرها وأيضا علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي.

الفرع الأول: أسباب العجز الموازني

يمكن حصر العوامل المسببة للعجز الموازني في مجموعتين، تهتم الأولى منها بالعوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، أما الثانية فتهتم بالعوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة[1].

1. مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: ونجد ضمنها عدة سلوكيات منها:

- الأخذ بنظرية العجز المنظم التي تمثل تعبيرا صريحا عن أفكار كل من Mirdal, Lindal وKeynes والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة منها الكساد، يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، وذلك لكون

[1] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره. ص:205-206.

الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات، فضلا عن وجود موارد وطاقات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب.

إن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة هامة كونها تعمل على زيادة التشغيل، حتى وإن أدى ذلك إلى إحداث تضخم. فحسب هذه النظرية فإن التضخم لا يشكل أي قلق طالما أن الاقتصاد لم يبلغ مستوى التشغيل الكامل، وتؤدي الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداخيل والأرباح مما يمكن من القضاء لاحقا على العجز، خاصة وأن مثل هذا الوضع سيسمح للدولة بالكف أو على الأقل التقليل من منح الإعانات للعاطلين.

- زيادة حجم الدولة: وهذا ما رأيناه في الفصل الأول.

2. **مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية:** وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن أن نلحظ منها ما يلي:

- ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصادي الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الأولية، وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.

الفرع الثاني: أنواع العجز الموازني وأساليب تقديرها

سنحاول ذكر مختلف أنواع عجز الموازنة انطلاقا من القيد للموازني للدولة، والذي يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$G - (T_I + T_N) + iB_{-1} + i^* EB^*_{g-1} = \Delta L_g + \Delta B + \Delta EB^*_g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

G: النفقات العامة من السلع والخدمات ، B^*_g : مخزون الدين العام الخارجي في نهاية الفترة.

T_I: الإيرادات الجبائية ، i^* : معدل الفائدة على الدين العام الخارجي.

T_N : الإيرادات غير الجبائية ، E : سعر الصرف الاسمي .

B: مخزون الدين العام الداخلي في نهاية الفترة ، L_g : المخزون الاسمي للقروض الممنوحة من قل البنك المركزي.

i : معدل الفائدة على الدين العام الداخلي.

يرصد الطرف الأيسر من المعادلة (1) مكونات العجز الموازني (نفقات السلع والخدمات، خدمات الدين العام وصافي الإيرادات) بينما يبين الطرف الأيمن أن الدولة بإمكانها تمويل عجزها الموازني إما عن طريق إصدار سندات داخلية، الاقتراض من الخارج أو اللجوء إلى البنك المركزي.

– يعرف الطرف الأيسر للمعادلة (1) عجز الموازنة الجاري والذي يمكن تعريفه على أنه صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، وبالتالي يمكن كتابة عجز الموازنة الجاري على الشكل التالي:

$$G - (T_t + T_N) + iB_{-1} + i^* EB^*_{g-1}$$

مع العلم أن G لا تتضمن النفقات المخصصة لسداد الديون السابقة.

– من خلال معادلة العجز الجاري نرى أن هذا الأخير يتضمن فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليس حالية، حيث يتبنى M. Blejer و A.Cheasty(1991)[1] استبعاد هذه الفوائد للتمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الحالية، وهو بالتالي مضمون عجز الموازنة الأساسي (Deficit Primaire) الذي يمكن أن نعبر عنه بطرح الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا من العجز الجاري. وبالتالي يمكن كتابة عجز الموازنة الأساسي على الشكل التالي: $D = G - T$ ، حيث أن: $T = T_t + T_N$

وبتعويض عجز الموازنة الأساسي في المعادلة (1) نجد ما يلي:

$$D - iB_{-1} + i^* EB^*_{g-1} = \Delta L_g + \Delta B + E\Delta B^*_g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

من خلال المعادلة (2) تتضح حساسية عجز الموازنة الجاري (الطرف الأيسر) للتضخم نتيجة تأثيرها هذا الأخير على مدفوعات الفوائد الاسمية على الدين العام، إذ يبين كل من: V.Tanzi ، M.Belejer و M.Teijeiro (1988)[2]، أن ارتفاع معدلات التضخم لها تأثير بالغ في العجز الجاري نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع فوائده، وبالتالي فإن العجز الجاري لا يعتمد بعض الأحيان كمقياس للارتفاع الحقيقي لمديونية الدولة.

– ونظرا لقصور عجز الموازنة الجاري، فقد تم استبدال هذه الأخير بالعجز التشغيلي (Déficit Opérationnel) وهو ذلك العجز الناتج عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم. فعادة ما يطالب الدائنون بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز إذا ما استخدمنا صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القرض.

– ومن أجل شرح أهمية هذا التعديل، سنفترض من أجل التبسيط غياب الديون الخارجية ($B^*=0$) بحيث ستصبح المعادلة (2) على الشكل التالي: $D + iB_{-1} = \Delta L_g + \Delta B$

وبقسمة طرفي المعادلة أعلاه على الأسعار P، فإنها ستصبح على الشكل التالي:

---

[1] Blejer, M., and Cheasty, A., (1991): "The Measurement of Fiscal Deficits", *Journal of Economics Literature*, Vol.29, N.4, (1655-1678).

[2] Tanzi, V., Blejer, M., Teijeiro, M., (1988): "The Effects of Inflation on the Measurement of Fiscal Deficits". Cité par: Blejer, M., and Cheasty, A., (1991): art cité P: 1678.

$$d + i\left(\frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1} = \frac{\Delta L_g}{p} + \left(\frac{p_{-1}}{p}\right)\frac{\Delta B}{p_{-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تمثل: d العجز الأساسي الحقيقي وb المخزون الحقيقي لسندات الدولة

يمكن إعادة صياغة الجزء الأخير من الطرف الأيمن للمعادلة (3) على الشكل التالي:

$$\left(\frac{p-1}{p}\right)\frac{\Delta B}{p-1} = b - \left(\frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1} = \Delta b + \left(1 - \frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1} = \Delta b + \pi\left(\frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1}$$

و بتعويض النتيجة أعلاه في المعادلة رقم (3) سنحصل على ما يلي:

$$d + (i + \pi)\left(\frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1} = \frac{\Delta Lg}{p} + \Delta bx$$

وإذا اعتبرنا أن: $P_{-1}/P = 1/(1+\pi)$ ، فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه وفق الشكل التالي:

$$d + \left(\frac{i-\pi}{1+\pi}\right)b_{-1} = \frac{\Delta L_g}{P} + \Delta b$$

أيضا إذا عوضنا r بقيمتها في المعادلة أعلاه حيث تمثل r معدل الفائدة الحقيقي وهو يساوي: $r = \frac{1+i}{1+\pi} - 1$

فإن المعادلة السابقة تصبح على الشكل التالي:

$$d + rb_{-1} = \frac{\Delta L_g}{P} + \Delta b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

— إن الصيغة $(d + rb_{-1})$ في المعادلة (4) تقيس العجز الكلي الحقيقي وهي تختلف بذلك عن العجز الإسمي المقاس بمستوى الأسعار P المعطى في الطرف الأيسر من المعادلة (3) والمعبر عنه بالصيغة $(d + i(P_{-1}/P)b_{-1})$، وبذلك إذا استعملنا الاعتبارات السابقة الخاصة بـــ: $P_{-1}/P = 1/(1+\pi)$ وأيضا قيمة r، وقمنا بتعويضها في صيغة العجز الإسمي فإننا سنحصل على صيغة جديدة لهذا الأخير معبر عنها بالمعادلة التالية:

$$d + i\left(\frac{p_{-1}}{p}\right)b_{-1} = d + \left(\frac{i}{1+\pi}\right)b_{-1} = d + \left(r + \frac{\pi}{1+\pi}\right)b_{-1}$$

ومنه فإن مقارنة الصيغة أعلاه مع المتحصل عليها في المعادلة (4) تبين أنه عند الربط البسيط لعجز الموازنة الجاري مع الأسعار الجارية فإن هذا سيؤدي إلى إفراط في تقدير (Sur estimation) العجز الحقيقي مقدر بـــ: $\frac{\pi}{1+\pi}b_{-1}$، وهي نفسها القيمة التي سوف يطالب الدائنون بتغطيتها نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لديونهم تجاه الدولة من جراء التضخم.

– من جهة أخرى يمكن للتضخم أن يؤثر في النفقات والإيرادات العامة وبالتالي في المقاييس الثلاثة للعجز الموازني، إذ يمكن للتضخم أن يرفع من الإنفاق على برامج الإعانات (كالدعم، والتحويلات النقدية)، أو يرفع من الإيرادات الجبائية في حالة تصاعد معدلات الضريبة، كما يمكن له أيضا التخفيض من القيمة الحقيقية للإيرادات الجبائية نظرا لوجود الفترة الزمنية ما بين

تقييم الضريبة وتحصيلها وهذا ما يعرف تحت اسم أثر Olivera Tanzi[1] . فإذا اعتبرنا أن n هي فترة تحصيل الضريبة والمعبر عنها بالأشهر، و π هو معدل التضخم الشهري، فإن حجم انخفاض الإيرادات الحقيقية معطى بالعلاقة التالية: $1-(1+\pi)^{-n}$. فمثلا: إذا كان معدل التضخم الشهري 10% فإن قيمة الإيرادات الحقيقية ستنخفض بـــ: 9,1 % إذا كانت مدة التحصيل هي شهر واحد، وبـــ: 17,4% إذا كانت مدة التحصيل شهرين، وبـــ: 24.9% إذا كانت مدة التحصيل ثلاثة أشهر.

– إلى غاية هذا المستوى من التحليل، لقد اعتمدنا على قيد موازنة الدولة والعوامل المؤثرة فيه لاستنباط أنواع العجز الموازني، سننتقل الآن إلى تقييم وضعية السياسة المالية في المدى المتوسط والذي سيسمح لنا بتحديد نوع آخر من العجز الموازني، ويتعلق الأمر هنا بعجز الموازنة الهيكلي الذي يرتبط أساسا بالتقلبات الموازنية. وقد تم تطوير هذا الأخير عن طريق صندوق النقد الدولي (IMF) من خلال أعمال كل من: P.S.Heller ، R.D.Hasse وA.Mansor (1986)[2]، M. Blejer و K.Y.Chu (1989)[3] والفكرة الأساسية هي أن أي تقييم صحيح للاستراتجيات الموازنية في المدى المتوسط يتطلب تحديد التدابير التي من خلالها تكون تغيرات الأرصدة الموازنية الجارية تعكس العوامل الهيكلية وخاصة منها المقاييس الظرفية للسياسات المالية والحركات (التعديلات) الدورية. وهذا التمييز هو ضروري ، لأن تغيرات الرصيد الموازني التي يمكن إسنادها إلى دورة الأعمال أو إلى تقلبات الطلب الكلي في المدى القصير ، يمكن اعتبارها كمصححات آلية. ومنه فإن تغيرات العجز الناتجة عن العوامل الهيكلية لا يمكن تعويضها إلا عن طريق مقاييس ظرفية وباستبعاد المركبة الدورية الآلية التصحيح للرصيد الموازني المشاهد، حيث سيقدم هذا توضيحا دقيقا للوضعيات الموازنية في المدى المتوسط وسيسمح أيضا باستنتاج مؤشر الرصيد الموازني الهيكلي. وتعتمد حسابات الأرصدة الموازنية في هذه الحالة على مقاربتين متتابعتين: في المقاربة الأولى سيتم اعتماد المرونات الموازنية (élasticité budgétaire) من أجل تعديل الإيرادات T_s والنفقات الكلية G_S بغية إحداث تغييرات في فجوة الإنتاج الدوري GAP والتي يمكن تعريفها على أنها الفارق ما بين الإنتاج الجاري والإنتاج الممكن (قدرات الإنتاج الكلية). ويمكن تقدير مستوى عجز الموازنة الهيكلي نسبة إلى الإنتاج الممكن بالمعادلة التالية:

$$D_s = G_s - T_s = G(1-\eta_G GAP) - T(1-\eta_T GAP)$$

مع العلم أن η_G و η_T تمثلان مرونة الإيرادات والإنفاق للإنتاج على التوالي.

و عادة ما يتم قياس مؤشر عجز الموازنة الهيكلي بشكل نسبي مقترن بنسبة الإنتاج الممكن، وبالتالي فإنه يمكن تقدير عجز الموازنة الدوري على أنه الفارق ما بين عجز الموازنة المشاهد وعجز الموازنة الهيكلي.

أما في المقاربة الثانية، فإن المركبات الدورية للإيرادات والنفقات فيعبر عنها بنسب هذه الأخيرة من الناتج المحلي الخام، أين يتم تقديرها مباشرة باستعمال الثوابت (paramètres) التي تصف الاستجابة الدورية (réponse cyclique) للإيرادات

[1] Tanzi, V., (1977): "Inflation Legs in Collection and The Real Value of Tax Revenue", *IMF*, Staff paper N° 24.
[2] Heller, P.S., Hasse, R.D., and Mansor, A., (1986): "A Review of the Fiscal Impulse Measure", Occasional Paper, N° 44, IMF.
[3] Blejer, M., and Chu, K.Y., (1988): "Measurement of Fiscal Impact. Methodological Issues", D. C. IMF, (32-47).

و النفقات مع تغيرات فجوة الإنتاج الدوري، و بالتالي فإن عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الخام، هو معرف على أنه الفارق ما بين نسبة الإنفاق الكلي من الناتج المحلي الخام ونسبة الإيرادات من نفس هذا الناتج: $d = g - \tau$.

- أما إذا قمنا بتقسيم نسب الإيرادات والإنفاق إلى مركبات هيكلية (g_s،τ_s) ومركبات دورية (g_c،τ_c)، فإن معادلة العجز تصبح : $d = (g_s + g_c) - (\tau_s + \tau_c)$

إن الفرق ما بين المركبات الدورية للإيرادات والنفقات يقيس تأثير الآثار الدورية على عجز الموازنة:

$$d_c = g_c - \tau_c = \alpha_G GAP - \alpha_\tau GAP$$

حيث أن: α_τ و α_G تمثل على التوالي استجابة نسب الإيرادات والنفقات الدورية لارتفاع في فجوة الإنتاج الدوري بنسبة مئوية واحدة، وبالتالي فإن الأثر الكلي للدورة الاقتصادية على ميزانية الدولة سيكون معرفا بالفرق مابين ثوابت الاستجابة الدورية$(\alpha_G - \alpha_\tau)$، أما الفرق ما بين عجز الموازنة الجاري وعجز الموازنة الدوري فهو يمثل عجز الموازنة الهيكلي:

$$d_S = d - d_C$$

- ما يمكن أن نستنتجه هو تماثل المقاربتين عن طريق ارتباط كل من ثوابت الاستجابة الدورية ومرونات الإيرادات والنفقات بالعلاقة التالية: $\alpha_G \approx (n_G - 1)\left(\frac{G}{Y}\right)$ ، $\alpha_\tau \approx (n_\tau - 1)\left(\frac{\tau}{Y}\right)$

حيث تمثل $\frac{G}{Y}$ و $\frac{\tau}{Y}$ نسب الإنفاق من PIB والإيرادات منPIB، فتقديم هذه التقديرات على شكل نسب سيسهل من تقييم حساسية تقديرات الأرصدة الموازنية لتغييرات الفرضيات الخاصة بفجوة الإنتاج الدوري والاستجابة الدورة للميزانية.

الفرع الثالث: علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي

يمكن إقامة علاقة محاسبية بين الميزانية العامة وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام[1]:

- الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق يساوي: $PIB = C_P + I_P + G + X - M$ (1)
- الناتج المحلي الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل يساوي: $PIB = C_P + S_P + T + R$ (2)

حيث أن:

C_P : الاستهلاك الخاص. X: الصادرات من السلع والخدمات.

I_P: الاستثمار الخاص. M: الواردات من السلع والخدمات.

G: الإنفاق العام R: صافي التحويلات من الخارج.

S_P: الادخار الخاص T: إيرادات الحكومة من الضرائب

انطلاقا من المعادلتين (1) و (2) يمكننا كتابة: $C_P + I_P + G + X - M = C_P + S_P + T + R$

ومنه فإن: $(I_P - S_P) + (G - T) = M - X + R$

[1] عبد المجيد قدي(2003): مرجع سبق ذكره.ص: 208.

تبين المعادلة أعلاه أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الاستثمار – الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية. ومنه فإن العجز الشامل في الميزانية لابد أن يقابل بفائض في مدخرات القطاع الخاص تزيد عن استثماراته و/أو بعجز في الحساب الجاري الخارجي. وتطرح هذه المعادلة أيضا إمكانية افتراض وجود تأثير متبادل بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، فهناك دراسة أنجزها البنك العالمي تبين أن العجز الموازني كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي لـ 17 دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازني لديها، أما عن درجة ارتباط عجز الموازنة بالعجز الخارجي فهي تخضع إلى مدى تأثير السياسة المالية على قرارات الاستثمار والادخار في القطاع الخاص.

وبعد أن تعرفنا على مختلف أنواع عجز الموازنة وأسبابها وكذا علاقتها بالعجز الخارجي، سنتنقل إلى استراتيجيات تمويل العجز الموازني من خلال محتوى المطالب المتبقية من هذا المبحث.

المطلب الثاني: النقاشات المتعلقة بتمويل عجز الموازنة:

لقد تم اعتماد التحليل الأصلي أو التقليدي لأساليب تمويل العجز الموازني ضمن نماذج التوازن الكلي التي قدمها الكينزيون في نموذج IS-LM، ليتطور هذا التحليل بدمجه لقيد الموازنة العمومي الذي تضمن التمويل النقدي والتمويل بالدين العام. الشيء الذي فتح المجال لنقاشات نظرية عديدة تمحورت حول تأثير كل نوع من التمويل، خاصة منها ما يتعلق بآثار التحريك وآثار المزاحمة ليتطور هذا النقاش بعد ذلك إلى ظهور إسهامات نظرية جديدة للمقاربتين الكينزية والنقدية.

الفرع الأول: محدودية التحليل التقليدي وضرورة إدماج قيد موازنة عمومي:

إن التحليل التقليدي لتمويل عجز الموازنة الذي تبنيناه ضمن نموذج IS-LM (في الفصل الأول) سواء كان ذلك بسياسة مالية أو سياسة نقدية أثار العديد من النقاشات التي تمحورت في تحليل الأصول والخصوم المالية العامة. فعندما نختبر آثار التمويل بالاقتراض نستنتج مثلا في الحالة العامة (Classico-keynesien) أن ارتفاع الدخل الوطني ومعدل الفائدة يرجع إلى وجود الاقتراض. فإذا كان ارتفاع الدخل الوطني يرجع بالدرجة الأولى إلى أثر مضاعف الإنفاق الممول بالاقتراض، فإن ارتفاع معدل الفائدة يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات وهذا من أجل إعادة التوازن لسوق النقد باعتبار ثبات عرض النقود. أما عند اختبارنا لأثار التمويل بالإصدار النقدي فإن هذا التحليل يبدو أكثر إقناعا لأنه يعكس جيدا تأثير التدفق الإضافي للنقود على تطور مخزون هذه الأخيرة. وما يعاب على التحليل السابق للتمويلين هو أنه لم يحسن جيدا إدماج أثر تدفقات التمويل النقدي على مخزونات الأصول المالية، وأيضا افتراضه لعدم وجود تأثيره لإصدار السندات العامة على مخزونات الأصول المالية، ضف إلى ذلك الفرضيات الأولية المتعلقة بثبات مستوى الأسعار واستبعاد تأثير تدفقات الاستثمار على مخزون رأس المال. كل هذه النقائص استدعت تجاوز التحليل التقليدي وتجديده من خلال إدراج قيد للموازنة العمومي والخاص بالدولة. وقد كان K.Wicksell (1898) أول من وضع هذا القيد لتتبناه النظرية النقدية مابين الحربين[1] ليصبح في نهاية

[1] Hansen, B., (1973): " In the Effect of Fiscal and Monetary Policy: A Taxonomic Discussion ", *American Economic Review*, Vol.63, n.4, (54-571).

الستينات موضوعا معروضا للتحليل كأعمال D.A.Ott (1965) [1] و C.Chirst (1968)[2] الذي أدرج معادلة القيد الموازني للدولة من الشكل: $G = T + dB + dM$ حيث يمكن تمويل الإنفاق العام G إما عن طريق الضرائب T، التغيير من السندات العمومية dB والتغيير من حجم النقود dM.

إن النموذج المتضمن للقيد الموازني يمثل من الآن علاقة توضيحية ما بين تدفقات الإنفاق العام G والإيرادات T وتغيرات مخزونات الأصول المالية dM والأصول النقدية dM، مما يؤدي إلى تعديلات في المحفظة المالية للأفراد وللدولة.

هذه العلاقة ما بين التدفقات والمخزون هي عبارة على هيكل ديناميكي في النموذج رغم أن معظم علاقات السلوك الأساسية هي ساكنة (Statiques).

الفرع الثاني: التحليل الأولي لآثار المزاحمة والتحريك:

إن نقطة انطلاقة هذا التحليل تعتمد على نتائج دمج قيد الموازنة العمومي في النماذج من النوع IS-LM ،حيث تبين شروط ظهور آثار التحريك وآثار المزاحمة من خلال المعاملات، وأيضا شروط ظهور هذه الأخيرة من خلال المحفظة المالية بعد دمج آثار الثروة في النموذج.

1. آثار التحريك أو المزاحمة المالية عن طريق المعاملات:

سنعتبر تطبيق سياسة مالية عن طريق الرفع من الإنفاق العام سيولد عجزا موازنيا يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الأعوان غير البنكية مع ثبات في عرض النقود. إن ارتفاع الإنفاق العام بالصورة السابقة سيؤدي إلى احتكار للادخار الخاص من قبل القطاع العمومي ينتج عنه انخفاض في تشكيل رأس المال الخاص، وأيضا ستظهر آثار تحفيز للطلب الكلي من جراء هذا الارتفاع في الإنفاق العام، وبالتالي سنحصل على نوعين متعارضين من الآثار: آثار تحريك وآثار مزاحمة.

ترجع الأصول الأولى للنقاشات المتعلقة بهذين الأثرين إلى M.Friedman وكذلك الدراسات القياسية لنقديي بنك Saint-Louis التي ركزت على وجود أثر المزاحمة المالية عن طريق المعاملات مثل أعمال: R.W.spencer و W.P.yohe (1970) [3] R.W.spencer، K.M.Carlson (1975) [4] إن محاولة تنظيم آليات تفسيرية لآثر المزاحمة المالية عن طريق المعاملات ستؤدي بنا إلى الحالات المتطرفة والوسطية في النموذج IS-LM (كلاسيكية، كينزية وكلاسيكو كينزية) ، إذ ركز الاقتصاديون النقديون في تفسيرهم لهذا الأثر على حالتين: عندما يكون منحنى LM عمودي $(l_2 \to 0)$ وعندما يكون منحنى IS أفقي $a_1 \to \infty$. ففي الحالة الأولى عند انعدام المرونة ما بين معدلات الفائدة والطلب على النقود، كل إنفاق عام إضافي ممول عند طريق الاقتراض العام سيؤدي إلى رفع في معدل الفائدة ، هذا الأخير من شأنه أن

[1] Ott, D.A., (1965): "Budget Balance and Equilibrium Income ", *Journal of Finance*, N.20, (71-77).
[2] Christ, C., (1968): "A Simple Macroeconomic Model with a Government Budget Restraint ", *Journal of Political Economy*, Vol.76, N.01, (53-61).
[3] Spencer, R.W., and Yohe, W. P., (1970): "The Crowding-out of Privat Expenditures by Fiscal Policy Action". *Federal Reserve Bank of St. Louis Review.P: 12.* Citè par: Liau, P., (1996): op. cit. P: 323.
[4] Calson, K.M., and Spencer, R. W., (1975): "Crowding Out and Its Critics", *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*. Citè par : Liau, P., (1996): idem. P: 323.

يخفض من النفقات الخاصة لحائزي القرض العام مما يجعل للمقرضين الخواص يرون أن الأموال التي يمكن اقتراضها هي محتكرة من قبل الإنفاق العمومي، وبالتالي نجد مزاحمة الإنفاق الخاص عن طريق الإنفاق العمومي الإضافي. وبما أن عرض النقود هو ثابت فإنه يجب الرفع من معدلات الفائدة إلى غاية تساوي حجم الإنفاق الخاص المستبعد مع حجم الإنفاق العمومي الإضافي، وهذا من أجل أن يتساوى مخزون النقود للموجود مع مخزون النقود للرغوب فيه. وبما أن منحنى LM عمودي فإن أي تغيير في منحنى IS سوف لن يغير من الإنتاج الكلي، مما يجعل من السياسة المالية عديمة الفعالية نظرا لوجود مزاحمة حقيقية كلية. أما في الحالة الثانية عند المرونة التامة ما بين معدل الفائدة والاستثمار فإنه بالنسبة لمعدل فائدة معلوم سيكون هناك استقرار في حجم الادخار، مما يجعل الاستثمار العمومي ينافس مباشرة الاستثمار الخاص،ومنه فإن أي إنفاق استثماري عمومي إضافي سيبعد عن طريق الإحلال المباشر للاستثمار الخاص وبالتالي لن تكون أيضا أي فعالية للسياسة المالية نتيجة أثر المزاحمة الحقيقي.

في حين يرد الكينزيون على الحالتين السابقتين المتطرفتين بأن أي حقيقة رياضية (عن طريق النماذج) لا تعني بالضرورة حقيقة اقتصادية، فمعظم الدراسات التجريبية لم تثبت انعدام المرونة ما بين معدل الفائدة والطلب على النقود ونفس الشيء بالنسبة للمرونة التامة ما بين معدل الفائدة والاستثمار، وهذا ما دفعهم لتبني حالتين متطرفتين متماثلتين يتم من خلالها إظهار آثار التحريك، ففي الحالة الأولى يكون منحنى LM أفقي ($l_2 \to \infty$) أو ما تسمى بوضعية مصيدة السيولة. في هذه الحالة يتم تمويل الإنفاق العام بالاقتراض دون ما ارتفاع في معدل الفائدة ومنه تكون السياسة المالية كاملة الفعالية ببلوغ أثر التحريك لأقصاه وانعدام أثر المزاحمة. أما الحالة الثانية عندما يكون منحنى IS عمودي ($a_1 \to 0$) فإن مرونة الاستثمار لمعدل الفائدة ستكون معدومة مما يؤدي إلى غياب تام لأثر المزاحمة. أما في الحالة الوسيطة فإننا نجد تفسيرين لأثر المزاحمة، يتعلق التفسير الأول حسب R.G.Cebula (1973)[1] بأثر التوقع إذ أن أي عجز موازني ممول عن طريق الاقتراض سوف يؤدي لا محالة إلى انخفاض ثقة الأعوان الخاصة، مما سيؤدي إلى زيادة في تفضيل للسيولة (أي انتقال المنحنى LM إلى اليسار) ولنفس الأسباب فإن الكفاية الحدية لرأس المال ستؤول أيضا للانخفاض (أي انتقال منحنى LM إلى اليسار)، و منه فإن الانتقال الأول لمنحنى IS نحو اليمين نتيجة الرفع من الإنفاق العام سيقابله انتقال معاكس لكل من منحنىIS وLM نحو اليسار. أما التفسير الثاني فيتعلق حسب P.A.David و G.L.Scadding (1974)[2] بأثر العقلانية العالية (ultra rationalité) لسلوك العائلات الذي يتبنى الإحلال التام ما بين الإنفاق الاستثماري العمومي والخاص باعتبارهما وجهتين متناوبتين تسمح بالرفع من التدفقات المستقبلية الخاصة باستهلاك العائلات. ومنه فإن أي ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العمومي سيقابله انخفاض مساوي له في الإنفاق الاستثماري الخاص نتيجة الإحلال المباشر وهذا من دون أن يكون منحنى IS أفقيا، وبالتالي لن يكون للسياسة المالية أي تأثير نتيجة لوجود آثار المزاحمة.

[1] Cebula, R.J., (1973): "Deficit Spending, Expectation and Fiscal Policy Effectiveness", *Finances Publiques*, N.34, P: 362.

[2] David, P.A., and Scadding, J.L., (1974):" Private Savings, Ultra-Rationality, Aggregation and Denison's law", *Journal of Political Economy*, vol.82, N.2, (225-249).

إذن ما يمكن أن نستنتجه من خلال تطبيق سياسة مالية ممولة عن طريق الاقتراض العام هو وجود ارتفاع متزامن لمستوى معدل الفائدة والإنتاج الكلي مع ظهور آثار للمزاحمة لا تعادل بالضرورة أثر التحريك الأولي لارتفاع الإنفاق العام، بينما سيرتبط تأثير المضاعف على الإنتاج الكلي بمدى مرونة الاستثمار والطلب على النقود من أجل المضاربة لمعدل الفائدة. وبالتالي وحده تحليل هذه المرونة سيسمح بتحديد مختلف الحالات السابقة.

2. آثار التحريك أو المزاحمة عن طريق المحفظة المالية:

يعتمد هذا التحليل على إدماج أثر الثروة في النماذج من النوع IS-LM وذلك من خلال الربط المباشر للأصول ومحتوياتها مع سلوكيات الاستهلاك والاستثمار، وأيضا مع مستوى الدخل والوطني ومعدل الفائدة. وبالتالي فإن أي إصدار جديد للسندات سيكون له أثر على الأصول المالية للأعوان، مما سيجعل من أنماط تمويل عجز الموازنة غير محايدة نتيجة دمج أثر الثروة. سنعتمد في تحليلنا هذا على نموذج B.M.Friedman (1978)[1] الذي أدرج معادلة جديدة للثروة W التي تتضمن كل من مخزون النقود M ومخزون السندات العمومية B ومخزون رأس المال الحقيقي K ، وهذا بالإضافة إلى إدراج قيد الموازنة العمومي السابق. ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالمعادلات التالية:

$$Y = C + I + G \quad \ldots\ldots(1)$$

$$C = C_0 + C_1(Y - T) + C_2 W \quad ; c_2 > 0 \quad \ldots\ldots(2)$$

$$I = i_0 + i_1 r \quad \ldots\ldots(3)$$

$$M_d = m_0 + m_1 Y + m_2 r + m_3 W \qquad ; 1 \geq m_3 \geq 0 \quad \ldots\ldots(4)$$

$$M_0 = M \quad \ldots\ldots(5)$$

$$W = K + M + B \quad \ldots\ldots(6)$$

$$G - T = dM + dB \quad \ldots\ldots(7)$$

سنحاول الآن توضيح تمويل عجز الموازنة بالاقتراض على كل من مستوى الدخل الوطني ومعدل الفائدة، لكن مع إدراج آثار الثروة والقيد المالي للخزينة. ويسمح الحل الجبري لنظام المعادلات من 1 إلى 7 بتحديد قيمة Y كالتالي:

$$Y = \frac{(m_2 c_0 + m_2 i_0 - i_0 m_0) - m_2 c_1 T + i_1 M + (m_2 c_2 - i_1 m_3) W + m_2 G}{m_2(1 - c_1) + i_1 m_1} \quad \ldots\ldots(8)$$

ومنه يكمن معرفة أثر عجز الموازنة الممول عن طريق الاقتراض بواسطة حساب المضاعف dy/dG:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{m_2 + (m_2 c_2 - i_1 m_3)}{m_2(1 - c_1) + i_1 m_1} \quad \ldots\ldots(9)$$

إذن تبدو النتائج مختلفة عن النتائج المحصل عليها ضمن نموذج IS-LM في الفصل الأول وهذا بالمقدار $(m_2 c_2 - i_1 m_3)$.

[1] Freidman, B.M., (1978): art. citè. P: 608.

أما إذا اعتبرنا أن المقام هو سالب كما في الحالة الأولى فإن المضاعف سيمارس أثرا إيجابيا ($dy/dG>0$) إلا في حالة ما إذا كان البسط سالبا أيضا أي:

$$m_2+(m_2c_2-i_1m_3)<0 \Rightarrow 1+c_2>\frac{i_1}{m_2}m_3 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

إذن في نموذجنا هذا الذي يتضمن آثار الثروة سينتج أثر تحريك لعجز الموازنة الممول بالاقتراض عندما تكون مرونة الاستثمار لمعدل الفائدة i_1 أقل من مرونة الطلب على النقد لمعدل الفائدة i_2 ، وبالعكس سيظهر أثر مزاحمة شبه كلي في حالة ما يكون الاستثمار جد حساس لمعدل الفائدة.

إضافة إلى ذلك قام B.M.Friedman (1978) بتقديم تحليل معمق خاص لآثار الثروة يختلف حسب مكونات المحفظة المالية، وذلك بتمديد تحليل النظام السابق إلى نظام خطي للطلب على الأصول يمكن عرضه بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} M^D \\ B^D \\ K^D \end{pmatrix}=\begin{pmatrix} m_0 \\ b_0 \\ k_0 \end{pmatrix}+\begin{pmatrix} m_1 & m_2 & m_3 \\ b_1 & b_2 & b_3 \\ k_1 & k_2 & k_3 \end{pmatrix}\bullet\begin{pmatrix} r_m \\ r_b \\ r_k \end{pmatrix}+\begin{pmatrix} m_4 \\ b_4 \\ k_4 \end{pmatrix}\cdot y+\begin{pmatrix} m_5 \\ b_5 \\ k_5 \end{pmatrix}\cdot W \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

في هذا النموذج تمثل كل من: K^D, B^D, M^D حجم الأصول المطلوبة، بينما تتمثل: r_m, r_b, r_k معدلات العائد الخاص بأنواع الأصول الثلاثة، أما : k_1, b_1, m_1 فهي تتمثل معاملات ثابتة. ومن أجل التبسيط يضع B.M.Friedman (1978) بعض القيود الخاصة منها: $m_i+b_i+k_i=0$ مع $i=0,1,\ldots 4$ ، وأيضا $m_5+b_5+k_5=1$.

من جهة أخرى سنفترض أن: $b_1=m_2, k_1=m_3, k_2=b_3$ من أجل إدماج فرضية التماثل في الاحلالية النسبية للأصول.

إذن إذا اعتبرنا الآن أن كلا من: B_0, r_m, K, M, T, G هي معطيات خارجية للسياسة الاقتصادية ومع افتراض انعدام r_m فإنه يمكن اختزال مجموع المعادلات من (1) إلى (7) في ثلاث معادلات توازنية لسوق السلع، سوق النقد وسوق السندات العمومية حسب المراحل المألوفة في النماذج من الشكل IS-LM. ومنه يمكن كتابة المعادلات التوازنية الثلاث على الشكل التالي:

$$Y=y_0+y_1G+(1-y_1)T+y_2r_k+y_3(M+K+B)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

$$B=m_0+m_1r_b+m_3r_k+m_4y+m_5(M+K+B)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

$$M=b_0-(m_2+b_3)r_b+b_3r_k+b_4y+b_5(M+K+B)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

من خلال المعادلات أعلاه تظهر صعوبة تحليل آثار تمويل عجز الموازنة بالاقتراض، فإذا افترضنا أن M هي ثابتة وأن الأصول المالية تتغير بالحجم dB فإن: r_b و r_k يجب أن تتغير قبل حل المعادلتين (13) و (14) ، حيث أن فائض عرض السندات في المعادلة (14) سينخفض بنفس حجم فائض الطلب على النقود في المعادلة (13). فإذا كان من الضروري الرفع من r_b الذي سيسمح بتحقيق التوازن فإننا نجد غموضا في تغيرات r_k . هذا المعدل يجب أن ينخفض من أجل السماح لارتفاع في الطلب على السندات الذي سيخفض من الطلب على النقود. لكن بما أن التأثيرات على معدل الفائدة في سوق السلع تتبع لـــ r_k فإنه

من غير الممكن القول أن آثار المحفظة المالية (أو مجموع أثر المحفظة المالية و أثر المعاملات) تمحو أو تدعم أثر ارتفاع الدخل الذي تمارسه السياسة المالية[1].

فإذا افترضنا إن Y ثابتة، فإنه يمكننا من خلال المعادلتين (13) و (14) حساب المضاعفات: $\delta r_b / \delta G$ و $\delta r_k / \delta G$ كالتالي:

$$\frac{\delta r_b}{\delta G} = -\frac{b_3 m_5 + m_3(1-b_5)}{\Delta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

$$\frac{\delta r_k}{\delta G} = \frac{m_2(1-b_5) - m_2 m_5 - b_3 m_5}{\Delta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

حيث أن: $\Delta = m_2 m_3 + m_2 b_3 + m_3 b_3$ والتي تتمثل مجموع النواتج المتقاطعة للمعاملات الثلاثة للإحلال، والتي من خلالها تؤثر فرضية التماثل في الاحلالية النسبية للأصول السابقة.

فإذا كانت b_3, m_3; m_3 قيم سالبة (أي إذا كانت الأصول تتمثل بدائل فيما بينها) فإن قيمة Δ ستكون موجبة وهذا بما أن $b_5<1$ (وهذا يعني أن الجمهور لا يريد أن يحتفظ بكل الثروات الجديدة في شكل سندات عمومية) ومن خلال المعادلة (15) يتبين أن r_b ترتفع مع تزايد تمويل عجز الموازنة بالدين العام. لكن بالمقابل ما دامت $m_5>0$ (أي أن الجمهور يريد على الأقل الاحتفاظ بجزء من الثروات الجديدة في شكل نقود) فإن المعادلة (16) تبين أن فهم تغيرات r_k يخضع للاحلالية القائمة ما بين m_2 و b_3 .

إذن فهم تغيرات r_k ما هو إلا تعبير أو إبانة عن وجود أو عدم وجود آثار للمزاحمة أو التحريك ناتجة عن تمويل عجز الموازنة بالاقتراض. ومنه فإن صلب المشكل سيؤول إلى دراسة المقياس الذي على أساسه تكون السندات العمومية قريبة من الإحلال مع كل من النقود أو رأس المال:

- إذا وضعنا σ كدلالة على الاحلالية النسبية والمعرفة كالتالي: $\sigma = \frac{m_2}{b_3} = \frac{b_1}{k_2}$ فإنه سيكون لدينا نسبة الاحلالية ما بين السندات والنقود وما بين السندات ورأس المال.

- إذا وضعنا كذلك σ^* المعرفة كالتالي: $\sigma^* = \frac{m_5}{1-b_5-m_5} = \frac{m_5}{k_5}$ فإنه سيكون لدينا نسبة لإحلالية الطلب على النقود مع رأس المال الحقيقي مما سيمنح قيمة حرجة لـــ σ .

- إن مقارنة كل من σ و σ^* ستبين لنا مفهوم الأثر المالي للمحفظة المالية الذي نبحث عنه ونميز هنا بين ثلاث حالات:

- إذا كانت $\sigma = \sigma^*$ فإن مركبتي أثر المحفظة المالية ستكون معدومة وستكون الآثار هي نفسها آثار المزاحمة والتحريك عن طريق المعاملات.

- إذا كانت $\sigma < \sigma^*$ (أي إذا كانت السندات العمومية لها أولوية الإحلال مع رأس المال ومع النقود) فإن هناك أثر للمزاحمة عن طريق المحفظة المالية سيضاف إلى أثر المزاحمة عن طريق المعاملات.

[1] Freidman, B.M., (1978); art. citè. P: 617.

- إذا كانت $\sigma > \sigma^*$ فإن هناك أثر للتحريك عن طريق المحفظ المالية سيضاف إلى أثر ارتفاع الدخل عن طريق سياسة عجز الموازنة الممول بالاقتراض.

وعلى ضوء تحليل B.M.Friedman (1978) السابق يتبين أن سياسة تسيير الدين العام يجب أن توضع بشكل يسمح بتدعيم آثار السياسة المالية، وهذا في نطاق تكون فيه السندات العمومية في المدى القصير بمثابة أحسن بديل للنقود ولرأس المال الحقيقي، بحيث أن تمويل عجز الموازنة بالدين القصير الأجل سيولد أثرا ماليا للمحفظة المالية يؤدي بدوره إلى تدعيم الأثر التوسعي بالسياسة المالية. وتبدو نتائج النموذج السابق مهمة لكن ليس لها قيمة دقيقة إلا في الحدود الضيقة للنماذج من الشكل IS-LM ، إذ أن هناك بعض الفرضيات التي تستوقف البرهنة عليها خاصة منها ما يتعلق بالصيغة الخطية للطلب على الأصول (نسبة إلى معدل الفائدة، الدخل والأصول المالية)، تماثل المعاملات، وأيضا الثبات للمقارن في التحليل الذي يهمل تماما مشكلة التقارب عند التوازن ومشكلة الاستقرار[1].

الفرع الثالث : تطور النقاشات النظرية

لقد تطورت الإسهامات النظرية المتعلقة بعجز الموازنة وطريقة تمويله بالإصدار النقدي أو الاقتراض في منتصف السبعينات، وذلك بظهور عدة أعمال منها ما تبنى المقاربة التوسيعية لنتائج الكيتزيين ومنها ما تبنى المقاربة المسماة بالعددية النقدية التي تألقت بتحليل NEC .

1. إسهامات المقاربة التوسيعية لنتائج الكيتزيين :

إن سلسلة النتائج النظرية الأولى التي شهدتها سنوات السبعينات اعتمدت في معظمها على اقتصاد بأسعار ثابتة وتوقعات تكييفية مع دور أساسي للطلب الكلي، ونخص بالذكر في هذا المقام كل من مقاربة Blinder و Solow وتحاليل الاستقرار الخاصة بـ Tobin و Buiter.

- لقد قام كل من A.S Blinder و R.M Solow (1973)[2] بإدراج صيغة جديدة لقيد الموازنة العمومي تتضمن تكاليف الفوائد على الدين العام أين تزود الإيرادات الجبائية سداد هذه الفوائد. ويمكن كتابة الصيغة الجديدة لقيد الموازنة العمومي على الشكل التالي: $G+B=T(Y+B)+dM+1/r\,dB$

إن إدراج هذا القيد في نموذج IS-LM المعياري سيؤدي إلى ازدواجية في إثراء هذا الأخير. الإثراء الأول يتعلق بنتيجة جديدة عرفت بتسمية "مفارقة Blinder و Solow" حيث خلص الكاتبان إلى وجود آثار مختلفة لأنماط تمويل عجز الموازنة. ففي المدى القصير يولد تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي آثار تحريك كبيرة أكثر مما هي عليه بالتمويل عن طريق الاقتراض، والعكس صحيح في حالة المدى الطويل. وبالتالي فإن ضرورة التوازن الموازني على المدى الطويل ستؤدي بنا إلى كتابة قيد الموازنة على الشكل التالي : $G+B=T(Y+B)$ لأن $dM=dB=0$ و في هذه الحالة يمكننا استنتاج مضاعف الإنفاق في

[1] Liau, P., (1996) : op. citè. P 331.
[2] Blinder, A.S., and Solow, R.M., (1973): "Does Fiscal Policy Matter? ", *Journal of Political Economy*, Vol.2, (319-337).

الحالة الإستقرارية على المدى الطويل والمعرف بالصيغة التالية : $\frac{dY}{dG}=\frac{1+(1-T')dB/dG}{T'}$ ، تمثل هنا T' المعدل الحدي للضريبة.

إذن، لو تم تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي فإن $dB/dG=0$ ومنه يكون : $dY/dG=1/T'$ وهذا ما يتطابق مع حالة تمويل العجز الموازني بالضرائب. أما في حالة تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض فإن: dB/dG سيكون موجبا وسنحصل على نفس القيمة الأولى لمضاعف الإنفاق. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن إعادة التوازن للميزانية على المدى الطويل الذي يفرضه قيد الموازنة يعني بالضرورة تحقيق إيرادات إضافية، ومنه مستوى كبير من النشاط كما في حالة التمويل النقدي لعجز الموازنة وهذا لأن الرفع من الدين العام سينتج عنه تكاليف الفوائد الإضافية التي يجب تغطيتها.

أما الإثراء الثاني فيتعلق بعدم الاكتفاء بدراسة المضاعفات الإنفاقية المتميزة، بل الاهتمام أيضا بتحليل استقرار النموذج المدروس. فحسب الكاتبان دائما، إذا كان النموذج مستقرا دائما في حالة التمويل النقدي لعجز الموازنة، فإن التمويل عن طريق الاقتراض يمكنه أن يؤدي إما إلى نموذج غير مستقر (وهي الحالة التي يكون فيها أثر التحريك المقاس بمضاعف الإنفاق أقل أهمية مما هو عليه في التمويل النقدي مما يعني أننا في المدى القصير)، وإما إلى نموذج مستقر (وهي الحالة العكسية المتعلقة بالمدة الطويل). وبتطبيق هذا على الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الأمريكي، خلص الكاتبان إلى النتائج العامة التالية:

إن ارتفاع الدين العام بـــ dB سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل بـــ: $(\partial Y/\partial B).dB$، وإلى ارتفاع في الإيرادات الجبائية مقدر بـــ: $T'.(\partial Y/\partial B).dB$. أما تكلفة فوائد الديون فسترتفع بـــ: $(1-T')dB$. ومن أجل تحقق مقاربة Blinder و Solow فهذا يعني بالضرورة أن يكون: $T'.(\partial Y/\partial B).dB>(1-T')dB \Rightarrow \partial Y/\partial B>\frac{1-T'}{T'}$

إن المعادلة أعلاه تمثل موضوع القدرة على تحمل الدين العام وهو الشيء الذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

- من جهة أخرى قام كل من : J. Tobin و W.H. Buiter (1976)[1] بتحسين التحاليل السابقة ودائما في إطار نموذج IS-LM بنوعين من الأصول (النقود والسندات مع الفرضية الكينزية التقليدية للإحلالية التامة مابين السندات ورأس المال) مع دمج حالتي التشغيل المحدود والتشغيل الكامل والتحليل على المديين القصير والطويل.
- تحليل النماذج ذات نوعين من الأصول يعمم من نتائج Solow و Blinder، ففي حالة التشغيل المحدود يكون لتطبيق سياسة مالية عن طريق الرفع من الإنفاق العام (مع استبعاد الحالة الكلاسيكية) أثر توسيعي في المديين القصير والطويل وهذا مهما كان نوع تمويل عجز الموازنة. أما في حالة التشغيل الكامل هذا النوع من السياسة المالية سيؤدي في المدى القصير إلى ارتفاع في معدل الفائدة وأيضا في المستوى العام للأسعار، بينما في المدى الطويل سنصل إلى توازن يتميز بمستوى دخل

[1] Tobin, J., and Buiter, W. H., (1976):" Long Run Effects of Fiscal and Monetary Policy on Aggregate Demand" in J.S. Setein:" Monetarism, Studies in Monetary Economics". Amsterdam. North Holland. Citè par: Liau, P., (1996): op. citè.P: 335.

حقيقي ومخزون رأس مال مرتفعين، مع مستوى أسعار ومعدل فائدة منخفضين. لكن هذا التوازن لا يكون مستقرا إلا عندما تكون توقعات الأسعار تتكيف بسرعة مع التجارب السابقة. فحسب الكاتبين، لا توجد تنبؤات تضمن استقرار النظام الاقتصادي، وبما أن التغيرات الاقتصادية تعرف في مجموعها غيابا لأثر الانفجار فهي بذلك ستلغي عموما فكرة وجود أثر للمزاحمة كميزة للاقتصاديات المعاصرة وهذا بما أن أثر المزاحمة يقتضي عدم استقرار الاقتصاد.

- تحليل النماذج ذات ثلاثة أنواع من الأصول يجد نفس النتائج السابقة وذلك مع تغيير أهمية أثر التحريك وربطها بدلالة درجة الإحلال ما بين الأصول المالية المشكلة للمحفظة التي تناولناها سابقا ضمن نموذج B.M.Friedman (1978) فإذا كانت السندات العمومية قريبة الإحلال من رأس المال فإن الفارق في العائد ما بين هذين النوعين من الأصول يمكن تعديله عن طريق إصدار للقرض العام، مما سيبلغ أهمية أثر الاقتراض الممارس من قبل السياسة المالية.بالمقابل إذا كانت السندات العمومية قريبة الإحلال من النقود فإن الفارق في العائد مابين هذين النوعين من الأصول قلما يتغير، وعليه سيتم إجراء تعديلات (نتيجة إصدار للقرض العام) عن طريق تخفيض معدل عائد رأس المال أي رفع من أسعار عرض رأس المال.

هذا الارتفاع سيؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وسيولد بالتالي أثر تحريك مهم. إذن نجد في هذه الحالة تنوعا في آليات ديناميكية العودة إلى التوازن في المدى الطويل.

2- العددية النقدية (L'arithmétique monetariste) وإسهامات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (NEC)

تمثلت الإسهامات الثانية في سلسلة النتائج النظرية التي شهدتها سنوات الثمانينات والتي اعتمدت في معظمها على اقتصاد بأسعار مرنة وتوقعات عقلانية مع دور أساسي للعرض الكلي. وتعتبر مفارقة النقد المقيد (monnaie restreinte) لكل من N.Wallace و T.J. Sargent من أول الوجهات التي تبنت عدم فعالية كل السياسات المالية الممولة بإصدار نقدي نظرا لتوليدها للضغوط التضخمية وأيضا عدم فعالية التمويل بالاقتراض نظرا لمعادلته للتمويل بالضريبة .نشير هنا أن الكتاب النقديين الأوائل لم يتبنوا نظرية التوقعات العقلانية في بناء حججهم لمعارضة آراء الكينزيين، وقد احتوى تحليل K.Brunner و A.H.Meltzer (1972)[1]، هذه الحجج التي تمثل مرجعا أساسيا للدراسات المتعلقة بالعددية النقدية للعجز العام التي تم تطويرها من قبل T.J. Sargent و N.Wallace (1981)[2] وعممت سنة 1984 من طرف N.Liviatan (1984) [3] وكذلك A.Darzen (1985)[4]

- وإذا رجعنا إلى ضرورة وجود عدد من أنماط لتمويل عجز الموازنة فهذا يعني استحالة وضع سياسة نقدية مستقلة عن السياسة المالية، وهنا يطرح كل من T.J.Sargent و N.Wallace (1981) التساؤل حول إمكانية وجود سياسة

[1] Brunner, K., and Meltzer, A.H., (1972): "Money, Debt and Economic Activity", *Journal of Political Economy*, vol.80, N.5, (951 – 971).
[2] Sargent, T.J., and Wallace, S., (1981): "Some Unpleasant Monetarist Arithmetic", Federal Reserve Bank of Mimeapolis Quarterly Review, cite par: liau, P., (1996): op. cité. P: 337
[3] Liviatan, N., (1984): "Tight Money and Inflation", *Journal of Monetary Economics*, Vol.13, N.1, (5 –15).
[4] Darzen, A., (1985):" Tight Money and Inflation: Further Result", *Journal of Monetary Economics*, Vol.15, N.2, (113-120).

نقدية ذات استقلال كلي عن تمويل عجز الموازنة (النوع النقدي المحض) انطلاقا من اعتبارهما أن ارتفاع الكتلة النقدية سيؤدي لا محالة إلى تضخم ملازم. فبالنسبة للكاتبين إذا اعتبرنا قيدا موازنيا عاديا ديناميكيا معبر عنه بالقيم الحقيقية وفق للمعادلتين التاليتين:

$$G_t - T_t = (M_t - M_{t-1})/P + B_t - B_{t-1} - r_{t-1}.B_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$G_t - T_t = (M_t - M_{t-1})/P + B_t - (1+r_{t-1})B_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

فإذا تم تمويل معظم العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي فهذا يعني انعدام الدين العام ($B = 0; \forall_t$) ليصبح قيد الموازنة العمومي كالتالي: $G_t - T_t = (M_t - M_{t-1})/P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$

من هنا سيتسبب عجز الموازنة في التضخم باعتبار أن الطلب على النقود سيكون كالتالي:

$$M_t / P_t = a_1 - a_2.E_t(P_{t+1}/P_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تمثل E التوقع الرياضي، ومن للمعادلة أعلاه يمكن لنا كتابة ما يلي:

$$P_t = M_t/a_1 + (a_2/a_1)E_t(P_{t+1})$$

$$E_t(P_t) = E_t(M_t)/a_1 + (a_2/a_1)E_t(P_{t+1})$$

$$E_t(P_{t+1}) = E_t(M_{t+1})/a_1 + (a_2/a_1)E_t(P_{t+2})$$

إذن، يمكننا استنتاج قيمة P عند حدود معلومة وأخرى لانهائية وفق الصيغة التالية:

$$P_t = 1/a_1 \sum_{\theta=0}^{\infty} (a_2/a_1)^{\theta} E_t(M_t + \theta)$$

تعبر المعادلة أعلاه عن نتيجة كمية كلاسيكية مفادها أن ارتفاع الإصدار النقدي الممول للعجز العام سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ، وبالتالي فإن التضخم المتعلق بالتمويل النقدي للعجز يظهر هنا ميزة الكراهة (déplaisant) للعددية النقدية.

ومن المنظور الديناميكي، يمكن لسياسة الرقابة التقييدية للكتلة النقدية المقابلة لعجز موازني أن تؤدي إلى ارتفاع في التضخم، حيث ستنتج هذه الظاهرة إما في المدى القصير عن طريق توقع الأفراد العقلاني للنتائج التضخمية لارتفاع الكتلة النقدية نظرا لعدم ديمومة هذه السياسة، أو في المدى الطويل عن طريق توقع الأفراد لعدم ثبات سياسة الرفع من الكتلة النقدية الموجهة لعجز الموازنة الدائم . هنا تظهر مفارقة النقد المقيد التي تجعل من العددية النقدية مكروهة من قبل الكاتبين بما أن الميزة التقييدية للسياسة النقدية هي التي تولد توقعات عدم تحمل هذه السياسة أو تلك.

لم تتوقف هذه المفارقة عند تحليل T.J.Sargent و N.Wallace (1981) بل كانت محل العديد من النقاشات والدراسات حيث بين B.T Mac Callum (1984)[1] وجود معدل معين (وهو معدل الفائدة الحقيقي) لا يستطيع فوقه مخزون السندات العامة للفرد أن يرتفع مما يعني اللجوء إلى إصدار النقود لتمويل عجز موازنة دائم.

[1] Mac callum, B.T., (1984):" Are Bond Financed Deficits Inflationary? A Ricardian Analysis", *Journal of Political Economy*, vol.92, N.1, (123-135).

أما A.Darzen و E.Helpman (1990)[1] فقد اقترحا تبسيط فرضيات النموذج مع وضع شروط خاصة لتحقق هذه لمفارقة ضمن نموذج من النوع (cash in advance)، كما بينا الحالات التي تؤدي من خلالها سياسة التقيد النقدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم ومختلف الانعكاسات السلبية لهذه السياسة. في حين سعى W.Scarth (1987)[2] في العودة إلى ميزة الكراهة للعددية النقدية بحيث ركز تحليله على وجود قواعد مألوفة لتعديل الأسعار غير التام، واعتبر من هذا المنظور نتيجة تحليل T.J.Sargent و N.Wallace (1981) كنتيجة قوية. لكن إذا تساءلنا عن الرغبة (désirabilité) في السياسة من ناحية الرفاهية (التي يمكن قياسها بتقليص الفارق مابين مستوى الإنتاج التوازني ومستوى الإنتاج الفعلي) فإن التمويل النقدي لعجز الموازنة في هذه الحالة سيكون مفضلا عن التمويل بالإقراض وهذا ما يتوافق مع النتيجة الأولية للكراهة الخاصة بـ T.J.Sargent و N.Wallace (1981) لكن هذا بالاستناد إلى الرغبة في قاعدة التمويل النقدي وليس إلى سهولة تحقيقها (praticabilité) وإذا رجعنا إلى تحليل سهولة تحقيق (praticabilité) قاعدة التمويل النقدي ضمن نموذج W.scarth (1987) وهذا في حالة اقتصاد مستقر وتعديل جزئي للسعر الفعلي مع سعر التوازن لممكن سنحصل على نتيجتين حسب تعريف سعر التوازن. فإذا كان سعر التوازن يتعلق بتوازن ممكن ظرفي، فيفضل هنا التمويل النقدي للعجز عن التمويل بالإقراض وهذا ما هو مكروه بالنسبة للعددية النقدية، أما إذا كان سعر التوازن يتعلق بمدار (trajectoire) التوازن، فإن الاستقرار الديناميكي للاقتصاد سيؤدي إلى تفضيل سياسة تمويل العجز عن طريق الاقتراض عوضا عن التمويل النقدي.

أخيرا، تبقى النقاشات المتعلقة بالتمويل النقدي أو الاقتراض مفتوحة أمام هذه المفارقة أو تلك وهذا حسب ما تمليه الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: المديونية وتمويل عجز الموازنة:

طرح D.Ricardo منذ سنة 1817 مشكلة الآثار المقارنة لتمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض أو الضريبة متسائلا عن الأفضل في إطار ما يسمى بمبدأ التكافؤ الريكاردي (Equivalence ricardienne) . وكان مصدر التساؤل يتعلق بالبحث عن أفضل الوسائل لتمكين الدولة من الحصول على 20 مليون جنيه إضافي سنويا لتمويل مصاريف حرب 20 سنة، ويجيب على هذا التساؤل بالاعتماد على حساب تقريبي بأن هناك ثلاثة حلول متكافئة. الحل الأول يتعلق برفع الضريبة سنويا بمبلغ 20 مليون إلى غاية انتهاء الحرب، الحل الثاني يتعلق بإصدار قرض دائم (perpétuel) غير قابل للتسديد بمبلغ 20 مليون وبمعدل 5% كفائدة وهو ما يطرح مشكلة أعباء الدين. والحل الثالث هو إصدار قرض قابل للتسديد ب 20 مليون أيضا و 5% كفوائد مع تكوين صندوق لإهتلاك الدين والذي يتلقى للدفوعات السنوية المرسملة (capitalisées) بـ 5% قصد السماح بإطفاء الدين الناجم عن الحرب بفضل تقنيات الفائدة المركبة.

[1] Darzen, A., and Helpman, E., (1990):" Inflationary Consequences of Anticipated Macroeconomic Policies ", *Review of Economic Studies*, vol.57, N.1, (147-164).
[2] Scath, W., (1987):" Can Economic Growth Make Monetarist Arithmetic Pleasant", *Southern Economic Journal*, vol.53, N.4, (1028-1036).

يعتبر Ricardo أن الأولوية لا بد أن تعطى للحل الأول، لأنه في مثل هذه الحالة تختفي أعباء الضريبة مع الحرب ذاتها ولن تكون هناك مصاريف تسيير المديونية. ولقد كان هذا التحليل هو الأفضل سنة 1917، إلا أن Ricardo استطاع لاحقا تصنيف ما يعرف "بالوهم أو الخداع المالي" (Illusion financière) المتعلق بتصور الفرد للعبء الذي يتحمله[1].

- اهتمت النقاشات النظرية بعد ذلك بالتكلفة الحقيقية للإقتراض خاصة تحديد الجيل الذي يتحمل هذه التكلفة من جهة، وبآثار الإقتراض باعتباره كتكلفة حقيقية على الاقتصاد، وهذا في إطار تحليل العلاقة مابين الدين العام والنمو الإقتصادي من جهة أخرى. ولقد سبق لنا معالجة هاتين النقطتين بشيء من التفصيل في الفصل الثاني. ولقد تطور هذا النقاش مجددا ليعطي ميلادا للتطورات الحالية في هذا المجال خاصة طرح R.Barro سنة 1974 الذي انطلق من مبدأ التكافؤ الريكاردي مابين تمويل عجز الموازنة بالإقتراض والتمويل بالضريبة، مع إدراجه لفكرة حياد الدين العام الذي لا يمكن اعتباره كثروة صافية ولا يمكن له أيضا إحداث أي آثار توزيعية بين الأزمنة، ولهذا لا يمكن أن تكون له آثار تفاضلية على ثروة القطار الخاص، فليس هناك إذن أي أثر للمزاحمة المالية وبالتالي العلاقة بين العجز الموازني ومعدل الفائدة.

الفرع الأول: التكافؤ مابين التمويل بالضريبة والتمويل بالإقتراض (أو حياد الدين العام)

لقد شرح Barro فكرة التكافؤ أو حياد الدين العام من خلال نموذج بأجيال متراكبة (Génération ambriquées) مع اقتصاره على الدين العام الداخلي. في هذا النموذج يعيش الأفراد مرحلتين متعاقبتين (نشاط وعدم نشاط) ترتبط ببعضها عن طريق سلسلة تحويلات مابين الأجيال (كالإرث أو الهبات بالوصية) وتتحدد منفعتهم بمستوى الإستهلاك خلال الجيلين مما يتلاءم مع فرضية حلقة الحياة الموسعة. يتم التحليل الاقتصادي الكلي لآثار الدين العام عن طريق تكدس (empilage) الأجيال المتتابعة. تصدر الدولة قروضا في شكل سندات عمومية ذات فترة معينة يمتلكها الأفراد غير العاملين في الجيل الأول ، بينما يتحمل تكلفة الدين الناشطون أو العاملون في الجيل الثاني بتسديدهم لضرائب جزافية للدولة، غير أنهم سيورثون السندات العمومية عن الجيل السابق، وبالتالي فإنه من المنطقي أن يرفع هذا الجيل من ادخاره بحجم مماثل لحجم الضرائب التي سيدفعها لتعويض أصل الدين العام وفوائده. و منه لن يكون لوجود الدين العام أي أثر على استهلاك الأجيال اللاحقة، فبالنسبة لـ Barro (1974) لا يمكن اعتبار الدين العام كثروة صافية لأن كل فرد يتوقع بصفة عقلانية الضرائب المستقبلية المتعلقة بوجود الدين العام ويستبعد كليا الوهم الضريبي.

لقد كان إثبات Barro (1974) جيدا في وضع قواعد الاستنباط خاصة من منظور الأجيال المتراكبة، غير أنه تم إضافة العديد من التعديلات التي أدخلها بعض الكتاب، ونخص بالذكر M.Feldstein (1981)[2] وD.A.Aschauer (1985)[3] وذلك بتبني منظور العون النموذجي (Représentatif). هذا الأخير له دالة منفعة التي هي بمثابة دالة إشباع

[1] Liau, P., (1996): op.citè.P:364.
[2] Feldstein, M., (1981): "Government Deficits and Aggregate Demand", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 9, N.1, (1-20).
[3] Aschauer, D.A., (1985): "Fiscal Policy and Aggregate Demand", *American Economic Review*, Vol.75, N.1, (117-127).

بمعدل تفضيل ما بين الأزمنة ثابت تخضع لاستهلاكه الفعلي (الذي يحتوي على الاستهلاك الخاص وجزء من النفقات العمومية) ويمكن التعبير عن الدالة المنفعة هذه بالصيغة التالية:

$$U_t = \sum_{j=0}^{\infty}(1+\delta)^{-j}U(C^*_{t+j}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تمثل: U: منفعة العون النموذجي، C^*: استهلاك العون النموذجي، δ : معدل تفضيل الحاضر.

و يمكن لنا أن نعرف استهلاك العون النموذجي رياضيا بالمعادلة التالية: $C^*_t = C_t + \theta G_t$

حيث أن: C: هي الاستهلاك الخاص و θ: هي الجزء المستهلك من الإنفاق العمومي.

- يقوم هذا العون بالاحتفاظ بثروة معينة، يتلقى أجورا، يدفع الضرائب ويشتري أو يبيع سندات في الأسواق المالية بمعدل فائدة حقيقي، وهذا ما يمكن التعبير عنه بمعادلة تشكل قيد الموازنة الخاص الذي من خلاله يتعادل المجموع الحالي لاستهلاكه الخاص المستقبلي مع ثروته الجارية التي تضم إلى فائض الأجور على الضرائب، ويمكن ترجمة ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:

$$\sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}C_{t+j} = W_t + \sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}(N_{t+j} - T_{t+j}) \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل: r : معدل الفائدة الحقيقي، W: الثروة الجارية، N: الأجور المحصلة، T: الضرائب المدفوعة.

من جهة أخرى يمكنا أن نعرف قيد الدولة الموازني ما بين الأزمنة بتساوي المجموع الحالي للضرائب مع المجموع الحالي للنفقات والدين الجاري، وهذا ما يمكن ترجمته بالمعادلة التالية:

$$B_{t+1}(1+r)^{-1} - B_t + T_t = G_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حسب تحليل Barro (1974)، فإن العون النموذجي ستكون توقعاته المستقبلية عقلانية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب المرتبطة بوجود الدين العام، وعليه فإن العون سيدرج قيد موازنة الدولة في حساباته، وهذا ما يعني التنسيق ما بين القيدين السابقين المعرفين في المعادلتين (2) و (3) والذي سيمنحنا القيد التالي:

$$\sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}C^*_{t+j} = (W_t - B_t) + \sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}\left[N_{t+j} + (\theta-1)G_{t+j}\right] \ldots\ldots(4)$$

إذن، سيقوم العون النموذجي بتعظيم الإشباع الذي يظهر بالمعادلة (1) تحت قيد ما بين الأزمنة الذي يظهر بالمعادلة (4)، وباحترام شروط الدرجة الأولى، التي تمثلها المعادلة التالية:

$$U'(C^*_{t+j}) = \left[(1+\delta)/(1+r)\right]^{-j} \cdot U'(C^*_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

و التي تعني أن المنفعة الحدية للاستهلاك في الفترة $t+j$ تتبع المنفعة الحدية للاستهلاك والفارق ما بين معدل تفضيل الحاضر ومعدل الفائدة الحقيقي. و بالتالي فإنه يمكن لنا كتابة الصيغة النهائية للاستهلاك الخاص على الشكل التالي:

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 N_t + \beta_2 W_t + \beta_3 G_t + \beta_4 T_t + \beta_5 B_t + \beta_6 \sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}N_{t+j} + \beta_t \sum_{j=1}^{\infty}(1+r)^{-j}G_{t+j} \quad \ldots(6)$$

إذن، الاستهلاك الخاص بالعون النموذجي لم يتأثر بوجود الدين العام لأنه قام بتعظيم إشباعه تحت قيد ما بين الأزمنة (الخاص والعمومي) مع توقعه العقلاني بالتكلفة الجبائية التي نتجت عن وجود الدين العام وهذا ما أدى به إلى تحويل وسائل التمويل إلى الجيل اللاحق.

الفرع الثاني: شروط التكافؤ ما بين التمويل بالضريبة والتمويل بالاقتراض (أو شروط حياد الدين العام)

لقد اعتبر J.M. Buchanan (1986)[1] غياب الوهم الضريبي وعقلانية توقعات الأعوان ضمن أفق غير محدود كأهم شرط أساسي لوجود التكافؤ ما بين التمويل بالضريبة وبالاقتراض أو تحقق أطروحة Barro (1974)، غير أن استقراء كتابات بعض الكتاب يوحي بوجود بعض الشروط الأخرى لتحقق صحة إثبات Barro (1974) والتي يمكن شرحها في النقاط التالية:

1. **غياب الوهم الضريبي وعقلانية توقعات الأعوان ضمن أفق غير محدود:** إن غياب الوهم الضريبي المتعلق بتوقعات الفرد يفترض للوهلة الأولى بأن هذا الفرد عقلاني ضمن أفق غير محدود. ونعني بفرضية التوقعات العقلانية أنه ذلك النموذج الديناميكي الذي تتأثر فيه القيم الحالية للمتغيرات الداخلية بالتوقعات التي يضعها الأفراد للقيم المستقبلية لهذه المتغيرات، بحيث تكون هذه التوقعات مطابقة مع ما يعطيه حل النموذج بالنسبة لهذه المتغيرات. إذن، صحة الفرضية هي مرتبطة كليا بصحة كل النموذج، بمعنى آخر، لا يجب أن يكون الأفراد عقلانيين فقط لكن يجب أيضا أن يعكس النموذج النظام الاقتصادي بدقة لكي يمكن تطبيقه. فإذا كنا بصدد نموذج توازن مستقر مع أفق محدود فإنه يمكن تبيان صحة الوجود النظري لنتيجة Barro (1974) باحترام جميع الشروط المطلوبة، غير أن هذا لن يكون ممكنا ضمن نموذج النمو المتوازن، فحسب J.P.Laitner (1979)[2] يمكننا أن نحصل في هذه الحالة الأخيرة على عدم تكافؤ ما بين التمويل بالضريبة والتمويل بالاقتراض حتى ضمن أفق غير محدود، إذ أن إمكانية ترحيل الضريبة إلى بعد غير محدود يتبع بالدرجة الأولى للعلاقات ما بين معدل النمو ومعدل الفائدة. فإن لم تكن هناك مشكلة حقيقية حو ترحيل الضريبة إلى بعد غير محدود في وضعية الحالة الاستقرارية، فإن وضعية النمو المتوازن لاقت خلافا كبيرا، مما جعل بعض الكتاب يعتبر استحالة ترحيل الضريبة إلى بعد غير محدود كشرط أساسي لصحة نظرية Barro (1974).

بالمقابل، إذا كانت كل التحويلات ما بين الأجيال إيجابية خلال فترة إصدار القرض (مع دفع خدمات الدين فقط أثناء هذه الفترة) فهذا يعني وجود التكافؤ ما بين التمويلين. لكن ضمن أفق غير محدود يمكن لنا أن نبين تحليليا أو عمليا بعض الفترات التي يمكن أن تكون خلالها التحويلات ما بين الأجيال منعدمة أو حتى سالبة وهذا ما يدل على احترام التكافؤ ما بين التمويلين وبالتالي عدم صحة نموذج Barro (1974).

[1] Buchanan, J.M., (1976): "Barro on the Ricardian Equivalence Theorem", *Journal of Political Economy*, Vol.84, N.2 (337-342).
[2] Laitnern, J.P., (1979): "Bequests, Golden-age Capital Accumulation and Government Debt", *Economica*, Vol.46, N.184, (4031-414).

نضيف هنا، أنه من المنظور الواقعي يمكن للشخص أن يكون قصير النظر (غير عقلاني) (Myope) إما باختياره المدى القصير أو باختياره المدى الطويل الذي يتلاءم مع معدل مرتفع لانخفاض القيم في المستقبل[1].

من جهة أخرى يفترض غياب الوهم الضريبي بأن يكون الفرد قادرا على معرفة النظام الجبائي المستقبلي، وهي فرضية معقولة نظريا، أما في الواقع فيبدو أنها تعرضت لعدة نقاشات تمحورت حول إمكانية السماح لتطور الأنظمة الجبائية بتوقعات عقلانية فعلية. فحسب J.M.Buchanan (1976)، إن استبعاد ربط التكلفة الجبائية المستقبلية بإصدار القرض يمكن أن يكون شيئا منطقيا (أو عقلانيا) بالنسبة للفرد في حالة ما إذا كان الحصول على المعلومة المتعلقة بمستقبل هذه التكلفة يكلف أكثر مما يمكن أن تجلبه هذه المعلومة من امتيازات. إن طريقة تحليل التكلفة الجبائية المستقبلية التي من خلالها لا يمكن الحصول على أي وهم ضريبي تبدو منهجيا غير تامة في نموذج Barro (1974)،حيث كان من المنطقي أن ندرس تعويض دين عام بحجم معلوم لحجم مكافئ له من الضرائب وهذا عند إنفاق عمومي ثابت. غير أن Barro (1974) قام في نموذجه بمقارنة وضعية موازنة أولية ممولة بالضرائب مع وضعية موازنية جديدة من خلالها يقوم الدين العام بتمويل الإنفاق العمومي الإضافي. وفي نفس السياق يطرح التساؤل حول الغياب الضروري لعدم التأكد من مستوى المداخيل والأصول المالية الذي يحدد الديناميكية بين الزمنية للمواريث والهبات التي تتبع بصفة أساسية لتحقق التكافؤ الذي يبطل مفعول الآثار التوزيعية ما بين الأجيال[2].

2. نموذج الإيثار (Altruiste) في السلوك هو شرط وجود تحويلات ما بين الأجيال: إن وجود التحويلات ما بين الأجيال الضرورية لإثبات المكافئ من المفروض أن تكون تابعة لنموذج سلوك الاستهلاك والادخار الخاص بالفرد، غير أن J.J.Seater (1993)[3] يرجع هذه التحويلات إلى فرضية حلقة الحياة والدخل الدائم. أهمية هذه الأخيرة تطرح مشكلا مماثلا لحجم التحويلات ما بين الأجيال، إذ أن هناك عدة حالات تكون فيها التحويلات غير كافية وهذا مع مراعاة نموذج الإيثار في السلوك. ومن بين هذه الحالات نذكر النزاعات والخلافات العائلية التي قد تمنع من حدوث مثل هذه التحويلات، أيضا ضعف مداخيل بعض الأفراد لا يسمح لهم بترك أي ثروة. كما أن توقع الفرد لارتفاع في الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الدخل الحقيقي للجيل اللاحق قد يحول دون انتقال هذه التحويلات. من جهة أخرى تطرح إشكالية نوع التحويلات ما بين الأجيال إذ يبين A.Darzen (1978)[4] نتائج التحويلات التفاضلية من المسنين إلى الشباب. فأي تحويل لرأس المال البشري (كالمساعدة في الدراسة، ...) سيختلف تماما عن تحويل مالي أو تحويل لرأس مال مادي، حيث أن تحويل رأس المال البشري له معدل مردود كبير (لكنه متناقص بسرعة) مع غيره من التحويلات للأشكال الأخرى لرأس المال التي يرتفع مردودها عادة مع حجمها، وهذا ما يفسر أهمية التحويلات لرأس المال البشري في الاقتصاديات المعاصرة. ونشير هنا إلى أن انخفاض معدل المردود الحدي لتحويل رأس المال البشري يمكن أن يؤدي إلى تشبع يفوق الأجل المعين لوجود تحويلات ،ومنه فإنه من الصعب استرداد

[1] Seater, J.J., (1993): art. cité. P: 146.
[2] Buchanan, J.M., (1976): art. cité. P: 337.
[3] Seater, J.J., (1993): art. cité. P: 143.
[4] Darzen, A., (1978): "Government Debt, Human Capital and Bequests in a Life-Cycle Model", *Journal of Political Economy*, Vol.86, N.3, (505-516).

هذا النوع من التحويلات. ومن خلال وجود هذا الأخير فإن الدين العام سيفقد مساوئه بالتأثير على الخيارات الاستثمارية للمستثمرين وبرفعه لمستوى منفعة الشباب وبالتالي لن يكون الدين العام حياديا في هذه الحالة. كما أن عدد المستفيدين من التحويلات ما بين الأجيال يشكل من جهته تساؤلا مهما حول العلاقات ما بين الأجيال.ففي الصيغة الأصلية لنموذج Barro (1974) افترضنا وجود طفل واحد لدى الفرد النموذجي في الحالة الاستقرارية، لكن ماذا عن العائلات التي لا تملك أطفالا ؟ إذن، لا يمكن الاحتفاظ بنظرية التكافؤ إلا في حالة ما يكون سلوك العائلات التي لها أطفال يعوض أو يعدل من تحويلات العائلات التي لا تملك أطفال. وهذا ما يعني قيودا غير موجود في نموذج Barro (1974) وهذا ما انصب عليه تحليل P.Weil (1987)[1]. يطرح أيضا استفهام حول حالة الإنتاجية (Fertilité) التفاضلية ما بين الأجيال، حيث بين كل من P.Pestieau و D.Kessler، H.Cremer (1986)[2] أنه يمكن في المتوسط اعتبار قبول استقلالية التركات عن ادخار المستوى الجاري للدين العام والتوزيع ما بين الأجيال عن حجم العائلات، وهنا أيضا لا يمكن الاحتفاظ بنظرية التكافؤ إلا في حالة وجود تعويض أو تعديل في التحويلات ما بين العائلات نظرا لإنتاجيتهم التفاضلية.

في الأخير نشير إلى أن نموذج الإيثار لا يمثل السبب الوحيد الذي يبرر وجود التركات أو المساعدات ما بين الأجيال كما اعتبره Barro (1974) في نموذجه[3]. فإن كان مستوى الاستهلاك (وليس المنفعة) للأجيال المستقبلية يمثل قياسا لدالة منفعة للأجيال الحالية فإننا نحتفظ بنظرية التكافؤ، بينما ستختفي هذه الأخيرة إذا كانت التحويلات ما بين الأجيال ناتجة عن بعض الدوافع الخاصة: كالمبادلات ما بين العائلات، عدم التأكد من مدة الحياة.

3. وجود سوق مالي كامل يسمح برسملة الضرائب بمعدل فائدة مختلفة عن سعر السوق: إن وجود أسواق مالية كاملة سينتج عنه إشكالين: وجود قيود للسيولة وإمكانية تفاضل معدلات الفائدة ما بين المقترضين.

ففي ظل وجود قيد للسيولة فإنه ليس من الضروري أن يتعادل معدل الفائدة الذي من خلاله تتم رسملة الضرائب مع معدل الفائدة السوقي وهذا ما يوحي إلى غياب سوق مالي كامل. وبالتالي فإن ظاهرة ترشيد القرض المتعلقة أساسا بعدم وجود تماثل في المعلومة (Assymétrie d'information) قد تكون مستحيلة بالنسبة لبعض الأفراد ومنه فإن الحصول على القروض سيكون مرهونا بمداخليهم المستقبلية. وحسب كل من K.L.Judd و G.R.Hublard (1986)[4] فإنه يمكن أن نبين أن قيود الأفراد على سيولتهم يمكن لها أن تنتفع من الاقتراض العمومي، الذي لن يؤثر من قيد سيولتهم الحالية في حين أن التمويل بالضريبة سيؤدي إلى تشديد و تضييق هذا القيد. أيضا يمكن أن يكون للدين آثار حقيقية على الاستهلاك في المدى القصير، إذ بين الكاتبان سنة 1986 في الاقتصاد الأمريكي أنه إذا كان 20% من الأفراد قد ووجهوا بترشيد للقرض، فإن ميلهم الحدي

[1] Weil, P., (1987): "Love thy Children. Reflections on the Barro Debt Neutrality Theorem", *Journal of Monetary Economics*. Vol.19, n.03, (377-391).
[2] Pestieau, P., Kessler, D., and Cremer, H., (1986): "Fertility Deferential and the Regressive Effect of Public Debt", *Economica*, Vol.54, N.213, (79-87).
[3] Seater, J.J., (1993): art. cité. P: 148.
[4] Judd, K.L., and Hublard, G.R., (1986): "Liquidity Constraints, Fiscal Policy and Consumption", *Brooking Papers on Economic Activity*, Vol.1, N.1, (1-50).

للاستهلاك سيتضاعف بأربع مرات نسبة إلى الوضعية المرجحة في فرضية الأسواق المالية الكاملة. من جهة أخرى إذا علم الأفراد بمستوى دخلهم المستقبلي، وإذا كانت الضريبة المعوضة للدين تتمثل في ضريبة الدخل وإذا افترضنا أيضا أن عرض العمل هو معطى، فإن الأفراد سيعدلون من استهلاكهم مع شروط القرض التفاضلية المقترحة مما سيؤدي إلى ارتفاع استهلاك جميع الأفراد[1]. وبدوره أيضا قام J.J.Seater (1993) بإعادة هذا التحليل وبين أن العنصر الأساسي الذي يسمح بإبطال المكافئ الريكاردي هو وجود قيود للسيولة، ويطرح هذا الأخير أيضا مسألة تواجد الدولة في الأسواق المالية ووضعيتها، إذ أن تبني الأفراد لقيد الدولة الموازني ما بين الأزمنة يعني أنهم سيختارون معدل تحيين الدولة في تحيين التكلفة الجبائية المستقبلية، لكن إذا دفع هؤلاء الأفراد إلى الاقتراض بمعدل فائدة أكبر من معدل الفائدة على الدين العمومي فلن يكون باستطاعتهم رسملة الضرائب المستقبلية بأكملها وبالتالي سيكون هناك أثر للثروة يمارسه الدين العام[2]. وباعتبارنا لوضعية عدم التماثل في المعلومة، ستكون الدولة كعون وسيطي مالي من الدرجة العالية والذي يقترض بتكلفة أقل من الأعوان الأخرى مع قدرتها على القيام بعمليات اقتراضية تفوق قدرة الأعوان الخاصة في حالة قدرتها على تحمل الدين العام. إذن، إن وجود أسواق مالية غير كاملة وعدم تماثل في المعلومة سيبطل من حياد الدين العام وهي نقطة قد أشار إليها Barro نفسه (1974) غير أنه بين أن أثر الثروة الصافي المصاحب هو غير موجود خاصة عندما يتعدى حجم إصدار الدين العام مستوى معين (وهي ما نطلق عليه اليوم وضعية عدم القدرة على تحمل الدين العام)[3].

4. عدم القدرة على تنقيد الدين العمومي (Monétisation) : إن عدم القدرة على تنقيد الدين العمومي لا يؤخذ عموما كشرط لتحقيق نظرية المكافئ، غير أن احترام المكافئ الريكاردي يستبعد كل تنقيد للدين لأن إحلالات المحفظة المالية الناتجة عن احتمالات التنقيد قد تسمح بظهور آثار للثروة مشابهة لتلك التي سبق ذكرها في النقطة السابقة غير أن Barro (1974) استبعد كليا هذا الأثر في تحليله.

5. عدم تغيير التوزيع عند ترحيل الاقتطاعات الجبائية إلى الأجيال اللاحقة: إن تحقق إثبات Barro (1974) يفترض غياب أي تغيير في التوزيع عند ترحيل الديون المستقبلية للضرائب، والمشكلة هنا هي أن الاقتراض سيحدث نوعا من إعادة التوزيع في الثروات ما بين الأجيال إذا ما اعتبرنا ارتفاع الضرائب في المستقبل (نسبة إلى المعدل الحدي للضريبة) إلا إذا ما افترضنا وجود حياد للضريبة وهو ما افترضه Barro (1974) في تحليله. فإذا لم يكن هناك حياد للضريبة وإذا كان للأفراد ميول استهلاكية مختلفة خلال الفترة الجارية، فإن توزيع المداخيل لكل جيل سيؤثر في طرق ترحيل تكاليف الدين، وكلما كان التوزيع غير عادل كلما ستكون التكاليف سهلة التحويل إلى الأجيال المستقبلية ويظهر هذا أيضا من خلال ما بينه كل من

[1] Liau, P., (1996) : op. cité. P 380.
[2] Seater, J.J., (1993): art. citè: P: 151.
[3] Barro, J.R., (1974): art. citè: P: 1110.

J.Carmichael (1982)[1] في اقتصاد مستقر و J.Laitner (1979)[2] في نموذج النمو المتوازن أين يكون الدين غير حيادي في حالة عدم تكافؤ التوزيع إزاء الاختيار ما بين الاستهلاك والادخار. كما يكون الدين غير حيادي أيضا حسب A.B.Abel (1987)[3] في حالة عدم وحدة (non - identité) ميول الاستهلاك في الفترة الجارية. فمن شأن الدين أن يعيد توزيع الثروات لصالح أفراد ذوي ميل حدي مرتفع للاستهلاك وهذا ما يمكنه أن يعيق من تزايد الاستهلاك الكلي نتيجة انخفاض الاستهلاك الفردي.

وعلى نفس هذا المستوى من التحليل تطرح مسألة عدم التأكد من التوزيع المستقبلي للضرائب. فحسب L.K.C.Chan (1983)[4] هناك حالتين، إما إفراط في الادخار أو نقص في ادخار الأفراد الموجه لدفع الضرائب المستقبلية. الشيء الذي أجلاه Barro (1974) (Evacue) في تحليله بفرضية لوجود: إما عدم تغيير درجة المخاطرة للمحافظ المالية الخاصة وإما لغموض هذه الآثار. أما R.B.Barsky، N.G.Mankiw و N.G.Zeldes (1986)[5] وباعتمادهم على ميول كينزية فقد بينوا أن ترحيل الضرائب سيقلص من عدم التأكد من التوزيع المستقبلي للمداخيل الصافية وهو ما من شأنه أن يحفز الاستهلاك. في حين يبين M.Dotsey (1985)[6] عدم حياد الدين نظرا لوجود حالتين مختلفتين،: ففي الحالة الأولى يكون الفرد على علم تام بدخله المستقبلي الصافي مع التأكد من المعدل الضريبي المستقبلي، بينما نجد العكس في الحالة الثانية أين يكون الفرد علم بالمعدل الضريبي لكنه غير متأكد من دخله المستقبلي الصافي. وأيا كانت الحالة نجد عدم التأكد من الدخل المستقبلي المتاح بعد اقتطاع الضرائب، وبالتالي فإن الاقتراض الذي سيخفض من الضرائب الحالية سيؤدي إلى وضعيتين مختلفتين تبطلان المكافئ الريكاردي: ففي الحالة الأولى سيرتفع الادخار الجاري (أي انخفاض الاستهلاك) مع ارتفاع عدم التأكد من الدخل المستقبلي المتاح، أما في الحالة الثانية فسينخفض الادخار (أي ارتفاع في الاستهلاك) مع انخفاض في عدم التأكد من الدخل المستقبلي المتاح، وفي كلتا الحالتين لا نرى أي اجتماع لشروط حياد الدين العمومي بمنظور Barro (1974).

6. حياد الاقتطاعات الجبائية : إن الحياد الجبائي في الصيغة الأولية لـ Barro (1974) تفترض وجود إخضاع جزافي يؤدي إلى إحداث آثار دخلية ولكن ليست آثار إحلالية، غير أن الحياد بهذا المنظور هو شبه معدوم في الاقتصاديات المعاصرة[7]. غير أن التعريف البسيط للحياد الجبائي الذي استند عليه Barro (1974) في تحليله سيؤدي بنا إلى التركيز على ضرورة إشراك تغيرات الدين العمومي بالتغيرات الدورية للمعدلات الحدية للضرائب والذي سينتج آثار حقيقية[8]. هناك أيضا نظرة

[1] Carmichael, J., (1982): "On Barro's Theorem of Debt Neutrality: The Irrelevance of Net Wealth", *American Economics Review*, Vol.72, N.1, (202-213).
[2] Laitnern, J., (1979): art. cite: P: 410
[3] Abel, A.B., (1987): "Operative Gift and Bequest Motive", *American Economics Review*,Vol. 77, N. 5, (1037-1047)
[4] Chan, L.K.C., (1983): "Uncertainty and the Neutrality of Government Policy", *Journal of Monetary Economics*, Vol.11, N.3, (351-372).
[5] Barsky, R.B., Mankiw, N.G., and Zelds, S.P., (1986): "Ricardian Consumer with Keynesian Propensities", *American Economics Review*, Vol.76, N.4, (676-691).
[6] Dotsey, M., (1985): "Controversy Over the Futural Budget Deficit, a Theorical Perspective", *Economic Review*. Vol.71, N5, (3-16).
[7] Haliasson, M., and Tobin, J., (1990): "the Macroeconomics of Government Finance", Publié dans: *Handbook of Monetary Economics*, Vol .02, edited by: B.M Freidman and F.M Halin 1990. P: 923.
[8] Seater, J.J., (1993): art. citè. P: 155.

أخرى اعتمد عليها بعض الكتاب وهي إمكانية إرجاع الدين العمومي للحياد الجبائي حتى ولو كانت الضرائب المعوضة للدين هي ضرائب جزافية، وهذا ما بينه J.R.Barro نفسه (1979)[1] ، R.E.Lucas و N.L.Stockey (1983)[2] بافتراض أن الدولة عليها تمويل سلسلة معلومة من النفقات العمومية السنوية الأساسية (خارج تكاليف فوائد الدين العمومي) وأنها على علم بالدخل المستقبلي للأفراد مع إمكانية ميسورة للتمويل إما عن طريق الضرائب أو الدين العمومي. فإن اختيار فرض الضرائب سيؤدي إلى تحسين ارتفاع التكلفة الجبائية التي يسهل توضيحها، وبما أن التكلفة الزائدة هي معرفة بمقياس مثلث Harberger ومع افتراض لثبات المرونات في المدى القصير وارتباط المعدل الحدي للضريبة مع المعدل المتوسط بدالة ثابتة، فإنه يمكننا الوصول إلى النتيجة التالية: إن تعادل المعدل المتوسط للضريبة بالنسبة لكل جيل سيؤدي إلى تقليص تكاليف الرفاهية كالاقتطاعات الجبائية، وأيضا إذا كانت النفقات العمومية والدخل يرتفعان بصفة مماثلة فإن حجم الدين سيؤدي إلى نفس النتيجة السابقة، في حين إذا ارتفع الدخل والنفقات العمومية بصفة غير منتظمة مع علم الدولة بذلك، فإنه يمكننا مع هدف تلطيف (Lissage) الاقتطاع الجبائي خلال الفترات اللاحقة) أن نبين بأنه يجب تمويل النفقات الظرفية بالدين العمومي بينما ستمول النفقات الدائمة بالضرائب[3].

7. غياب تأثير اللجوء إلى الاقتراض على الخيارات الجماعية كشرط مستقل للتمويل العمومي: إن غياب تأثير اللجوء إلى الاقتراض على الخيارات الجماعية يعني حسب Barro (1974) استقلالية طريقة التمويل نسبة إلى النفقات العمومية الممولة. فكما سعت نظرية Modigliani-Miller إلى توضيح التعادل ما بين طرق التمويل في المؤسسة واستقلاليتها نسبة إلى نشاط هذه الأخيرة، قامت أيضا نظرية Barro (1974) إلى توضيح التكافؤ ما بين طريقتي التمويل التي اعتبرت كشيء تقليدي بالنسبة للدولة واستقلالية موارد التمويل نسبة إلى النشاطات العمومية الممولة. غير أن العديد من الدراسات بينت أن اللجوء إلى الاقتراض وإلحاقه بإمكانيات التمويل بالضريبة سيغير من خيارات الإنفاق العمومي سواء كان ذلك في حجمه أو هيكله[4].

- لقد اعتمدت نظرية المكافئ الريكاردي التي طرحها Barro (1974) على شروط ذات أبعاد محدودة، إذ أن عدم احترام واحد أو بعض الشروط التي سبق تحليلها سيؤدي إلى إمكانية وجود آثار معقدة لتحويل التكاليف ما بين الأجيال وهي حالة اقتصاديات السوق المعاصرة. وبالتالي فإن اللجوء إلى التحقق التجريبي سيوضح أكثر هذا النقاش.

[1] Barro, R.J., (1979):"On the Determination of the Public Debt", *Journal of Political Economy*, Vol.87, N.5, Part.1, (940-971)
[2] Lucas, R.E., and Stockey, N.L., (1983): "Optimal Fiscal and Monetary Policy in a Economy without Capital", *Journal of Monetary Economics* Vol.12, N.1, (55-93).
[3] Liau, P., (1996): op. citè P: 383.
[4] Liau, P., (1996): idèm. P: 384.

الفرع الثالث : التحقق التجريبي من المكافئ الريكاردي

إن اللجوء إلى محاولة التحقق التجريبي من أجل تقدير ملاءمة المكافئ الريكاردي يعني أولا إبداء بعض الملاحظات المنهجية حول طرق إعداد الاختبارات التجريبية لحياد الدين. الملاحظات التي من خلالها يمكن أن نبين محدودية الطرق غير المباشرة للتحقق التجريبي وإعطاء الأولوية للاختبارات المباشرة لفرضية المكافئ.

1. **الطرق غير المباشرة للتحقق من فرضية المكافئ الريكاردي:** تؤدي بنا الطرق غير المباشرة إلى التساؤل عن المحتوى التجريبي لمختلف الشروط الأساسية عند التحقق من فرضية المكافئ، فمثلا سيؤدي ذلك إلى دراسة الوجود الفعلي للتحويلات ما بين الأجيال، درجة كمال الأسواق المالية ... أي كل الأسئلة الهامة المتعلقة بتقدير تحقق النمذجة المعتمدة من قبل Barro (1974).

إن الدراسات التي لجأت إلى هذه المنهجية غير المباشرة هي عديدة غير أنها أعطت نتائج متعارضة، وقد قام J.J.Seater (1993)[1] بعرض هذه الدراسات التجريبية المطبقة على مختلف شروط المكافئ واعتبر نتائجها غير تامة إما لأنها متعارضة وإما لفقدانها لأجزاء أساسية.

2. **الطرق المباشرة للتحقق من فرضية المكافئ الريكاردي:** يمكن تقسيم الطرق المباشرة للتحقق من وجود حياد الدين حسب عدة مقاربات، إذ اقترح M.Haliasson و J.Tobin (1990)[2] نوعين: التقدير الهيكلي لدوال الاستهلاك والادخار أو لسلوك القطاع المالي مع اختبارات كاشفة (Tests significatifs) لتأثر هذه الدوال المجمعة بكل من الدين العام، التحويلات، الضرائب، ... التقدير الهيكلي التتابعي مع استعمال فرضية التوقعات العقلانية من أجل الحصول على اختبارات حياد الدين التي تحترم الشروط التي اعتمدها نموذج السلوك الذي أخذ به Barro (1974). ولقد وضح J.J.Seater (1993) طريقة التقديرات الهيكلية للدوال المجمعة باللجوء إلى عدة وسائل إما إلى معطيات اقتصادية جزئية وإما إلى التحاليل غير المباشرة، مثلا: كاختبار العلاقة ما بين المقاييس المؤثرة في تطوير الدين العمومي وتطور معدل الفائدة. في حين اعتمد G.Gilbert (1990)[3] على نوعين من الاختبارات منها ما يأخذ بالمعطيات الزمنية ومنها ما يأخذ بالمعطيات العرضية.

1.2 اختبارات فرضية المكافئ الريكاردي على أساس معطيات زمنية (Données temporelles) :

وتعتمد هذه الأخيرة أساسا على التقديرات الهيكلية للدوال المجمعة. وسنفترض من هذا المنظور أن استهلاك العائلات يتبع مجموع الموارد التي تحوزها هذه الأخيرة سواء كانت بشرية أو مادية، حاضرة أو مستقبلية، هذه الموارد التي تقصي القيمة الحالية للاستهلاك العمومي. وتعتمد هذه الاختبارات على قياس ثلاث فئات خاصة: الأولى تقيس درجة التوقع الجزئي للضرائب

[1] Seater, J.J., (1993): art. cité. P: 156-159.
[2] Haliasson, H., and Tobin, J., (1190): art. citè. P : 924
[3] G.Gilbert (1990): "Dettes Publiques et Redistribution de Revenus : l'Equivalence Impôt- Emprunt". Dans : Hertzog, R., (1990) : op. citè. P : 545-555.

المستقبلية، الثانية تقيس أثر إحلال وحدة واحدة من الدين بوحدة من الضرائب على الاستهلاك الجاري، بينما في الثالثة يتم دمج منظور الانحدار الذاتي التي سيسمح باختبار المكافئ الريكاردي بأخذ عين الاعتبار ديناميكية الاستهلاك.

فمن بين 18 دراسة أجريت على الاقتصاد الأمريكي، خلصت 14 دراسة منها إلى إلغاء المكافئ الريكاردي[1]، بينما خلصت دراسة R.C.Cormendi (1983)[2] إلى عكس النتائج السابقة. في حين خلصت الدراسات الثلاث المتبقية لكل من J.E.Tanner (1979)[3]، J.J.Seater (1982)[4] وP.Evans (1985)[5] إلى تحقيق ضعيف لفرضية المكافئ الريكاردي، ومنه تبنى العديد من الاقتصاديين لفكرة إبطال المكافئ الريكاردي واعتبار الدين العام كثروة صافية، غير أن J.J.Seater (1993) عاد إلى نتائج النماذج السابقة ورفضها لكونها تحمل أخطاء في المنهجية، وهذا لاعتباره أن الاختبارات باستعمال دالة الاستهلاك المجمعة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح برفض المكافئ الريكاردي[6]. نفس الدراسات أجريت على الاقتصاد الفرنسي من طرف D.Kessler و A.Lavigne (1984)[7] ليطورها بعد ذلك D.Kessler (1987)[8] والتي أقيمت بالاعتماد على خمسة نماذج أمريكية لكل من L.A. Kochin (1974)[9]، J.B.Yawitz و L.H.Meyer (1976)[10]، J.E.Tanner (1978)[11] و W.H.Buiter و J.Tobin (1979)[12]. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة قوية ما بين عجز الموازنة واستهلاك العائلات وبالتالي رفض الفرضية الريكاردية وهذا مع الاحتفاظ بالملاحظات التي أبداها J.J.Seater (1993) حول المشاكل المنهجية التي عرفتها النماذج الأمريكية.

2.2 **اختبارات فرضية المكافئ الريكاردي على أساس معطيات عرضية (Données transversales)**: وتبين هذه الاختبارات أفضلية اللجوء إلى عدد كبير من العينات مع تباين كبير والاعتماد على متغيرات مرنة على المدى الطويل، ومن بين هذه الاختبارات نجد دراسة D.Kessler، P.Perlman و P.Pestieau (1986)[13] التي اعتمدت على الفئة الخاصة

---

[1] G. Gilbert (1990): op. citè, P: 547.
[2] Cormendi, R.C., (1983): "Government Debt, Government Spending and Private Section Behaviour", *American Economic Review*, Vol.73, N .05, (984-1010).
[3] Tanner, J.E., (1979): "An Empirical Investigation in Tax Discounting", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.11, N.02, (214-228).
[4] Seater, J.J., (1982): "Are Futures Taxes Discount?", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.14, N.3, (376-389).
[5] Evans, P., (1985): "Do Large Deficits Procure High Interest Rates", *American Economic Review*, Vol.75, N .01, (68-87).
[6] Seater, J.J., (1982): art. cite. P: 174.
[7] Kessler, D., laving, A., (1984): "Dettes Publiques et Epargne des Ménages". ON :"l'épargne pour le développement" New york. P167, Cité par : Liau, P., (1996) : op. cité. P 388.
[8] D. Kessler (1987): "Essai Sur les Déterminant du Taux d'Epargne", Thèse d'Etat, Paris X, Nanterre, Cité par : Liau, P., (1996): op. cité. P : 378.
[9] Cochin, L.A., (1974): "Are Futures Taxes Anticipated by Consumer? Comment", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol .6, N .3, (385-394).
[10] Yawitz, J.B., and Meyer, L.H., (1976): "an empirical investigation of taxes discounting: comment", *Journal of Money, credit and banking*, Vol.8, N.2, (247-254).
[11] Tammer, J. E., (1979): art. citè. P: 223.
[12] Buiter, W. H., and Tobin, J., (1979): "Debt neutrality: a brief review of doctrine and evidence". Cité par: Liau, P., (1996) : op. citè. P: 379.
[13] Kessler, D., Perelman, S., et Pestieau, P., (1986): " L'Hypothèse de l'Equivalence Entre Impôt et l'Emprunt : un Test sur les Pays de l'OCDE", *Annales d'Economie et de Statistique*.P : 141.

الثالثة السالفة الذكر التي تدمج منظور الانحدار الذاتي وتأخذ بعين الاعتبار ديناميكية الاستهلاك. وقد قام هؤلاء باختبار المكافئ على 19 دولة من دول OCDE وكانت النتيجة هي رفض فرضية التكافؤ ما بين الضريبة والدين. من جهته أيضا قام G.Gilbert (1990)[1] بتحليل الظاهرة من خلال اعتماده على الدوال المجمعة لـ 23 دولة غربية، وقد خلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لعجز الموازنة وللدين العمومي على الاستهلاك وهذا ما يتعارض تماما مع تحليل Barro (1974). في حين قام G.Nicoletti (1988)[2] باختبار نموذج الحياد لـ Barro (1974) على 8 دول من OCDE حيث أدت النتائج أيضا إلى رفض فرضية المكافئ الريكاردي.

المطلب الرابع: الإصدار النقدي وتمويل عجز الموازنة

تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني، ويثير هذا الأسلوب في التمويل نقاشات عديدة مردها في النهاية إلى آثار الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية ومستوى الحيادية (Neutralité) والحيادية العالية (Super neutralité) للنقود وأثرهما على التوازن والنمو.

الفرع الأول: من الحيادية إلى الحيادية العالية للنقود

يكون التمويل النقدي لعجز الموازنة محايدا (في النماذج التي يكون فيها عرض النقود معروف تماما لدى الأعوان) لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية (أو الاحتفاظ بنفس معدل نموها في المستقبل) إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار دون أن يؤثر ذلك في المتغيرات الحقيقية. غير أن المشكلة تكمن في كون أن حيادة النقد لا تعني بالضرورة الحيادية العالية التي تتعلق بعدم تغير مخزون رأس المال أو النسبة بين رأس المال والعمل أو الاستهلاك الحقيقي في حالة تغير في نمو النقود الخارجية، ومنه يمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن يكون له آثار على المتغيرات الحقيقية.

فعجز الموازنة الممول بالنقد الخارجي (عوضا عن الضرائب) يمكن ألا يكون محايدا (إذا كان عرض النقود ليس معروفا تماما لدى الأعوان)، ويمكن أن يشكل أثر غير عالي الحيادية منذ اللحظة التي تظهر فيها آثاره على المتغيرات الحقيقية، وتعتمد هذه الأخيرة عموما على أثر نمو معدل الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شأنها تغيير التوازن والنمو الاقتصادي[3].

ويبين J.Gurley و E.Shaw (1960)[4] أهمية التمييز ما بين النقد الداخلي والنقد الخارجي في تحليل العلاقات ما بين النقد والتوازن. فبتعريف النقد الخارجي على أنه تنقيد الدين الحكومي المصدر لدفع قيمة السلع والخدمات ولتمويل العجز، وأن النقد الداخلي هو عبارة عن الدين المصدر لشراء السندات الخاصة، وبدمج هذه النقود في مختلف النماذج التي من خلالها يتم

---

[1] Gilbert, G., (1990): op.citè.P:554.
[2] Nicoletti, G., (1988): " Une Analyse Internationale de la Consommation Privée de l'Inflation et de l'Hypothèse de Neutralité de la Dette", *Revue Economique de l'OCDE*, N° 11, P : 49.
[3] Liau, P., (1996): op. cité. P: 393...
[4] Gurley, J., and Chaw, E., (1960): "Money in a theory of finance", Washington, the Brooking Institution, citè par : Liau, P., (1996): op. cité. P: 20.

دراسة التوازن المستقر والنمو المتوازن استطاع الكاتبان الوصول إلى نتيجة أساسية مفادها عدم وجود حيادية للنقد الخارجي في إطار النمو المتوازن، في حين أن النقد الداخلي يكون حياديا في نفس هذا الإطار، بينما لن يستطيع أن يكون مزيج النقود حياديا على العموم. ورغم أن تحليل Gurley و Shaw (1960) تضمن دور معدلات الفائدة الاسمية إلا أنه اتسم بالمحدودية لعدم إدراجه الفعلي لتوقعات الأسعار.

من جهته أيضا تناول J.Tobin (1965)[1] النقاش المتعلق بالحيادية والحيادية العالية لآثار التغيرات في معدل نمو النقد الخارجي الممول لعجز الموازنة. فبالنسبة لهذا الأخير، يلعب التضخم دورا مهما في سلوك الأفراد من خلال معدلات الفائدة الاسمية، فبارتفاع معدل التضخم سيرتفع معدل الفائدة الاسمي ومنه سينخفض الطلب على النقود وأيضا ثروات الأفراد.

و من أجل إعادة تشكيل هذه الأخيرة فإن الأفراد سيقومون بادخار وتراكم في رأس المال، وهذا ما يبرر وجود ارتباط ما بين التضخم والاستثمار، وبهذا المنظور لا تبدو النقود (التي تمول العجز في الموازنة) ذات حيادية عالية. نفس الأثر كان قد بينه R. Mendell (1963)[2] بذكره أن تغير معدل التضخم يمكن أن يكون له آثار حقيقية عن طريق معدل الفائدة. ففي تحليله لهذه الظاهرة قام J. Tobin (1965) بدراسة آثار تغير معدل نمو النقد الخارجي المتعلق بتمويل العجز العمومي على المحفظة المالية وهذا بمقارنته لاقتصاد نيوكلاسيكي حسب I.Fisher (1930) مع اقتصاد كينزي جديد حسب R.F.Harrod ضمن نظام نمو يؤول إلى الحالة المستقرة. يتميز الاقتصاد النيوكلاسيكي حسب Tobin (1965) بثلاثة خصائص : تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يتم على أساس معدل الفائدة (المحدد بتفضيل الوقت والإنتاجية الحدية لرأس المال)، الادخار هو ظاهرة حقيقية ويستثمر كليا، وشدة توازن رأس المال تخضع للإنتاجية وللزهد (Abstinence) في التكنولوجيا أو سلوكيات الادخار. ويمكن تقديم هذا الاقتصاد في الشكل 1-3 حيث يمثل المحور العمودي المعدلات السنوية للنمو أما المحور الأفقي فيمثل نسبة رأس المال على العمل أي شدة رأس المال K.

[1] Tobin, J., (1965):" Money and Economic Growth", *Econometrica*, Vol.33, N.4, (671-684).
[2] Mundell, R., (1963): "Inflation and Real Rates", *Journal Political Economy*, Vol.71, N.2, (280-283).

الشكل 1-3 آثار تغير معدل نمو النقد المتعلق بتمويل العجز العمومي على المحفظة المالية.

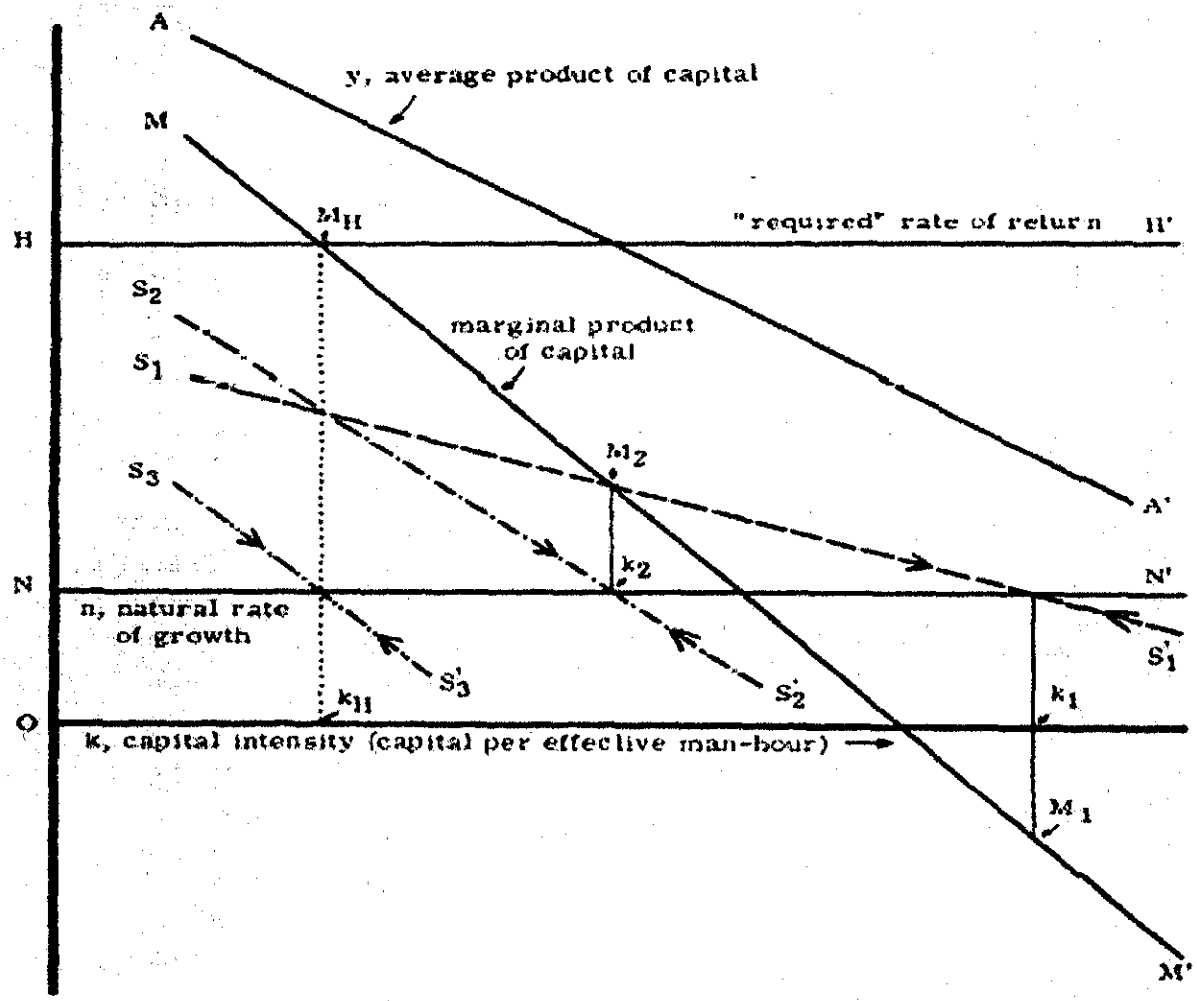

Source : Tobin, J., (1965): art.citè.P:673.

- المنحنى 'AA هو منحنى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال والذي يمثل دالة عكسية لرأس المال K.
- المنحنى 'MM هو منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال التي يمكن لها أن تنعدم عند مستوى معين من رأس المال K.
- المنحنى S_1S_1' هو منحنى الادخار الصافي الذي يعني سرعة النمو السنوي لمخزون الادخار (ومنه مخزون رأس للمال) مع احترام الفرضية الخاصة بنسبة الادخار مع الإنتاج.
- المنحنى SS_2' هو منحنى الادخار الصافي العام الذي من خلاله تنخفض النسبة ما بين الاستثمار والإنتاج عند ارتفاع K.
- المنحنى NN' يمثل معدل النمو الطبيعي.

ليكن شرح سيرورة عمل الاقتصاد النيوكلاسيكي كالتالي:

تتغير K وفق النمو النسبي لرأس المال والعمل، فشدة رأس المال التوازني بالنسبة لمنحنيات الادخار S_1S_1' وSS_2' هي K_1 و K_2 على التوالي، بينما الإنتاجيات الحدية المرافقة لها تتمثل في النقطتين M_1 و M_2. إن وضعية M_1 تبين عدم مثولية

الوضعية، فالمدخر المستثمر لن يقوم باستثمارات جديدة إذا لم يحصل على الأقل على مردود أدنى، وهذا ما يعني وجود حدود في شدة رأس المال وفي معدل مردوده مع الاحتفاظ بفرضية تعويض أي انخفاض في الاستثمار بارتفاع مقابل في الاستهلاك في هذا الاقتصاد.

من جهة أخرى يتميز الاقتصاد الكينزي الجديد حسب Tobin (1965) بثلاثة خصائص: تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يتم على أساس وضعية الميل الحدي للاستهلاك، الجزء غير المستهلك سيتم تقسيمه أيضا إلى ادخار منتج وجزء مكتنز عن طريق تدخل معدل الفائدة الذي يمثل سعر التنازل عن السيولة، وأخيرا، تقتضي شدة توازن رأس المال التعادل التام ما بين الادخار والاستثمار وأيضا التعادل ما بين الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة. إذن سيدخل هذا الإقتصاد في مرحلة اللااستقرار عند اختلاف الادخار عن الاستثمار، ومنه سيكون هناك اختلاف ما بين معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو المرغوب فيه. فإذا كان الاستثمار ضعيفا جدا نتيجة ضعف معدل المردود المنتظر فسيؤدي هذا إلى فائض في الادخار والعكس صحيح. فإذا اعتبرنا في الشكل 1-3 أن HH' يمثل معدل المردود الأدنى، فإن شدة رأس المال العظمى المقابلة لها هي النقطة K_H، وبالتالي سنجد في هذه الحالة ارتفاعا لمعدل النمو المرغوب فيه عن معدل النمو الطبيعي، ومن أجل القضاء على هذا الفارق الذي يجعل من الاقتصاد غير مستقر يمكن لنا حسب Harrod الرفع أو الخفض من مخزون القيم السابقة، أما Tobin (1965) فيفضل معالجة ذلك بدمج النقود، فتنقيد الاقتصاد حسب هذا الأخير يمكن له أن يعالج حالة عدم الاستقرار السابقة. إذن، المشكلة تكمن في مساواة معدل النمو بصفة تكون فيها K_H هي شدة رأس المال التوازني (أي أنه إذا اعتبرنا أن SS_2' كدالة للادخار النموذجي فإنه يجب أن تقطع منحنى النمو الطبيعي NN' بصفة تكون فيها K_H هي نقطة التوازن) ومن أجل حدوث ذلك فإنه يجب أن يكون هناك اختيار في توظيف الادخار حسب Tobin(1965)، وعليه فإنه يمكن للنقود الخارجية الممولة لعجز الموازنة أن يكون لها بعض التأثير. فإذا اعتبرنا أن النقود هي أصل جاري من بين الأصول الحقيقية وأنها وسيلة للدفع ومخزون للقيمة، لها مردود يتمثل في معدل الفائدة النقدي، وأن هناك أيضا اختيار في توظيفها من قبل الأفراد ضمن محفظتهم المالية، فإنه من السهل على الدولة أن تلجأ إلى الإصدار النقدي الممول للعجز العام من أجل إعادة التوازن ما بين معدلات النمو، وهذا عن طريق التأثير إما في كمية النقود أو في معدل الفائدة النقدي أو كليهما، والذي سيسمح بامتصاص فائض الادخار أو تعويض (renflouer) النقص. فمثلا عندما يكون الادخار أكبر من الاستثمار فإن وجود عجز موازني ممول بإصدار نقدي أو/و تغيير في معدل الفائدة الاسمي من شأنه أن يغير من سلوك الأفراد اتجاه محفظتهم المالية بشكل قد يعيد التوازن ما بين الادخار والاستثمار أين ينخفض معدل النمو المرغوب فيه إلى مستوى معدل النمو الطبيعي.

إن الإصدار النقدي الممول للعجز العمومي يطرح أيضا مشكلة الحيادية العالية التي تؤدي بنا إلى دراسة تغيرات عجز الموازنة والكتلة النقدية الناتجة عن تغير في حجم الضرائب أو التحويلات من أجل مشتريات معلومة من السلع والخدمات العمومية[1].

[1] Haliasson, M., and Tobin, J., (1990): art. citè. P: 930.

الفرع الثاني: شروط الحيادية العالية للنقود

إذا كانت شروط حيادية النقد تبدو اليوم معلومة فإن ذلك يرجع إلى تحليل توسيع آثار Tobin-Mundell التي كانت موضوع العديد من الدراسات المتعلقة بالحيادية العالية والعلاقات ما بين النقد، النمو والتوازن. والتي أسفرت بدورها عن ظهور حالتين: الحيادية العالية في نظام الحالة المستقرة والحيادية العالية عند أهبة الانتقال نحو الحالة المستقرة.

1. الحيادية العالية في نظام الحالة المستقرة (La super neutralité en régime d'état stationnaire)

كرد فعل على تحليل J. Tobin (1965) قام M. Sidrauski (1967)[1] بالدفاع عن أطروحة الحيادية العالية للنقد ضمن نظام نمو يؤول إلى الحالة المستقرة. ففي هذا النظام يقوم الأفراد بتعظيم دالة منفعة تدرج حجم الأصول الحقيقية (دالة منفعة Patinkin) ويتصرفون حسب توقعات تكييفية. فحسب هذا الكاتب عدم تحقق آثار Tobin-Mundell يرجع إلى كون أن الأفراد الذين لهم مدة حياة غير محدودة سيقومون بتجميع كل نوع من الأصول إلى غاية مستوى معين أين تتساوى إنتاجيتهم الحدية مع مجموع كل من معدل تفضيل الزمن، معدل نمو السكان ومعدل الاهتلاك، وإذا تحقق شرط التوازن هذا فإن تغيرات معدل التضخم سوف لن يكون لها أي تأثير على التغيرات الحقيقية وبالتالي سيكون مخزون رأس المال في المدى الطويل والاستهلاك الحقيقي مستقلين عن معدل نمو النقود، أي أن إصدار النقد الذي يمكن أن ينتج عن تمويل العجز العمومي سيكون عالي الحيادية.

لقد تطور تحليل الحيادية العالية في نماذج النمو الخارجية المنشأ (Exogène) في فترة السبعينات والثمانينات انطلاقا من إسهامات أعمال Sidrauski السابقة وJ. Tobin (1968)[2] التي ناقش فيها مقاربة Sidrauski (1967) السابقة. وقد قام العديد من الاقتصاديين بتطوير عدة نماذج ربطت ما بين النقود والنمو مع شروط تحقق الحيادية العالية في الحالة المستقرة نذكر من بينهم: D.Levhari و D.Patinkin (1968)[3]، J.A. Frenkel، R.Dornbusch (1973)[4]، W.A.Brock (1974)[5]، A.Darzen (1981)[6]، J.J.Siegel (1983)[7].

أما M. Haliasson (1987)[8] فقد أعاد طرح مسألة تنفيذ التنقيد عن طريق دمج النقود الخارجية، وبيّن أن تحقق الحيادية العالية يرجع إلى الفرضية الملائمة التي مفادها أن كل التعديلات في المحفظة المالية تتحقق في آن واحد من قبل الأفراد.

---

[1] Sidrauski, M., (1967): "Rational Choice of Patterns of Growth in Monetary Economy", *American Economic Review*, Vol. 57, N.02, (534-544).
[2] Tobin, J., (1968):"Notes on Optional Monetary Growth", *Journal of Political Economy*, Vol.76, N.4, (833-859).
[3] Levhari, D., and Patinkin, D., (1968): "The Role of Money in a Simple Growth Model", *American Economic Review*, Vol.58, N.04, (713-753).
[4] Dornbusch, R., and Frenkel, J.A., (1973): "Inflation and Growth: Alternative Approaches", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol .511, N. 1, Part.1, (141-156).
[5] Brock, W.A., (1974): "Money and Growth, the Us of Long Run Perfect Foresight", *International Economic Review*, Vol.15, N.3, (750-777).
[6] Darzen, A., (1981): "Inflation and Capital Accumulation under a Finite Horizon", *Journal of Monetary Economics*, Vol.8, N.2, (247-260).
[7] Siegel, J.J., (1983): "Technological Change and the Super Neutrality of Money", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.15, N.3, (363-367).
[8] Haliasson, M., (1987): "Multi Asset Economies with Staggered Portfolio Adjustment", Working paper N°: 88/14, University of Maryland.

وبما أن حيازة المحفظة المالية تكون على فترات معينة، فإنه يمكن للأصول أن تصبح ذات إحلال غير تام في حالة التوقعات الكاملة. أيضا يمكن لقابلية تحول معدلات المردود والمردود التفاضلي لكل فترة أن تتأثر بالسياسة النقدية المنتهجة، فتغير معدل نمو الأصول الاسمية سيؤثر في التضخم ومعدل المردود الحقيقي للنقود مما يعني تأثر معدل فائدة المحفظة المثالي. ومنه إذا أردنا الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك فإنه يجب تعديل المعدلات الحقيقية للأصول النقدية، مما يعني عدم تحقق الحيادية العالية للنقود في هذه الحالة.

2. الحيادية العالية عند أهبة الانتقال نحو الحالة المستقرة (La super neutralité sur le sentier de transition vers l'état stationnaire)

لقد تعرض S.Fisher (1979)[1] لمسألة الحيادية العالية عند أهبة الانتقال نحو الحالة المستقرة ضمن نموذج من نفس نوع نموذج Sidrauski (1967) مع توقعات تامة ودوال منفعة تظهر نفورا (Aversion) للخطر النسبي الثابت مثل المنفعة اللوغريتمية. وقد خلص هذا الكاتب إلى أن الحيادية العالية ليست الحالة السائدة عند أهبة الانتقال ماعدا في حالة المنفعة اللوغريتمية. نفس الشيء قام به D.Cohen (1985)[2] بعودته إلى نتائج Sidrauski (1967) واعتباره للنقود كوسيلة للانتقال مع التوقعات التامة أيضا، حيث قام بتشكيل خصائص التوازن في نظام مستقر والتي صاغها في المعادلات الأربع التالية:

$$\lim_{t\to\infty} r_t = \delta \quad \ldots\ldots(1)$$

$$f(k_\infty) = \delta \quad \ldots\ldots(2)$$

$$1+i_\infty = (1+\sigma)(1+\delta) \quad \ldots\ldots(3)$$

$$m_\infty = \Psi C_\infty = \Psi f(k_\infty) \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث أن:

r: معدل الفائدة الحقيقي ، i: معدل الفائدة الاسمي ، K: مخزون رأس المال ، m: القيمة الحقيقية للأصول

C: استهلاك العائلات ، ψ: جزء مشتريات العائلات المدفوع نقدا ، δ: معدل التفضيل بالمسبة للزمن

σ: معدل نمو عرض النقود

- تعني المعادلة (1) ببساطة أن معدل الفائدة الحقيقي يؤول إلى معدل التفضيل بالنسبة للزمن في المدى الطويل.
- المعادلة (2) تعطي قيمة رأس المال في المدى الطويل (مالا نهاية)، فشروط الدرجة الأولى للمؤسسات تبين أن رأس المال يتبع معدل التفضيل بالنسبة للزمن ومنه لمعدل الفائدة الحقيقي، وهذا إذا ما اعتبرنا أن رأس المال لا يخضع لعرض النقود وهي الميزة الخاصة بوضعية الحيادية العالية المبينة في نموذج Sidrauski (1967).

[1] Fisher, S., (1979): "Capital Accumulation on the Transition Path in a Monetary Optimizing Model", *Econometrica*, Vol.47, N.6, (1433-1439).
[2] Cohen, D., (1985): "Inflation Wealth and Interest Rates in an Intertemporal Optimizing Model", *Journal of Monetary Economics*, Vol.16, n.1, (73-85).

- المعادلة (3) تسمح بحساب معدل الفائدة الاسمي الذي يتبع لمعدل التفضيل بالنسبة للزمن ومعدل نمو عرض النقود.
- المعادلة (4) تعطي قيمة الأصول الحقيقية في المدى الطويل التي يحوزها الأفراد.

D.Cohen (1985) قام بدراسة مسار الانتقال قبل أن يبين الحالة التي يمكن أن يتغير مخزون رأس المال نتيجة ارتفاع في معدل نمو عرض النقود، فمسار الانتقال نحو المدى الطويل تمت دراسته في الحالة التي يكون فيها:

- دالة المنفعة معطاة بالصيغة:

$$U(C_t)=C_t\frac{1-R}{1-R} \quad \text{إذا كانت: } R\neq 1 \text{ و } R\geq 0 \quad \ldots\ldots\ldots(5)$$

$$U(C_t)=\log C_t \quad \text{إذا كانت: } R=1 \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

وتمثل R مقياس تقعر دالة المنفعة (حيث تكون التفضيلات خطية عند $R=0$)

- دالة الإنتاج معطاة بالصيغة :

$$f(K_t)=K_t^{\alpha} \text{ مع } 1>\alpha>0 \quad \ldots\ldots\ldots(7)$$

- دالة السياسة النقدية معطاة بالصيغة:

$$M(t+1)/M(t)=1+\sigma \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

يمكن لنا الآن دراسة تأثير تغير عرض النقود على تراكم رأس المال من خلال تبيان شروط الدرجة الأولى لديناميكية النموذج (برنامج المستهلك، تعريف معدل الفائدة الاسمي وتطور دالة رأس المال بدلالة معدلات الفائدة الحقيقية) وبدون التطرق إلى تفاصيل الحسابات، سنكتفي بإعطاء تقريب خطي يصف معادلات: المستهلكين، معدل الفائدة وسلوك المنتجين وهذا حسب المعادلات التالية:

$$-U=x_0\frac{a}{1-a}+\theta\frac{\Psi(1+i_\infty)}{1+\Psi i_\infty}z_0 \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

$$z_0\left[1+\frac{\Psi(1+i_\infty)}{1+\Psi i_\infty}\cdot\frac{1-a}{a}\right]=(1-\theta)x_0 \quad \ldots\ldots\ldots(10)$$

$$\frac{x_0}{u}\left[1+\delta\right]\left[1+\delta-a\right]=-UC_\infty \quad \ldots\ldots\ldots(11)$$

حيث أن : $C_t/C_\infty=1+ud$ و $0<a<1$

$$(1+i_t)/(1+i_\infty)=1+z_0a^t$$

$$(1+r_t)/(1+\delta)=1+x_0\delta^t$$

- من خلال المعادلات السابقة يمكن أن نستنتج حالتين فقط للحيادية العالية، أي غياب تأثير معدل نمو النقود على تراكم رأس المال:

المبحث الثاني: القدرة على تحمل العجز و التعديلات الموازية.

إن تحليل استراتيجيات تمويل عجز الموازنة السابق والنقاشات المتعلقة بالآثار المقارنة لأساليب التمويل، أثارت عدة استفهامات حول السياسات الاقتصادية المنتهجة، خاصة مع ارتفاع نسب العجوز الموازنية ونسب الدين العمومي في كل من الدول المتقدمة والنامية مع منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، الشيء الذي دفع بهذه الأخيرة إلى البحث عن تثبيت نسب الدين العمومي ومحاولة تخفيض العجوز الموازينة إما برفع الضرائب أو تخفيض النفقات، و بالتالي التأثير على سلوكات الاستهلاك و الادخار. لكن قبل ذلك يتبادر للأذهان سؤالين مهمين: إذا أرادت هذه الدول أن تستمر في انتهاج نفس السياسة المالية، كيف يمكن لها أن تتحمل العجز العمومي وسداد الديون العمومية بشكل يسمح لها بضمان ملاءتها ؟. أما إذا أرادت فعلا التخفيض من عجزها الموازني، فما هي مختلف الطرق التي تسمح لها بتحقيق ذلك ؟. سنحاول الإجابة عن هذين الطرحين من خلال المطالب الثلاثة لهذا المبحث.

المطلب الأول: القدوة على تحمل العجز الموازني والدين العمومي

ترجع المحاولات الأولى لتحليل مدى القدرة على تحمل السياسة المالية إلى J.M.Keynes (1923)[1] الذي أهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية يمكن تحملها والتي تحقق القيد الموازني العمومي، وبين أن القدرة على التحمل تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام على الناتج الداخلي الخام قيما مفرطة.

من جهته أيضا، قام E.Domar (1944)[2] بدراسة ديناميكية نمو الدين العمومي وبين أن مقارنة معدل الفائدة على الدين العمومي ومعدل نمو الإنتاج الكلي لـــه دور أساسي في تحديد ديناميكية انفجار أو استقرار حجم الدين العمومي. غير أن وضعية العجوز العامة والدين العمومي في منتصف الثمانينات أدت إلى توسيع وتجديد تحليل القدرة على التحمل وذلك بدمج تحليل قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة (Contrainte budgétaire inter temporelle de l'état).

الفرع الأول: تعريف القدرة على التحمل الموازي:

من خلال استقراء للأدب الاقتصادي نلمس عدة تعاريف لمفهوم القدرة على التحمل، فبالنسبة لـــ D.Wilcox (1989)[3] يمكن أن نقول عن سياسة مالية أنه يمكن تحملها إذا ما أنشأت تعاقبا في الديون والعجوز العامة بشكل يسمح بتحقيق دائم لقيد موازنة الدولة مابين الأزمنة. أما Blanchard.O، J.C.Chouraqui، N.Sartor, R.Hagemam (1990)[4] فيعتبرون سياسة مالية ممكنة التحمل إذا ما سمحت خلال فترة معينة بإرجاع نسبة الدين العمومي من الناتج الوطني الخام *PNB*

[1] Keynes, J.M., (1923): "A Tract on Monetary Reform", in the collected writing of John Mynard Keynes, vol: IV.Macmillan. 1971. cité par : Ayadi, E., (2004): " Analyse de Soutenabilité de la Politique Budgétaire en Tunisie", ERED-FEMISE, Recherche N° : FEM 21-39. P: 22.

[2] Domar, E., (1944): art cit.

[3] Wilcox, D., (1989): "The Sustainability of Government Deficits Implication of the Present Value Browing Constraint ", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol.21, N.3, (291-306).

[4] Blanchard, O., Chouraqui, J.C., Hagemam, R., et Sartor, R, N., (1990) : " La soutenabilité de la Politique Budgétaire: Nouvelles Réponses aux Question Ancienne ", *Revue Economique de l'OCDE*, N° 15.P : 11.

إلى مستواها الأصلي b_0، في حين يرى C.S.Hakkio وM.Rush (1991)[1] أنه يمكن تحمل السياسة المالية إذا إتبعت الإيرادات والنفقات العمومية السيرورة الاحتمالية (Processus stochastique) السابقة دون أن تخرق قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة. أما E.Jondeau (1992)[2] فيرى أنه يمكن تحمل السياسة المالية إذا حققت هذه الأخيرة ملاءة الدولة (solvabilité)، أي إذا ضمنت عدم ارتفاع نسبة الدين العمومي بنسب مفرطة قد تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على ضمان سدادها، كما يرى كل من J.Creel و H.Sterdyniak (1995)[3] أنه يمكن تحمل سياسة مالية إذا لم تسبب على المدى الطويل في تشويه (compromettre) ملاءة الدولة، أي إذا لم تؤدي إلى ارتفاع في الدين العمومي قد يتجاوز عتبة الإفلاس. وأخيرا يرى P.R.Agénor و P.Montiel (1996)[4] أنه يمكن تحمل السياسة المالية، إذا كانت القيمة الحالية للموارد المستقبلية المتاحة للدولة والمخصصة لتمويل الدين مساوية على الأقل لقيمة مخزون الدين الأصلي.

إذن يمكن الحكم على سياسة مالية بالقدرة على التحمل في نطاق تكون فيه القيمة الحالية للفوائض الموازنية المستقبلية المتوقعة تسمح بتعويض قيمة الدين العمومي الأصلي. وبصفة أدق، يجب تحديد مفهوم القدرة على التحمل الموازي نسبة إلى مفهومين آخرين مجاورين لكنهما مختلفين ويتعلق الأمر بملاءة الدولة واستقرار الدين العام. فإفلاس أي دولة يعني عدم قدرتها على دفع مستحقات ديونها، ولهذا تتعلق القدرة على التحمل بمدى قابلية استمرار (viabilité) السياسة الاقتصادية والسياسات المستقبلية المتوقعة. وعليه لا يمكن تحمل السياسة المالية إذا ما أدت استمرارية السياسات الجارية وأيضا المستقبلية المخطط لها إلى خرق قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة، الأمر الذي يعتبر كمؤشر مسبق لوضعية الإفلاس.

الفرع الثاني: القدرة على التحمل وقيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة

عند معظم الكتاب ينطلق تحليل القدرة على تحمل السياسة المالية بدراسة المعادلة المحاسبية التي تعرف قيد موازنة القطاع العمومي، هذا القيد يوضح العلاقة ما بين عجز الموازنة المحلي (أي عجز الموازنة الأساسي مضاف إليه المدفوعات الاسمية المتعلقة بالفوائد) وارتفاع موارد التمويل، ويمكن كتابة هذا القيد بالقيم الاسمية وفق المعادلة التالية[5].

$$G_t - T_t + i_t B_{t-1} = \Delta B_t + \Delta M_t = -S_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل: G: الإنفاق العمومي. S: فائض الموازنة الكلي.

T: إيرادات الضرائب. M: القاعدة النقدية. i: معدل الفائدة على الدين العمومي.

إن التنفيذ الصحيح لقيد الموازنة يتطلب استعمال القيمة السوقية للدين العمومي، وعليه إذا قمنا بقسمة أطراف المعادلة (1) على الناتج الداخلي الخام الاسمي فإنه يمكننا الحصول على قيد الموازنة نسبة إلى PIB وفق المعادلة التالية:

$$g_t - \tau_t + (i_t - \pi_t - \eta_t) b_{t-1} = \Delta b_t + \Delta m_t + (\pi_t + \eta_t) m_{t-1} = -s_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

[1] Hakkio, C., and Rush, S.M., (1991): "Is the Budget Deficit Too Large? ", *Economic Inquiry*, Vol. 29, (429 – 445).
[2] Jondeau, E., (1992) : "La Soutenabilité de la Politique Budgétaire ", *Economie et Prévision*, N.104, (1-17).
[3] Creel, J., et Sterdyniak, H., (1995): art .citè.
[4] Agenor, P.R., and Montiel, P., (1996): "*Development Macroeconomics*", Princeton University Presse. Princeton . New jersey. Citè par: Ayadi, E., (2004): art.citè. P: 22.
[5] Uctum, M., and Wickens, M.R., (2000): " Debt and Deficit Ceilings, and Sustainability of Fiscal Policies: an Inter-Temporal Analysis ", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 62, N.2, (197- 221).

بحيث أن الرموز الصغرى :g، τ، b، m و s تعني نسبة الرموز الكبرى السابقة المماثلة لها إلى الناتج الداخلي الخام الاسمي.

مع العلم أن : $\pi_t = (p_t - p_{t-1})/p_{t-1}$ و $\eta_t = (Y_t - Y_{t-1})/Y_{t-1}$

حيث تمثل كل من p و Y : مستوى الأسعار و PIB الحقيقي على التوالي.

من خلال المعادلة (2) يتبين أنه يمكن للحكومة أن تمول عجزها عن طريق إصدار سندات جديدة، إصدار نقدي أو رسم صك النقود ($seigneuriage$). وعليه يمكن كتابة المعادلة (2) بصيغة جديدة وفق المعادلة التالية:

$$d_t + \rho_t b_{t-1} = \Delta b_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

حيث أن : $d_t = g_t - \tau_t - \Delta m_t - (\pi_t + \eta_t) m_{t-1}$ تمثل عجز الموازنة الأساسي نسبة إلى PIB الإسمي .

$\rho_t = i_t - \pi_t - \eta_t$: تمثل معدل الفائدة الحقيقي المعدل (Ajusté) مع نمو الناتج الحقيقي.

إذا كانت $\rho_t < 0$ عبر كل الزمن t ، فالمعادلة (3) هي معادلة تباين ثابت يمكن حلها باتجاه عكسي، وهذا يعني أن نسبة الدين على PIB (b_t) تبقى منتهية بالنسبة لأي نتيجة لعجز الموازنة المحدود d_t. وعليه إذا كانت ρ و d ثابتة تكون قيمة الدين في الحالة المستقرة : $b = -d/\rho$ ، لكن إذا كانت $\rho_t \langle 0$ عبر كل الزمن t فإن نسبة الدين على PIB ستنفجر في النهاية في حالة $d_t \langle 0$. ومن أجل تفادي ذلك لابد من وجود فوائض أساسية أي : $d_t \langle 0$. في هذه الحالة يجب حل المعادلة (3) مسبقا وقيد الموازنة مابين الأزمنة المحصل عليه لتحديد ما إذا كانت الفوائض المستقبلية المتوقعة المخصومة هي كافية لمواجهة المستوى الجاري لنسبة الدين العام علىPIB.

ومن أجل الحصول على قيد الموازنة مابين الأزمنة، سنقوم أولا بإعادة صياغة قيد الموازنة في الفترة $t+1$ والذي سيأخذ الشكل التالي:

$$b_t = E_t\left[(1+\rho_{t+1})^{-1}(b_{t+1} - d_{t+1})\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

بحيث تكون b_t معلومة في الفترة t والتوقعات تكون مشروطة بالمعلومات في الزمن t. وبحل المعادلة (4) مسبقا والاستبدال المتتالي لحصص الخصم المركب لنسبة الدين العام على PIB، سنحصل على قيد الموازنة مابين الأزمنة خلال n من الفترات والمعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$b_t = E_t \delta_{t,n} b_{t+n} - E_t \sum_{i=1}^{n} \delta_{t,i} d_{t+i} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

بحيث أن: $\delta_{t,n} = \prod_{s=1}^{n} (1+\rho_{t+s})^{-1}$: يمثل معامل الخصم الحقيقي للتغير الزمني عبر n من الفترات المقبلة، و المعدل مع نمو الناتج الحقيقي. و يمكن أيضا كتابة $\delta_{t,n}$ بالصيغة التالية: $\delta_{t,n} = \alpha_{t,n}/\alpha_t$ ، بحيث تكون α هي: $\alpha = \prod_{i=t}^{t} (1+\rho_i)^{-1}$

فإذا جعلنا: $\alpha_t = 1$ ، وعرفنا المتغيرات: $Z_t = \alpha_t d_t$ و $X_t = \alpha_t b_t$ على أنهما: قيمة الدين العام على PIB المخصومة، وقيمة العجز الأساسي على PIB المخصوم على التوالي، يمكننا كتابة المعادلة (5) على شكل التالي :

$$\alpha_t b_t = E_t \alpha_{t+n} b_{t+n} - E_t \sum_{i=1}^{n} \alpha_{t+i} d_{t+i}$$

أو بالصيغة: $$X_t = E_t X_{t+n} - E \sum_{i=1}^{n} Z_{t+i} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وعليه، ضمن قيد موازنة لفترة محددة، يمكن لنا كتابة المعادلة (3) بصيغة الخصم كالتالي: $Z = \Delta X_t$ ، أما المعادلة (4) فيعبر عنها بصيغة الخصم وفق المعادلة التالية:

$$X_t = E_t (X_{t+1} - Z_{t+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

الفرع الثالث: تحليل القدرة على تحمل العجز ضمن أفق لا نهائي:

إن الشرط الأساسي والكافي للقدرة على التحمل هو أن تؤول القيمة المتوقعة المخصومة لنسبة الدين العام من PIB عندما تؤول n إلى مالا نهاية وهو ما يعرف بشرط العرضية (Condition de transversalité) الذي يشير ضمنيا إلى عدم السماح لألعاب Ponzi (jeux de non Ponzi) ، أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات الفوائد[1] . ويمكن التعبير عن هذا الشرط بالصيغة :

$$\lim_{n \to \infty} E_t \delta_{t+n} b_{t+n} = \lim_{n \to \infty} E_t X_{t+n} = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

يعني هذا الشرط أن نسبة الدين الجاري على PIB هي متعادلة مع مجموع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصومة المعبر عنها بنسب من PIB، وهذا ما يشير ضمنيا إلى أن قيد موازنة الحكومة يصح في مدى القيمة الحالية بالمعادلتين التاليتين:

$$b_t = - \lim_{n \to \infty} E_t \sum_{i=1}^{n} \delta_{t,t} d_{t+i} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$x_t = - \lim_{n \to \infty} E_t \sum_{i=1}^{n} Z_{t+i} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

هنا لابد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين: أولا إن شرط العرضية المعرف بالمعادلة (8) لا يحقق مآل نسبة الدين العمومي من PIB إلى الصفر فقط عندما يكون هذا الأخير لا يتم بمعدل أسرع من نمو معدل الخصم الحقيقي المعدل. لكن من حيث المبدأ، يمكن أن يكون الدين الجاري ممكن التحمل عن طريق أي تعاقب للعجوز الأساسية أو الفوائض التي تحقق المعادلتين (9) و (10) والتي تعني مقابلة و معادلة مستوى الدين الجاري.

* ثانيا، إذا كانت السياسة المالية غير ممكنة التحمل (insoutenable)، فإن التغير المستقبلي لهذه السياسة يجب أن يؤدي إلى تحقيق الشرط العرضي. وعلى أساس أن يكون هذا التغير متوقعا في الفترة t ، فإن المعادلة (9) يمكن أن تظل مستمرة على نحو متكافئ بالرغم من أن العمليات التي تولد العجز الأساسي سوف لن تكون استقرارا هيكليا، بمعنى أن تغيير السياسة المستقبلي سيسبب تغيرا هيكليا.

[1] Uctum, M., and Wickens, M.R, (2000): art. citè .P: 201.

1. اختبارات الشرط العرضي:

لقد تم اختيار الشرط العرضي بواسطة عدة طرق اعتمدت معظمها على السيرورات المفترضة لكل من d_t وρ_t. H.Flavin ، J.D.Hamilton (1986)[1] و B.Trehan ، C.E.Walsh (1988)[2] قاموا باختبار هذا الشرط في حالة ما تكون d_t كمتغير خارجي على نحو تام مع ثبات ρ_t ، أما M.R.Wickens و M.Uctum (1993)[3] فقد واصلا التحليل باعتبار d_t كمتغير بخارجي ضعيف مع ثبات ρ_t ، في حين أعتبر D.Wilcox (1989) d_t كمتغير خارجي وتغير ρ_t . في دراستنا هذه سنعتبر الحالة العامة أين تكون ρ_t احتمالية (stochastique) و d_t تكون إما متغير خارجي على نحو تام أو تكون ضعيفا مع السماح بوجود تأخرات. بينما سنستعمل في تحليلنا المتغيرات المخصومة X_t و Z_t .

الشرط الضروري الذي يحقق قيد الموازنة مابين الأزمنة هو أن تكون نسبة الدين العمومي من PIB المخصومة ذات سيرورة مستقرة (processus stationnaire)، وفائدة ذلك هي تفادي الحاجة إلى التفسير الجلي على أن ρ_t هي في الواقع احتمالية، وكنتيجة لذلك سيتولد عنها علاوة للخطر نتيجة شرط التباين المشترك مع عجز الموازنة غير المخصوم وهذا حسب منظور H. Bohn (1995)[4].

سنعتبر Z_t كمتغير خارجي تماما عن X_t في حالة ما إذا كانت Z_t تتبع السيرورة التالية:

$$Z_t = \mu + \varepsilon_t = \mu + \theta(L)_{\xi_t}\,;\theta_0 = 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

حيث يمثل: ε حد الخطأ الذي يخضع لتوزيع طبيعي $(0,\sigma^2)$ و $\theta(L)$ هو عبارة عن كثير حدود لمعامل التأخر L مع وجود جذر واحد على دائرة الوحدة و البقية في الخارج، وهذا عندما يكون Z_t متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$، أو مع وجود كل الجذور خارج دائرة الوحدة عندما يكون Z_t متكامل من الدرجة الصفر $I(0)$.

من خلال المعادلة (11) يتبين أننا سنعتبر فقط السيرورات المستقرة هيكليا للعجز الأساسي وعليه سنعتبر Z_t كمتغير خارجي ضعيف بالنسبة لـــ X_t إذا وجد هناك مردود سلبي من العجز الأساسي المخصوم، أي إذا أمكن شرحه بشكل وظيفي مثل الشكل التالي:

$$Z_t = \mu - \alpha X_{t-1} + e_t = \mu - \alpha X_{t-1} + \theta(L)_{\xi_t}\,;\alpha \succ 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

تظهر المعادلة (12) على أنها اشتقت من نموذج اقتصادي قياسي يلخص فيه e_t تأثير كل المتغيرات الأخرى في النموذج ويتضمن كل الديناميكيات. إذن يمكن لنا الآن أن نستنتج الفرضية التي يقوم عليها الشرط العرضي والبرهنة على مدى صحتها.

---

[1] Hamilton, J., and Flavin, D.M., (1986): " On the Limitation of Government Browing: Framework for Empirical Testing ", *Journal of Economic Review*, vol .76, N.4, (808 – 819).

[2] Trehan, B., and Walsh, C.E., (1988): "Common Trends, Inter-Temporal Budget Balance and Revenues Smoothing ", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.12, N.3, (425-444).

[3] Wickens, M.R., and Uctum, M., (1993): " The Sustainability of Current Account Deficits: a Test of the U.S Inter-temporal Budget Constraint", *Journal of Economic Dynamics and Control* .Vol.17, N.3, (423 – 441).

[4] Bohn, H., (1995): "The Sustainability of Budget Deficit in a Stochastic Economy ", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.27, N.1, (257 – 271).

الفرضية : سواء كانت Z_t ذات سيرورة خارجية قوية أو ضعيفة، الشرط الكافي و الضروري لتحقيق شرط العرضية المعطى بالمعادلة (9) هو أن تكون X_t مستقرة هيكليا بحيث يجب أن تكون هذه الإستقرارية من الدرجة 0 (إستقرارية السلاسل الزمنية من الاختبار الأول) .

من أجل إثبات صحة هذه الفرضية سنتطرق إلى الحالتين :

أ) Z_t هو متغير خارجي على نحو تام :

على افتراض أن Z_t معرف بالمعادلة (11) فإنه يمكن لنا أن نميز بين حالتين: Z_t متكامل من الدرجة الصفر $(Zt \sim I(0))$ و Z_t متكامل من الدرجة الأولى ($Z_t \sim I(1)$) .

أ- 1) Z_t متكامل من الدرجة الصفر:

في هذه الحالة تكون جذور $\theta(L)$ ممتدة خارج دائرة الوحدة، وانطلاقا من المعادلتين (6) و (11) يمكن لنا صياغة المعادلة التالية[1]:

$$\lim_{n\to\infty} E_t X_{t+n} = X_t + \lim_{n\to\infty} E_t \sum_{i=1}^{n} Z_{t+i} = X_t + \lim_{n\to\infty} n\mu + \lim_{n\to\infty} Et \sum_{i=1}^{n} e_{t+1} \quad .....(13)$$

وباستعمال نفس طريقة L.P.Hansen و T.J.Sargent (1980)[2] في نمذجة وتقدير التوقعات العقلانية سنحصل على المعادلة التالية:

$$\lim_{n\to\infty} Et \sum_{i=1}^{n} e_{t+1} = \{\theta(L)-\theta_0]L_{-1} + [\theta(L)-(\theta_0+\theta_1 L)L^{-1}] + ...\}\xi_t$$

$$= \{\theta(L)L^{-1}[1+L^{-1}+L^{-2}+...] - L^{-1}[\theta_0+\theta_1+\theta_2+..] - L^{-2}[\theta_0+\theta_1+\theta_2+..] - ....\}$$

$$= \frac{[\theta(1)-\theta(L)]}{(1-L)}\xi_t$$

بتعويض هذه النتيجة في المعادلة (13) سنحصل على:

$$\lim_{n\to\infty} E_t X_{t+n} = X_t + \lim_{n\to\infty} n\mu + \frac{[\theta(1)-\theta(L)]\xi_t}{(1-L)} \quad ..... \quad ..... \quad ...(14)$$

وهكذا إذا آلت القيمة المتوقعة للدين المخصوم إلى الصفر عندما تؤول n إلى ما نهاية فإن:

$$X_t = -\lim_{n\to\infty} n\mu - \frac{[\theta(1)-\theta(L)]\xi_t}{(1-L)} \quad .....(15)$$

ويترتب على ذلك أن تكون $\mu = 0$، غير أن هذا يعني بأن العجز الأساسي المخصوم يجب أن يكون مستقرا من الدرجة الصفر.

يمكن أيضا كتابة المعادلة (15) بالشكل التالي : $\Delta X_t = Z_t - \theta(1)\xi_t$، غير أن المعادلة (7) تبين أن: $\Delta X_t = Z_t$.

---

[1] Uctum, M., and Wickens, M.R, (2000): art. citè. P : 203.

[2] Hansen, L.P., and Sargent, T.J., (1980): "Formulating and Estimating Dynamic Rational Expectations Models", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.2, N.1, (7-46).

لذلك يجب أن يكون: $\theta(1)\xi_t - 0$ ، لكن هذا لا يتحقق إلا إذا كانت $Z_t = 0$ ، أي إذا انعدم العجز المخصوم أو العجز الأساسي نفسه في كل فترة من الزمن، الشيء الذي يتطلب مجددا تحقق للمعادلة التالية: $X_t = \theta^*(l)\xi_t$ بحيث أن:

$\theta^* = \theta(L)/(1-L)$. وهذا يعني أن X_t متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$. إذن، إذا كانت Z_t متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$، ومن أجل تحقق شرط العرضية، يجب أن تكون سيرورة الدين المخصوم مستقرة من الدرجة الصفر .

أ- 2) Z_t متكامل من الدرجة الأولى:

في هذه الحالة يوجد جذر واحد من جذور $\theta(L)$ في المعادلة (11) على دائرة الوحدة، أما البقية فتمتد خارجا. ويمكن إعادة كتابة المعادلة (11) مرة أخرى بالشكل التالي:

$$\Delta Z_t = \mu - e_t = \mu + \theta(L)_{\xi_t}; \theta_0 = 1 \ldots\ldots\ldots (16)$$

بحيث تمتد جذور $\theta(L)$ خارج دائرة الوحدة ويترتب على ذلك مايلي:

$$\lim_{n\to\infty} \mathrm{E}_t \mathrm{X}_{t+n} = X_t + l \lim_{n\to\infty} E\sum_{i=1}^{n} Z_{t+i}$$

$$= \mathrm{X}_t + \lim_{n\to\infty} \sum^{n} \left(i\mu + Z_t + E_t \sum_{j=0}^{i-1} e_{t+i} \right)$$

إذن يبدو واضحا أنه ما لم تكن $Z_t - 0$ في كل الفترات t، فلن يتحقق شرط العرضية.

ب) **Z_t هو متغير خارجي ضعيف:**

لقد تم إفتراض Z_t في هذه الحالة على أنها معطاة بالشكل السابق في المعادلة (12): $Z_t = \mu - \alpha X_{t-1} + e_t$ ، حيث أن: $\alpha > 0$ و $e_t = \theta(L)\xi_t$ هي مستقرة. وبأخذ الفروق الأولى واستبدال $Z_t = \Delta X_t$ نحصل على :

$$Z_t = (1-\alpha)Z_{t-1} + \Delta e_t$$

$$= (1-L)\theta(L)[1-(1-\alpha)L]^{-1}\xi_t = \phi(L)\xi_t \ldots\ldots\ldots (17)$$

وهكذا من أجل تحقق فرضيتنا يجب أن تكون Z_t مستقرة من الدرجة الصفر ومساوية لقيمتها في المعادلة (11) مع انعدام μ، وهذا ما ينطبق على نفس النتائج السابقة عندما كانت Z_t كمتغير خارجي على نحو تام ومتكاملة من الدرجة الصفر.

فيما أن : $\Delta X_t = Z_t$ فإنه يمكن أن نكتب عموما المعادلة (17) كالتالي :

$$X_t = X_0 + \theta(L)[1-(1-\alpha)L]^{-1}\xi_t$$

و على أي حال، من أجل تحقق شرط العرضية في هذه الحالة يجب أن يكون $X_t = 0$ وذلك بأن تكون X مستقرة من الدرجة الصفر. و كذلك من أجل أن تكون قيمة Z_t هي نفسها المعطاة في المعادلة (12) يجب أن يكون شرط العرضية محققا و أن تكون X_t مستقرة.

وكخلاصة لما سبق ذكره ، سواء كانت Z_t كمتغير خارجي ضعيف أو على نحو تام مع استقرار هيكلي، يتطلب تحقق شرط العرضية أن يكون كل من Z_t و X_t مستقرين من الدرجة الصفر، بمعنى آخر استقرار عجز الموازنة الأساسي، وما يمكن ملاحظته أن هذه النتيجة تم بناؤها بافتراض أفق زمني لا نهائي. غير أن هذا الافتراض يبدو غير واقعي في إطاره الزمني مع إغفاله للتغييرات المطلوبة التي تمكن من القدرة على تحمل السياسة المالية، فمعظم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا تتمتع بمدة قصيرة (أربع أو خمس سنوات) لإنجاز أهدافها. وعليه، ومن أجل الأغراض العملية نحتاج لاعتبار منظور الأفق المحدود لمشكلة القدرة على التحمل والذي يسمح بتغيير السياسات المستقبلية [1] .

الفرع الرابع : تحليل القدرة على تحمل العجز الموازني ضمن أفق محدود :

في المدى المتوسط يمكن اعتبار تحمل السياسة المالية و ثباتها مابين الأزمة، إذا كانت قادرة على بلوغ مستوى هدف معلوم لنسبة الدين العمومي من PIB، وعلى خلاف حالة الأفق اللانهائي، يمكن لهذا المستوى أن يختلف عن الصفر. سنرمز بـــ b^* بالمستوى المرغوب فيه لنسبة الدين العمومي من PIB عند نهاية فترة التخطيط. و انطلاقا من المعادلة (4) يمكن لنا إعداد صياغة جديدة لقيد موازنة الحكومة مابين الأزمنة وفق المعادلة التالية:

$$b_t - E_t \delta_{t,n} b^*_{t+n} = E_t \sum_{i=1}^{n} \delta_{t,i} (-d_{t+i}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

يمثل الجانب الأيسر من المعادلة أعلاه الفرق مابين النسبة الجارية للدين العمومي من PIB و القيمة المتوقعة لنسبة الدين العمومي من PIB المخصوصة المنتظرة خلال n من الفترات المستقبلية. بمعنى آخر، التغير المنتظر في نسبة الدين العمومي من PIB المخصومة، أما الجانب الأيمن من المعادلة (18) فيمثل نسبة الفوائض الأساسية المستقبلية المخصومة المتوقعة في الفترة t. إذا تحققت المعادلة (18) يمكن أن نقول أن هناك تحملا للموقف المالي الحالي أو أن هناك ثباتا مابين الأزمنة، أما إذا لم تتحقق فهذا يعني ضرورة تعديل مستوى الدين المستهدف و الموقف المالي السائد. فإذا أرادت الحكومة مثلا تخفيض عبء دينها يجب أن يكون الجانب الأيسر من المعادلة (18) موجبا ، بحيث يمكن أن ينتج ذلك عن طريق تدني عامل الخصم (ارتفاع معدل الخصم) بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وإنخفاض النمو، وهذا ما يجعل من القيمة الحالية لنسبة الدين العمومي من PIB المستقبلي أصغر من القيمة الجارية في هذه الحالة. وبالرغم من إمكانية عدم التغيير في المستوى الفعلي للدين فإن إتباع سياسة مالية ضيقة سيكون أكثر من ضروري، ويحتاج هذا الموقف لتبني سياسة نشطة تجاه التغيرات الدورية لمعدل الفائدة الحقيقي ونسب النمو [2] .

إن تغير الموقف المالي يمكن أن ينجز بتغيير في الضرائب أو نفقات الحكومة أو في التمويل النقدي بحيث اعتبر

[1] Uctum, M., and Wickens, M.R, (2000): art. citè. P: 205.
[2] Uctum, M., and Wickens, M.R, (2000): art. citè. P: 206.

O.Blanchard و آخرون (1990)[1] معدل نسبة الضريبة τ^* الذي يعمل على تحقيق قيد موازنة الحكومة مابين الأزمنة و استعمله في اشتقاق مقياس للضغط الضريبي تحت فرضية نسبة خصم ثابتة. ويعرف هذا المقياس على أنه الفارق ما بين معدل الضريبة الحالي، و نسبة الضريبة التي تحقق القدرة على التحمل. غير أن فرضية ثبات معدل الخصم هي تقييدية و يمكن أن تكون غير عملية، لأنه من المحتمل حساب معدل الضريبة الحالي في كل فترة من الزمن و مقارنته مع نسبة الضريبة التي تحقق القدرة على التحمل في كل فترة. إذن، إذا كان الفائض المخصوم غير كاف للسماح بالانخفاض المطلوب في الدين المخصوم، فإن هذا يتطلب زيادة في معدل نسبة الضريبة في كل فترة من الزمن معبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\tau^* - \tau = \left[E_t \sum_{i=1}^{n} \delta_{t,i} \right]^{-1} \left[b_b - E\delta_{t,n} b^*_{t+n} + E_t \sum_{i=1}^{n} \delta_{t,i} d_{t+1} \right] \ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

و التي ستعمل على تحقيق قيد الموازنة مابين الأزمنة خلال n من الفترات، كما أن التغيير في نسبة معدل الضريبة سيتفاوت بمرور الزمن أين تتوفر المعلومات الجديدة حول العجوز الأساسية المستقبلية أو الفوائض و حول معدل الخصم المستقبلي.

أما عن حجم الضريبة فيتطلب قياس الضغط الجبائي، مع العلم أن خيار تغيير معدل الضريبة سيؤدي بالطبع إلى تغيير النفقات الحكومية .

إن اللجوء إلى إدراك هذا المؤشر الجبائي هو إجراء بسيط يمكن تطبيقه بسهولة لأنه يستند على متغيرات يمكن ملاحظتها وعلى توقعات متوفرة عبر الزمن t، وبما أن الشرط الختامي في المدى المتوسط لا يتطلب عادة الإلغاء الكلي للدين العمومي، فإن المؤشر الجبائي يسمح بتطبيق سياسة مالية جيدة تستطيع ربط التطور المرغوب في الدين العمومي بالعجوز المستقبلية المتوقعة.

المطلب الثاني: استقرار الدين العمومي وملاءة الدولة.

لقد أشرنا سابقا في تعريف القدرة على تحمل العجز الموازي إلى تحديد مفهوم هذا الأخير نسبة إلى مفهومين آخرين مجاورين، ويتعلق الأمر بدراسة ملاءة الدولة واستقرار الدين العمومي، سنحاول من خلال هذا المطلب ربط هذه المفاهيم ببعضها البعض مع إدراج أساليب تمويل عجز الدولة على الموازنة وتأثيرها.

الفرع الأول: ديناميكية الدين العمومي

إن دراسة التوازنات المالية الكبرى للدولة تنطلق أساسا من وضعية الخزينة العمومية ومدى تحقق قيد موازنة الدولة الذي يمكن كتابته على شكل موارد/ استخدامات وفق المعادلة التالية[2] :

$$\underbrace{B_t - B_{t-1} + P_t T_t}_{\text{استخدامات}} = \underbrace{P_t G_t + i_{t-1} B_{t-1}}_{\text{موارد}} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] Blanchard, O., et Alii (1990) : art .cité. P : 13.
[2] Guillard, M., (2004): "Déficits et dette publics". EEPEF. Université d'Evry. Page : 1.

حيث أن: B : حجم الدين العمومي الكلي للدولة P: المستوى العام للأسعار.

T : الإيرادات الجبائية للدولة i : معدل الفائدة الاسمي.

G : النفقات العمومية الحقيقية.

إذا قمنا بنقل الإيرادات الجبائية إلى الطرف الأيمن من المعادلة السابقة فسنحصل على:

$$\underbrace{B_t - B_{t-1}}_{\text{نمو الدين}} = \underbrace{\underbrace{P_t(G_t - T_t)}_{\text{العجز الأساسي}} + \underbrace{i_{t-1}B_{t-1}}_{\text{فوائد الدين}}}_{\text{العجز الكلي}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

من خلال المعادلة (2) نلاحظ أنه من أجل عدم ارتفاع في نمو الدين يجب على الفائض الأساسي (عكس العجز الأساسي) أن يغطي فوائد الدين. و بقسمة مكونات المعادلة (2) على مستوى PIB بالقيمة الجارية (حيث أن Y_t لا تعبر عن PIB الحقيقي) سنحصل على:

$$\frac{B_t}{P_t Y_t} - \frac{B_{t-1}}{P_t Y_t} = \frac{G_t - T_t}{Y} + i_{t-1}\frac{B_{t-1}}{P_t Y_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وإذا اعتبرنا أن معدل نمو PIB الحقيقي هو: g ، و معدل نمو الأسعار الحقيقي (معدل التضخم) هو π ، والمعرفين بالصيغتين التاليتين : $(1+g) = \frac{Y_t}{Y_{t-1}}$ و $(1+\pi) = \frac{P_t}{P_{t-1}}$، فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة (3) بالشكل التالي :

$$b_t - \frac{b_{t-1}}{(1+\pi)(1+g)} = d_t + \frac{i_{t-1}}{(1+\pi)(1+g)} b_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

في المدى الطويل، و عند استقرار المجمعات الاقتصادية الكلية (الحالة الاستقرارية) تصبح المعادلة (4) كالتالي :

$$\frac{(1+\pi)(1+g)-1}{(1+\pi)(1+g)} b = d + \frac{i}{(1+\pi)(1+g)} b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

و نعتبر هذه المعادلة الحجر الأساسي الذي بنيت عليه معاهدة Maastricht للاتحاد الأوربي، أين تم تحديد قيم مثلى للتغيرات السابقة بحيث يجب أن يكون :

- الطرف الأيمن للمعادلة (5) و الذي يمثل نسبة العجز الكلي من PIB أصغر من 3 %.
- نسبة الدين العمومي من PIB أصغر من 60 %.
- معدل تضخم مقدر بـــ 2 % و معدل فائدة حقيقي مقدر بـــ 2 %.
- معدل نمو اقتصادي مقدر بـــ 3 %.

يمكن إعادة كتابة المعادلة (4) بالصيغة التالية : $b_t = d_t + \frac{1+i_{t-1}}{(1+\pi)(1+g)} b_{t-1}$

$$b_t = d_t + \frac{1+r}{1+g} b_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

مع العلم أن : $1+r = \frac{1+i_{t-1}}{1+\pi}$ و $\frac{1+r}{1+\pi}$ (1

إذن يمكننا أن نعتبر المعادلة (6) هي معادلة تطور نسبة الدين العمومي من *PIB*، و منه يمكننا أن نبين ديناميكية الدين عن طريق الشكل 2-3، أين يمثل: $\frac{1+r}{1+g}$ ميل المنحنى.

الشكل2-3: تطور ديناميكية الدين العام

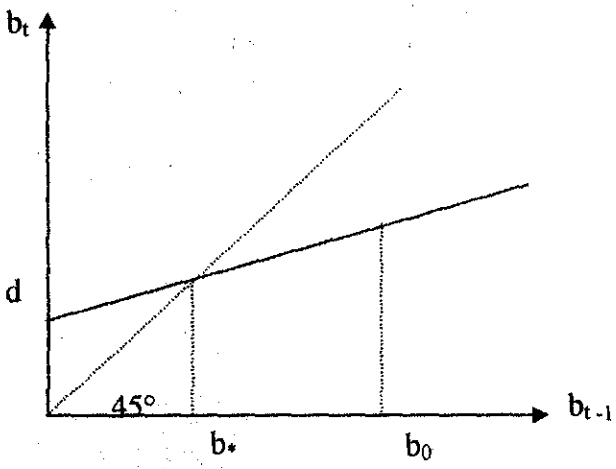

الشكل3-3: ديناميكية الدين العام في حالة: $g\langle r$.

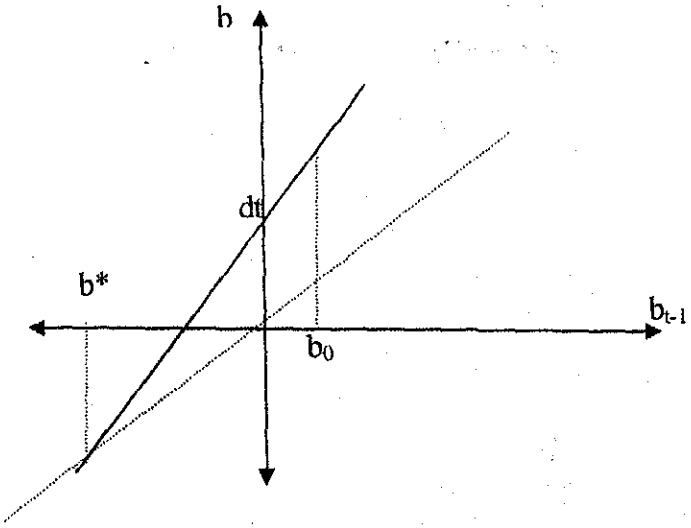

Source : Guillard, M., (2004):op.citè.P:10-11.

أما إذا افترضنا أن معدل الفائدة الحقيقي سيكون أكبر من معدل النمو في المدى الطويل فإن هذا يعني تغير ديناميكية الدين العمومي بحيث يمكن التعبير عن هذه الوضعية بالشكل 3-3، أين تكون نسبة الدين b^* سالبة مما يعني عدم استقرار التوازن، و عليه فان أي قيمة للدين الحالي b_0 تعبر عن انفجار نسبة الدين العمومي من *PIB* .

في حين إذا أردنا تغيير هذه الوضعية و الانتقال إلى نسبة دين مستقر b^* موجبة فإن هذا يتطلب وجود فائض أساسي موجب (أو عجز أساسي سالب) و الشكل البياني 4- 3 يبين ذلك:

الشكل4-3: ديناميكية الدين العام في حالة وجود فائض أساسي

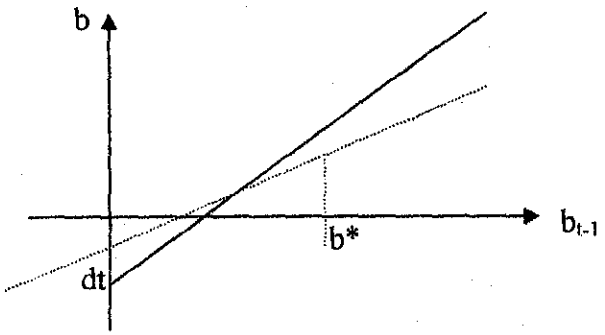

Source: Guillard, M., (2004):op.citè.P:13.

و يمكن الوصول إلى هذه الوضعية عن طريق الربط الداخلي للعجز الأساسي (endogénéisation du deficit) بدلالة حجم الدين العام، إذ يمكننا أن نضع مثلا: $d_t = a + \beta b_{t-1}$ ، حيث أن: $\frac{1+r}{1+g}-1\langle\beta\langle\frac{1+r}{1+g}$

وعليه سنحصل على ديناميكية مقاربة للدين العمومي معبر عنها بالمعادلة التالية:

$$b_t = d_t + \frac{1+r}{1+g} b_{t-1} = a + \left(\frac{1+r}{1+g} - \beta \right) b_{t-1}$$

أين تعطى نسبة الدين المستقر b^* بالصيغة التالية :

$$b^* = \frac{a}{1+\beta - \frac{1+r}{1+g}}$$

وتكون أيضا نسبة الفائض المستقر معطاة بالصيغة التالية:

$$d^* = \frac{r-g}{1+g} b^*$$

الفرع الثاني: ملاءة الدولة

سنقوم الآن بمحاولة ربط إستقرار الدين العمومي وملاءة الدولة بمفهوم القدرة على تحمل العجز الموازني و السياسة المالية ، لكن قبل ذلك لابد من تحديد وضعية ملاءة الدولة أولا. فإذا اعتبرنا أن المعادلة التالية تعبر عن ديناميكية الدين العمومي التي سبق شرحها في الفرع السابق:

$$B_{t+1} = B(1+r) + P_t G - P_t T = b_t + D_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

نلاحظ من خلال هذه المعادلة أننا استبعدنا التمويل النقدي لعجز الموازنة و احتفظنا بالتمويل عن طريق الاقتراض فقط، وعليه يمكن لنا كتابة قيد ملاءة الدولة مابين الأزمنة وفق الصيغة التالية[1]:

$$\lim_{t \to \infty} \frac{B_t}{(1+r)^t} \leq 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وتعني هذه المعادلة أن تؤول القيمة الحالية للدين العمومي إلى الصفر، فإذا اعتبرنا أن : $t = 0$ تمثل الحاضر فإنه يمكن التعبير عن الجملة السابقة بالمعادلة التالية :

$$B_0 = \frac{B_1}{1+r} + \frac{P_0 T_0 - P_0 G_0}{1+r}$$

وبتكرار هذه العبارة واستعمال شرط الملاءة المعبر عنه في المعادلة (2) من أجل وصف تطور الدين العمومي في الفترة t سنحصل على الصيغة التالية:

$$B_0(1+r) \leq P_0 T_0 - P_0 G_0 + \frac{P_1 T_1 - P_1 G_1}{(1+r)} + \ldots\ldots + \ldots\ldots \frac{P_t T_t - P_t G_t}{(1+r)^t} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

من خلال المعادلة أعلاه يتبين أن سداد الدين العمومي الأصلي هو مرهون بمجموع القيم الحالية للفوائض الميزانية الأساسية المستقبلية، فإذا سمحت هذه الأخيرة بتغطية الدين العمومي، فهذا يعني ضمان ملاءة الدولة. ومنه يمكن أن نستنتج أن ملاءة الدولة هي مرتبطة بشكل أساسي مع استقرار الدين العمومي.

فإذا أعدنا كتابة المعادلة (1) من جديد بالصيغة التالية: $\frac{B_{t+1}}{P_t Y_t} = \frac{B_t(1+r)}{P_{t-1} Y_{t-1}} \frac{P_{t-1} Y_{t-1}}{P_t Y_t} + \frac{G_t - T_t}{Y_t}$ ، و اعتبرنا أيضا أن b تمثل نسبة الدين العمومي من الإنتاج الكلي، مع وجود حجم للتضخم معطى بالصيغة: $1+\pi = \frac{P_t}{P_{t-1}}$ ، وتعريف معدل النمو الحقيقي للإنتاج بالصيغة : $1+g = \frac{Y_t}{Y_{t-1}}$ ، أمكن لنا كتابة المعادلة أعلاه بصيغة جديدة معرفة بالمعادلة التالية :

$$b_{t+1} = b_t \frac{1+r}{(1+\pi)(1+g)} + d_t = b_t(1+r-\pi-g) + d_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

[1] Arthus, P., (1996):" *Déficits Publics : Théorie et Pratique*", Economica, Paris.P: 9.

من خلال هذه المعادلة نستطيع تحديد العلاقة مابين مفهوم استقرار الدين العام، ملاءة الدولة و القدرة على التحمل التي تخضع بالدرجة الأولى إلى العلاقة مابين معدل الفائدة الحقيقي ($r-\pi$) ومعدل نمو الإنتاج الحقيقي g .

فأما استقرار الدين العمومي نسبة إلى PIB ، فسيتحقق عندما تكون: $d_t=-[1+r-\pi-g]b_t$ ، و نميز هنا بين ثلاث حالات : إذا كان معدل الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو، فإن استقرار الدين العمومي يعني بالضرورة في هذه الحالة غياب عجز في الموازنة، وعليه فإن وجود فائض في رصيد الموازنة الأساسي هو أكثر من ضروري إذا ما أردنا الاحتفاظ باستقرار الدين، وتمثل هذه الحالة الوضعية الحالية لمعظم دول الإتحاد الأوربي التي تعاني من معدلات نمو اقتصادي ضعيفة، ومن أجل تفادي تفاقم ارتفاع الدين العمومي (أثر الكرة الثلجية) يمكن ربط هذه الفوائض الأساسية بمستوى دين عمومي ترغب السلطات بالاحتفاظ به و هو نفس التحليل الذي تناولناه في الفرع السابق. أما إذا كان معدل النمو الحقيقي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي فهذا يعني استقرار الدين العمومي حتى مع وجود عجز أساسي، في حين إذا تعادل معدل الفائدة الحقيقي مع معدل الفائدة الحقيقي فهذا يعني استقرار الدين العمومي. من جهة أخرى تتعلق الملاءة بمدى قابلية الدولة بالوفاء بخدمات الدين العمومي، ويمكن أن نبين هذا من خلال حل المعادلة (4) بعد تحويلها إلى صيغة المستقبل بإدراج التوقع الرياضي في الفترة t أين تصبح: $b_t=-\sum_{i=1}^{\infty}\lambda E_t d_{t+i}+\lim_{i\to\infty}\lambda E_t d_{t+i}$ ، حيث أن: λ هو معامل التحيين وهو يساوي : $\lambda=1/1+(1-r-\pi-g)$.

إن ملاءة الدولة تعني من هذا المنظور انعدام الجزء الثاني من المعادلة أعلاه، أي أنه يجب أن يكو التوقع الرياضي للقيمة الحالية المحينة للعجوز الأساسية المتوقعة مساويا على الأقل لحجم الدين العمومي الصافي في الفترة t. وعليه، إذا أرادت الدولة الاحتفاظ بملاءتها يجب أن لا تنم نسبة الدين العمومي بشكل أسرع من الفارق بين معدل الفائدة الحقيقي و معدل النمو الحقيقي، وهو ما أدى إلى محاولة لوضع قيمة عظمى مثالية للرصيد الموازني عن طريق تحديد نسب المعدلات الضريبية و النفقات العمومية المثلى .

و من خلال التعريف السابق للملاءة نرى أنه تعريف يكاد يقترب من تعريف القدرة على تحمل السياسة المالية وهذا شيء طبيعي لأن السياسة المالية الممكن تحملها هي تلك التي لا تعرض ملاءة الدولة لخطر التوقف عن سداد ديونها.

الفرع الثالث: ملاءة الدولة و التمويل النقدي.

سندرج الآن في تحليلنا إمكانية تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بحث سنرمز بـــ M لكمية النقود المخصصة لهذا الغرض، وعليه سيكون تمويل عجز الموازنة معرفا بالمعادلة التالية:

$$P_tG_t-P_tT_t=B_{t+1}-B_t(1+r)+M_{t+1}-M_t \ldots\ldots(5)$$

وبقسمة طري المعادلة أعلاه على القيمة الجارية للإنتاج سنحصل على:

$$\frac{B_{t+1}}{P_tY_t}=\frac{B_t(1+r)}{P_{t-1}Y_{t-1}}\frac{P_{t-1}Y_{t-1}}{P_tY_t}-\frac{M_{t+1}-M_t}{P_tY_t}+\frac{G_t-T_t}{Y_t}$$

و يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه في شكل آخر إذا ما اعتبرنا أن: $m=\frac{M}{PY}$,$d=\frac{G-T}{Y}$,$b=\frac{B}{PY}$ بحيث تصبح:

$$b_{t+1}=b_t\frac{(1+r)}{(1+\pi)(1+g)}-m_{t+1}+m_t\frac{1}{(1+\pi)(1+g)}+d_t.....(6)$$

سنعود الآن إلى الوضعية الأولى التي رأيناها سابقا أين يكون معدل الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو الحقيقي g $(r-\pi)$، في هذه الحالة تتطلب ملاءة الدولة تحقق استقرار نسبة الدين العمومي من الإنتاج الكلي، هذه الأخيرة يمكن أن تتحقق في ظل وجود فائض موازني أساسي($e=-d$). سنفترض في هذه الحالة أن تحقيق فائض أساسي هو غير ممكن، مما سيسمح بالاحتفاظ بالعجز الأساسي، إضافة إلى إدراج العلاقة مابين الإصدار النقدي و معدل التضخم في التحليل على المدى الطويل و ذلك بافتراض علاقة بسيطة مابين النمو النقدي و التضخم معرفة بالمعادلة التالية : $1+M=(1+\pi)(1+g)$....(7) حيث أن M هو معدل نمو عرض النقد ، وعليه إذا علم معدل النمو الحقيقي فإنه من اليسر استنتاج قيمة π من المعادلة (7).

نعود الآن إلى المعادلة (6) مع إعادة صياغتها بشكل يسمح بالحفاظ على معدل دين عمومي مستقر و ليكن b بحيث ستصبح: $\bar{b}\ (r-\pi-g)=e+m\dot{M}$.....(8).

من خلال المعادلة أعلاه نرى أنه من أجل الحفاظ على استقرار الدين العمومي عند المستوى $\bar{b}$ في حالة ($r-\pi\rangle g$) فإنه يجب إما الرفع من الفائض الأساسي e، أو الرفع من معدل التضخم عن طريق رفع مستوى التوسع النقدي M. وبما أننا استبعدنا الحالة الأولى فإنه بإمكان الدولة التخلي عن رفع الضرائب و تخفيض الإنفاق و اللجوء إلى التضخم من أجل تخفيض نسبة الدين العمومي، نظرا لأن التضخم يلعب في هذا الحالة وظيفة ضرائب تعود بإيرادات على الدولة و ذلك من خلال انخفاض القيمة الحقيقية للأصول النقدية للأفراد، وهذا ما يعرف بالضريبة التضخمية (Taxe inflationniste)، أما الإيرادات الناتجة عن هذه الوضعية فتعرف بحق صك العملة (seigneuriage)، إذن نميز في هذه الحالة وجود تنقيد للدين العام .

- هنا لابد من لفت الانتباه إلى أثر التضخم على معدل الفائدة الحقيقي، فعندما كتبنا المعادلة (7) من أجل تحديد نمو عرض النقود M ، وضعناها تحت فرضية استقلال معدل الفائدة الحقيقي عن معدل التضخم، وعليه فإن أثر الدين العمومي في التوازنات المالية العمومية لن يتغير وسيبقى يخضع للنسبة: $\frac{b_t(1+r)}{(1+\pi)(1+g)}$ ، وهذا ما يتطابق مع وضعية الحيادية العالية للنقود أين يمكن تعريف التوازن الاقتصادي من المنظور الحقيقي من خلال تحديد المجمعات الحقيقية التابعة (الإنتاج، معدل الفائدة الحقيقي، التشغيل) بدلالة المجمعات الحقيقية المستقلة (الإنفاق العام.....). فالمجمعات الحقيقية تمكن من تحديد نمو الكتلة النقدية التي تحدد بدورها نمو الأسعار و لا تؤثر بذلك على معدل الفائدة الحقيقي. غير أن الأمور ستختلف في حالة غياب الحيادية العالية وخفض التضخم من قيمة معدل الفائدة الحقيقي، إذ يمكن أن ينتج عن ذلك[1]:

[1] Arthus, P., (1996): op.citè.P:19.

- أثر سلبي لمعدل التضخم على الطلب ومنه على معدل الفائدة الحقيقي التوازني، وتنتج هذه الحالة مثلا عندما يتبع الاستهلاك للقيمة الحقيقية للأصول النقدية للأفراد، ومنه فإن ارتفاعا في التضخم سيؤدي إلي خفض قيمة هذه الأخيرة ومنه انخفاض الاستهلاك ثم الطلب.

- قصر النظر الإسمي (myopie nominale) فعوض أن يحدد المستهلكون المدخرون سلوكا تهم بدلالة معدل الفائدة الحقيقي سيعتبرون في ذلك معدل الفائدة الاسمي.

● من جهة أخرى نتساءل عن الحجم المثالي للضريبة التضخمية ونعود بذلك إلى صياغة المعادلة (7)، لكن هذه المرة باعتبار معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل في تحديد الطلب على النقود الذي يتبع لمعدل الفائدة الاسمي. وعليه سنعوض المعادلة (7) بالمعادلة التالية: $M_t = m(\rho + \pi)P_tY_t$

حيث تمثل: ρ: معدل الفائدة الحقيقي، و $m(r)$: سرعة دوران النقود التي تتبع هي أيضا لمعدل الفائدة الاسمي.

فإذا اعتبرنا أن الضريبة التضخمية هي انخفاض قيمة الأصول النقدية الناتج عن ارتفاع الأسعار $\left(\frac{M_t}{P_{t-1}} - \frac{M_t}{P_t}\right)$، وأن السلطات أرادت تعظيم هذه الضريبة، فإنه عليها تعظيم هذه العبارة نسبة إلى π، أي تحديد معدل التضخم المثالي الذي يعظم من حق سك العملة.

وإذا افترضنا أن دالة $m(r)$ معرفة بالصيغة التالية : $m(r) = m_0 r^{\varepsilon} : (\varepsilon)1$ ، فإن شرط تعظيم الضريبة التضخمية سيأخذ الشكل التالي : $\pi = \frac{\rho}{\varepsilon - 1}$ ، ومنه نلاحظ أن معدل التضخم التالي سيكون كبيرا كلما كانت مرونة الطلب على النقود لمعدل الفائدة الاسمي ε أكبر من الواحد، أما إذا كانت ε كبيرة فإنه ليس من الضروري على السلطات أن تحدد معدل تضخم مرتفع نظرا لارتفاع معدل الفائدة الاسمي.

● هنا يشير بعض الاقتصاديين أمثال: Buiter.W ، T.Persson و P.Minford (1985)[1] إلى أن الرفع من الكتلة النقدية الموجهة لدعم القدرة على تحمل الدين العمومي قد يواجه بتسارع معلوم للتضخم، كما أن ارتفاع سرعة دوران النقود قد تؤدي في المدى الطويل إلى أزمة مديونية ناتجة عن التصحيحات الموازنية الجذرية. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن للأعوان الاقتصادية توقعات عقلانية فإنهم يعملون مسبقا أن الدولة تستخدم الضريبة التضخمية من أجل دفع تأثير عجز الموازنة على قيمة الدين العمومي، وعليه فإن هذا لن يؤدي إلا إلى توسع في تسارع التضخم إلى غاية الوصول إلى أزمة انعدام الثقة في الدولة، ومنه يجب على هذه الأخيرة أن تكون حذرة في تنقيد الدين.

● أيضا تطرح في هذه الحالة مسألة التوفيق والتنسيق ما بين السياسة المالية والسياسية النقدية عند تبني وضع سياسة انكماشية، فعادة ما تظهر مشكلة اللاتوافق الزمني (l'incohérence temporelle) ما بين أهداف السياستين في حالة عدم استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العامة. فبينما يتبنى البنك المركزي مكافحة التضخم من جهة، نجده من جهة أخرى

[1] Buiter, W., Persson, T., and Minford, P., (1985): "A guide to public sector debt and deficit", *Economic Policy*. Vol.1, N.1, (13-79).

مجبرا على ضمان مستوى حق سك العملة الذي يسمح بتفادي وضعية عدم القدرة على تحمل الدين العمومي، وعليه يمكن أن نقول أن التخفيض المستمر للتضخم يرجع بالدرجة الأولى إلى تبني سياسة مالية انكماشية.

أما التحليل الكينزي الجديد فهو يقبل ضرورة التوفيق ما بين السياسات النقدية والمالية لكن مع التفريق بين أثر العجوز الموازنية على التضخم. فبالنسبة لهذا التحليل، يمارس الإنفاق العمومي آثار متعارضة على تطور المستوى العام للأسعار. فمن جهة، يقوم الرفع من الإنفاق العمومي بالرفع من إنتاجية العمل في المدى القصير نتيجة تأثيره على النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى خفض معدل التضخم (نظرية دورة الإنتاجية لـ Davidson). أيضا ارتفاع أرباح الإنتاجية تخفض من التكاليف الوحدية للأجور، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في المدى القصير. وعليه فإن أثر العجز على الطلب لن يكون فوريا، وإنما سيحدث مع بعض التأخر. من جهة أخرى وعلى المدى الطويل سيؤدي الضغط الممارس على الطلب ومعدلات الضريبة إلى المطالبة برفع للأجور، ومنه، فمن الضروري خفض الإنتاجية من أجل تعويض ارتفاع الأسعار.

وكخلاصة للتحليل الكينزي الجديد، نرى أن ارتفاع العجوز العمومية الموجه للرفع من الإنتاجية لن يكون له آثار تضخمية في المدى القصير، غير أن تجاوز فترة معينة (على الأقل 18 شهرا) سيكون الضغط على قدرات الإنتاج وارتفاع الأجور مصدرا لتسارع التضخم.[1]

المطلب الثالث : التعديلات الموازنية

هناك عدة أسباب تدفع بالسلطات إلى التخفيض من عجزها الموازني كأثر المزاحمة، تكلفة الضرائب وخطر التضخم، غير أننا في هذه المرة سوف لن نعتمد على التضخم كوسيلة للتخفيض من الدين العمومي. فإذا اعتبرنا ضعف حساسية معدل الفائدة الحقيقي لمستوى التضخم (وجود حيادية عالية للنقد) وهو ما يبدو محققا في الواقع، وأن معظم العجوز العمومية يتم تمويلها عن طريق إصدار سندات بأسعار فائدة سوقية مع انخفاض للتمويل النقدي، فإن التضخم يبدو في هذه الحالة كعلاج غير فعال. ومنه، سنركز في هذا المطلب على طرق أخرى ممكنة وكيفية تطبيقها، ونخص بالذكر: سرعة التخفيض من الديون العمومية والاختيار ما بين تخفيض الإنفاق العمومي أو الرفع من الضرائب، اختيار فترة استحقاق الوفاء بالدين (Maturité) مع إمكانية إصدار الدين المقاس بالأسعار والامتناع عن دفع الديون (Répudiation). لكن قبل التعرض إلى كل ذلك، لابد أولا من إلقاء نضرة على مختلف المقاربات النظرية المتعلقة بسياسات التعديل الموازني وأثرها على النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: الإطار النظري لسياسات تخفيض العجز الموازني

يحظى اختيار سياسات التعديل الموازني بالعديد من النقاشات النظرية، إذ تبين النظرية الكينزية أن تخفيض العجوز العمومية من شأنه أن يؤدي إلى انهيار كبير في النشاط الاقتصادي ناتج عن أثر المضاعف المقترن بالاستهلاك. بينما تبين النظرية النيوريكاردية أن تخفيض حجم الإنفاق العمومي سيعوض تماما بارتفاع نسبي في الاستهلاك بما أن القيمة المحينة للاقتطاعات

[1] Semedo, G., (2001): op. cité. P: 279.

الجبائية المتوقعة من قبل العائلات سوف تنخفض، وعليه سيكون الأثر على النشاط الاقتصادي معدوم نظريا، بينما ستظهر بعض الآثار الإيجابية في حالة ممارسة تعديلات موازنية كبيرة ودائمة تهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة بغية ممارسة أثر تحريك على الاستثمار. وعليه، إذا تتبعنا محتوى المقاربتين، نرى أنه يجب تخفيض العجوز في حالة وجود فائض في الطلب (أوضاع كلاسيكية) والرفع منها في حالة وجود فائض في العرض (أوضاع كينزية). غير أن المقاربتين أهملتا مصداقية (Crédibilité) الإعلان عن السياسات المالية المستقبلية ورد فعل المستهلكين تجاهها، مما أدى إلى ظهور أطروحة أثر الإعلان (Effet de signal) لـ M.Feldstein (1982) [1] التي تم تطويرها من قبل F.Giavazzi و M.Pagano (1995)[2].

فحسب هؤلاء يمكن للتقلصات الموازنية أن تعطي مكانا لوجود توقعات لانخفاض مستقبلي للضرائب، يمكن أن تتجاوز الأثر الانكماشي إذا كانت بأهمية كافية، لتحدث بذلك توسعا في الطلب من خلال استعادة الثقة في السلطات المالية، إذ يفسر المستهلكون تغير السياسة المالية كإشارة للانخفاض المستقبلي للضرائب. وعليه، يجب أن يتم إصلاح الماليات العامة عن طريق التخفيض من الإنفاق العمومي بدلا من رفع الاقتطاعات الجبائية، فاستعمال هذه الأخيرة سيؤدي إلى ظهور مشكلة في المصداقية، فهل تصدق حكومة تعلن عن تخفيض ضريبي مستقبلي وترفع من الاقتطاعات المالية في نفس الوقت؟. نفس الشيء يبينه كل من A.Alesina و R.Perotti (1995)[3] من خلال نجاح معظم التعديلات الموازنية المعتمدة على تخفيض الإنفاق العمومي والمتطلبة لتنظيم موازني، ولذلك إذا لعب الإنفاق العمومي دور مؤشر على توجهات السياسة المالية المستقبلية، فإن تأثيره على الطلب الكلي سيكون غير محدود تماما وهو يخضع في ذلك على التوقعات الخاصة بتغير النظام الجبائي المستقبلي. وعليه يمكن لتوسع موازني أن يضعف من الطلب في الحالة الكينزية إذا توقعت العائلات ارتفاعا مستقبليا في الضرائب، كما يمكنه أن يرفع من الطلب في الحالة الكلاسيكية إذا توقعت العائلات تخفيضا مستقبليا في الضرائب.

إذن من أجل أن يكون لتخفيض العجز الموازني والدين العمومي أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي، فلا بد من توفر سياسة تخفيض الإنفاق العام ذات مصداقية في المدى الطويل، بحيث يمكن الرفع من الضغط الجبائي في المدى القصير إذا قامت العائلات بتوقعات عقلانية مبنية على انخفاض الضغط الجبائي المستقبلي. أما إذا انعدمت مصداقية الإعلان على السياسة المالية المستقبلية، فإن هذا سيؤدي إلى تسارع وتيرة انخفاض العجز الموازني نظرا لغياب تأثير الإعلان عن السياسة المالية المستقبلية في توقعات العائلات، وبالتالي عدم تغير مستوى الاستهلاك الحالي.

ننتقل الآن إلى شرح آلية عمل سياسات تخفيض عجز الموازنة التي تظهر في أول الأمر على أنها صدمة سلبية في الطلب (نتيجة خفض الإنفاق العمومي) قد تؤدي إلى تخفيض معدلات النمو وترفع من البطالة، لكنها بالمقابل ستؤدي إلى انخفاض مستقبلي في

[1] Feldstein, M., (1981): "Government Deficits and Aggregate Demand", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 9, N.1, (1-20).
[2] Giavazzi, F., and Pagano, M., (1995):"Non Keynesian Effects of Fiscal Policy Changes: International Evidence and the Swedish Experience ", CEPR, Discussion paper n° 1284.
[3] Alesina, A. and Perotti, R., (1995): "Fiscal Expansion and Adjustment in OCDE Countries", *Economic Policy*, Vol.10, n.2, (205-248).

الضرائب (نتيجة توقعات المستهلكين العقلانية) مما يعني انخفاض تكاليف المؤسسات الإنتاجية التي ستقوم برفع إنتاجها وتخفيض أسعارها، وهذا ما يفسر بصدمة إيجابية في العرض، ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-5: آلية عمل سياسات تخفيض عجز الموازنة.

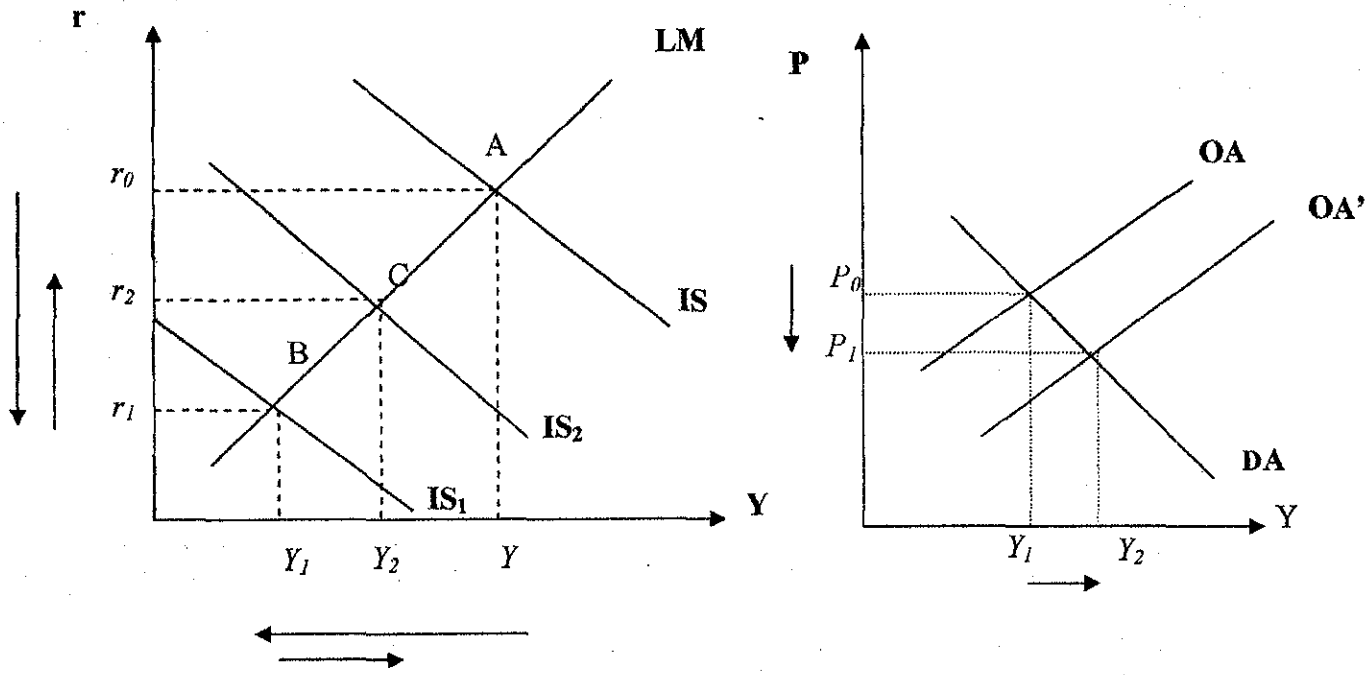

Source : Prager, J.C., (2002) :op.citè.P :260.

إن انخفاض الإنفاق العمومي في الفترة الأولى سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار نحو IS_1 وبالتالي انخفاض كل من الدخل من Y إلى Y_1 ومعدل الفائدة من r_0 إلى r_1 . هذا الأخير سوف يعمل على تخفيض الآثار الانكماشية المباشرة، بحيث يجب تكييف معدل نمو الكتلة النقدية مع ارتفاع الطلب على النقود الناتج عن انخفاض معدل الفائدة، هذا ما سيؤدي في الأخير إلى تراجع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2. من جهة أخرى سيؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى ارتفاع في الاستثمار سيؤدي بدوره إلى الرفع من الدخل من Y_1 إلى Y_2 .

في الفترة الثانية، ستؤدي التوقعات العقلانية للمستهلكين إلى انخفاض في الضرائب المستقبلية ومنه انخفاض تكاليف إنتاج المؤسسات التي ستقوم بدورها برفع إنتاجها مما سيؤدي إلى زيادة في العرض الكلي سينتج عنه انتقال منحنى OA إلى اليمين نحو OA'، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض في الأسعار من P_0 إلى P_1.

وكما رأينا في التحليل البياني السابق، فإن آليان عمل سياسات تخفيض عجز الموازنة تتطلب مزيجا من السياسة المالية والنقدية (Policy Mix) التي تستلزم بدورها تنسيقا كبيرا ما بين السلطات النقدية، حتى ولو كانت هذه الأخيرة مستقلة، وبالتالي سيزداد نجاح هذه السياسات من خلال مصداقيتها والثبات عليها عند تطبيقها[1].

[1] Prager, J.C., (2002): op. cité. P: 260-261.

الفرع الثاني : سرعة التخفيض من العجز الموازني

سنقوم في هذه المرحلة بتحليل أثر ارتفاع الضرائب وتخفيض الإنفاق العمومي على كل من الإنتاج والاستهلاك، وربط نوع التوازن السائد بسرعة التخفيض من العجوز العمومية.

1. إطار التحليل

سنعتبر في تحليلنا وجود فترتين (0، 1)، النفقات العمومية للفترتين هي G_0 و G_1 ومعدلات الضريبة على الإنتاج للفترتين هي t_0 و t_1 مع العلم أن الإنتاج في المرحلتين هو y_0 و y_1 وعليه يمكن توضيح ديناميكية الدين العمومي بالمعادلتين التاليتين[1]:

- في بداية الفترة 1 : $B_1=(G_0-t_0y_0)(1+r)$.....(1)

حيث أن r هو معدل الفائدة الحقيقي ما بين الفترة 0 والفترة 1.

- عند نهاية الفترة 1 : $B_2= B_1+G_1-t_1y_1$.....(2)

في هذه الفترة تكون السلطات ملزمة بقيد سداد الدين (الذي يفترض العودة إلى المستوى الأصلي للفترة 0) أي أن: $B_2=0$.

يتمتع المستهلكون بدالة منفعة لوغريتمية معرفة بالمعالة التالية: $U = \ln(c_0) + \frac{1}{1+\rho}\ln(c_1)$ .....(3)

حيث يمثل c الاستهلاك وρ معدل تفضيل الحاضر، بينما يكون قيد موازنة المستهلكين معطى بالصيغة التالية:

$$c_0 = \frac{c_1}{1+r} = y_0(1-t_0) + \frac{y_1(1-t_1)}{1+r} \quad \text{.....(4)}$$

أين يكون:

$$\begin{cases} c_0 = \dfrac{1+\rho}{2+\rho}\left[y_0(1-t_0) + \dfrac{y_1(1-t_1)}{1+r}\right] \\ c_1 = \dfrac{1+r}{2+\rho}\left[y_0(1-t_0) + \dfrac{y_1(1-t_1)}{1+r}\right] \end{cases} \quad \text{.....(5)}$$

من خلال المعادة أعلاه يتبين أن استهلاك الفترة 1 سيكون أكبر من استهلاك الفترة 0 كلما ارتفع معدل الفائدة، فإذا ارتفع r فسينخفض السعر الاسمي $\frac{1}{1+r}$ للاستهلاك C_1.

هدف السلطات V يتعلق برفاهية المستهلكين من خلال: دالة منفعتهم، الأثر المباشر للنفقات العمومية على الرفاهية الجماعية وبتكلفة معدلات الضريبة، ويمكن شرح ذلك بالمعادلة التالية:

$$V = \ln(c_0) + \frac{1}{1+\rho}\ln(c_1) + \alpha\left[\ln(G_0) + \frac{1}{1+\rho}\ln(G_1)\right] - \frac{\beta}{2}\left[t_0^2 + \frac{1}{1+\rho}t_1^2\right] \quad \text{.....(6)}$$

لقد تضمنت المعادلة أعلاه إمكانية إنتاجية النفقات العمومية أي تنشيطها لفعالية المؤسسات التي تنعكس مباشرة على الرفاهية، وكذلك إثبات وجود تكلفة للضرائب ناتجة عن الانحرافات الجبائية (Distortions fiscales) وقد تم ترجيحها في المعادلة V بالمعامل β.

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 72.

سننتقل الآن إلى تحديد التوازن الاقتصادي في الفترة 0 بنوعيه الكينزي والنيوكلاسيكي من أجل تعظيم V وضمان الملاءة.

2. التوازن الكينزي في المدى القصير

في هذه الحالة يتم تحديد الإنتاج عن طريق الطلب $(y_0=c_0+G_0)$، بينما سيتم اعتبار معدل الفائدة الحقيقي كمتغير خارجي.

لقد رأينا من خلال المعادلة (1) و(2) أن قيد ثبات الدين هو: $B_2=0$، أي ملاءة السلطات عند نهاية الفترة 1 يجب أن تتحقق وهذا ما يعني أن:[1]

$$t_0 y_0 + \frac{t_1 y_1}{1+r} = G_0 + \frac{G_1}{1+r} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وبافتراضنا في هذه الحالة بأن العائلات تتوقع عقلانيا قيد الملاءة، فإن استهلاكها في الفترة 0 سيكون معرفا بالصيغة التالية:

$$c_0 = \frac{1+\rho}{2+\rho}\left[y_0 - G_0 + \frac{y_1 - G_1}{1+r} \right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

إذن، إن ارتفاعا في النفقات العمومية الحالية التي يجب أن تعوض بارتفاع في الضرائب $(\frac{t_0+t_1}{1+r})$ من شأنه أن يخفض من الدخل الحالي للمستهلكين ومنه خفض النمو.

- إذا كان توازن سوق السلع عند الفترة 0 محققا عن طريق توازن ميزانيات المستهلك والدولة، فإن توازن هذا السوق في الفترة 1 سيكون محققا أيضا عن طريق قانون **Walras**. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

من خلال المعادلة (7) نجد أن: $G_0(1+r)+G_1 = t_0 y_0(1+r)+t_1 y_1$ .....

من خلال المعادلة (4) نجد أن: $c_0(1+r)+c_1 = y_0(1+t_0)(1+r)+y_1(1-t_1)$ .....

فإذا اعتبرنا أن: $y_0=c_0+G_0$، و قمنا بإضافة المعادلتين أعلاه إلى المعادلة التالية :

$$G_0(1+r)+G_1+c_0(1+r)+c_1 = y_0(1+r)+y_1$$

فسنحصل على التوازن في الفترة 1، أي أن: $y_1=c_1+G_1$

إذن يمكن تعريف التوازن الكينزي بالمعادلة التالية: $y_0=c_0+G_0$ حيث أن:

$$y_0 = G_0 + \frac{1+\rho}{1+r}(y_1 - G_1) \text{ و } c_0 = \frac{1+\rho}{1+r}(y_1 - G_1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وعليه، يكون المضاعف $\frac{dy_0}{dG_0}$ وحديا بما أن الأثر المباشر لارتفاع النفقات سيضعف بارتفاع توقعات الضرائب.

وبما أن $c_1 = y_1 - G_1$ فإنه يمكن كتابة معادلة الرفاهية الجماعية في الحالة الكينزي كالتالي:

$$V = \ln\left[\frac{1+\rho}{1+r}(y_1 - G_1)\right] + \frac{1}{1+\rho}\ln(y_1 - G_1) + \alpha\left[\ln(G_0) + \frac{1}{1+\rho}\ln(G_1)\right] - \frac{\beta}{2}\left[t_0^2 + \frac{t_1^2}{1+\beta}\right] \ldots\ldots\ldots (10)$$

وهذا تحت قيد الملاءة التالي:

$$t_0\left[G_0 + \frac{1+\rho}{1+r}(y_1 - G_1)\right] + \frac{t_1 y_1}{1+r} = G_0 + \frac{G_1}{1+r} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 73.

إذن، إن ارتفاع النفقات العمومية G_0 سيرفع من العجز لكنه سيرفع أيضا من الإنتاج y_0 وبالتالي الإيرادات الجبائية، بينما سيؤدي ارتفاع G_1 إلى ارتفاع العجز وانخفاض القاعدة الجبائية.

تظهر السياسة المثالية بأنها تلك السياسة التي تسمح بتعظيم معادلة الرفاهية الجماعية V نسبة إلى المتغيرات: t_1،t_0 و G_1،G_0 والناتجة عن المعادلة (11) التي تضمن الملاءة. وعليه سندرج توقعات تامة مع سبق الالتزام، أين يتم اختيار قيم G_1 و t_1 خلال الفترة 0 بحيث تكون معلومة لدى المستهلكين. هنا لا نجد أي إعلان أو توقع للسياسة المالية التي تكون مختلفة مع ما سوف يتحقق فعليا، وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة (11) كما يلي:

$$t_1 y_1 = t_0(1+\rho)y_1 + G_0(1+r)(1-t_0) + G_1(1+t_0(1+\rho))$$

نستطيع الآن أن نستنتج التغير في دالة المنفعة الجماعية نسبة إلى كل من t_0، G_0، G_1 وفق صيغ المعادلة التالية:

$$\begin{cases} \dfrac{\partial V}{\partial G_0} = \dfrac{\alpha}{G_0} - \dfrac{\beta t_1}{1+\rho}\dfrac{(1+r)(1-t_0)}{y_1} \\ \dfrac{\partial V}{\partial G_1} = \dfrac{1}{y_1 - G_1}\cdot\dfrac{2+\rho}{1+\rho} + \dfrac{\alpha}{G_1}\dfrac{1}{1+\rho} - \dfrac{\beta t_1}{1+\rho}\dfrac{1+t_0(1+\rho)}{y_1} \\ \dfrac{\partial V}{\partial t_0} = -\beta t_0 + \beta t_1 + \dfrac{\beta t_1}{(1+r)y_1}(G_0(1+r) - G_1(1+\rho)) \end{cases} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

لقد رأينا سابقا أن وجود تكلفة جبائية يعني ثبات المعدل الضريبي (t_1=t_0) لكن في هذه الحالة (المشتقة الثالثة من المعادلة (12) إذا كانت G_0 أكبر من G_1 فإن t_0 ستكون أيضا أكبر من t_1 من أجل تفادي الأثر التراكمي للدين العمومي.

- إن ارتفاع G_0 سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك في الفترتين C_1 و C_2 بما أنها ستنخفض من الدخل الحالي وإنتاج الفترة 0: y_0، غير أن ذلك لا ينطبق على G_0. فإذا كان توازن المدى القصير كينزيا، فإن ارتفاع G_0 سيكون له أثرين على الإنتاج : أثر إيجابي مباشر وأثر سلبي ناتج عن ارتفاع الضرائب المتوقعة. إذن، إن ارتفاع G_1 سينخفض من الضرائب في الفترة 0 بينما سيرتفع في حالة ارتفاع G_0.
- إذن، من خلال المعادلة (12) يتبين أنه في حالة التوازن الكينزي في المدى القصير يكون : $G_0 > G_1$ وعليه تكون $t_0 > t_1$، بمعنى آخر أن ارتفاع الضغط الضريبي في الفترة 0 عن الفترة 1 سيؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية في الفترة 0 عن نظيرتها في الفترة 1، وهذا نظرا للأثر الايجابي الذي تمارسه النفقات في الفترة 0 على الإنتاج ضمن منظور الحلقة الكينزية، وعليه من الأحسن تأخير تخفيض العجوز العمومية عبر الزمن نظرا لتوقع زوال العجز في الفترة 0 وتعويضه بفائض في الفترة 1.

3. التوازن النيوكلاسيكي في المدى القصير :

في هذه الحالة نجد توازن سوق السلع منذ الفترة 0 حيث سنعتبر y_0 الذي يمثل هنا عرض السلع كمتغير مستقل، وعليه فإن التوازن ما بين العرض والطلب على السلع في الفترة 0 سيضمن عن طريق تغيرات معدل الفائدة الحقيقي r، هذا مع الاحتفاظ بفرضية التوقع العقلاني للمستهلكين الخاص بقيد الملاءة، وعليه سنحتفظ بمعادلة الاستهلاك c_0 المعطاة في المعادلة (8)[1].

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 76.

إذن، توازن سوق السلع في الفترة 0 يعني:

$$\frac{1+\rho}{2+\rho}(y_0-G_0+\frac{y_1-G_1}{1+r})=y_0-G_0=c_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

أين $$(1+r)=(1+\rho)\frac{y_1-G_1}{y_0-G_0}=(1+\rho)\frac{c_0}{c_1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

فإن كان عرض السلع متوفرا للاستهلاك في الفترة 1 فهذا يعني ارتفاع (y_1-G_1) ومنه ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي.

وبما أن خيارات المستهلكين تعني أن: $c_1=c_0\frac{1+r}{1+p}$ فهذا يدل على إمكانية ترحيل استهلاك الفترة 0 نحو الفترة 1 وإعادة التوازن لسوق السلع .

من جهة أخرى، يمكن كتابة معادلة الرفاهية الجماعية في الحالة النيوكلاسيكية وفق المعادلة التالية :

$$V=\ln(y_0-G_0)+\frac{1}{1+\rho}\ln(y_1-G)+\alpha\left(\ln(G_0)+\frac{1}{1+\rho}\ln(G_1)\right)-\frac{\beta}{2}\left(t_0^2+\frac{t_1^2}{1+\rho}\right) \quad \ldots.(15)$$

وهذا تحت قيد الملاءة المعطى في المعادلة (7) والذي يصبح في الحالة النيوكلاسيكية معرفا بالمعادلة التالية:

$$t_1y_1=\frac{1}{y_0-G_0}\left[(G_0-t_0y_0)(1+\rho)(y_1-G_1)\right]+G_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

إذن إذا ارتفعت النسبة $\frac{y_1-G_1}{y_0-G_0}$ فهذا يعني ارتفاع $(1+r)$ مما سيؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي في الفترة 1.

نستطيع الآن استنتاج المشتقات الموافقة للمعادلة (12) والخاصة بتغير دالة المنفعة الجماعية نسبة إلى كل من t_0, G_1, G_0 في الحالة النيوكلاسيكية وفق صيغ المعادلة التالية:

$$\begin{cases}\dfrac{\partial V}{\partial G_0}=-\dfrac{1}{y_0-G_0}+\dfrac{\alpha}{G_0}-\beta t_1\left(\dfrac{y_1-G_1}{y_0-G_0}\right)\left(\dfrac{1}{y_1}+\dfrac{1}{y_1}\dfrac{G_0-t_0y_0}{y_0-G_0}\right)\\ \dfrac{\partial V}{\partial G_1}=\dfrac{1}{1+\rho}\cdot\dfrac{1}{y_1-G_1}+\dfrac{\alpha}{1+\rho}\cdot\dfrac{1}{G_1}-\dfrac{\beta t_1}{1+\rho}\cdot\dfrac{1}{y_1}\cdot\left(1-\dfrac{(1+\rho)(G_0-t_0y_0)}{y_0-G_0}\right)\\ \dfrac{\partial V}{\partial t_0}=-\beta t_0+\beta t_1\dfrac{y_1-G_1}{y_0-G_0}\cdot\dfrac{y_0}{y_1}\end{cases} \quad \ldots\ldots\ldots(17)$$

نلاحظ أن الحالة النيوكلاسيكية تختلف كثيرا عن الحالة الكينزية نظرا لاختلاف المعادلتين (12) و(17) وهذا للأسباب التالية :

- إن ارتفاع G_0 سينخفض من الاستهلاك c_0 في التوازن النيوكلاسيكي على عكس التوازن الكينزي الذي يكون فيه ارتفاع G_0 مؤثرا في الطلب.
- إن ارتفاع G_0 سيؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي بما أنه يجب خفض الاستهلاك c_0 عند التوازن (وهو ارتفاع غير ملائم لأنه يرفع من قيمة الدين العمومي) وهذا على عكس الحالة الكينزية أين أدى ارتفاع G_0 إلى الرفع من القاعدة الضريبية.

- ارتفاع G_0 في هذه الحالة له تأثير فقط على الاستهلاك c_1 وليس c_0 كما في الحالة الكينزية بحيث سيعمل على تخفيض معدل الفائدة الحقيقي نظرا لضرورة الرفع من الاستهلاك c_1 عند التوازن وهو ما يظهر ملائم.

ومنه إذا كان التوازن نيوكلاسيكيا في المدى القصير (تحديد الإنتاج عن طريق العرض) فإن النفقات العمومية G_0 تكون أقل من نظيرتها في الفترة الأولى G_1 بينما سيظل الضغط الجبائي متساويا في كلا الفترتين، وعليه لابد من التعجيل في خفض العجوز العمومية نظرا لأثرها السيئ على معدل الفائدة الحقيقي.

إذن، إن طبيعة التوازن الاقتصادي في المدى القصير تؤثر بشكل عميق على إستراتيجية تخفيض العجوز العمومية، ففي فترات الركود (تحديد كينزي للإنتاج) من الأحسن تأجيل تثبيت الدين العمومي. أما في فترات النمو القوي (تحديد الإنتاج عن طريق إمكانات العرض) فمن الأحسن تعجيل التخفيض من نسب الدين العمومي والعجز الموازني[1].

الفرع الثالث: التغيير من طبيعة الدين العمومي

عندما ترغب بعض الدول ذات نسب المديونية المرتفعة في تحسين وضعيتها المالية، فعادة ما تلجأ إلى محالة التخفيض من معدل الفائدة الاسمي على الدين العمومي وذلك باستخدام طريقتين: تخفيض استحقاق الدين العمومي أو إصدار الدين المقاس (Indexé) بالأسعار.

1. فترة استحقاق الدين العمومي (la maturité de la dette)

تعبر فترة استحقاق الدين العمومي عن مدة حياة السندات التي تصدرها الخزينة العمومية قبل أن يتم سدادها. وتنطلق فكرة تخفيض فترة استحقاق الدين العمومي ابتداء من خطر لجوء الحكومات إلى استعمال التضخم في خفض الدين الحقيقي.

فإذا كان أصحاب الدين يخشون من لجوء الحكومة إلى التضخم في المستقبل، فسيفرضون معدلات فائدة اسمية مرتفعة مما يعني تدهور الوضعية المالية الحالية. وعليه فإن تخفيض فترة الاستحقاق تسمح بالحد من لجوء الدولة إلى استعمال التضخم.

1.1 نمذجة الوضعية: من أجل تحليل هذه الحالة سنقوم بتطوير النموذج المعتمد في الفرع السابق. ففي الفترة 1 (الفترة الثانية من التحليل) على الدولة دائما إلغاء الدين النهائي وذلك إما عن طريق الرفع من الضرائب ($T_1=t_1y_1$) بنسبة t_1 على الإنتاج المعادل للعرض y_1، أو اللجوء إلى التضخم الذي يمكن أن ينتج عن توسع نقدي. سنعتبر أيضا في نموذجنا دور الأسعار بحيث سنرمز بـ p_1 لأسعار الفترة 1 بينما سنضع أسعار الفترة 0 مساوية للواحد ($p_0=1$). إذن يمكن كتابة قيد الملاءة في الفترة 1 كالتالي:[2]

$$B_1 + p_1G_1 - p_1t_1y_1 = 0 \Leftrightarrow t_1y_1 = G_1 + \frac{B_1}{p_1} \quad \text{.....(18)}$$

من المعادلة أعلاه نستنتج أن ارتفاع الأسعار في الفترة 1 (p_1) سيؤدي إلى انخفاض المعدل الضريبي t_1.

فإذا افترضنا في هذه الحالة أن كلا من G_1 و G_0 هي متغيرات خارجية وهذا من أجل تبسيط التحليل، فإن هذه السلطات في الفترة 1 سيكون كالتالي:

---

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 77.
[2] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 79.

$$V = \ln(c_1) - \frac{\beta}{2}t_1^2 - \ell\frac{p_1^2}{2} \quad \text{.....(19)}$$

حيث تمثل ℓ الهدر الناتج عن التضخم في الفترة 1. أما المستهلكون فهم يبحثون عن تعظيم دالة منفعتهم ما بين الأزمنة U (المعرفة في المعادلة (3)) والتي سنفترض بأنهم يقرنونها بأصول مرتبطة بالتضخم (العقارات، الأراضي...)، إضافة إلى السندات العمومية. وعليه يمكن كتابة قيد الموازنة الخاص بالمستهلكين وفق المعادلة التالية:

$$\begin{cases} c_0 + A + B = y_0 - T_0 \\ p_1 c_1 = p_1(y_1 - T_1) + p_1 A + B(1+r) \end{cases} \quad \text{.....(20)}$$

بحيث أن: A تمثل طلب المستهلكين للأصول المرتبطة بالتضخم، وB: الطلب على السندات العمومية.

ومع الاحتفاظ دائما بـــ ($p_0=1$)، فإنه يمكن التعبير عن دخل المستهلكين المحين بالصيغة التالية :

$$c_0 + \frac{p_1 c_1}{1+r} = y_0 - T_0 + \frac{p_1(y_1 - T_1)}{1+r} + A\left(\frac{p_1}{1+r} - 1\right) \quad \text{.....(21)}$$

ومن خلال المعادلة أعلاه، نرى أن المستهلكين يرغبون بأن تكون: $\frac{p_1}{1+r}=1$ حتى يكون هناك تكافؤ في توظيف مدخراتهم، أي يجب أن يتبع معدل الفائدة على الدين العمومي للتضخم $\frac{p_1}{p_0}$. أما إذا كان هناك نقص في تقييس (Sous indexation) معدل الفائدة $\frac{p_1}{1+r}>1$ فإن المستهلكين سيقومون بتوظيف كل مدخراتهم في الأصول A، وهذا لا يعبر عن وضعية التوازن.

2.1 وضعية التوازن: سنقوم الآن باختبار التوازن بإدراج توقعات المستهلكين تجاه السياسة المستقبلية التي سوف تنتهجها السلطات:

- **في الفترة 1**: تقوم السلطات باختيار التضخم المثالي الذي يتناسب مع أهدافها وذلك بوضع سياسة تقديرية، أي أن التضخم سيكون مختلفا عن الذي تم الإعلان عنه مسبقا. و عليه، مع استبعاد إمكانية سبق الالتزام بمستوى التضخم المستقبلي والاكتفاء بتطبيق سياسة تقديرية، فإن السلطات ستقوم بتعظيم الدالة V المعطاة بالمعادلة (19) تحت قيد الملاءة المعطى بالمعادلة (18) التي تصبح في هذه الحالة معطاة بالصيغة التالية: $t_1 \approx \frac{1}{y}(G_1 + 2B_1 - B_1 p_1)$ .....(18')

- في الفترة 1: سيكون سلوك السلطات معطى بالمعادلة التالية: $Min_{p_1} \frac{\beta_2}{2}\left[\frac{1}{y}(G_1 +_2 B_1 - B_1 p_1)\right]^2 + \frac{\ell}{2}p_1^2$

بحيث يكون السعر المثالي هو: $p_1\left[\ell + \beta\left(\frac{B_1}{y_1}\right)^2\right] = \beta\frac{B_1}{y_1^2}(G_1 + 2B_1)$ .....(21)

من المعادلة أعلاه نلاحظ أنه في حالة $\ell = 0$ فإن: $p_1 = \frac{G_1 + 2B_1}{\beta B_1}$ ، وعليه فإن ارتفاع p_1 هو مرهون بارتفاع G_1 و B_1 وبما أننا افترضنا خارجية G_1 فإن ارتفاع p_1 سيقترن فقط بارتفاع B_1 . وعليه سيرتفع p_1 مع B_1 إذا كان :

$$\ell(G_1 + 4B_1) - \beta \frac{B_1^2}{y_1^2} G_1 > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(22)$$

فإذا كانت ℓ كبيرة ، فإن هذا يتطلب تخفيض الدين. بالمقابل إذا كانت ℓ صغيرة فإن الأثر المسيطر هو الأثر القاعدي لارتفاع الأسعار الذي سيسمح بتخفيض القيمة الحقيقية للدين $\frac{B_1}{p_1}$. هذا التخفيض سيكون كبيرا كلما كانت B_1 كبيرة. وعليه يمكن أن نضع ارتباط الأسعار بالدين العمومي وفق المعادلة: $p_1 = p(B_1)$.

- وبالعودة إلى الفترة 0، نرى أن معدل الفائدة الاسمي يتبع الأسعار p_1^a المتوقعة من قبل المستهلكين، في حين يكون هدف السلطات في هذه الفترة هو تعظيم V باختيار t_0 المناسبة:

$$V_0 = \ln\left[\frac{1+\rho}{2+\rho}(y_0(1-t_0) + \frac{y_1(1-t_1)}{1+r})\right] + \frac{1}{1+\rho}\ln(y_1 - G_1) - \frac{\beta}{2}t_0^2 - \frac{\beta}{2}t_1^2 - \frac{\ell}{2}p_1^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(23)$$

أما سلوك المستهلكين فسيكون كالتالي: $1+r = p_1^a$ ، وهو على عكس ما رأيناه في الفترة 1 أين يكون:

$$p_1 = p(B_1) = p[(G_0 - t_0 y_0)(1+r)]$$

3.1 الدين المثالي في المدى المتوسط.

من المفيد الآن أن نقوم بحساب مشتقة V_0 نسبة إلى t_0 وهذا من خلال محتوى ما سبق ذكره:

$$\frac{\partial V_0}{\partial t_0} = -\frac{1}{c_0}\frac{1+\rho}{2+\rho}y_0 - \beta t_0 + \beta t_1 \frac{y_0 \frac{1+r}{p_1}}{y_1} + \ell p_1 \frac{\partial p_1}{\partial B_1} y_0(1+r) + \frac{\partial V_0}{\partial r}\frac{\partial p_1^a}{\partial t_0} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(26)$$

الأجزاء الثلاثة الأولى من المعادلة أعلاه تبرز الأثر المعتاد لارتفاع في معدل الضريبة t_0 على الرفاهية كانخفاض الدخل المحين ومنه انخفاض الاستهلاك c_0 وارتفاع في تكلفة الضرائب في الفترة 0 وارتفاعها في الفترة 1. الجزء الرابع الموجب يبين أن ارتفاع t_0 من شأنه أن يخفض من B_1 مما سيؤدي إلى انخفاض التضخم المختار بصفة تقديرية من قبل السلطات خلال الفترة 1[1].

الجزء الخامس يبين الآثار التي يمكن أن تنتج عن تغيرات معدل الفائدة والتي يمكن أن نبرزها بالمعادلة التالية:

$$\frac{\partial V_0}{\partial r} = -\frac{1}{c_0}\frac{1}{(1+r)^2}y_1(1-t_1)\frac{1-\rho}{2+\rho} - \beta t_1 \frac{1}{p_1 y_1}(G_0 - t_0 y_0) - \ell p_1 \frac{\partial p_1}{\partial B_1}(G_0 - t_0 y_0) < 0 \quad \ldots\ldots(27)$$

من خلال المعادلة أعلاه، نرى أن ارتفاع معدل الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية، نظرا لانخفاض في الدخل المحين، وارتفاع الضرائب المستقبلية t_1 والتضخم p_1 الناتج عن ارتفاع حجم الفوائد المسددة على الدين.

لقد افترضنا سابقا أن المستهلكين يتوقعون عقلانيا السلوك التقديري للسلطات في الفترة 1 وبالتالي سيكون:

$$\frac{\partial p_1^a}{\partial b_0} = -\frac{\partial p_1}{\partial B_1}y_0(1+r) < 0 \Rightarrow \frac{\partial V_0}{\partial r}\frac{\partial p_1^a}{\partial t_0} > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(28)$$

نعود الآن إلى المعادلة (26) لنرى أخيرا بأن أثر الضرائب t_0 على الرفاهية تم إثراؤه بأثرين إيجابيين آخرين:

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P : 82.

- الأول يبرز الأثر المباشر لانخفاض الدين السابق على التضخم، فإذا ارتفعت t_0 فهذا يعني انخفاض B_1 وبالتالي سيكون السعر p_1 الذي تم اختياره من قبل السلطات في الفترة 1 منخفضا.
- أما الآخر فيبين الأثر الملائم لارتفاع الضرائب t_0 على معدل الفائدة، فإذا ارتفعت الضرائب t_0 فهذا يعني انخفاض B_1 وبالتالي سيكون p_1 ضعيفا، وهذا ما كان متوقعا من قبل المستهلكين، وعليه سينخفض معدل الفائدة.

إذن، إذا تبنت السلطات سلوكا تضخميا تقديريا (وتخلت عن فكرة الالتزام المسبق بمستوى التضخم المستقبلي) يتوقع عقلانيا من قبل المستهلكين، فإن معدل الضريبة المثالي في الفترة 0 سيكون مرتفعا من أجل تخفيض قيمة الدين الموروث فيما بعد. ويمكن تفسير هذا بصفتين:

- إما بصفة مباشرة عن طريق تخفيض العجوز العمومية بالرفع من الضرائب وتفادي اللجوء إلى التضخم و أخطاره.
- وإما اللعب على فترة استحقاق الدين العمومي، إذ يمكن أن نفسر انخفاض B_1 (الدين الموروث في الفترة1) بأنه انخفاض في ديون المدى المتوسط (التي يتأخر وقت سدادها عبر الزمن) والذي تم تعويضه بارتفاع في ديون المدى القصير(التي يستحق سدادها في الفترة 0)

2. إصدار الدين المقاس بالأسعار: (Dette indexée sur les prix)

تدرس هذه الحالة عندما يكون المستهلكون حذرين من التضخم المستقبلي، فإذا قامت السلطات بإصدار دين مقيس في الفترة 0، فهذا يعني أنها سوف تدفع في الفترة 1 معدل فائدة يتضمن تعويض التضخم، وعليه سيصبح قيد الملاءة في الفترة 1 كالتالي:

$$p_1 t_1 y_1 - p_1 G_1 = B_1 = (G_0 + t_0 y_0)(1+r) = (G_0 + t_0 y_0) p_1 \quad .....(29)$$

ومنه فإن: $t_1 y_1 = G_1 + G_0 - t_0 y_0$ .....(29')

ومن المعادلة أعلاه نرى أن ارتفاع الأسعار p_1 سوف لن يؤدي أبدا إلى تخفيض الضغط الجبائي في الفترة 1، بالمقابل، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدل الفائدة المدفوع عن الدين العمومي وذلك نتيجة تقييس هذا الأخير بالأسعار، الذي سيلغي بدوره الأثر على القيمة الحقيقية للدين.

ويمكن أن نترجم ذلك بالمعادلة التالية: $\frac{\partial P_1}{\partial B_1} = 0$. وعليه فإن السلطات ستحتفظ بمستوى الأسعار عند مستواها الأصلي ($P_0=P_1=O$) مما يعني أن: $r = o$ ومنه ارتفاع الرفاهية الجماعية، وبالتالي سيكون تقييس الدين جد فعال. ورغم هذه الفعالية إلا أن استخدام هذه الطريقة هو محدود ما عدا في بريطانيا، وذلك لأن السلطات تخشى من ارتفاع الأسعار الناتج عن صدمة خارجية مستقلة عن السياسة النقدية يصعب التحكم فيها، وعليه فإن تقييس الدين سيلزمها بدفع فوائد إسمية جد مرتفعة.[1]

[1] Arthus, P., (1996):op. cité. p :84

الفرع الرابع: الامتناع عن دفع الدين (Répudiation de la dette)

تظهر هذه الحالة عادة في الدول ذات المديونية الخارجية المرتفعة التي قد تلجأ إلى التوقف عن دفع ديونها مما سيكلفها استحالة الحصول على ديون أخرى. نفس الشيء ينطبق على الديون الداخلية التي يمتلكها المقيمون الذين يدفعون ضرائب تكون موجهة في حد ذاتها لسداد فوائد الديون، وعليه سنقوم بدراسة آثار الامتناع عن الدفع على كل من الضرائب والإنفاق وذلك مع الاحتفاظ بنفس المفاهيم السابقة .

1. نمذجة الوضعية:

سنفترض الآن أن للدولة دين عمومي أصلي B_0 في الفترة 0، وسنعتبر أن النفقات العمومية G_0 و G_1 هي معلومة ولا تثير أي مشكل في الملاءة، مع العلم أن كل التصرفات المستقبلية للسلطات تكون متوقعة تماما.

- بدون الامتناع عن الدفع، تقوم السلطات باختيار المعدل الضريبي t_0 في الفترة 0، بينما يكون الدين الموروث: $B_1=(B_0+G_0-t_0y_0)(1+r)$ في الفترة 1 لابد من أن يكون: $t_1y_1=G_1+B_1$ مما سيسمح لنا بتحديد t_1.
- مع الامتناع عن الدفع، ستنعدم قيمة B_0 حتما مما سيكلف استحالة الحصول على ديون جديدة، ومنه فإن: $B_1=0$ مما يعني أن: $t_0y_0=G_0$ (بما أن B_0 تم اعتبارها معدومة).
- في الحالة الأولى (بدون الامتناع عن الدفع) يمكن كتابة هدف السلطات كالتالي:[1]

$$V=\ln(c_0)+\frac{1}{1+\rho}\ln(y_1-G_1)-\frac{\beta}{2}t_0^2-\frac{\beta}{2}\cdot\frac{1}{1+\rho}t_1^2 \quad \ldots\ldots\ldots(30)$$

حيث أن: $t_1y_1=G_1+(1+r)(G_0+t_0y_0)+(1+r)B_0$

$$\begin{cases} c_0=\dfrac{1+\rho}{2+\rho}\left[Y_0(1+t_0)+\dfrac{y_1(1-t_1)}{1+r}+B_0\right] \\ c_1=y_1-G_1 \end{cases}$$

نلاحظ أنه تم إضافة الثروة الأصلية B_0 في معادلة الاستهلاك.

- أما في الحالة الثانية (مع وجود لامتناع عن الدفع) فسيكون لدينا نفس الهدف المعرف في المعادلة (30) مع العلم أن: $t_1=\dfrac{G_1}{y_1}$ و $t_0=\dfrac{G_0}{y_0}$.
- نعود إلى الحالة الأولى (بدون الامتناع عن الدفع) أين يكون المعدل الضريبي في الفترة 0 هو:

$$t_0=\frac{G_0-B_0}{y_0}-\frac{B_1}{y_1(1+r)} \quad \ldots\ldots\ldots(31)$$

في هذه الحالة من الضروري أن تكون قيمة B_1 أكبر من الصفر، وعليه فإن الامتناع عن الدفع سيرفع من الضغط الجبائي في الفترة 0، ثم يعود لينخفض في الفترة 1.

[1] Arthus, P., (1996): idèm. P: 86.

وعليه إذا افترضنا البقاء في وضعية التوازن الكينزي في الفترة 0 فسيكون لدينا:

$$y_0 = c_0 + G_0 \quad و \quad c_0 = \frac{1+\rho}{1+r}(y_1 - G_1)$$

2. السياسة المثالية:

إن تعظيم المعالة (30) بالنسبة لقيم معلومة من G_0 وG_1 وعند توازن كينزي ،هو مساوي لتدنية المعادلة:

$$W = \frac{t_0^2}{2} + \frac{t_1^2}{2+(1+\rho)}$$

- فبدون امتناع عن الدفع سنحصل على : $\frac{\partial W}{\partial t_0} = t_0 - \frac{t_1}{1+\rho}(1+r)\frac{Y_0}{Y_1} = 0$ .....(32)

وكذلك يكون:

$$\begin{cases} t_0\left[1+\frac{(1+r)^2}{1+\rho}\frac{Y_0^2}{Y_1^2}\right] = \frac{1+r}{1+\rho}\cdot\frac{y_0^2}{y_1^2}(G_0+(1+r)G_0)+(1+r)B_0 \\ t_1 = \frac{1+\rho}{1+r}t_0\frac{y_1}{y_0} \end{cases} \quad .....(32')$$

يظهر من خلال المعادلة أعلاه أن معدل الضريبة في الفترة 0 سيكون مرتفعا بارتفاع النفقات العمومية المحينة، وبارتفاع إنتاج الفترة 0 عن إنتاج الفترة 1 ، وأيضا بارتفاع الدين الأصلي B_0.

- أما مع وجود امتناع عن الدفع فإنه لا يوجد إمكانية تعظيم بما أن: $t_0 = \frac{G_0}{y_0}$ و $t_1 = \frac{G_1}{y_1}$

- سنأتي الآن إلى مقارنة مستوى الرفاهية في كلى الحالتين (أي قيمة W):

- بدون امتناع عن الدفع تكون قيمة W هي:

$$W^s = \frac{1}{2}\cdot\frac{1}{1+\rho}\cdot\frac{(G_1+(1+r)\cdot(G_0+B_0))^2}{y_1^2}\cdot\frac{1}{1+\frac{(1+r)^2}{1+\rho}\cdot\frac{Y_0^2}{Y_1^2}} \quad .....(33)$$

- مع وجود امتناع عن الدفع تكون قيمة W هي:

$$W^A = \frac{1}{2}\cdot\left(\frac{G_0^2}{y_0^2}+\frac{1}{1+\rho}\cdot\frac{G_1^2}{y_1^2}\right) \quad .....(34)$$

وإذا عدنا إلى حالة غياب الامتناع عن الدفع، نرى أن قيمة الدين الموروث (قبل دفع الفوائد) هي: $B_0+G_0-t_0y_0$

وبتعويض t_0 بقيمتها في المعادلة (31) يتبين أن:

$$B_0+G_0-t_0y_0 = \frac{B_0+G_0-\frac{1+r}{1+\rho}\cdot\frac{y_0^2}{y_1^2}G_1}{1+\frac{(1+r)^2}{1+\rho}\frac{y_0^2}{y_1^2}} = \frac{B_1}{1+r} \quad .....(35)$$

غير أن المعادلة أعلاه تتحقق فقط إذا كان الدين موجبا بمعنى إذا كان: $B_0 + G_0 > \frac{1+r}{1+\rho} \cdot \frac{y_0^2}{y_1^2} \cdot G_1$

و عليه، من أجل معرفة فعالية اختيار السلطات للامتناع عن دفع الديون سنقوم بمقارنة W^S مع W^A ولكن باعتبار أن: $B_1 > 0$ ، ومنه يمكننا إعادة كتابة المعادلتين (33)، (34) وفق الصيغة التالية:

$$W^S = \frac{1}{2}\left(\frac{B_0 + G_0 - \frac{B_1}{1+r}}{y_0}\right) + \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{1+\rho}\left(\frac{G_1 + B_1}{Y_1}\right)^2 \quad \text{.....(33')}$$

$$W^A = \frac{1}{2}\left(\frac{G_0}{y_0}\right)^2 + \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{1+\rho}\left(\frac{G_1}{y_1}\right)^2 \quad \text{.....(34')}$$

إذن تكون حالة الامتناع عن الدفع مفضلة إذا كان: $W^A < W^S$ ، بمعنى تحقق المعادلة التالية:

$$B_0^2 + 2B_0G_0 + \left(\frac{B_1}{1+r}\right)^2 - \frac{2B_1}{1+r}(B_0 + G_0) + \frac{1}{1+\rho} \cdot B_1^2 \cdot \frac{y_0^2}{y_1^2} + 2\frac{1}{1+\rho} B_1 G_1 \frac{y_0^2}{y_1^2} > 0 \quad \text{.....(36)}$$

لكن قبل كتابة المعادلة أعلاه لابد من أخذ قيمة B_1 في المعادلة (35) بعين الاعتبار، وعليه ستصبح المعادلة (36) كالتالي:

$$B_0^2 + 2B_0G_0 - \frac{\left(B_0 - G_0 - \frac{1+r}{1+p} \cdot \frac{y_0^2}{y_1^2} G_1\right)^2}{1 + \frac{(1+r)^2}{1+\rho} \cdot \frac{y_0^2}{y_1^2}} > 0 \quad \text{.....(36')}$$

وهو شرط تفضيل الامتناع عن دفع الديون[1].

نلاحظ أن الطرف الأيسر من المعادلة (36) يرتفع بارتفاع B_0 و G_1. وعليه إذا كان الدين الأصلي B_0 كبيرا، فإنه من المثالي على الحكومة أن تمتنع عن الدفع. أيضا إذا كانت النفقات العمومية المستقبلية G_1 كبيرة، سيعمل التخلي عن التوقف عن الدفع إلى إضعاف الدين الموروث في نهاية الفترة 0 (B_1)، مما يجعل تكلفة الامتناع عن الدفع محدودة، وعليه سيكون من الأحسن الامتناع عن دفع الديون.

إذن يظهر الامتناع عن دفع الديون كوسيلة فعالة بالنسبة لبلد مثقل بالديون بما أنه يسمح بتفادي كل الإجراءات العقيمة المتعلقة برفع الضرائب من أجل دفع فوائد الديون.

أخيرا، يمكننا أن نشير إلى أن تخفيض العجوز العمومية عن طريق الوسائل السابقة يتطلب مصاحبة هذه الأخيرة بسياسات اقتصادية مكملة كالسياسة النقدية الملائمة التي تعمل على تثبيت معدلات الفائدة وتفادي أخطار التضخم، وأيضا سياسة سعر الصرف التي تعمل على تخفيض قيمة العملة من أجل تحفيز الطلب الخارجي في حالة تراجع الطلب الداخلي.

[1] Arthus, P., (1996): op. cité. P: 88.

خاتمـــــة:

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول ، وتنتج هذه الظاهرة في غالب الأحيان عن مجموعة من العوامل الدافعة إلى زيادة الأنفاق العمومي و المتمثلة خاصة في الأخذ بنظرية العجز المنظم وزيادة حجم الدولة، وبعض العوامل الأخرى المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية والمتمثلة خاصة في ضعف الجهد الضريبي واعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الأولية. ويمكن لنا استخراج أنواع عجز الموازنة وأساليب تقديرها انطلاقا من تحليل القيد الموازني للدولة وتقييم وضعية السياسية المالية في المدى المتوسط حيث يمكن أن نميز مابين عجز الموازنة الجاري المعبر عنه بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيآت الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، عجز الموازنة الأساسي والمعبر عنه بطرح الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا من العجز الجاري، عجز الموازنة التشغيلي وهو ذلك العجز الناتج عن ربط الديون و فوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم، و أخيرا عجز الموازنة الهيكلي الذي يرتبط أساسا بالتقلبات الموازية. أيضا من خلال تحليل العلاقة المحاسبية مابين الميزانية العامة وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات يمكن لنا أن نستخرج علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي بحيث أنه كلما تزايد العجز الموازني سيتزايد العجز الجاري مما قد يتسبب في أزمة للدين الخارجي.

– من جهة أخرى، طرحت مسألة إستراتجية تمويل عجز الموازنة العديد من النقاشات النظرية التي تمحورت معظمها في أسلوب التمويل وآثاره وذلك إما عن طريق فائض العمليات النهائية، زيادة الضرائب، اللجوء إلى الاقتراض العمومي أو الإصدار النقدي. وعليه فقد تم اعتماد التحليل التقليدي في بادئ الأمر ضمن نماذج التوازن الكلي ليتطور هذا التحليل بدمجه لقيد الموازنة العمومي الذي يسمح بتمويل الإنفاق العام عن طريق الأنواع الثلاثة السابقة، غير أن دمج هذا القيد في التحليل استدعى ضرورة تحليل آثار التحريك و المزاحمة مرة أخرى، وهذا ما اهتم به النقديون من خلال محاولتهم تنظيم آليات تفسيرية لأثر المزاحمة المالية عن طريق المعاملات بالاعتماد على بعض الحالات المتطرفة في نموذج IS-LM ، ونفس الشيء عمد إليه الكينزيون في تفسيرهم لأثار التحريك، في حين اعتمدت الحالات الوسيطية في تفسير ها لأثار التحريك و المزاحمة على كل من أثر التوقع وأثر العقلانية الحالية. أما M.B.Friedman (1978) فقد اعتمد في تحليله للأثرين على دمج معادلة جديدة للثروة إلى القيد الموازني السابق والذي يرتكز أساسا على مدى الإحلال ما بين الأصول المالية.

– بعدها تطورت النقاشات النظرية المتعلقة خاصة بتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي أم بالاقتراض بظهور عدة أعمال، منها ما تبنى المقاربة التوسيعية لنتائج الكنزيين مثل مفارقة Blinder و Solow (1973) التي تبين أن تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي يولد آثار تحريك كبيرة أكثر مما هي عليه بالتمويل عن طريق الاقتراض في المدى القصير والعكس صحيح في للمدى الطويل، كما اهتمت هذه المفارقة أيضا بتحليل استقرار النماذج للدروسة بحيث يكون النموذج مستقرا في حالة التمويل بالإصدار النقدي، أما في حالة التمويل عن طريق الاقتراض فيكون النموذج مستقرا في للمدى الطويل فقط. هذه النتائج تم تحسينها وتعميمها من قبل Buiter و Tobin (1976) من خلال دراسة أسلوب التمويل وآثاره مع دمج حالتي التشغيل

المحدود والكامل وأنواع الأصول الثلاثة خلال المدين القصير والطويل . أما الأعمال الأخرى فقد تبنت العددية النقدية وإسهامات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ونخص بالذكر مفارقة النقد المقيد لـ Wallace و Sargent (1981) التي تبنت عدم فعالية كل السياسات المالية الممولة بالإصدار النقدي نظرا لتوليدها للضغوط التضخمية وأيضا عدم فعالية التمويل بالاقتراض لمعادلته للتمويل بالضريبة.

- وامتدادا لمسألة تمويل العجز العمومي طرحت مشكلة الآثار المقارنة لتمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض والضريبة وهذا في إطار ما يسمى بمبدأ التكافؤ الريكاردي، وقد كانت إسهامات R.Barro (1974) كبيرة في هذا المجال بإدراجه لفكرة حياد الدين العام الذي لا يمكن اعتباره كثروة صافية ولا يمكن له إحداث أي آثار توزيعية ما بين الأجيال، غير أنه تم إضافة العديد من التعديلات على نموذج الأجيال المتراكبة الذي أعتمده Barro (1974) في إثباتاته وذلك بتبني بعض الكتاب لمنظور العون النموذجي، كما أن استقراء كتابات البعض الآخر توحي بوجود بعض الشروط لتحقق صحة إثباتات Barro (1974) يمكن ذكرها في النقاط السبعة التالية: غياب الوهم الضريبي وعقلانية توقعات الأعوان ضمن أفق غير محدود، وجود نموذج الإيثار في السلوك كشرط وجود تحويلات ما بين الأجيال، وجود سوق مالي كامل يسمح برسملة الضرائب بمعدل فائدة مختلف عن سعر السوق، عدم القدرة على تنقيد الدين العمومي، عدم تغيير التوزيع عند ترحيل الاقتطاعات الجبائية إلى الأجيال اللاحقة، حياد الاقتطاعات الجبائية وغياب تأثير اللجوء إلى الاقتراض على الخيارات الجماعية. أما نتائج التحقق التجريبي من فرضية المكافئ الريكاردي والذي اعتمد على بعض الطرق المباشرة وغير المباشرة فقد أسفرت معظمها على نتائج متعارضة يميل أغلبها إلى رفض فرضية التكافؤ ما بين التمويل بالضريبة والدين العمومي غير أن J.J.Seater (1993) انتقد بعض الدراسات التجريبية على مختلف شروط المكافئ وأعتبر نتائجها غير تامة إما لأنها متعارضة وإما لفقدانها لأجزاء أساسية أثناء الاختبارات.

- ومن جديد تطرح مسألة تمويل العجز العمومي إشكالا آخر، ويتمثل هذه المرة في تبني الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل عجز الموازنة، ويثير هذا الأسلوب العديد من النقاشات مردها في النهاية إلى آثار الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية، ومستوى الحيادية والحيادية العالية للنقود وأثرها على التوازن والنمو. فيكون التمويل النقدي لعجز الموازنة محايدا لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار من دون أن يؤثر ذلك على المتغيرات الحقيقية، ويكون عالي الحيادية عندما لا يتغير مخزون رأس المال و العمل أو الاستهلاك في حالة تغير في نمو الكتلة النقدية. و قد بين Shaw وGurly (1960) عدم وجود حيادية للنقد في إطار النمو المتوازن، أما Tobin.J (1965) وMundell (1963) فقد بينا الدور الذي يلعبه التضخم في سلوك الأفراد من خلال التأثير عن طريق معدلات الفائدة، أما Sidrauski (1967) فقد دافع عن فكرة الحيادية العالية للإصدار النقدي الناتج عن تمويل عجز الموازنة في حين ربط S.Fisher (1987) وD.Cohen (1985) مسألة الحيادية بنمط دالة المنفعة خاصة منها اللوغرتمية مع وصف الحالات الأخرى التي تغيب فيها الحيادية العالية. أما الاختيارات التجريبية للحيادية العالية فقد اهتمت معظمها باستمرار العلاقة التقليدية لـ I.Fisher

(1930) والتي تربط ما بين معدل الفائدة الأسمي، معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، غير أن Courtault (1995) بين أن هذه العلاقة لا تسمح لوحدها بتوضيح الحيادية والحيادية العالية للنقد.

- لقد أدى ارتفاع نسب الدين العمومي والعجوز الموازية في كل من الدول النامية والمتقدمة مع منتصف الثمانينات وبداية التسعينات إلى ظهور عدة استفهامات حول السياسات الاقتصادية المنتهجة، خاصة منها السياسات المالية، مما أدى بدوره إلى الاهتمام بمدى قدرة هذه السياسات على تحمل العجوز الموازنية والحفاظ على سداد الديون العمومية بشكل يسمح لها بضمان ملاءة الدولة من جهة، والاهتمام أيضا بالبحث عن مختلف طرق تخفيضها من جهة أخرى. ويمكن تعريف القدرة على تحمل العجز الموازني على أنها تلك الحالة التي تسمح فيها القيمة الحالية للفوائض المستقبلية المتوقعة بتعويض قيمة الدين الأصلي، الأمر الذي يتطلب تحليلا قياسيا لقيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة واختبارا للشرط العرضي الذي يشير ضمنيا إلى عدم السماح لألعاب Ponzi ،والذي يتحقق فقط عندما تكون قيم العجوز الموازني والدين العمومي المخصومين مستقرة من الدرجة الصفر، وهذا ضمن أفق زمني لانهائي. أما ضمن الأفق الزمني المحدود، فيمكن اعتبار تحمل العجز الموازني إذا كانت السياسة المالية قادرة على بلوغ مستوى هدف معلوم لنسبة الدين العمومي من *PIB* ، وفي هذه الحالة يمكن تبني معدل نسبة الضريبة الذي يعمل على تحقيق قيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة.

إذن، من خلال التعريف السابق للقدرة على تحمل العجز الموازني نرى أنه تعريف يقترن بمفهومين آخرين ويتعلق الأمر بدراسة ملاءة الدولة وديناميكية الدين العمومي، هذا الارتباط ما بين المفاهيم الثلاثة يخضع بالدرجة الأولى إلى العلاقة ما بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الإنتاج الحقيقي. وعليه، إذا أرادت الدولة الحفاظ على ملاءتها يجب أن لا تنم نسبة الدين العمومي بشكل أسرع من الفارق ما بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل النمو الحقيقي، كما باستطاعتها أيضا اللجوء إلى التمويل النقدي الذي سيرفع من معدلات التضخم التي ستعمل على الحفاظ على استقرار الدين العمومي عند مستوى معين، غير أن هذا الحل الأخير يلقى بعض المواجهات خاصة من قبل النيوكلاسيك من خلال خاصية الكراهة للعددية النقدية، في حين يرى الكينزيون الجدد أن ارتفاع العجوز العمومية الموجهة للرفع من الإنتاجية لن يكون له أثار تضخمية، و ذلك باعتمادهم على نظرية دورة الإنتاجية لـ Davidson.

إن خطورة استعمال التضخم كوسيلة للتخفيض من العجوز الموازنية أدى إلى ظهور وسائل أخرى قد تلجأ إليها الحكومات في تخفيض عجوزها الموازنية. لكن قبل معرفة هذه الوسائل طرحت إشكالية أثر تخفيض هذه الأخيرة على النشاط الاقتصادي، إذ يرى الكينزيون أن سياسات التعديل للموازني من شأنها أن تؤدي إلى انهيار في النشاط الاقتصادي نتيجة أثر المضاعف المقترن بالاستهلاك. أما النظرية النيوركاردية فترى أن انخفاض حجم الإنفاق العام سيعوض تماما بارتفاع نسبي في الاستهلاك بما أن القيمة المحينة للاقتطاعات الجبائية المتوقعة من قبل العائلات سوف تنخفض، وعليه سيكون الأثر على النشاط الاقتصادي معدوم نظريا . غير أن المقاربتين السابقتين أهملتا مصداقية الإعلان عن السياسات المالية المستقبلية ورد فعل المستهلكين اتجاهها، مما أدى إلى دمج أثر الإعلان في التحليل. وعليه، يمكن لتوسع موازني أن يضعف من الطلب الكلي في الحالة الكينزية إذا توقعت

العائلات ارتفاعا مستقبليا في الضرائب، كما يمكنه أن يرفع منه في الحالة الكلاسيكية إذا توقعت هذه العائلات تخفيضا مستقبليا في الضرائب. من جهة أخرى تلعب طبيعة التوازن الاقتصادي في المدى القصير دورا في التأثير على إستراتيجية التخفيض من عجز الموازنة، ففي فترات الركود(تحديد كينزي للإنتاج) من الأحسن تأجيل تثبيت الدين العمومي، أما في فترات النمو القوي (تحديد الإنتاج عن طريق إمكانات العرض) فمن الأحسن تعجيل التخفيض من نسب الدين العمومي و العجز الموازني. هنا قد تلجأ الدولة إلى اللعب على فترة استحقاق الدين العمومي بخفض ديون المدى المتوسط ، و التي سيتم تعويضها بارتفاع في ديون المدى القصير ، وهذا عن طريق تخفيض معدل الفائدة. أو قد تلجأ إلى الامتناع عن دفع الديون في حالة ارتفاعها ، لكن قبل ذلك، لابد من مقارنة مستوى الرفاهية في الحالتين (قبل وبعد الامتناع عن الدفع)، فإذا كان مستوى الرفاهية في حالة انعدام الامتناع عن الدفع أكبر من مستوى الرفاهية في حالة وجود الامتناع عن الدفع فإنه يفضل اللجوء إلى هذه الوسيلة.

أخيرا إن آليات سياسات التخفيض من عجز الموازنة تتطلب مزيجا من السياسات المالية والنقدية التي تستلزم بدورها تنسيقا كبيرا ما بين السلطات الحكومية والسلطات النقدية حتى ولو كانت هذه الأخيرة مستقلة، كما يمكن تفعيل سياسة سعر الصرف من أجل تحفيز الطلب الخارجي في حالة تراجع الطلب الداخلي.

و من خلال استحضار الأعمال الحديثة المتعلقة بالقدرة على تحمل العجوز العمومية و الاستقرار الموازني، فإنه يصعب استخراج نتائج نهائية، غير أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات التي يمكن أن تساعد في إدراك النسق الرئيسي للظاهرة. فمن الجانب النظري لقد سمحت هذه الأخيرة بإقحام بعض المتغيرات للموازنية في التحليل الاقتصادي الكلي مثل: البعد الزمني، التوقعات واستراتيجيات العوامل. كما أن استعمال المطابقات التجريبية المستمدة من الاقتصاد القياسي الحديث للسلاسل الزمنية سمح بظهور بعض النماذج الصغيرة الخاصة الذي تدرج في تحليلها ديناميكية تراكم الديون وأيضا تغيرات التوقعات. من جهة أخرى سمحت هذه الأعمال بظهور أعمال أخرى مرافقة ويتعلق الأمر خاصة بمحاولة التقييم القياسي لأثر العجوز العمومية على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة معدلات الفائدة، وكذلك محاولة تقدير تأثر الطاقة الإنتاجية للهياكل القاعدية العمومية. وبالتالي فإن هذه الأعمال المرافقة ستسمح بتقييم منافع وتكاليف سياسات الاستقرار الموازني، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا أمام التحليل النظري والتحقق التجريبي القياسي للخوض في هذا الموضوع، مما يدفعنا نحن كباحثون إلى معرفة واقع هذا الموضوع في بلادنا الجزائر وذلك بالاستعانة بالتحليل النظري السابق ومختلف الطرق القياسية في معالجته، و هو بالتالي موضوع الفصل الموالي من هذا البحث.

الفصل الرابع

تمهيـــــد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات و الأنظمة. فبعد الاستقلال، قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، ويتطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. واستمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينات، حيث ظهرت بوادر انهيار الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار المحروقات ، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، الأمر الذي نتج عنه أزمة مالية خانقة دفعت بالجزائر إلى القيام بإصلاحات جذرية عميقة تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني.

ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 ، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و فسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليص من آثار المزاحمة . غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازني.

عودة ارتفاع أسعار المحروقات في الخمس سنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، سنتعرض في هذا الفصل إلى التحليل النظري و القياسي للسياسة المالية بالجزائر، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين: سنتطرق في المبحث الأول إلى التحليل النظري للسياسة المالية بالجزائر ، وذلك من خلال عرض وصفي و تحليل رقمي لأدوات السياسة المالية (الضريبية، الإنفاقية و الائتمانية) مستعينين في ذلك ببعض المؤشرات المالية، مع مرافقة كل ذلك ببعض التعاليق الاقتصادية. أما المبحث الثاني، فهو عبارة عن تحليل قياسي للسياسة المالية بالجزائر ، وذلك بإسقاط بعض النماذج النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري مستعينين في ذلك بالأدوات القياسية و الإحصائية، وقد وقع اختيارنا على ثلاثة مواضيع لها صلة مباشرة بالسياسة المالية، و ذلك نظرا لتوفر المعطيات الرقمية الخاصة بمتغيرات هذه النماذج.و هذه المواضيع هي: حجم الدولة في الاقتصاد، أثر المزاحمة و القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني.

المبحث الأول:التحليل النظري للسياسة المالية بالجزائر.

للجزائر إمكانيات ضخمة من الوارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته،إلا أن إدارة هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، و هذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة . فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي ،كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام ، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل ، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة ، وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 1986 ، التي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات المالية(التي مست بالدرجة الأولى النظام الجبائي)، وذلك بهدف ترسيخ أسس اقتصاد السوق القائمة على حقيقة الأسعار و تنشيط الوساطة المالية و غير ذلك ،حتى يكون المحيط الاقتصادي عقلانيا و عصريا من ناحية الممارسة الجبائية .

سنقوم بتبيان كل هذا عن طريق عرض تحليل رقمي لأدوات السياسة المالية بالجزائر، مصحوب ببعض التعاليق الاقتصادية.

المطلب الأول:السياسة الضريبية بالجزائر.

إن التذبذبات التي تحصل أحيانا على مستوى الجباية البترولية و التي تسبب خللا في الإيرادات، استوجبت تطويرا للجباية العادية و التي كانت إحدى المبررات الأساسية في الإصلاح الجبائي، الذي كان من أهم أهدافه هو التوصل إلى تغطية نفقات التسيير على الأقل عن طريق الضرائب العادية. وفيما يلي ، سنحاول إثبات ذلك من خلال تحليل رقمي مستعينين في ذلك ببعض المؤشرات المالية و الجبائية التي يلخصها الجدولين 1 و 2 التاليين:

الجدول رقم 1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1963-2004: (10^6دج)

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج.البترولية / ج.الكلية %	ج.العادية / ج.الكلية %	ج.عادية / PIB %	ج.العادية / ن.التسيير %	ج.البترولية / ن.الكلية %
1963	2187,3	2017,3	257	1760,3	11,9	88,1	13,4	78,69	09,62
1964	2374,8	2271,2	295	1976,2	11,4	88,6	14,01	95,46	10,49
1965	2259,6	2144,4	377	1767,4	13,7	86,3	11,59	64,10	11,60
1966	3500	3006	631	2375	20,9	79,1	15,87	83,47	16,60
1967	4019	3377	880	2497	26,1	73,9	15,38	73,48	20,86
1968	4568	3953	1134	2819	28,7	71,3	15,04	82,81	18,93
1969	5688	4734	1320	3414	27,9	72,1	16,6	95,46	23,30
1970	6306	5466	1350	4106	24,7	75,3	17,92	167,38	22,44
1971	9619	5982	1648	4334	27,5	72,5	18,42	92,46	24,24
1972	9178	8434	3278	5156	38,9	61,1	18,79	96,10	42,41
1973	11067	9956	4114	5242	41,3	58,7	16,33	83,6	41,50
1974	23438	21399	13999	8000	62,6	37,4	14,39	84,24	112,03
1975	25052	23194	13462	9732	58	42	15,8	78,83	75,81
1976	28018	24976	14237	10739	57	43	14,49	81,54	70,56
1977	33479	31279	18019	13260	57,6	42,4	15,19	86,77	70,74

57,67	102,49	17,18	50,1	49,1	18014	17365	35379	36773	1978
79,11	91,22	14,29	40,9	59,1	18328	26516	44844	46429	1979
85,55	75,07	12,37	34,9	65,1	20112	37658	57770	59344	1980
88,37	75,31	13,45	33,6	66,4	25760	50954	76714	79085	1981
57,22	76,79	14,05	41,4	58,6	29179	41458	70637	75313	1982
44,03	84,39	16,02	49,6	50,4	37454	37711	75165	80957	1983
49,05	**87,18**	**23,03**	**51,7**	**48,3**	**60772**	**56776**	**117548**	**105782**	**1984**
34,26	87,71	15,96	50,1	49,9	46548	46363	92911	107307	1985
16,78	82,39	17,46	71,1	28,9	51799	21055	72854	90744	1986
17,69	89,20	17,93	74	26	56069	19700	75769	88808	1987
20,04	53,67	16,64	70,7	29,3	57891	23992	81883	93500	1988
38,04	58,44	15,27	58,6	41,4	64460	45540	110000	116484	1989
61,16	52,41	12,83	48,3	51,7	71146	76154	147300	152500	1990
76,14	53,17	9,59	33,9	66,13	82700	161500	244200	248900	1991
46,12	39,42	10,12	35,9	64,03	108864	193800	302664	311864	1992
37,60	43,57	10,67	41,47	58,52	126993	179218	306211	313949	1993
39,23	52,63	11,69	43,90	56,06	173906	222176	396082	477181	1994
44,25	51,89	12,26	42,24	57,75	245837	336148	581985	611731	1995
70,08	53,25	11,41	36,60	63,39	293245	507837	801082	528157	1996
67,54	49,26	11,40	35,71	64,29	317048	570837	887813	829500	1997
38,63	44,47	12,12	47,54	52,45	343241	378517	721956	774500	1998
51,82	41,90	10,58	37,95	62,04	342632	560120	902752	972800	1999
61,11	42,81	8,94	33,73	66,26	366559	720000	1086559	1138900	2000
63,63	46,12	10,47	34,58	65,41	444449	840600	1285099	1395800	2001
58,74	46,65	10,99	34,48	65,16	489901	916400	14060301	1570300	2002
75,56	50,65	11,60	31,71	72,01	594600	1350200	1875000	1947600	2003
83,02	51,71	10,51	29,93	73,00	644100	1570700	2151400	2215200	2004

Sources:

- International Fund of Statistics (IFS).
- World Bank table statistics.
- IMF: statistical appendix, staff country report (1998/2004/2005/2006). (www.IMF.org)
- BP Statistical Review of World Energy June 2006.(www.bp.com/statisticalreview)
- CNES (Conseil National Economique et Social) : Rapport sur la conjoncture économique et social (1995-2004). (www.CNES.dz).
- CNES : Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'Ajustement Structurel. 1999.
- Ministère des Finances: La situation économique et financière (1999-2003). (www.multimania.com/algeriafinance).
-ONS (office national des statistiques) :"rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2001". Collections statistiques N°111/2003. (www.ONS.dz).
- ONS : comptes économiques 2003.
- Banque d'Algérie. 1995/2005.

الجدول رقم 2: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1963-2004: %

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1963	11,9	22,0	28,9	3,5	5,2	47,3
1964	11,4	22,3	24,8	3,6	8,4	38,5
1965	13,7	20,4	25,1	2,5	8,7	3,8
1966	20,9	22,9	21,4	3,1	6,8	14,0
1967	26,1	22,2	21,0	2,5	5,8	16,0
1968	28,7	18,0	19,2	2,6	8,7	13,5
1969	27,9	19,6	17,6	2,5	10,1	16,8
1970	24,7	19,7	16,4	2,4	11,3	13,5
1971	27,5	19,0	16,3	2,2	9,4	13,5
1972	38,9	15,7	13,0	1,6	16,6	8,1
1973	41,3	16,5	11,8	1,3	7,7	10,0
1974	62,6	9,9	6,2	0,8	6,0	8,7
1975	58,0	8,4	7,9	0,7	7,9	7,4
1976	57,0	9,7	8,5	0,7	7,3	4,7
1977	57,6	10,2	7,9	0,7	7,8	6,6
1978	49,1	11,3	11,9	0,9	9,1	3,8
1979	59,1	11,5	9,6	1,0	5,6	3,4
1980	64,9	8,3	7,1	0,9	5,1	2,6
1981	66,4	7,1	6,0	0,8	5,6	3,4
1982	59,4	8,9	7,8	0,8	5,7	6,5
1983	50,4	14,4	8,4	1,4	5,8	7,2
1984	48,3	16,5	8,0	1,4	5,2	10,4
1985	49,9	15,9	7,3	2,0	5,3	11,4
1986	28,9	23,8	11,7	2,8	6,9	13,4
1987	26,0	25,3	12,6	3,1	8,9	15,4
1988	29,3	25,4	10,9	3,5	7,4	12,1
1989	41,4	19,9	8,9	3,3	7,6	5,5
1990	51,7	14,7	6,9	2,4	7,7	3,4
1991	66,1	9,2	3,0	1,4	7,6	1,9
1992	64,7	9,3	2,8	1,8	9,1	2,4
1993	57,8	10,9	16,9	2,2	9,4	2,8
1994	59,3	9,9	15,2	1,5	11,0	3,1
1995	59,7	8,9	16,6	1,1	12,2	1,5
1996	63,0	8,2	15,7	1,1	10,2	1,8
1997	63,9	8,8	16,0	1,1	7,9	2,2
1998	55,0	11,4	20,0	1,5	9,7	2,4
1999	61,9	7,6	15,7	1,3	8,4	4,6
2000	76,9	5,2	10,5	1,0	5,5	1,0
2001	66,5	6,5	11,9	1,1	6,9	6,0
2002	62,9	7,0	13,9	1,2	8,0	7,0
2003	69,3	6,6	12,0	1,0	7,4	3,6
2004	70,9	6,7	12,4	0,9	6,3	2,9

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من المصادر السابقة (الجدول رقم 1).

وانطلاقا من الجدولين السابقين، يمكن لنا تقسيم تحليل فترة الدراسة على ثلاثة مراحل وهي:

الفرع الأول: فترة ما بعد الاستقلال (1963-1969):

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوربيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي و هذا ما أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية ، مما دفع بالسلطات المالية آنذاك إلى البحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، و ذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور(ITS) مع تغريم الرواتب المرتفعة (THS)[1]، إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963- 1969 (أنظر الجدول رقم1 و2)، أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات. و لتعزيز خزينة الدولة دائما، قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 22,6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات. في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11,9% سنة 1963 إلى 27,9% سنة 1969.

أما إذا تكلمنا بلغة الضغط الضريبي (نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام)، فنجد أن هذه النسبة انتقلت من 19% سنة 1963 إلى 26% سنة 1969.

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1970 إلى 1991:

خلال هذه الفترة ، نرى أن السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974،1980،1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت:35,93$، 36,83$ و 46,04$ على التوالي.بالمقابل، عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75,3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985 ، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33,6% . وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP وتعديل سلم حساب قيمة ITS، و أيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC). غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من 27,56$ للبرميل سنة 1985 إلى 14,4$ سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.

و لأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية ، فقد تحول الرصيد الموازني من فائض بنسبة 3,5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985 ، إلى عجز يبلغ حوالي 2,7% من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990 .

الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 1992 وما بعدها:

نظرا للظروف التي شهدتها أواخر الفترة السابقة، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1990 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد، والذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 1992.

[1] Barka, Z., et Belarbi, A., (1997) :" Etude de Processus d'Elaboration de Budget et de l'Etat", CCST.P : 1.

- **أهداف الإصلاح الجبائي:**

يهدف هذا الإصلاح الجبائي إلى ما يلي:[1]

- تحقيق نمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمن عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية
- السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر لعدم استقرار الأولى و خضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، وتقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية.

- **محتوى الإصلاح الضريبي:**

لقد أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الضريبي، نجد من بين الخطوط العريضة له فصل ضريبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS، وكذلك إدخال الضريبة على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب غير المباشرة .فأما الضريبة على الدخل الإجمالي فقد حلت محل الضريبة التكميلية على الدخل ICR التي طالما عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للمكلف .في حين جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية BIC أين طبقت هذه الضريبة على كل من الشركات الأجنبية و الوطنية.

أما وضع نظام الرسم على القيمة المضافة، فكان يهدف أساسا إلى تبسيط الضرائب غير المباشرة عن طريق إلغاء نظام الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و على تأدية الخدمات TGUP و TGUPS ، والذي طالما اعتبر مخالفا للاقتصاد الحديث، ويأتي اللجوء إلى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي.

من جهة أخرى، تم إحداث عدة ضرائب و رسوم تعود مباشرة للجماعات المحلية لما لها من دور بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يدفعها إلى الحصول على الأدوات المالية للتدخل. وتتكون أهم هذه الضرائب من: الرسم على النشاط المهني TAP، الدفع الجزافي VF، الرسم العقاري TF، ورسم التطهير.

- **بعض نقائص الإصلاح الضريبي:**

ما يمكن ملاحظته ، أن الإصلاح الضريبي لسنة1992 احتفظ بالرسم على القيمة المضافة و الرسم على المنتوجات البترولية TPP المطبقان على المنتوجات الناتجة عن تكرير البترول والمسلمة للسوق الداخلية.كما أنه لم يسبد أي مراجعة للجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ،حيث :

[1] عبد المجيد قدي (2002): "النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة". الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة: 20،21 ماي،ص:1.

- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.
- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

* ومن هنا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل والمتمم بالقانون 91-21.

* و أمام الرغبة في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليص وجود الدولة في القطاعات الاقتصادية، فإن القانون يتضمن جوانب قصور تتطلب المراجعة منها:

- أن مشاركة الأطرف الأجنبية لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التعاون مع سوناطراك في صيغة المساهمة أو تقاسم الإنتاج أو شركة مختلطة.
- أن سوناطراك تقوم بدور مزدوج لكونها تسير مصالح الدولة الجزائرية في المجال النفطي، في ذات الوقت الذي تعتبر فيه شركة تجارية، وهذا ما يخلق حالة من التناقض في تعاملها مع الأطراف الأجنبية بين دورها الشراكي ودورها كنائب عن السلطات العمومية.[1]

غير أن الخوض في هذه النقائص، أدى إلى تعديل قانون المحروقات من قبل وزير الطاقة و المناجم السيد شكيب خليل سنة 2005، إذ تم إعادة النظر في مهام سوناطراك، والفصل بين مهام التنقيب والاستكشاف و مهام الضبط.لكن هذا القانون لاقى نوعا من المعارضة السياسية والاجتماعية لما لهذا القطاع من حساسية في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الرابع :تقييم السياسة الضريبية بعد تطبيق الإصلاحات

بالرغم من أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية، إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها ما فتأت تتعزز و تتدعم بحيث أنها انتقلت من 51,7% من مجموع الإيرادات سنة 1990 إلى حوالي 70,9% من نفس هذا المجموع سنة 2004 ، وهذا بزيادة قدرها 19,2% .فارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 أدى إلى ارتفاع معدلات الأتاوة و الضريبة المباشرة البترولية إلى حدود 29% من الناتج الإجمالي الخام بعدما كانت هذه النسبة أقل من 10,5% خلال الفترة 1986-1990، وخلال الفترة الأخيرة فإن مساهمة القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام المستخرج من النشاط البترولي تجاوزت 40 % . ويمكن إرجاع كل هذا الاعتماد الكبير على الجباية البترولية إلى الأسباب التالية :

- سيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تطور حصيلة الجباية البترولية ، وكذلك انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر إيجابا على قيمة هذه الحصيلة بالدينار.
- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخوصصة ما هو قابل منها للخوصصة، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من ذي قبل.

[1] عبد المجيد قدي(2002):مرجع سبق ذكره.ص:4-5.

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.

- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية والاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

ومثل هذا الوضع يعكس الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، فنجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990 (انظر الجدول 1)، بحيث انتقلت من 41,47 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29,93% من هذا المجموع سنة 2004 ، وهذا باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 47,54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من19,09 $ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72 $ سنة 1998) مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة الجباية البترولية.في حين إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2,8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9% من هذا المجموع سنة 1993 ، لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر، وقد مثلت الإيرادات الآتية من السلع و الخدمات تقريبا نصف الإيرادات الجبائية بنسبة 47 % حيث مرت من 148,1 مليار دج سنة 1997 إلى 154,9 مليار دج سنة 1998 أي بنمو قدره 4,7 % .أما عن المكونات الأخرى للجباية العادية ، فقد كانت نسبها من مجموع الإيرادات متذبذبة ما بين الارتفاع و الانخفاض، في حين عرفت حصيلتها ارتفاعا من سنة إلى أخرى.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3:تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر بالدينار للفترة 1993-2004:

الوحدة: 10^9دج

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	81,8	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	88,1	154,9	11,3	75,5	18,9
1999	588,2	72,2	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	82,0	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	98,5	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	112,3	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	127,9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	148,0	274,0	16,9	138,8	63,7

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006): IMF staff country report.

- ومن بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد مستوى الضغط الضريبي الذي يعبر عن نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بالناتج المحلي الخام، بسماحه بالمقارنة بينها، فضلا عن أن ارتفاعه فوق مستويات معينة يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي. ولقد انتقل مستوى الضغط الضريبي العام في الجزائر من 25,73 % سنة 1993 إلى حوالي 48,29% سنة

2004 . إلا أن هذا المعدل مضلل بهذا الشكل لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن نفط، وأن الجباية البترولية كانت مساهمتها دائما أكبر من 53% من الحصيلة الضريبية. ومن هنا فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة وتعبيرا. فمن خلال الجدول 1 يتبين أن هذه المعدلات تعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول، ففي الدول الصناعية الكبرى السبع يتجاوز معدل الاقتطاع أحيانا 42,5% ولا يقل عن 27%، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية، فالكثير من الضرائب المكونة للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة.

- من جهة أخرى ، تميز النظام الجبائي الجزائري بعدم الاستقرار، إذ لم يستطع التخلص من آفة التعديلات المستمرة، فلا يكاد يخلو أي قانون مالية من تدابير تعديلية في المجال الضريبي ، فقانون المالية لسنة 1993 تضمن 45 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل، إلغاء و/أو إتمام، قانون المالية لسنة 1995 تضمن 49 إجراءا ضريبيا من نفس الطبيعة السابقة، وقانون المالية التكميلي لسنة 2001 تضمن بدوره 19 إجراء ضريبيا ما بين تعديل، إلغاء و/أو إتمام. وهذا ما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الاقتصادية وهيمنة العقلية المالية الرامية إلى البحث عن الموارد.
- أما فيما يخص دور السياسة الجبائية في توزيع المداخيل بالجزائر، فنجد أنها تفتقر إلى معيار العدالة الاجتماعية.ويمكن استقراء ذلك من خلال الجدول البسيط التالي:

الجدول رقم 4: توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع **الوحدة: %**

	1997		2001	
	الحصة من الدخل الوطني المتاح	الحصة من الضرائب	الحصة من الدخل الوطني المتاح	الحصة من الضرائب
أصحاب قوة العمل	48,71	78,81	44,68	71,24
أصحاب الملكية	42,98	21,18	43,81	28,75

المصدر:د.كمال رزيق و بوعلام رحمون(2004):"تقييم السياسة الجبائية في الجزائر".ملتقى السياسات الاقتصادية.جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.ص:13.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العمال يدفعون حوالي 78,81% من الضرائب على الدخل سنة 1997 و 71,24% سنة 2001 ، رغم أن حصتهم من الدخل الوطني المتاح هي بحدود 48,71% و 44,68% على التوالي . بالمقابل فإن نصيب الأغنياء من ضرائب الدخل تعادل 21,18% سنة 1997 و 28,75% سنة 2001 ، نظير امتلاكهم ما نسبته 42,98% و 43,80% من الدخل الوطني المتاح .وهذا يدل على التوزيع المجحف للضرائب بين العمال و الأغنياء ، وبالتالي انعدام عدالة توزيع المداخيل و عدم توزيع العبء الضريبي بين الفئتين. كما أن نسبة الضرائب على الأجور تمثل أكثر من 60% من الضرائب المباشرة ، أما ضرائب أرباح الشركات فهي تمثل فقط 10% ، مما يدل على أن الذي يتحمل العبء الجبائي هي الطبقة ذات الدخل المنخفض على حساب المنتجين و أصحاب المؤسسات.

نختتم تحليل السياسة الضريبية بالجزائر بتسليط الضوء على معامل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير، إذ يظهر هذا المعامل أصغر من الواحد الصحيح (100%) باستثناء سنتي 1970 و 1978، وهذا ما يدل على أن السلطات تلجأ في تغطية باقي نفقات التسيير إلى الجباية البترولية (انظر الجدول 1)، وعليه نستطيع تسمية هذا المعامل في الجزائر بمعامل **التبعية البترولية**، إذ يتأكد هذا من خلال معامل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة الذي تجاوز نسبة 50% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية بالجزائر.

لقد لعبت السياسة الانفاقية بالجزائر دورا مهما في التنمية الاقتصادية، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور نسب الإنفاق العام التي انتقلت من 22,33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963 إلى حوالي 40% من هذا الناتج سنة 1993. و يمكن رد أسباب نمو الإنفاق العام بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة، و هي:

- المحدد الاقتصادي و المذهبي، و نقصد بذلك حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي.
- المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية.
- المحدد المالي، و يتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

سنحاول إبداء بعض التحاليل الوصفية مستعينين في ذلك ببعض المؤشرات التي يلخصها الجدول رقم 5 التالي:

الجدول رقم 5: تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1963-2004 : (10^6دج)

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام PIB	نفقات التسيير ن.تس	نفقات التجهيز ن .تج	G/PIB %	ن.تس/G %	ن.تج/G %	ن.تس/PIB %	ن.تج/PIB %
1963	2670	13130	2237	433	20,33	83,78	16,21	17,03	03,29
1964	2811	14100	2070	741	19,93	73,63	26,36	14,68	05,25
1965	3248	15240	2757	491	21,31	84,88	15,11	18,09	03,22
1966	3799	14960	2845	954	25,39	74,88	25,11	19,01	06,37
1967	4217	16230	3398	819	25,98	80,57	19,42	20,93	05,04
1968	5990	18740	3404	1247	31,96	56,82	20,81	18,16	06,65
1969	5665	20529	3576	1976	27,59	63,12	34,88	17,41	09,62
1970	6014	22905	2453	1623	26,25	40,78	26,98	10,70	07,08
1971	6796	23520	4687	2254	28,89	68,96	33,16	19,92	09,58
1972	7729	27430	5365	2832	28,17	69,41	36,64	19,55	10,32
1973	9913	32100	6270	3715	30,88	63,25	37,47	19,53	11,57
1974	12495	55561	9496	4002	22,48	75,99	32,02	17,09	07,20
1975	17756	61574	12344	5412	28,83	69,52	30,47	20,04	08,78
1976	20177	74075	13170	6947	27,23	65,27	34,43	17,77	09,37
1977	25472	87241	15281	10191	29,19	59,99	40,00	17,51	11,68
1978	30106	104832	17575	12531	28,71	58,37	41,62	16,76	11,95
1979	33515	128223	20090	13425	26,13	59,94	40,05	15,66	10,47
1980	44016	162507	26789	17227	27,08	60,86	39,13	16,48	10,60
1981	57654	191469	34204	23450	30,11	59,32	40,67	17,86	12,24
1982	72443	207552	37994	34449	34,90	52,44	47,55	18,30	16,59
1983	85632	233752	44380	41252	36,63	51,82	48,17	18,98	17,64
1984	**115735**	**263856**	**69709**	**46026**	**43,86**	**60,23**	**39,76**	**26,41**	**17,44**
1985	135301	291597	53070	44614	46 ,4	39,22	32,9	18 ,2	15,3
1986	125441	296551	62868	40924	42,3	50,11	32,62	21,2	13,8
1987	111323	312706	62853	36586	35,6	56,46	32,86	20,1	11,7
1988	119700	347717	37672	66230	34,42	31,47	55,32	10,83	19,04
1989	124500	422044	37294	67484	29,49	29,95	54,20	08,83	15,98
1990	136500	554388	41296	77024	24,62	30,25	56,42	07,44	13,89
1991	212100	862133	153800	58300	24,60	72,51	27,48	17,83	06,76
1992	420131	1074700	276131	144000	39,09	65,72	34,27	25,69	13,39
1993	476624	1189720	291417	185210	40,06	61,14	38,85	24,49	15,56
1994	566329	1487400	330403	235926	38,07	58,34	41,65	22,21	15,86

14,26	23,62	37,64	62,35	37,88	285923	473694	2004990	759617	1995
06,77	21,42	24,01	75,98	28,19	174013	550596	2570030	724607	1996
07,24	23,14	22,04	70,40	32,87	201500	643600	2780170	914100	1997
07,36	27,26	21,34	79,00	34,50	208500	771700	2830490	976721	1998
08,12	25,25	24,37	75,79	33,31	263000	817692	3238200	1078800	1999
07,85	20,88	27,74	73,78	28,31	321900	856200	4098820	1160400	2000
08,42	22,71	23,52	63,42	35,81	357400	963600	4241800	1519300	2001
11,44	23,57	33,09	68,14	34,58	510000	1050000	4454800	1540900	2002
11,96	22,90	34,30	65,69	34,87	612900	1173800	5124000	1786800	2003
10,54	20,32	34,16	65,83	30 ,87	646300	1245400	6127000	1891800	2004

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من المصادر السابقة للجدول 1.

و من خلال هذا الجدول، و باستقراء تاريخ الوقائع الاقتصادية التي مرت بها البلاد، يمكن لنا تقسيم تحليل فترة الدراسة إلى المراحل التالية:

الفرع الأول: فترة ما بعد الاستقلال (1963-1966):

لقد عرفت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، و لكن لعدم توفر القدرة و القوة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20 إلى 25% ، بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام ، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبا محتشمة تراوحت ما بين 15 و 25% من هذا المجموع . ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة و هو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك، أين كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل 16,4% . وكذلك ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية و قلة الموارد المالية ، حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد.

الفرع الثاني: فترة التخطيط (1967-1987):

تميزت هذه المرحلة ببروز قطاع عمومي قوي بادر في تسيير المصالح الاقتصادية للأمة خاصة مع الإعلان الرسمي لتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971، و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986 . ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، إذ ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال هذه الفترة بنسبة 28,23% (من 19,42% من مجموع الإنفاق سنة 1967 إلى حوالي 47,65% من هذا المجموع سنة 1986) و هذا نظرا لتبني نموذج الصناعات المصنعة كمحرك رئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية ، و التركيز خاصة على الاستثمارات الصناعية في ميدان المحروقات بعد أن تم تأميم هذه الأخيرة سنة 1971.

و إذا ما سلطنا الضوء على مدى تحقق الأطروحات النظرية المفسرة لنمو الإنفاق العام بالجزائر، فسنجد نوعا من التحقق النسبي لقانون فاقنر، والذي يرجع نمو النفقات العامة إلى ظاهرة التصنيع و ما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية، و هذا إذا ما نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام . بحيث أن زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في المجال الإنتاجي و غير الإنتاجي، كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي لعبت فيه النفقات

العامة دورا كبيرا من خلال رفع القوة الشرائية الموزعة (دخول الوظيف العمومي و القطاع الإنتاجي)، التي أدت بدورها إلى زيادة الطلب على الحاجات الضرورية و الكمالية أيضا. وتعبر نفقات الوظيفة الاجتماعية و نموها عن ذلك تعبيرا كبيرا، و لعل نفقات التربية و التعليم خلال هذه الفترة تمثل أفضل مثال على ذلك.

إلا أننا مع ذلك يمكن أن نبدي تحفظا على قانون فاقنر من ناحية مبررات نمو الإنفاق كدليل على تدخل الدولة، إذ نلاحظ في الجزائر أن العامل الإيديولوجي و البعد الفكري لإستراتيجية التنمية و كذلك اليسر المالي، هما اللذان يلعبان الدور الكبير في تطور النفقات. و بتعبير آخر، إن نموذج التنمية الذي ترجم من خلال تكثيف الاستثمار هو الذي حتم قيام صناعة ثقيلة –كقطاع عام– وما يتطلبه من إنفاق، وليس تطور الصناعة في القطاع الخاص الجزائري و احتياجها إلى رؤوس الأموال هو الذي أدى إلى ضرورة زيادة تدخل الدولة بواسطة النفقات العامة. أما فيما يخص أطروحة الأثر الرافع، فنجد تحقق هذه الأخيرة بشكل كبير ابتداء من سنة 1974، بحيث لم تتراجع النفقات عن هذا المستوى فيما بعد. فالارتفاع الكبير للجباية البترولية خلال هذه الفترة، بين فعلا عن وجود عدم تطابق بين حجم الطلب على السلع و الخدمات الجماعية و بين المستوى المعروض منها بواسطة الإنفاق العام، وهكذا سببت عملية الحصول على هذه المصادر الضريبية المرتفعة في وجود أثر رفع إلى أعلى لمستوى الإنفاق.إلا أنه لا يمكن القبول بالقول باستمرار وجود أثر الرفع المذكور بصفة مطلقة و مستمرة، بمعنى أن أثر هذا المورد الضريبي يمكن أن ينعكس سلبا على نمو النفقات، و هذا لارتباطه بأسعار النفط التي تتميز بالتذبذب. و لعل الانخفاض السريع لهذه الأسعار في آخر هذه الفترة (1986) و آثاره على نمو نفقات الميزانية بالذات يدعم بدون أدنى شك هذا الرأي، وخير دليل على ذلك انخفاض الإنفاق الجاري من 128 مليار دج سنة 1986 إلى 108 مليار دج سنة 1987.

الفرع الثالث: الفترة الانتقالية (1988–1998):

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفعت من 14,92$ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73 $ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. إلا أن هذه الوضعية لم تؤد إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من هذا الناتج سنة 1991، وقد مس هذا الانخفاض كلا من نفقات التسيير (من 21,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988 إلى 19,4% من هذا الناتج سنة 1991) و أيضا نفقات التجهيز (من 12,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988 إلى 7,4 % من هذا الناتج سنة 1991). ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار . غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام ، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط . ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114,9 مليار دج سنة 1993 ، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية .

و نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6,1% من سنة 1993 إلى سنة 1998 .

فأما نفقات التجهيز فقد انخفضت من 15,56% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 7,36% من هذا الناتج سنة 1998 ، في حين شهدت نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا بحيث انتقلت من 24,49% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 27,26% من هذا الناتج سنة 1998. ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم6: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2004

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006): IMF staff country report

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42,2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998 . وقد مس هذا الانخفاض كلا من نفقات التجهيز الخاصة بقطاعات : التربية و التكوين (من 14,5 مليار دج سنة 1993 إلى 13,7 مليار دج سنة1997)، قطاع السكن (من 8,7 مليا دج سنة 1993 إلى 4,9 مليار سنة 1997) و الكهرباء الريفية (من 4,3 مليار دج سنة 1993 إلى 2,8 مليار دج سنة1997) . أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب : الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% من سنة 1993 إلى سنة 1998، فوائد الديون بنسبة 6,2% خلال نفس الفترة ، في حين انخفضت الخدمات العمومية بنسبة 0,9% خلال هذه الفترة و هذا راجع إلى انخفاض نفقات التسيير الخاصة بكل من : قطاع التعليم والتكوين (من 23% من مجموع نفقات التسيير سنة 1993 إلى 17,8% من هذا المجموع سنة 1997) و قطاع الصحة (من 5,5% من مجموع نفقات التسيير إلى 4,7% من هذا المجموع سنة 1997).

- و نظرا للأضرار الاجتماعية التي خلفها تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، انصب اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي خاصة قطاع التضامن و الحماية الاجتماعية ، ويمكن توضيح تطور النفقات الاجتماعية خلال هذه الفترة عن طريق الجدولين التاليين:

الجدول رقم 7: تطور الهيكل الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر من 1991-2000

الوحدة: %

النفقات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الخدمات العامة	13,14	16,80	17,17	13,95	15,06	17,53	17,53	17,53	17,53	17,53
الأمن و الدفاع	6,63	8,47	16,79	17,53	18,93	22,04	22,04	22,29	22,29	22,29
الخدمات الاجتماعية	33,00	42,19	43,13	33,95	36,65	42,66	42,66	42,82	42,82	42,82
الشؤون الاقتصادية	1,74	2,22	2,27	1,85	1,99	2,32	2,32	2,32	2,32	2,32
نفقات أخرى	45,50	30,31	20,64	32,73	27,36	15,45	15,45	15,04	15,04	15,04

المصدر: د.عبد المجيد قدي (2003): مرجع سبق ذكره.ص: 192.

الجدول رقم 8: تطور التحويلات الاجتماعية للدولة في الجزائر من 1993-2000 (10^6دج)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النشاط التربوي والثقافي	5822	6570	7376	8394	9514	11816	13823	17728
دعم طلبة ثانويين وتلاميذ	4288	5820	6626	7194	8114	8816	10823	13728
بناء أحياء ومطاعم جامعية	1000	750	750	1200	1400	3000	3000	4000
نفقات المساعدة والتضامن	47805	62217	64876	70821	81028	91218	87896	91248
الدعم للحصول على العلاج	15246	18418	21278	25537	27993	28781	31445	33236
الدعم للحصول على الشغل	2000	2200	2550	2500	3000	3800	6250	7900
السكن	4421	6560	8692	21143	23217	57800	59919	70568
الدعم للحصول على السكن وإعادة الإدماج	700	1500	5450	14500	16000	20000	16000	18500
الدعم للحصول على السكن الاجتماعي	3721	5060	3242	6643	7217	37800	43919	52068
الدعم الفلاحي	12330	6730	4240	9200	6200	6700	17200	11200
الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز	3350	4000	5430	4800	5900	6000	6310	4500
التكلفة الميزانية للإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمنتجات الأساسية	3180	5460	7329	5213	8086	8189	13900	14178
المجموع	94154	112155	1E+05	147608	164938	214304	236743	250558
معاشات المجاهدين	10816	10749	27245	32622	43092	52462	61701	50800
الناتج المحلي الخام (ملايير دج)	1181.7	1474.7	1975	2473.7	2762.4	2781.6	3187	3721.8
التحويلات الاجتماعية/الناتج المحلي الخام (%)	7.97	7.61	6.17	5.97	5.97	7.7	7.43	6.73
التحويلات المتأتية من الميزانية (ملايير دج)	104970	122904	1E+05	180230	208030	266766	298444	301358
التحويلات المتأتية من الميزانية/الناتج المحلي الخام (%)	8.88	8.33	7.55	7.29	7.53	9.59	9.36	8.19

المصدر: وزارة المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2001، تقرير تقديمي، أكتوبر 2000.

من خلال الجدولين أعلاه، يتبين أن النفقات الاجتماعية في هذه الفترة احتلت مكانة هامة في ميزانية الدولة سواء تعلق الأمر بميزانية التسيير أو بميزانية التجهيز. وقد قدر الحجم المخصص للمجال الاجتماعي من خلال النفقات الاجتماعية للفترة 1993-1999 بـ 190 مليار دج كمتوسط سنوي، وهذا بمعدل 31% في المتوسط من الميزانية العامة للدولة. وقد انتقلت هذه النفقات من 122,9 مليار دج سنة 1993 إلى 298,4 مليار دج سنة 1999 بارتفاع متوسط قدره 15,9% في السنة. أما عن نسبة هذه النفقات من الناتج الإجمالي الخام، فقد قدرت بـ 8,3% في المتوسط خلال هذه الفترة.

وقد توزعت هذه النفقات على كل من قطاعات التضامن و الحماية الاجتماعية و قطاع الصحة، هذه القطاعات التي عرفت تطورا قدر بـ 10,6% و 11,3% على التوالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 1993-1999. في حين عرفت النفقات المخصصة لدعم الحصول على السكن ارتفاعا محسوسا أيضا، إذ مرت من 4,4 مليار دج سنة 1993 إلى 59,9 مليار دج سنة 1999، وهذا بارتفاع قدره 51% كمتوسط سنوي للفترة 1993-1997، وبارتفاع قدره 149% ما بين سنتي 1997 و 1998.[1]

الفرع الرابع: فترة الإنتعاش الاقتصادي (1999-2004):

لقد تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 إذ انتقلت من 12,72 $ للبرميل خلال هذه السنة إلى 17,97 $ سنة 1999 لتصل إلى 38,27 $ سنة 2004. وهذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

- سنبدأ بسنة 1999 أين ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام بـ 9,8% مقارنة مع سنة 1998 ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التسيير التي مثلت حوالي 81% من مجموع الإنفاق سنة 1999 بارتفاع قدره 50% عن سنة 1998. وقد مس هذا الارتفاع كلا من التحويلات الاجتماعية (+42,9 مليار دج)، معاشات المجاهدين (+22مليارد ج)، الرواتب و الأجور (+19,9مليار دج) و تسديد الديون (+15,6 مليار دج). في حين عرفت نفقات التجهيز انخفاضا محسوسا في هذه السنة مقارنة مع سنة 1998 قدر بـ : -11,7% أي ما يعادل قيمة 24,9 مليار دج.[2]
- أما فيما يخص سنة 2000 فقد شهدت انخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام، بحيث انخفضت من 33,21% سنة 1999 إلى 28,31% خلال هذه السنة. وقد عرفت نفقات التسيير ارتفاعا قدر بـ10,5% مقارنة مع سنة 1999 وذلك بمبلغ 81,5 مليار دج، غير أن حصة نفقات التسيير من الناتج المحلي الخام شهدت انخفاضا من 24,4% سنة 1999 إلى 21,3% سنة 2000 ، وهذا على عكس نفقات التجهيز التي عرفت نوعا من الارتفاع نسبة إلى هذا الناتج بحيث انتقلت من 5,9 % سنة 1999 إلى 8% سنة 2000. أما عن حجم نفقات التجهيز سنة 2000 فقد ارتفع بـ 72% عما كان عليه سنة 1999 وذلك بمبلغ 134,9 مليار دج[3] .
- بالنسبة لسنة 2001، عاودت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام ارتفاعها بنسبة 7,55% ، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز . فأما نفقات التسيير فقد ارتفعت بنسبة 25,6% مقارنة مع سنة 2000 وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور و الرواتب و المعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي (SNMG). كما أن نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الخام شهدت ارتفاعا نسبيا وصل إلى حدود 22,8% من هذا الناتج. و نفس الاتجاه عرفته نفقات التجهيز هذه السنة بحيث ارتفعت بنسبة 45% مقارنة مع سنة 2000، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي احتواه قانون المالية التكميلي لسنة 2001. هذا الارتفاع ترجمته أيضا نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الخام التي وصلت إلى حدود 8,5% من هذا الناتج.[4]

[1] Ministère des Finances (1999) : "La Situation Economique et Financière En 1999". P : 35.
[2] Ministère des Finances (1999): op.citè. P : 31-34.
[3] Ministère des Finances (2000) : "La Situation Economique et Financière En 2000". P : 23-24.
[4] Ministère des Finances (2001) : "La Situation Economique et Financière à Fin 2001". P : 32.

- في سنة 2002 بلغت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام حدود 34,8% مقابل 31,1% سنة2001 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 13,9% مقارنة مع سنة 2001 بحيث انتقلت حصة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الخام من 22,7% سنة 2001 إلى 24,6% سنة 2002. ومن بين هذه النفقات الإضافية نجد أن مبلغ 134,1 مليار دج كان مخصصا فقط لسداد فوائد الديون العمومية، بينما كان قد خصص لها مبلغ 147,5 مليار دج سنة 2001 و 137,2 مليار دج سنة 2000 . نفقات التجهيز عرفت بدورها أيضا ارتفاعا قدر بـــ 26,7% مقارنة مع سنة 2001، بحيث وصلت حصة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الخام إلى حدود 10,2% .[1]
- أما في سنة 2003 فقد ارتفع حجم الإنفاق بحوالي 202 مليار دج أي بارتفاع قدره 13,3 % مقارنة مع سنة 2002 ، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير بنسبة 9,2% (+101,3 مليار دج) مقارنة مع سنة 2002 و كذلك ارتفاع نفقات التجهيز بنسبة 22.2% (+100,7 مليا دج) . ويرجع ارتفاع نفقات التسيير إلى ارتفاع المبالغ الموجهة إلى كل من الرواتب و الأجور ، معاشات المجاهدين و المنح العائلية خلال الثلاثي الأخير لهذه السنة ، وكذلك زيادة المبالغ الموجهة للدعم (+38,4 مليار دج) خاصة إدارة المستشفيات (+ 20,6%) . بالمقابل عرف سداد الديون العمومية انخفاضا بـــ: - 13,8% ، في حين عرفت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الخام نوعا من الانخفاض بانتقالها إلى حدود 22,8% أي بانخفاض قدره – 1,8% ، بينما عرفت حصة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الخام نوعا من الارتفاع بحيث وصلت إلى حدود 11,9% من هذا الناتج.[2]
- سننتقل الآن إلى تقييم ما تم إنجازه من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و مدى تأثيره على النمو الاقتصادي. فمبلغ 7,7مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وهذا ما أدى بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة خلال السنوات الأخيرة لم تشهدها الجزائر من قبل، حيث وصلت إلى حدود 6,8% سنة 2003 . و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: تطور معدلات نمو PIB للفترة 1999-2004:

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	3,2%	2,2%	2,1%	4,1%	6,8%	5,2%

Source : Ministère des Finances

من النظرة الأولى للجدول أعلاه يتبادر إلينا وجود أثر للإنفاق العام على تطور الناتج المحلي الكلي، غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات المحروقات يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ . لذا سنقوم بتحليل معدلات النمو السابقة من أجل معرفة القطاعات التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي، وهذا عن طريق تحليل نمو حجم الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

[1] Ministère des Finances (2002): "La Situation Economique et Financière à Fin 2002". P : 19.
[2] Ministère des Finances (2003) :"La Situation Economique et Financière En 2003". P : 10-11.

الجدول رقم 10: تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة 1999-2004:

الوحدة:%

القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المحروقات	6,1	4,7	1,6-	3,7	8,1	0,9
الفلاحة	2,7	5-	13,2	-1,3	17	6,41
الصناعة	1,62	1,4	1,1	2,9	1,4	2,6
الأشغال العمومية	1,4	4,1	2,8	8,2	5,8	8
الخدمات	3,14	2,6	3,1	5,4	5,7	7,7

Source : Ministère des Finances

يسمح لنا الجدول أعلاه باستنتاج الحقائق التالية:

- رغم النمو الذي يحققه قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى إلا أن هذا النمو يربط أساسا بـــ: أسعار النفط في الأسواق العالمية، مخزون البلد من النفط و الغاز، حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية و التي ترتبط بدورها بقرارات OPEP الخاصة بالكميات المباعة. كل هذا يدفعنا إلى رفض وجود أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

- القطاع الفلاحي عرف معدلات نمو متباينة بين الإيجاب و السلب، وهذا نظرا لارتباطه الوطيد بالظروف الجوية التي تمر بها البلاد ، وذلك ما ترجمته سنتي 2000 و 2002 اللتان عرفتا نوعا من الجفاف. أما معدلات النمو الإيجابية وخاصة منها المحققة في سنة 2003 (+17%) فترجع أساسا إلى تحسن الأحوال الجوية و أيضا إلى بداية حصد ثمار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و المخطط الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية (PNDRA) . إذن يمكننا رفض وجود أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

- من جهته أيضا ، عرف القطاع الصناعي معدلات نمو محتشمة ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إنتاج القطاع الخاص بحوالي 4% سنة 2001 و 5% سنة 2003 ، بينما عرف إنتاج القطاع العمومي تقهقرا كبيرا من سنة إلى أخرى مع استثناء النشاطات التي تربطها علاقة بقطاع البناء و الأشغال العمومية : كالمناجم و المحجرات، صناعة المواد المصنعة مسبقا و صناعة الخشب و الورق.ويرجع ضعف نمو القطاع الصناعي العمومي إلى: منافسة القطاع الخاص و السلع المستوردة خاصة في ميدان الصناعات الغذائية و الكهرومنزلية و كذلك صناعة النسيج ، الجلود و الأحذية ، انخفاض الطلب المتعلق بانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، قلة الجودة وضعف الطاقة التموينية نتيجة تردي الأوضاع المالية في المؤسسات العمومية.

إذن، يمكننا أيضا رفض وجود أي أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

- أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد عرف معدلات نمو فاقت التوقعات، بحيث انتقلت من 1,4% سنة 1999 لتصل إلى حدود 8% سنة 2004 ، كما ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام من 8,5% سنة 2001 إلى 9,1% سنة 2002 . ويمكن تفسير ذلك بارتفاع المشاريع الاستثمارية العمومية المندرجة ضمن ميزانية التجهيز و مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، كذلك دعم برامج الإسكان، ولا ننسى أيضا برنامج إعادة بناء المنشآت و العمارات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 . وهذا ما يترجم بوضوح وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع .

- قطاع الخدمات بدوره تأثر بمعدلات النمو المحققة في القطاعات الأخرى خاصة قطاع البناء و الأشغال العمومية ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع التي انتقلت من 3,14% سنة 1999 إلى حدود 7,7% سنة 2004.

وقد صاحب هذا الارتفاع نمو حجم الواردات الذي كان موجها لتغذية نمو القطاعات الأخرى، ونخص بالذكر سنة 2003 أين ارتفع استيراد الإسمنت بنسبة 70% ، الخشب بنسبة 61% ، المواد المصنعة مسبقا بنسبة 56% . وهذا ما يترجم أيضا وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

إذن، من خلال التحليل السابق يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة هي بعيدة عن تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي نظرا لغياب أثر هذا الأخير في القطاعين الأولين المنتجين، مع العلم أن القيمة المضافة التي يساهم بها قطاع المحروقات لوحده في تكوين الناتج المحلي الخام تفوق 35% . بينما نلمس نوعا من وجود هذا الأثر في القطاعين الأخيرين غير المنتجين.

و بالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع ، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع .

وعليه، يجب استغلال هذه الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 68مليار$ مع منتصف هذه السنة، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط و تحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وهذا بهدف الخروج من وضعية **قوة الموارد و ضعف الفعالية** و التخلص من **تبعية السياسة المالية (و الاقتصاد الجزائري ككل) لقطاع المحروقات** ، والتي يعبر عنها الشكل التالي:

الشكل4-1: تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات: (%)

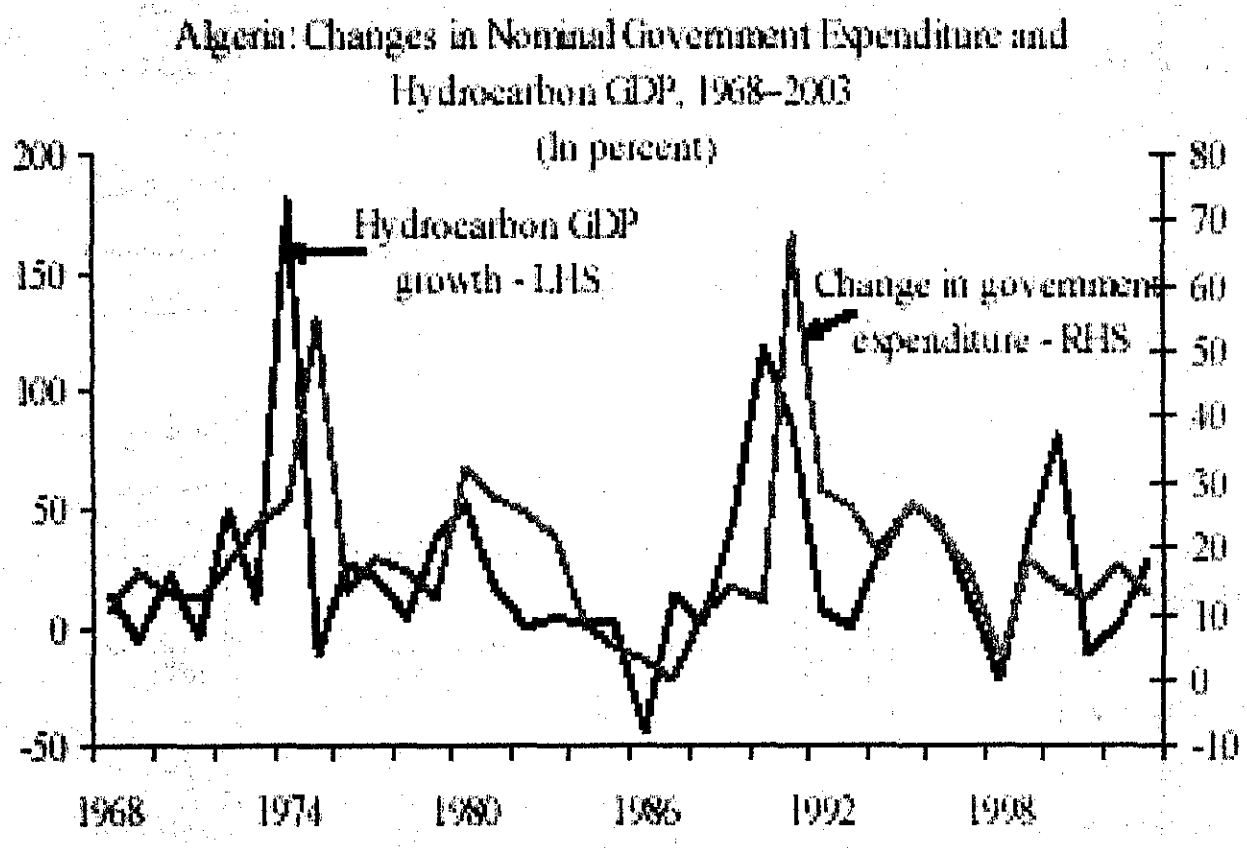

Source: IMF Country Report No: 05/50. (2005).P:6.

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية.

عرفت السياسة الائتمانية للدولة بالجزائر اضطرابا كبيرا مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، والذي يمكن اعتباره كأحد النتائج المنجرة عن الأزمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، الشيء الذي أحدث خللا في التوازنات المالية للدولة، عبر عنه بوضوح ارتفاع نسب الدين العمومي بشقيه الداخلي و الخارجي. و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 11 : تطور هيكل الدين العمومي بالجزائر للفترة 1995-2004(مليار دج)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدين العمومي الخارجي	1.543	1.568	1.509	1.498	1.547	1.536	1.409	1.165	1.056	980
الدين العمومي الداخلي	439	638	578	616	1.060	1.023	999	980	980	1.000
مجموع الدين العمومي	1.982	2.206	2.087	2.114	2.607	2.559	2.408	2.145	2.083	1.980
نسبة الدين العمومي من PIB	98.9	85.8	75.1	75.2	82.3	63.6	57.0	47.3	38.7	32.4

Source : Ministère des Finances

من خلال الجدول أعلاه ، تتضح مدى أهمية حجم الدين العمومي الذي وصل إلى غاية 98,9% من الناتج المحلي الخام، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك و افتقارها للمواد المالية الكافية لتغطية ديونها السابقة. غير أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) سنة 2000 كان له الدور الكبير في خفض هذه النسبة إلى حدود 32,4%، و هو دليل واضح على نجاعة السياسة المنتهجة في تسيير الدين العمومي.

الفرع الأول: المديونية الخارجية.

لقد ارتبطت المديونية الخارجية للجزائر بالأزمات المالية الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري و المرتبطة عموما بتقلبات أسعار النفط، غير أنه لا يمكننا اعتبار المديونية كأزمة في حد ذاتها، وإنما تكمن الأزمة في طرق استخدام هذه المديونية. فعلى سبيل المثال: وقعت الحكومة الجزائرية عام 1979 على عقود قروض طويلة الأجل وصل مجملها إلى 4,2 مليار$، ذهب منها 2,8مليار$ لخدمة الديون القديمة.كما أن مجمل القروض الخارجية عادة ما تستخدم في الاستعمالات الاستهلاكية عوض توجيهها إلى الاستخدامات الإنتاجية. أضف إلى ذلك ميزة العيب الهيكلي التي تتمثل في اعتماد الجزائر الكبير على الديون الخاصة، خاصة منها الديون التجارية التي تمتاز بارتفاع معدلات الفائدة و آجال التسديد القصيرة. كل هذه المميزات، يمكن نسبها إلى نوعية التعامل و التفاوض للحكومة الجزائرية مع الهيآت المالية الدولية. والجدول رقم 12 التالي يبين تطور هيكل المديونية الخارجية بالجزائر:

الجدول رقم 12: تطور هيكل المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1970-2004.

السنوات	المديونية الخارجية $	المديونية الخارجية طويلة الأجل $	ديون خارجية قصيرة الأجل مج.الديون الخارجية %	خدمة المديونية الخارجية $	خدمة المديونية GNI %	خدمة المديونية الصادرات %
1970	9.396E+08	9.396E+08	0	4.47E+07	0,9426485	
1971	1.2608E+09	1.2608E+09	0	6.91E+07	1,371982	
1972	1.5498E+09	1.5498E+09	0	1.9E+08	2,819207	
1973	2.9914E+09	2.9914E+09	0	3.016E+08	3,4910	
1974	3.366E+09	3.366E+09	0	7.113E+08	5,414083	
1975	4.6328E+09	4.6328E+09	0	4.691E+08	3,049928	
1976	6.1144E+09	6.1144E+09	0	7.873E+08	4,520521	
1977	1.06003E+10	8.9143E+09	15,90521	1.1722E+09	5,687481	17,40985
1978	1.57354E+10	1.37504E+10	12,61487	1.6899E+09	6,553926	23,71037
1979	1.85074E+10	1.65744E+10	10,44447	3.053E+09	9,495093	29,00686
1980	1.93651E+10	1.70401E+10	12,00613	4.0841E+09	9,925517	27,39905
1981	1.83725E+10	1.60655E+10	12,55681	4.3169E+09	10,01692	27,81605
1982	1.76416E+10	1.48906E+10	15,59382	4.5635E+09	10,3965	30,68431
1983	1.63695E+10	1.44125E+10	11,95516	4.7231E+09	9,927387	33,73552
1984	1.58922E+10	1.41332E+10	11,06832	5.117E+09	9,79876	36,81396
1985	1.82599E+10	1.63979E+10	10,19721	5.0024E+09	8,874648	35,55474
1986	2.26511E+10	1.9499E+10	13,91588	5.1527E+09	8,275263	56,3519
1987	2.44165E+10	2.31011E+10	5,387341	5.447E+09	8,352723	53,45314
1988	2.60816E+10	2.4461E+10	6,213192	6.5439E+09	11,46464	76,62208
1989	2.72365E+10	2.4778E+10	6,754539	7.0017E+09	13,02848	66,77301
1990	2.81489E+10	2.66879E+10	2,810412	8.8045E+09	14,68516	63,39945
1991	2.84892E+10	2.62548E+10	4,349017	9.1666E+09	21,07489	70,36942
1992	2.73426E+10	2.57536E+10	2,903893	9.3311E+09	20,35434	76,5
1993	2.62667E+10	2.50941E+10	2,672205	9.0934E+09	18,86736	82,2
1994	3.02328E+10	2.84375E+10	2,10566	5.1166E+09	12,53831	93,4/47,1
1995	3.30419E+10	3.1303E+10	0,7905114	4.2505E+09	10,74062	38,8
1996	3.36445E+10	3.12855E+10	0,9743049	4.2116E+09	9,510284	30,9
1997	3.08919E+10	2.8712E+10	0,5250567	4.418E+09	9,67811	30,3
1998	3.06783E+10	2.84816E+10	0,6062918	5.1312E+09	11,31292	47,5
1999	2.79971E+10	2.58956E+10	0,6979294	5.1911E+09	11,45819	39,1
2000	2.52717E+10	2.33316E+10	0,8788487	4.4696E+09	8,808016	19,8
2001	2.2587E+10	2.08702E+10	0,8797095	4.3832E+09	8,24458	22,2
2002	2.28808E+10	2.14431E+10	0,4698262	4.1659E+09	7,760144	21,7
2003	2.3573E+10	2.24397E+10	0,6172316	4.3123E+09	6,60193	17,7
2004	2.19871E+10	2.09133E+10	1,959331	5.7542E+09	7,099625	12,6

Sources: -World Bank table statistics.
- Banque d'Algérie. 1995/2005.

كما يمكن أن نبرز بعض مؤشرات هذه المديونية في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: بعض مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1990-2004

السنوات	د. طويلة معاد جدولتها	د. طويلة رسمية	د. طويلة أخرى	د. قصيرة الأجل	الدين الأصلي	الفوائد	د.الخارجي PIB	د.الخارجي الصادرات
1990	-	-	-	1,79	6,73	2,16	46,70	2,1194
1991	-	-	-	1,24	7,22	2,29	62,71	2,1676
1992	-	-	-	0,79	7,00	2,27	55,55	2,1993
1993	-	-	-	0,70	7,15	1,90	51,53	2,3175
1994	4,64	3,85	0,79	0,64	3,13	1,39	70,16	3,0779
1995	9,29	7,57	1,72	0,26	2,47	1,77	76,23	2,8860
1996	12,71	10,35	2,36	0,42	2,03	2,26	73,66	2,4105
1997	14,20	11,44	2,76	0,16	2,35	2,11	64,25	2,1077
1998	15,23	12,31	2,92	0,21	3,20	1,98	57,81	2,7949
1999	14,46	11,46	3,00	0,18	3,40	1,72	58,90	2,1360
2000	13,33	10,67	2,66	0,17	2,82	1,68	47,27	1,1237
2001	12,14	9,97	2,17	0,26	2,99	1,47	42,28	1,0961
2002	12,19	10,24	1,95	0,10	2,92	1,23	40,49	1,1315
2003	-	-	-	1,50	3.24	1.11	35,03	0,94
2004	-	-	-	4,10	4.69	0,96	26,04	0,6

Source : - Ministère des Finances : La situation économique et financière (2001/02/03).
- ONS : Comptes Economiques 2003.

سنخوض في تحليل المديونية الخارجية للجزائر، وسننطلق من الأزمة البترولية لسنة 1986 أين انخفضت الجباية البترولية من 16% من الناتج المحلي الخام سنة 1985 إلى 7% من هذا الناتج سنة 1986[1]، مما كان له الأثر البالغ على الإيرادات الكلية للدولة، وهذا ما خلق صعوبات في تمويل الاقتصاد خاصة السلع الاستهلاكية. الشيء الذي دفع بالدولة إلى استعمال احتياطي الصرف القليل نظرا لانخفاض قيمة الصادرات من 68,63 مليار دج سنة 1985 إلى 38,71 مليار دج سنة 1986 .
كل هذا دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، حيث ارتفع مخزون الدين الخارجي من 18,25 مليار$ سنة 1985 إلى حدود 26,08 مليار$ سنة 1988. كما ارتفعت نسبة خدمة المديونية على الصادرات من 35,55% سنة 1985 إلى 76,62% سنة 1988. و أمام هذه الوضعية، سمحت الدولة للمؤسسات العمومية من خلال البنوك بطلب قروض من البنوك الأجنبية، و هذا تحت ظل سياسة إستقلالية المؤسسات المعمول بها آنذاك، و بالتالي أجبرت البنوك الوطنية على أخذ قروض للمؤسسات العمومية بمعدلات فائدة مرتفعة و آجال تسديد قصيرة.

و تأتي أحداث أكتوبر 1988 لتظهر عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات بعد ذلك على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر. ففي سنة 1990 بلغت وحدها ديون الجزائر القصيرة الأجل 1,8 مليار$ يجب عليها دفعها خلال ستة أشهر فقط. أما في سنة 1993 فقد بلغت نسبة خدمة المديونية الخارجية من الصادرات حوالي 83% ، فمن بين 10,5 مليار$ من الصادرات يجب عليها دفع 9,56 مليار$ كخدمة للدين، ومن هنا

[1] CNES (Conseil National Economique et Social), (1999) :"Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel".P : 169.

اعتبرت الجزائر كبلد متوقف عن دفع ديونه. الشيء الذي دفع السلطات آنذاك إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون، وهذا ما كان بالفعل سنة 1994، أين استفادت الجزائر من إعادة جدولة 4,4 مليار$.

من جهة أخرى، وافق كل من نادي باريس الذي يهتم بتسيير الديون العامة و نادي لندن الذي يهتم بتسيير الديون الخاصة على عملية إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية. كما أن اتفاق التسهيلات الموسعة سمح للجزائر من الاستفادة من قرض قدر بـــ1,790مليار$، وكان هذا الاتفاق بمثابة دعم لتنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية بالاقتصاد الجزائري. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة خدمة المديونية من الصادرات إلى حدود 47,1% سنة 1994. وقد استمرت عملية إعادة جدولة الديون، حيث مست ما قيمته 4,8 مليار$ سنة 1995، 3,53 مليار$ سنة 1996، 2,22 مليار $ سنة 1997 و 0,517 مليار$ سنة 1998 . وخلال نفس هذه الفترة انخفضت قيمة الديون القصيرة الأجل بحيث انتقلت من 1,24 مليار$ سنة 1991 إلى 0,212 مليار$ سنة 1998. لكن رغم انخفاض مؤشر نسبة خدمة للمديونية في هذه الفترة ، إلا أن مخزون الدين الخارجي عرف نوعا من الارتفاع إذ بلغ ذروته سنة 1996 حيث وصل إلى 33,64 مليار $.

تأتي سنة 1999 لتنذر بوقوع أزمة شبيهة بسابقتها، حيث لم تتعدى قيمة صادرات المحروقات 12 مليار$ ،كما أن احتياطي الصرف من العملة الصعبة الذي كان 6,8 مليار$ سنة 1998 انخفض إلى 4,5 مليار$ في هذه السنة ، لتعرب السلطات مرة أخرى نيتها للجوء إلى صندوق النقد الدولي، غير أن عودة انتعاش أسعار النفط سنة 2000 حال دون ذلك، إذ ارتفعت الإيرادات إلى حدود 21,06 مليار$ ، كما فاق احتياطي الصرف 12 مليار$. و ابتداء من هذه السنة عرفت أسواق النفط نوعا من الاستقرار ، مما أضفى نوعا من الراحة المالية مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، الشيء الذي تم استغلاله في التسيير الجيد للمديونية الخارجية التي انخفضت قيمتها من 27,99 مليار$ سنة 1999 إلى حدود 15,5 مليار$ في فيفري 2006 ، وقد ساعد في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، إسبانيا و إيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق لديونها الخارجية، بحيث تم تسديد ما قيمته 1,6 مليار$ سنة 2004، وإلى غاية نهاية جوان 2006 تم تسديد ما قيمته 4,3 مليار دولار من مجمل ديونها تجاه دول نادي باريس و المقدرة بـــ 7,9 مليار دولار، و المفترض تسديدها مسبقا قبل نهاية شهر نوفمبر من هذه السنة[1]. و تكمن الأهمية الأولى للدفع المسبق للديون الخارجية في توفير الخزينة العمومية للمبالغ المفروض أن تدفعها الجزائر كفوائد للمؤسسات المالية المقرضة، و أن المبالغ التي كان من المفروض دفعها كأصل للدين ستضاف إلى احتياطات الصرف لاستعمالها كدعم للاقتصاد الوطني، هذه العملية ستجعل الجزائر بعيدة عن الهزات التي يحدثها انخفاض عائدات المحروقات في حالة حدوثه.

الفرع الثاني: الدين الداخلي.

رغم أهمية حجم الدين الخارجي في مجموع الدين العمومي الكلي، إلا أن الدين الداخلي يحظى بنفس الأهمية. و يظهر هذا الأخير عادة كنتيجة لارتفاع الإنفاق العمومي عن الإيرادات الكلية للخزينة مما يدفعها إلى اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأجنبية، أو إصدار سندات للخزينة من أجل تعويض هذا العجز. و عليه، يمكن ربط تطور الدين العمومي الداخلي و رصيد الخزينة العمومية مرة أخرى بالجباية البترولية. لذلك، وتفاديا لظهور صعوبات في تمويل الاقتصاد الوطني، تم في أكتوبر 1995 إنشاء سوق لقيم الخزينة، بحيث تعمل هذه الهيئة على: الاستيعاب الجيد للادخار الوطني، تسيير الدين العمومي

[1] جريدة الخبر ليوم:7 اوت 2006 .العدد:4775 .ص:15.

و تمويل عمليات الخزينة. و من أجل ذلك، تم في بادئ الأمر إنشاء سوق أولي لإصدار سندات الخزينة لصالح البنوك التجارية و شركات التأمين. و بهدف التحكم الجيد في السوق الأولي تم كخطوة ثانية إنشاء سوق ثانوي للخزينة مع بداية 1998 ، حيث يسمح هذا الأخير بتداول سندات الخزينة من طرف المختصين في قيم الخزينة (SVT)[1] .

وقد ارتفع حجم الدين العمومي الداخلي من 439 مليار دج سنة 1995 إلى 1060 مليار دج سنة 1999 ليمثل نسبة 32% من الناتج المحلي الخام في هذه السنة، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى تحمل الدولة عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) التي كلفت خزينة العمومية حوالي 1740 مليار دج أي ما يعادل حوالي 27 مليار$. فمنذ بداية عملية التطهير سنة 1990 إلى غاية 1997 تم تمويل هذه الأخيرة بفضل إنشاء صندوق للتطهير بلغت قيمته 650 مليار دج ، أما البقية فتمثلت في إعادة شراء الخزينة للكشوفات البنكية لهذه المؤسسات مقابل إصدارها لسندات لصالح هذه البنوك بمعدل فائدة 6% و لمدة 20 سنة.[2]

نشير هنا أيضا إلى انقسام الدين الداخلي إلى نوعين: جزء خاص بإلتزامات (engagement) الدولة عن طريق الإمضاء ، و التي تتمثل في كل أنواع الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض المؤسسات . و جزء آخر خاص بإلتزامات الدولة الخارجة عن الميزانية (hors-bilan) و المتمثلة في الإيداعات لصالح CCP و هيآت الحماية الاجتماعية، غير أن هذه الالتزامات لا تعتبر كدين حقيقي، لكنها ديون محتملة في حالة إفلاس المدينين.

– أما فيما يخص نشاط سوق قيم الخزينة فقد عرف هذا الأخير نوعا من الحركة ابتداء سنة 1999 ، خاصة مع ظهور النصوص التشريعية الجديدة المتعلقة بإلغاء وجود قيمة عظمى لإصدار السندات لا ينبغي أن تتعداه الخزينة ، مع تبني مبدأ المعدل المحدود الذي يسمح بتعديل عرض هذه السندات مع احتياجات خزينة الدولة. ففي السوق النقدي، سمح إصدار السندات عن طريق المزايدة برفع قيمتها إلى حدود 98,4 مليار دج ، حيث أن : 53,4% هي عبارة عن سندات لمدة 13 أسبوع، 30,2% هي سندات لمدة 26 أسبوع، 15,9% هي سندات لمدة 52 أسبوع . أما فيما يخص التعاملات في السوق الثانوي فقد بلغت في هذه السنة قرابة 83,5 مليار دج ، منها 12% كمعاملات مع المختصين في قيم الخزينة (SVT) فقط، أما البقية فهي معاملات مع متعاملين آخرين . و الجدول التالي يبين توزيع هذه المعاملات:

الجدول رقم 14 : المعاملات المحققة في السوق الثانوي لسندات الخزينة سنة 1999.

نوع المعاملات	القيمة	%
معاملات مع SVT	10254	12,26
معاملات مع أشخاص معنويين عموميين	71381	85,42
معاملات مع أشخاص معنويين خواص	1748	2,10
معاملات مع أشخاص عاديين	188	0,22
المجمـــــوع	83562	100

Source : Ministère des Finances (1999) : La situation économique et financière en 1999. P : 30

[1] Menna, k., (2004) :" Soutenabilité de la Dette Publique : Quelle Politique Budgétaire Pour L'Algérie ?", Colloque intitulé :"Politiques Economiques". Université de Tlemcen.P :2.
[2] CNES, (2004) : "Rapport sur la Conjoncture Economique et Social du Deuxième Semestre 2004".P:35.

- أما فيما يخص سيولة هذا السوق، فنجد أن كلا من بنك: CNEP , BADR, CNMA قد ساهمت بحوالي ثلثي مجموع هذه السيولة، في حين ساهمت ثلاث شركات تأمين و خمسة بنوك أخرى في الثلث المتبقي.[1]

- في سنة 2000 بلغ حجم قيم الخزينة حوالي 33.001 مليون دج ، كما عرفت معدلات الفائدة نوعا من التراجع مقارنة بالسنة السابقة، مما أضفى نوعا من التحسن على شروط التمويل.

الجدول رقم 15 : هيكل سندات الخزينة و تطورات معدل الفائدة الخاص بها سنة 2000.

نوع السند	النسبة %	معدل الفائدة %		الفارق
		1999	2000	
B.T : 13 أسبوع	5,07	9,8	5,9	3,9-
B.T : 26 أسبوع	37,38	9,9	6,2	3,7-
B.T : 52 أسبوع	50,26	10	7,95	2,05-
B.T : سنتين	7,26	8	6	2-
B.T : 5 سنوات	0,02	-	-	-

Source : Ministère des Finances (2000) : La situation économique et financière en 2000. P : 33.

- في سنة 2004 عرف الدين الداخلي تغيرا في هيكله نتيجة عمليات تقسيم ديون التطهير المالي إلى سندات سوقية بغية توسيع سوق قيم الخزينة و رفع التداولات به، حيث تم تحويل قيمة 600 مليار دج من السندات الناشئة من إعادة شراء الكشوفات البنكية للمؤسسات العمومية إلى سندات سوقية مثل السندات و الأذونات المثيلة (Assimilables) .

إضافة إلى القيمة السابقة ، مثلت قيمة 484 مليار سندات خزينة محتفظ بها لتلبية حاجات الزبائن المعتادين، كما تم إصدار سندات في السوق الأولي بقيمة 189 مليار دج من أجل تلبية حاجات الخزينة و التمويل . إضافة إلى ذلك ، اعتبرت قيمة 3مليار دج كمخزون سابق لسندات التجهيز، بينما مثلت قيمة 117 مليار دج ديون خاصة بتسبيقات بنك الجزائر، في حين كانت قيمة 22 مليار دج عبارة عن إلتزامات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) مع الالتزام أيضا بتوجيه قيمة 25 مليار دج لإعادة رسملة البنوك.[2]

- إن انتعاش السوق الثانوي لقيم الخزينة في المدة الأخيرة و انخفاض معدلات الفائدة سمح بتخفيف تكاليف اقتراض الدولة و خفض أعباء التمويل الداخلي، مما أدى إلى التخلي النسبي عن التمويل الخارجي. كما أن استقطاب هذا السوق للادخار الوطني سمح للعديد من الأعوان الاقتصادية العامة و الخاصة باللجوء إلى هذا النوع لتمويل مشاريعها نظرا لمعدلات الفائدة الإمتيازية (مابين 2 و 3,5%) و غياب الضمانات التي قد تفرض في حالة التمويل البنكي.

[1] Ministère des Finances (1999) : 'La situation économique et financière en 1999'. P:29-30.
[2] CNES, (2004) : 'Rapport sur la Conjoncture Economique et Social du Deuxième Semestre 2004'.P:36

المبحث الثاني: التحليل القياسي للسياسة المالية بالجزائر.

بعد التحليل النظري السابق للسياسة المالية بالجزائر، سننتقل الآن إلى التحليل القياسي لهذه الأخيرة و معرفة مدى تطابق النتائج ما بين التحليلين. و يتضمن هذا المبحث محاولة إسقاط بعض النماذج النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تمكننا من فهم الظواهر الاقتصادية المتعلقة بموضوع بحثنا. وقد وقع اختيارنا على دراسة ثلاثة مواضيع سبق لنا شرحها في الجانب النظري وهي: حجم الدولة في الاقتصاد، أثر المزاحمة و القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني. لكن قبل الخوض في اختبار واقع هذه المواضيع ، ارتأينا أولا أن نقوم بشرح بسيط لمختلف الطرق القياسية التي تم توظيفها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الطرق المستعملة في الدراسة القياسية:

من أجل التحليل القياسي للسياسة المالية بالجزائر سنعتمد على تطبيق بعض النماذج النظرية على الاقتصاد الوطني، معتمدين في ذلك على بعض الاختبارات القياسية التي سيتم بيانها في الفروع التالية:

الفرع الأول: اختبار التكامل المتـــزامن (Test de cointegration)

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل، والأمثلة على ذلك كثيرة: العلاقة بين الدخل والاستهلاك، النفقات العمومية ومداخيل الضرائب، العلاقة بين الأسعار والأجور، العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار... . إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا (Régression fallacieuse) وهذا ما بينته دراسة كل من Granger.C.W.J و Newbold.P (1974)[1]. والمقصود بالانحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين المتغيرين معبرة عن علاقة حقيقية، وإنما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين فقط، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد مرتفعا ومعلمات النموذج تختلف معنويا عن الصفر. ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه، الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس[2]. صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. إذن هل يمكن توضيح العلاقة الحقيقية في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها هذه المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة N ؟

---

[1] Granger, C.W.J., and Newbold, P., (1974): "Spurious Regression in Econometrics", *Journal of Econometrics*, Vol.26, (1045-1066).

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية(1998) "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر ، ص:621 .

في هذه الحالة يستعمل التكامل المتزامن (Cointégration) الذي أدخل من طرف C.W.J.Granger (1981)[1] والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة. كما أثبت كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987)[2] أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح *ECM*.

منهجية التكامل المتزامن المستعمل في الدراسة القياسية:

يمر اختيار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين، في المرحلة الأولى يتم إختبار درجة تكامل المتغيرات، وفي المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل.

المرحلة الأولى: إختبار استقرار السلاسل الزمنية:

في هذه المرحلة يستعمل إختبار *ADF* (Dickey Fuller Augmenté) للجذور الوحدية لاختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

- سلاسل زمنية غير مستقر من النوع *TS* (Tendance Stationnaire) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا (Transitoire)، وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من أجل إرجاعها مستقرة.
- سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع *DS* (Différence Stationnaire) ، يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول *TS* ، وتستعمل عادة طريقة الفروق (Filtre au Différence) من أجل إرجاعها مستقرة،كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية.

من أجل إختبار *ADF* نستعل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس[3]:

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....[1]}$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....[2]}$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....[3]}$$

حيث أن : p: عدد التأخرات في النماذج و التي تحدد باستعمال معامل Schworz و Akaike.

ΔX_t : التفاضل الأول للمتغير X .

[1] Granger, C.W.J (1981):" Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", *Journal of Econometrics*, Vol.16, (121-130).

[2] Engle, R.F., and Granger, C.W.J., (1987): " Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*, Vol.55, (251-276).

[3] Bourbonnais, R., (2002): "*Econométrie*", Dunod, 4ème Edition, Paris.P:234.

يقوم إختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية : $H_0 : \Phi_i = 1$

الفرضية البديلة: $H_0 : |\Phi_i| < 1$

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر للعلمة Φ_i في النماذج[1]،[2]و[3] على الترتيب، ونحصل على $t\hat{\Phi}_i$ التي تخضع لتوزيع ستودنت، فإذا كانت $t\hat{\Phi}_i$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية. أما إذا كانت $t\hat{\Phi}_i$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونعتبر أن السلسلة الزمنية مستقرة.

وفي النموذج [3] وإذا قبلنا الفرضية $H_1 : \Phi_i \leq 1$ وإذا كان المعامل b (معامل الاتجاه) يختلف معنويا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من نوع TS، أما إذا كان b لا يختلف معنويا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع DS . وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن اختبارADF يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج، إلا أن اتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة[1].

المرحلة الثانية:اختبار Johansen (1988)

تقوم هذه المرحلة على إختبار Johansen.S (1988) [2] لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π . ويسمح إختبار Johansen (1988) بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.

ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[3]:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$

p: عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

– إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبتها تساوي الصفر $(r = 0)$، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

---

[1] Lardic, S., et Mignon, M., (2002) : " *Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières* ", Economica, Paris.P : 137,138.

[2] Johansen, S., (1988):" Statistical Analysis of Cointegration Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.12, (231-254).

[3] Bourbonnais, R., (2002) : op .cité. P: 291.

- إذا كانت رتبة المصفوفة $(r = K)$، معناه أن كل المتغيرات مستقرة، ولا وجود لعلاقة التكامل المتزامن.

- إذا كانت رتبة المصفوفة $(1 \le r \le K-1)$، فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية Johansen: $\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{K} l_n(1-\lambda_i)$

حيث أن : n :عدد المشاهدات ، r:رتبة المصفوفة ، K:عدد المتغيرات ، λ_i :القيم الخاصة بالمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

وينم اختبار Johansen (1988) حسب المراحل التالية:

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر $r = 0 : H_0$ مقابل $r > 0 : H_1$، إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية H_0 ونمر للاختبار الذي يليه، وفي حالة قبول $r = 0 : H_0$ (λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة الجدولية) لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن، ونتوقف عن الاختبار.

- رتبة المصفوف π تساوي الواحد، $r = 1 : H_0$ مقابل $r > 1 : H_1$ ، في حالة رفض H_0 نمر للاختبار الذي يليه، أما في حالة قبول H_0 أي $r = 1$ معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

- رتبة المصفوفة تساوي اثنان، مقابل $r = 2 : H_0$ مقابل $r > 2 : H_1$، في حالة رفض H_0 نمر للاختبار الذي يليه، وقبول H_0 يعني وجود علاقتين للتكامل المتزامن.

- وفي حالة رفض كل الفرضيات H_0، نقوم بإختبار الفرضية: $r = K-1 : H_0$ مقابل $r = K : H_1$ وفي هذه الحالة سوف يتم رفض الفرضية H_0 ، إذن فرتبة المصفوفة هي: $r = K$ ، وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

الفرع الثاني: اختبار العلاقات السببية لـــGranger(Test des relations causales):

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، و هذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية.[1]

عموما، يمكن القول أن المتغير X يتسبب في المتغير Y إذا كان توقع Y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين X وY هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y. و يمكن التعبير عن ذلك رياضيا كالتالي[2]:

- X يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq E[Y_t / Y_{t-1}]$

- X يتسبب فوريا في Y عند الفترة t إذا كان : $E[Y_t / Y_{t-1}, X_t] \neq E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}]$

- X لا يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}]$

[1] Bourbonnais, R., (2002) : op .cité. P: 273.
[2] Lardic, S., et Mignon, M., (2002) : op.cité. P : 100.

حيث أن V_ε هي مصفوفة تباين التباين المشترك لأخطاء التوقع.

يعتمد اختبار العلاقات السببية لـ Granger على تقدير نموذج VAR (vecteur auto-regressiv) ذو متغيرين، و المعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad \text{.....(1)}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad \text{.....(2)}$$

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad \text{.....(3)}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad \text{.....(4)}$$

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة (restreint) للمعادلة (3)، و المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

- لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين: $\begin{cases} H_0 : \phi_x = 0 \\ H_0 : \phi_y = 0 \end{cases}$

- إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X وY مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و Y يسبب X).

- إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية، فإن العلاقة السببية تكون من المتغير X إلى المتغير Y، أما إذا تم قبول الفرضية الأولى و رفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير Y إلى المتغير X.

لاختبار هاتين الفرضيتين نقوم باختبار أن المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج السابق ليست جميعها مساوية للصفر و خاصة المعلمتين Φ_x و Φ_y ، وهذا باستعمال اختبار معياري بسيط لتوزيع فيشر . ويتم حساب إحصائية فيشر وفق القانون التالي[1]:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU/(n-k-1)}$$

حيث أن : $SCRR$: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة .

$SCRU$: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

C: هو عدد المعاملات المختزلة، والتي على أساسها يتم وضع الفرضيات العدمية.

k:هو عدد للتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

n:هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة غير المختزلة.

إذا كانت F^* أكبر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ، أي وجود علاقة سببية ، أما إذا كانت F^* المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية.

[1] Bourbonnais, R., (2002): op .cité. P: 275.

نشير في الأخير أنه بما أننا ضمن استخدام نماذج VAR فإن اختبار العلاقات السببية يتطلب سلاسل زمنية مستقرة.

الفرع الثالث: تحليل الاستجابة الدفعية (Réponse Impulsionnelle)

لقد سبق و أن رأينا أن النماذج VAR هي تلك النماذج التي يتبع فيها كل متغير لقيمه الماضية و قيم متغير آخر من نفس هذا النموذج، ويكمن أهم استعمال لهذه النماذج في تحليل الاستجابة الدفعية.

تمثل دوال الاستجابة الدفعية تأثير أي تغير (صدمة) يحدث في واحد من البواقي(حد الخطأ ε) على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات التابعة. فحدوث صدمة في أحد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير ، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية النماذج VAR [1].فإذا افترضنا مثلا نموذج VAR التالي:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t}$$

إن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية لـــ X_t ، كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من X و Y نظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـــ X . فإذا افترضنا أن هذه الصدمة في ε_x مقدرة بـــ 1 فإنه سينتج عن ذلك التأثير التالي:

- في الفترة t : $\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$

- في الفترة $t+1$: $\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \ldots\ldots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \ldots\ldots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}$

- في الفترة $t+2$: $\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \ldots\ldots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \ldots\ldots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix}$

- إلخ

و بالتالي فإن مختلف القيم المتحصل عليها $(a,b,c,\ldots)$ سوف تشكل لنا دالة الاستجابة الدفعية[2].

ويمكن لنا أيضا أن نميز استجابات مختلف السلاسل الزمنية $X_{i,t}$ $(i=1,2,\ldots,n)$ لمختلف الأخطاء $\varepsilon_{j,s}$ $(s \leq t)$ انطلاقا من المضاعفات الديناميكية المعبر عنها بالصيغة : $\theta_{ij,t-s} = \dfrac{\partial X_{it}}{\partial \varepsilon_{js}}$.

المضاعف $\theta_{ij,h}$ يمثل أثر الصدمة j على المتغير i خلال h فترة زمنية بعد هذه الصدمة[3].

[1] Lardic, S., et Mignon, M., (2002) : op.cité. P : 102-103.
[2] Bourbonnais, R., (2002): op .cité. P: 267-268.
[3] Lardic, S., et Mignon, M., (2002) : idèm. P : 104.

- إن كل التحليل السابق يفترض لتحقيقه وجود استقلال ما بين الأخطاء ε_x وε_y ، غير أنه في غالب الأحيان ما نجد ارتباطا ما بين الأخطاء يتم قياسه عن طريق الاستعانة بأخطاء التقدير وفق القانون التالي: $P_{e_x e_y} = \frac{\text{cov}(e_x, e_y)}{\sigma_{e_x} \times \sigma_{e_y}}$

إنطلاقا من القانون أعلاه يمكن تحديد العلاقة ما بين الأخطاء، فإذا افترضنا مثلا أن: $\sigma_{e_x} \approx \sigma_{e_y}$، فإن حدوث صدمة عشوائية مقدرة بـــ1 في المتغير Y سيتم ترجمتها بانخفاض أو ارتفاع بقيمة $P_{e_x e_y}$.

و عموما، يمكن معالجة مشكلة ارتباط الأخطاء في تحديد تأثير الصدمة على المتغيرات عن طريق البحث عن وصف بأخطاء مستقلة (Erreurs Orthogonales)، وذلك باستعمال طريقة تقسيم التباين لـــ Cholesky التي اقترحها أولا C.A.Sims (1980)[1].

المطلب الثاني: الحجم المثالي للدولة و النمو الاقتصادي بالجزائر.

على نهج أعمال كل من : K.H.Ghali (1998)، D.R.Avila و R.strauch (2003) و G.Vamvoukas و J.Loizides (2005)[2]، سنقوم في هذا المطلب بتحليل قياسي للتفاعلات الديناميكية مابين حجم الدولة بالجزائر المعبر عنه بحجم الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام (g)، و نسب النمو الاقتصادي التي سنعبر عنها بنسبة نمو الناتج المحلي الخام (O).

و من أجل تحليل هذه التفاعلات ، سنقوم أولا بدراسة العلاقة ما بين المتغيرين في المدى الطويل و ذلك بالاستعانة باختبار التكامل المتزامن، لننتقل بعد ذلك إلى تحديد نوع هذه العلاقة في المدى القصير إن وجدت وذلك عن طريق تحليل العلاقات السببية ما بين المتغيرين. لنقوم في الأخير بمحاولة لتقدير الحجم المثالي للدولة الذي يعظم من النمو الاقتصادي بالجزائر.

الفرع الأول: دراسة العلاقة ما بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي:

كما ذكرنا سابقا، سنقوم باستعمال اختبار التكامل المتزامن لتحديد هذه العلاقة في المدى الطويل، إذ سنهتم في المرحلة الأولى باختبار استقرار السلاسل الزمنية المدروسة، أما في المرحلة الثانية سنستخدم اختبار Johansen لتحديد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات إن وجدت.

[1] Sims, C.A., (1980):"Macroeconomics and Reality", *Econometrica*, Vol .48, N.1, (1-48).

[2] لقد سبق لنا ذكر مراجع هؤلاء الكتاب في المبحث الثالث من الفصل الأول.

المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل اختبار ADF تستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

- بالنسبة للنمو الاقتصادي O:

$$\Delta O = pO_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta O_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....[1]}$$

$$\Delta O = pO_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta O_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....[2]}$$

$$\Delta O = pO_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta O_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....[3]}$$

- بالنسبة لحجم الدولة g :

$$\Delta g = pg_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta g_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....[1]}$$

$$\Delta g = pg_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta g_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....[2]}$$

$$\Delta g = pg_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta g_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....[3]}$$

لقد تم حساب عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike وSchwarz فكان عدد التأخرات بالنسبة لحجم الدولة g هو: $P=1$ و بالنسبة للنمو الاقتصادي O هو: $P=2$.

وباستعمال برنامج EVIEWS 5.1 تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم 16: اختبار ADF للمتغيرات O وg.

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
O	-1.427477	-2.62896	-1.950117	-1.611339
g	-0.090549	-2.624057	-1.949319	-1.611711

من خلال الجدول يتضح أن قيمة $t\hat{\Phi}_j$ لكل من O وg أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1%، 5% و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

إذن سوف نقوم باختبار ADF على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة

الجدول رقم 17 :اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات O وg.

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
ΔO	-6.962993	-2.630762	-1.950394	-1.611202
Δg	-4.532356	-2.625606	-1.949609	-1.611593

تبين هذه النتائج أن القيمة $t\hat{\Phi}_j$ للتفاضلات الأولى للمتغيرات O وg أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونعتبر أن التفاضلات الأولى للمتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة.

ومنه فإن كلا من النمو الاقتصادي O و حجم الدولة g متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$ عند كل المستويات.

وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إجراء المرحلة الثانية من اختبار التكامل المتزامن.

المرحلة الثانية: اختبار Johansen (1988).

في هذه المرحلة سنقوم باستخدام اختبار **Johansen** للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين gO في المدى الطويل. ويقوم هذا الاختبار على حساب λ_{trace} ،فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية.

الفرضية الأولى:

H_0 $(r=0)$: عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي.

H_1 $(r>0)$: وجود علاقة تكامل متزامن بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 18: اختبار Johansen بين المتغيرات gO.

الفرضيات العديمة	λ_{trace}	القيم الحرجة %5
$r=0: H_0$	31.46700	20.26184
$r=1: H_0$	4.923973	9.164546

من الجدول يتضح أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0(أي أن رتبة المصفوفة تختلف عن الصفر)، لننتقل بعد ذلك للاختبار الذي يليه.

الفرضية الثانية:

$H_0: r=1$: وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

$H_1: r>1$: وجود أكثر من علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

من الجدول أعلاه دائما يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن. وعليه سنتوقف عن الاختبار ونقبل وجود علاقة تكامل متزامن مابين حجم الدولة و النمو الاقتصادي بالجزائر.

الفرع الثاني: دراسة اتجاه العلاقات السببية بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي.

بعد أن اكتشفنا وجود علاقة ما بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي في المدى الطويل، سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير في المدى القصير من خلال اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة **Granger**.لكننا نعلم أنه من بين شروط استخدام العلاقات السببية أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة، وعليه سنستعمل التفاضلات الأولى للمتغيرات المدروسة (ΔO و Δg).

يعتمد هذا الاختبار في حالتنا هذه على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta O_t = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta g_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\Delta g_t = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta O_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta O_t = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta O_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta g_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)$$

$$\Delta g_t = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta g_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta O_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4)$$

لقد تم حساب عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike وSchwarz فكان عدد التأخرات يساوي $P=2$.

لاختبار العلاقات السببية ما بين حجم الدولة و النمو الاقتصادي سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$H_0: d_i=0$: Δg لا تتسبب في ΔO.

$H_0: h_i=0$: ΔO لا تتسبب في Δg.

الجدول رقم 19 التالي يلخص نتائج هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5%:

الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر Fisher المحسوبة F^*	إحصائية فيشر Fisher الجدولية F
Δg لا تتسبب في ΔO	0.96771	4,08
ΔO لا تتسبب في Δg	4.67628	4,08

من الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* في الفرضية العدمية الأولى أصغر من إحصائية فيشر الجدولية F عند مستوى معنوية 5% ، و عليه سنقبل هذه الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية بين التفاضل الأول للمتغير g و التفاضل الأول للمتغير O،و منه فإن حجم الدولة لا يؤثر على النمو الاقتصادي .أما في الفرضية العدمية الثانية فنجد أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* أكبر من إحصائية فيشر الجدولية F عند مستوى معنوية 5%، و بذلك سنرفض هذه الفرضية أي أن هناك علاقة سببية ما بين التفاضل الأول للمتغير O و التفاضل الأول للمتغير g ، ومنه فإن النمو الاقتصادي يؤثر في حجم الدولة.

- يمكن اعتبار أن هذه النتائج منطقية و تنطبق مع واقع الاقتصاد الجزائري ، كما أنها تدعم بوضوح التحليل النظري السابق للسياسة الانفاقية. فتأثير النمو الاقتصادي في حجم الدولة (حجم الإنفاق العام) الذي عبر عنه رفض الفرضية العدمية الثانية هو مؤشر واضح لقبول تحقق قانون فاغنر بالجزائر. فإذا ما رجعنا إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية بالجزائر نرى أن تحقيق معدلات نمو إيجابية متتالية للفترة 1967-1985 و التي فاقت حدود 9% سنة 1978 كان لها الأثر البالغ في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بحيث انتقل حجم إنفاق الدولة من 25,98% سنة 1967 إلى حدود 46,4% سنة 1985 ، و انتهاج نموذج الصناعات المصنعة العمومية في هذه الفترة هو خير دليل على ذلك . بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 و انخفاض النمو الاقتصادي الذي عرف معدلات سالبة ، شهدنا تقلصا كبيرا لحجم الدولة في الاقتصاد بحيث وصل إنفاق الدولة إلى غاية 24,6% سنة 1991 وذلك بعد تخلي الدولة عن العديد من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية خاصة منها دعم الأسعار، كما

أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي فرض بقوة تقليص حجم الدولة في النشاط الاقتصادي والذي انخفض بنسبة 8% من سنة 1993 إلى سنة 1997 . عودة ارتفاع أسعار النفط أواخر سنة 1999 أعطى نفسا جديدا للنمو الاقتصادي الذي عرف من جديد معدلات إيجابية وصلت إلى حدود 6,8% سنة 2003 ، مما فتح المجال للدولة لزيادة نشاطها الاقتصادي عبر عنه بوضوح مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما عدم تأثير حجم الدولة في النمو الاقتصادي الذي عبر عنه قبول الفرضية العدمية الأولى، فيأتي كمبرر قياسي يدعم التحليل النظري السابق لعدم تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي بالجزائر، هذا الأخير الذي يبقى يتبع بصفة كلية لأسعار النفط باعتبار أن أكثر من 96% من صادرات الجزائر هي عبارة محروقات .

الفرع الثالث: تحديد الحجم المثالي للدولة.

سنحاول الآن تحديد الحجم المثالي للدولة عن طريق استخدام كلى الطريقتين الذي سبق وصفهما في الفصل الأول من هذا البحث، ويتعلق الأمر بمنحنى Armey (1995) و نموذج R.Barro (1990).

1- تقدير منحنى Armey :

من أجل تقدير منحنى Armey سنقوم بتقدير المعادلة التالية للفترة 1966-2004:

$$O = a + b(g) + c(g)^2 + d(R) + e(X) + f(M_2) + \xi$$

حيث أن: O: معدل نمو GDP PERCAPITA. g: نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام.

R: نسبة إيرادات الدولة من الناتج المحلي الخام. X: نسبة الصادرات من الناتج المحلي الخام.

M_2 : نسبة الكتلة النقدية من الناتج المحلي الخام. ξ: حد الخطأ عند التقدير.

و من أجل تفادي الوقوع في الانحدار الزائف ارتأينا استعمال سلاسل زمنية مستقرة ، و عليه سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بكل المتغيرات، والتي يلخصها الجدول 20 التالي:

الجدول رقم 20: دراسة استقرارية المتغيرات.

المتغيرات	عدد التأخرات	اختبار ADF				اختبار ADF للتفاضلات الأولى			
		ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة			ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة		
			%1	5%	10%		%1	5%	10%
g	1	-0.090	-2,624	-1,949	-1,611	-4.532	-2,625	-1,948	-1,611
R	1	0,464	-2,624	-1,949	-1,611	-5,933	-2,625	-1,949	-1,611
X	1	0,633	-2,624	-1,949	-1,611	-4,293	-2,625	-1,949	-1,611
M_2	1	-0,175	-2,625	-1,949	-1,611	-5,142	-2,627	-1,949	-1,611
O	1	0,203	-2,627	-1,949	-1,611	-4,220	-2,628	-1,950	-1,611

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم $t\hat{\Phi}_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1%، 5% و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

أما اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة فقد أعطى قيما لـــ $t\hat{\Phi}_j$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند جميع المستويات مما يعني رفض الفرضية العدمية ، أي أن التفاضلات الأولى للمتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة ، وبالتالي سنتبنى هذه السلاسل في تقدير معادلة منحنى Armey باستخدام برنامج EVIEWS 5.1 ، حيث كانت النتائج كالتالي:

$$O = -1{,}30 - 272{,}15(g) + 433{,}57(g)^2 - 56{,}21(R) + 41{,}21(X) + 36{,}9(M_2)$$
$$(1{,}75) \quad (-2{,}23) \quad (2{,}36) \quad (3{,}37) \quad (2{,}33) \quad (2{,}46)$$
$$DW = 2{,}20 \qquad R^2 = 0{,}45$$

إن اختبار معنوية المعلمات المقدرة سيؤدي إلى رفض فرضية انعدامها، أي قبول معنوية جميع معاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5% (t *student*=2,042 بدرجة حرية: n-k=34)، أما معامل الثابت a فسيكون له دلالة معنوية عند مستوى معنوية 10% (t *student*=1,69 بدرجة حرية: n-k=30). كما أن إحصائية *Durbin-Watson* توحي بعدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء ، في حين تظهر إحصائية فيشر المحسوبة (F=5,40) أكبر من قيمة F^* الجدولية (F^*=2,53 بدرجة حرية k-1=5 وn-k=34) مما يعني أن معالم الانحدار ليست جميعها معدومة و أن R^2 تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% .

من أجل معرفة قيمة $g = \left(\frac{G}{Y}\right)$ التي تعظم نسبة النمو، سنقوم بعدم المشتقة الأولى للمعادلة أعلاه بالنسبة لحجم الدولة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ حيث نجد: $\left(\frac{G}{Y}\right)^* = \frac{-b}{2c}$، وبما أن b>0 فإن قيمة $\left(\frac{G}{Y}\right)$ ستكون قيمة عظمى .و عليه فإن حجم الدولة المثالي في الاقتصاد الجزائري يساوي 31,38%، و هو ما يمثل نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام المثالية التي تعظم من حجم النمو الاقتصادي . و يمكن مقارنة هذا الحجم مع المستويات الفعلية لحجم الدولة من خلال الشكل 4-2 التالي:

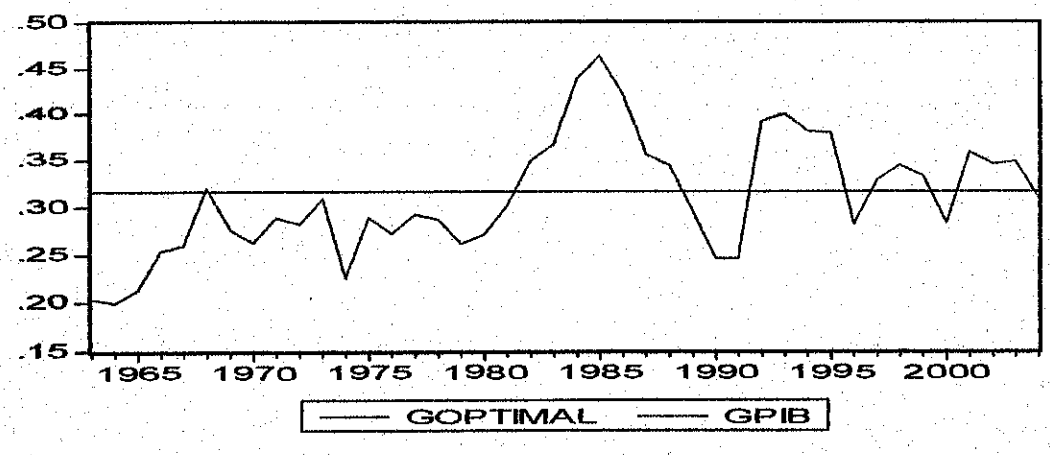

2- تقدير نموذج Barro:

يعتمد نموذج Barro (1990) على تقدير دالة الإنتاج التالية: $y_t = A_t.K_t^{1-\alpha}.g_t^{\alpha}; 0(\alpha(0$ مع العلم أن حجم الدولة الذي يعظم من الإنتاج هو: $\alpha= \left(\frac{g_t}{Y_t}\right)^*$. غير أن تقدير المعادلة أعلاه يستلزم تحويلها إلى صيغة خطية باستعمال اللوغريتم بحيث ستصبح على الشكل التالي: $\log y = c + (1-\alpha).\log K + \alpha.\log g$ ، وهذا مع العلم أن:

y : هي نسبة الإنتاج الداخلي الخام على الفئة الشغيلة الكلية.

K: هي نسبة رأس المال الكلي على الفئة الشغيلة الكلية.

g : هي نسبة إنفاق الدولة الكلي على الفئة الشغيلة الكلية.

تقدير المعادلة السابقة للفترة 1967-2004 باستخدام برنامج EVIEWS 5.1 أعطى النتائج التالية:

$$\log y = 5{,}45 + 0{,}271.\log K - 0{,}101.\log g$$

$$(67{,}57) \quad (2{,}25) \qquad (-0{,}95)$$

$$R^2=0{,}62 \quad DW=0{,}5$$

إن اختبار معنوية المعلمات المقدرة سيؤدي إلى قبول معنوية الثابت و معامل K بينما سيتم رفض معنوية معامل g ، وهذا عند مستوى معنوية **5%** (*t student*=2,042 بدرجة حرية *n-k*=36) مما يعني أن المتغير المستقل g لا يفسر لنا تغير الإنتاج الداخلي الخام. كما أن إحصائية *Durbin-Watson* توحي بوجود ارتباط موجب ما بين الأخطاء ، أي عدم تحقق فرضية من فرضيات طريقة التقدير (المربعات الصغرى). كل هذا يدفعنا إلى رفض تحقق نموذج Barro (1990) في الاقتصاد الجزائري .

المطلب الثالث: دراسة أثر المزاحمة بالجزائر.

لقد عرفنا أثر المزاحمة سابقا بأنه الانخفاض الذي يحدث في الدخل الوطني نتيجة انخفاض الاستثمار الناشئ عن ارتفاع معدلات الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومي. وعليه سنقوم بدراسة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستثماري المعبر عنه بالتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت($ABFF$) و الذي سنرمز له بالحرف K و الإنفاق الحكومي G، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل هذه العلاقة.

الفرع الأول: دراسة العلاقة مابين الإنفاق الحكومي و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت:

كما ذكرنا سابقا، سنقوم باستعمال اختبار التكامل المتزامن لتحديد هذه العلاقة في المدى الطويل، إذ سنهتم في المرحلة الأولى باختبار استقرار السلاسل الزمنية المدروسة، أما في المرحلة الثانية سنستخدم اختبار Johansen لتحديد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات إن وجدت.

المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل اختبار ADF تستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

- بالنسبة للتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت K :

$$\Delta K = pK_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta K_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{[1]}$$

$$\Delta K = pK_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta K_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{[2]}$$

$$\Delta K = pK_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta K_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{[3]}$$

- بالنسبة للنفقات العامة G :

$$\Delta G = pG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta G_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{[1]}$$

$$\Delta G = pG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta G_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{[2]}$$

$$\Delta G = pG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta G_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{[3]}$$

لقد تم حساب عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaike وSchwarz فكان عدد التأخرات بالنسبة لكل من النفقات العامة G و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت K هو: $P=2$.

وباستعمال برنامج EVIEWS 5.1 تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم 21: اختبار *ADF* للمتغيرات *K* و *G*.

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
K	2.046354	-2.625606	-1.949609	-1.611593
G	3.371684	-2.625606	-1.949609	-1.611593

من خلال الجدول يتضح أن قيمة $t\hat{\Phi}_j$ لكل من G وK أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى **1%، 5% و 10%** وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

إذن سوف نقوم باختبار ADF على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة

الجدول رقم 22 :اختبار *ADF* للتفاضلات الأولى للمتغيرات *K* و *G*

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
ΔK	-0.246231	-2.627238	-1.949856	-1.611469
ΔG	-0.043170	-2.627238	-1.949856	-1.611469

تبين هذه النتائج أن القيمة $t\hat{\Phi}_j$ للتفاضلات الأولى للمتغيرات G و K أكبر من القيم الحرجة عند مستوى **1%، 5%** و **10%** ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

إذن سوف ننتقل إلى اختبار ADF على التفاضلات الثانية للمتغيرات غير المستقرة

الجدول رقم 23 :اختبار ADF للتفاضلات الثانية للمتغيرات K و G

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
$\Delta_2 K$	-5.459786	-2.628961	-1.950117	-1.611339
$\Delta_2 G$	-6.006920	-2.628961	-1.950117	-1.611339

تبين هذه النتائج أن القيمة $t\hat{\Phi}_j$ للتفاضلات الثانية للمتغيرات G وK أصغر من القيم الحرجة عند مستوى **1%**، **5%** و **10%**، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونعتبر أن التفاضلات الثانية للمتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة .ومنه فإن كلا من التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت K و النفقات العامة G متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ عند كل المستويات.

وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إجراء المرحلة الثانية من اختبار التكامل المتزامن.

المرحلة الثانية: اختبار Johansen

في هذه المحلة سنقوم باستخدام اختبار **Johansen** للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين G و K في المدى الطويل. ويقوم هذا الاختبار على حساب λ_{trace} ،فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية.

الفرضية الأولى:

H_0 $(r=0)$: عدم وجود علاقة تكامل متزامن التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و النفقات العامة.

H_1 $(r>0)$: وجود علاقة تكامل متزامن بين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و النفقات العامة.

الجدول رقم 24: اختبار Johansen للمتغيرات K و G.

الفرضيات العديمة	λ_{trace}	القيم الحرجة %5
$r=0: H_0$	17.53725	15.49471
$r=1: H_0$	0.844996	3.841466

من الجدول يتضح أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية **5%** وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 (أي أن رتبة المصفوفة تختلف عن الصفر)، لننتقل بعد ذلك للاختبار الذي يليه.

الفرضية الثانية:

$H_0: r=1$: وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

$H_1: r)1$: وجود أكثر من علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

من الجدول أعلاه دائما يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن. وعليه سنتوقف عن الاختبار ونقبل وجود علاقة تكامل متزامن مابين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والنفقات العامة بالجزائر.

الفرع الثاني: الكشف عن أثر المزاحمة.

إن النتيجة المبينة أعلاه تبين وجود تأثير ما بين المتغيرين K و G سنحاول الكشف عنه بتقصي طريقة F.O.Degirmen (2004)[1]، و ذلك عن طريق توظيف دوال الإستجابة الدفعية (fonctions de Reponses Impulsionnelles) التي تتطلب استخدام سلاسل زمنية مستقرة (التفاضلات الثانية للمتغيرين) ،و يمكن توضيح هذه الدوال في الشكل 4-3 التالي:

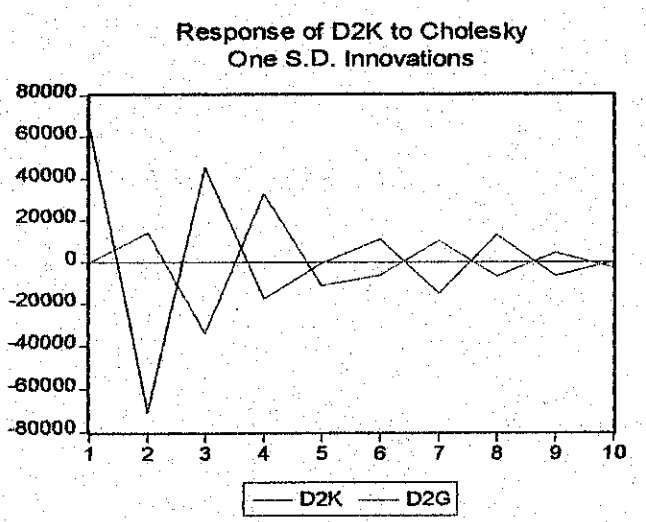

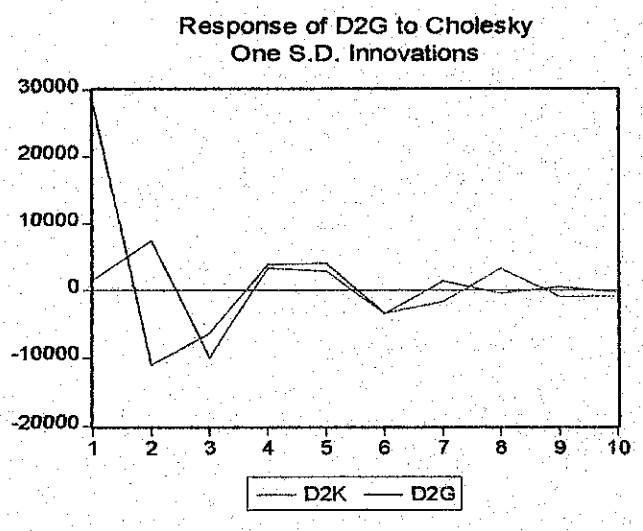

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن أي تغير سيحدث في الإنفاق العمومي ستقابله استجابة عكسية بالارتفاع أو الانخفاض في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت وهذا على طول فترة الاستجابة، مما يعكس بوضوح وجود أثر لمزاحمة الإنفاق العمومي لنظيره من الإنفاق الرأسمالي. في حين أن التغير في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ستقابله استجابة عكسية للإنفاق العام خلال الفترتين الأولتين، لننتقل بعد ذلك إلى استجابة مماثلة من الفترة الثالثة إلى الفترة السادسة، ثم العودة إلى الاستجابة العكسية إلى غاية الفترة التاسعة ، لينعدم التأثير في الفترة الأخيرة.

إذن، هذه النتائج تبين أن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تتم على حساب نقص الاستثمار الخاص، أي أن السياسة المالية المنتهجة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص ، وهو بالتالي مضمون أثر المزاحمة الذي يجسد لنا مرة أخرى الفعالية النسبية للسياسة المالية. و من أجل تدعيم أكثر لموقفنا هذا، سنستعين هذه المرة بالتحليل الاقتصادي الكلي النموذجي المستعمل في الجزء النظري من هذا البحث، من خلال دراسة حساسية الاستثمار و الطلب على النقود لمعدلات الفائدة للفترة 1980-2004، و اللذان سيحددان لنا درجة فعالية السياسة المالية.

[1] Degirmen, F.O., (2004):" Do Budget Deficits Matter: Evidence from Turkey.", *Thesis of: "Doctor of Philosophy Economics"*, George Mason University.

- سنقوم أولا بتقدير دالة الاستثمار الممثلة بالمعادلة التالية: $ABFF_t = c + a_1 Y + a_2 r$ مع العلم أن $ABFF$ ، Y و r تمثل كلا من القيم الحقيقية لـــ : التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، الناتج المحلي الخام و معدل الفائدة على التوالي.

تقدير هذه المعادلة باستخدام برنامج EVIEWS 5.1 أعطى النتائج التالية:

$$ABFF_t = 308607,5 + 0,154Y - 12,82_2 r$$

$$R^2 = 0,89 \qquad DW = 0,83$$

إن العلاقة أعلاه تبين بوضوح أن الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ، فإذا زاد معدل الفائدة بنقطة واحدة فإن الاستثمار سينخفض بمقدار 12,82 مليون دج ، وهذا يبين ما لأثر المزاحمة من تأثير سلبي على فعالية السياسة المالية وبالتالي فإن تأثير هذه الأخيرة على الدخل الكلي هو ضعيف. كما يظهر من العلاقة أعلاه أيضا أن حصة الاستثمار من كل دينار إضافي في الدخل الكلي تمثل تقريبا 15,4% فقط ، مما يدل على ضعف الإنفاق الاستثماري بالجزائر.

فمنذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات خضعت معدلات الفائدة للتحديد الإداري و القرارات السياسية، بالإضافة إلى إتباع الدولة لسياسات انتقائية في توزيع القروض، وهذا بتوفير تمويل بأقل تكلفة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما جسد مفهوم كبح القطاع المالي.

- أما فيما يخص حساسية الطلب على النقود لمعدلات الفائدة فيمكن استنتاجها من خلال تقدير دالة الطلب الكلي على النقود التي يمكن تمثيلها بالصيغة التالية: $M_2 = c + l_1 Y + l_2 r$ ، مع العلم أن M_2 ، Y و r تمثل كلا من القيم الحقيقية لـــ : الكتلة النقدية، الناتج المحلي الخام و معدل الفائدة على التوالي.

تقدير هذه المعادلة باستخدام برنامج $EVIEWS$ 5.1 أعطى النتائج التالية:

$$M_2 = 251163.5 + 0,74Y + 68,52r$$

$$R^2 = 0,89 \qquad DW = 0,83$$

إذن، يمكن استنتاج ميل منحنى LM الذي يساوي: $\frac{l_1}{l_2} = \frac{0,74}{68,52} = 0,0069$ ، وهو ميل ضعيف جدا مما يدل على أن منحنى LM شديد الاستواء و هذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر .

المطلب الرابع : مدى القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني بالجزائر:

اعتمدت معظم الدراسات التجريبية للقدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني (و التي يلخصها الجدول رقم 25) على الاختبارات ذات البعد الاحتمالي، و المنبثقة أساسا من أعمال Hamilton و Flavin (1986).

وتعتمد معظم هذه الدراسات على اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (stationnarité) و اختبار التكامل المتزامن (cointegration).

الجدول رقم 25 : بعض الدراسات القياسية الخاصة بالقدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني.

Auteurs	Données	Période	Test	Soutenabilité ?
Hamilton et Flavin (1986)	Annuelles	1962-1984 (Etats-Unis)	Stationnarité du déficit et de la dette publique	Oui
Trehan et Walsh (1988)	Annuelles	1890-1983 (Etats-Unis)	Stationnarité du déficit budgétaire	Oui
Kremers (1988)	Annuelles	1920-1985 (Etats-Unis)	Stationnarité de la dette publique	Oui jusqu'en 1981, non après
Elliot et Kearney (1988)	Annuelles	1953-1987 (Australie)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui
Wilcox (1989)	Annuelles	1960-1984 (Etats-Unis)	Stationnarité de la dette publique	Non
Hakkio et Rush (1991)	Semestrielles	1950 : II- 1988 : IV (Etats-Unis)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Non
Smith et Zin (1991)	Mensuelles	1946 : 1 – 1984 : 12 (Canada)	Stationnarité du déficit et de la dette publique, cointégration	Non
Trehan et Walsh (1991)	Annuelles	1960-1984 (Etats-Unis)	Stationnarité du déficit et de la dette publique	Oui
Baiter et Patel (1992)	Annuelles	1970-1988 (Inde)	Stationnarité du déficit et de la dette publique	Non
Jondeau (1992)	Trimestrielles	1965 : 1 – 1990 : 2 (France)	Stationnarité du déficit et de la dette publique, cointégration des dépenses et recettes publiques	Non
Baglioni et Cherubini (1993)	Mensuelles	1979 : 1 – 1991 : 5 (Italie)	Stationnarité du déficit et de la dette publique	Non
Tanner et Liu (1994)	Annuelles	1950-1989 (Etats-Unis)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui
Caporale (1995)	Annuelles et semestrielles	1960-1991 (Pays de l'Union Européenne)	Stationnarité du déficit et de la dette publique	Non pour l'Italie, la Grèce, le Danemark et l'Allemagne
Quintos (1995)	Trimestrielles	1947 : II – 1992 : III (Etats-Unis)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui jusqu'en 1980, non après
Haug (1995)	Trimestrielles	1950 : 1 – 1990 : IV (Etats-Unis)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui
Ahmed et Rogers (1995)	Annuelles	1692-1992 (EU) 1792-1992 (GB)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui
Uctum et Wickens (1997)	Annuelles	1965-1994 (Etats-Unis et 11 pays européens)	Stationnarité de la dette publique	Oui pour le Danemark, les Pays-Bas, l'Irlande et la France
Payne (1997)	Annuelles	1949-1994 (les pays du G7)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui pour l'Allemagne
Crowder (1997)	Trimestrielles	1950 : 1 – 1994 : II (Etats-Unis)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Oui jusqu'en 1982, non après
Fève et Henin (1998)	Semestrielles	(Pays du G7)	Stationnarité de la dette publique	Oui pour les Etats-Unis, la Grande-Bretagne et le Japon
Athmasios et Sidiropoulos (1999)	Annuelles	1961-1994 (Espagne, Belgique, Grèce, Italie et le Portugal)	Cointégration des recettes et dépenses publiques	Non
Makrydakis (1999)	Annuelles	1958-1995 (Grèce)	Stationnarité de la dette publique	Non

Source : Eyadi, E., (2004) : art.cité, P : 28.

Trehan و Walsh (1988،1991) يعتبران تكامل الفائض الموازني الكلي من الدرجة الصفر $I(0)$ كشرط كافي للقدرة على التحمل ، كما يمكن التعبير عن هذا الشرط أيضا باختبار وجود جذور وحدية على السلاسل الزمنية الخاصة بإيرادات الدولة العامة و نفقاتها الكلية . فإذا كانت هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الصفر، فهذا يعني أيضا تكامل الفائض الموازني الكلي من الدرجة الصفر ، مما يؤدي إلى تحقق شرط العرضية ، وبالتالي القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني ، والحفاظ على ملاءة الدولة.

Hakkio و Rush (1991) يعتبران أن وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الإيرادات العامة و النفقات العامة مع معامل تكامل مشترك من الشكل $(1,-b)$ مع $0<b\leq 1$ ، هو شرط أساسي لتحقق شروط القدرة على التحمل الموازني ، أما إذا كانت $b=1$ فسنحصل على نفس شرط Trehan و Walsh السابق.

Quintos (1995) ميز بين نوعين من القدرة على التحمل الموازني : قوة القدرة على التحمل الموازني في الحالة التي يكون فيها معامل التكامل المتزامن من الشكل $(1,-b)$ و$b=1$ ، وضعف القدرة على التحمل الموازني في الحالة التي يكون فيها $0<b<1$. ونعني بالحالة الأولى تلك الوضعية التي لا تؤثر فيها التقلبات الموازنية المستقبلية و الخاصة بسيرورة الإيرادات العامة والنفقات على السير الحسن للسياسة المالية ، بحيث لا يتطلب حدوث ذلك أي تعديل موازني هيكلي.

في حين نعني بالحالة الثانية إمكانية تلقي بعض المشاكل الجوهرية خاصة منها ارتفاع نسب العجز الموازني التي قد تودي إلى تفاقم الدين العام ، وبالتالي ضرورة القيام بتعديلات موازنية هيكلية.

و على ضوء الدراسات السابقة، سنقوم باستعمال اختبار التكامل المتزامن لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين كل من نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الخام R ونسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام g بالجزائر، ثم سنحدد نوع العلاقة ما بين الإيرادات العامة و النفقات في المدى القصير إن وجدت باستعمال اختبار العلاقات السببية لـــ Granger ، لننتقل في الأخير إلى تحليل النتائج.

الفرع الأول: دراسة العلاقة ما بين نسب إيرادات الدولة و نفقاتها من الناتج المحلي الخام.

سنقوم الآن بدراسة وجود علاقة ما بين نسب إيرادات الدولة و نفقاتها من الناتج المحلي الخام باستعمال اختبار التكامل المتزامن وهذا على مرحلتين، حيث سنهتم في المرحلة الأولى باختبار استقرار السلاسل الزمنية المدروسة، أما في المرحلة الثانية سنستخدم اختبار Johansen لتحديد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات إن وجدت.

المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

- بالنسبة لحجم الإيرادات العامة من الناتج المحلي الخام R :

$$\Delta R = pR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta R_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots [1]$$

$$\Delta R = pR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta R_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots [2]$$

$$\Delta R = pR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta R_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots [3]$$

- أما بالنسبة لحجم النفقات العامة من الناتج المحلي الخام g فقد سبق التعبير عنها في المطلب الثاني.

لقد تم حساب عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaike وSchwarz فكان عدد التأخرات الخاص بكل من نسبة النفقات العامة g و نسبة الإيرادات العامة R هو: $P=1$

وباستعمال برنامج EVIEWS 5.1 تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم 26: اختبار *ADF* للمتغيرات *g* و *R*.

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
g	-0.090549	-2.624057	-1.949319	-1.611711
R	0.464080	-2.624057	-1.949319	-1.611711

من خلال الجدول يتضح أن قيمة $t\hat{\Phi}_j$ لكل من g وR أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1%، 5% و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

إذن سوف نقوم باختبار *ADF* على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة.

الجدول رقم 27 :اختبار *ADF* للتفاضلات الأولى للمتغيرات *g* و *R*

المتغيرات	ADF $t\Phi j$	القيم الحرجة %1	القيم الحرجة %5	القيم الحرجة %10
ΔR	-5.933402	-2.625606	-1.949609	-1.611593
Δg	-4.532356	-2.625606	-1.949609	-1.611593

تبين هذه النتائج أن القيمة $t\hat{\Phi}_j$ للتفاضلات الأولى للمتغيرات g وR أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونعتبر أن التفاضلات الأولى للمتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة .ومنه فإن كلا من نسبة الإيرادات العامة R و نسبة النفقات العامة g متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ عند كل المستويات.

وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إجراء المرحلة الثانية من اختبار التكامل المتزامن.

المرحلة الثانية: اختبار Johansen .

في هذه المحلة سنقوم باستخدام اختبار Johansen للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين g وR في المدى الطويل. ويقوم هذا الاختبار على حساب λ_{trace} ،فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية.

الفرضية الأولى:

H_0 *(r=0)*: عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين نسبة الإيرادات و نسبة النفقات العامة.

H_1 *(r>0)*: وجود علاقة تكامل متزامن بين نسبة الإيرادات و نسبة النفقات العامة.

الجدول رقم 28: اختبار **Johansen** ما بين المتغيرات R و g

الفرضيات العديمة	λ_{trace}	القيم الحرجة %5
$r=0:H_0$	15.54340	15.49471
$r=1:H_0$	3. 692522	3.841466

من الجدول يتضح أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 (أي أن رتبة المصفوفة تختلف عن الصفر)، لننتقل بعد ذلك للاختبار الذي يليه.

الفرضية الثانية:

$H_0:r=1$: وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

$H_1:1(r$: وجود أكثر من علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

من الجدول أعلاه دائما يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن. وعليه سنتوقف عن الاختبار ونقبل وجود علاقة تكامل متزامن مابين نسبة الإيرادات العامة و نسبة النفقات العامة بالجزائر، و بالتالي إمكانية القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني وهذا من منظور Rush وHakkio .

- ننتقل الآن إلى دراسة طبيعة هذه القدرة على التحمل (قوية أو ضعيفة) حسب منظور Quintos و التي يمكن تحديدها من خلال معامل التكامل المتزامن الذي يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تقدير علاقة التكامل المتزامن

نسبة الإيرادات R	نسبة النفقات g	الثابت
1	b= 0,367754	0.196598

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المعامل b محصور بين الصفر و الواحد، وهذا ما يكشف عن وجود قدرة ضعيفة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني بالجزائر حسب منظور Quintos ، ومن أجل تأكيد هذه النتيجة سنحاول مقارنة مرونة كل من النفقات العامة G و الإيرادات T من خلال تقدير المعادلتين التاليتين[1]:

$$\log T = a_0 + a_1 \log PIB + a_2 \log T_{-1} + e \quad \text{و} \quad \log G = b_0 + b_1 \log PIB + b_2 \log G_{-1} + e$$

تسمح هاتين المعادلتين باستنتاج مدى تكيف قرارات الدولة مع الأوضاع الاقتصادية في المدى القصير، كما يمكن أيضا استخراج مرونة تطور كل من الإيرادات و النفقات في المدى الطويل و المعبر عنهما بالصيغتين التاليتين:

مرونة الإيرادات العامة في المدى الطويل = $\frac{a_1}{1-a_2}$ و مرونة النفقات العامة في المدى الطويل = $\frac{b_1}{1-b_2}$

تعتبر مرونة الإيرادات و النفقات في المدى الطويل كمؤشرات مهمة تكشف عن سلوك الدولة فيما يخص سياستها المالية، فإذا ظهرت مرونة النفقات أكبر من مرونة الإيرادات، فهذا يعني وجود اختلال في المالية العامة للدولة.

[1] Ayadi, E., (2004) : art.citè.P :32-33.

تقدير المعادلتين السابقتين أعطى النتائج التالية:

$$\log T = -0,365 + 0,349\log PIB + 0,655\log T_{-1} \quad \text{و} \quad \log G = -0,687 + 0,453\log PIB + 0,568\log G_{-1}$$

(-1,49) (3,11) (6) (-3,18) (4,71) (6,24)

R^2= 0,99 DW= 1,94 R^2=0,99 DW=1,94

وبعد حساب المرونات في المدى الطويل ، كانت مرونة الإيرادات العامة هي 1,01 و مرونة النفقات العامة هي 1,05 .

من خلال هذه النتائج تظهر مرونة النفقات العامة أكبر من مرونة الإيرادات العامة، وهذا ما يدعم وجود قدرة ضعيفة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني بالجزائر، بحيث تبقى هذه الأخيرة قابلة للتأثر بالتقلبات الموازنية المستقبلية مما يستدعي القيام ببعض التعديلات الموازنية الهيكلية.

الفرع الثاني: دراسة اتجاه العلاقات السببية ما بين إيرادات الدولة و نفقاتها.

على نهج طريقة Van Furstenberg.G، Green.R.J و Jeong.H.H (1986)[1] سنقوم بتحديد نوع العلاقة مابين الإيرادات العامة و النفقات العامة من خلال اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger.لكننا نعلم أنه من بين شروط استخدام العلاقات السببية أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة، وعليه سنستعمل التفاضلات الثانية للمتغيرات المدروسة ($\Delta_2 T$ و $\Delta_2 G$).

يعتمد هذا الاختبار في حالتنا هذه على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta_2 T_t = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta_2 G_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\Delta_2 G_t = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta_2 T_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta_2 T_t = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta_2 T_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta G_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)$$

$$\Delta_2 G_t = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta_2 G_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta T_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4)$$

لقد تم حساب عدد التأخرات P بفضل استعمال معامل Akaike و Schwarz فوجدناه يساوي $P=2$.

لاختبار العلاقات السببية ما بين الإيرادات العامة و النفقات العامة سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$H_0: d_i=0$: $\Delta_2 G$ لا تتسبب في $\Delta_2 T$.

$H_0: h_i=0$: $\Delta_2 T$ لا تتسبب في $\Delta_2 G$.

الجدول30 التالي يلخص نتائج هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5%:

الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر Fisher المحسوبة F^*	إحصائية فيشر Fisher الجدولية F
$\Delta_2 G$ لا تتسبب في $\Delta_2 T$	10.5170	4,08
$\Delta_2 T$ لا تتسبب في $\Delta_2 G$	4.94947	4,08

من خلال الجدول يتضح أن إحصائية فيشر F^* المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر الجدولية $F_{1;38}^{0,05} \approx 4,08$ في كلا الحالتين، و بالتالي سنرفض الفرضية العدمية ، أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين.

[1] Van Furstenberg, G., Green, R.J., and Geong, H.H., (1986):' Tax and Spend, or Spend and Tax?", The Review of Economics and Statistics, Vol.68, N.2, (179-188).

بمعنى أن أي تغير في التفاضل الثاني للإيرادات العامة سيكون سببا في تغير التفاضل الثاني للإنفاق العمومي و العكس صحيح، و هذا ما يزيد من قوة العلاقة ما بين المتغيرين التي تم الحصول عليها باستخدام التكامل المتزامن.

الفرع الثالث: تحليل نتائج الاختبارات القياسية.

- يمكن اعتبار أن هذه النتائج منطقية و تعكس وضعية السياسة المالية بالجزائر التي تتميز بتبعية النفقات الكبيرة للإيرادات العامة، و نلمس هذا بوضوح من خلال قراءة مزدوجة للجدولين 1 و 5. فمثلا ، تضاعف إيرادات الدولة سنة 1974 نتيجة ارتفاع أسعار النفط تسبب في ارتفاع حجم الإنفاق العام إلى حوالي الضعف أيضا (من 12,495 مليار دج سنة 1974 إلى 20,177 مليار دج سنة 1976). نفس التأثير حدث سنة 1986 لكن هذه المرة باتجاه الانخفاض ، حيث أدى انخفاض إيرادات الدولة سنوات 1986 حتى 1989 إلى انخفاض حجم الإنفاق العام الذي انتقل من 125,441 مليار دج سنة 1986 إلى 119,7 مليار دج سنة 1988 . كما أن عودة ارتفاع إيرادات الدولة ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 كان له الأثر البالغ في عودة ارتفاع الإنفاق العام الذي انتقل من 1078,8 مليار دج سنة 1999 إلى حدود 1519,3 مليار دج سنة 2001 ،وكل هذا يبين مدى تأثير الإيرادات العامة في حجم الإنفاق . أما عن تأثير الإنفاق العام في الإيرادات فلا نلمسه إلا في حالة الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد (انخفاض الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط)، فتغطية النفقات في هذه الفترات أدى إلى الرفع خاصة من الجباية العادية التي وصلت مثلا إلى حدود 71% من الإيرادات الكلية سنة 1986 . كل هذه المؤشرات السابقة توحي بوضوح عن وجود علاقة سببية في الاتجاهين ما بين إيرادات و نفقات الدولة في الجزائر.
- ننتقل الآن إلى تبرير وجود قدرة ضعيفة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني بالجزائر و الذي يمكن استنتاجه انطلاقا من التحليل السابق للعلاقات السببية ، إذ نرى أن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة و خاصة منها الجباية البترولية . وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر. ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين في تحليلنا هذا بالشكلين التاليين:

الشكل 4-4: تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات للفترة 1980-2000:

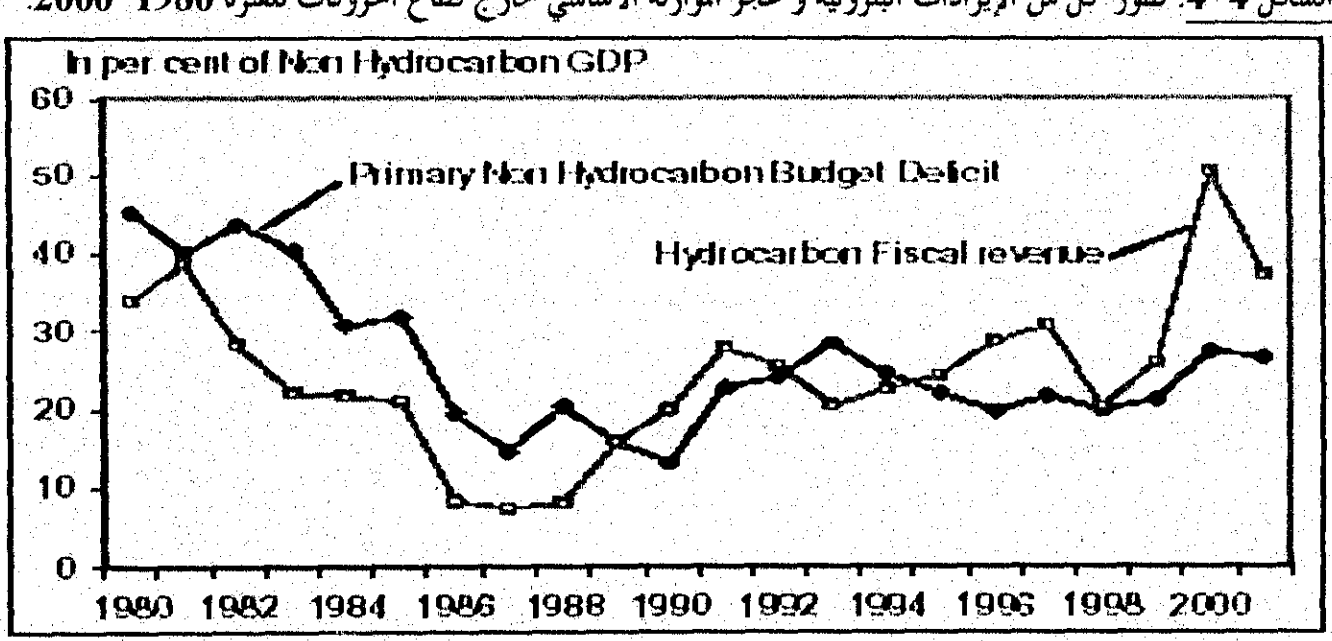

Source : Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003). P: 4.

كما يتضح أيضا من خلال الشكلين السابقين مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما يجعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط. فمثلا، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,07% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على ملاءة الدولة و مدى القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني آنذاك . عودة الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 إلى يومنا هذا انقلب بشكل إيجابي على مدى القدرة على التحمل الموازني بالجزائر ، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازني الذي انتقل من عجز قدره -3,7% من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 4,2% من هذا الناتج سنة 2004 . كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من 98,9% سنة 1995 إلى 39,6% سنة 2003 لتصل إلى حدود 16% من هذا الناتج مع نهاية هذه السنة .

الجدول رقم 32: مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر (% من PIB)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العجز الأساسي	-6,4	-1,6	1,7	2,2	6,31	0,09	3,4	13,9	7,5	3,3	7 ,44
فوائد الدين	2,3	2,8	3,2	3,5	4	4	4	4	3,47	3,07	2 ,3

Source : A. Kermane et Youssef. B (2006) :" Politique Monétaire et Financière." Profil Pays du FEMISE : Algérie. FEMISE.P :32.

أيضا من خلال الجدول أعلاه، نرى اتجاها عاما نحو ارتفاع الرصيد الموازني الأساسي عن فوائد الدين العمومي ابتداء من سنة 2000 ، وهذا ما يوحي بوجود قدرة نسبية على تحمل الدين العمومي .

خاتمـــــة:

لقد سمح تحليل السياسة المالية بالجزائر في هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن هذه الأخيرة مفادها اعتماد السلطات الكلي على الإيرادات البترولية في رسم أي سياسة اقتصادية خاصة منها السياسة المالية، مما يوحي بتبعية كبيرة للاقتصاد الجزائري لأسعار النفط في الأسواق العالمية. فنتائج التحليل النظري أسفرت عن سيطرة الجباية البترولية على إيرادات الدولة، و رغم الجهود المبذولة لتطوير الجباية العادية التي أعرب عنها الإصلاح الضريبي لسنة 1992، إلا أن مكانة الجباية البترولية نجدها ما فتأت تتعزز إذ وصلت إلى حدود 70% سنة 2004. من جهتها أيضا، خضعت السياسة الإنفاقية بالجزائر إلى عدة محددات كان من أهمها المحدد الاقتصادي و المذهبي الذي يكمن في تغيير الهيكل الاقتصادي ، و المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن ارتفاع إيرادات المحروقات، الأمر الذي يوحي بوجود علاقة واضحة ما بين السياستين الجبائية و الإنفاقية. كما أن تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي آل إلى رفض وجود هذه العلاقة، و ذلك من خلال تحليلنا لنمو حجم الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية و مراقبة وجود تأثير فعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي. و بالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة ذات البعد الكينزي لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور. انتقالنا إلى التحليل النظري للسياسة الائتمانية زاد من توضيح صورة السياسة المالية و تبعيتها لتقلبات أسعار المحروقات، فانخفاض أسعار هذه الأخيرة سنة 1986 انعكس بوضوح على التوازنات المالية للدولة ، مما أسفر عن أزمة مديونية خانقة عصفت بالاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات. غير أن استقرارها مرة أخرى خلال الخمس

سنوات الأخيرة و إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كان لهما الأثر الكبير في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة منها انخفاض حجم الدين العمومي للدولة.

أما عن نتائج التحليل القياسي للسياسة المالية بالجزائر فقد جاءت لتؤكد نتائج التحليل النظري السابقة:

- فالتحليل القياسي للتفاعلات الديناميكية ما بين حجم الدولة و نسب النمو الاقتصادي باستعمال اختبار التكامل المتزامن و اختبار السببية ، كشف عن وجود علاقة في اتجاه واحد مثلت تأثير النمو الاقتصادي على حجم الدولة و هو بالتالي مؤشر واضح لقبول قانون فاقنر بالجزائر، كما أكدت هذه العلاقة أيضا عدم تأثير حجم الدولة في النمو الاقتصادي ، و ما رفض تحقق نموذج Barro في الاقتصاد الجزائري إلا خير دليل على ذلك.

- أما عن تحليل أثر المزاحمة، فقد أسفر اختبار التكامل المتزامن عن وجود علاقة ما بين الإنفاق العام و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، ليتم الكشف عن وجود هذا الأثر من خلال توظيف دوال الاستجابة الدفعية التي بينت بوضوح استجابة تراكم رأس المال العكسية لأي تغير في الإنفاق العام ، مما يعني أن السياسة المالية المنتهجة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص. كما أن الاستعانة بالتحليل الاقتصادي الكلي النموذجي الممثل في معرفة ميل منحنيات IS-LM زاد من الكشف عن هذا الأثر، مما يعكس بوضوح عن الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

- انتقالنا للتحليل القياسي للقدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني زاد من ترسيخ نتائج التحليل النظري السابق، إذ أسفر اختبار التكامل المتزامن و اختبار السببية عن وجود علاقة ما بين إيرادات الدولة و نفقاتها مع تأثير متبادل فيما بينهما ، مما يوحي بإمكانية القدرة على التحمل الموازني بالجزائر. غير أن تقدير علاقة التكامل المتزامن كشف عن وجود قدرة تحمل ضعيفة حسب منظور Quintos ، و قد زاد حساب مرونات الإنفاق و الإيرادات من تجسيد النتيجة أين كانت مرونة الإنفاق أكبر من مرونة الإيرادات ، مما يعني أن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني هو مرهون بالإيرادات العامة و خاصة منها الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، و هذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

الخاتمـــة العامـــة

لقد سمحت دراستنا هذه بإعطاء نظرة و لو بسيطة حول الأسس النظرية للسياسة المالية للدولة، أين تم فيها أولا التعرف على مختلف المقاربات النظرية لدور و حجم الدولة في الاقتصاد، و هذا انطلاقا من المنظور النيوكلاسيكي الذي يعتبر تدخل الدولة كضرورة مرغمة في حالة عجز نظام السوق عن تخصيص الموارد، ثم الانتقال إلى المنظور التدخلي للدولة الذي يجد لنفسه عدة تبريرات تفسر هذا التوسع، مع إضافة وظائف جديدة للدولة كتوزيع المداخيل و تنظيم استقرار النشاط الاقتصادي، و وصولا إلى المنظور التوفيقي ما بين الطرحين السابقين الذي يعتمد على ضرورة وجود حجم مثالي للدولة يحقق أعلى مستوى للنمو الاقتصادي.

إن معرفة حجم الدولة المثالي في الاقتصاد أمكننا من الإحاطة بالنطاق الذي تمارس فيه الدولة نشاطها المالي الذي يمثل في صورته المنظمة الظاهرة المالية موضوع السياسة المالية، التي عادة ما تصب أهدافها في سياق وظائف الدولة نفسها، مع توافق هذه الأهداف بالأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية الكلية و تكييف أدوات السياسة المالية الكمي و النوعي و تنسيقها بشكل يخدم هذه الأهداف. غير أن موضوع فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي حظي باهتمام بالغ من قبل العديد من الاقتصاديين، أسفر عن ظهور عدة مقاربات نظرية اعتمدت في تفسيرها على مجموعة من الظواهر و الآثار الاقتصادية. و قد انبثق هذا الموضوع انطلاقا من تفاقم عجز الموازنة و ارتفاع نسب الدين العمومي لدى معظم الدول الغربية، الشيء الذي أدى بدوره إلى إعادة النظر في النماذج التحليلية للسياسة المالية للدولة والمرتكزة أساسا على إستراتيجيات تمويل عجز الموازنة و آثارها، و طرح إشكالية قدرة تحمل السياسة المالية لهذه العجوز، مع إمكانية اللجوء إلى التعديلات الموازنية التي تسمح بتسديد هذه الديون و تضمن بذلك ملاءة الدولة.

إن هذا الطرح السابق ساعد بشكل كبير في إدراك النسق الرئيسي لموضوع السياسة المالية، بحيث سمح بإقحام بعض المتغيرات الموازنية في التحليل الاقتصادي الكلي مثل البعد الزمني و استراتيجيات العوامل، و كذلك إدراج ديناميكية تراكم الديون و تغير التوقعات. لذلك فإن جهود تطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عمقا وعلى أسس علمية سليمة، بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية المرغوبة، ومسترشدة بتشخيص علمي دقيق للتأثير على كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي (وليس الطلب الكلي فقط أو العرض الكلي فقط) التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة على حدى.

أما عن واقع هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، فقد كشف تحليلنا النظري و القياسي على اعتماد السلطات الكلي على الإيرادات البترولية في رسم السياسة المالية، مما أضفى عليها ميزة الضعف و الفعالية النسبية في تحقيق النمو الاقتصادي. فرغم الوفرة المالية التي تنعم بها البلاد بفضل الطفرة النفطية في العالم، إلا أنها لم تحقق بعد الإقلاع المنشود للاقتصاد الوطني المنهك. و لقد حاولت الدولة توجيه سياستها المالية نحو التنمية الاقتصادية بتبنيها خطة

إنفاق عام أطلق عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي، رصدت لها مقدارا ماليا وصل إلى 8 مليار$ وذلك بهدف الحد من آثار الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي وجدت لها مكانا بين شرائح المجتمع المختلفة بسبب الأزمة التي تهز البلاد منذ 1992. وتحت عنوان برنامج النمو و الإنعاش الاقتصادي رصدت الحكومة حوالي 80 مليار$، وهو رقم قياسي جديد مسح الرقم السابق ، وسطرت هدفا أساسيا هو إنجاز مشاريع البنى التحتية و الإسراع في إنجاز المشاريع ذات الطابع الاستعجالي. كما أن القراءة التحليلية لمشروع قانون المالية لسنة 2007 تفيد بأن السلطات لا تزال تتبنى نفس الخيارات الاقتصادية ، أي الاعتماد على رفع وتيرة الإنفاق العمومي و تمويل المشاريع الكبرى لبناء الهياكل القاعدية مستفيدين من الموارد المالية المتوفرة ، غير أنه لا يمكن تحقيق تنمية دائمة بالتركيز على الهياكل القاعدية دون الاستثمار في القطاع الخاص، و بالتالي فإن لمثل هذا الخيار بعض المخاطر على المدى المتوسط لسببين على الأقل، الأول:عدم تحقيق الأهداف المحددة في مشاريع دعم النمو، و بقاء وتيرة النمو أضعف مما هو مأمول للخروج من دائرة التبعية للمحروقات و إنعاش الآلة الاقتصادية لاسيما القطاع الصناعي المنتج و الخفض الفعلي للبطالة.و الثاني: القدرة المحدودة لإستيعاب الاقتصاد الوطني و غياب المشاريع الفعلية ذات المردودية الإنتاجية، فنسبة إستكمال المشاريع في مخطط الإنعاش الأول لم تتعدى بعد 60% على أقصى تقدير.

من جهة أخرى ، أغفلت السلطات الطرف الآخر من معادلة السياسة المالية بحيث لم تنم قدراتها في تحصيل الإيرادات، هذا إذا ما علمنا أن الدولة تخسر حوالي 600 مليار دج سنويا من جراء التهرب و الغش الضريبي أي حوالي 75% من قيمة الجباية المحققة و هو رقم كبير جدا. و تتغذى هذه الظاهرة من السوق الموازية التي تمثل حسب آخر تقرير للبنك العالمي 34,1% من الناتج المحلي الخام، أي في حدود 35 مليار$ ، وهو مستوى كبير جدا إذا ما قارناه مثلا مع قيمة الواردات الجزائرية التي تصل إلى 20 مليار$ ، و تبقى هذه السوق الخارجة عن نطاق السيطرة سواء الجبائية أو غيرها تشكل مؤشرا للإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني المرتبط بالريع النفطي أساسا، وفي سياق نفس هذه النقطة نطرح إشكالية آفاق السياسة المالية من منظور التنمية المستدامة، فالسياسة المالية و الاقتصادية الحالية في الجزائر ترهن بجد مستقبل الأجيال القادمة، فالحاجات سوف تزداد مستقبلا، و التسيير الحالي الذي يعاني ضعفا لا نظير له سوف لن يمكن من تأمين هذه الحاجيات، فالجزائر تصدر ثروتها النفطية غير المتجددة و ترفع تدريجيا من الكميات المستغلة بحيث يتوقع أن تصدر 2 مليون برميل يوميا في غضون 2010، و بالمقابل هي غير قادرة على استثمار العائدات المالية الضخمة المتأتية من هذه الثروة المصدرة في مشاريع منتجة بديلة تفيد الأجيال الحالية و اللاحقة. و رغم ارتفاع نسبة الادخار إلى 51,7 % من الناتج المحلي الخام سنة 2005، إلا أن نسبة الإستثمار لم تتعدى 30%، منها 22% موجهة لرفع رأس المال و 8% موجهة لرفع المخزون، أما نسبة 21,5% المتبقية من هذا الناتج، و التي تعادل ما قيمته 22 مليار$ فهي عبارة عن ثروة مكتنزة لم تستعمل في أي شيء، إذ أنها لم تستثمر و لم تستهلك.

أما عن تطوير الصادرات خارج المحروقات فيستحيل أن يتعدى المليار دولار في ظل سوء تسيير الاستثمارات و ضعف أداء المؤسسات الإنتاجية.

و بين حقائق الواقع و الخطاب السياسي، نرى ضرورة وجود نقاش حر حول رسم السياسات المالية و الاقتصادية للبلاد.

التوصيـــات

من أجل معالجة الإختلالات السابقة، إرتأينا إبداء بعض الإقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية و دعم النمو، إذ ينبغي على السلطات العامة مراعاة الجوانب التالية:

- فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، و هذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و يتعلق الأمر بـــ:
  - استغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط و تحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات.
  - تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.
  - توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
  - الإهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية و تدهور رأس المال المادي.
  - الإهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في القطاع العمومي و ذلك بإقامة نظام محفز للكفاءات مع ترشيد سياسة التوظيف.
  - العمل على تقليص الاستهلاك الحكومي بخفض الاستهلاك الأقل إنتاجية.
- أما فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فيجب رد الإعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات و ذلك بـــ:
  - توسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، تحفيز الاستثمار و تقليص محاولات الغش و التهرب الضريبي.
  - تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، لكي يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل و الاستثمار على المدى الطويل.
  - تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته و مكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، و العمل على رفع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.
  - خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات.
  - توجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

- في حين لابد على السلطات، في سياستها الائتمانية، من تعزيز دور الخزينة العمومية كوسيط مالي من خلال توسيع نشاط سوق قيم الخزينة، و هذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية و تبني مزيد من إجراءات التحرير المالي.

إقتراحات بخصوص البحوث المستقبلية

إن موضوع السياسة المالية و القدرة على التحمل الموازني هو في حقيقة الأمر موضوع واسع و متشعب بحكم العلاقة التي تربط السياسة المالية بباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، لذلك يحتاج هذا الموضوع لمزيد من الأبحاث الأخرى للإلمام بمختلف جوانبه. و يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر المواضيع التالية:

- تحديد السياسة المالية المثالية ضمن نماذج النمو الداخلي النشأة مع إدراج الأخطار التميزية باستعمال سلاسل ماركوف(Markov).
- تحديد السياسة المالية المثالية ضمن التكتلات الاقتصادية و النقدية.
- دراسة ترشيد الخيارات العمومية للدولة باستخدام البرمجة بالأهداف (Goal Programming).
- مصداقية السياسات المالية و تأثيرها على سلوك المستهلك.
- التمويل النقدي لعجز الموازنة و آثاره الحقيقية و النقدية.
- الدراسة التحليلية و القياسية للوساطة المالية العمومية.

هذا ما استطعنا حصره في الوقت الحاضر، فإن وفقنا فذلك ما كنا نود، و إن جانبنا الصواب فيما سطرناه فلا حيلة لنا فيما كان. "**وما تشاءون إلا أن يشاء الله**".

المراجـــع

قائمة المراجع باللغة العربية

- أحمد رمضان نعمه الله و آخرون (2003):"النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية.
- جميل أحمد توفيق وعلي شريف (1988):"الإدارة المالية " الدار الجامعية. بيروت.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبودوح (2003) :" مبادئ المالية العامة". الدار الجامعية.
- حامد عبد المجيد دراز (2004):"السياسات المالية".الدار الجامعية.
- حمدي أحمد العناني (1992):" اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"، الدار المصرية اللبنانية، ط1.
- جريدة الخبر الصادرة بتاريخ:7 أوت 2006 .العدد رقم:4775 .
- جريدة الخبر الصادرة بتاريخ:2 سبتمبر 2006. العدد رقم:4797.
- زينب حسين عوض الله (2003):" مبادئ المالية العامة". الفتح للطباعة والنشر.
- عادل أحمد حشيش (1992):"أساسيات المالية العامة". دار النهضة العربية. بيروت.
- عبد الكريم صادق بركات (1987):"الاقتصاد المالي " الدار الجامعية.
- عبد المجيد قدي (2002):"النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة".الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة:20-21 ماي 2002.
- عبد المجيد قدي (2003): " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المنعم فوزي (1972):" المالية العامة والسياسة المالية". دار النهضة العربية، بيروت.
-كمال رزيق و بوعلام رحمون (2004):"تقييم السياسة الجبائية في الجزائر".ملتقى السياسات الاقتصادية.جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- كساب علي (2004):" النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي". ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد فؤاد إبراهيم (1971):" مبادئ المالية العامة". دار المعرفة". ط2.
- محمد عباس محرزي (2003):"اقتصاديات المالية العامة". ديوان المطبوعات الجامعية.
- محيي محمد مسعد (2004):" دور الدولة في ظل العولمة"، مركز الإسكندرية للكتاب.ط1.
- ناصر مراد (2003): "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق " دار هومة.
- وزارة المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2001، تقرير تقديمي، أكتوبر2000.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

- Abel, A.B., (1987): "Operative Gift and Bequest Motive", *American Economics Review*, Vol. 77, N. 5, (1037-1047).

-Aschouer, D.A., (1989):"Is Public Expenditure Productive? " , *Journal of Monetary Economics*, Vol.23, N.3, (177-200)

-Aghion, P., Caroli, E., and Cecilia, G.C., (1999): " Inequality and Growth: a Panel Study of Swedish Countries 1960-2000", *CEPREMAP*.

- Alesina, A. and Perotti, R., (1995): "Fiscal Expansion and Adjustment in OCDE Countries", *Economic Policy*, Vol.10, n.2, (205-248).

- Anand, R., and Van Wijnbergen, S., (1989):"Inflation External Debt and Financial Sector Reform: A Quantitative Approach to Consistent Fiscal Policy with an Application to Turkey", NBER, Working Paper, n°: 2731.

- Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C., (2005):" le Rôle de la Consommation Publique dans la Croissance : le Cas des Pays de Union Européenne ", Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal.
- Arrow, K., (1974) : *"Choix Collectifs et Préférence Individuelles"*, Calmann-Lévy, Paris.
- Arthus, P., (1996):" *Déficits Publics : Théorie et Pratique*", Economica, Paris.
- Arthus, P., (2000):"Est-il Optimal de Faire Disparaître la Dette Publique?", Document de Travaille 2000/MA, *Caisse des Dépôts et Consignations.*
- Aschauer, D.A., (1985): "Fiscal Policy and Aggregate Demand", *American Economic Review*, Vol.75, N.1, (117-127).
- Avila, D.R., and Strauch, R., (2003):" Public Finances and Long Term Growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis ", Working Paper N°: 246, *European central bank*, Frankfurt.
- Ayadi, E., (2004): " Analyse de Soutenabilité de la Politique Budgétaire en Tunisie", ERED-FEMISE, Recherche N° : FEM 21-39.
- Bacha, E.L., (1990):"A Three-Gap Model of Foreign Transfers and the GDP Growth Rate in Developing Countries", *Journal of Development Economics*, Vol.32, N.2, (279-296).
- Banque d'Algérie, 1995/2005.
- Barka, Z., et Belarbi, A., (1997) :" Etude de Processus d'Elaboration de Budget et de l'Etat", CCST.
- Barro, R.J., (1974): "Are Government Bonds Net Wealth", *Journal of Political Economy*, Vol.82, N.6, (1095-1117).
- Barro, R.J., (1979):"On the Determination of the Public Debt", *Journal of Political Economy*, Vol.87, N.5, Part.1, (940-971)
- Barro, R.J., (1980):"Federal Deficit Policy and the Effects of Public Debt Shocks", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol.12, N.4, (747-762)
- Barro, R.J., (1981):" Output Effect of Government Purchase", *Journal of Political Economy*, Vol.89, N.6, (1086-1121).
- Barro, R.J., (1990):"Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth ", *Journal of Political Economy*, Vol.98, N.5, (103-125).
- Barsky, R.B., (1973): "The Fisher Hypothesis and the Forecast Ability and Persistence of Inflation", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 19, N.1, (3-24).
- Barsky, R.B., Mankiw, N.G., and Zelds, S.P., (1986): "Ricardian Consumer with Keynesian Propensities", *American Economics Review*, Vol.76, N.4, (676-691).
- Baumol, W., (1967): "Macroeconomics of Mubalanced Growth, the Anatomy of Urban Crisis", *American Economic Review*, vol.57, N.3, (415-426).
- Bean, C., (1994):"European Unemployment; A Surrey", *Journal of Economic Literature*, Vol.32, N.2, (573-619).
- Becks, S., (1993):" The Ricardian Equivalence Proposition: Evidence from Foreign Markets", *Journal of International Money and Finance*, Vol.12, N.2, (154-169).
- Beltrame, P., (1997) :" *la Fiscalité En France* ", Hachette, 5eme édition, France.
- Bernheim, B.D., (1989):" A Neoclassical Perspective on Budget Deficits", *Journal of Economic Perspectives*, vol.3, N.2 (55-72).
- Black, F., and Sholes, M., (1973):" The Princing of Options and Corporate Liabilities", *Journal of Political Economy*, Vol.81, N.3, (637-654).
- Blanchard, O., Chouraqui, J.C., Hagemam, R., et Sartor, R, N., (1990) : " la soutenabilité de la politique budgétaire: nouvelles réponses aux question ancienne ", *Revue Economique de l'OCDE*, N° 15.
- Blejer, M., and Chu, K.Y., (1988): "Measurement of Fiscal Impact. Methodological Issues", D.C.IMF, (32-47).
- Blejer,M., and Cheasty, A., (1991): "The Measurement of Fiscal Deficits", *Journal of Economics Literature*, Vol.29, N.4, (1655-1678).
- Blinder, A.S., and Solow, R.M., (1973): "Does Fiscal Policy Matter? ", *Journal of Political Economy*, Vol.2, (319-337).
- Bohn, H., (1995): "The Sustainability of Budget Deficit in a Stochastic Economy ", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.27, N.1, (257 – 271).
- Boiteux, M., (1965) :"Sur la Gestion des Monopoles Astreints à l'Equilibre Budgétaire", *Econometrica*, vol.32, n.1, (1-14)
- Bourbonnais, R., (2002): "*Econométrie*", Dunod, 4em Edition, Paris.

-Bowen, H.W., Davis, R.G., and Kopf, D.M., (1962):" The Distribution of the Debt Burden", *Review of Economies and Statistics*, Vol.44, N.1, (98-99).
-Break, G.F., (1957):"Income Taxes and Incentives to Work", *American Economic Review*, Vol.47, N.05, (529-549).
- Brock, W.A., (1974): "Money and Growth, the Us of Long Run Perfect Foresight", *International Economic Review*, Vol.15, N.3, (750-777).
- Brunner, K., and Meltzer, A.H., (1972): "Money, Debt and Economic Activity", *Journal of Political Economy*, vol.80, N.5, (951 – 971).
- Buchanan, J.M., (1976): "Barro on the Ricardian Equivalence Theorem", *Journal of Political Economy*, Vol.84, N.2 (337-342).
- Buiter, W., Persson, T., and Minford, P., (1985): "A guide to public sector debt and deficit", *Economic Policy*. Vol.1, N.1, (13-79).
- Carmichael, J., (1982): "On Barro's Theorem of Debt Neutrality: The Irrelevance of Net Wealth", *American Economics Review*, Vol.72, N.1, (202-213).
-Cebula, R.J., (1973): "Deficit Spending, Expectation and Fiscal Policy Effectiveness", *Finances Publiques*, N.34, P 362.
- Chan, L.K.C., (1983): "Uncertainty and the Neutrality of Government Policy", *Journal of Monetary Economics*, Vol.11, N.3, (351-372).
- Chenery, H.B., and strout, A.S., (1966):"Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, vol.56, N.1, Part.1, (680-733).
- Christ, C., (1968): "A Simple Macroeconomic Model with a Government Budget Restraint ", *Journal of Political Economy*, Vol.76, N.01, (53-61).
- Christiano, L.J., and Eischenbaum, M., (1992):" Current Recent Business Cycles Theories and Aggregate Labor Market Fluctuation", *American Economic Review*, Vol.82, N.3, (430-450).
- CNES (Conseil National Economique et Social), (1999) :"Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel".
- CNES, (2004) : "Rapport sur la Conjoncture Economique et Social du Deuxième Semestre 2004".
- Coase, R.J., (1960): "The Problem of Social Cost", *Journal of Law and Economics*, vol.3, N.1, (1-44).
- Cochin, L.A., (1974): "Are Futures Taxes Anticipated by Consumer? Comment", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol .6, N .3, (385-394).
- Cohen, D., (1985): "Inflation Wealth and Interest Rates in an Intertemporal Optimizing Model", *Journal of Monetary Economics*, Vol.16, n.1, (73-85).
- Cohen, D., (1993):"Low Investment and Large LDC Debt in the 1980's", *American Economic Review*, Vol.83, N.3, (437-449).
- Cohen, D., (1995):"Large External Debt and Show Domestic Growth: a Theorical Analysis", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.19, N.57, (1141-1163).
- Cormendi, R.C., (1983): "Government Debt, Government Spending and Private Section Behaviour", *American Economic Review*, Vol.73, N .05, (984-1010).
- Courtault, J.M., (1995) : "Relation de Fisher et Neutralité de l'Inflation", *Revue économique*. Vol.46, N.4, (1063-1097).
- Creel, J., et Sterdyniak, H., (1995):"Les Déficits Publics en Europe:Causes, Conséquences ou Revendes à la Crise", *Revue de l'OFCE*, N.54. (57-100).
- Darreau, P., (2003) :"*Croissance et Politique Economique* ", De Boeck université, Bruxelles.
- Darzen, A., (1978): "Government Debt, Human Capital and Bequests in a Life-Cycle Model", *Journal of Political Economy*, Vol.86, N.3, (505-516).
- Darzen, A., (1981): "Inflation and Capital Accumulation under a Finite Horizon", *Journal of Monetary Economics*, Vol.8, N.2, (247-260).
- Darzen, A., (1985):" Tight Money and Inflation: Further Result", *Journal of Monetary Economics*, Vol.15, N.2, (113-120).
- Darzen, A., and Helpman, E., (1990):" Inflationary Consequences of Anticipated Macroeconomic Policies ", *Review of Economic Studies*, vol.57, N.1, (147-164).
- David, P.A., and Scadding, J.L., (1974):" Private Savings, Ultra-Rationality, Aggregation and Denison's law", *Journal of Political Economy*, vol.82, N.2, (225-249).
- d'Avisenet, P., (1999):"*La Politique Economique Conjoncturelle* ", Dunod, Paris.
- Degirmen, F.O., (2004):" Do Budget Deficits Matter: Evidence from Turkey.", *Thesis of: "Doctor of Philosophy Economics"*, George Mason University.

- Diamond, P.A., (1965):"National Debt in a Neoclassical Growth", *American Economic Review*, Vol.55, N.5, Part.1, (1126-1150).
- Document du Groupe de la Banque Mondiale, (2003) : Rapport No : 25828-AL.
- Domar, E.D., (1944):" The Burden Debt and the National Income", *American Economic Review*, Vol.34, N.4, (798-827).
- Dornbusch, R., and Frenkel, J.A., (1973): "Inflation and Growth: Alternative Approaches", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol .511, N. 1, Part.1, (141-156).
- Dornbush, R., and Fisher, S., (1980):"Exchange Rate and Current Account", *American Economic Review*, Vol.70, N.5, (960-971).
- Dotsey, M., (1985): "Controversy Over the Futural Budget Deficit, a Theorical Perspective", *Economic Review*. Vol.71, N5, (3-16).
- Duthil, G., et Marois, W., (1997):"*Politique Economique* ".Ellipes. Paris.
- Elouar, N., (2004):" Le Seuil d'Endettement Extérieur Optimal : Cas de la Tunisie", C.E.R.F.F & M.I.F.
- Engle, R.F., and Granger, C.W.J., (1987): " Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*, Vol.55, (251-276).
- Evans, P., (1985): "Do Large Deficits Procure High Interest Rates", *American Economic Review*, Vol.75, N .01, (68-87).
- Feldstein, M., (1981): "Government Deficits and Aggregate Demand", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 9, N.1, (1-20).
- Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) :" *Economie Contemporaine* ".19^{em} Edition, Tome 1, PUF, Paris.
- Friedman, B.M., (1978): "Crowding Out or Crowding in? Economic consequences of fimining Government Deficits", *Brooking Papers on Economic Activity*, vol.1978, N.3, (593-641).
- Freidman, M., (1968):"The Role of Monetary Policy", *American Economic Review*, Vol.58, N.1, (1-17).
- Fisher, S., (1979): "Capital Accumulation on the Transition Path in a Monetary Optimizing Model", *Econometrica*, Vol.47, N.6, (1433-1439).
-Gehrels, F., (1957):"Government Debt as a Generator of Economic Growth ", *Reviews of Economics and Statistics*, Vol.39, N.2, (183-192).
- Ghali, K.H., (1998):"Government Size and Economic Growth: Evidence Frome Multivariate Cointegration Analysis", *Applied Economics*, Vol.31, (975-987).
- Giavazzi, F., and Pagano, M., (1995):"Non Keynesian Effects of Fiscal Policy Changes: International Evidence and the Swedish Experience ", CEPR, Discussion paper n° 1284.
- Gramlich, E.M., (1990):"Fiscal Indicators", *Department of Economics and Statistics*, OCDE, Working Papers N°:80.
- Granger, C.W.J (1981):" Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", *Journal of Econometrics*, Vol.16, (121-130).
- Granger, C.W.J., and Newbold, P., (1974): "Spurious Regression in Econometrics", *Journal of Econometrics*, Vol.26, (1045-1066).
- Guillard, M., (2004) : "Déficits et Dette Publics", EEPEF, Université d'èvry.
- Hairault, J.O., (2000):"*Analyse Macroéconomique*". Tome: 1. La découvert. Paris.
- Hakkio, C., and Rush, S.M., (1991): "Is the Budget Deficit Too Large?", *Economic Inquiry*, Vol. 29, (429 – 445).
- Haliasson, M., (1987): "Multi Asset Economies with Staggered Portfolio Adjustment", Working paper N°: 88/14, University of Maryland.
- Haliasson, M., and Tobin, J., (1990): "the Macroeconomics of Government Finance", Publié dans: *Handbook of Monetary Economics*, Vol .02, edited by: B.M Freidman and F.M Halin 1990.
- Hamilton, J., and Flavin, D.M., (1986): " On the Limitation of Government Browing: Framework for Empirical Testing ", *Journal of Economic Review*, vol .76, N.4, (808 – 819).
- Hansen, B., (1973): " In the Effect of Fiscal and Monetary Policy: A Taxonomic Discussion ", *American Economic Review*, Vol.63, n.4, (54-571).
- Hansen, L.P., and Sergent, T.J., (1980): "Formulating and Estimating Dynamic Rational Expectations Models", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.2, N.1, (7-46).
- Heertje, A., Pieretti, P., et Bortheleiny, P., (2003):" *Principes d'Economie Politique*", II ^{eme} Edi, De Boeck Université, Bruxelles.

- Heller, P.S., Hasse, R.D., and Mansor, A., (1986): "A Review of the Fiscal Impulse Measure", Occasional Paper, N° 44, IMF.
- Herschtel, M.L., and Euzely, A., (1998): "*Finances Publiques*", Dunod, Paris.
- Hertzog, R., (1990): "*La Dette Publique En France*", Economica, Paris.
- Holtz, E.D., (1988):"Private Output, Government Capital, and the Infrastructure Crisis", Working paper N°: 394, *Colombia Department of Economics.*
- IMF: Statistical Appendix: Staff Country Report (1998/2004/2005/2006).
- Johansen, S., (1988):" Statistical Analysis of Cointegration Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.12, (231-254).
- Jondeau, E., (1992) : " La Soutenabilité de la Politique Budgétaire ", *Economie et Prévision*, N.104, (1-17).
- Judd, K.L., and Hublard, G.R., (1986): "Liquidity Constraints, Fiscal Policy and Consumption", *Brooking Papers on Economic Activity*, Vol.1, N.1, (1-50).
- Kenworthy, L., (1998):"Does Social Welfare Reduce Poverty? ", *Luxemburg Income Studies*, Working Paper N.188.
- Kessler, D., Perelman, S., et Pestieau, P., (1986): " L'Hypothèse de l'Equivalence Entre Impôt et l'Emprunt : un Test sur les Pays de l'OCDE", *Annales d'Economie et de Statistique.*
- Kregel, J.A., (1985):"Sidney Weintraub's Macro Foundations of Microeconomics and Theory of Distribution", *Journal of Post Keynesian Economics*, Vol.7, N. 4, (540-558).
- Krugman, P., (1988):"Financing Verus Forgiving a Debt Overhage ", *Journal of Development Economics*, Vol.28, N.3, (253-268).
- Kydland, F., and Prescott, E., (1977):"Rules Rather then Discretion; the Inconsistency of Optimal Plans", *Journal of Political Economy*, Vol.85, N.3, (473-492).
- Laitnern, J.P., (1979): "Bequests, Golden-age Capital Accumulation and Government Debt", *Economica*, Vol.46, N.184, (4031-414).
- Landais, B., (1998) :"*Leçons de Politique Budgétaire*", De Boeck université.
- Lardic, S., et Mignon, M., (2002) :"*Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières* ", Economica, Paris.
- Legzenzi, G., and Milas, C., (2002):" Beyond the Demand the Impotence of Supply Side and Institutions Factors in the Growth of Government", *Applied Economics Letters*, Vol.9, (523-527).
- Levhari, D., and Patinkin, D., (1968): "The Role of Money in a Simple Growth Model", *American Economic Review*, Vol.58, N.04, (713-753).
- Liau, P., et Renversez, F., (1988):"*Stratégies de Financement des Solde Budgétaire*", Economica, Paris.
- Liau, P., (1996) :"*Economie Financière Publique* ", PUF, France.
- Liviatan, N., (1984): "Tight Money and Inflation", *Journal of Monetary Economics*, Vol.13, N.1, (5 –15).
- Loizides, J., and Vamvoukas, G., (2005):"Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Trivariate Causality Testing". *Journal of Applied Economics* .Vol.8, n.1, (125-152).
- Long, J., and Plosser, R.C., (1983): "Real Business Cycles", *Journal of Political Economy*, Vol.91, N.1, (39-69).
- Lucas, R.E., (1972):"Expectation and the Neutrality of Money", *Journal of Economic Theory*, Vol.4, N.2, (103-124).
- Lucas, R.E., and Stockey, N.L., (1983): "Optimal Fiscal and Monetary Policy in a Economy without Capital", *Journal of Monetary Economics* Vol.12, N.1, (55-93).
-Mac callum, B.T., (1984):" Are Bond Financed Deficits Inflationary? A Ricardian Analysis", *Journal of Political Economy*, vol.92, N.1, (123-135).
- Mankiw, N.G., (1998):" *Principes de l'Economie*". Economica. Paris.
- Mankiw, N.G., (1992):"The Reincarnation of Keynesian Economics", *European Economic Review*, Vol.36, N.2-3, (559-566).
-Mannell, A.H., (1992):" Infrastructure Investment and Economic Growth", *Journal of Economic Perspective*, Vol.6, N.4, (189-198).
- Menna, k., (2004) :" Soutenabilité de la Dette Publique : Quelle Politique Budgétaire Pour L'Algérie ?", Colloque intitulé :"Politiques Economiques". Université de Tlemcen.
-Ministère des Finances (1999) : " La Situation Economique et Financière En 1999".
-Ministère des Finances (2000) : "La Situation Economique et Financière En 2000".
-Ministère des Finances (2001) : "La Situation Economique et Financière à Fin 2001".

-Ministère des Finances (2002): "La Situation Economique et Financière à Fin 2002".
-Ministère des Finances (2003): "La Situation Economique et Financière En 2003".
- Mishan, E.J., (1964):" The Burden of the Debt", *Journal of Political Economy*, Vol.72, N.5, (491-495).
- Modigliani, F., (1961):"Long Run Implications of Alternative Fiscal Policies and the Burden of the National Debt", *Economic Journal*, Vol.71, N.284, (730-755).
- Monadjemi, M., and Kearney, C., (1991):"The Interest Rate Neutrality of Fiscal Deficits: Testing for Ricardian Equivalence and Capital Inflow", *Journal of International Money and Finance*, Vol.10, N.4, (541-551).
- Mundell, R., (1963): "Inflation and Real Rates", *Journal Political Economy*, Vol.71, N.2, (280-283).
- Muth, J., (1961):"Rational Expectation and the Theory of Price Movement", *Econometrica*, Vol .29, N, 3, (315-335).
- Muzellec, R., (1997): "*Finances Publiques*", Sirey,10eme Edition.
- Nicoletti, G., (1988): " Une Analyse Internationale de la Consommation Privée de l'Inflation et de l'Hypothèse de Neutralité de la Dette", *Revue Economique de l'OCDE*, N° 11.
- Ojo, O., and Oshikoya, T., (1995):" Determinant of Long-Term Growth: Some African Results", *Journal of African Economics*, Vol.4, N.2, (163-191).
-Orr, A., Edey, M., and Kennedey, M., (1995):"The Determinants of Real Long-Term Interest Rates: 17 Countries Pooled Time Series Evidence", *OCDE, working* paper N°:42.
- Ott, D.A., (1965): "Budget Balance and Equilibrium Income ", *journal of Finance*.N.20, (71-77).
- Parker, K., and Kaster, S., (1993):"A Framework for Assessing Fiscal Sustainability and External Viability, With an Application to India", *IMF* Working paper N°: 93/78.
- Partridge, M.D., (2005): "Dose Income Distribution Affect U.S.State Economic Growth?", *Journal of Regional Science* .vol.45, N.2.
- Percebois, J., (1991):" *Economie des Finances Publiques* ", Armand colin. Paris.
- Phelps, E.S., (1967):"Phillip's Curves, Expectation of Inflation and Optimal Unemployment over Time", *Economica*, Vol.43, N.135, (289-297).
- Pestieau, P., Kessler, D., and Cremer, H., (1986): "Fertility Deferential and the Regressive Effect of Public Debt", *Economica*, Vol.54, N.213, (79-87).
- Phillips, A.W., (1958):" The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the Limited Kingdom.1861-1957", *Economica*, Vol.25, n.100, (283-299).
- Pondaven, C., (1994): "*Economie Des Décisions Publiques*".Viubert, Paris.
- Poulan, F., (1988):"Le Circuit en Economie Ouvert et la Capacité d'Endettement International.", *Economie et société*, Vol.22, N.6.
- Prager, J.C., (2002):"*La Politique Economique d'Aujourd'hui*".Ellipses. Paris.
- Raffino, M., et Moisseron, J.Y., (1999) :" *Dette et Pauvreté*". Economica. Paris.
- Ramsay, F., (1955): "A Contribution to the Theory of Taxation", *Economic Journal*, vol.37, n.1,
- Robelo, S., (1991):" Long-Run Policy Analysis and Long Run Growth", *Journal of Political Economy*, Vol.99, N.5, (500-521).
- Rolph, E.R., (1957): "Principles of Debt Management ", *American Economic Review*, Vol.47, N.3, (302-332).
- Ross, S., (1976):"The Arbitrage Theory of Capital Asset Pricing", *Journal of Economic Theory*, N.13, (341-360).
- Sargent, T., (1973): "Rational Expectation, the Real Rate of Interest and the Natural Rate of Unemployment", *Brooking paper on Economic Activity*, Vol .1973, N.2 (429 – 480).
- Scath, W., (1987):" Can Economic Growth Make Monetarist Arithmetic Pleasant", *Southern Economic Journal*, vol.53, N.4, (1028-1036).
- Seater, J.J., (1982): "Are Futures Taxes Discount?", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.14, N.3, (376-389).
- Seater, J.J., (1993):"Ricardian Equivalence", *Journal of Economic Literature*, Vol.31, N.1, (142-190).
- Semedo, G., (2001): "*Economie Des Finance Publiques*", Ellipes, Paris.
- Sargent, T.J., and Wallace, N., (1976):"Rational Expectations and the Theory of Economic Policy", *Journal of Monetary Economics*, Vol.2, N.2, (169-189).
- Siagel, J.J., (1983): "Technological Change and the Super Neutrality of Money", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.15, N.3, (363-367).
- Sidrauski, M., (1967): "Rational Choice of Patterns of Growth in Monetary Economy", *American Economic Review*, Vol. 57, N.02, (534-544).

- Sims, C.A., (1980):"Macroeconomics and Reality", *Econometrica*, Vol .48, N.1, (1-48).
- Tanner, J.E., (1979): "An Empirical Investigation in Tax Discounting", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.11, N.02, (214-228).
- Tanzi, V., (1977): "Inflation Legs in Collection and The Real Value of Tax Revenue", *IMF*, Staff paper N° 24.
- Taylor, L., (1994): "Gap Models", *Journal of Development Economics*, Vol.45, N.1, (17-34).
- Tenhon, F., (1998) :"*L'Etat et la Politique Economique*".PUF. Paris.
- Trehan, B., and Walsh, C.E., (1988): "Common Trends, Inter-Temporal Budget Balance and Revenues Smoothing ", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.12, N.3, (425-444).
- Tobin, J., (1965):"Money and Economic Growth", *Econometrica*. Vol.33, N.4, (671-684).
- Tobin, J., (1968):"Notes on Optional Monetary Growth", *Journal of Political Economy*, Vol.76, N.4, (833-859).
- Turnovsky, S.J., (1996):"Optimal Tax, Debt and Expenditures Policies in a Growing Economy", *Journal of Public Economies*, Vol. 60, N.1, (21-44).
-Uctum, M., and Wickens, M.R., (2000): " Debt and Deficit Ceilings, and Sustainability of Fiscal Policies: an Inter-Temporal Analysis ", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 62, N.2, (197-221).
- Van Furstenberg, G., Green, R.J., and Geong, H.H., (1986):" Tax and Spend, or Spend and Tax?", The Review of Economics and Statistics, Vol.68, N.2, (179-188).
-Varoudakis, A., (1996) :"Régimes Non Démocratiques et Croissance: Théorie et Estimation". *Revue Economique*, Vol.*47*, N.3, (831-840).
- Vedder, R., and Gallaway, L., (1998):"Government Size and Economic Growth", Discussion Paper, *Joint Economic Committee*, Washington D.C.
-Webb, D.C., (1981): "The Net Wealth of Government Bonds When Credit Markets are Imperfect", *Economic Journal*, Vol.91, N.362, (405-404).
-Weber, L., (1997):" *l'Etat Acteur Economique : Analyse Economique du Rôle le l'Etat*".3eme édition, Economica .Paris.
- Weil, P., (1987): "Love Thy Children. Reflections on the Barro Debt Neutrality Theorem", *Journal of Monetary Economics*, Vol.19, n.03, (377-391).
-Weintraub, S., (1960):" the Keynesian Theory of Inflation: the Tow Faces of Janus", *International Economic Review*, Vo.11, N.2, (143-155).
- Wickens, M.R., and Uctum, M., (1993): " The Sustainability of Current Account Deficits: a Test of the U.S Inter-temporal Budget Constraint", *Journal of Economic Dynamics and Control* .Vol.17, N.3, (423 – 441).
- Wilcox, D., (1989): "The Sustainability of Government Deficits Implication of the Present Value Browing Constraint ", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol.21, N.3, (291-306).
-World Banc Table Statistics.
- Yawitz, J.B., and Meyer, L.H., (1976): "an empirical investigation of taxes discounting: comment", *Journal of Money, credit and banking*, Vol.8, N.2, (247-254).
- Ziani,T. et Touil, A., (2005) :"Economie Politique des Réformes: les Dépenses Publiques Entre Rationalité Economique et Rationalisation des Choix ", Cahier du MECAS, N°:1.